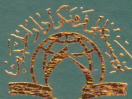


مَوْلَانَا الشَّيْخُ الرَّضِيُّ ١٧١



مَوْلَانَا الشَّيْخُ الرَّضِيُّ  
تَبَوَّأَ مَقَامَهُ فِي مَدِينَةِ



الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

# الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ

الشَّرِيفُ الرَّضِيُّ

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَالِمُ الْهَدْيِ

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

الْمُجَلَّدُ الْخَامِسُ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الدَّرَافِي

لِلْمَوْلَا ابْنِ الذِّكْرِ الشَّيْخِ الرَّضِيِّ



# الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ

الشَّريفُ المَرْتَضَى  
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ المَوْسَوِيِّ، عَلمُ الهُدَى  
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



المَجْلَدُ الْخَامِسُ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الدَّرَابْتِي

مَوْلَانَا الشَّريفُ المَرْتَضَى / ١٧



سرشناسه:	سید مرتضیٰ، علی بن حسین، ۳۵۰ - ۴۳۶ ق.
عنوان و نام پدیدآور:	الشافی فی الإمامة / للشریف المرتضیٰ علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی؛ تحقیق محمدحسین الدربانی؛
موضوعات:	إعداد: مركز المؤتمرات العلمية والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دارالحديث.
مشخصات نشر:	مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ق. - ۱۳۹۸ - .
مشخصات ظاهری:	۵ ج.
فروست:	المؤتمر الدولي لذكرى ألفية الشريف المرتضی. مؤلفات الشريف المرتضی: ۱۷.
شابک:	دوره: ۹-۶۴۵-۶۰۰-۹۷۸؛ ج: ۵؛ ۳-۲۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸.
وضعیت فهرست نویسی:	فیبیا.
یادداشت:	عربی.
یادداشت:	جانب قبلی: تهران: مؤسسة الصادق، ۱۴۱۰ق. - ۱۳۷۰ - .
موضوع:	علی بن ابی طالب مثلاً. امام اَوَّل. ۲۳ قبل از هجرت - ۴۰ ق. -- اثبات خلافت.
موضوع:	امامت.
شناسه افزوده:	دربانی، محمدحسین، ۱۳۴۳ -
شناسه افزوده:	بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده بندی دیویی:	۲۹۷/۴۵.
رده بندی کنگره:	BP ۲۲۳.
شماره کتاب شناسی ملی:	۵۹۴۶۲۲۸.



## المؤتمر الدولي لذكرى ألفية الشريف المرتضی - مؤلفات الشريف المرتضی/ ۱۷

### الشافی فی الإمامة

### المجلد الخامس

الشَّرف المرتضیٰ علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی

تحقیق: محمدحسین الدربانی

الإخراج الفتي: محمّدکريم الصالحی

تصميم الغلاف: نیما نقوی

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ق / ۱۳۹۸ش / ۴۰۰ نسخة، وزيري / الثمن: ۷۶۰۰۰۰ ریال إيراني

الطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضویة المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص: ب: ۳۶۶- ۹۱۷۳۵

هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلمية - الثقافية في دار الحديث، قم: ص: ب: ۸۱۶- ۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمية - الثقافية في دار الحديث: ۰۲۵-۳۷۷۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

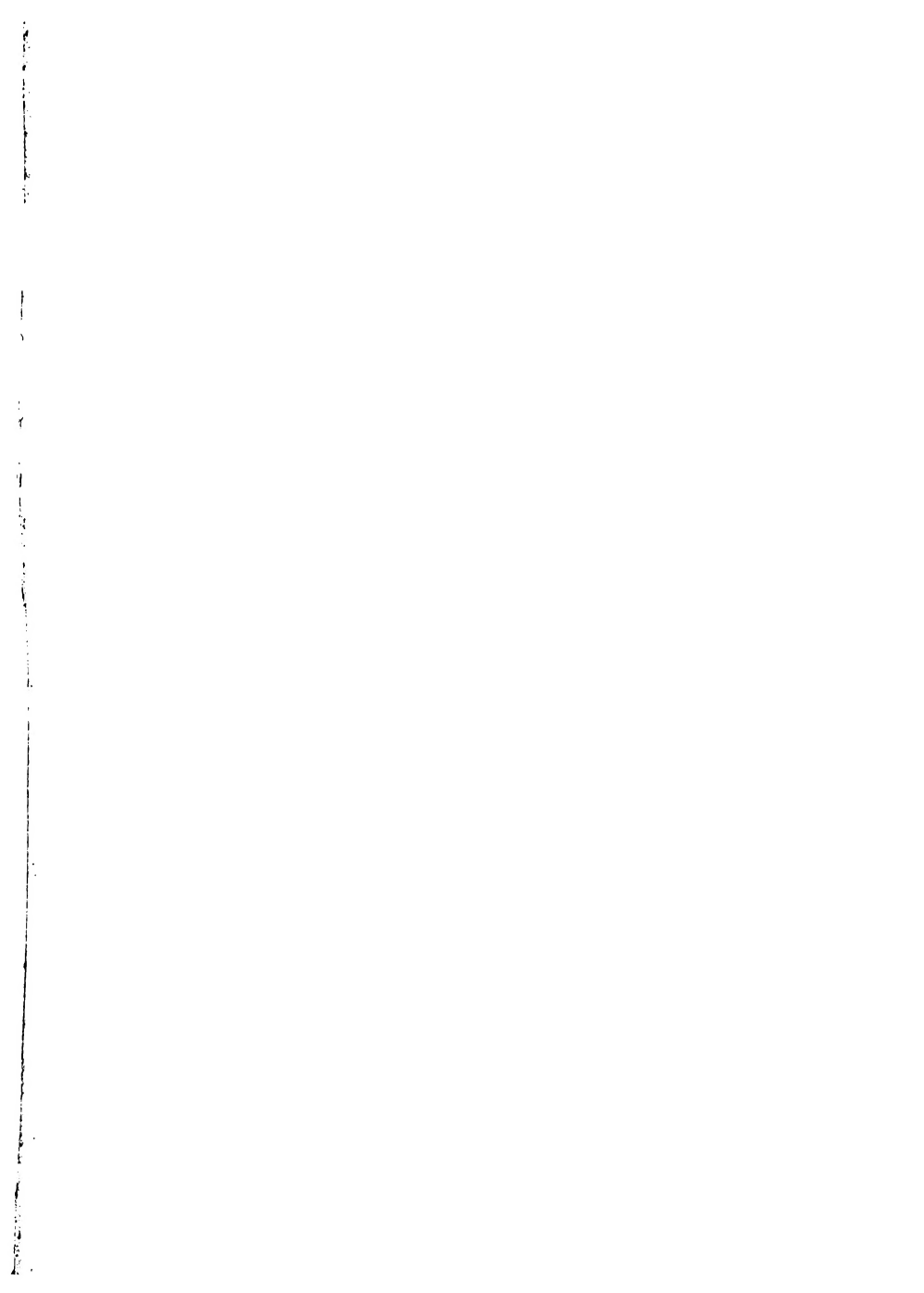


## الفهرس الإجمالي

١٧. فصل في تتبّع كلامه في إمامة عمر بن الخطاب ..... ٧
١٨. فصل في تتبّع كلامه و جوابه عن المطاعن على عمر ..... ١١
- الطعن الأول: إنكار عمر موت رسول الله ﷺ ..... ١٣
- الطعن الثاني: أمر عمر برجم الحامل حتّى نبّهه معاذ ..... ٢٥
- الطعن الثالث: المجنونة التي أمر عمر برجمها فنبّهه أمير المؤمنين عليه السلام ..... ٢٩
- الطعن الرابع: عدم معرفته بالأحكام ..... ٣٤
- الطعن الخامس: كأن يُعطي من بيت المال ويقترض منه بصورة غير صحيحة ..... ٣٩
- الطعن السادس: تعطيله حدّ الزنى عن المغيرة بن شعبه ..... ٤٧
- الطعن السابع: انتقاله من حكم إلى حكم في المسألة الواحدة ..... ٥٧
- الطعن الثامن: تحريمه المُتَعَتِّين ..... ٦٣
- الطعن التاسع: قِصَّةُ الشورى ..... ٧١
- الطعن العاشر: مخالفته للقرآن والسنة ..... ١٠٤
١٩. فصل في اعتراض كلامه في إمامة عثمان ..... ١١٣
٢٠. فصل في اعتراض كلامه على الطاعنين على عثمان بأحداثه ..... ١١٩
- تفصيل أجوبة القاضي عن مطاعن عثمان، ومناقشتها ..... ١٦١
- الطعن الأول: تَوَلَّيْتُهُ مَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ ..... ١٦٣
- الطعن الثاني: قِصَّةُ الْكِتَابِ الَّذِي تَضَمَّنَ الْأَمْرَ بِقَتْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ..... ١٨٤

- الطعن الثالث : ردَّ الحَكَم إلى المدينة ..... ٢٠٩
- الطعن الرابع : إثارة أقرابه بالأموال العظيمة ..... ٢١٥
- الطعن الخامس : إنَّه حَمَى الجَمْع ..... ٢٢٦
- الطعن السادس : إعطاء المقاتلة من بيت مال الصدقة ..... ٢٢٨
- الطعن السابع : ضَرَب ابن مسعود وإحراق المصاحف ..... ٢٢٩
- الطعن الثامن : ضَرَب عَمَّارٍ ونَفَى أَبِي ذَرٍّ إلى الرِّيْذَةِ ..... ٢٤٣
- الطعن التاسع : جمعُ الناس على قراءة واحدة ..... ٢٧٩
- الطعن العاشر : تركُ الاقتصاص من قاتل الهرمزان ..... ٢٨١
- الطعن الحادي عشر : تركُ دفن عثمان مدَّة ثلاثة أيَّام ..... ٢٨٦
- الطعن الثاني عشر : تركُ الصحابة النكير على قاتلي عثمان ..... ٢٨٨
٢١. فصل في تتبُّع كلامه في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ..... ٢٩٧
٢٢. فصل في الكلام على ما أورده في توبة طلحة و الزبير وعائشة ..... ٣١٥
- الكلام في توبة الزبير ..... ٣٣٣
- الكلام في توبة طلحة ..... ٣٥٤
- الكلام في توبة عائشة ..... ٣٧٤
- الكلام في توبة شخصيات أخرى ..... ٣٩٩





إِعْلَمَ أَنَّ جَمِيعَ مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْكَلَامِ فِي <sup>١</sup> إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ <sup>٢</sup> كَافٍ فِي فَسَادِ <sup>٣</sup> إِمَامَةِ  
عُمَرَ وَ عُثْمَانَ مَعاً؛ لِأَنَّ إِمَامَتَهُمَا مَبْنِيَّةٌ <sup>٤</sup> عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَ صَحَّةِ اخْتِيَارِهِ؛ لِأَنَّ  
طَرِيقَهُمْ إِلَى إِمَامَةِ عُمَرَ مِنْ وَجْهَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: بَنَصُّ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِ <sup>٥</sup>.

و الْآخَرُ: بِرِضَا <sup>٦</sup> الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ تَنَعَّقَدُ <sup>٧</sup> الْإِمَامَةُ عِنْدَهُمْ بِهِ <sup>٨</sup>.  
و الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى صَحَّةِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى يَكُونَ عَهْدُهُ وَ عَقْدُهُ  
مُؤَثِّرَيْنِ؛ فَمَا أَبْطَلَ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ مُبْطِلٌ لِهَذَا الْوَجْهِ.  
و الْوَجْهُ الثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَقْدَ لَوَاحِدٍ بِخَمْسَةٍ <sup>٩</sup>، بِهِ يَصِيرُ إِمَاماً، وَ ذَلِكَ أَيْضاً  
مَبْنِيٌّ عَلَى صَحَّةِ الْاخْتِيَارِ وَ صَحَّةِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَ أَنَّ إِمَامَتَهُ انْعَقَدَتْ عَلَى هَذَا  
الْوَجْهِ. وَ قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى إِبْطَالِ كُلِّ ذَلِكَ <sup>١٠</sup>؛ فَبَطَلَ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ.

١. في التلخيص: + «فساد».

٢. تقدّم في ج ٤، ص ١٢٧ و ما بعدها.

٣. في المطبوع: - «فساد».

٤. في الحجري و المطبوع: «مبينة».

٥. في الحجري و المطبوع: - «عليه».

٦. في الحجري و المطبوع: «رضا».

٧. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «ينعقد».

٨. في «ب، د»: «له».

٩. في التلخيص: «عقد خمسة لواحد».

١٠. تقدّم في ج ٤، ص ١٠٩ و ما بعدها.

وإمامة عثمان أيضاً مَبِينَةٌ عَلَى الوجهِ الأخيرِ؛ فما أَفْسَدَهُ يُفْسِدُهَا.  
وَلَمْ يُجَلِّ ١ صَاحِبُ الْكِتَابِ، فِي ٢ كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ عُمَرَ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ، إِلَّا عَلَى مَا  
ذَكَرَهُ فِي أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَغَيْرِهَا ٣، وَ قَدْ تَكَلَّمْنَا فِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ  
كَفَايَةٌ؛ فَلَا مَعْنَى لَتَتَّبِعَ مَا أوردَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْكَافِيَةِ.

---

١. فِي «ب، ص»: «وَلَمْ يَخْلُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٣. فِي «ب، د»: «وْغَيْرَهُمَا».

٤. تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ مَا قَبْلَ السَّابِقِ.

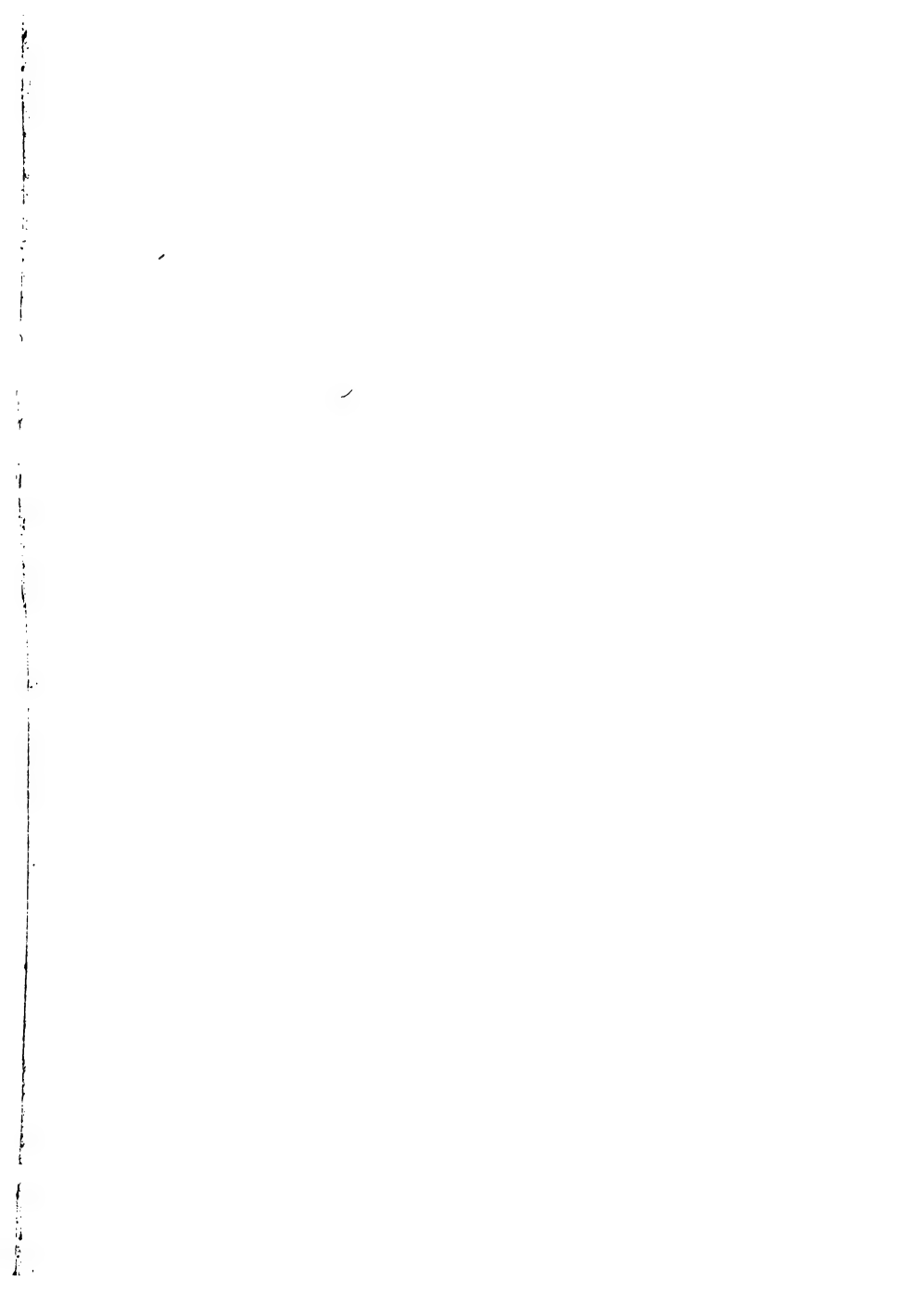


[١٨]

فَصْلٌ فِي تَتَبُّعِ كَلَامِهِ وَجَوَابِهِ عَنْ<sup>١</sup>  
الْمَطَاعِينَ عَلَى عُمَرَ

---

١. في النسخ: «على». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و شرح النهج.



## [الطعن الأول]

[إنكار عمر موت رسول الله ﷺ]

قال صاحب الكتاب:

أَحَدُ مَا طَعَنُوا بِهِ<sup>١</sup> عَلَيْهِ، قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ بَلَغَ مِنْ قِلَّةِ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ  
الْمَوْتَ يَجُوزُ عَلَى مُحَمَّدٍ<sup>٢</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ أَسْوَةٌ  
الْأَنْبِيَاءِ فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ<sup>٣</sup>: «وَاللَّهِ مَا مَاتَ مُحَمَّدٌ، وَلَا يَمُوتُ<sup>٤</sup> حَتَّى  
يُقَطَّعَ<sup>٥</sup> أَيْدِي رِجَالٍ وَأَرْجُلُهُمْ» فَلَمَّا تَلَا عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ قَوْلَهُ تَعَالَى<sup>٦</sup>: «إِنَّكَ  
مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»<sup>٧</sup> وَقَوْلَهُ<sup>٨</sup>: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ

---

١. في المطبوع و شرح النهج: «طعن به». و في المغني: - «به».

٢. في المطبوع و شرح النهج: «على النبي».

٣. في المطبوع: + «ذلك اليوم».

٤. في «ب، د، ص» و المغني: - «ولا يموت». و في التلخيص: «و لن يموت».

٥. في «د» و شرح النهج: «تقطع».

٦. في «ج، ص، ف» و التلخيص و المغني: - «تعالى».

٧. الزمر (٣٩): ٣٠.

٨. هكذا في النسخ و الحجري و المغني. و في المطبوع: + «تعالى».

الرُّسُلُ أَفَانِ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ<sup>١</sup> الْآيَةُ<sup>٢</sup> قَالَ: «أَيَقَنْتُ  
بَوَفَاتِهِ، وَكَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ هَذِهِ الْآيَاتِ<sup>٣</sup>». <sup>٤</sup> فَلَوْ<sup>٥</sup> كَانَ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ،  
أَوْ يُفَكِّرُ فِيهِ، مَا<sup>٦</sup> قَالَ ذَلِكَ. فِهَذَا<sup>٧</sup> يَدُلُّ عَلَى بُعْدِهِ مِنْ حِفْظِ الْقُرْآنِ  
وَتِلَاوَتِهِ<sup>٨</sup>، وَمِنْ هَذِهِ<sup>٩</sup> حَالُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا.

ثُمَّ قَالَ:

هَذَا<sup>١٠</sup> لَا يَصِحُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ<sup>١١</sup> قَدْ رُويَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَيْفَ يَمُوتُ وَ  
قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>١٢</sup>: «لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ<sup>١٤</sup>» وَ قَالَ: «وَلْيُبَيِّنَنَّ لَهُمْ مِنْ

١٧٤/٤

١. في «ب، ج، ف»: - «انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ».

٢. آل عمران (٣): ١٤٤. وفي التلخيص والمطبوع: - «الآية».

٣. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع والمغني والتلخيص وشرح النهج: «هذه الآية».

٤. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٤١، ح ٣٤٦٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢٠، ح ١٦٢٧؛

سنن الدارمي، ج ١، ص ٥٢، ح ٨٣؛ مسند الزكاري، ج ١، ص ١٨٢، ح ١٠٣؛ المصنف لابن أبي

شيبه، ج ٨، ص ٥٦٥، ح ٤٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٤٢، ح ١٦٣١٣؛ جامع

الأصول، ج ٤، ص ٨٥، ح ٢٠٧٤؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٦٧؛ إمتاع الأسماع، ج ١٤،

ص ٥٥٧ - ٥٥٨؛ الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٠٤ - ٢٠٨، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

٥. في المغني: «ولو».

٦. في المطبوع وشرح النهج: «لما».

٧. في المطبوع وشرح النهج: «وهذا».

٨. في المطبوع: - «و تِلَاوَتِهِ».

٩. في المطبوع والمغني والتلخيص وشرح النهج: «هذا».

١٠. في المطبوع والمغني وشرح النهج: «وهذا».

١١. في المغني: «و ذلك أَنَّهُ». وفي شرح النهج: - «و ذلك».

١٢. في المطبوع والتلخيص: - «قد».

١٣. في «ج» والمغني: - «تعالى».

١٤. التوبة (٩): ٣٣؛ الفتح (٤٨): ٢٨؛ الصف (٦١): ٩.

بَغْدِ حَوْفِهِمْ أَفْنَاءُ<sup>١</sup>؟! فلذلك<sup>٢</sup> نفى مَوْتَهُ عليه السلام؛ لَأَنَّهُ حَمَلَ الْآيَةَ  
 عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ عَنِ ذَلِكَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، حَتَّى قَالَ لَهُ<sup>٣</sup> أَبُو بَكْرٍ: «إِنَّ اللَّهَ  
 وَعَدَ<sup>٤</sup> بِذَلِكَ وَسَيَفْعَلُهُ» وَتَلَا عَلَيْهِ مَا تَلَا، فَأَيَقَنَ عِنْدَ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ. وَإِنَّمَا  
 ظَنَّ أَنَّ مَوْتَهُ يَتَأَخَّرُ عَنِ ذَلِكَ الْوَقْتِ، لَا أَنَّهُ مَنَعَ مِنْ مَوْتِهِ<sup>٥</sup>.  
 ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قِيلَ<sup>٦</sup>: فَلِمَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْآيَةِ: «كَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْهَا»  
 وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ أَيقَنَ بِالْوَفَاةِ؟  
 وَأَجَابَ بِأَنَّهُ قَالَ:

لَمَّا كَانَ الْوَجْهُ فِي ظَنِّهِ مَا أَزَالَ أَبُو بَكْرٍ الشُّبْهَةَ فِيهِ<sup>٧</sup>، جَازَ أَنْ يَتَيَقَّنَ.  
 ثُمَّ سَأَلَ نَفْسَهُ عَنْ سَبَبِ تَيَقُّنِهِ<sup>٨</sup> فِيمَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْمُشَاهَدَةِ، وَأَجَابَ بِ:  
 أَنَّ الْحَالَ حَالُ سَمَاعِ الْخَبَرِ<sup>٩</sup>، وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا خَبْرُ أَبِي بَكْرٍ  
 وَادِّعَاؤُهُ لَذَلِكَ<sup>١٠</sup> وَ النَّاسُ مُجْتَمِعُونَ لِحَصْلِ<sup>١١</sup> الْيَقِينِ.

١. النور (٢٤): ٥٥.

٢. في المطبوع و شرح النهج: «ولذلك».

٣. في الحجري و المطبوع و التلخيص: - «له».

٤. في المطبوع: «قد وعده». و في شرح النهج: «وعده».

٥. في «د»: «منع موته». و في التلخيص: «يمنع من موته».

٦. في المغني: «فإن قال».

٧. في حاشيتي «ج، ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «فيه الشبهة».

٨. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يقينه».

٩. في المطبوع و شرح النهج: «أن قرينة الحال عند سماع الخبر إفادته اليقين».

١٠. في «ج»: «بذلك». و في المغني: «ذلك».

١١. في المغني: «يحصل». و في «ب»: «ليحصل».

وقوله: «كَأَنِّي لَمْ أَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ» أَوْ<sup>١</sup> «لَمْ أَسْمَعْهَا» تَنْبِيهُ عَلَى<sup>٢</sup> ذَهَابِهِ<sup>٣</sup>  
 عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا، لَا أَنَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمْ يَقْرَأْهَا وَلَمْ يَسْمَعْهَا. وَلَا  
 يَجِبُ فِيمَنْ ذَهَبَ عَنْ<sup>٤</sup> بَعْضِ أَحْكَامِ الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ لَا يَعْرِفُ<sup>٥</sup>  
 الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ دَلَّ لَوْجَبَ أَنْ لَا يَحْفَظَ الْقُرْآنَ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُ جَمِيعَ<sup>٦</sup>  
 أَحْكَامِهِ [وَهُوَ بَاطِلٌ، فَخَرَجَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا  
 يَحْفَظُ الْقُرْآنَ]<sup>٧</sup>.

ثُمَّ ذَكَرَ: أَنَّ حِفْظَ جَمِيعِ الْقُرْآنِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَلَا يَقْدَحُ الْإِخْلَالُ بِهِ فِي الْفَضْلِ.  
 وَحَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُحِطْ عِلْمُهُ بِجَمِيعِ  
 الْأَحْكَامِ، وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِهِ. وَاسْتَدَلَّ بِمَا رَوَى<sup>٨</sup> مِنْ قَوْلِهِ: «كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ  
 مِنْ<sup>٩</sup> رَسُولِ اللَّهِ<sup>١٠</sup> حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ مَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي، وَإِذَا حَدَّثَنِي غَيْرُهُ  
 أَحْلَفْتُهُ<sup>١١</sup>، فَإِنْ حَلَفَ لِي صَدَقْتُهُ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ».  
 وَذَكَرَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَعْرِفْ أَيَّ مَوْضِعٍ يُدْفَنُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

١٧٥/٤

١. هكذا في «ب» والمغني والتلخيص وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».

٢. في «ج، ف» والحجري والمطبوع: «عن».

٣. في شرح النهج: «ذهوله».

٤. في المغني والتلخيص: «عنه».

٥. في المغني وشرح النهج: «أن لا يعرف». وفي التلخيص: «أن لا يكون يعرف».

٦. في المغني: «كل».

٧. ما بين المعقوفين من المغني.

٨. في المطبوع: «+ حديثاً».

٩. في «د، ص»: «- من».

١٠. هكذا في «ص» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

١١. في المغني: «حلفت».



و آلِه فيه حتَّى رَجَعَ إلى ما رَوَاه أَبُو بَكْرٍ<sup>١</sup>.

و ذَكَرَ قِصَّةَ الرُّبَيْرِ فِي مَوَالِي صَفِيَّةَ، وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِيرَاثَهُمْ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْمِلُ عَقْلَهُمْ<sup>٢</sup> حتَّى أَخْبَرَهُ عُمَرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ مِنْ أَنَّ الميراثَ للابن<sup>٣</sup> والعقل على العَصْبَةِ.

ثُمَّ سَأَلَ [نَفْسَهُ]<sup>٤</sup> فَقَالَ:

كَيْفَ يَجُوزُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٥</sup> مَعَ قَوْلِهِ<sup>٦</sup>: «سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي»<sup>٧</sup>، وَ<sup>٨</sup>: «إِنَّ هَاهُنَا لَعِلْمًا<sup>٩</sup> جَمًّا» يَوْمِي إِلَى قَلْبِهِ<sup>١٠</sup>.

١. في المغني: + «عن رسول الله عليه السلام أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ رَسُولَهُ فِي أَحَبِّ الْبِقَاعِ إِلَيْهِ أَنْ يَدْفَنَ فِيهَا». و روى عنه أنه قال: «ما مات نبي إلا دفن حيث قبض» فعملوا على روايته.

٢. في «د»: «لما» بدل «كما». و في المغني: «كما كان عليه حمل عقلهم». و في المطبوع و شرح النهج: «كما أن عليه أن يحمل عقلهم». والعقل: الدية. لسان العرب، ج ١١، ص ٤٦٠ (عقل).

٣. في المطبوع و شرح النهج: «للأب».

٤. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٥. في «ب، ج» و المغني: - «عليه السلام».

٦. في المغني: «و قد روي عنه أنه قال» بدل «مع قوله».

٧. المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٣٨٣، ح ٣٣٤٢، و ص ٥٠٦، ح ٣٧٣٦؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٦٥، ح ٣٦٥٠٢، و ج ١٤، ص ٦١٢، ح ٣٩٧٠٩؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٩٣؛ الأغاني، ج ١٥، ص ١٠١؛ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ج ٥، ص ٢٢٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٧، ص ٣٣٥، الرقم ٢١٠٦، و ج ٤٢، ص ٣٩٧ و ٤٠٠، الرقم ٤٩٣٣.

٨. في المطبوع و شرح النهج: «و قوله» في الموضوعين.

٩. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «علمًا».

١٠. تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ٢٠٦؛ تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٣٧٦، الرقم ٣٤١٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٧، ص ٩٩، الرقم ٣١٩٥، و ج ٥٠، ص ٢٥٢، الرقم ٥٨٢٩؛ المختار من مناقب الأخيار، ج ١، ص ١٢٣؛ ينابيع المودة، ج ١، ص ٨٨، و ص ٢٢٢، و ج ٣، ص ٤٥٤.

و: «لَوْ ثُنِيَ لِي الْوِسَادُ<sup>١</sup> لَحَكَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ التَّوَرَةِ بِتَوَارِيهِمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ بِإِنْجِيلِهِمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الزَّبُورِ بِزُبُورِهِمْ<sup>٢</sup>، وَبَيْنَ أَهْلِ الْقُرْآنِ بِقُرْآنِهِمْ»<sup>٣</sup>، و قوله: «كُنْتُ إِذَا سَأَلْتُ أُجِبْتُ، وَإِذَا سَكْتُ ابْتَدَأْتُ»؟!<sup>٤</sup>  
و أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ<sup>٥</sup> إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ الْمَحَلِّ فِي الْعِلْمِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِالْجَمِيعِ.  
و حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ اسْتِعَاذَهُ لِمَا<sup>٦</sup> رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ: «لَوْ ثُنِيَ لِي الْوِسَادُ»<sup>٧</sup> إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ، قَالَ:

لَأنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ يَحْكُمُ بِمَا لَا يَجُوزُ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ عَلَيْهِ

١. في «ج»: «ثني لي الوسادة». وفي الحجري والمطبوع و شرح النهج: «ثنت لي الوسادة».
٢. في المغني: - «و بين أهل الإنجيل بإنجيلهم، و بين أهل الزبور بزبورهم».
٣. في «د»: «الفرقان بفرقانهم». وأما مصادر الرواية، فراجع: المناقب للخوارزمي، ص ٩١؛ مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي، ج ١، ص ٧٧؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٣٦٦، ح ٣٨٤؛ مطالب السؤل، ص ١١١؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٣٩ و ٣٤١؛ الكشف والبيان، ج ٥، ص ١٦٢، ذيل الآية ١٧ من سورة هود (١١)؛ روح المعاني، ج ٣، ص ٣١٠، ذيل الآية ٤٢ من سورة المائدة (٥)؛ ينابيع المودة، ج ١، ص ٢١٦ و ٢٢٤ و ٢٦١.
٤. المعجم الكبير، ج ٦، ص ٢١٣، ح ٦٠٤٢؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٤٢، ح ٨٥٠٥ و ٨٥٠٦؛ خصائص أمير المؤمنين للنسائي، ص ١٢٤، ح ١١٩ و ١٢٠؛ المناقب لابن مردويه، ص ٨٧، ح ٨٠؛ مسند البزار، ج ٢، ص ١٩٣، ح ٥٧٥؛ مسند الطيالسي، ص ٢٥، ح ١٨٠؛ الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٦٣؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٩٨؛ الإمتاع والمؤانسة، ص ٣٩٨؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، ص ٣٧٧، الرقم ٤٩٣٣؛ أسنى المطالب، ص ١٦١، مع اختلاف يسير.
٥. في المطبوع و شرح النهج: «بأن هذا».
٦. في المطبوع و شرح النهج: «ما».
٧. في «ب، ج» و الحجري: «ثني لي الوسادة». و في المطبوع: «ثنت لي الوسادة». و في شرح النهج: «ثنت الوسادة».

السلامُ كَانَ<sup>١</sup> لَا يَحْكُمُ بَيْنَ الْجَمِيعِ إِلَّا بِالْقُرْآنِ، [و لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ] ثَنِي لَهُ الْوَسَادُ أَوْ لَمْ يُثْنِ<sup>٢</sup>، وَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَوْضُوعٌ أَصْلًا؛<sup>٣</sup> [لَأَنَّهُ إِلَى الطَّعْنِ عَلَيْهِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِهِ].<sup>٤</sup>

[بطلان إنكار عمر موت الرسول ﷺ على كل وجه]

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَخْلُو خِلَافُ عُمَرَ فِي وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ لَمَوْتِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ الْإِعْتِقَادِ لِأَنَّ<sup>٥</sup> الْمَوْتَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، أَوْ يَكُونَ مُنْكَرًا لَمَوْتِهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ دِينُهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ أَنَّهَا كَانَتْ شُبْهَةً<sup>٦</sup> فِي تَأْخُرِ<sup>٧</sup> مَوْتِهِ عَنْ تِلْكَ الْحَالِ.

فَإِنْ كَانَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: فَهُوَ مِمَّا لَا يَجُوزُ خِلَافُ الْعُقْلَاءِ فِي مِثْلِهِ، وَ الْعِلْمُ بِجَوَازِ الْمَوْتِ عَلَى سَائِرِ<sup>٨</sup> الْبَشَرِ لَا يَشْكُ فِيهِ عَاقِلٌ، وَ الْعِلْمُ مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ سَيَمُوتُ كَمَا مَاتَ مَنْ قَبْلَهُ ضَرُورِيٌّ، وَ لَيْسَ يُحْتَاجُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى الْآيَاتِ الَّتِي تَلَاهَا أَبُو بَكْرٍ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ وَ مَا أَشْبَهَهُ<sup>٩</sup>.

١. في المطبوع و شرح النهج: - «كَانَ». و في المغني: «أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٢. في «ب، ج» و الحجري: «الوسادة» بدل «الوساد». و في «د»: «ثَنِي لَهُ الْوَسَادَةُ أَوْ لَمْ تُثْنِ». و في المطبوع و شرح النهج: «تُنِيتَ لَهُ الْوَسَادَةُ أَوْ لَمْ تُثْنِ».

٣. في الحجري و المطبوع و المغني و شرح النهج: - «أَصْلًا».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٩ - ١٢. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٥. في «د»: «أَنَّ». و في المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «بِأَنَّ».

٦. هكذا في «د، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة».

٧. في «ج، ص»: «تأخير».

٨. في التلخيص: «جميع».

٩. في المطبوع و شرح النهج: «و ما أشبهها».

وإن كَانَ خِلَافُهُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَا يَلِيقُ بِمَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو بَكْرٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِ<sup>١</sup> جَوَازَ الْمَوْتِ عَلَيْهِ<sup>٢</sup>، وَإِنَّمَا خَالَفَ فِي تَقْدِيمِهِ، وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: وَأَيُّ حُجَّةٍ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى مَنْ جَوَّزَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٣</sup> الْمَوْتَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَنْكَرَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ؟!

وَبَعْدُ، فَكَيْفَ دَخَلَتْ هَذِهِ<sup>٤</sup> الشُّبْهَةُ الْبَعِيدَةُ عَلَى عُمَرَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْخَلْقِ؟ وَمِنْ أَيْنَ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَقْطَعَ<sup>٥</sup> أَيْدِي رِجَالِهِ وَأَرْجُلَهُمْ؟ وَكَيْفَ حَمَلَ جَمِيعُ سَامِعِي<sup>٦</sup> قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَلِيُبَدِّلَهُمْ مِنْ بُغْدٍ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ<sup>٧</sup> فِي الْمُسْتَقْبَلِ<sup>٨</sup> وَبَعْدَ الْوَفَاةِ إِلَّا عُمَرُ<sup>٩</sup> وَحْدَهُ؟! وَمَعْلُومٌ أَنَّ ضَعْفَ<sup>١٠</sup> الشُّبْهَةِ<sup>١١</sup> يَكُونُ مِنْ ضَعْفِ الْفِكْرَةِ، وَقِلَّةِ التَّأَمُّلِ وَالْبَصِيرَةِ!

١. في المطبوع وشرح النهج: «على هذا». وفي التلخيص: «على هذا الوجه».
٢. في «د، ف»: «+ عليه السلام». وفي «ف» والحجري والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: - «عليه».
٣. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «عليه السلام».
٤. هكذا في «ب» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «هذه».
٥. في «د»: «تقطع».
٦. هكذا في حاشيتي «ج، ف» والتلخيص. وفي «ج، ص، ف» والحجري: «وكيف ما حمل معنى». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وكيف حمل معنى».
٧. في «ج، ص، ف» والمطبوع وشرح النهج: «لا يكون».
٨. في المطبوع وشرح النهج: - «و».
٩. في المطبوع: «وكيف لم يخطر هذا لعمر». وفي شرح النهج: «وكيف لم يخطر هذا إلا لعمر».
١٠. في «د»: «ضعيف».
١١. في المطبوع وشرح النهج: «+ وإنما».

وَكَيْفَ لَمْ يَوْقِنْ<sup>١</sup> لِمَا رَأَى<sup>٢</sup> عَلَيْهِ أَهْلَ الْإِسْلَامِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ لِمَوْتِهِ<sup>٣</sup> وَمَا رَكِبَهُمْ<sup>٤</sup> مِنَ الْحُزْنِ وَالْكَأَبِ لَفَقْدِهِ؟ وَإِلَّا<sup>٥</sup> دَفَعَ بِهَذَا الْيَقِينِ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ<sup>٦</sup> الْبَعِيدَ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مُوقِفٍ وَمُعْرِفٍ؟!

و قد كَانَ يَجِبُ - إِنْ كَانَتْ هَذِهِ شُبْهَتَهُ<sup>٧</sup> - أَنْ يَقُولَ فِي حَالِ مَرَضِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٨</sup> - وَ قَدْ رَأَى مِنْ جَزَعِ أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَخَوْفِهِمْ عَلَيْهِ الْوَفَاةَ، حَتَّى يَقُولَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ مُعْتَذِرًا مِنْ تَبَاطُئِهِ<sup>٩</sup> عَنْ الْخُرُوجِ فِي الْجَيْشِ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَكْرَهُ وَيُرَدِّدُ الْأَمْرَ<sup>١٠</sup> بِتَنْفِيذِهِ: «لَمْ أَكُنْ لِأَسْأَلْ عَنْكَ<sup>١١</sup> الرُّكْبَ»<sup>١٢</sup> -: «مَا هَذَا الْجَزَعُ وَالْهَلَعُ، وَ قَدْ آمَنَّاكُمْ اللَّهُ مَوْتَهُ<sup>١٣</sup> بِكَذَا وَكَذَا<sup>١٤</sup> مِنْ وَجْهِ كَذَا؟» وَلَيْسَ هَذَا مِنْ أَحْكَامِ الْكِتَابِ الَّتِي يُعْذَرُ<sup>١٥</sup> مَنْ لَا يَعْرِفُهَا، عَلَى مَا ظَنَّهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ.

١. في المطبوع و شرح النهج: + «بموته».

٢. في التلخيص: «بما رأى». وفي المطبوع و شرح النهج: + «ما».

٣. في المطبوع و شرح النهج: «من اعتقاد موته».

٤. في «د»: «زَلْهُمْ» أو «ذَلْهُمْ».

٥. في المطبوع و شرح النهج: «و هَلَا».

٦. هكذا في «د». وفي «ب» و المطبوع و شرح النهج: «التأويل». وفي «ج، ص، ف» و الحجري: «المتأول». وفي التلخيص: «التأمل».

٧. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «شبهة».

٨. في «ج، د، ص، ف»: «عليه السلام».

٩. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «تأخره».

١٠. في المطبوع و شرح النهج: + «حينئذ».

١١. في «ب»: «أَسْأَلْ عَنْكَ». وفي «د»: «لَأَسْأَلْ عِنْدَ».

١٢. تقدّم تخريجه في ج ٤، ص ٤٩١.

١٣. في المطبوع: - «موته». وفي شرح النهج: «من موته».

١٤. في المطبوع و شرح النهج: - «و».

١٥. في «د»: «تعذر».

[بطلان ما استدل به على عدم معرفة أمير المؤمنين ﷺ بجميع الأحكام]

فأما ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من خبر الإستحلاف في الأخبار: فقد بينّا في صدر هذا الكتاب الكلام عليه<sup>١</sup>، ودلّلنا على أنه غير مقتضى لذهاب بعض الأخبار عليه؛ من حيث يجوز أن يكون استحلافه له ليرهب المخبر<sup>٢</sup> من الكذب على النبي صلى الله عليه وآله؛ لأن العلم بصحة الحكم الذي يتضمنه الخبر لا يقتضي صدق المخبر. وذكرنا<sup>٣</sup> أنه لا تأريخ في الخبر<sup>٤</sup>، وأنه<sup>٥</sup> يمكن أن يكون استحلافه عليه السلام في الأخبار<sup>٦</sup> إنما كان في حياة الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله، وفي تلك الحال لم يكن محيطاً بجميع الأحكام.

١٧٨/٤

فأما حديث الدفن، وإدخاله في باب أحكام الدين التي تجب معرفتها: فطريف<sup>٧</sup>، وقد يجوز أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام سمع من النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله في باب الدفن مثل ما سمع أبو بكر، وكان عازماً على العمل به، حتى روى أبو بكر ما رواه<sup>٨</sup>، فظن<sup>٩</sup> أن العمل لأجله، ولم يكن<sup>١٠</sup> كذلك. ويجوز

١. تقدّم في ج ٢، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

٢. في المطبوع و شرح النهج: «و يخوفه».

٣. في المطبوع: «أيضاً». وفي شرح النهج: «و أيضاً» بدل «و ذكرنا».

٤. في المطبوع: «لهذا الخبر». وفي شرح النهج: «لهذا الحديث».

٥. في المطبوع و شرح النهج: «أنه».

٦. في شرح النهج: «للرواية» بدل «في الأخبار».

٧. في «ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «يجب».

٨. في «د»: «فطريف». و الطريف - هنا -: العجيب الغريب.

٩. في المطبوع و شرح النهج: «فعمل بما كان يعلمه لا من طريق أبي بكر».

١٠. في المطبوع و شرح النهج: «و ظن الناس».

١١. في المطبوع: «ذلك».



أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١</sup> خَيْرٌ<sup>٢</sup> وَصِيَّهِ فِي مَوْضِعٍ دَفِنَهُ وَ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَوْضِعاً بَعِيْنَهُ، فَلَمَّا رَوَى أَبُو بَكْرٍ مَا رَوَاهُ<sup>٣</sup> رَأَى مُوَافَقَتَهُ؛ فَلَيْسَ فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ<sup>٤</sup> اسْتِفَادَ حُكْمًا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ.

فَأَمَّا مَوَالِي صَفِيَّةَ<sup>٥</sup> فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي شَأْنِهِمْ<sup>٦</sup>، وَبُطْلَانُ مَا ظَنَّنَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي قِصَّتِهِمْ. [وَلَيْسَ سُكُوتُهُ حَيْثُ سَكَتَ عِنْدَ عُمَرَ رَجوعاً عَمَّا أَفْتَى بِهِ، وَلَكِنَّهُ كَسُكُوتِهِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْحَقِّ تَقِيَّةٌ وَ مُدَارَاةٌ لِلْقَوْمِ].<sup>٧</sup>

فَأَمَّا<sup>٨</sup> قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي» وَ<sup>٩</sup>: «إِنْ هَاهُنَا لَعِلْمًا جَمًّا» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ: فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ الْمَحَلِّ فِي الْعِلْمِ فَقَطْ - عَلَى مَا ظَنَّنَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَلْ هُوَ قَوْلٌ وَاقِعٌ بِنَفْسِهِ، آمِنٌ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ؛ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ مِثْلَهُ عَلَى رِءُوسِ الْأَشْهَادِ وَظُهُورِ الْمَنَابِرِ: «سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي» وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ فِي الدِّينِ<sup>١٠</sup> تَعَزَّبَ<sup>١١</sup> عَنْهُ؟ وَ أَيْنَ كَانَ أَعْدَاؤُهُ وَ<sup>١٢</sup>

١. في المطبوع و شرح النهج: «أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٢. في «ص» و المطبوع: «خَيْرٌ». وَ مَا فِي الْحَجَرِيِّ غَيْرِ وَاضِحٍ.

٣. في «ج، ص» و الْحَجَرِيِّ وَ المطبوع: «مَا رَوَى». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ج» مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. في المطبوع وَ شرح النهج: + «عَلَيْهِ السَّلَام».

٥. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهَا فِي ج ٢، ص ٢٥٩.

٦. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٦٢ - ٢٦٣، وَ ج ٤، ص ٥١٩ - ٥٢٠.

٧. مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفِينَ مِنْ شَرْحِ النَّهْجِ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «وَأَمَّا».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «وَقَوْلُهُ».

١٠. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ».

١١. فِي «ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «يَعَزَّبُ».

١٢. فِي التَّلْخِصِ: - «و».

الْمُتَنَهِّزُونَ لِفُرْصَتِهِ<sup>١</sup> وَ زَلَّتْهُ عَنْ سُؤَالِهِ عَنْ مُشْكِلِ الْمَسَائِلِ وَ عَوَامِصِ الْأَحْكَامِ؟  
و الأمرُ في هذا ظاهرٌ.

١٧٩/٤

فَأَمَّا<sup>٢</sup> اسْتِبْعَادُ أَبِي عَلِيٍّ لِمَا رَوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ<sup>٣</sup>: «لَوْ ثُنِيَ لِي الْوِسَادُ»<sup>٤</sup>  
لِلْوَجْهِ الَّذِي ظَنَّنَاهُ: فَمِنْ بَعِيدِ الاسْتِبْعَادِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْطَنْ بِغَرَضِهِ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ إِنَّمَا  
أَرَادَ: أَنِّي<sup>٦</sup> كُنْتُ أَقَاضِيهِمْ إِلَى كُتُبِهِمُ الدَّلَالَةَ<sup>٧</sup> عَلَى الْبَشَارَةِ بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ  
صَحَّةِ شَرْعِهِ، فَأَكُونُ حَاكِمًا حِينَئِذٍ عَلَيْهِمْ بِمَا تَقْتَضِيهِ<sup>٨</sup> كُتُبُهُمْ مِنْ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ وَ  
أَحْكَامِ هَذَا<sup>٩</sup> الْقُرْآنِ. وَ هَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْأَغْرَاضِ وَ جَلِيلِهَا وَ عَظِيمِهَا فِي الْعِلْمِ.

١. في «د»: «بفرصته».

٢. في «ج»: «وَأَمَّا».

٣. في المطبوع: - «من قوله».

٤. في «ب»: - «لي». و في «ج»: «لو ثني لي الوسادة». و في المطبوع و التلخيص و شرح النهج:  
«لو ثنيت لي الوسادة».

٥. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «لغرضه».

٦. في المطبوع: - «أني». و في التلخيص: «أنتي».

٧. في «ب، د»: «الدلالة».

٨. في «ب» الكلمة غير منقوطة. و في سائر النسخ و الحجري: «يقتضيه». و ما أثبتناه موافق  
للتلخيص و شرح النهج و المطبوع.

٩. في «د»: «هذه». و في التلخيص: - «هذا».

## [الطعن الثاني]

[أمر عمر برجم الحامل حتّى نَبّهه معاذ]

قال صاحبُ الكتابِ:

شُبّهةٌ أخرى لهم<sup>١</sup>:

وَأَحَدُ مَا طَعَنُوا بِهِ عَلَى عُمَرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِرَجْمِ حَامِلٍ، حَتَّى نَبّهَهُ مُعَاذُ [بْنِ جَبَلٍ]<sup>٢</sup> وَقَالَ لَهُ: إِنْ يَكُنْ<sup>٣</sup> لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ<sup>٤</sup>، فَلَا سَبِيلَ لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا، فَزَجَعَ عَنْ حُكْمِهِ وَقَالَ: «لَوْ لَا مُعَاذُ لَهْلَكَ عُمَرُ»<sup>٥</sup>.  
قَالُوا: وَمَنْ يَجْهَلُ هَذَا الْقَدَرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِيرَ<sup>٦</sup> إِمَاماً؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى أَصُولِ الشَّرْعِ، بَلِ الْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّ الرَّجْمَ عَقُوبَةٌ،

---

١. في «ب، ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. ما بين المعقوفين من المغني والتلخيص.

٣. في المغني: «إن يك».

٤. في «ب، ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «سبيل عليها».

٥. سنن الدار قطني، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ٢٨١؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٥٥٨، ح ٥؛

المصنّف لعبد الرزاق، ج ٧، ص ٣٥٤، ح ١٣٤٥٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٤٤٣،

ح ١٥٣٣٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٨، ص ٤٢٢، الرقم ٧٤٨١؛ الإصابة، ج ٦، ص ١٠٨، الرقم

٨٠٥٥؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٨٦، مع اختلاف يسير.

٦. في المغني وشرح النهج: «يكون».

٧. في المغني والتلخيص وشرح النهج: «يدلّ عليه».

و لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَاقَبَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ.

ثُمَّ قَالَ:

و هذا غير لازم؛ لأنه ليس في الخبر أنه أمر برجمها مع علمه بأنها حامل<sup>١</sup>؛ لأنه ليس ممن يخفى عليه هذا القدر، وهو أن الحامل لا تُرجم حتى تضع<sup>٢</sup>، وإنما ثبت عنده زناها، فأمر برجمها على الظاهر. و إنما قال ما قال في معاذ<sup>٣</sup> لأنه ثبت عليه أنها حامل.

ثُمَّ قَالَ:

فإن قيل: إذا لم تكن منه<sup>٤</sup> معصية فكيف يهلك<sup>٥</sup> لو لا معاذ؟

و أجاب عن ذلك بأنه:

لم يُرد: لَهْلَكَ مِنْ جِهَةِ الْعَذَابِ<sup>٦</sup>، و إنما أراد: أنه كان يجري<sup>٧</sup> بقوله قتل من لا يستحق القتل؛ كما يُقال للرجل: «هَلَكَ» إذا افتقر<sup>٨</sup> أو صار<sup>٩</sup> سبياً لِقَتْلِ خَطَا<sup>١٠</sup>. و يجوز أن يُريد بذلك تقصيره في تعرف حالها<sup>١١</sup>؛ لأن

١٨٠/٤

١. في «د»: «مع علمه بحملها».

٢. في «د»: «+» «حملها».

٣. في المغني: «و إنما قال في معاذ ذلك».

٤. في «د»: «لم يكن فيه». و في سائر النسخ: «لم يكن منه». و ما أثبتناه موافق للمغني و شرح النهج و الحجري و المطبوع.

٥. في «ج، ص» و الحجري: «فكيف هلك».

٦. في المغني و التلخيص: «العقاب».

٧. في «ب، ص»: «أن يجري». و في «د» و المغني: «أن يجري».

٨. هكذا في المغني و التلخيص. و في النسخ و الحجري: «من الفقر» بدل «إذا افتقر». و في المطبوع: «من الفقر إذ افتقر».

٩. هكذا في المغني و التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و صار».

١٠. في المطبوع: «صار الفقر سبباً لهلاكه».

١١. في المغني: «تعرفه حاله».

ذلك لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ خَطِيئَةً<sup>١</sup> وَإِنْ صَغُرَتْ<sup>٢</sup>.

[مناقشة ما تأول به القاضي خبر رجم الحامل]

يُقَالُ لَهُ: مَا تَأَوَّلْتَ بِهِ فِي الْخَبَرِ مِنَ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَّهُ<sup>٣</sup> لَمْ يَكُنْ تَنْبِيهُ مُعَاذٍ لَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُنَبِّهَهُ بِأَنْ يَقُولَ<sup>٤</sup>: «هِيَ حَامِلٌ»، وَلَا يَقُولَ لَهُ: «إِنْ كَانَ لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ<sup>٥</sup>، فَلَا سَبِيلَ لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا»؛ لِأَنَّ هَذَا قَوْلٌ<sup>٦</sup> مَنْ عِنْدَهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِرَجْمِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا حَامِلٌ.

وَأَقْلَ مَا يَجِبُ - لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَّهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ - أَنْ يَقُولَ لِمُعَاذٍ: «مَا ذَهَبَ<sup>٧</sup> عَلَيَّ أَنَّ الْحَامِلَ لَا تُرْجَمُ، وَإِنَّمَا أَمَرْتُ بِرَجْمِهَا لِقَدِّ عِلْمِي بِحَمْلِهَا» فَكَانَ يَنْفِي بِهَذَا الْقَوْلِ عَنْ نَفْسِهِ الشُّبْهَةَ. وَفِي إِمْسَاكِهِ عَنْهُ مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا.

وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْمَوَانِعِ مِنَ الرَّجْمِ، فَإِذَا عَلِمَ ارْتِفَاعَهُ أَمَرَ بِالرَّجْمِ.

وَصَاحِبُ الْكِتَابِ قَدْ اعْتَرَفَ بِأَنْ تَرَكَ الْمَسْأَلَةَ عَنْ ذَلِكَ تَقْصِيرٌ وَخَطِيئَةٌ، وَادَّعَى أَنَّهَا صَغِيرَةٌ، وَمِنْ أَيْنَ لَهُ ذَلِكَ وَلَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ مَعْصِيَةً بَعْضِهَا<sup>٨</sup> صَغِيرَةٌ؟

١. في المغني: «أَنْ يَكُونَ صَغِيرَةً خَطِيئَةً». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «أَنْ يَكُونَ بِخَطِيئَةٍ».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٢.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَوْ كَانَ الْخَبَرُ عَلَى مَا ظَنَنْتَهُ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَنْتَهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «لَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «سَبِيلٌ عَلَيْهَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقَوْلُ» بِدَلِّ «قَوْل».

٧. فِي «د»: «مَا ذَهَبَتْ».

٨. فِي «ب، ص» وَالْحَجَرِيِّ: «أَنْ مَعْصِيَتَهُ بَعْضُهَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ مَعْصِيَةً عَنْده».

فَأَمَّا إِقْرَارُهُ بِالْهَلَاكِ لَوْ لَا تَنْبِيَهُ مُعَاذٍ: فَهُوَ يَقْتَضِي التَّعْظِيمَ وَالتَّفْخِيمَ لِشَأْنِ الْفَعْلِ،  
وَلَا يَلِيْقُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ؛ إِمَّا فِي الْأَمْرِ بِرَجْمِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا حَامِلٌ، أَوْ  
تَرْكِ الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ وَالمَسْأَلَةِ عَنْهُ. وَأَيُّ لَوْمٍ [عَلَيْهِ] فِي أَنْ يَجْرِيَ<sup>١</sup> بِقَوْلِهِ قَتْلُ مَنْ  
لَا يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ<sup>٢</sup> عَنْ تَفْرِيطٍ مِنْهُ<sup>٣</sup> وَلَا تَقْصِيرٍ؟!  
وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.<sup>٤</sup>

- 
١. فِي «د»: «وَأَيُّ لَوْمٍ فِي أَنْ يَجْزِي». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَيُّ لَوْمٍ عَلَيْهِ فِي أَنَّهُ كَانَ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: - «عَلَيْهِ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِلتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النُّهْجِ.
  ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «ذَلِكَ».
  ٣. فِي «ج، ص»: - «مِنْهُ». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ج» مَا أَثْبَتْنَاهُ.
  ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ».



### [الطعن الثالث]

[المجنونة التي أمر عمر برجمها فنَبَّهه أمير المؤمنين عليه السلام]

قال صاحبُ الكتاب:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ<sup>١</sup>:

وَأَحَدُ مَا طَعَنُوا بِهِ فِي ذَلِكَ خَبْرُ الْمَجْنُونَةِ الَّتِي أَمَرَ بِرَجْمِهَا، فَتَبَّهَ  
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ: «إِنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ<sup>٢</sup> عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى  
يُفَيِّقَ» فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ<sup>٣</sup>: «لَوْ لَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمْرٌ». <sup>٤</sup> وَ يُرَوَّى مِثْلُ ذَلِكَ  
لِمُعَاذٍ<sup>٥</sup>. وَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الظَّاهِرَ مِنَ الشَّرِيعَةِ.

١٨١/٤

١. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. في المطبوع والمغني والتلخيص وشرح النهج: «مرفوع».

٣. في المطبوع وشرح النهج: - «عند ذلك».

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ١٥٨، ح ١٣٦٠ و ١٣٦٢؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٤٩٨،

ح ٦٤٢٩؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٤٥، ح ٤٤٠٢؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٤، ص ٣٢٣،

ح ٧٣٤٣؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٩٤٩، و ج ٢، ص ٦٨، ح ٢٣٥١، و ج ٤،

ص ٤٢٩، ح ٨١٦٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٦٤، ح ١٦٩٨٧؛ مسند أبي يعلى، ج ١،

ص ٤٤٠، ح ٥٨٧؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٠٣، الرقم ١٨٥٥، مع اختلاف في المصادر.

٥. في المطبوع والتلخيص وشرح النهج: - «و يروى مثل ذلك لمعاذ» و في المغني: «و قد

روي مثل ذلك في معاذ» و قد تقدّم تخريجه آنفاً.

ثُمَّ قَالَ:

و هذا غير لازم؛ لأنه ليس في الخبر أنه عَرَفَ جنونها، فيجوز أن يكون الذي بُنِيَ عليه جنونها دون الحكم؛ لأنه كان يَعْلَمُ أن في حال الجنون لا يُقَامُ الحَدُّ. وإنما قال: «لو لا عليُّ لَهْلَكَ عَمْرُ» لا من جهة المعصية والائتم، لكن من جهة أن<sup>١</sup> حُكْمَهُ لَوْ نَفَذَ لَعَظُمَ عَمُّهُ - ويُقال في شِدَّةِ الْعَمِّ: «إِنَّهُ هَلَاكٌ»، كما يُقال في الْفَقْرِ: «إِنَّهُ هَلَاكٌ» -؛<sup>٢</sup> و ذلك مُبَالِغَةٌ منه<sup>٣</sup> لما كان يَلْحَقُهُ مِنَ الْعَمِّ الذي زال بهذا<sup>٤</sup> التنبيه.

على أن هذا الوجه ممَّا لا يَمْتَنِعُ في الشريعة<sup>٥</sup> أن يكون صحيحاً، وأن يُقال: إذا كانت مُسْتَحِقَّةً لِلْحَدِّ فإقامته عليها تَصِحُّ<sup>٦</sup> - وإن لم يكن لها عقل؛ لأنه لا يُخْرِجُ الحَدَّ من أن يكون واقعاً مَوْقَعَهُ -، ويُقال: إن<sup>٧</sup> قوله عليه السلام: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ<sup>٨</sup>» يُرَادُ بِذَلِكَ زَوَالُ التَّكْلِيفِ عَنْهُمْ، دُونَ زَوَالِ إِجْرَاءِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ. و ما هذه<sup>٩</sup> حاله لا يَمْتَنِعُ أن يكون مُسْتَبْتَهَاً فَيَرْجِعَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ، ولا<sup>١٠</sup> يَكُونُ الْخَطَأُ فِيهِ مِمَّا يَعْظُمُ

١. في المغني: - «من جهة أن». وفي التلخيص: «لكن لأن».

٢. في المطبوع: «في الفقر وغيره هلاك». وفي المغني والتلخيص وشرح النهج: «في الفقر وغيره».

٣. في «ب، د»: «متابعة منه». وفي التلخيص: «منه مبالغة».

٤. في «د»: «لهذا».

٥. في المغني والتلخيص: «مما كان لا يمتنع في الشرع». وفي شرح النهج: «مما لا يمتنع في الشرع».

٦. في «ب، د» والمغني والتلخيص: «يصح».

٧. في المطبوع وشرح النهج: «و يكون» بدل «و يقال: إن». وفي التلخيص: - «يقال: إن».

٨. في المغني: «ثلاثة».

٩. في المطبوع: «و من هذا». وفي المغني: «و ما هذا». وفي شرح النهج: «و من هذه».

١٠. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: «فلا».

فَيَمْنَعُ مِنْ صَحَّةِ الْإِمَامَةِ.<sup>١</sup>

[مناقشة ما تأول به القاضي خبر رجم المجنونة]

يُقَالُ له: الكلام في هذا الخبر<sup>٢</sup> يَقْرُبُ مِنْ [الكلام في]<sup>٣</sup> الخبر الأول<sup>٤</sup> الذي تَقَدَّمَ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَمَرَ بِرَجْمِ المجنونة عن<sup>٥</sup> غيرِ عِلْمٍ بجنونها لَمَا قَالَ له أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفَيَّقَ؟!» وَلَكَانَ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ يَقُولُ له<sup>٦</sup>: «هي مجنونة»، وَلَكَانَ أَيْضًا - لَمَّا سَمِعَ مِنَ التَّنْبِيهِ له عَلَى مَا يَقْتَضِي الاعتقاد فيه أَنَّهُ أَمَرَ بِرَجْمِهَا مَعَ الْعِلْمِ بجنونها - يَقُولُ مُتَبَرِّئًا مِنْ<sup>٧</sup> الشُّبْهَةِ: «مَا عَلِمْتُ بجنونها، وَلَسْتُ مِمَّنْ يَذْهَبُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَجْنُونَ لَا يُرْجَمُ». وَاسْتَعْظَامُهُ لِمَا أَمَرَ بِهِ، وَقَوْلُهُ: «لَوْ لَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عَمْرٌ» يَدُلُّ<sup>٨</sup> عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَأْتُمُّ<sup>٩</sup> وَيُحَرِّجُ<sup>١٠</sup> بِوُقُوعِ الرِّجْمِ<sup>١١</sup>، وَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَحِلُّ أَنْ يُؤْمَرَ بِهِ<sup>١٢</sup>، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْكَلَامِ.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٣.

٢. في الحجري والمطبوع: - «الخبر».

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٤. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الأول».

٥. في المطبوع والتلخيص و شرح النهج: «من».

٦. في المطبوع و شرح النهج: «بل كان يقول له بدلاً من ذلك».

٧. في الحجري والمطبوع: «عن».

٨. في شرح النهج: «فلما رأينا استعظم ما أمر به وقال: لو لا علي لهلك عمر، دلنا».

٩. في الحجري والمطبوع و شرح النهج: «تأثم».

١٠. في «ب، ص»: «و يخرج». وفي «ج، ف» و التلخيص: «و يجرح». وفي الحجري والمطبوع

و شرح النهج: «و تحرج». و حرج - هنا -: أثم. لسان العرب، ج ٢، ص ٢٣٣ (حرج).

١١. في المطبوع و شرح النهج: «بوقوع الأمر بالرجم».

١٢. في المطبوع: «لا يجوز ولا يحل له أن يأمر به». وفي شرح النهج: «لا يجوز ولا يحل».

فَأَمَّا ذِكْرُهُ الْغَمِّ الَّذِي كَانَ يَلْحَقُهُ: فَأَيُّ غَمٍّ يَلْحَقُهُ<sup>١</sup> إِذَا فَعَلَ مَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَقْصِيرٌ وَلَا تَقْرِيطٌ؟! لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ جُنُونُهَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، وَكَانَتْ الْمَسْأَلَةُ عَنْ حَالِهَا وَالْبَحْثُ لَا يَجِبَانِ عَلَيْهِ، فَأَيُّ وَجْهِ لَتَأْلَمَهُ وَتَوَجُّعِهِ وَاسْتِعْظَامِهِ لِمَا فَعَلَهُ؟! وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَرَجَمِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِالزُّنَى، فِي أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لِلْإِمَامِ<sup>٢</sup> بَعْدَ ذَلِكَ بَرَاءَةُ سَاحَتِهِ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَنْدَمَ عَلَى فِعْلِهِ<sup>٣</sup> وَيَسْتَعْظِمَهُ؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ صَوَابًا مُسْتَحَقًّا؟!!

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ<sup>٤</sup> كَانَ لَا يَمْتَنِعُ فِي الشَّرْعِ<sup>٥</sup> أَنْ يُقَامَ عَلَى الْمَجْنُونِ الْحَدُّ» وَتَأْوِيلُهُ<sup>٦</sup> الْخَبَرُ الْمَرْوِيُّ بِمَا يَقْتَضِي زَوَالَ التَّكْلِيفِ دُونَ الْأَحْكَامِ: فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي الشَّرْعِ<sup>٧</sup> أَنْ يُقَامَ عَلَى الْمَجْنُونِ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِ الْحَدِّ بَغَيْرِ اسْتِخْفَافٍ<sup>٨</sup> وَلَا إِهَانَةٍ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ، كَمَا يُقَامُ عَلَى التَّائِبِ<sup>٩</sup>. وَأَمَّا الْحَدُّ فِي الْحَقِيقَةِ فَهُوَ الَّذِي نِظَامُهُ<sup>١٠</sup> الْاسْتِخْفَافُ<sup>١١</sup> وَالْإِهَانَةُ، فَلَا يُقَامُ إِلَّا عَلَى الْمُكَلَّفِينَ وَمُسْتَحْقِي الْعِقَابِ، وَبِالْجُنُونِ

١. في المطبوع: «أَمَّا ذِكْرُهُ الْغَمِّ، فَأَيُّ غَمٍّ كَانَ يَلْحَقُهُ». وفي شرح النهج: «وَأَمَّا ذِكْرُ الْغَمِّ، فَأَيُّ غَمٍّ كَانَ يَلْحَقُهُ».

٢. في «د»: «الإمام». وفي «ص» و«حاشية ف» و«الحجري»: «على الإمام».

٣. في التلخيص: «على ما فعله».

٤. في الحجري والمطبوع: «إِنَّهُ».

٥. في «ج، ص، ف» و«الحجري والمطبوع»: «في العقل».

٦. في «د»: «وَأَوَّلُهُ».

٧. في جميع النسخ و«الحجري والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: «العقل». نعم ورد في حواشي «ج، ف» والمطبوع ما أثبتناه.

٨. في «ب، د»: «بغیر الاستحقاق».

٩. في التلخيص: «على التأديب».

١٠. هكذا في «د». وفي «ب»: «نضامه». وفي «ج، ص، ف» و«الحجري والمطبوع»: «يضامه». وفي التلخيص: «يضاهي». وفي شرح النهج: «تضمّنه».

١١. في «ب، د»: «الاستحقاق».

قد زال التكليف، فزال استحقاق العقاب الذي يتبعه الحدُّ.

وقوله: «لا يمتنع أن يرجع فيما هذا حاله من المُشْتَبِه إلى غيره» فليس هذا من المُشْتَبِه الغامض، بل [مما]<sup>١</sup> يجب أن يعرفه العوامُّ فضلاً عن العلماء. على أن قد بينا أن الإمام لا يجوز أن يرجع إلى غيره في جلي ولا مُشْتَبِه من أحكام الدين.<sup>٢</sup> وقوله: «إن الخطأ في ذلك لا يعظم فيمنع من صحة الإمامة» قد<sup>٣</sup> بينا أنه اقتراح بغير حجة؛<sup>٤</sup> لأنه إذا اعترف بالخطأ فلا سبيل للقطع<sup>٥</sup> على أنه صغير.

١٨٣/٤

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. تقدّم شيء من ذلك في ج ٢، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

٣. في «ب، د»: «وقد». وفي «ج، ف» والحجري والمطبوع: «فقد».

٤. تقدّم في ص ٢٧.

٥. في الحجري والمطبوع والتلخيص: «إلى القطع».

## [ الطعن الرابع ]

### [ عدم معرفته بالأحكام ]

قال صاحبُ الكتابِ - بعد أن ذَكَرَ الطعنَ بِمُفَارَقَةِ جَيْشِ أُسامَةَ<sup>١</sup>، و أحالَ على ما تَقَدَّمَ ممَّا قد تَكَلَّمْنَا عليه و بيَّنَّا ما فيه<sup>٢</sup> ممَّا لا حاجةَ بنا إلى إعادته -:  
شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ<sup>٣</sup>:

- قال: - و أخذُ ما طَعَنُوا به حَدِيثُ أَبِي الْعَجْفَاءِ<sup>٤</sup> و أَنَّهُ<sup>٥</sup> مَنَعَ مِنْ مُغَالَاةِ  
الْصَّدَاقِ<sup>٦</sup> فِي النِّسَاءِ، اقْتِدَاءً بِمَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٧</sup> فِي صَدَاقِ

---

١. ذَكَرَ الطعن بمفارقة جيش أُسامَةَ لا يوجد في المغني الذي بين أيدينا، ولعلَّه كان موجوداً في نسخة المغني التي كانت بين يدي المصنّف رحمه الله.

٢. تقدّم في ج ٤، ص ٤٩٤.

٣. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «شبهة لهم أخرى».

٤. هرم بن نسيب، أبو العجفاء السلمي البصري. روى عن عمر بن الخطاب، و عمرو بن العاص، و عبد الله بن عمرو بن العاص، و روى عنه ابنه عبد الله، و الحارث بن حصيرة، و صالح بن جبير، و محمد بن سيرين و غيرهم. وثقه ابن معين، و ضعفه الحاكم أبو أحمد. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٧١، الرقم ٢٩٨٣؛ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ٤، ص ٢١١٩، الرقم ٨٦٦٨؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٢٧، الرقم ٥٩.

٥. في «ب، د»: «و لآئه».

٦. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «الصدّاق».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و الحجري و التلخيص و شرح النهج: «صَلَّى اللَّهُ عليه و آله». و في المطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عليه و آله و سلّم». و في المغني: - «عليه السلام».

فاطمة عليها السلام، حَتَّى قَامَتْ<sup>١</sup> الْمَرْأَةُ وَ تَبَهَّته بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَتَيْنُمُ إِخْدَاهُنَّ قِنطَارًا»<sup>٢</sup> عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، فَقَالَ: «كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ [حَتَّى النِّسَاءِ]»<sup>٣</sup> ٤.

و بما رُوي أَنَّهُ تَسَوَّرَ عَلَى قَوْمٍ، وَ وَجَدَهُمْ<sup>٥</sup> عَلَى مُنْكَرٍ، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّكَ أَخْطَأْتَ مِنْ جِهَاتٍ: تَجَسَّسْتَ، وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَجَسَّسُوا»<sup>٦</sup>،<sup>٧</sup> وَ دَخَلْتَ بَغِيرَ إِذْنٍ، وَ دَخَلْتَ<sup>٨</sup> وَ لَمْ تُسَلِّمْ<sup>٩</sup> [إِلَى غَيْرِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ الَّتِي

١. في المغني والتلخيص: «قالت».
٢. النساء (٤): ٢٠. وفي الحجري والمطبوع والتلخيص: + «فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا». وما أثبتناه مطابق لجميع النسخ والمغني و شرح النهج.
٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.
٤. المصنَّف لابن أبي شيبه، ج ٧، ص ٨١، ح ٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٣٣، ح ١٤١١٤؛ الأربعين في أصول الدين، ج ٢، ص ٣٠٤؛ المقاصد الحسنة، ص ٥١٢؛ كشف الخفاء، ج ١، ص ٢٦٩، و ص ٣٨٨، و ج ٢، ص ١١٧ و ١١٨؛ ذخائر العقبى، ج ١، ص ٣٩١؛ الرياض النضرة، ج ٣، ص ١٦٣؛ أسنى المطالب لابن درويش، ج ١، ص ٢١٦، ح ١٠٨٢؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٥٢١، ح ٧٥٠٢؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٥٣٧ - ٥٣٨، ح ٤٥٧٩٦ و ٤٥٧٩٨؛ التفسير الكبير، ج ١٠، ص ١٣؛ الكشاف، ج ١، ص ٤٩١؛ تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٢١٣؛ غرائب القرآن، ج ٢، ص ٣٧٧؛ الدر المنثور، ج ٢، ص ١٣٣، ذيل الآية ٢٠ من سورة النساء (٤).

٥. في «د»: «فوجدهم».

٦. في الحجري والمطبوع: «تبارك وتعالى». وفي المغني: - «تعالى».

٧. الحجرات (٤٩): ١٢.

٨. في «ب، د، ص»: - «و». وفي المطبوع والتلخيص و شرح النهج: - «دخلت و».

٩. و تفصيل القصة: أَنَّ عُمَرَ تَسَوَّرَ عَلَى قَوْمٍ لِيَنْكُرَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّكَ أَخْطَأْتَ مِنْ جِهَاتٍ: تَجَسَّسْتَ، وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَجَسَّسُوا»؛ وَ دَخَلْتَ بَغِيرَ إِذْنٍ، وَ اللَّهُ يَقُولُ: «لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَ تُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا» [النور (٢٤): ٢٧]؛ وَ تَسَوَّرَ

تُذَكَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ. قَالُوا: وَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ عِلْمٍ، وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا<sup>١</sup>.

و أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَن قَالَ:

عِلْمُنَا بِتَقَدُّمِ عُمَرَ فِي الْعِلْمِ وَ فَضْلِهِ فِيهِ [وَمَا كَانَ مِنْهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فِي الْمَسَائِلِ وَ التَّنْبِيهِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ] ضَرُورِيٌّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَحَ فِيهِ بِأَخْبَارِ أَحَادٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ.

و إِنَّمَا أَرَادَ فِي الْمُهَوَّرِ<sup>٢</sup> أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ<sup>٣</sup> الْاِقْتِدَاءَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ أَنَّ الْمُغَالَاةَ فِيهَا لَيْسَ بِمَكْرُمَةٍ<sup>٤</sup>، ثُمَّ عِنْدَ التَّنْبِيهِ عِلْمٌ أَنَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى طَيْبِ النَّفْسِ، فَقَالَ مَا قَالَهُ<sup>٥</sup> عَلَى جِهَةِ التَّوَضُّعِ - لِأَنَّ مَنْ أَظْهَرَ الْاِسْتِفَادَةَ مِنْ غَيْرِهِ وَ إِنْ قَلَّ عِلْمُهُ فَقَدْ تَعَاطَى الْخُضُوعَ - وَ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ طَرِيقَتَهُ أَخَذُ الْفَائِدَةِ أَيْنَمَا وَجَدَهَا، وَ صَيَّرَ نَفْسَهُ قُدُورَةً فِي ذَلِكَ وَ أَسْوَةً؛ وَ ذَلِكَ يَحْسُنُ مِنَ الْفَضْلَاءِ.

«الْحَانِطُ، وَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «وَأَتُوا اللَّيْلُوتَ مِنْ أَثْوَابِهَا». [البقرة (٢): ١٨٩]؛ وَ لَمْ تَسَلَمْ، وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» [النور (٢٤): ٦١]. نَارِيخُ الطَّبْرِي، ج ٤، ص ٢٠٥؛ الرِّيَاضُ النَّضْرَةُ، ج ٢، ص ٣٧٥؛ السَّيْرَةُ الْحَلِيبِيَّةُ، ج ٣، ص ٣٧٢؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٥٧؛ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ١٠، ص ٢٥٠ - ٢٥١؛ مُحَاضَرَاتُ الْأَدْبَاءِ، ج ١، ص ٧٨٣؛ الْعَقْدُ الْفَرِيدُ، ج ٨، ص ٨٠؛ الْمَصْنَفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ، ج ١٠، ص ٢٣٢، ح ١٨٩٤٤؛ السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٨، ص ٣٣٣، ح ١٧٤٠٣؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٤٣٣، الرِّقْمُ ٢٧٥٩، مَعَ اخْتِلَافٍ.

١. مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ، وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٢. فِي «ج، د، ص» وَ شَرَحَ النَّهْجُ: «فِي الْمَشْهُور».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُهَوَّرِ، فَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ».

٤. فِي «ج»: «لَيْسَتْ بِمَكْرُمَةٍ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «لَيْسَ فِيهَا مَكْرُمَةٌ».

٥. فِي «ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِيُّ وَ الْمَطْبُوعُ وَ التَّلْخِيسُ: «فَقَالَ مَا قَالَ».



فَأَمَّا حَدِيثُ التَّجَسُّسِ<sup>١</sup>: فَإِنْ [كَانَ]<sup>٢</sup> فَعَلَهُ فَقَدْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ بِهَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا لِحَقِّهِ - عَلَى مَا يُرَوَّى فِي<sup>٣</sup> الْخَبَرِ - الْحَجَلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَادَفِ الْأَمْرَ عَلَى مَا أُلْقِيَ إِلَيْهِ فِي<sup>٤</sup> إِقْدَامِهِمْ عَلَى الْمُنْكَرِ، [وَالْمُنْكَرُ فِي هَذَا الْبَابِ يَخْتَلِفُ].<sup>٥</sup>

### [مناقشة ما تأوّل به القاضي خبر المهور والتجسس]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا تَعْوِيلُكَ عَلَى الْعِلْمِ الْضُرُورِيِّ بِكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْاجْتِهَادِ: فَذَلِكَ لَا يَنْفَعُكَ إِذَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَذْهَبُ عَلَى مَنْ هُوَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ حَتَّى يُنْبَئَ عَلَيْهَا<sup>٦</sup> وَيَجْتَهِدَ فِيهَا، وَلَيْسَ الْعِلْمُ الْضُرُورِيُّ ثَابِتًا بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الدِّينِ، فَيَكُونُ قَاضِيًا عَلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ.

فَأَمَّا تَأْوِيلُهُ الْحَدِيثَ، وَحَمْلُهُ إِيَّاهُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ: فَهُوَ دَفْعٌ لِلْعِيَانِ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ أَنَّهُ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ<sup>٨</sup> وَحَظَرَهُ حَتَّى قَالَتْ لَهُ الْمَرْأَةُ مَا قَالَتْ. وَلَوْ كَانَ رَاغِبًا عَنِ الْمُغَالَاةِ وَغَيْرِ حَاضِرٍ<sup>٩</sup> لَهَا لَمَا كَانَ فِي الْآيَةِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، وَلَا كَانَ لِكَلَامِ الْمَرْأَةِ مَوْقِعٌ، وَلَا كَانَ

١. فِي «د»: «فَأَمَّا حَدِيثُ التَّجَسُّسِ». وَفِي الْمَغْنِيِّ: «فَأَمَّا مَا رَوَى مِنَ التَّجَسُّسِ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «وَأَمَّا حَدِيثُ التَّجَسُّسِ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ شَرْحِ النَّهْجِ.

٣. فِي «د»: «مَنْ».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «مَنْ». وَهُوَ الْأُظْهَرُ.

٥. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الثَّانِي)، ص ١٣ - ١٤. وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٧. فِي «ج، ص، ف»: «الْعِيَانُ». وَفِي الْحَجَرِيِّ: «لِلْعِيَالِ».

٨. أَيْ مِنَ الْمُغَالَاةِ فِي الْمَهْوَرِ.

٩. أَيْ غَيْرِ مَانِعٍ لَهَا؛ مِنْ حَظَرِ الشَّيْءِ: مَنَعَهُ.

يَعْتَرِفُ لَهَا بِأَنَّهَا أَفْقَهُ مِنْهُ؛ بَلْ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا وَيُوبِّحَهَا، وَيُعَرِّفَهَا أَنَّهُ مَا حَظَرَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا تَكُونُ<sup>١</sup> الْآيَةُ حُجَّةً عَلَيْهِ لَوْ كَانَ حَاضِرًا مَانِعًا.

فَأَمَّا التَّوَضُّعُ: فَلَا يَقْتَضِي إِظْهَارَ الْقَبِيحِ وَتَصْوِيبَ الْخَطِإِ. وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ لَكَانَ هُوَ الْمُصِيبَ وَالْمَرْأَةُ مُخْطِئَةً؛ فَكَيْفَ يَتَوَضَّعُ بِكَلَامٍ يُوْهِمُ أَنَّهُ الْمُخْطِئُ وَهِيَ الْمُصِيبَةُ؟!

فَأَمَّا التَّجَسُّسُ: فَهُوَ مُحْظُورٌ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيمَا يُوْدِّي إِلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَقَدْ كَانَ يَجِبُ - إِنْ كَانَ هَذَا عُذْرًا صَحِيحًا - أَنْ يَعْتَذَرَ بِهِ إِلَى مَنْ خَطَأَهُ فِي<sup>٢</sup> وَجْهِهِ وَقَالَ لَهُ: «إِنَّكَ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ مِنْ وَجْهِ»؛ فَإِنَّهُ [كَانَ]<sup>٣</sup> بِمَعَاذِيرِ نَفْسِهِ أَعْلَمَ مِنَ صَاحِبِ الْكِتَابِ، وَتِلْكَ الْحَالُ تَدْعُو إِلَى الْإِحْتِجَاجِ وَإِقَامَةِ الْعُذْرِ.

وَكُلُّ هَذَا تَلْزِيْقٌ وَتَلْفِيْقٌ.

١. في «ب، ص، ف» و الحجري: «يكون».

٢. في «د»: «من».

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.

## [الطعن الخامس]

[كَانَ يُعْطِي مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَ يَقْتَرِضُ مِنْهُ بِصُورَةٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ<sup>١</sup>:

وَ أَحَدُ مَا طَعَنُوا بِهِ وَ تَقَمُّوا عَلَيْهِ: أَنَّهُ كَانَ يُعْطِي مِنْ بَيْتِ الْمَالِ  
مَا لَا يَجُوزُ، حَتَّى كَانَ<sup>٢</sup> يُعْطِي عَائِشَةَ وَ حَفْصَةَ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ  
فِي كُلِّ سَنَةٍ<sup>٣</sup>، وَ بَأَنَّهُ حَرَّمَ أَهْلَ الْبَيْتِ خُمُسَهُمُ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى  
الْوَصْلِ إِلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٤</sup>، وَ أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ

---

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. في المغني: - «يعطي من بيت المال ما لا يجوز، حتى كان».

٣. تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٦١٤. و في الأحكام السلطانية و الأموال لأبي عبيد: أنه فرض لهم (أي لأزواج النبي) عشرة آلاف إلا عائشة، فإنه فرض لها اثني عشر ألف درهم. الأحكام السلطانية، ص ١٧٧؛ الأموال، ص ٢٨٥.

و لقد اختلف المؤرخون في كمية و كيفية تفرقة في العطاء، إلا أنهم اتفقوا ضمناً أنه مفرق لا يقسم بالسوية؛ يعطي بحسب الجاه و الاعتبار. فتوح البلدان، ص ٤٣٣؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٢٥؛ الفخري، ص ٨٨ - ٨٩؛ الكامل، ج ٢، ص ٥٠٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٢، ص ٢١٤.

٤. جاء في تفسير الكشاف للزمخشري: عن ابن عباس، أن الخمس كان على ستة أسهم؛

ألف درهمٍ من بيت المال على سبيل القرض<sup>١</sup> [قالوا: وكل ذلك يُباين طريقة الدين]<sup>٢</sup>.

وأجاب عن ذلك بـ:

أن دفعه إلى الأزواج من حيث<sup>٣</sup> أن لهم<sup>٤</sup> حقاً في بيت المال، وللإمام

١٨٦/٤

«لله وللرسول سهمان، وسهم لأقاربه حتى قبض، فأجرى أبو بكر الخمس على ثلاثة، وكذلك روي عن عمر، ومن بعده من الخلفاء. (الكشاف، ج ٢، ص ٢٢٢؛ تفسير النسفي، ج ٢، ص ١٥٠؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ٣٢٤؛ غرائب القرآن، ج ٣، ص ٤٠٣، ذيل الآية ٤١ من سورة الأنفال).

وفي كتاب الأموال لأبي عبيد، قال: وحدثنا محمد بن كثير، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء بن أبي رباح، قال: خمس الله وخمس رسوله واحد، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل منه ويعطي منه ويضعه حيث شاء ويصنع به ما شاء. قال أبو عبيد: فهذا ما بلغنا ما كان الله تبارك وتعالى خص به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المال دون الناس، فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب ذلك كله بذهابه، وصارت الأموال بعده عليه الصلاة والسلام ثلاثة أصناف: الفية، والخمس، والصدقة. وهي التي نزل بها الكتاب، وجرت بها السنة، وعملت بها الأئمة، وإياها تأول عمر بن الخطاب حين ذكر الأموال (الأموال، ص ٢١-٢٢، ح ٤٠).

١. وكان عمر إذا احتاج أتى صاحب بيت المال فاستقرضه، فربما أعسر، فيأتيه صاحب بيت المال يتقاضاه فيلزمه فيحتال له عمر، وربما خرج عطاؤه فقضاه.

وفي وصيته لابنه قال: يا عبد الله، انظر ما علي من الدين - فحسبه فوجدوه ستة وثمانين ألف درهم (أو نحوه)، قال: - إن وفي به مال آل عمر فأذه من أموالهم، وإلا فاسأل فيه بني عدي، فإن لم تف أموالهم فاسأل فيه قريشاً، ولا تعدّهم إلى غيرهم. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٠٨؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٠٩؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٥٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٢، ص ١٨٨؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٦٥٦، ح ٣٥٩٩٦.

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في الحجري والمطبوع: «ظن».

٤. في المغني: «لأن دفعه إلى أزواج رسول الله عليه السلام ما ذكروه؛ لأن لهم».

أَنْ يَدْفَعَ ذَلِكَ عَلَى قَدَرٍ مَا يَرَاهُ. وَ هَذَا الْفِعْلُ مِمَّا قَدْ فَعَلَهُ مَنْ قَبْلَهُ وَ مَنْ بَعْدَهُ. وَ لَوْ كَانَ مُنْكَرًا<sup>١</sup>، لَمَا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَ قَدْ ثَبَتَ اسْتِمْرَارُهُ عَلَيْهِ. وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ طَعْنًا لَوَجَبَ - إِذَا كَانَ يَدْفَعُ [أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ]<sup>٢</sup> إِلَى الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)<sup>٣</sup> وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَ غَيْرِهِمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ - أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْخَائِنِ<sup>٤</sup>!! وَ كُلُّ ذَلِكَ يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ؛ لِأَنَّ بَيْتَ الْمَالِ إِنَّمَا يُرَادُ لَوْضَعِ الْأَمْوَالِ فِي حَقِّهَا، ثُمَّ الْجَاهِدُ إِلَى الْمُتَوَلَّى لِلْأَمْرِ فِي الْكَثْرَةِ وَ الْقَلَّةِ<sup>٥</sup>.

فَأَمَّا أَمْرُ الْخُمْسِ: فَمِنْ بَابِ الْجَاهِدِ، وَ قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ حَقًّا لِدَوِي الْقُرْبَى وَ سَهْمًا مُفْرَدًا لَهُمْ - عَلَى مَا يَنْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ -، وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ حَقًّا لَهُمْ مِنْ جِهَةِ الْفَقْرِ وَ أَجْرَاهُمْ مَجْرَى غَيْرِهِمْ - وَ إِنْ كَانُوا قَدْ خُصَّوْا بِالذِّكْرِ - كَمَا أَجْرَى الْأَيْتَامُ - وَ إِنْ خُصَّوْا بِالذِّكْرِ - مَجْرَى غَيْرِهِمْ فِي أَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ بِالْفَقْرِ، وَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ يَطُولُ؛ فَلَمْ يَخْرُجْ بِمَا حَكَمَ بِهِ عَنْ طَرِيقَةِ الْجَاهِدِ، وَ مَنْ قَدَحَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَقْدَحُ فِي الْجَاهِدِ الَّذِي هُوَ طَرِيقَةُ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ مِنْ قَبْلُ.

١. في المغني: «و لو كان ذلك مستنكرًا».

٢. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٣. ما بين القوسين لا يوجد في المغني ولا في التلخيص ولا في شرح النهج، و يوجد في النسخ و الحجري و المطبوع.

٤. في «ب، د»: «الجايز». و في المغني: «الحائز»، و في هامشه: «كذا في الأصل».

٥. في الحجري و المطبوع: «في القلة و الكثرة».

٦. في المطبوع: «طريق».

فَأَمَّا اقْتِرَاضُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ: فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ غَيْرُ مُحْظُورٍ؛ بَلْ رُبَّمَا كَانَ أَحْوَطَ<sup>١</sup> [وَعَنِ الْخَطَرِ أَبْعَدَ]<sup>٢</sup> إِذَا كَانَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ رَدِّهِ<sup>٣</sup> بِمَعْرِفَةِ الْوَجْهِ الَّذِي يُمَكِّنُهُ مِنْهُ<sup>٤</sup> الرَّدُّ. وَقَدْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ ذَلِكَ، وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: إِنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِي مَالِ الْإِيْتَامِ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يُجْعَلَ فِي ذِمَّةِ الْغَنِيِّ الْمَأْمُونِ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ الْخَطَرِ<sup>٥</sup>. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُقْرِضَ الْغَيْرَ أَوْ يَقْتَرِضَ هُوَ<sup>٦</sup>.

وَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَطْعَنَ عَلَى عُمَرِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ - مَعَ مَا يُعْلَمُ مِنْ سِيرَتِهِ<sup>٧</sup>، وَتَشَدُّدِهِ فِي ذَاتِ اللَّهِ، وَاحْتِيَاظِهِ فِيْمَا يَتَّصِلُ بِمَلِكِ اللَّهِ<sup>٨</sup>، وَتَنْزِيهِهِ<sup>٩</sup> عَنْهُ، حَتَّى فَعَلَ بِالْصَّبِيِّ الَّذِي أَكَلَ مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ وَاحِدَةً مَا فَعَلَ بِهِ<sup>١٠</sup>، حَتَّى كَانَ يَرْفَعُ نَفْسَهُ عَنِ الْأَمْرِ الْخَطِيرِ، وَيَتَشَدَّدُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ حَتَّى عَلَى وَلَدِهِ<sup>١١</sup> - فَقَدْ أَبْعَدَ فِي الْقَوْلِ وَالْمَطَاعِنِ<sup>١٢</sup>.

١٨٧/٤

١. في «ج، ص» والمغني: «أحفظ». وفي التلخيص: «الأحوط».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في «ب، د»: «من ربه».

٤. في «ص» والمغني: «فيه».

٥. في المغني: «من».

٦. هكذا في «د». وفي «ب» والمطبوع: - «هو». وفي «ج، ص، ف» والحجري والمغني: «يقترضه». وفي شرح النهج: «يقترضه لنفسه».

٧. في المغني: «ما نعلمه من سيرته». وفي شرح النهج: «ما يعلم من سيرته».

٨. في المغني: «وَتَشَدُّدِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَاحْتِيَاظِهِ فِيْمَا يَتَّصِلُ بِمَالِ».

٩. في المطبوع: «وَتَنْزِيهِهِ».

١٠. في المغني والتلخيص وشرح النهج: - «به».

١١. في المغني: + «وَجَعَلَ الْمَالَ الَّذِي أَخَذَهُ قَرَضاً مِنْ بَيْتِ الْمَالِ حَتَّى أُلْزِمَهُ مِشَارَكَةَ بَيْتِ الْمَالِ فِي الرَّبْحِ».

١٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٥ - ١٦. وفيه: - «في القول والمطاعن».

[عدم جواز تفضيل أزواج النبي ﷺ على غيرهن من بيت المال]

يُقَالُ له: أَمَّا تَفْضِيلُ الْأَزْوَاجِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبَبَ فِيهِنَّ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُفْضَلُ الْإِمَامُ فِي الْعَطَاءِ ذَوِي<sup>١</sup> الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لَذَلِكَ، مِثْلُ الْجِهَادِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ نَفْعُهَا لِلْمُسْلِمِينَ<sup>٢</sup>.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ لَهُنَّ حَقًّا فِي بَيْتِ الْمَالِ» صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي تَفْضِيلَهُنَّ<sup>٣</sup> عَلَى غَيْرِهِنَّ. وَ مَا عَيَّبَ بِدَفْعِ حَقِّهِنَّ، وَإِنَّمَا عَيَّبَ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ. وَ مَا نَعَلَّمَ<sup>٤</sup> أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، كَمَا ادَّعَى - فَلِلْسَبَبِ<sup>٥</sup> الدَّاعِي إِلَى الْاسْتِمْرَارِ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْكَامِ [الَّتِي حَكَمَ بِهَا الْقَوْمُ]<sup>٦</sup>.

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِدَفْعِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ غَيْرِهِمَا<sup>٧</sup> مِنْ بَيْتِ الْمَالِ: فَعَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفْضَلْ هَؤُلَاءِ فِي الْعَطْيَةِ فَيُشَبَّهَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَزْوَاجِ، وَإِنَّمَا أَعْطَاهُمْ حَقُّوqَهُمْ، وَ سَوَّى بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ غَيْرِهِمْ<sup>٨</sup>.

١. في الحجري والمطبوع: «ذي».

٢. في التلخيص: + «و لو كان لذلك سبب لوجب تفضيل الأزواج كلهن، و لم يجب تخصيص هاتين من بينهما بالمال».

٣. هكذا في «د»، و في سائر النسخ و المطبوع: «تفضيلهن».

٤. في «ب» و شرح النهج: «و ما يعلم». و في «ج، ص» و حاشية الحجري: «و لم نعلم».

٥. في «ب»: «و للسبب». و في «د» و شرح النهج: «فالسبب».

٦. ما بين المعقوفين من التلخيص. و فيه زيادة: «على أَنَّ عثمان منعهما التفضيل، و سَوَّى الأزواج، حتَّى كان ذلك سبب تأليب عائشة عليه الناس و الطعن عليه».

٧. في المطبوع: «و غيرها».

٨. في التلخيص: + «حتَّى كان ذلك سبباً لوجدان طلحة و الزبير عليه؛ لأنهما طلبا تخصيصهما بشيء من بيت المال، فلم يفعل، فخرجا و نكثا بيعته، و جرى ما جرى؛ فكيف يشبه ذلك حديث الأزواج؟».

## [في بيان أن الخمس للرسول ﷺ ولأقربائه خاصة]

فَأَمَّا الْخُمْسُ فَهُوَ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١</sup> وَلِأَقْرَبَائِهِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِإِذَى الْقُرْبَى وَالتَّيَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ»<sup>٣</sup> [مَنْ كَانَ]<sup>٤</sup> مِنْ آلِ الرَّسُولِ خَاصَّةً لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِهَا هَاهُنَا.

١٨٨/٤

وَقَدْ رَوَى سُلَيْمُ بْنُ قَيْسٍ الْهَلَالِيُّ<sup>٥</sup> قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «نَحْنُ وَاللَّهُ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ بِذِي الْقُرْبَى الَّذِينَ قَرَّبَهُمُ اللَّهُ بِنَفْسِهِ وَ نَبِيِّهِ<sup>٦</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَ لِإِذَى الْقُرْبَى وَ التَّيَامَى وَ الْمَسَاكِينِ»<sup>٧</sup> مِنَّا خَاصَّةً، وَ<sup>٨</sup> لَمْ يَجْعَلْ لَنَا سَهْمًا فِي الصَّدَقَةِ؛ خَاصَّةً<sup>٩</sup> أَكْرَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا نَبِيَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ أَكْرَمَنَا أَنْ يُطْعِمَنَا أَوْ سَاخَ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ»<sup>١٠</sup>.

١. في «ج، د، ص، ف»: «عليه السلام».

٢. في المطبوع و شرح النهج: «وإنما عنى تعالى بقوله».

٣. الأنفال (٨): ٤١.

٤. ما بين المعقوفين من شرح النهج و المطبوع.

٥. سليم بن قيس الهلالي، يكتى أبا صادق، له كتاب. روى عنه: أبان بن أبي عيَّاش، و إبراهيم بن عمر اليماني. رجال الكشي، ص ٨، الرقم ٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٣٠، الرقم ٣٤٦؛ رجال العلامة الحلبي، ص ٨٢-٨٣، الرقم ١.

٦. في «ص» و الحجري و المطبوع: «و نبيه».

٧. الحشر (٥٩): ٧. و في حاشيتي «ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «و كل هؤلاء».

٨. في المطبوع: - «و».

٩. في المطبوع و شرح النهج: - «خاصة».

١٠. الكافي، ج ٢، ص ٧١٥-٧١٦، ح ١٤٢١ (ج ١، ص ٥٣٩، ح ١، ط. الإسلامية)؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٦، ح ٣٦٢؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥١١، الباب ١ من أبواب قسمة الخمس، ح ٤.



و رَوَى يَزِيدُ بْنُ هُرْمَزٍ<sup>١</sup> قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ [الْحَرُورِيُّ]<sup>٢</sup> إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخُمْسِ: لِمَنْ هُوَ؟ قَالَ<sup>٣</sup>: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ: لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَزْعُهُ أَنَّهُ لَنَا، فَأَبَى قَوْمُنَا عَلَيْنَا ذَلِكَ<sup>٤</sup>، فَصَبَرْنَا عَلَيْهِ<sup>٥</sup>.  
و الكلامُ في هذا البابِ يَطُولُ، وَ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَقْصِيهِ هَاهُنَا.  
و<sup>٦</sup> الاجتهادُ الذي عَوَّلَ عَلَيْهِ وَ جَعَلَهُ عُذْرًا فِي إِخْرَاجِ الْخُمْسِ عَنْ أَهْلِهِ: قَدْ أَبْطَلْنَاهُ<sup>٧</sup>.

### [في بيان أن اقتراض عمر من بيت المال كان خطأ]

فَأَمَّا الْاِقْتِرَاضُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ: فَهُوَ مِمَّا يَدْعُو إِلَى الرِّبَا وَ التُّهْمَةِ؛ وَ مَنْ كَانَ مِنْ التَّشَدُّدِ وَ التَّحَفُّظِ وَ التَّعَقُّفِ<sup>٨</sup> عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرَهُ، كَيْفَ<sup>٩</sup> تَطْيِبُ نَفْسُهُ بِالْاِقْتِرَاضِ

١. يزيد بن هرمز المدني، أبو عبد الله مولى بني ليث، روى عن أبي هريرة، وابن عباس، و أبان بن عثمان. و روى عنه الزهري، و سعيد المقبري، و قيس بن سعد و غيرهم. و كان على الموالي يوم الحرة، و مات بعد ذلك. و كان ابنه عبد الله بن يزيد بن هرمز من فقهاء أهل المدينة المعدودين. و كان يزيد ثقة قليل الحديث. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢١٦، الرقم ٨٩٤؛ تهذيب الأسماء، ص ٣٦٣؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٣٦٩، الرقم ٧١٢.  
٢. ما بين المعقوفين من التلخيص. و هو نجدة بن عامر الحنفي الحروري من رؤوس الخوارج، زانغ عن الحق. ميزان الاعتدال، ج ٧، ص ١١، الرقم ٩٠٢٠ / ٨٨٢٥؛ تهذيب الأسماء و اللغات، ص ٣٣٧، الرقم ٦٢٨.

٣. في «ج»: - «قال».

٤. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «علينا بذلك». و في التلخيص: «ذلك علينا».

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٢٤، ح ١٩٦٧؛ المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٣٣٥، ح ١٠٨٣١؛ مسند أبي عوانة، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ٦٨٨٧؛ الأموال لأبي عبيد، ص ٤١٩.

٦. في المطبوع و شرح النهج: «و أمّا».

٧. تقدّم في ج ١، ص ٤٣٠ - ٤٣٣.

٨. في «د»: «و التفسق». و في شرح النهج: «و التَّقَفُّف».

٩. في «ب» و الحجري و المطبوع: «فكيف».

مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَفِيهِ حَقُوقٌ رُبَّمَا<sup>١</sup> مَسَّتِ الْحَاجَّةُ إِلَى الْإِخْرَاجِ مِنْهَا<sup>٢</sup>! وَأَيُّ حَاجَةٍ  
بِمَنْ<sup>٣</sup> كَانَ مُتَقَلِّلًا حَسِيًّا<sup>٤</sup>، جَشِبَ<sup>٥</sup> الْمَأْكَلِ، حَشِنَ الْمَلْبَسَ، يَتَبَلَّغُ<sup>٦</sup> بِالْقُوَّةِ<sup>٧</sup>، إِلَى  
اقتراض الأموال؟!

فَأَمَّا حِكَايَتُهُ عَنِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْاِحْتِيَاطَ أَنْ يُجْعَلَ أَمْوَالُ الْاَيْتَامِ فِي ذِمَّةِ الْعَنِيِّ  
الْمَأْمُونِ: فَذَلِكَ إِذَا صَحَّ لَمْ يَكُنْ نَافِعًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا، وَ لَوْ كَانَ غَنِيًّا لَمَا  
اقتَرَضَ؛ وَ قَدْ خَرَجَ اقْتِرَاضُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْاِحْتِيَاطِ. وَ إِنَّمَا شَرَطَ الْفُقَهَاءُ  
مَعَ الْأَمَانَةِ الْغِنَى لِثَلَا تَمَسَّ<sup>٨</sup> الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، فَلَا يُمَكِّنُ ارْتِجَاعُهُ؛ وَ لِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ  
اقتراضه لحاجته<sup>٩</sup> إِلَى الْمَالِ لَمْ يَكُنْ صَوَابًا وَ حُسْنٌ نَظَرٌ لِلْمُسْلِمِينَ.  
و فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ كِفَايَةٌ.

١٨٩/٤

١. فِي الْمَطْبُوعِ وَ شَرَحَ النَّهْجَ: «وَرُبَّمَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا».

٣. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِمَنْ».

٤. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي «ب»: «خَبِيثًا». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «خَشَنًا».

٥. فِي «ب»: «خَشِبَ». وَ فِي «د»، «ص»: «خَشِنَ». وَ جَشِبَ الطَّعَامَ: غَلِظَ وَ خَشِنَ. لِسَانُ الْعَرَبِ،  
ج ١، ص ٢٦٥ (جَشِبَ).

٦. فِي «ب»، «د»، «ص»: «يَبْلُغُ». وَ تَبَلَّغَ بِكَذَا: اكْتَفَى بِهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٨، ص ٤٢١ (بَلَغَ).

٧. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ١٠، ص ٣١٨؛ مَرُوجُ الذَّهَبِ، ج ٢، ص ٣٠٥.

٨. فِي «د»، «ف»: «لِثَلَا يَمَسَّ».

٩. فِي «ج»: «لِحَاجَةٍ».

## [الطعن السادس]

### [تعطيله حدّ الزنى عن المغيرة بن شعبة]

قال صاحب الكتاب:

[شبهة أخرى لهم:]<sup>١</sup>

وَأَحَدُ مَا يَقْمُوا<sup>٢</sup> عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ عَطَّلَ حَدَّ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمُغِيرَةِ<sup>٣</sup> لَمَّا شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالزَّنى، وَلَقَّنَ الشَّاهِدَ الرَّابِعَ الْاِمْتِنَاعَ مِنْ<sup>٤</sup> الشَّهَادَةِ اتِّبَاعاً لَهُوَاهُ، فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ عَادَ إِلَى الشُّهُودِ فَحَدَّاهُمْ وَضَرَبَهُمْ؛ فَتَجَنَّبَ أَنْ يَفْضَحَ الْمُغِيرَةَ وَهُوَ وَاحِدٌ، وَفَضَحَ الثَّلَاثَةَ، مَعَ تَعَطِيلِهِ لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٥</sup> وَوَضَعِهِ الْحَدَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ<sup>٦</sup>.

---

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في «ب، د»: «+» «به».

٣. في المطبوع والتلخيص و شرح النهج: «+» «بن شعبة».

٤. في المغني والتلخيص و شرح النهج: «عن».

٥. كلمة «تعالى» من المغني والحجري و المطبوع، وليست في النسخ و التلخيص و شرح النهج.

٦. موجز القصة: اجتمع أبو بكره الثقفى، و شبل بن معبد، و نافع بن الحارث بن كلدة، و زياد بن أبيه في غرفة، و في أسفل الدار المغيرة بن شعبة، فهبّ الرّيح، و رفعت الستر عن المغيرة و هو يفعل المنكر مع امرأة تدعى أم جميل، فانطلق الثلاثة الأول و شهدوا بالشهادة الصريحة عند عمر بن

وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ <sup>١</sup>لَمْ يُعْطَلِ الْحَدَّ إِلَّا مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكْمُلِ <sup>٢</sup>الشَّهَادَةُ، وَإِرَادَةُ الرَّابِعِ لِأَن يَشْهَدَ لَا تَكْمُلُ الْبَيِّنَةُ <sup>٣</sup>، وَإِنَّمَا تَكْمُلُ بِالشَّهَادَةِ <sup>٤</sup> وَذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُ: «أَرَى وَجَهَ رَجُلٍ لَا يَفْضَحُ اللَّهُ بِهِ <sup>٥</sup>رَجُلًا» يَجْرِي فِي أَنَّهُ سَانِعٌ صَحِيحٌ مَجْرَى مَا رُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ أَتَى بِسَارِقٍ، فَقَالَ لَهُ: «لَا تُقِرَّ» <sup>٧</sup>.

«الخطاب، حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرَةَ - بَعْدَ سُؤَالِ عَمْرِو لَهُ: أَرَأَيْتَ بَيْنَ فَخْذَيْهَا؟ -: نَعَمْ، وَاللَّهِ لَكَأَنِّي أَنْظُرُ تَشْرِيمَ مُجْدِرِيٍّ بِفَخْذَيْهَا. فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَشْهَدَ، لَقَدْ رَأَيْتَهُ يَلْجُ وَلَوْجَ الْمِرْوَدِ فِي الْمَكْحَلَةِ، فَقَالَ: نَعَمْ، أَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ. وَهَكَذَا كَانَتْ شَهَادَةُ صَاحِبِهَا ابْنِ مَعْبُدٍ وَنَافِعٍ. وَلَمَّا أَقْبَلَ زِيَادُ لِلشَّهَادَةِ، قَالَ لَهُ عَمْرٌ: إِنِّي لَأَرَى رَجُلًا لَنْ يَخْزِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِهِ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَمَّا أَنْ أَحَقَّ مَا حَقَّ الْقَوْمِ فَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدِي، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ مَجْلِسًا قَبِيحًا، سَمِعْتُ أَمْرًا حَثِيثًا وَانْهَارًا، وَرَأَيْتُهُ مَتَبَطَّنًا. فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَدْخُلُهُ وَيُخْرِجُهُ كَالْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ؟ فَقَالَ: لَا. فَأَمَرَ عَمْرٌ بِضَرْبِ الشُّهُودِ الثَّلَاثَةِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ بَعْدَ أَنْ ضُرِبَ: فَإِنِّي أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّ الْمَغِيرَةَ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَهَمَّ عَمْرٌ بِضَرْبِهِ ثَانِيًا، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ ضَرَبْتَهُ رَجَمْتَ صَاحِبَك». وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٧، ص ٣١١، ح ٧٢٢٧؛ الْمَصْنُفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٦، ص ٥٦٠، ح ٣؛ الْمَصْنُفُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ، ج ٧، ص ٣٨٤، ح ١٣٥٦٦؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٥٨٩٢؛ السَّنَنِ الْكَبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٨، ص ٢٣٥، ح ١٦٨٢٠؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ٥، ص ٤٥٢، ح ١٣٥٨٩؛ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ١، ص ٤٩٢، وَج ١٠، ص ٣٨٧، وَج ١٣، ص ٣٤٨؛ تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ٢، ص ١٤٦؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٧١ - ٧٢؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٢، ص ٥٤١؛ فَتَوْحُ الْبُلْدَانِ، ص ٣٣٦؛ الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، ج ٧، ص ٨٢؛ الْمُسْتَعْمَلُ، ج ٤، ص ٢٣٢؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ٣٥١، الرِّقْمُ ٢٣٧٨؛ الْإِصَابَةُ، ج ٣، ص ٣٠٤، الرِّقْمُ ٣٩٧٦. ١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنَّهُ». ٢. فِي «ج، د، ص، ف»: «لَمْ يَكْمُلْ».

٣. فِي «ج، ص، ف» وَالْحَجَرِي: «لَا تَكْمُلُ الثَّلَاثَةَ».

٤. فِي «ج، ص، ف» وَالْحَجَرِي: «يَكْمُلُ بِالشَّهَادَةِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَكْمُلُ الشَّهَادَةَ». وَفِي التَّلْخِصِ: «تَكْمُلُ بِأَقَامَتِهَا».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِصِ وَحَاشِيَةُ «ف»: «عَلَى يَدِهِ». وَفِي «ص» - «بِهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَشَرْحُ النَّهْجِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

٧. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٢٣٠٣؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ٤، ص ٤٢٢،

و قَالَ لَصَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةٍ - لَمَّا أَتَاهُ بِالسَّارِقِ، وَ أَمَرَ بِقَطْعِهِ، فَقَالَ: «هِيَ لَهُ» يَعْنِي: مَا سَرَقَ -: «هَلَّا<sup>١</sup> قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟!»<sup>٢</sup> فَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ عُمَرَا أَنْ يُحِبَّ<sup>٣</sup> أَنْ لَا تَكْمُلَ الشَّهَادَةُ<sup>٤</sup>، وَ يُنْبَهُ<sup>٥</sup> الشَّاهِدُ عَلَى أَنْ لَا يَشْهَدَ.

وَ ذَكَرَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَجْلِدَ الثَّلَاثَةَ مِنْ حَيْثُ صَارُوا قَذْفَةً، وَ أَنَّهُ لَيْسَ حَالُهُمْ وَ قَدْ شَهِدُوا كَحَالِ<sup>٦</sup> مَنْ لَمْ تَتَكَمَّلْ<sup>٧</sup> الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحِيلَةَ فِي إِزَالَةِ الْحَدِّ عَنْهُ - وَ لَمَّا تَكَامَلَتْ<sup>٨</sup> الشَّهَادَةُ - مُمَكِّنَةٌ<sup>٩</sup> بِتَنْبِيهِ وَ تَلْقِينِ<sup>١٠</sup>، وَ لَا حِيلَةَ فِيمَا قَدْ وَقَعَ مِنَ الشَّهَادَةِ، فَلِذَلِكَ<sup>١١</sup> حَدَّاهُمْ؛ قَالَ:

- ﴿ح ٨١٥٠: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٧١، ح ١٧٠٣١؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٦٠٤، الرقم ٢٨٥٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٢، ص ٢٢٧، مع اختلاف في المصادر.
١. أي: هَلَّا كَانَ قَوْلُكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ. وَ فِي «ب، د»: «هَذَا» بَدَل «هَلَّا».
  ٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٠١، ح ١٥٣٣٨ و ١٥٣٤٠ و ١٥٣٤١ و ١٥٣٤٥؛ وَ ج ٦، ص ٤٦٥ - ٤٦٦، ح ٢٧٦٧٨ و ٢٧٦٨٠ و ٢٧٦٨١ و ٢٧٦٨٥؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٤٣، ح ٤٣٩٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٦٥، ح ٢٥٩٥؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٢٢٩٩؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٣٦٢؛ سنن النسائي، ج ٨، ص ٦٨ - ٧٠، ح ٤٨٧٩ - ٤٨٨٤؛ المعجم الأوسط، ج ٧، ص ٥٨، ح ٦٨٤١، مع اختلاف في الألفاظ.
  ٣. فِي الْحَجَرِي: «أَنْ يَجِبَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَجِبَ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «أَنْ لَا يَحِبَّ».
  ٤. فِي «ج، ص، ف»: «أَنْ لَا يَكْمُلَ الشَّهَادَةُ». وَ فِي «د»: «أَنْ لَا يَكْمُلُ الْبَيِّنَةُ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «أَنْ تَكْمُلَ الشَّهَادَةُ».
  ٥. فِي «ب»: «وَ نُبَهُ». وَ فِي «د»: «وَ يَتَنَبَّهُ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «وَ يَبَيِّنُهُ».
  ٦. فِي «ب، د»: «بِحَالٍ». وَ فِي «ص»: «الْحَال».
  ٧. فِي «ب، د، ص، ف» وَ الْحَجَرِي: «لَمْ يَتَكْمَلْ».
  ٨. فِي «ج، ص»: «وَ لَمْ يَتَكْمَلْ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «وَلَمَّا تَتَكْمَلْ».
  ٩. فِي النِّسْخِ وَ الْحَجَرِي «مُمْكِنٌ». وَ مَا أَثْبَتَاهُ مُوَافِقٌ لِلْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِيِّ وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ.
  ١٠. فِي «ب، ج، ص»: «وَ تَنْبِيهِ وَ تَلْقِينِ». وَ فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ وَ حَاشِيَةُ «ف»: «بِتَلْقِينِ وَ تَنْبِيهِ وَ غَيْرِهِ».
  ١١. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ كَذَلِكَ».

و لَيْسَ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَضِيحَةِ مَا فِي تَكَامُلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمُغِيرَةِ؛ لِأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ<sup>١</sup> بَأَنَّهُ زَانٍ وَ يُحْكَمُ بِذَلِكَ [فِيهِ]<sup>٢</sup>، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الشَّهَوْدِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُتَصَوَّرُونَ<sup>٣</sup> بِذَلِكَ وَ إِنْ وَجَبَ فِي الْحُكْمِ أَنْ يُجْعَلُوا فِي حُكْمِ الْقَذْفِ.

و حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:

أَنَّ الثَّلَاثَةَ كَانَ الْقَذْفُ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُمْ لِلْمُغِيرَةِ بِالْبَصَرَةِ [وَ اسْتَهَزَّ لَمَّا خَرَجَ لِلصَّلَاةِ بِهِمْ]؛<sup>٤</sup> لِأَنَّهُمْ صَاحِبُوا بِهِ مِنْ نَوَاحِي الْمَسْجِدِ بَأَنَّا نَشْهَدُ بِأَنَّكَ زَانٍ، فَلَوْ لَمْ يُعِيدُوا الشَّهَادَةَ لَكَانَ يَحْدُثُهُمْ لَا مَحَالَةَ، فَلَمْ يُمَكِّنْ فِي إِزَالَةِ الْحَدِّ عَنْهُمْ مَا أَمَكَّنَ فِي الْمُغِيرَةِ.

١٩٠/٤

و حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ - فِي جَوَابِ اعْتِرَاضِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا<sup>٥</sup> رَأَاهُ يَقُولُ: «لَقَدْ خِفْتُ أَنْ يَرْمِيَنِي اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِحِجَارَةٍ مِنَ السَّمَاءِ»<sup>٦</sup> :- أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ تَأْوِيلُهُ التَّخْوِيفُ وَ إِظْهَارُ قُوَّةِ الظَّنِّ بِصَدَقِ الْقَوْمِ لِمَا<sup>٧</sup> شَهِدُوا عَلَيْهِ؛ لِيَكُونَ رَدْعًا لَهُ. وَ ذَكَرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُحِبَّ أَنْ لَا يَفْضَحَ<sup>٨</sup> لَمَّا كَانَ مُتَوَلِّيًا لِلْبَصَرَةِ مِنْ قَبْلِهِ.

١. فِي «د»: «يَتَضَرَّرُ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ وَ التَّلْخِصِ.

٣. فِي «د»: «لَا يَتَضَرَّرُونَ».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِذْ».

٦. أَيْ إِذَا رَأَى الْمَغِيرَةَ.

٧. التَّذَكُّرَةُ الْحَمْدُونِيَّةُ، ج ٩، ص ٢١٣؛ الْأَغَانِي، ج ١٦، ص ٣٣٣؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ١٢، ص ٢٣٨ وَ ٢٤٥، مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرِ.

٨. فِي «ج، ف»: «وَ إِظْهَارُهُ قُوَّةَ الظَّنِّ لَصَدَقَ»، وَ فِي «ص» وَ شَرْحُ النُّهْجِ: «وَ إِظْهَارُ قُوَّةِ الظَّنِّ لَصَدَقَ»، وَ فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِظْهَارُهُ قُوَّةَ الظَّنِّ بِصَدَقَ».

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: «بِمَا».

١٠. فِي «ج، ص» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَجِبَ أَنْ لَا يَفْضَحَ». وَ فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النُّهْجِ: «أَنْ يَحِبَّ أَنْ لَا يَفْضَحَ».

ثُمَّ أَجَابَ عَنْ سُؤَالٍ مِّنْ سَأَلِهِ<sup>١</sup> عَنْ امْتِنَاعِ زِيَادٍ مِنَ الشَّهَادَةِ، وَ هَلْ يَقْتَضِي الْفِسْقُ أَمْ لَا؟ بَانَ قَالَ:

لَا نَعْلَمُ<sup>٢</sup> أَنَّهُ كَانَ يُنْتَمِ<sup>٣</sup> الشَّهَادَةَ [أَمْ لَا؟ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ طَعْنًا؟]،<sup>٤</sup>  
و لَوْ عَلِمْنَا ذَلِكَ لَكَانَ - مِنْ حَيْثُ ثَبَّتَ فِي الشَّرْعِ<sup>٥</sup> أَنْ لَهُ السَّكُوتُ -  
لَا يَكُونُ طَعْنًا. وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ طَعْنًا، وَ قَدْ ظَهَرَ أَمْرُهُ لِأَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمَا وَلَّاهُ فَارِسَ، وَ لَمَّا<sup>٦</sup> ائْتَمَّنَهُ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ  
وَ عَلَى<sup>٧</sup> دِمَائِهِمْ.<sup>٨</sup>

[في بيان خطأ عمر في تعطيله الحدَّ عن المغيرة]

يُقَالُ لَهُ: إِنَّمَا تُسَبِّ عَمْرُ إِلَى تَعْطِيلِ الْحَدِّ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ، وَإِنَّمَا  
بِتَلْقِينِهِ لَمْ تَكْمُلِ<sup>٩</sup> الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّ زِيَادًا مَا حَضَرَ إِلَّا لِيَشْهَدَ بِمَا شَهِدَ بِهِ أَصْحَابُهُ، وَ قَدْ  
صَرَّحَ بِذَلِكَ كَمَا صَرَّحُوا قَبْلَ حُضُورِهِمْ، وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا هَكَذَا لَمَّا شَهِدَ الْقَوْمُ قَبْلَهُ  
و هُمْ لَا يَعْلَمُونَ حَالَ زِيَادٍ: هَلْ حَالُهُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ كَحَالِهِمْ؟ لَكِنَّهُ مَجْمَعُ الشَّهَادَةِ<sup>١٠</sup>

١. في «ج، ص»: «سأل». نعم، ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.

٢. في «ج، ص، ف» و المطبوع: «لا يعلم».

٣. هكذا في المغني و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «يتم».

٤. ما بين المعقوفين من المغني.

٥. في المغني و التلخيص: «بالشرع».

٦. في «ج، ص»: «لما».

٧. في المغني و التلخيص و شرح النهج: «على».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٦ - ١٨.

٩. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «لم يكمل».

١٠. في «ب، ج»: «مجمع الشهادة». و في الحجري «مجمع بالشهادة». و في المطبوع: «مجمع

لَمَّا رَأَى كَرَاهِيَةَ مُتَوَلِّي الْأَمْرِ لِكَمَالِهَا، وَتَصْرِيحَهُ بِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ بِمَوْجِبِهَا.  
وَمِنْ الْعَجَائِبِ: أَنْ يُطَلَّبَ الْحِيلَةُ<sup>١</sup> فِي دَفْعِ الْحَدِّ عَنْ وَاحِدٍ وَهُوَ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا  
بَانْصِرَافِهِ إِلَى ثَلَاثَةٍ!! فَلَوْ<sup>٢</sup> كَانَ دَرَّةُ الْحَدِّ وَالْاِحْتِيَالُ فِي دَفْعِهِ مِنَ السُّنَنِ الْمُتَّبَعَةِ،  
فَدَرَوْهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ أَوْلَى مِنْ دَرَرِهِ عَنْ وَاحِدٍ. وَقَوْلُهُ: «إِنْ دَفَعَ الْحَدُّ عَنْ الْمُغْيِرَةِ  
مُمْكِنٌ، وَدَفَعَهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ - وَ قَدْ شَهِدُوا - غَيْرُ مُمَكِّنٍ» طَرِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُلَقَّنِ  
الشَّاهِدَ الرَّابِعَ الْاِمْتِنَاعَ مِنَ الشَّهَادَةِ لَأَنْدَفَعَ عَنِ الثَّلَاثَةِ الْحَدُّ؛ فَكَيْفَ لَا تَكُونُ<sup>٣</sup> الْحِيلَةُ  
مُمْكِنَةً فِيمَا ذَكَرَهُ؟! بَلْ لَوْ أَمْسَكَ عَنِ الْاِحْتِيَالِ<sup>٤</sup> فِي الْجُمْلَةِ<sup>٥</sup> مَا<sup>٦</sup> لَحِقَ الثَّلَاثَةَ حَدٌّ<sup>٧</sup>.  
وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْمُغْيِرَةَ يُتَصَوَّرُ بِصُورَةٍ زَانٍ لَوْ تَكَامَلَتِ الشَّهَادَةُ، وَفِي هَذَا مِنَ  
الْفَضِيحَةِ مَا لَيْسَ فِي حَدِّ الثَّلَاثَةِ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَمْرَيْنِ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ  
الثَّلَاثَةَ إِذَا مَا حُدَّوْا يُظَنُّ بِهِمُ الْكَذِبُ وَإِنْ جُوزُوا<sup>٨</sup> أَنْ يَكُونُوا صَادِقِينَ، وَالْمُغْيِرَةُ لَوْ  
كَمَلَتِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِالزُّنَى لَظَنَّ ذَلِكَ بِهِ مَعَ التَّجْوِيزِ لِأَنَّ يَكُونُ الشُّهُودُ كَذِبَةً؛ لَيْسَ  
فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا مَا فِي الْآخَرِ<sup>٩</sup>.

﴿بِالشَّهَادَةِ. وَفِي التَّلْخِصِ: «الْجُلُجُ الشَّهَادَةُ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «أَحْجَمَ فِي الشَّهَادَةِ». وَمَجْمَعُ  
الْكِتَابِ: خَلَطَهُ وَأَفْسَدَهُ. لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٣٦٣ (مَجْمَع).

١. فِي «ب، د»: «الْحَدُّ لَهُ».

٢. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «فَإِنْ».

٣. فِي «ج، د، ص، ف» وَ الْحَجَرِي: «لَا يَكُون».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «الْاِحْتِيَاظُ». وَ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ حَاشِيَةِ «ف» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوع وَ التَّلْخِصِ.

٥. فِي «ب، د، ص» وَ حَاشِيَةِ «ف»: «فِي جُمْلَةٍ». وَ فِي التَّلْخِصِ: - «فِي».

٦. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ. وَ فِي الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوع وَ التَّلْخِصِ: «لَمَّا».

٧. فِي «ب، د، ص»: - «حَدٌّ».

٨. فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «وَ إِنْ جُوزَ».

٩. قَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ الْقَاضِي وَ نَقَضَ الْمَصْنُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَهُ: «أَمَّا الْمُغْيِرَةُ فَلَا



وما رُوِيَ عنه عليه السلام من أنه أتى بسارقٍ فقال له: «لا تُقِرَّ»<sup>١</sup> إِنْ كَانَ صَاحِبًا  
لا يُشْبِهْهُ مَا نَحْنُ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي دَفْعِ الْحَدِّ عَنِ السَّارِقِ إِيقَاعٌ غَيْرِهِ فِي الْمَكْرُوهِ.  
وَقَضِيَّةُ<sup>٢</sup> الْمُغِيرَةِ بِخِلَافِ هَذَا<sup>٣</sup>؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي<sup>٥</sup> بِهِ؟»<sup>٤</sup> فَلَا يُشْبِهْهُ كُلُّ مَا نَحْنُ فِيهِ؛  
لَأَنَّهُ بَيِّنٌ أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ كَانَ يُسْقِطُ الْحَدَّ لَوْ<sup>٦</sup> تَقَدَّمَ، وَ لَيْسَ فِيهِ تَلْقِينٌ يَوْجِبُ إِسْقَاطَ  
الْحُدُودِ<sup>٧</sup>.

«شَكَ أَنَّهُ زَنَى بِالْمَرْأَةِ، وَلَكِنِّي لَسْتُ أَخْطِئُ عَمْرَ فِي دَرْءِ الْحَدِّ عَنْهُ». ثُمَّ نَقَلَ تَفْصِيلَ الْقِصَّةِ مِنْ  
تَارِيخِ الطَّبْرِيِّ وَالْأَغَانِي، وَعَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْخَبَرَ بَزْنَاهُ كَانَ شَائِعًا مَشْهُورًا مُسْتَفِضًا  
بَيْنَ النَّاسِ». ثُمَّ قَالَ: «وَأِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ عَمْرَ لَمْ يَخْطِئْ فِي دَرْءِ الْحَدِّ عَنْهُ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَسْتَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ  
وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ قَدْ وَجَبَ الْحَدُّ عَلَيْهِ». شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٢٤١.

١. لَعَلَّهُ يَرِيدُ الْحَدِيثَ التَّالِيَّ، وَهُوَ مَا رَوَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْذِرِ  
مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ يَذْكُرُ أَنَّ أَبَا أُمَيَّةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِلَصٍّ، فَاعْتَرَفَ  
اعْتِرَافًا، وَلَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ الْمَتَاعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا إِخْلَاكَ (أَي: مَا  
أُظْنُكَ) سَرَقْتَ؟» قَالَ: بَلَى. ثُمَّ قَالَ: «مَا إِخْلَاكَ سَرَقْتَ؟» قَالَ: بَلَى. فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «قُلْ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ. قَالَ: «اللَّهُمَّ،  
تُبْ عَلَيْهِ» مَرَّتَيْنِ. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٦٦، ح ٢٥٩٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٣٩،  
ح ٤٣٨٠؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٢٣٠٣؛ سنن النسائي، ج ٨، ص ٦٧، ح ٤٨٧٧؛  
مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٩٣، ح ٢٢٥٦١.

٢. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَقِصَّة».

٣. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ: «يَخَالِفُ هَذَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَخَالَفَ هَذَا».  
وَفِي التَّلْخِصِ: «تَخَالَفَ».

٤. فِي «د»: «مَا يَسْرِقُ هَذَا» بَدَلَ «هَلَّا».

٥. هَكَذَا فِي «ج». وَفِي «ب»، «د» الْكَلِمَاتُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَفِي «ص»، «ف» وَالْحَجَرِيُّ وَالْمَطْبُوعُ:  
«قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَنِي».

٦. فِي «ب»، «د»: «أَوْ». وَفِي «ص»، «ف»: «إِذْ». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ف» مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَشَرْحِ النُّهْجِ: «الْحَدُّ».

١٩٢/٤

فأما ما حكاه عن أبي عليٍّ من أن القذف من الثلاثة كان قد تقدّم وأنهم لو لم يُعيدوا الشهادة لكان يُحدّهم لا محالة: فغير معروف، والظاهر المروي خلافه، وهو أنه<sup>١</sup> حدّهم عند نكول زيادٍ عن الشهادة، وأن ذلك كان السبب في إيقاع الحدّ بهم. وما<sup>٢</sup> تأوّل عليه<sup>٣</sup> قوله: «لقد خفت أن يرميني الله بحجارة من السماء»<sup>٤</sup> لا يليق بظاهر الكلام؛ لأنه يقتضي<sup>٥</sup> التندّم<sup>٦</sup> والتأسّف على تفريط وقّع، ولم يخاف أن يرمى بالحجارة وهو لم يدر الحدّ عن مستحقّ له؟! ولو أراد الردع<sup>٧</sup> والتخويف للمغيرة لأتى بكلام يليق بذلك، ولا يقتضي إضافة التفريط إلى نفسه. وكونه والياً من قبله لا يقتضي أن يدرأ عنه الحدّ ويعدلّ به إلى غيره. وأما قوله: «إنا ما كنّا نعلم أن زياداً كان يمتّم الشهادة» فقد بيّنّا أن ذلك كان معلوماً بالظاهر، ومن قرأ ما روي في هذه القصة عليم بلا شك أن حال زياد كحال الثلاثة في أنه إنّما حصر ليشهد، وإنما عدلّ عنها لكلام عمر. وقوله: «إن الشرع يبيحه السكوت» ليس بصحيح؛ لأن الشرع قد حظر كتمان الشهادة<sup>٨</sup>.

١. هكذا في «ب» والتلخيص وشرح النهج. وفي «د» - «أنه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن».

٢. في جميع النسخ: «من»، وهو سهو. وما أثبتناه من الحجري والمطبوع وما استظهر في حاشيتي «ج، ف».

٣. في «ج، ص، ف» - «عليه». نعم ورد في حاشيتي «ج، ف» ما أثبتناه.

٤. في «ج، ص، ف» + «يرد عليه أنه». نعم أشير في «ج، ف» إلى زيادة العبارة وخلق التلخيص منها.

٥. في التلخيص: «لا يقتضي».

٦. في «ج، ص» - «الندم».

٧. في النسخ: «الرجوع»، وهو سهو. وفي الحجري الكلمة ممسوحة. وما أثبتناه من المطبوع والتلخيص وشرح النهج.

٨. قال الله تعالى: «و من أظلم ممّن كنتم شهادةً عنده من الله» البقرة (٢): ١٤٠؛ «و لا تكتموا

الشهادة و من يكتمها فإنّه آثم قلبه»، البقرة (٢): ٢٨٣.

## [في بيان فسق زياد بتركه الشهادة]

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ عَلَى أَنَّ زِيَادًا لَمْ يَفْسُقْ بِالْإِمْسَاكِ عَنِ الشَّهَادَةِ، وَاسْتَدَّلَ<sup>١</sup> بِتَوَلِيَةِ  
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> لَهُ فَارِسَ: فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ  
قَدْ تَابَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَظْهَرَ تَوْبَتَهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَجَازَ أَنْ يُوَلِّيَهُ.

## [كلام لبعض الإمامية حول قصة المغيرة]

وَقَدْ<sup>٣</sup> كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَقُولُ فِي قِصَّةِ الْمُغِيرَةِ شَيْئًا طَبِئًا<sup>٤</sup>، وَهُوَ مُعْتَمَدٌ<sup>٥</sup> فِي  
بَابِ الْحُجَّةِ؛ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ زِيَادًا إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالشَّهَادَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي  
الزَّنَى، وَقَدْ شَهِدَ أَنَّهُ شَاهِدُهُ بَيْنَ شُعْبَهَا<sup>٦</sup> الْأَرْبَعِ، وَسَمِعَ نَفْسًا عَالِيًا، فَقَدْ صَحَّ عَلَى

«و في صحيح مسلم عن زيد بن خالد الجهني: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا  
أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». (صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٤٤،  
ح ١٩/١٧١٩).

و في الكافي عن جابر، عن أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:  
مَنْ كَتَمَ شَهَادَةً أَوْ شَهِدَ بِهَا لِيَهْدِرَ بِهَا دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَوْ لِيَزْوِيَ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
وَلَوْجُوهُ ظُلْمَةٌ مَدَّ الْبَصَرُ، وَفِي وَجْهِهِ كَدُوحٌ تَعْرِفُهُ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ. وَ مَنْ شَهِدَ شَهَادَةً  
حَقًّا لِيُحْيِيَ بِهَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْجُوهُ نُورٌ مَدَّ الْبَصَرُ، تَعْرِفُهُ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ  
وَ نَسَبِهِ». ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: «وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ  
لِلَّهِ». (الكافي، ج ١٤، ص ٥٦٤ - ٥٦٥، ح ١٤٤٧٨ (ج ٧، ص ٣٨٠ - ٣٨١، ح ١، ط. الإسلامية)،  
و الآية في سورة الطلاق (٦٥): ٢.

١. في شرح النهج: - «و استدلل». و حذفها هو الصواب.

٢. في الحجري و المطبوع: - «عليه السلام».

٣. في الحجري و المطبوع و التلخيص: - «قد».

٤. في «ب، د»: «طَبِئًا».

٥. هكذا في التلخيص و حاشية الحجري. و في النسخ و الحجري و المطبوع: «و إن كان  
معتمداً». و في شرح النهج: «و إن كان مُعْتَمَلًا».

٦. في «ج، ص»: «شُعْبَتَهَا».

المُغِيرَةَ بِشَهَادَةِ الْأَرْبَعِ<sup>١</sup> جَلُوسُهُ مِنْهَا مَجْلِسُ الْفَاحِشَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مُقَدَّمَاتِ  
الزَّنى وَأَسْبَابِهِ، فَأَلَّا ضَمَّ [عُمَرُ]<sup>٢</sup> إِلَى جَلْدِ الثَّلَاثَةِ تَعْزِيرٌ<sup>٣</sup> هَذَا الَّذِي قَدْ صَحَّ عَنْهُ  
بِشَهَادَةِ الْأَرْبَعِ<sup>٤</sup> مَا صَحَّ مِنَ الْفَاحِشَةِ؛<sup>٥</sup> تَعْرِيكَ أُذُنٍ<sup>٦</sup> أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنْ  
خَفِيفِ التَّعْزِيرِ وَيَسِيرِهِ؟! وَهَلْ فِي الْعَدُولِ عَنْ ذَلِكَ - حَتَّى<sup>٧</sup> كَفَّ<sup>٨</sup> عَنْ لَوْمِهِ  
وَتَوْبِيخِهِ وَالِاسْتِخْفَافِ بِهِ - إِلَّا مَا ذَكَرُوهُ<sup>٩</sup> مِنَ السَّبَبِ الَّذِي يَشْهَدُ الْحَالُ بِهِ؟!

١٩٣/٤

- 
١. في التلخيص: «الأربعة»، وهو الصواب.
  ٢. ما بين المعقوفين من شرح النهج.
  ٣. في «د»: «تعزير».
  ٤. في التلخيص و شرح النهج: «الأربعة»، وهو الصواب.
  ٥. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «من». و في شرح النهج: «مثل».
  ٦. في «ج»: «بعريك أذن». و في شرح النهج: «تعريك أذنه».
  ٧. في «ب»: «خير». و في «ج، ص، ف»: «حين».
  ٨. في التلخيص و شرح النهج: - «كف».
  ٩. في «ج، ص، ف»: «ذكره». و في «د»: «ذكره و». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

## [الطعن السابع]

### [انتقاله من حكم إلى حكم في المسألة الواحدة]

قال صاحب الكتاب:

[شبهة أخرى لهم:]<sup>١</sup>

وأحد ما تَقَمُّوا عليه: أنه كان يَتَلَوَّنُ في الأحكام، حتَّى رُوِيَ عنه أنه قَضَى في الجَدِّ<sup>٢</sup> بِسَبْعِينَ قَضِيَّةً<sup>٣</sup>، وَرُوِيَ: مائة قَضِيَّةٍ<sup>٤</sup>؛ وأنه كان يُفْضَلُ في القِسْمَةِ والعطاء، وقد سَوَّى اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْجَمِيعِ؛ [إلى غير ذلك

---

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في جميع النسخ و الحجري: «الحدّ». وما أثبتناه من المغني و التلخيص و شرح النهج و المطبوع.

٣. في «د»: «قَضِيَّة».

٤. في السنن الكبرى للبيهقي: عن عبيدة، قال: إِنِّي لأَحْفَظُ عن عمر في الجَدِّ مائة قَضِيَّة، كُلُّهَا يَنْقُصُ بعضها بعضاً. السنن الكبرى، ج ٦، ص ٢٤٥، ح ١٢١٩٢.

و عن ابن أبي الحديد: كان عمر يفتي كثيراً بالحكم ثم ينقضه و يفتي بضده و خلافه؛ قضى في الجَدِّ مع الإخوة قضايا كثيرة مختلفة، ثم خاف من الحكم في هذه المسألة فقال: من أراد أن يفتحهم جرائم جهنم فليقل في الجَدِّ برأيه. شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٨١؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٨٧-٨٨، ح ٣٠٦١٢ و ٣٠٦١٣.

و في المبسوط للرخسي: و الصحيح أن مذهب عمر لم يستقرَّ على شيء في الجَدِّ. المبسوط، ج ٢٩، ص ٣٣٢.

مما يوردونه في هذا الباب<sup>١</sup>.

و [يَزْعُمُونَ] أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَحْكَامِ مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ وَالْحَدِّسِ وَالظَّنِّ،  
[وَأَنَّهُ حَكَمَ بِالشَّهْوَةِ وَالْهَوَى].

وَأَجَابَ<sup>٢</sup> عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ مَسَائِلَ الاجْتِهَادِ يَسُوعُ<sup>٣</sup> فِيهَا الْاِخْتِلَافُ وَالرَّجُوعُ مِنْ رَأْيٍ  
إِلَى رَأْيٍ بِحَسَبِ الْأَمَارَاتِ وَغَالِبِ الظَّنِّ، وَادَّعَى أَنَّ هَذِهِ طَرِيقَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ فِي أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ وَمُقَاسِمَةِ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ.  
قَالَ:

وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي أَصْلِ الْقِيَاسِ وَالْاجْتِهَادِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
[ذَلِكَ] طَعْنًا، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَوَلِّي مَنْ  
يَرَى خِلَافَهُ<sup>٤</sup> كَابْنِ عَبَّاسٍ وَشُرَيْحٍ، وَلَا يَمْنَعُ زَيْدًا<sup>٥</sup> وَابْنَ مَسْعُودٍ مِنْ  
الْفُتْيَا مَعَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا.

فَأَمَّا مَا رُوِيَ [عَنْهُ] فِي السَّبْعِينَ قَضِيَّةً<sup>٦</sup>، فَالْمُرَادُ بِهِ: فِي مَسَائِلَ [مِنْ]  
الْجَدِّ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةً وَاحِدَةً لَا يَوْجَدُ<sup>٨</sup> فِيهَا سَبْعُونَ قَضِيَّةً مُخْتَلِفَةً. وَلَيْسَ  
فِي ذَلِكَ عَيْبٌ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى سَعَةِ عِلْمِهِ [وَعَلَى كَثْرَةِ مَا اتَّفَقَ فِي مَسَائِلِ  
الْجَدِّ فِي أَيَّامِهِ].

١. ما بين المعقوفين من المغني. وهكذا في الموارد الآتية.

٢. في «ب، د»: «فأجاب».

٣. في «ب»: «تسوع». وفي الحجري والمطبوع والمغني: «يجوز».

٤. في التلخيص: «من يخالفه». وفي المغني وشرح النهج: «من يرى خلاف رأيه».

٥. في المغني والتلخيص: «زيد بن ثابت».

٦. في «د»: «قَصْبَةٌ».

٧. في جميع النسخ والمغني: «الحد». وما أثبتناه من الحجري والمطبوع والتلخيص وشرح النهج.

٨. في «ج، ص، ف»: «لا توجد».

و<sup>١</sup> قَالَ:

و قد صَحَّ في زمانِ الرسولِ عليه السلامُ مثْلُ ذلك؛ لأنَّه لَمَّا شاورَ في أمرِ الأسرى<sup>٢</sup> أبا بكرٍ أشارَ أن لا يَقْتُلَهُمْ، وأشارَ عُمَرُ بِقَتْلِهِمْ، فَمَدَحَهُمَا جميعاً؛ [وقال: «مَثَلُ أَبِي بَكْرٍ في الملائكةِ مَثَلُ ميكَائيلَ يَنْزِلُ بالرضا والرحمةِ، ومَثَلُ عُمَرَ في الملائكةِ مَثَلُ جِبْرِيلَ يَنْزِلُ بالسُّخْطِ والنِّقَمَةِ»<sup>٣</sup>؛ فما الذي يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ القَوْلَيْنِ صَوَاباً مِنَ الْمُجْتَهِدَيْنِ، وَمِنْ الواحدِ في الحالين؟

و بعدُ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ اجتهادَ الحَسَنِ عليه السلامُ<sup>٤</sup> في طَلَبِ الإمامَةِ كانَ بخلافِ اجتهادِ الحُسَيْنِ عليه السلامُ؛ لأنَّه سَلَّمَ الأمرُ و تَمَكَّنْهُ<sup>٥</sup> أَكْثَرُ<sup>٦</sup> مِنْ تَمَكُّنِ<sup>٧</sup> الحُسَيْنِ عليه السلامُ [لَمَّا اشْتَدَّ في الطَّلَبِ]، و لَمْ يَمْنَعْ ذلكَ مِنْ كَوْنِهِما مُصَيِّبَيْنِ؛ [لأنَّ طريقَ ذلكَ الاجتهادِ]<sup>٨</sup>.

[توقَّف هذا الطعن على بطلان القول بالاجتهاد]

يُقَالُ له: لا شَكَّ أَنَّ التَّلَوُّنَ في الأحكام، و الرجوعُ من قَضَاءٍ إلى قَضَاءٍ، إِنَّمَا يَكُونُ عَيِّباً و طَعْناً إِذَا بَطَلَ الاجتهادُ الذي يَذْهَبُونَ<sup>٩</sup> إليه، فَأَمَّا لَوْ ثَبَّتَ لَمْ يَكُنْ ذلكَ عَيِّباً.

١. في المطبوع و الحجري: - «و».

٢. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «الأسراء».

٣. المغازي، ج ١، ص ١٠٩؛ إمتاع الأسماع، ج ٩، ص ٢٤٥.

٤. في المغني: - «عليه السلام». و هكذا في الموضعين الآتين.

٥. في «د»: «و تمكينه».

٦. في المغني: «أكبر».

٧. في «د، ص»: «تمكين».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٨ - ١٩. و كل ما ورد بين المعقوفين فهو من المصدر.

٩. في الحجري و المطبوع: «تذهبون».

[بطلان دعوى انتقال أمير المؤمنين عليه السلام من حكم إلى حكم، وعمله بالاجتهاد]

فأما الدعوى على أمير المؤمنين عليه السلام أنه تنقل<sup>١</sup> في الأحكام ورجع من مذهب إلى آخر: فإنها غير صحيحة ولا مسلمة<sup>٢</sup>، ونحن ننازع في ذلك كل النزاع، ونذهب إلى دفعه أشد الدفاع، وهو لا ينازعنا في تلون صاحبه وتنقله<sup>٣</sup> في الأحكام؛ فلم<sup>٤</sup> يشتبه الأمران.

وأظهر ما روي في ذلك خبر أمهات الأولاد، وقد سلف من كلامنا في هذا الكتاب ما فيه كفاية<sup>٥</sup>، وقُلنا: إن مذهبه عليه السلام في بيعه كان واحداً غير مختلف، وإن كان قد وافق عمر في بعض الأحوال لضرب<sup>٦</sup> من الرأي.

فأما توليته لمن يرى خلاف رأيه: فليس ذلك لتسويغه<sup>٧</sup> الاجتهاد الذي يذهبون<sup>٨</sup> إليه، بل لما بيناه من قبل [من]<sup>٩</sup> أنه عليه السلام كان غير متمكن من اختياره، وأنه كان يجري أكثر الأمور مجراها المتقدم للسياسة والتدبير، وهذا [هو] السبب في أنه لم يمنع من خالفه من الفتيا.

١. هكذا في «ج» والتلخيص وشرح النهج. وفي «ب، د، ف»: «ينقل». وفي «ص»: «لم ينقل». وفي الحجري والمطبوع: «ينتقل».

٢. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «ولا نسلمه».

٣. ما أثبتناه من التلخيص وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: - «وتنقله».

٤. في المطبوع: «فلا».

٥. في «ب، د»: - «هذا».

٦. تقدم في ج ١، ص ٤٤٢ - ٤٤٤؛ و ج ٤، ص ٥١٧ - ٥١٩.

٧. في «ص» والتلخيص: «بضرب».

٨. في «د» والتلخيص: «تسويغه».

٩. في الحجري والمطبوع: «تذهبون».

١٠. ما بين المعقوفين من التلخيص. وهكذا ما بعده.



## [عدم اختلاف حكم الله تعالى في المسألة الواحدة و المسائل]

١٩٥/٤

فأما قوله: «إِنَّ السَّبْعِينَ قَضِيَّةً لَمْ تَكُنْ<sup>١</sup> فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا كَانَتْ فِي مَسَائِلَ مِنَ الْجَدِّ<sup>٢</sup>» فِكِلَا الْأَمْرَيْنِ وَاحِدٌ فِيمَا قَصَدْنَاهُ؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَخْتَلِفُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ وَالْمَسَائِلِ.

فأما أمرُ الْأَسَارَى: فَإِنْ صَحَّ فَإِنَّهُ لَا يُشْبِهُ<sup>٣</sup> أَحْكَامَ الدِّينِ الْمَسْبُوتَةِ عَلَى الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ إِلَى الْمَشُورَةِ فِي أَمْرِ الْأَسَارَى إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الظَّنِّ وَالْحُسْبَانِ<sup>٤</sup>، وَأَحْكَامُ الدِّينِ مَعْلُومَةٌ وَإِلَى الْعِلْمِ بِهَا سَبِيلٌ.

[بطلان دعوى عمل الحسن والحسين عليهما السلام بالاجتهاد]

وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ<sup>٥</sup> أَنَّ الْاجْتِهَادَ مِنَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخِلَافِ اجْتِهَادِ الْحُسَيْنِ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَلَيْسَ عَلَى مَا ظَنَنَّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَنْ اجْتِهَادٍ وَظَنٍّ، بَلْ كَانَ عَنْ عِلْمٍ وَيَقِينٍ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنَّهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَمِلَا عَلَى الظَّنِّ؟ فَمَا نَرَاهُ اعْتَمَدَ عَلَى حُجَّةٍ! وَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنَّ تَمَكُّنَ الْحَسَنِ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ تَمَكُّنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؟<sup>٧</sup>

١. في «د، ف» والحجري: «لم يكن».

٢. في جميع النسخ والحجري والمغني: «الحدّ». وما أثبتناه من المطبوع و شرح النهج.

٣. في «د»: «لا يشبّه».

٤. في «ب»: «الحسَنَات». وفي «د»: «الحسان».

٥. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٦. ما أثبتناه من المطبوع والتلخيص و شرح النهج. وفي النسخ قدّم «الحسين» على «الحسن» عليهما السلام.

٧. فإنّ جيش الحسن عليه السلام على كثرتّه نراه مفكّك العرى، مضطرب الإيمان، حتّى قال في وصفه عليه السلام - على ما في رواية ابن الأثير -: «وليس أحد منهم يوافق أحداً في رأي ولا هوى، يختلفون لانيّة لهم في خير ولا شرّ». وجيش الحسين عليه السلام على قلّته فهو كالبنيان

على أن هذا لو كان على ما قاله، لم يحسن من هذا التسليم، ومن ذاك<sup>١</sup> القتال؛ لأن المقاتل كان مغرراً<sup>٢</sup> [بنفسه]<sup>٣</sup> ملقياً بيده<sup>٤</sup> إلى التهلكة، والمسلم<sup>٥</sup> مضيعاً للأمر<sup>٦</sup> مفراطاً. وإذا كان - عند صاحب الكتاب - التسليم والقتال إنما كانا<sup>٧</sup> عن ظنٍّ وأماراتٍ، فليس يجوز أن يغلب الظنُّ بأن الرأي في القتال مع ارتفاع أمارات التمكّن، ولا [أن]<sup>٩</sup> يغلب في الظنُّ المسلمة مع أمارات القوة والتمكّن. وهذا بين لمن تدبّره<sup>١٠</sup> بعين بصيرة.

«المرصوص يشدّ بعضه بعضاً بالتفاني دون المبدأ، والتضحية دون الحسين عليه السلام حتى وصفهم يوم عاشوراء بقوله: «إني لا أعلم أصحاباً أوفى وأبرّ من أصحابي» وقال في تعريفهم لشريكته في نهضته زينب الكبرى عليها السلام: «ما وجدتُ فيهم إلاّ الأشوس الأقس يستأنسون بالمنية دوني استيناس الطفل بمحالب أمّه». ويخطب الحسن عليه السلام قومه بالكوفة ويستفرهم إلى حرب معاوية ومرابطتهم في النخيلة، فلم يجبه أحد بحرف واحد، فينطلق عندئذٍ عدي بن حاتم الطائي، فيقرعهم بقوله: «ما أقيح هذا المقام، ألا تجيبون إمامكم وابن بنت نبيكم؟ أين خطباء المصّر الذين ألسنتهم كالمخاريق في الدعة، فإذا جدّ الجدّ راغوا كالثعالب؟ أمّا تخافون مقت الله، ولا عيها ولا عارها؟!». وللمزيد راجع: الكامل، ج ٣، ص ٤٠٧ و ج ٤، ص ٥٧؛ إمتاع الأسماع، ج ٥، ص ٣٦٠؛ مقتل الحسين للمقرّم، ص ٢٢٦؛ مقاتل الطالبين، ص ٧٠.

١. في «د»: «ذلك».
٢. غَرَّرَ به تغريراً، وتَغَوَّرَ: غَرَّضَهُ للتهلكة؛ يقال: غَرَّرَ بنفسه وماله. لسان العرب، ج ٥، ص ١٧ (غرر).
٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.
٤. في «ب»: «ملقياً بيده». وفي «د»: «و ملقياً بيده».
٥. في الحجري والمطبوع: «و المسلم».
٦. في «د»: «الأمر».
٧. في «د، ص»: «كان». وفي حاشية «ف» وحاشية الحجري والتلخيص: «صادرأ». وفي المطبوع: «أصابها».
٨. في «ب، د»: «من».
٩. ما بين المعقوفين من شرح النهج.
١٠. في «د»: «يدبّره».

## [ الطعن الثامن ]

### [ تحريمه المتعتين ]

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم<sup>١</sup>:

و أخذ ما<sup>٢</sup> طعنوا به و تقموا عليه، قوله: «مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ؛ أَنَا أَنَهَى عَنْهُمَا، وَأَعَاقَبُ عَلَيْهِمَا»<sup>٣</sup> قالوا: وهذا اللفظ قبيحٌ لو صحَّ المعنى، فكيف إذا فسد! لأنه ليس ممن يُشرعُ فيقول هذا القول، ولأنه يُوهِمُ<sup>٤</sup> مساواة الرسول عليه السلام<sup>٥</sup> في الأمرِ والنهي، [ولأنه أوهَمَ<sup>٦</sup> أن أتباعه أولى من أتباع الرسول].

١. هكذا في «د» و المغني. وفي سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. في المطبوع: «واحدٌ منا».

٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٢٥، ح ١٤٥١٩؛ السنن الكبرى، ج ٧، ص ٣٣٥، ح ١٤١٧٠؛ شرح معاني الآثار، ج ٢، ص ١٤٤؛ التفسير الكبير، ج ٣، ص ١٦٦؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ٣٨٨، ذيل الآية ٢٤ من سورة النساء (٤)؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٥١٩، ح ٤٥٧١٥، مع اختلاف يسير.

٤. في «د، ص، ف» و المغني: «توهم».

٥. في «ص» و الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «صلى الله عليه و آله». و في المغني: - «عليه السلام». و مشابه هذا الاختلاف يأتي فيما بعد.

٦. ما بين المعقوفين من المغني.

قال:

وهذا غير لازم؛ لأنه إنما عني بقوله: «أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما» كراهته<sup>١</sup> لذلك وتشدده فيه؛ من حيث نهى رسول الله عليه السلام عنهما<sup>٢</sup> بعد أن كانتا<sup>٣</sup> في أيامه، منبهاً بذلك<sup>٤</sup> على حصول التسخ فيهما وتغيير الحكم؛ لأننا نعلم أنه كان متبعا للرسول متدينا<sup>٥</sup> بالإسلام؛ فلا يجوز أن يحمل قوله على خلاف ما تواتر من حاله.

وقد حكى عن أبي علي: أن ذلك بمنزلة أن يقول: «أنا أعاقب من صلى إلى بيت المقدس، وإن كان قد صلى إلى بيت المقدس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله». واعتمد في تصويبه على كف الصحابة عن التكبير عليه.

وادعى أن أمير المؤمنين عليه السلام أنكر على ابن عباس رحمه الله إحلال المتعة، وأنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله تحريمها. قال:

فأما متعة الحج: فإنما أراد ما كانوا يفعلون من فسح الحج؛ لأنه كان يحصل لهم عنده التمتع، ولم يرد بذلك التمتع الذي يجري مجرى تقدم<sup>٦</sup> العمره وإضافة الحج إليها بعد ذلك؛ لأنه جائز

١. في «ج، ص» والحجري والتلخيص: «كراهيته». وفي «ف» والمطبوع: «كراهية».

٢. في الحجري والمطبوع: - «عنهما».

٣. في جميع النسخ والحجري: «كانا». وما أثبتناه موافق للمعني والمطبوع والتلخيص وشرح النهج.

٤. في «ب»: «لذلك». وفي المعني: «على ذلك».

٥. في المطبوع: «ومتدينا».

٦. في المعني وشرح النهج: «إني».

٧. في المطبوع: - «و».

٨. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع والتلخيص: «تقديم».

لَمْ يَقَعْ فِيهِ نَسْخٌ<sup>١</sup>.

[عدم نهى الرسول ﷺ عن المتعة، و بطلان دعوى حصول النسخ فيها]

يُقَالُ لَهُ: ظَاهِرُ الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ عُمَرَ فِي الْمُتَعَتَيْنِ يُبْطَلُ<sup>٣</sup> هَذَا التَّوِيلُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ؛ أَنَا أَنْهَى عَنْهُمَا، وَأُعَاقِبُ عَلَيْهِمَا» وَأَضَافَ<sup>٤</sup> النَّهْيَ إِلَى نَفْسِهِ؛ وَ لَوْ كَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَهَى عَنْهُمَا لِأَضَافَ النَّهْيَ إِلَيْهِ، وَ لَكَانَ<sup>٥</sup> أَوْكَدَّ وَ أَوْلَى، وَ كَانَ يَقُولُ: «فَنَهَى<sup>٦</sup> عَنْهُمَا - أَوْ: نَسَخَهُمَا - وَ أَنَا مِنْ بَعْدِهِ أَنْهَى عَنْهُمَا، وَ أُعَاقِبُ عَلَيْهِمَا».

وَ لَيْسَ يُشَبِّهُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؛ لِأَنَّ نَسْخَ الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً مِنْ دِينِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمُتَعَةُ. عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «إِنَّ الصَّلَاةَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ جَائِزَةً، وَ أَنَا الْآنَ أَنْهَى عَنْهَا» لَكَانَ ذَلِكَ قَوْلًا قَبِيحًا<sup>٧</sup>، يَجْرِي مَجْرَى مَا اسْتَقْبَحْنَاهُ مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

وَ لَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ رَدًّا عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ اسْتَحْسَنَ حَظَرَهَا فِي أَيَّامِهِ<sup>٨</sup>؛ لَوْجِهٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَقَدُّمٌ، وَ اعْتَقَدَ أَنَّ الْإِبَاحَةَ

١. في «ج» الكلمة غير واضحة. وفي «ص» و الحجري و المطبوع: «فسخ». و في شرح النهج: «فتح».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٩ - ٢٠.

٣. في «ب، د، ص»: «مبطل».

٤. في التلخيص و شرح النهج: «فأضاف».

٥. في التلخيص و شرح النهج: «فكان».

٦. في «ج، ص»: «نهى».

٧. في التلخيص: - «ذلك». و في شرح النهج: «لكان قبيحاً شنيعاً».

٨. أي في أيام عمر.

في أيام الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ لَهَا شَرْطٌ لَمْ يَوْجَدْ فِي أَيَّامِهِ<sup>١</sup>؛ وَ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَحَلَّ اللَّهُ الْمُتَعَةَ لِلنَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَ النِّسَاءِ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ»<sup>٢</sup>. وَ كَذَلِكَ رُوِيَ عَنْهُ فِي مُتَعَةِ الْحَجِّ أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ فَعَلَهَا وَ أَصْحَابُهُ، وَ لَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظَلُّوا بِهِنَّ مُغْرِسِينَ<sup>٣</sup> تَحْتَ الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرْجِعُوا بِالْحَجِّ تَقَطُّرُ رُءُوسُهُمْ»<sup>٤</sup>.

### [عدم دلالة كف الصحابة عن النكير، على صحة الرأي]

فَأَمَّا اعْتِمَادُهُ عَلَى الْكَفِّ عَنِ النِّكَارِ: فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِلَّا عَلَى شَرَائِطَ شَرَحْنَاهَا وَ أَوْضَحْنَاهَا،<sup>٥</sup> وَ لَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهَا<sup>٦</sup>. عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ نَهْيِهِ عَنِ الْمُتَعَةِ: «وَلَا أَقْدِرُ عَلَى أَحَدٍ<sup>٧</sup> تَزَوَّجَ مُتَعَةً إِلَّا عَذَّبْتُهُ بِالْجَارَةِ، وَ لَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهَا لَرَجَمْتُ»<sup>٨</sup> وَ مَا وَجَدْنَا أَحَدًا أَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ

١. يريد المصنف رحمه الله من خلال طرح هذا الاحتمال أن يُبطل دعوى القاضي حصول النسخ في المتعة، ولا يريد تبرير قول عمر، فإنه قد صرح باستقباح قوله قبل قليل.
٢. الكشف والبيان، ج ٣، ص ٢٨٧، ذيل الآية ٢٤ من النساء (٤)؛ شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٢٥٣.
٣. أعرس بالمرأة: دخل بها. لسان العرب، ج ٦، ص ١٣٦ (عرس).
٤. مسند أحمد، ج ١، ص ٥٠، ح ٣٥١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٩٦، ح ١٢٢٢ / ١٥٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٩٢، ح ٢٩٧٩؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ١٥٣، ح ٢٧٣٥؛ السنن الكبرى، ج ٥، ص ٢٠، ح ٨٦٥٤ و ٨٦٥٥، مع اختلاف يسير في الألفاظ.
٥. تقدم في ج ٣، ص ١١ و ٤٢؛ و ج ٤، ص ١٦٣ و ما بعدها.
٦. في التلخيص: + «كلها غير معلومة هاهنا».
٧. في التلخيص: - «و». و في شرح النهج: «لا أوتى بأحد».
٨. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٨٥، ح ١٢١٧ / ١٤٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٣١، ح ١٩٦٣؛ مسند البراء، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٣٥؛ مسند الطيالسي، ص ٢٤٧، ح ١٧٩٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢١، ح ٨٦٦٠، و ج ٧، ص ٢٠٦، ح ١٣٩٤٩، مع اختلاف يسير.

عندهم لا يستحقُّ الرِّجَمَ، و لَمْ يَدُلَّ تَرْكُ النِّكَيرِ عَلَى صَوَابِهِ.

[تحليل أمير المؤمنين عليه السلام و سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام و جماعة من الصحابة و التابعين للمتعة]

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ عَلَى<sup>١</sup> أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْكَرَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِحْلَالَهَا:  
فَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ وَ عَكْسِهِ؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ طَرَفَيْنِ<sup>٢</sup> كَثِيرَةً أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي  
بِهَا وَ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ حَرَّمَهَا وَ نَهَى عَنْهَا.

و رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ الْهَمْدَانِيِّ<sup>٣</sup>، عَنْ حُبَيْشِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ<sup>٤</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ  
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «لَوْ لَا مَا سَبَقَ مِنْ ابْنِ الْخَطَّابِ فِي الْمُتْعَةِ مَا زَنَيْتُ  
إِلَّا شَقِيًّا».<sup>٥</sup>

١. في الحجري و المطبوع و التلخيص: - «على».

٢. في الحجري و المطبوع: «بطرق».

٣. كذا في النسخ و المطبوع و التلخيص و شرح النهج، و لعلَّ الصحيح: «عمر و ابن عبد الله  
الهمداني. و هو عمرو بن عبد الله بن علي السبيعي الهمداني الكوفي، يكنى أبا إسحاق، من  
أعيان التابعين، رأى أمير المؤمنين عليه السلام و ابن عباس و ابن عمر و غيرهم من الصحابة،  
و روى عنه الأعمش و شعبة و الثوري و غيرهم، و كان كثير الرواية؛ توفى سنة تسع و عشرين  
و مائة. تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٦، ص ٢٠٤، الرقم ٥٣٦١؛ تهذيب الأسماء، ص ٣٦٨، الرقم  
٧١٣؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٥٩، الرقم ٥٠٢.

٤. في «د»: «حنيس بن المعمر». و في «ف»: «حبش بن المعتمر». و في التلخيص و شرح النهج:  
«جيش بن المعتمر». و حنش بن المعتمر أبو المعتمر الكنتاني، صاحب أمير المؤمنين عليه  
السلام تابعي من أهل الكوفة، ضعفه النسائي و طائفة، و قواه بعضهم. روى عن أمير المؤمنين  
عليه السلام و وابصة بن معبد و أبي ذر و عُليم الكندي، و روى عنه أبو إسحاق السبيعي  
و الحكم بن عتيبة و سيماء بن حرب و غيرهم. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٤٧، الرقم ٢٢٣٠؛  
التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ١، ص ٣٩٤، الرقم ١٥٣٤؛ الإصابة، ج ٢، ص ١٨٣،  
الرقم ٢١١٩؛ تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٥٨، الرقم ١٠٤.

٥. المصنّف لعبد الرزاق، ج ٧ ص ٥٠٠، ح ١٤٠٢٩، تفسير الطبري، ج ٥، ص ٩؛ التفسير

و روى أبو بصير قال: سَمِعْتُ أبا جعفرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْبَاقِرَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ يَرَوِي عَنْ جَدِّهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «لَوْ لَا مَا سَبَقَنِي بِهِ ابْنُ الْخَطَّابِ<sup>٢</sup> مَا زَنَيْتُ إِلَّا شَقِيًّا»<sup>٣</sup>.

وقد أفتى بالمُتَعَةِ جماعةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ<sup>٤</sup>، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ<sup>٥</sup>، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ<sup>٦</sup>، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ<sup>٧</sup>، وَأَبِي سَعِيدٍ

الكبير، ج ١٠، ص ٤١؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٣٩٢؛ غرائب القرآن، ج ٢، ص ٣٩٢؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٥٢، ذيل الآية ٢٤ من سورة النساء (٤).

١. في النسخ: «يروي عن جده أمير المؤمنين عليه السلام». نعم وردت العبارة في حاشيتي «ج، ف».

٢. في «ج، ص، ف»: «بني الخطَّاب».

٣. الكافي، ج ١١، ص ٧٨، ح ٩٩٢٢ (ج ٥، ص ٤٤٨، ح ٢، ط. الإسلامية)؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٠، ح ١٠٨٠؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥٠٨.

٤. عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، حبر الأمة، وُلد بمكة وكُف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف وتوفي بها سنة ٦٨. وهو قاتل بالمتعة. راجع: صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٨٥، ح ١٢١٧ / ١٤٥؛ مسند أبي عوانة، ج ٢، ص ٣٣٩، ح ٣٣٥٢ - ٣٣٥٤؛ التمهيد لابن عبد البر، ج ١٠، ص ١١٤ - ١١٥؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٩٥ - ٩٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢١، ح ٨٦٦٠.

٥. عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، من أكابر الصحابة، تقدّم إسلامه بمكة وهاجر إلى المدينة، وشهد مع رسول الله مشاهدته، وكان أحد حفاظ القرآن وفقهاء الصحابة. مات سنة ثلاث وثلاثين وله ثلاث وستون. وهو قاتل بالمتعة. راجع: شرح صحيح مسلم للنووي، ج ٩، ص ١٧٩.

٦. جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي، صحابي كبير، توفي سنة ٧٨. وهو قاتل بالمتعة. أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٩٦ و ١٠١؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٨٠، ح ١٥١١٥؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٢٢، ح ١٥٠٥ / ١٥.

٧. سلمة بن عمر بن سنان الأكوع، صحابي معروف، غزا إفريقية أيام عثمان. توفي بالمدينة سنة ٧٤. أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١٠٠؛ البداية والنهاية، ج ٤، ص ٣١٨.



الْخُدْرِيُّ<sup>١</sup>، وَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ<sup>٢</sup>، وَ ابْنُ جُرَيْجٍ<sup>٣</sup>، وَ مُجَاهِدٌ<sup>٤</sup>، وَ غَيْرُ مَنْ ذَكَرْنَا مِمَّنْ يَطُولُ ذِكْرُهُ<sup>٥</sup>.

فَأَمَّا سَادَةُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَ عِلْمَاؤُهُمْ فَأَمْرُهُمْ وَاضِحٌ فِي الْفُتْيَا بِهَا؛ كَعَلِيِّ ابْنِ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَ أَبِي جَعْفَرِ الْبَاقِرِ، وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ، وَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى الْكَاطِمِ، وَ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ<sup>٦</sup>.  
وَ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٧</sup> مِنْ فُتْيَا مَنْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الصَّحَابَةِ بِهَا، يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ ارْتِفَاعِ<sup>٨</sup> النِّكَيرِ لِتَحْرِيمِهَا؛ لِأَنَّ مُقَامَهُمْ عَلَى الْفُتْيَا بِهَا نَكِيرَةٌ<sup>٩</sup>.

١. سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخدري، من أكابر الصحابة، توفي سنة ٧٤. الإصابة، ج ٣، ص ٦٥.
٢. سعيد بن جبیر الأسدي بالولاء، الكوفي، تابعي من تلامذة ابن عباس، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥. سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٣٢١.
٣. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، رومي الأصل، من فقهاء مكة، مكّي المولد و الوفاة، توفي سنة ١٥٠. تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٤٠٦، الرقم ٨٥٥.
٤. مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي مفسر، توفي سنة ١٠٤. جامع البيان، ج ٥، ص ٩، ذيل الآية ٢٤ من سورة النساء (٤).
٥. كعروة بن الزبير، و عطاء، و عبد الله بن عمر، و عمران بن حصين، و أبي بن كعب، و نافع، و معاوية، و عمرو بن حريث. راجع: الغدير، ج ٦، ص ٢٨٩-٣٣٨.
٦. الكافي، ج ١١، ص ٨، أبواب المتعة (ج ٥، ص ٤٤٨، ط. الإسلامية)؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٨، باب المتعة؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٠؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٤١، أبواب المتعة؛ وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ٥، أبواب المتعة.
٧. في «د»: «و ممّا» بدل «و ما». و في «ج» و المطبوع و شرح النهج: «ذكرنا» بدل «ذكرناه».
٨. في «ب، د»: «إيقاع».
٩. في التلخيص و شرح النهج و حاشيتي «ج، ف»: «نكير». و النكير: إنكار الشيء.

[ عمل الجميع بمتعة الحج، و بيان أنها لا تعني فسخ الحج ]

فَأَمَّا مُتَعَةُ الْحَجِّ: فَقَدْ فَعَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ النَّاسُ أَجْمَعٌ مِنْ بَعْدِهِ،  
وَالْفُقَهَاءُ فِي أَعْصَارِنَا هَذِهِ<sup>٢</sup> لَا يَرَوْنَهَا خَطَأً، بَلْ صَوَاباً.<sup>٣</sup>

فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنْ عُمَرَ إِنَّمَا أَنْكَرَ فَسَخَ الْحَجِّ» فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوَّلًا لَا  
يُسَمَّى مُتَعَةً، وَلِأَنَّ ذَلِكَ مَا فُعِلَ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ لَا فَعَلَهُ أَحَدٌ  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ سُنَنِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَكَيْفَ يَقُولُ: «مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى  
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ؟» وَ كَيْفَ يُغْلَظُ وَ يُشَدَّدُ فِيمَا لَمْ يَفْعَلْ وَ لَا يُفْعَلْ؟! وَ هَذَا الْكَلَامُ  
أَضَعَفُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى الْإِكْثَارِ فِيهِ.

١. في المطبوع والتلخيص و شرح النهج: «من بعده». و لقد تواتر النقل من طرق العامة على أنَّ  
النبي صَلَّى الله عليه و آله و أصحابه كانوا يأتون بمتعة الحج طبقاً للقرآن الكريم، و أنَّ عمر  
ارتأى منعها كما ارتأى منع متعة النساء. مسند أحمد، ج ١، ص ٥٢، ح ٣٦٩، و ج ٢، ص ١٥١،  
ح ٦٣٩٢، و ج ٤، ص ٩٥، ح ١٦٩١٠، و ج ٥، ص ١٤٢، ح ٢١٣٢١، و ج ٦، ص ٣٤٨،  
ح ٢٦٩٩١؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٧٠، ح ١٤٩٧؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٩٨،  
ح ١٧٢/١٢٢٦ و ١٧٣، و ص ٩٠٩، ح ١٩٤/١٢٣٨ و ١٩٥؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٢٤١ -  
٢٤٢، ح ٢٥ و ٢٦، و ص ٢٥٨، ح ١٠١؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ١٧٩، ح ٢٨٠٩ و ٢٨١٠؛  
المصنّف لعبد الرزاق، ج ١١، ص ٦٧، ح ١٩٩٢٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢١ - ٢٢،  
ح ٨٦٥٧ و ٨٦٦١ و ٨٦٦٦.

٢. في «ب، ج، د، ف»: «هذا».

٣. في التلخيص: + «و قد قال أحمد بن حنبل بفضلها». و راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٤،  
ص ٤٥ و ٤٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٤١٣؛ الحاوي الكبير، ج ٤، ص ٨٨؛ المجموع شرح  
المهذب، ج ٧، ص ١٥٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٢٣٨ و ٢٦٤.

## [الطعن التاسع]

### [قِصَّةُ الشُّورَى]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

«شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ<sup>١</sup> ثُمَّ ذَكَرَ الطَّعْنَ بِقِصَّةِ الشُّورَى، وَأَنَّهُ خَرَجَ بِهَا عَنِ الْإِخْتِيَارِ وَالنَّصِّ مَعًا، وَذَمَّ كُلَّ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ طَعْنَ، ثُمَّ جَعَلَ الْأَمْرَ إِلَى سِتَّةٍ<sup>٢</sup> ثُمَّ إِلَى أَرْبَعَةٍ، ثُمَّ إِلَى وَاحِدٍ قَدْ وَصَفَهُ<sup>٣</sup> بِالضَّعْفِ وَالْقُصُورِ<sup>٤</sup>، وَقَالَ: «إِنْ اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ [عَلَى أَمْرٍ]<sup>٥</sup> فَالْقَوْلُ مَا قَالَاهُ، وَإِنْ صَارُوا ثَلَاثَةً وَثَلَاثَةً فَالْقَوْلُ لِلَّذِينَ فِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ» لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ عَلِيًّا وَعُثْمَانًا لَا يَجْتَمِعَانِ، وَأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَا يَكْادُ يَعْدِلُ بِالْأَمْرِ عَنْ خَتْنِهِ<sup>٦</sup>

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».

٢. في شرح النهج: «ثم أهله للخلافة بعد أن طعن فيه، و أنه جعل الأمر إلى ستة» بدل «ثم جعل الأمر إلى ستة».

٣. في المطبوع: «و قد وصفه».

٤. و هو عبد الرحمن بن عوف، فقد أناط الرأي الأخير به بقوله: «فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف، و اقتلوا الباقيين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس». و عبد الرحمن هو الذي قال عنه عمر: «هو رجل صالح على ضعف فيه». راجع: أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٠١ - ٥٠٢، ح ٢٩١؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٥٨؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٩، الرقم ١٨٥٥.

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. في المغني و التلخيص: «أخيه». و الختن: كل من كان من قبيل المرأة كأبيها و أخيها، و كذلك زوج البنت أو زوج الأخت. تاج العروس، ج ١٨، ص ١٧٣ (ختن).

و ابن عمّه، و أمرَ بَضْرِبِ أعناقهم إن تأخروا عن البيعة فوق ثلاثة أيام، و أنه أمرَ بقتل مَنْ يُحَالِفُ الأربعة منهم، أو<sup>١</sup> الذين ليسَ فيهم عبدُ الرحمن. و أجاب<sup>٢</sup> عن ذلك:

بأنّ الأمورَ الظاهرة لا يجوزُ أن يُعْتَرَضَ عليها<sup>٣</sup> بأخبارِ آحادٍ غيرِ صحيحةٍ، و الأمرُ في الشورى ظاهرٌ، و أنّ الجماعةَ دَخَلَتْ فيها بالرضا [و كانوا يَجْتَمِعُونَ و يَتَشَاوَرُونَ فيه على وجهٍ يَدُلُّ على الرضا]<sup>٤</sup> فلا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَالَ في أَحَدِهِمْ أَنَّهُ دَخَلَ فيها لا<sup>٥</sup> بالرضا، و بَيْنَ مَنْ قَالَ ذلكَ في<sup>٦</sup> جميعهم [لأنّ الأماراتِ ظاهرةٌ فيما ذكّرناه] و لذلكَ جَعَلْنَا دخولَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ في الشورى أَحَدًا ما نَعْتَمِدُ<sup>٧</sup> عليه في أن لا نَصَّ يَدُلُّ على أَنَّهُ الْمُخْتَصُّ بالإمامة.

و أَطْنَبَ في أَنَّهُ كَانَ<sup>٩</sup> يَجِبُ أن يُصْرَحَ بالنصِّ على نفسه، و لا يَحْتَاجُ إلى ذِكْرِ فضائله و مناقبه؛ لأنّ الحالَ حالُ مُنَاطَرَةٍ، و لَمْ يَكُنِ الأمرُ مُسْتَقَرًّا لواحدٍ، فلا<sup>١٠</sup> يُمكنُ أن يُتعلّقَ بالتقية<sup>١١</sup>؛ قَالَ:

١. في المطبوع: «و».

٢. في الحجري و المطبوع: «فأجاب».

٣. في المغني: «لا يجب أن تُعترض». و في التلخيص: «لا يجب أن يُعترض عليها».

٤. في المغني و التلخيص و شرح النهج: - «آحاد».

٥. ما بين المعقوفين من المغني. و هكذا في الموارد الآتية.

٦. في «ص» و المطبوع: «إلا».

٧. في المغني «من».

٨. في «ب، د» و التلخيص و شرح النهج: «يُعتمد».

٩. في «د»: «لا» بدل «كان».

١٠. هكذا في المغني و التلخيص و شرح النهج. و في غيرها: «و لا».

١١. في «د»: «بالبيعة». و في المغني: «و الخوف الشديد».

و الْمُتَعَالَمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الدُّخُولِ فِي الشُّورَى أَصْلًا لَمْ يَلْحَقْهُ  
 الْخَوْفُ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ [فَلَا يَصِحُّ التَّعَلُّقُ بِالتَّقِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ].  
 وَ ذَكَرَ أَنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ<sup>١</sup> أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الْقَوْلِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الاحْتِمَالُ فِيهِ أَقْلًا.  
 وَ ذَكَرَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى الْجَمَاعَةِ بِالرِّضَا بِمَنْ يَخْتَارُهُ؛ قَالَ:  
 وَ لَا يَجِبُ الْقَدْحُ فِي الْأَفْعَالِ بِالظُّنُونِ، بَلْ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِ  
 الصَّحَّةِ دُونَ الاحْتِمَالِ، كَمَا يَجِبُ مِثْلُهُ فِي الْأَلْفَاظِ، وَ يَجِبُ إِذَا تَقَدَّمَ  
 لِلْفَاعِلِ<sup>٢</sup> حَالَةٌ تَقْتَضِي حُسْنَ الظَّنِّ بِهِ أَنْ يُحْمَلَ فِعْلُهُ عَلَى مَا يُطَابِقُهَا  
 [وَ لَا يُظَنَّ فِيهِ مَا يُخَالِفُهَا].

قَالَ:

وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ حَالَ عُمَرَ وَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ النِّصِيحَةِ لِلْمُسْلِمِينَ يَمْنَعُ<sup>٣</sup>  
 مِنْ صَرْفِ أَمْرِهِ فِي الشُّورَى إِلَى الْأَغْرَاضِ الَّتِي يَظُنُّهَا الْقَوْمُ؛ فَلَا يَصِحُّ<sup>٤</sup>  
 أَنْ يَقُولُوا: كَانَ مُرَادُهُ بِالشُّورَى وَ<sup>٥</sup> بِأَنْ يَجْعَلَ<sup>٦</sup> الْأَمْرَ إِلَى الْفِرْقَةِ الَّتِي  
 فِيهَا<sup>٧</sup> عَبْدُ الرَّحْمَنِ عِنْدَ الْخِلَافِ، أَنْ يَتِمَّ الْأَمْرُ لِعُثْمَانَ [وَ يَنْصَرِفَ عَنْ  
 عَلِيٍّ]؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا مُرَادَهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَمْنَعُهُ عَنِ النَّصِّ عَلَى

٢٠١/٤

١. في المغني: «العقل».

٢. في «ب، د، ص»: «إِذَا تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «أَنْ يَتَقَدَّمَ لِلْفَاعِلِ».

٣. في «ب، د»: «دَمَنَ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «يَمْتَنَعُ» وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتَاهُ. وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ:  
 «مَنْعَ».

٤. في «د»: «وَ لَا يَصِحُّ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: - «وَ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ وَ التَّلْخِصِ: «جَعَلَ».

٧. فِي «ج»: «فِيهِمْ».

عُثْمَانُ، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ<sup>١</sup> ذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى مِنْ أَمْرِ أَبِي بَكْرٍ لَمْ يَنْقُضْ مِنْهُ<sup>٢</sup>.

قَالَ:

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِدَعْوَةٍ [وَلَا خِلَافًا لِلسُّنَّةِ]؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي غَيْرِ الْإِمَامِ إِذَا اخْتَارَ [الْإِمَامَ] أَنْ يَقَعَلَ ذَلِكَ - بِأَنْ يَنْظُرَ فِي أُمَاثِلِ الْقَوْمِ فَيَعْلَمَ<sup>٣</sup> أَنَّهُمْ عَشْرَةٌ، ثُمَّ يَنْظُرَ فِي الْعَشْرِ فَيَعْلَمَ أَنَّ الْأُمَاثِلَ خَمْسَةٌ، ثُمَّ يَنْظُرَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ - فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ مِثْلِهِ فِي الْإِمَامِ؟ وَهُوَ فِي هَذَا الْبَابِ أَقْوَى اخْتِيَارًا؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ.

وَذَكَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا حَصَرَ الْأَمْرَ<sup>٤</sup> فِي الْجَمَاعَةِ الَّتِي انْتَهَى إِلَيْهِمُ الْفَضْلُ، وَجَعَلَهُ شُورَى بَيْنَهُمْ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ السُّنَّةِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ وَمِنَ الْأَرْبَعَةِ إِلَى الثَّلَاثَةِ لَا يَكُونُ تَنَاقُضًا؛<sup>٥</sup> لِأَنَّ الْأَحْوَالَ مُخْتَلِفَةٌ، وَلَيْسَتْ الْحَالُ وَاحِدَةً. وَلَوْ كَانَتْ أَيْضًا وَاحِدَةً<sup>٦</sup> لَكَانَ كَالرُّجُوعِ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَرْجِعَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ. قَالَ:

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ<sup>٧</sup> أَنَّ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَأَنَّ<sup>٨</sup>

١. فِي «ج»: «لَا يَمْنَعُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ وَهَامِشِ الْمَغْنِيِّ: «عَنْهُ».

٣. فِي «د»: «وَيَعْلَمُ».

٤. فِي «ب، د»: «خَصَّ الْأَمْرَ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «حَصَرَهُ».

٥. هَكَذَا فِي «ج» وَالتَّلْخِصِ وَالمَغْنِيِّ. وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «مُتَنَاقِضًا». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مُنَاقِضًا».

٦. فِي «ب»: «- وَلَوْ كَانَتْ أَيْضًا وَاحِدَةً».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَأَمَّا زَعْمُهُمْ أَنَّهُ عَلِمَ».

٨. فِي «ب، د»: «وَلَكِنْ».

عبد الرحمن يميل<sup>١</sup> إلى عثمان [فلذلك قال ما قال] فقد بينّا أنّ ذلك ظنٌّ من قائله، و الظاهر من الفعل خلافه، على ما بيناه. و قولهم: «إنّه كان يعلم ذلك» [قلّة دين؛ لأنّ الأمور المستقبلّة لا تعلم، وإنّما يحصل فيها أمارّة.

قال: <sup>٢</sup>

و الأماراتُ توجبُ أنّه لم يكن فيهم<sup>٣</sup> حرصٌ شديدٌ على الإمامة [على وجه يقع فيه الاختلاف]. بل الغالب من حالهم طلبُ الاتفاق و الائتلاف، و الاسترواحُ إلى قيامِ الغيرِ بذلك. [و هذا ظاهرٌ من أمير المؤمنين؛ لأنّه بعد قتل عثمان كان منه أيضاً امتناعٌ حتّى خوطب في ذلك، و هذا يمنع ما قالوه. فأما أنّ عبد الرحمن لم يكن يختارُ إلاّ عثمان فأبعد؛ لأنّه لم يكن ذلك معروفاً،] و إنّما جعلَ عمرُ الأمرَ إلى عبد الرحمن عند الاختلافِ لعلّهم يرهده في الأمر، و أنّه لأجل ذلك أقربُ إلى أن يثبت<sup>٤</sup>؛ لأنّ الراغب عن الشيء يحصلُ له<sup>٥</sup> من التثبت ما لا يحصلُ للراغب فيه. و لأنّه من كانت هذه حاله كان القومُ إلى الرضا به أقرب [منهم إلى الرضا بمن يرغب في ذلك؛ لأنّ ذلك هو المتعلّم من

١. في المغني: «وأن ميل عبد الرحمن».

٢. في المطبوع: «و قال».

٣. في «د»: «منهم».

٤. في المغني: «و لم يكن عنده من الأمارات ما يوجب ما قالوه؛ لأنّه لم يكن غالب أمرهم الحرص الشديد و المنافسة».

٥. في «ب، د» و التلخيص: «أن يثبت».

٦. في «د»: - «له».

أحوال الناس، فلهذا الوجه اختارَه].

و حَكى عن أبي عليٍّ أَنَّ الْمُخَادَعَةَ إِنَّمَا تُظَلُّ بِمَنْ قَصَدَهُ فِي الْأُمُورِ طَرِيقُ  
الْفَسَادِ، وَ عُمَرُ بَرِيٌّ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ:

و الضعْفُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ «الضعفَ عن القيام  
بالإمامة» لا «ضعف الرأي» و لذلك رَدَّ الاختيارَ و الرأيَ إليه.<sup>١</sup>

و حَكى عن أبي عليٍّ أَنَّهُ<sup>٢</sup> ضَعَّفَ مَا رُوِيَ مِنْ أَمْرِهِ بِضَرْبِ أَعْنَاقِ الْقَوْمِ إِذَا<sup>٣</sup>  
تَأَخَّرُوا عَنِ الْبَيْعَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ صَحَّ لَأَنْكَرَهُ الْقَوْمُ، وَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الشُّرَى بِهَذَا  
الشرط. ثُمَّ تَأَوَّلَهُ - إِذَا سَلَّمَ صَحَّتْهُ -<sup>٤</sup> عَلَى أَنَّهُمْ إِنْ تَأَخَّرُوا عَنِ الْبَيْعَةِ عَلَى سَبِيلِ شَقِّ  
العَصَا وَ طَلَبِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ. وَ قَالَ:

لَا<sup>٥</sup> يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ التَّهْدِيدِ، وَ إِنْ بَعُدَ عِنْدَهُ أَنْ يُقَدِّمُوا  
عليه؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ أَشْرَكَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ  
الْخَاسِرِينَ﴾<sup>٦</sup> [فَلَيْسَ فِي هَذَا طَعْنٌ عَلَيْهِ لَوْ ثَبَّتَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ].<sup>٧</sup>

١. نص ما ورد في المغني ما يلي: «و قول عمر: إنه ضعيف، لم يرد به ضعف الرأي؛ لأنه لا يمتنع أن يضعف عن الإمامة و لا يضعف عن اختيار الإمام، بل يكون في ذلك أقوى من غيره، و في الأول أضعف من غيره... و إنما يكون ذلك طعنًا لو وصفه بضعف الرأي، فأما إذا وصفه بالضعف عن القيام بالإمامة و حمل ألقابها فكيف يكون ذلك طعنًا؟».

٢. في «ب» و شرح النهج: - «أنه».

٣. في المطبوع: «إذ».

٤. هذه حكاية كلام القاضي، و إلا فإنَّ المصنَّف رحمه الله يسلم بصحة ذلك، و سوف يعد ضرب أَعْنَاقِ الْقَوْمِ أَحَدَ مَطَاعِنِ قِصَّةِ الشُّرَى.

٥. في المغني و التلخيص و شرح النهج: «و لا».

٦. الزمر (٣٩): ٦٥. و في المغني و التلخيص و شرح النهج: - «و لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٢٠ - ٢٦. و كل ما ورد بين المعقوفين فهو من المصدر.



## [ في بيان وجوه الإشكالات و المطاعن في قصة الشورى ]

[ ١. فساد اشتراط العدد المدعى في العاقلين للإمامة ]

يُقالُ له: قد بيَّنّا فيما تقدّم طرفاً من الكلام في الشورى، و ذكرنا أنّ الذي ربّبه فيها<sup>١</sup> - من ترتيب العدّد و اتّفاقه و اختلافه - يدلُّ [أولاً]<sup>٢</sup> على بطلان مذهب أصحاب الاختيار في عدّد العاقلين للإمامة، و أنّه يتّم بعقد واحدٍ لغيره برضا أربعة، و أنّه لا يتّم بدون ذلك؛ و قصة الشورى تُصرّح<sup>٣</sup> بخلاف هذا الاعتبار.<sup>٤</sup> فهذا من وجوه المطاعن في قصة الشورى.

[ ٢. جعل الإمامة فيمن وصفهم عمر بأوصاف تمنع بزعمه من الإمامة ]

و<sup>٥</sup> من جملتها<sup>٦</sup>: أنّه وصّف كلّ واحدٍ منهم بوصف زعم أنّه يَمْنَعُ من الإمامة، ثمّ جعل الأمر فيمن له هذه الأوصاف!! و روى<sup>٧</sup> مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، عن الواقديّ،

---

١. في «ج، ص» و شرح النهج: - «فيها».

٢. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٣. في «ج، ص»: «مصرّح».

٤. تقدّم في ج ٤، ص ١١٥ - ١١٨.

٥. في المطبوع: - «و».

٦. في «ب، ص»: «و من جليّها». و في التلخيص: «و ثانيها».

٧. في التلخيص و شرح النهج: «و قد روى».

عن مُحَمَّد بن عبدِ اللَّهِ الزُّهْرِي، عن عُبيدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عُتبَةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَا أُدْرِي مَا أَصْنَعُ بِأَمَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟<sup>١</sup> وَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُطْعَنَ.

فَقُلْتُ: وَلِمَ تَهْتَمُّ وَأَنْتَ تَجِدُ مَنْ تَسْتَخْلِفُهُ عَلَيْهِمْ؟

قَالَ: أَصَاحِبُكُمْ - يَعْنِي عَلِيًّا؟

قُلْتُ: نَعَمْ، وَاللَّهِ<sup>٢</sup> هُوَ لَهَا أَهْلٌ فِي قَرَابَتِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَصِهْرِهِ، وَسَابِقَتِهِ، وَبِلَاتِهِ<sup>٣</sup>.

فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ فِيهِ<sup>٤</sup> بَطَالَةً<sup>٥</sup> وَفَكَاهَةً.

قُلْتُ: فَأَيْنَ أَنْتَ عَنْ طَلْحَةَ؟

قَالَ: فَأَيْنَ الزَّهْوُ وَالنَّخْوَةُ<sup>٦</sup>؟

٢٠٣/٤

١. في «د»، ص: «عليه السلام».

٢. في التلخيص و شرح النهج: - «والله».

٣. في «ب، د»: «و تلاته».

٤. في «ب، د، ص»: «إِنَّ هَذِهِ».

٥. بَطْلُ الْأَجِير - بِالْفَتْح - يَبْطُلُ بَطَالَةً وَبَطَالَةً، أَي تَعَطَّلَ، فَهُوَ بَطَالٌ. لسان العرب، ج ١١، ص ٥٧ (بطل). و علقَ ابنُ أبي الحديد على ذلك بقوله: «لقد كان عليه السلام على قدم عظيمة من الوفاق والجِدِّ و السمت العظيم و الهدى الرصين، ولكنه كان طلق الوجه، سمح الأخلاق، و عمر كان يريد مثله من ذوي الفظاظَةِ و الخشونة؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَسْتَحْسِنُ طَبْعَ نَفْسِهِ وَ لَا يَسْتَحْسِنُ طَبْعَ مَنْ يَبَايِنُهُ فِي الْخُلُقِ وَ الطَّبْعِ. و أَنَا أَعْجَبُ مِنْ لَفْظَةِ عُمَرَ إِنْ كَانَ قَالَهَا: «إِنَّ فِيهِ بَطَالَةً»، وَ حَاشَ لِلَّهِ أَنْ يَوْصَفَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ، وَ إِنَّمَا يَوْصَفُ بِهِ أَهْلُ الدَّعَابَةِ وَ اللَّهْوِ. وَ مَا أَظُنُّ عُمَرَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - قَالَهَا، وَ أَظَنُّهَا زَيْدٌ فِي كَلَامِهِ، وَ إِنَّ الْكَلِمَةَ هَاهُنَا لِدَالَّةٍ عَلَى انْحِرَافٍ شَدِيدٍ». شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٢٧٩.

٦. في «د، ص»: «الزهوة و النخوة». و الزَّهْوُ: الْكِبَرُ وَ التَّيَهُ وَ الْفَخْرُ وَ الْعِظَمَةُ. لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٦٠ (زهو).

قُلْتُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ<sup>١</sup>.

قَالَ: هُوَ رَجُلٌ صَالِحٌ، عَلَى ضَعْفٍ فِيهِ.

قُلْتُ: فَسَعْدٌ.

قَالَ: ذَاكَ صَاحِبُ مِقْنَبٍ<sup>٢</sup> وَ قِتَالٍ، لَا يَقُومُ بِقَرْيَةٍ<sup>٣</sup> لَوْ حُمِّلَ أَمْرَهَا.

قُلْتُ: فَالزُّبَيْرُ.

قَالَ: وَعَقَّةٌ<sup>٤</sup> لَقَيْسٍ<sup>٥</sup>، مُؤْمِنُ الرِّضَا، كَافِرُ الْغَضَبِ، شَحِيحٌ؛ وَإِنْ هَذَا الْأَمْرُ لَا يَصْلُحُ

إِلَّا لِقَوِيٍّ<sup>٦</sup> فِي غَيْرِ عُنْفٍ، رَفِيقٍ فِي غَيْرِ ضَعْفٍ، جَوَادٍ فِي غَيْرِ سَرَفٍ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ أَنْتَ عَنْ عُثْمَانَ؟<sup>٧</sup>

قَالَ: لَوْ وَلَّيْهَا لَحَمَلٌ<sup>٨</sup> بَنَى أَبِي مُعَيْطٍ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ، وَ لَوْ فَعَلَهَا لَقَتَلُوهُ.<sup>٩</sup>

١. في التلخيص: «عبد الرحمن بن عوف».

٢. المِقْنَبُ: جماعة من الخيل والفرسان، وقيل: هو دون المائة. يريد: أنه صاحب حرب وجيوش، وليس بصاحب هذا الأمر. النهاية، ج ٤، ص ١١١ (قنب).

٣. في «د»: «القرية».

٤. في «د»: «وعقه». وفي التلخيص: «وعق». و رَجُلٌ وَعَقَّةٌ وَ عَقَّةٌ: نَكِدٌ لثِيمُ الْخُلُقِ. لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٨١ (وعق).

٥. في «ب» و التلخيص: «لقيس». وفي «د»: «لعس». و اللُّقَيْسُ: الشَّرُّ الْفَسَادُ، الْحَرِيصُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. تاج العروس، ج ٨، ص ٤٦٣ (لقس).

٦. في المطبوع: «لا يصلح له إلا القوي».

٧. في الحجري: «فأين أنت وعثمان؟». وفي المطبوع: «أين أنت وعثمان؟».

٨. في «ب»: «لجعل». وفي «ج، د، ص، ف»: «بحمل». وفي الحجري: «بحمل». وما أثبتناه من المطبوع والتلخيص و شرح النهج و بعض المصادر المعتمدة.

٩. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٠١ - ٥٠٢، ح ١٢٩١: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٥٨: البدء و التاريخ، ج ٥، ص ١٩٠: الفتوح، ج ٢، ص ٣٢٥: الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٩، الرقم ١٨٥٥، مع اختلاف يسير.

وقد رُوِيَ مِنْ<sup>١</sup> غَيْرِ هَذَا<sup>٢</sup> الطَّرِيقِ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِأَصْحَابِ الشُّرَى: رَوْحُوا إِلَيَّ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِمْ قَالَ: قَدْ جَاءَنِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَهْزُ عَقِيرَتَهُ<sup>٣</sup> يَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةً؛ أَمَا أَنْتَ يَا طَلْحَةُ، أَمْ لَسْتَ الْقَائِلُ: «إِنْ قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَنَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَمَا جَعَلَ اللَّهُ مُحَمَّدًا بِأَحَقَّ بِنَاتِ أَعْمَامِنَا<sup>٤</sup>»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا<sup>٥</sup>؟» وَأَمَا أَنْتَ يَا زُبَيْرُ، فَوَ اللَّهِ مَا لَانَ قَلْبُكَ يَوْمًا وَلَا لَيْلَةً، وَمَا زِلْتَ جِلْفًا جَافِيًا<sup>٦</sup>. وَأَمَا أَنْتَ يَا عُثْمَانُ، فَوَ اللَّهِ لَرَوْثَةٌ<sup>٧</sup> خَيْرٌ مِنْكَ. وَأَمَا أَنْتَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَإِنَّكَ رَجُلٌ<sup>٨</sup> تُحِبُّ قَوْمَكَ جَمِيعًا. وَأَمَا أَنْتَ يَا سَعْدُ، فَأَنْتَ رَجُلٌ عَصَبِيٌّ<sup>٩</sup>. وَأَمَا أَنْتَ يَا عَلِيٌّ، فَوَ اللَّهِ لَوْ وُزِنَ إِيْمَانُكَ بِإِيْمَانِ أَهْلِ الْأَرْضِ لَرَجَحَ<sup>١٠</sup>.

فَقَامَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَوْتِيًا، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأَعْلَمُ مَكَانَ رَجُلٍ لَوْ وَلَّيْتُمُوهَا إِيَّاهُ لَحَمَلَكُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ.

قالوا: مَنْ هُوَ؟

١. في «د»: «و قد روي عن». وفي شرح النهج: «و قد يروى من».

٢. في «ب، د»: «هذه».

٣. في شرح النهج: «عقيرته». والعقيرة: الساق المقطوعة. تاج العروس، ج ٧، ص ٢٤٩ (عقر).

٤. في حاشيتي «ف» والحجري والمطبوع و شرح النهج: «مينا».

٥. الأحزاب (٣٣): ٥٣.

٦. الجلف: قليل الخير، الغليظ. والجافي: غليظ الخلق أو سيئ الخلق.

٧. في المطبوع: «أهلك». والروثة: واحدة الروث، وهو رجيع ذي الحافر، كسرجين الفرس مثلاً. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٥٦ (روث).

٨. في شرح النهج: «عاجز». وفي المطبوع: «ما تحب» بدل «تحب».

٩. في شرح النهج: «فصاحب عصبية وفتنة» بدل «فأنت رجل عصبى».

١٠. في «ب»: «لترجح». وفي التلخيص: «لرجحتهم». وفي شرح النهج: «لرجحهم».

قَالَ: هَذَا الْمَوْلَى مِنْ بَيْنِكُمْ.

قَالُوا: فَمَا يَمْنَعُكَ مِنْ ذَلِكَ؟

قَالَ: لَيْسَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ.<sup>١</sup>

و في خبرٍ آخَرَ رَوَاهُ الْبَلَاذُورِيُّ فِي تَارِيخِهِ: أَنَّ عُمَرَ، لَمَّا خَرَجَ أَهْلُ الشُّوْرَى مِنْ عِنْدِهِ، قَالَ: إِنْ وَلَّوْهَا الْأَجْلَحَ<sup>٢</sup> سَلَكَ بِهِمُ الطَّرِيقَ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَمَا يَمْنَعُكَ مِنْهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ أَكْرَهُ أَنْ أُحْمَلَهَا<sup>٣</sup> حَيًّا وَمَيِّتًا.<sup>٤</sup>

فَوَصَفَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْمِ - كَمَا تَرَى - بِوَصْفٍ قَبِيحٍ يَمْنَعُ مِنَ الْإِمَامَةِ، ثُمَّ جَعَلَهَا فِي جُمْلَتِهِمْ حَتَّى كَانَتْ تِلْكَ الْأَوْصَافُ تَزُولُ فِي حَالِ الْاجْتِمَاعِ!! وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ، إِنْ كَانَ مَانِعًا مِنَ الْإِمَامَةِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْانْفِرَادِ، فَهُوَ مَانِعٌ مَعَ الْجَمْعِ.

### [ تَنْزِيهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) عَنِ الْإِتِّصَافِ بِالذُّعَابَةِ وَ الْفَكَاهَةِ ]

مَعَ أَنَّهُ وَصَفَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِوَصْفٍ لَا يَلِيقُ بِهِ، وَ لَا ادَّعَاهُ عَدُوٌّ قَطُّ عَلَيْهِ، وَ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٥</sup> مَعْرُوفٌ بِضِدِّهِ؛ مِنَ الرِّكَانَةِ<sup>٦</sup> وَ الْبُعْدِ عَنِ الْمِزَاحِ وَ الْفَكَاهَةِ. وَ هَذَا مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ لِمَنْ سَمِعَ أَخْبَارَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٢، ص ٢٥٩؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ٢٢-٢٣.

٢. جَلَحٌ، يَجْلَحُ، جَلْحًا: انْحَسَرَ شَعْرُهُ عَنْ جَانِبَيْ رَأْسِهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٤٢٤ (جلح).

٣. فِي «د»: «أَنْ يَحْمِلَهَا».

٤. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٥، ص ٥٠١، وَ ج ١٠، ص ٤١٩.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِنْ».

٦. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: - «عَلَيْهِ السَّلَامُ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «بَلْ هُوَ» بَدَلُ «و هُوَ».

٧. زَكَنٌ، يَرْكُنُ، رِكَانَةٌ، وَ زَكَانِيَّةٌ، وَ زُكُونَةٌ: زَزْنٌ وَ وَقَزَنٌ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٨، ص ٢٤٣ (ركن).

وَكَيْفَ يُظَنُّ [بِهِ]¹ ذَلِكْ و قد رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَطْرَقَ هِينَا أَنْ تَبَدُّثَهُ² بِالْكَلَامِ»³ و هذا لَا يَكُونُ إِلَّا⁴ مِنْ شِدَّةِ التَّزَمُّتِ⁵ و التَّوَقُّرِ، و مَا يُخَالِفُ الدُّعَابَةَ و الْفَكَاهَةَ.

٢٠٥/٤

### [٣. اختلاف كلام و أفعال عمر في الشورى]

و مِمَّا تَضَمَّنَتْهُ⁶ الشورى مِنَ الْمَطَاعِنِ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا اتَّحَمَّلُهَا حَيًّا و مَيِّتًا» - و هذا كَانَ عِلَّةَ عُذُولِهِ عَنِ النَّصِّ عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ، و هُوَ قَوْلُ مُتَمَلِّسٍ⁷ مُتَخَلِّصٍ لَا يَتَفَاتُ⁸ عَلَى النَّاسِ فِي آرَائِهِمْ - ثُمَّ نَقَضَ هَذَا بِأَنْ نَصَّ عَلَى سِتَّةٍ مِنْ⁹ بَيْنِ الْعَالَمِ كُلِّهِ، ثُمَّ رَتَّبَ الْعَدَدَ تَرْتِيبًا مُخْصِصًا يَتَوَلَّى إِلَى أَنْ اخْتَبَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ الْمُقَدَّمُ! و أَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ مِنَ التَّحْمُلِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا؟ و أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَتَحَمَّلَهَا بِأَنْ يَنْصَّ عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ، و بَيْنَ أَنْ يَتَحَمَّلَهَا بِمَا فَعَلَهُ مِنَ الْحَصْرِ و التَّرْتِيبِ؟!

١. ما بين المعقوفين من شرح النهج.
٢. في «ب» الكلمة غير منقوطة. و في «ص» و المطبوع: «تبدثته». و في التلخيص: «نبدأه».
٣. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١١٦.
٤. في المطبوع: «و».
٥. في «ف» و الحجري: «الزمت». و في التلخيص: «الترتب». و تَزَمَّتْ: تَوَقَّرَ. أساس البلاغة، ص ٢٧٤ (زمت).
٦. في «ج، د، ص»: «تضمَّنته». و في التلخيص: «تضمَّنت». و في شرح النهج: «قصة».
٧. في «د، ص»: «متلمس». و في المطبوع و شرح النهج: «متلمس». و في التلخيص: «متلمص». و تَمَلَّسَ مِنَ الْأَمْرِ: تَخَلَّصَ و أَفْلَتَ. تاج العروس، ج ٨، ص ٤٨٠ (ملس).
٨. في «ب»: «لا يغتاب». و في «د»: «لا يعتاب». و افتات في الأمر: استبد به و لم يستشير مَنْ له الرأي فيه. راجع: أساس البلاغة، ص ٤٨٣ (فوت).
٩. في «ج»: «- من».

## [ ٤. أَمْرُ عُمَرَ بِضَرْبِ أَعْنَاقِ أَهْلِ الشُّورَى إِنْ تَأَخَّرُوا عَنِ الْبَيْعَةِ ]

وَمِنْ جُمْلَةِ الْمَطَاعِنِ: أَنَّهُ أَمَرَ بِضَرْبِ أَعْنَاقِهِمْ إِنْ تَأَخَّرُوا عَنِ الْبَيْعَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ<sup>١</sup> بِذَلِكَ لَا يَسْتَحِقُّونَ الْقَتْلَ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا إِنَّمَا كُلُّفُوا أَنْ يَجْتَهِدُوا آرَاءَهُمْ فِي اخْتِيَارِ الْإِمَامِ، فَرُبَّمَا طَالَ زَمَانُ الْجَهَادِ وَرُبَّمَا قَصُرَ، بِحَسَبِ مَا يَعْزِضُ فِيهِ مِنَ الْعَوَارِضِ؛ فَأَيُّ مَعْنَى لِلأَمْرِ بِالْقَتْلِ [إِذَا تَجَاوَزُوا الْإَيَّامَ الثَّلَاثَةَ]<sup>٢</sup>؟ ثُمَّ [إِنَّهُ] أَمَرَ بِقَتْلِ مَنْ يُخَالِفُ الْأَرْبَعَةَ، وَمَنْ<sup>٣</sup> يُخَالِفُ الْعَدَدَ الَّذِي فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْقَتْلَ.

وَأَمَّا تَضَعِيفُ أَبِي عَلِيٍّ لِذِكْرِ الْقَتْلِ: فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، مَعَ أَنَّ جَمِيعَ مَنْ رَوَى قِصَّةَ الشُّورَى رَوَى ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الطَّبْرِيُّ فِي تَارِيخِهِ<sup>٤</sup> وَغَيْرُهُ<sup>٥</sup>.

فَأَمَّا<sup>٦</sup> تَأْوِيلُهُ الْأَمْرَ بِالْقَتْلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: «إِذَا تَأَخَّرُوا<sup>٧</sup> عَلَى طَرِيقِ شَقِّ الْعَصَا وَطَلَبِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ» فَبَعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْخَبَرِ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُمْ إِذَا شَقُّوا الْعَصَا، وَطَلَبُوا الْأَمْرَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ، وَجَبَ أَنْ يُمْنَعُوا وَيُقَاتَلُوا؛ فَأَيُّ مَعْنَى لَضَرْبِ الْإَيَّامِ الثَّلَاثَةِ أَجْلًا<sup>٨</sup>؟

١. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «أَنَّهُمْ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ شَرْحِ النَّهْجِ. وَهَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالحَجَرِيِّ: «مَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ.

٤. تَارِيخِ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٢٢٩.

٥. تَارِيخِ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ٢، ص ١٦٠؛ الْفَخْرِيِّ، ص ١٠٢؛ تَجَارِبُ الْأُمَمِ، ج ١، ص ٤١٨؛ الْكَامِلُ

لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٦٧.

٦. فِي «د»: «+ مَا».

٧. فِي «د» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَأَخَّرَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِطْلَاقًا».

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِالْتَهْدِيدِ: <sup>١</sup> فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُتَهَدَّدَ الْإِنْسَانُ عَلَى فِعْلٍ مَا <sup>٢</sup> لَا يَسْتَحِقُّهُ  
وَأِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَعْزِمُ عَلَيْهِ؟ فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيْتُنِ أَشْرَكَتُ لِكَيْخُطَبَنَّ عَمَلُكَ» <sup>٣</sup>  
فِيخَالَفُ مَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ يُسْتَحَقُّ بِهِ إِحْبَاطُ الْأَعْمَالِ، وَلَيْسَ يُسْتَحَقُّ بِالتَّأَخُّرِ عَنِ  
الْبَيْعَةِ الْقَتْلِ.

[ فِي بَيَانِ عَدَمِ رِضَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَبَعْضِ الصَّحَابَةِ بِنَتِيجَةِ الشُّورَى ]

فَأَمَّا ادِّعَاءُ صَاحِبِ الْكِتَابِ «أَنَّ الْجَمَاعَةَ دَخَلُوا فِي الشُّورَى عَلَى سَبِيلِ الرِّضَا،  
وَأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ أَنْ يَرْضَوْا بِمَا يَفْعَلُهُ» فَمَنْ قَرَأَ قِصَّةَ الشُّورَى  
عَلَى وَجْهِهَا، وَعَدَلَ عَمَّا تَسْأَلُهُ <sup>٤</sup> النَّفْسُ مِنْ بِنَاءِ الْأَخْبَارِ عَلَى الْمَذَاهِبِ <sup>٥</sup>، عَلِمَ أَنَّ  
الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ.

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرِيُّ فِي تَارِيخِهِ عَنْ أَشْيَاخِهِ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ - لَمَّا خَرَجَ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، بَعْدَ خِطَابِهِ لِلْجَمَاعَةِ بِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ -  
لَقَوْمٍ كَانُوا مَعَهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ: «إِنْ أَطِيعَ <sup>٦</sup> فِيكُمْ قَوْمُكُمْ لَمْ تَوْثُرُوا أَبَدًا» وَتَلَقَّاهُ  
الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «<sup>٧</sup> عَدَلْتُ عَنْهَا» قَالَ: وَ مَا عَلِمُكَ؟ قَالَ:  
«قَرَنَ بِي <sup>٨</sup> عُثْمَانُ وَقَالَ: كُونُوا مَعِ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ <sup>٩</sup> رَضِيَ رَجُلَانِ رَجُلًا وَرَجُلَانِ رَجُلًا»

١. أَي أَنَّ عَمْرًا أَمْرًا بِالْقَتْلِ عَلَى سَبِيلِ التَّهْدِيدِ فَقَطْ لَا الْجِدَّ.

٢. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ وَشرحِ النُّهْجِ: «بِمَا».

٣. شَبَّهَ الْقَاضِي فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ تَهْدِيدَ عَمْرِ بِهَذِهِ الْآيَةِ.

٤. فِي «ج، ف»: «يَسْأَلُهُ». ٥. فِي «ج»: «الْمَذْهَب».

٦. هَكَذَا فِي الْحَجَرِيِّ وَالتَّلْخِصِ وَتَارِيخِ الطَّبْرِيِّ وَحَاشِيَتِي «ج، ف». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ  
وَالمَطْبُوعِ: «إِنْ طَمَع».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَشرحِ النُّهْجِ: «يَا عَم».

٨. فِي «د»: «قَرَّرَنِي».

٩. فِي «ج» - «و». وَفِي التَّلْخِصِ: «فَإِنْ».



٢٠٧/٤

فكونوا مع الذين فيهم عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ. فسعدُ لا يُخالفُ ابنَ عمِّه عبدَ الرحمنِ، و عبدُ الرحمنِ صهرُ عثمانَ، لا يَخْتَلِفُونَ<sup>١</sup> فيولِّيها<sup>٢</sup> عبدُ الرحمنِ عثمانَ أو<sup>٣</sup> عثمانَ عبدَ الرحمنِ، فلو كانَ الآخِرانِ معي لَمَ<sup>٤</sup> يَنْفَعَانِي؛ بَلَهُ<sup>٥</sup> أَنِّي<sup>٦</sup> لا أَرْجُو إِلَّا أَحَدَهُمَا». فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: لَمْ أَدْفَعْكَ<sup>٧</sup> فِي شَيْءٍ إِلَّا رَجَعْتَ إِلَيَّ مُتَأَخِّرًا<sup>٨</sup>؛ أَشَرْتُ عَلَيْكَ<sup>٩</sup> عِنْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ أَنْ تَسْأَلَهُ: فَيَمَنَ هَذَا الْأَمْرُ؟ فَأُبَيَّتَ؛ وَ أَشَرْتُ عَلَيْكَ بَعْدَ وَفَاتِهِ أَنْ تُعَاجِلَ الْأَمْرَ، فَأُبَيَّتَ؛ وَ أَشَرْتُ عَلَيْكَ حِينَ سَمَّاكَ عُمَرُ فِي الشُّرَى أَنْ لَا تَدْخُلَ مَعَهُمْ، فَأُبَيَّتَ<sup>١٠</sup>؛ فَاحْفَظْ عَنِّي وَاحِدَةً، فَكُلُّ مَا عَرَضَ عَلَيْكَ الْقَوْمُ فَقُلْ: «لَا» إِلَّا أَنْ يُولُوكَ، وَ احْذَرْ هَؤُلَاءِ الرَهْطَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَبْرَحُونَ يَدْفَعُونَنَا عَنْ هَذَا الْأَمْرِ حَتَّى يَقُومَ بِهِ لَنَا غَيْرُنَا<sup>١١</sup>، وَ أَيْمَ اللَّهُ لَا تَنَالَهُ<sup>١٢</sup> إِلَّا بِشَرٍّ لَا يَنْفَعُ مَعَهُ خَيْرٌ. فَقَالَ لَهُ<sup>١٣</sup> أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١. في المطبوع و شرح النهج: «لا يختلفان».

٢. في «ب، د»: «قبولها».

٣. في المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «+ يولِّيها».

٤. في «ب، د»: «لا».

٥. في «ب، د»: «بسله». و في «ج»: «بل». و «بَلَهُ» من أسماء الأفعال، بمعنى دَعَّ وَ اثْرَكَ. و قيل: معناه «سوى» أو «أَجَلٌ» أو «علَى». راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٧٨ (بله).

٦. في «ب، د، ص»: «أي».

٧. في «ب»: «لم أرفعك». و في «ج، ص» و التلخيص: «لم أرفعك». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.

٨. في التلخيص و شرح النهج و حاشيتي «ج، ف»: «مستأخراً».

٩. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «إليك».

١٠. هكذا في الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج و تاريخ الطبري و حاشيتي «ج، ف». و في سائر النسخ: «أن لا تدخل عليهم» بدل «أن لا تدخل معهم فأبيت».

١١. في المطبوع بين معقوفين و في شرح النهج: «+ وغيرهم».

١٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في «ب»: «لا يناله». و في سائر النسخ و المطبوع: «لا تناله».

١٣. في «د» و شرح النهج: «- له».

«أما<sup>١</sup> لئن بقي عُمَرُ<sup>٢</sup> لأذكُرَّته ما فعل وأتى<sup>٣</sup>، ولئن مات ليتداولنَّها<sup>٤</sup> بينهم، ولئن فعلوا ليتجدَّنِي<sup>٥</sup> حيث يَكْرَهُونَ<sup>٦</sup>» ثُمَّ تَمَثَّلَ:

خَلَفْتُ بَرَبَ الرَّاقِصَاتِ عَشِيَّةً      غَدَوْتُ خِفَافاً يَتَبَدَّرُ الْمُحَصَّبُ<sup>٧</sup>  
لِيَحْتَلِبْنَ<sup>٨</sup> رَهْطُ ابْنِ يَعْمَرَ مَارِئاً<sup>٩</sup>      نَجِيعاً بَنُو الشُّدَاخِ<sup>١٠</sup> وَرِداً مُصَلِّباً  
فَالْتَفَتَ، فَرَأَى أبا طَلْحَةَ [الأنصاري]<sup>١١</sup>، فَكَّرَهُ<sup>١٢</sup> مكانه، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ:

٢٠٨/٤

١. في المطبوع و شرح النهج: + «والله».
٢. في التلخيص: «عثمان».
٣. في «د، ص»: «وَأَتَى». وفي شرح النهج: + «إِلَيْنَا». وفي التلخيص «مَا أَتَى»، وفي شرح النهج: «فِيمَا أَتَى» كلاهما بدل «مَا فَعَلَ وَأَتَى».
٤. في «ج، ص»: «لِتَدَاوِلْنَهَا».
٥. في «ب، د»: «لِيَجْدُونَنِي». وفي «ج» والمطبوع: «لِتَجْدُنَنِي». وفي «ص»: «لِيَجْدُنِي».
٦. في «ج، ص، ف»: «تَكْرَهُونَ».
٧. «الرَّاقِصَاتُ»: الإِبِلُ، و «خِفَافٌ»: مِسْرَعَاتُ. و «يَتَبَدَّرُ»: يَسْبِقُنَ. وفي شرح النهج: «فَاتَبَدَّرْنَ».
٨. و «الْمُحَصَّبُ»: مَوْضِعُ رَمَى الْجِمَارِ بِمَنْى، أَوْ الشَّعْبُ بَيْنَ مَكَّةَ وَمَنْى، كَانَ الْخَارِجُونَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَنْى وَ مِنْ مَنْى إِلَى مَكَّةَ يَقِيمُونَ بِهِ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ التَّوَجُّهِ إِلَى مَقْصَدِهِمْ.
٩. «لِيَحْتَلِبْنَ» تَوَكِيدٌ لِلْحَلَبِ. وَ فِي الطَّبْرِيِّ: «لِيَحْتَلِبْنَ». وَ التَّخْلِي هُوَ أَنْ تُتْرَكَ النَّاقَةُ الْغَزِيرَةُ لِلْحَلَبِ بَعْدَ أَنْ يُدْنَى وَلَدُهَا، فَتَعْتَظُ عَلَيْهِ وَ يُتْرَكَ تَحْتَهَا رِيثُهَا تَسْتَدِرُّ، ثُمَّ يُجَرَّ مِنْ تَحْتِهَا وَ تُسَمَّى خَلِيَّةً.
١٠. وَ فِي «ج، ف»: «لِيَحْتَلِبْنَ». وَ فِي «د» الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَ فِي الْحَجَرِيِّ: «لِتَحْتَلِبْنَ».
١١. فِي «ب»: «فَارِئاً». وَ فِي «ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعُ: «قَارِئاً». وَ فِي «د»: «فَارِئاً». وَ مَا أَثْبَتَاهُ مِنَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ وَ تَارِيخِ الطَّبْرِيِّ. وَ الْمَارِيُّ: السَّائِغُ.
١٢. فِي «ب، د، ص» وَ حَاشِيَةِ «ج»: «السَّرَاجُ». وَ «الشُّدَاخُ»: يَعْمَرُ بْنُ عَوْفٍ الْكِنَانِيُّ.
١٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ شَرْحِ النَّهْجِ. وَ الرَّجُلُ هُوَ: زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ حِرَامِ النَّجَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ. شَهِدَ الْعُقَبَةَ، ثُمَّ شَهِدَ بَدْرًا وَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ. أُمُّهُ عِبَادَةُ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ عَدِيٍّ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَحَادِيثٌ، وَ رَوَى عَنْهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ وَ غَيْرُهُمْ. مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَ ثَلَاثِينَ، وَ صَلَّى عَلَيْهِ عُثْمَانُ.
١٤. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٣٨٢، الرِّقْمُ ١٧٨؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٤، ص ٥٠٤، الرِّقْمُ ٣٢٩١؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٦٩٧، الرِّقْمُ ٣٠٥٥؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ١٩، ص ٣٩١، الرِّقْمُ ٢٣٣٧.
١٥. فِي الْحَجَرِيِّ: «تَكْرَهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَرَكَه».

لا تُرْعُ<sup>١</sup>، أبا حَسَنٍ<sup>٢</sup>.

### [ بحث استطرادي حول النص ]

فإن قيل: أي معنى لقول العباس: «إني<sup>٣</sup> دَعَوْتُكَ إلى أن تَسْأَلَ رسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: فِيمَنْ هَذَا الْأَمْرُ؟ قَبْلَ وَفَاتِهِ؟ أَلَيْسَ هَذَا مُبْطِلًا لِمَا تَدْعُوهُ مِنْ النَّصِّ؟

قلنا: قد مَضَى الكلامُ على هذا المعنى فيما مضى مِنَ الكتابِ،<sup>٥</sup> وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَوَالَهُ<sup>٦</sup> عَمَّنْ يَصِيرُ<sup>٧</sup> الْأَمْرُ إِلَيْهِ، وَتَنْتَقِلَ إِلَى يَدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَحِقُّهُ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ [وَقَدْ يَصِلُ إِلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ].<sup>٨</sup> وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ: أَنَا<sup>٩</sup> كُنَّا نَسْأَلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ [عَادَةَ النَّصِّ] قَبْلَ الْمَوْتِ لِيَتَجَدَّدَ وَيَتَأَكَّدَ، وَيَكُونَ لِقُرْبِ الْعَهْدِ أَبْعَدَ مِنْ أَنْ يُطْرَحَ.

فإن قيل: أَلَيْسَ<sup>١٠</sup> قَدْ أَنْكَرْتُمْ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ هَذَا التَّأْوِيلَ بِعَيْنِهِ<sup>١١</sup> فِيمَا

١. في «ب، د»: «لم يرع». وفي «ص، ف» والتلخيص: «لم ترع». وراع، يروع، روعاً: فرّع. لسان العرب، ج ٨، ص ١٣٥ (روع).

٢. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٣. في «د»: «أنا».

٤. في «ب، ج، ف» والحجري والمطبوع وشرح النهج: «من».

٥. تقدّم في ج ٢، ص ٤٦٢ - ٤٦٤.

٦. في «ج، ف»: «سأله». وفي «د»: «يسأله».

٧. في «ب»: «نصف». وفي «د»: «يصف». وفي «ج، ص» والحجري والمطبوع: «يصل».

٨. ما بين المعقوفين في الموضعين من شرح النهج.

٩. هكذا في جميع النسخ والحجري. وفي شرح النهج: «إنما».

١٠. في «د»: «أفليس».

١١. تقدّم في ج ٤، ص ٤٧٦ - ٤٧٧.

استعمله فيما روي عن أبي بكرٍ من قوله: «لِيتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الْأَمْرِ حَقٌّ؟»<sup>١</sup>.  
 قلنا: إنَّما أنكرناه في ذلك الخبر لأنَّه لا يليقُ به؛ مِنْ حَيْثُ قَالَ: «فَكُنَّا لَا نُنَازِعُهُ أَهْلَهُ» وهذا قولٌ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَنْصَارِ حَقٌّ فِي الْإِمَامَةِ، وَمَنْ كَانَ يَرْجِعُ - فِي أَنْ لَهُمْ حَقًّا فِي الْأَمْرِ، أَوْ لَا<sup>٢</sup> حَقٌّ لَهُمْ فِيهِ - إِلَى مَا يَسْمَعُهُ مُسْتَأْنَفًا؛ وَ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَا فِي ذَلِكَ<sup>٣</sup> الْخَبَرِ.

### [عودة إلى البحث]

و رَوَى الْعَبَّاسُ بْنُ هِشَامٍ<sup>٤</sup> الْكَلْبِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ فِي إِسْنَادِهِ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَكَاَ إِلَى الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا<sup>٥</sup> سَمِعَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ: كُونُوا مَعَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ فِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَقَدْ ذَهَبَ الْأَمْرُ مِنَّا»، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: فَكَيْفَ<sup>٦</sup> قُلْتَ ذَلِكَ<sup>٧</sup> يَا بَنَ أَخِي؟ قَالَ: «إِنْ سَعَدًا لَا يُخَالِفُ ابْنَ عَمِّهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ نَظِيرُ<sup>٨</sup> عُثْمَانَ وَ صِهْرُهُ، فَأَخَذَهُمَا يَخْتَارُ لِمُصَاحِبِهِ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ الزُّبَيْرُ وَ طَلْحَةُ مَعِيَ لَنْ يَنْفَعَانِي<sup>٩</sup> إِذَا كَانَ ابْنُ عَوْفٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخَرِينَ<sup>١٠</sup>».

٢٠٩/٤

و قَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ زَوْجُ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَأُمُّهَا

١. فِي «د»: + «أَمْ لَا».
٢. فِي «ج، ص»: «وَلَا».
٣. فِي «ب، ج، ف»: «ذَاكَ».
٤. فِي «ب، د»: «هَاشِم».
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَمَا».
٦. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «وَ كَيْفَ».
٧. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوعِ: «ذَاكَ».
٨. فِي «د»: «بَطْن».
٩. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «فَلَنْ أَنْتَفِعَ بِذَلِكَ».
١٠. فِي «ج»: «الْأُخْرَى».

أروى بنت كُرَيْزٍ، و أروى أُمُّ عُمَآن، فلذلك قال: «صِهْرُهُ»<sup>١</sup>.  
 و في رواية الطَّبْرِيِّ: إنَّ عبدَ الرحمنِ<sup>٢</sup> دَعَا عَلِيًّا عليه السلامُ فقال: عليك عهدُ  
 اللَّهِ و ميثاقُهُ لَتَعْمَلَنَّ بكتابِ اللَّهِ و سُنَّةِ رسولِهِ<sup>٣</sup> و سيرةَ الخَلِيفَتَيْنِ<sup>٤</sup> [مِنْ] بَعْدِهِ،  
 فقال: «أرجو أن أفعلَ و أعملَ بمَبْلَغِ عِلْمِي و طاقَتِي»<sup>٥</sup>.  
 و في خبرٍ آخَرَ عن أَبِي الطُّفَيْلِ: أنَّ عبدَ الرحمنِ قالَ لعلِّي عليه السلامُ: هَلُمَّ  
 يَدَكَ خُذْهَا بما فيها عليَّ أن تَسِيرَ فينا بسيرةِ أَبِي بَكْرٍ و عُمَرَ. فقالَ عليٌّ عليه  
 السلامُ: «أخُذْهَا بما فيها عليَّ أن أَسِيرَ فيكم بكتابِ اللَّهِ و سُنَّةِ رسولِهِ<sup>٦</sup> جَهْدِي»  
 فَتَرَكَ يَدَهُ و قالَ: هَلُمَّ يَدَكَ يَا عُمَآن، تَأْخُذْهَا<sup>٧</sup> بما فيها عليَّ أن تَسِيرَ فينا بسيرةِ أَبِي  
 بَكْرٍ و عُمَرَ؟ قالَ: نَعَمْ، قالَ: هِيَ لَكَ يَا عُمَآن<sup>٨</sup>.

١. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٠٥.
٢. في الحجري و المطبوع: «بن عوف».
٣. في «ج»: «نبية».
٤. في «ج، ص، ف»: «و سيرة الشيخين». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه. و ما بين المعقوفين من التلخيص.
٥. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣٣؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٥٧٠؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٧١.
٦. عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير الليثي، أبو الطفيل. أدرك من حياة النبي صَلَّى الله عليه و آله ثماني سنين، كان مولده عام أحد، و مات سنة مائة أو نحوها. كان محباً لعلِّي عليه السلام و كان من أصحابه في مشاهدته، و كان ثقةً مأموناً. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٢٩، الرقم ١٩٦٨؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٤٤٩، الرقم ٢١٥٣؛ تاريخ بغداد، ج ١، ص ٢١١، الرقم ٣٧؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٧٩٨، الرقم ١٣٤٤.
٧. في الحجري و المطبوع: «و سُنَّة رسول الله». و في التلخيص و شرح النهج: «و سُنَّة نبية».
٨. في المطبوع: «أن تأخذها». و في شرح النهج: «أ تأخذها».
٩. مسند أحمد، ج ١، ص ٧٥، ح ٥٥٧؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٦٢؛ المستظم، ج ٤، ص ٣٣٧؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٣٠٤؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٦١١، مع اختلاف يسير.

و في رواية الطبري: أَنَّهُ قَالَ لِعُثْمَانَ مِثْلَ قَوْلِهِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: نَعَمْ، فَبَايَعَهُ، فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خُتُونَةُ حَنَّتْ دَهْرًا»<sup>١</sup>.

و في خبرٍ آخَرَ: «نَفَعَتِ الْخُتُونَةُ يَا بَنَ عَوْفٍ، لَيْسَ<sup>٢</sup> هَذَا أَوَّلَ مَا<sup>٣</sup> تَظَاهَرْتُمْ عَلَيْنَا فِيهِ «فَضَبْرُ جَمِيلٌ وَ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ»<sup>٤</sup>. وَ اللَّهُ، مَا وَلَّيْتَ عُثْمَانَ<sup>٥</sup> إِلَّا لِيُرِدَّ الْأَمْرَ إِلَيْكَ، وَ اللَّهُ كُلَّ يَوْمٍ<sup>٦</sup> فِي شَأْنٍ»<sup>٧</sup>.

و في غيرِ روايةِ الطبري: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَالَ لَهُ: قَدْ قُلْتَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَقَالَ عَلِيُّ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَمَا قُلْتَ<sup>٩</sup>؟». <sup>١٠</sup>

و رَوَى الطبري<sup>١١</sup>: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَالَ: يَا عَلِيُّ، لَا تَجْعَلْ عَلَى نَفْسِكَ سَبِيلًا؛ فَإِنِّي نَظَرْتُ وَ شَاوَرْتُ النَّاسَ، فَإِذَا هُمْ لَا يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ. فَخَرَجَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هُوَ يَقُولُ: «سَيَبْلُغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»<sup>١٢</sup>.

١. في «ب»: «خُتُونَةُ حَيْثُ دَهْوًا». و في «د»: «حُبُوتُهُ حَيْثُ دَهْوًا». و في التلخيص: - «دَهْرًا».

و في تاريخ الطبري: «حُبُوتُهُ حِبْوَةُ دَهْرٍ».

٢. في «ب، د»: «و لَيْسَ».

٣. في التلخيص و شرح النهج: «أَوَّلَ يَوْمٍ».

٤. يوسف (١٢): ١٨.

٥. في «د»: «لِعُثْمَانَ».

٦. في الحجري و المطبوع و شرح النهج: + «هُوَ».

٧. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣٣؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٧١. مع اختلاف يسير.

٨. في «ب، ص» و التلخيص و شرح النهج: - «عَلِيٍّ».

٩. في المطبوع: «كَمَا ظَنَنْتُ».

١٠. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٢، ص ٢٦٤.

١١. في «ب، د»: - «الطبري».

١٢. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣٣.

و في رواية الطبري: أَنَّ النَّاسَ لَمَّا بَايَعُوا عُثْمَانَ تَلَكَّأَ<sup>١</sup> عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ عُثْمَانُ<sup>٢</sup>: «فَمَنْ نَكَتْ فَإِنَّمَا يَنْكُتُ عَلَى نَفْسِهِ وَ مَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا»<sup>٣</sup> فَرَجَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى بَايَعَهُ وَ هُوَ يَقُولُ: «خُدْعَةٌ، وَ أَيُّ خُدْعَةٍ!»<sup>٤</sup> وَ رَوَى الْبَلَاذُورِيُّ فِي كِتَابِهِ، عَنِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ فِي إِسْنَادِهِ لَهُ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا بَايَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُثْمَانَ كَانَ قَائِمًا فَقَعَدَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بَايِعْ، وَ إِلَّا ضَرَبْتُ<sup>٥</sup> عُنُقَكَ. وَ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ يَوْمَئِذٍ سِوَيْهِ غَيْرِهِ. فَيُقَالُ: إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ مُغْضَبًا، فَلَحِقَهُ أَصْحَابُ الشُّورَى، فَقَالُوا لَهُ: بَايِعْ، وَ إِلَّا جَاهَدْنَاكَ. فَأَقْبَلَ مَعَهُمْ يَمْشِي، حَتَّى بَايَعَ عُثْمَانَ<sup>٦</sup>.  
فَأَيُّ رِضًا هَاهُنَا؟ وَ أَيُّ إِجْمَاعٍ؟ وَ كَيْفَ يَكُونُ مُخْتَارًا مَنْ يُهَدَّدُ<sup>٧</sup> بِالْقَتْلِ وَ الْجِهَادِ؟!

وَ هَذَا الْمَعْنَى - يَعْنِي حَدِيثَ التَّهْدِيدِ بِضَرْبِ الْعُنُقِ - لَوْ رَوَتْهُ الشَّيْعَةُ لَتَضَاحَكَ الْمُخَالِفُونَ مِنْهُ وَ لَتَغَامَزُوا<sup>٨</sup> وَ قَالُوا: هَذَا<sup>٩</sup> مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَدْعُوهُ مِنَ الْمُحَالِ، وَ يَرَوْنَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ. وَ قَدْ أَنْطَقَ اللَّهُ بِهِ رُؤَاةَهُمْ، وَ أَجْرَاهُ عَلَى أَفْوَاهِ تَقَاتِهِمْ.

١. في «د»: «لعثمان بكا».

٢. في التلخيص: «عبد الرحمن».

٣. الفتح (٤٨): ١٠.

٤. في التلخيص و تاريخ الطبري: «خدعة و أيما خدعة». تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣٨ - ٢٣٩؛ تجارب الأمم، ج ١، ص ٤٢١؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٣٠٥، مع اختلاف يسير.

٥. في الحجري و المطبوع: «و إلا أضرب».

٦. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٠٨.

٧. في التلخيص و شرح النهج: «تهدد».

٨. في «ب» + «عليه». و من هنا إلى عدة صفحات ساقط من «ج».

٩. في المطبوع: «و هذا».

## [كلام بعض الصحابة حول رفض نتيجة الشورى]

و قد تَكَلَّمَ المِقْدَادُ في ذلك اليومِ بكلامٍ طَوِيلٍ يُعْنَدُ<sup>١</sup> فيه ما فَعَلُوهُ مِنْ بَيْعَةِ عُمَانَ،  
و عُدُولِهِمْ بِالْأَمْرِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَى أَنْ قَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يَا  
مِقْدَادُ، إِنِّي خَائِفٌ عَلَيْكَ الْفِتْنَةَ. ثُمَّ جَاءَ<sup>٢</sup> إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
فَقَالَ: أَتُقَاتِلُ فُتُقَاتِلُ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَبِمَنْ تُقَاتِلُ؟»<sup>٣</sup>.

و تَكَلَّمَ أَيْضاً عَمَّارٌ - فِيمَا رَوَاهُ أَبُو مِخْنَفٍ - فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَيْنَ  
تَصْرِفُونَ هَذَا الْأَمْرَ عَنْ<sup>٤</sup> أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ؟ تُحَوِّلُونَهُ هَاهُنَا مَرَّةً، وَ هَاهُنَا مَرَّةً!  
أَمَا<sup>٥</sup> وَاللَّهِ، مَا أَنَا بِأَمِينٍ أَنْ يَنْزِعَهُ اللَّهُ مِنْكُمْ، فَيَضَعَهُ فِي غَيْرِكُمْ كَمَا نَزَعْتُمُوهُ<sup>٦</sup>  
مِنْ أَهْلِهِ، وَ وَضَعْتُمُوهُ فِي غَيْرِ أَهْلِهِ. فَقَالَ لَهُ هِشَامُ بْنُ الْوَلِيدِ<sup>٧</sup>: يَا بَنَ سُمَيَّةَ،  
لَقَدْ عَدَوْتَ طَوْرَكَ، وَ مَا عَرَفْتَ قَدْرَكَ، وَ مَا أَنْتَ وَ مَا رَأَتْهُ قُرَيْشٌ لَأَنْفُسِهَا<sup>٨</sup>

١. في «ب، د، ص»: «يفيد». و في المطبوع: «نفند». وَ تَدَّ فِلَانًا وَ أَفْنَدَهُ: خَطَأَ رَأْيَهُ وَ أضعفه  
وَ أَبْطَلَهُ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٣٨ (فند).  
٢. أي المقداد.

٣. في «ب» و التلخيص: «فيما نقاتل». و في سائر النسخ: «فيما نقاتل». و ما أثبتناه من حاشية  
«ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج. و في شرح النهج «أقاتل» بدل «نقاتل».

٤. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٣٣؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٧١؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٣٢؛  
نهاية الأرب، ج ١٩، ص ٣٨٦، مع اختلاف يسير.

٥. في الحجري و المطبوع: «من».

٦. في شرح النهج: «انتزعتموه».

٨. هشام بن الوليد بن المغيرة المخزومي، أخو خالد بن الوليد، من المؤلفة قلوبهم. الاستيعاب،  
ج ٤، ص ١٥٤١، الرقم ٢٦٨٧؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٦٢٩، الرقم ٥٣٧٧؛ الإصابة، ج ٦،  
ص ٤٢٦، الرقم ٨٩٩٤.

٩. في التلخيص: + «لأنك لست في شيء من أمرها». و في شرح النهج: + «إنك لست في شيء  
من أمرها».



و إمارتها؟<sup>١</sup> فَتَنَحَّ عنها. وَ تَكَلَّمَتْ قُرَيْشٌ بِأَجْمَعِهَا، وَ صَاخَتْ بِعَمَارٍ وَ انْتَهَرَتْهُ<sup>٢</sup>؛  
فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا زَالَ أَعْوَانُ الْحَقِّ قَلِيلًا.<sup>٣</sup>

و رَوَى أَبُو مِخْنَفٍ: أَنَّ عَمَارًا رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ:

يَا نَاعِي الْإِسْلَامِ، قُمْ فَنَاعُهُ      قَدْ مَاتَ عُرْفٌ، وَ أَتَى<sup>٤</sup> مُنْكَرُ

أَمَّا وَ اللَّهُ، لَوْ أَنَّ لِي أَعْوَانًا لَقَاتَلْتَهُمْ. وَ قَالَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَنْ  
قَاتَلْتَهُمْ<sup>٥</sup> بِوَاحِدٍ لَأَكُونَنَّ ثَانِيًا، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَ اللَّهُ مَا أَجِدُ عَلَيْهِمْ أَعْوَانًا،  
وَ لَا أَحِبُّ أَنْ أُعَرِّضَكُمْ لِمَا لَا تُطِيقُونَ».<sup>٦</sup>

و رَوَى أَبُو مِخْنَفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُنْدَبٍ<sup>٧</sup>، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى  
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ كُنْتُ حَاضِرًا بِالْمَدِينَةِ [يَوْمَ بَوَيْعِ عُثْمَانَ]<sup>٨</sup> فَإِذَا هُوَ  
وَاجِمٌ كَثِيبٌ<sup>٩</sup>، فَقُلْتُ: مَا أَصَابَ قَوْمٌ صَرَفُوا هَذَا الْأَمْرَ عَنْكُمْ.

١. في «د»: «و إمارتها».

٢. في «د، ص»: «و انتهرته».

٣. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣٣؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ١٤٤؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٣١؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٧١؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٤٣؛ نهاية الأرب، ج ١٩، ص ٣٨٤، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

٤. في «د»: «و أبا»، و في «ص»: «و أنى». و في الحجري: «و أبا».

٥. في التلخيص: «والله لن قاتلتهم».

٦. البدء و التاريخ، ج ٥، ص ١٩٣، مع اختلاف؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٥٥.

٧. هو عبد الرحمن بن جندب الأزدي، و أبوه جندب بن عبد الله الأزدي من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام. و سوف تأتي ترجمة جندب في ص ١٧٨.

٨. ما بين المعقوفين من شرح النهج. و هكذا ما بعده.

٩. وَجَمٌ، يَجْمُ، وَجْعًا، وَ وُجُومًا: عَبَسَ وَ أَطْرَقَ وَ سَكَتَ عَنِ الْكَلَامِ لشدّة الحزن. وَ كَتَبَ كَأَيَّةٍ: تَعَيَّرَتْ نَفْسُهُ وَ انكسرت من شدة الهمّ و الحزن، فهو كَتَبَ وَ كَثِيبٌ. راجع: تاج العروس، ج ١٧، ص ٧١٨ (وجم)؛ و ج ٢، ص ٣٤٧ (كتب).

فَقَالَ: «صَبْرٌ جَمِيلٌ».

فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَصَبُورٌ!

قَالَ: «فَأَصْنَعُ مَاذَا؟».

قُلْتُ: تَقُومُ فِي النَّاسِ [خَطِيباً] فَتَدْعُوهُمْ<sup>١</sup> إِلَى نَفْسِكَ وَتُخْبِرُهُمْ<sup>٢</sup> أَنَّكَ أَوْلَى  
بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ<sup>٣</sup> بِالْعَمَلِ وَالسَّابِقَةِ، وَتَسْأَلُهُمُ النَّصْرَ عَلَى هَؤُلَاءِ  
الْمُتَظَاهِرِينَ عَلَيْكَ؛ فَإِنْ أَجَابَكَ عَشْرَةٌ مِنْ مِائَةٍ، شَدَدْتَ بِالْعَشْرَةِ عَلَى الْمِائَةِ؛ وَإِنْ<sup>٤</sup>  
دَانُوا لَكَ<sup>٥</sup> كَانَ لَكَ مَا أَحْبَبْتَ. وَإِنْ أَبَوْا قَاتَلْتَهُمْ؛ فَإِنْ ظَهَرَتْ<sup>٦</sup> عَلَيْهِمْ فَهُوَ سُلْطَانُ اللَّهِ  
الَّذِي آتَاهُ نَبِيُّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَكُنْتُ أَوْلَى بِهِ مِنْهُمْ؛ إِذْ ذَهَبُوا بِذَلِكَ<sup>٧</sup>  
فَرَدَّهَ اللَّهُ إِلَيْكَ. وَإِنْ قُتِلْتَ فِي طَلَبِهِ قُتِلْتَ شَهِيداً، وَكُنْتُ أَوْلَى بِالْعُذْرِ عِنْدَ اللَّهِ  
تَعَالَى<sup>٨</sup> فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

فَقَالَ: «أَوْ تَرَاهُ كَانَ تَابِعِيٍّ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ عَشْرَةً؟».

فَقُلْتُ لَهُ: أَرْجُو ذَلِكَ.

فَقَالَ<sup>٩</sup>: «لَكِنِّي<sup>١٠</sup> لَا أَرْجُو [ذَلِكَ]»،<sup>١١</sup> وَلَا وَاللَّهِ مِنْ الْمِائَةِ اثْنَيْنِ<sup>١٢</sup>، وَسَأُخْبِرُكَ

١. في المطبوع: «و تدعوهم». ٢. في المطبوع: - «و تخبرهم».

٣. في «د»: «عليه السلام»، وهكذا في الموارد الآتية.

٤. في التلخيص و شرح النهج: «فإن». ٥. في «د»: «كانوا ذلك» بدل «دانوا لك».

٦. في «ص»: «ظفرت».

٧. في التلخيص: «و كنت أولى به؛ إذ ذهبوا به منك».

٨. في الحجري و المطبوع و التلخيص: - «تعالى».

٩. في المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «قال».

١٠. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «لكن».

١١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

١٢. في النسخ و الحجري و التلخيص: «من مائة اثنان». و ما أثبتناه من المطبوع و شرح النهج.

مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ: إِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يَنْظُرُونَ إِلَى قُرَيْشٍ، فَيَقُولُونَ: هُمْ قَوْمٌ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَبِيلَتُهُ. وَإِنْ قُرَيْشًا يَنْظُرُونَ<sup>١</sup> إِلَيْنَا<sup>٢</sup> فَيَقُولُونَ: إِنَّ لَهُمْ بَنِيَهُمْ<sup>٤</sup> فَضْلاً عَلَى سَائِرِ قُرَيْشٍ، وَإِنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ دُونِ سَائِرِ قُرَيْشٍ وَالنَّاسِ، وَ<sup>٦</sup>إِنَّهُمْ إِنْ وَلَوْهَ لَمْ يَخْرُجْ هَذَا السُّلْطَانُ مِنْهُمْ إِلَى أَحَدٍ أَبَدًا، وَمَتَى كَانَ فِي غَيْرِهِمْ تَدَاوَلْتُمُوهُ بَيْنَكُمْ. فَلَا وَاللَّهِ، لَا تَدْفَعُ<sup>٧</sup> هَذَا السُّلْطَانُ قُرَيْشَ طَانَعَةً<sup>٨</sup> إِلَيْنَا أَبَدًا. فَقُلْتُ: أَفَلَا أَرْجِعُ إِلَى الْمِصْرِ<sup>٩</sup>، فَأُخْبِرَ النَّاسَ بِمَقَالَتِكَ<sup>١٠</sup> هَذِهِ، وَأَدْعُو النَّاسَ إِلَيْكَ؟!

فَقَالَ: «يَا جُنْدَبُ، لَيْسَ هَذَا زَمَانٌ ذَلِكَ<sup>١١</sup>».

فَرَجَعْتُ، فَكُلَّمَا ذَكَرْتُ لِلنَّاسِ شَيْئاً مِنْ فَضْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ زَبَرُونِي وَفَهَرُونِي، حَتَّى رُفِعَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِي إِلَى الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ، فَبَعَثَ إِلَيَّ، فَحَبَسَنِي<sup>١٢</sup>.

٢١٣/٤

١. هكذا في التلخيص. وفي «ب» والحجري والمطبوع و شرح النهج: «تنظر». وفي «د، ص، ف»: «ينظر».

٢. هكذا في شرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «فينا».

٣. في الحجري والمطبوع: «و يقولون». وفي شرح النهج: «فتقول». وفي التلخيص: «+ «ترو»».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري والتلخيص: «بنوئتهم». وفي المطبوع و شرح النهج: «بالنبوة».

٥. هكذا في «ب». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «سائر».

٦. في «ب» والمطبوع: - «و».

٧. في «ب، ص، ف» والحجري: «لا يدفع».

٨. في «ب، د»: «طايغة».

٩. في التلخيص: «مصر» بدل «المصر».

١٠. في «ب، د، ص»: «مقاتلك».

١١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذاك».

١٢. الإرشاد للمفيد، ج ١، ص ٢٤١ - ٢٤٣؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٣٣ - ٢٣٤، المجلس ٩، ح ٧/٤١٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٢، ص ٢٦٦.

و هذه الجملة التي أوردناها قليلٌ من كثيرٍ في أن الخلافَ كان واقعاً، و الرضا كان مُرتفعاً، و [أن] <sup>١</sup> الأمر إنما تمَّ بالحيلة و المكر و الخداع.

### [بيان مكر عبد الرحمن في الشورى]

و أوّل شيءٍ مَكَرَ به عبدُ الرحمن: أنه ابتداءً فأخرجَ نفسه من الأمر؛ ليتمكّن من صرفه إلى مَنْ يُريدُ، و يُقالُ أنه لولا إيثاره <sup>٢</sup> الحقّ و زُهدُه في الولاية لما أخرجَ نفسه [منها] <sup>٣</sup>. ثُمَّ عَرَضَ على أمير المؤمنين عليه السلام ما يَعْلَمُ أنه لا يُجيبُ إليه، و لا تَلَزِمُهُ الإجابةُ <sup>٤</sup> إليه؛ من السيرة فيهم بسيرة الرجلين. و عَلِمَ أنه عليه السلام لا يَتِمَكَّنُ من أن يَقُولَ: «إِنَّ سِيرَتَهُمَا لَا تَلْزِمُنِي» لثَلَا يُنْسَبَ إِلَى الطعنِ عليهما؛ وَكَيْفَ يُلْزَمُ سِيرَتُهُمَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَسِرْ بِسِيرَةِ صَاحِبِهِ <sup>٥</sup>، بَلْ اخْتَلَفَا وَتَبَايَنَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ؟! هَذَا، بَعْدَ أَنْ قَالَ لِأَهْلِ الشُّورَى: «وَتَّقُوا إِلَيَّ <sup>٦</sup> مِنْ أَنْفُسِكُمْ بِأَنْتُمْ تَرْضَوْنَ بِاخْتِيَارِي إِذَا أَخْرَجْتُ نَفْسِي» فَأَجَابُوهُ - عَلَى مَا رَوَاهُ أَبُو مَخْنَفٍ بِإِسْنَادِهِ - إِلَى مَا عَرَضَ عَلَيْهِمُ، إِلَّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ قَالَ: «أَنْظُرْ»؛ لَعَلِمَهُ بِمَا يَجُزُّ هَذَا الْمَكْرَ [إِلَيْهِ] <sup>٨</sup>، حَتَّى أَتَاهُمْ أَبُو طَلْحَةَ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِمَا عَرَضَ وَبِإِجَابَةِ الْقَوْمِ إِيَّاهُ إِلَّا عَلِيًّا <sup>٩</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. في «ص» و المطبوع: «إيثار».

٣. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٤. في «ب، د»: «و لا يلزمه الإعانة».

٥. في التلخيص و شرح النهج: «بسيرة الآخر».

٦. في «ص، ف» و الحجري و المطبوع: «إلي».

٧. هكذا في التلخيص. و في جميع النسخ و المطبوع: «خرجت».

٨. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٩. في «د»: «إلا علي».

فَأَقْبَلَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: يَا أبا الْحَسَنِ<sup>١</sup>، إِنَّ أبا مُحَمَّدٍ ثِقَةٌ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ؛ فَمَا بَالُكَ تُخَالِفُهُ<sup>٢</sup> وَ قَدْ عَدَلَ بِالْأَمْرِ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَنْ يَتَحَمَّلَ الْمَأْتَمَ لغيرِهِ؟! فَأَحْلَفَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَنْ لَا يَمِيلَ إِلَى هَوًى، وَأَنْ يُوَثِّرَ الْحَقَّ، وَيَجْتَهِدَ لِلْأُمَّةِ، وَلَا يُحَابِي<sup>٣</sup> ذَا قَرَابَةٍ، فَحَلَفَ لَهُ<sup>٤</sup>.

وهذا غاية ما تَمَكَّنَ منه أمير المؤمنين عليه السلام في الحال؛ لأنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَمَّا أُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنَ الْأَمْرِ، فَظَنَّتْ<sup>٥</sup> بِهِ الْجَمَاعَةُ الْخَيْرَ، وَفَوَّضُوا إِلَيْهِ الْاِخْتِيَارَ، لَمْ<sup>٦</sup> يَقْدِرْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُخَالِفَهُمْ وَ يَنْقُصَ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، فَكَانَ أَكْثَرُ مَا تَمَكَّنَ<sup>٧</sup> مِنْهُ أَنْ أَحْلَفَهُ وَ صَرَّحَ بِمَا يُخَافُ<sup>٨</sup> مِنْ جِهَتِهِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى الْهَوَى وَ إِثَارِ الْقَرَابَةِ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَمْ يُغْنِ شَيْئًا.

[إشارة إلى عدم منافاة دخول أمير المؤمنين (عليه السلام) في الشورى مع النص عليه، و بيان الهدف من دخوله فيها]

و أَمَّا<sup>٩</sup> قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ دَخُولَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الشُّورَى دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا

١. في «د»: «يا أبا الحسن».

٢. في شرح النهج: «تخافه».

٣. هكذا في «ص» و التلخيص و شرح النهج. و في «ب، ف»: «و لا يحابي». و في «د» الكلمة غير منقوطة. و في الحجري: «و لا يجابي». و في المطبوع: «و لا يحامي».

٤. أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٥٠٧، مع اختلاف يسير.

٥. هكذا في التلخيص و حاشية «ف». و في «ص»: «طلبت». و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «ظننت». و في شرح النهج: «و ظننت».

٦. في «ب» و الحجري و المطبوع: «فلم».

٧. في «د، ص» و التلخيص: «يمكن».

٨. في التلخيص: «يخالف». و في شرح النهج: «يخافه».

٩. في «د»: «فأما».

نَصَّ عليه بالإمامة، ولو كان عليه نَصٌّ لَصَرَّحَ به في تلك<sup>١</sup> الحال، وكان ذكره أولى من ذكر الفضائل والمناقب فقد تقدّم الكلام في هذا مُستَقْصَى، وبيّنا المانع من تصريحه عليه السلام في تلك الحال وغيرها بالنص، وذكرنا أيضاً علّة دخوله في الشورى<sup>٢</sup>؛ ولو لم يدخل فيها إلا ليحتج بما احتج به - من مقاماته وفضائله، وذرائعه<sup>٣</sup> ووسائله إلى الإمامة - وبالأخبار الدالة عند تأملها على النص والإشارة بالإمامة إليه، لكان غرضاً صحيحاً وداعياً قوياً.

وكيف لا يدخل في الشورى وعندهم أن واضعها قد أحسن النظر للمسلمين، وفعل ما لم يسبق إليه من التحرّز للدين؟!

فأول ما كان يقال له لو امتنع منها: إنك مُصَرِّح بالطعن على واضعها، وعلى جماعة المسلمين بالرضا بها؛ وليس طعنك إلا لأنك ترى أن الأمر لك، وأنت أحقّ به. فيعود الأمر إلى ما كان عليه السلام يخافه من تفرّق الأمة، ووقوع الفتنة، وتشتت الكلمة.

وفي أصحابنا القائلين<sup>٤</sup> بالنص من يقول: إنه عليه السلام إنما دخل في الشورى لتجويزه أن ينال الأمر منها، وعليه أن يتوصّل إلى ما يلزمه القيام به بكُلِّ وجه يظنُّ أنه يوصل<sup>٦</sup> إليه.<sup>٧</sup>

١. من قوله قبل عدّة صفحات: «و قالوا: هذا من جملة ما يدعونه من الحال» إلى هنا ساقط من «خ».

٢. تقدّم في ج ٢، ص ٤٦٦ وما بعدها.

٣. الذرائع: جمع «ذريعة» وهي الوسيلة. لسان العرب، ج ٨، ص ٩٦ (ذرع).

٤. في «د»: «العالمين».

٥. هكذا في جميع النسخ. وفي الحجري: «لكل». وفي المطبوع وشرح النهج: «من كل».

٦. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: «توصل». وفي شرح النهج: «بوصله».

٧. تقدّم نقل هذا القول ونسبته إلى الأصحاب في ج ٢، ص ٤٦٨.

[ بيان أن عدم ذكر أمير المؤمنين عليه السلام للنص في الشورى كان تقيّة ]

و قول صاحب الكتاب: «إِنَّ التَّقِيَّةَ<sup>١</sup> لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَعَلَّقَ بِهَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَمْ يَكُنْ اسْتَقَرَّ لَوَاحِدٍ» طَرِيفٌ<sup>٢</sup>؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْحَالِ<sup>٣</sup> مُسْتَقَرًّا لِأَحَدٍ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِظْهَارَ لِمَا<sup>٤</sup> يَطْعَنُ فِي الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ وِلَاةِ الْأَمْرِ لَا يُمَكِّنُ مِنْهُ<sup>٥</sup> وَلَا يُرْضَى بِهِ، وَكَذَلِكَ الْخُرُوجُ مِمَّا يَتَّفَقُ أَكْثَرُهُمْ عَلَيْهِ وَ يَرْضَى جُمْهُورُهُمْ بِهِ<sup>٦</sup>، لَا يَقْرَءُونَ أَحَدًا عَلَيْهِ؛ بَلْ يَعْدُونَهُ شُدُودًا عَنِ الْجَمَاعَةِ، خِلَافًا<sup>٧</sup> لِلْأُمَّةِ<sup>٨</sup>.

٢١٥/٤

[ في بيان كيفية حمل أفعال الآخرين على الصّحة أو خلافيها ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْأَفْعَالَ لَا يَقْدَحُ فِيهَا بِالظُّنُونِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ<sup>٩</sup> عَلَى ظَاهِرِ الصَّحَّةِ، وَإِنَّ الْفَاعِلَ إِذَا تَقَدَّمَ لَهُ حَالَةٌ تَقْتَضِي حُسْنَ الظَّنِّ بِهِ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ فِعْلُهُ عَلَى مَا يُطَابِقُهَا» فَإِنَّا مَتَى سَلَّمْنَا لَهُ<sup>١٠</sup> هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ لَمْ يَتِمَّ قَصْدُهُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ لَهُ ظَاهِرٌ وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَعْدِلُ بِنَا عَنْ ظَاهِرِهِ، كَمَا يَجِبُ مِثْلُهُ فِي الْأَلْفَاظِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ظَاهِرَ الشُّرَى وَ مَا جَرَى فِيهَا يَقْتَضِي مَا

١. في «ب» و حاشية «د»: «+ واجبة».

٢. في «ج»: «بأحد فطريف».

٣. من قوله: «استقرّ لواحد» إلى هنا ساقط من «ب، د، ص».

٤. في «ج، ص» و شرح النهج: «بما».

٥. في «ج، ف، د»: «لا تمكّن منه»، و في «ص»: «لا يمكن فيه». و في الحجري و المطبوع: «لا يتمكّن منه».

٦. في المطبوع: «جهودهم به»، و في «ب، د، ص»: «به»، و الأنسب: «جمهورهم».

٧. في المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «و خلافاً».

٨. هكذا في «د»، و في سائر النسخ و المطبوع: «خلافاً على الأمة».

٩. في التلخيص و المغني: «يجب حملها».

١٠. في «د»: «له».

ذَكَرْنَاهُ؛ لِلأَمَارَاتِ اللَّائِحَةِ، وَ<sup>١</sup>الْوَجُوهِ الظَّاهِرَةِ. فَمَا عَدَلْنَا عَنْ ظَاهِرٍ إِلَى مُحْتَمَلٍ، بَلِ الْمُخَالَفُ هُوَ الَّذِي يَسُومُنَا أَنْ نَعْدِلَ عَنِ الظَّاهِرِ.

فَأَمَّا الْفَاعِلُ وَمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ الْأَحْوَالِ: فَمَتَى تَقَدَّمتَ<sup>٢</sup> لِلْفَاعِلِ<sup>٣</sup> حَالَةٌ تَقْتَضِي أَنْ يُظَنَّ بِهِ الْخَيْرُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَلَا يَقِينٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُوَثَّرَ فِيهَا وَيَقْدَحَ أَنْ يُرَى لَهُ حَالَةٌ أُخْرَى تَقْتَضِي ظَنَّ الْقَبِيحِ بِهِ لِدَلَالَةِ ظَاهِرِهَا عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقْضِيَ بِالْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَهُمَا جَمِيعًا مَظْنُونَتَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: [بَلِ<sup>٤</sup> إِقْضُوا بِالثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى. وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمتَ لِلْفَاعِلِ حَالَةٌ تَقْتَضِي الْعِلْمَ بِالْخَيْرِ مِنْهُ، ثُمَّ تَلِيهَا<sup>٥</sup> حَالَةٌ تَقْتَضِي ظَنَّ الْقَبِيحِ بِهِ<sup>٦</sup>؛ لِأَنَّا حِينَئِذٍ نَقْضِي بِالْعِلْمِ عَلَى الظَّنِّ وَنُبْطِلُ<sup>٧</sup> حُكْمَهُ لِمَكَانِ الْعِلْمِ. وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَمَا تَقَدَّمتَ لِمَنْ ذُكِرَ حَالَةٌ تَقْتَضِي<sup>٨</sup> الْعِلْمَ<sup>٩</sup> بِالْخَيْرِ، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ<sup>١٠</sup> مَا<sup>١١</sup> يَقْتَضِي حُسْنَ الظَّنِّ، فَلَيْسَ لَنَا أَنْ لَا نُسَيِّءَ الظَّنَّ عِنْدَ ظُهُورِ أَمَارَاتٍ سَوْءِ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مَظْنُونٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «و».

٢. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَقَدَّمَ».

٣. فِي «ب، د، ص» وَحَاشِيَةُ «ف»: «الْفَاعِلُ». وَفِي حَاشِيَةِ «ج»: «عَلَى الْفَاعِلِ».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ التَّلْخِصِ.

٥. فِي «د» وَالتَّلْخِصِ: «بِلَيْهَا». وَفِي «ص»: - «حَالَةٌ تَقْتَضِي الْعِلْمَ بِالْخَيْرِ مِنْهُ، ثُمَّ تَلِيهَا».

٦. فِي «ب»: «تَقْتَضِي حُسْنَ الطَّرِيقَةِ». وَفِي «د، ص»: «تَقْتَضِي حُسْنَ الظَّنِّ بِهِ». وَفِي التَّلْخِصِ:

«تَقْتَضِي سَوْءَ الظَّنِّ بِهِ». وَفِي «ب، ج»: - «بِهِ».

٧. فِي «ب»: «فَيُبْطَلُ». وَفِي التَّلْخِصِ: «وَيُبْطَلُ».

٨. فِي الْحَجَرِيِّ: «يَقْتَضِي». وَفِي التَّلْخِصِ: «لَا تَقْتَضِي».

٩. فِي «ج»: «بِالْعِلْمِ».

١٠. فِي «ج، د»: «نَقْدَمُ».

١١. فِي «ب، د»: - «مَا».



[بيان أن طريقة ترتيب الشورى تجري مجرى النص على من انتهى إليه الأمر]

وقوله: «لو<sup>١</sup> أراد ذلك ما منع من أن ينص<sup>٢</sup> على عثمان مانع، كما لم يمنع ذلك أبا بكر من النص عليه» ليس بشيء؛ لأنه فعل<sup>٣</sup> ما يقوم مقام النص على من أراد إيصاله إليه، و صرفه عن أراد أن يصرفه عنه، من غير شناعة التصريح<sup>٤</sup>، و حتى لا يقال فيه ما قيل<sup>٥</sup> في أبي بكر، و يرجع في نصه كما رجع أبو بكر<sup>٦</sup>. و لم يتعسف أبعد الطريقين و غرضه يتيم من أقربهما؟!

فأما بيان صاحب الكتاب: «أن الانتقال من الستة إلى الأربعة في الشورى، و من الأربعة إلى الثلاثة، لا يكون تناقضاً<sup>٧</sup>» فهو رد على من زعم أن ذلك تناقض، فليس من هذا الوجه طعناً، بل قد بينا وجوه المطاعن<sup>٨</sup> و فصلناها<sup>٩</sup>.

فأما قوله: «إن الأمور المستقبلة لا تعلم، وإنما تحصل<sup>١٠</sup> فيها أماره» رد على من قال: إن عمر كان يعلم أن علياً عليه السلام و عثمان كانا<sup>١١</sup> لا يجتمعان، و أن عبد

١. في المطبوع: «ولو».

٢. في المغني والتلخيص: «النص» بدل «أن ينص».

٣. في شرح النهج: «قد فعل».

٤. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «للتصريح».

٥. في «ج»: «ما يقال». نعم ورد في حاشيتها ما أثبتناه.

٦. و ذلك حينما انتقده طلحة في استخلافه عمر بقوله: ما تقول لربك إذ وليت علينا فظاً غليظاً؟

٧. في «د»: «لا يكون بناقضها».

٨. تقدمت في ص ٧٧ و ما بعدها.

٩. في المطبوع: «فصلناها».

١٠. في جميع النسخ و شرح النهج: «يحصل». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و المغني و التلخيص.

١١. في المطبوع و التلخيص و شرح النهج: - «كانا».

الرحمن يَمِيلُ إلى عُثْمَانَ: فكلّام في غير مَوْضِعِهِ؛ لأنَّ المُرادَ بِذلِكَ الظَّنُّ لا العِلْمُ، وإنَّ عُبْرَ عن<sup>١</sup> الظَّنِّ بالعِلْمِ فعلى طريقة في الاستعمالِ معروفة، لا يَتَنَاقَرُها المُتَكَلِّمُونَ.

وَلَعَلَّ صاحبَ الكتابِ قد استعملَ العِلْمَ في<sup>٢</sup> مَوْضِعِ الظَّنِّ فيما لا يُحصَى كَثَرَةُ مِن كتابِهِ هذا وغيره.

و قد بَيَّنَّا - فيما ذكرناه مِن روايةِ الكلبيِّ عن أبي مِخْنَفٍ -<sup>٣</sup> أَنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلامَ أَوَّلَ مَنْ سَبَقَ إلى هذا المعنى، في قوله للعبّاسِ رَضِيَ اللهُ عنه<sup>٤</sup> شاكياً إليه: «ذَهَبَ وَاللَّهِ الْأَمْرُ مِنَّا؛ لِأَنَّ سَعْدًا لَا يُخَالِفُ ابْنَ عَمِّهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ صِهرُ عُثْمَانَ، فَأَحَدُهُمَا<sup>٥</sup> مُخْتَارٌ لِصَاحِبِهِ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ الزُّبَيْرُ وَ طَلْحَةُ معي<sup>٦</sup> فَلَنْ أَتَفَعَّ بِذلِكَ إِذَا كَانَ ابْنُ عَوْفٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخَرِينَ».

فأما<sup>٧</sup> قوله: «إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ كَانَ زَاهِداً فِي الْأَمْرِ، وَ الزَّاهِدُ أَقْرَبُ إِلَى التَّثَبُّتِ» فَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ إِظْهَارِهِ الزُّهْدَ<sup>٨</sup> فِيهِ، وَ أَنَّهُ جَعَلَهُ الذَّرِيعَةَ إِلَى مُرَادِهِ<sup>٩</sup>.

فأما<sup>١٠</sup> قوله: «إِنَّ الضَّعْفَ الَّذِي وَصَفَهُ بِهِ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الضَّعْفَ عَنِ الْقِيَامِ بِالْإِمَامَةِ،

١. في «ب، د، ص» و الحجري: - «عن».

٢. في الحجري و المطبوع: «قد استعمل في العلم».

٣. تقدمت في ص ٨٨.

٤. في الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: - «رضي الله عنه».

٥. في «ج، ص»: «و أحدهما». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.

٦. في «د»: «معنا».

٧. في «ج، ص، ف»: «و أمّا».

٨. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «إظهار الزهد».

٩. تقدّم في ص ٩٦ - ٩٧.

١٠. في «ج»: «و أمّا».

لَا ضَعْفَ الرَّأْيِ» فَهَبْ أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، أَلَيْسَ<sup>١</sup> قَدْ جَعَلَهُ أَحَدٌ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُخْتَارَ  
لِلْإِمَامَةِ، وَ يُقَوَّضَ إِلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ عَنْهَا<sup>٢</sup>؟! وَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَصِفَهُ بِالْفِسْقِ ثُمَّ  
يُدْخِلَهُ فِي جُمْلَةِ الْقَوْمِ؛ لِأَنَّ الضَّعْفَ عَنِ الْإِمَامَةِ مَانِعٌ مِنْهَا كَمَا أَنَّ الْفِسْقَ كَذَلِكَ.  
وَ هَذَا الْكَلَامُ يَأْتِي عَلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْفَصْلِ.

١. في «ب» و الحجري: «ليس» بدون همزة الاستفهام.

٢. في التلخيص و شرح النهج: «مع ضعفه عنها».

## [الطعن العاشر] [مخالفته للقرآن و السنة]

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم<sup>١</sup>:

و رُبَّمَا قالوا: إنه أبدع في الدين ما لا يجوز كالتراويح<sup>٢</sup>، و ما عملَه في  
الخَراج الذي وَضَعَه على السوادِ، و في ترتيبِ الجزية. و كُلُّ ذلك  
مُخَالِفٌ للقرآنِ و السنة؛ لأنَّه تعالى جَعَلَ الغَنِيمةَ للغانمين، و الخمسُ  
منه<sup>٣</sup> لأهلِ الخمسِ، فَخَالَفَ القرآنَ. و كذلكِ السُّنَّةُ<sup>٤</sup> تنطِقُ في الجزيةِ  
أنَّ على كُلِّ حَالِمٍ<sup>٥</sup> ديناراً، فَخَالَفَ ذلك؛ و السُّنَّةُ أنَّ الجماعةَ لا تكونُ  
إِلَّا في المكتوباتِ، فَخَالَفَ السُّنَّةَ.

و أجابَ عن ذلك ب<sup>٦</sup>:

- 
١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «شبهة لهم أخرى».
  ٢. التراويح: هي النافلة جماعة في ليالي شهر رمضان؛ سُميت بذلك للاستراحة فيها بعد كل أربع ركعات.
  ٣. كذا في جميع النسخ و المغني و التلخيص. و في الحجري و المطبوع و شرح النهج: «منها».
  ٤. في «ب، ص» و المغني: «فالسنة».
  ٥. في «ب، ص»: «حاكم».
  ٦. في الحجري و المطبوع: - «ب».

أَنْ قِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ: قد رُوِيَ عن النبي عليه السلام أَنَّهُ عَمِلَهُ ثُمَّ تَرَكَه؛  
و إِذَا ١ عَلِمَ أَنَّ التَّرْكَ لَيْسَ بِنَسْخٍ، صَارَ سُنَّةً يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا؛ وَإِذَا كَانَ  
مَا لِأَجْلِهِ تَرَكَ ٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنَ التَّنْبِيهِ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ،  
و مِنَ تَخْفِيفِ ٣ التَّعْبُدِ ٤ - لَيْسَ بِقَائِمٍ فِي فِعْلِ عُمَرَى، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَدُومَ  
عَلَيْهِ. وَإِذَا كَانَ فِيهِ الدَّعَاءُ إِلَى الصَّلَاةِ وَ التَّشَدُّدُ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ، ٥ فَمَا  
الَّذِي يَمْنَعُ أَنْ يُعْمَلَ بِهِ [ عَلَى وَجْهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ مَسْنُونٌ ] ٦؟

قَالَ:

فَأَمَّا أَمْرُ الْخَرَجِ: فَأَصْلُهُ السُّنَّةُ ٧؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَّنَّ أَنْ لِمَنْ  
يَتَوَلَّى الْأَمْرَ ضَرْبًا مِنَ الْاِخْتِيَارِ فِي الْغَنِيمَةِ؛ وَلِذَلِكَ ٨ فَصَلَ بَيْنَ الْأَمْوَالِ  
و الرِّجَالِ، فَجَعَلَ الْاِخْتِيَارَ فِي الرِّجَالِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الْقَتْلِ وَ الْاِسْتِرْقَاقِ  
و الْمُفَادَاةِ، وَ فَصَلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمَالِ ٩، وَ إِنْ كَانَ الْجَمِيعُ غَنِيمَةً.  
و ذَكَرَ:

أَنَّ الْغَنِيمَةَ لَمْ تُضَفْ إِلَى الْغَانِمِينَ عَلَى سَبِيلِ ١٠ الْمَلِكِ، وَ أَنَّ ١١ الْمُرَادَ

١. في المغني والتلخيص: «فإذا».

٢. في «ب» و شرح النهج: «تركه».

٣. في «د»: «تحقيق».

٤. في «ب، ص»: «البعيد». و في «د» الكلمة غير منقوطة.

٥. في المغني: - «و إذا كان فيه الدعاء إلى الصلاة و التشدد في حفظ القرآن».

٦. ما بين المعقوفين من المغني.

٧. في المطبوع: «السته»، و هو سهو.

٨. في «ص» و المطبوع و التلخيص: «وكذلك».

٩. في «ب، د»: «الأموال».

١٠. في المغني و التلخيص و شرح النهج: «إضافة» بدل «على سبيل».

١١. في الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «و إنما».

أَنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ وَالْحَقِّ مَا لَيْسَ لغيرِهِمْ، فَإِذَا عَرَضَ مَا يَقْتَضِي<sup>٢</sup> تَقْدِيمَ أَمْرٍ آخَرَ جَازَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ<sup>٣</sup>؛ وَرَأَى عُمَرُ فِي أَرْضِ السَّوَادِ [أَنَّ<sup>٤</sup> الْإِحْتِيَاطَ لِلْإِسْلَامِ أَنْ يُقَرَّرَ فِي أَيْدِيهِمْ عَلَى الْخَرَجِ الَّذِي وَضَعَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُؤَدِّيَةِ لِقُوَّةِ الدِّينِ]،<sup>٥</sup> فَفَعَلَهُ<sup>٦</sup>. وَإِنْ كَانَ<sup>٧</sup> فِي النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: فَعَلَ ذَلِكَ بِرِضَا الْغَانِمِينَ، وَبِأَنَّ<sup>٨</sup> عَوَّضَ [بَعْضَهُمْ].

و اسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ فِعْلِهِ بِالْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ، وَبِأَنَّهُ لَمَّا أَفْضَى الْأَمْرُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرَكَهُ عَلَى جُمْلَتِهِ.

و ذَكَرَ فِي الْجِزْيَةِ: أَنَّ طَرِيقَهَا الْاجْتِهَادُ وَأَنَّ<sup>٩</sup> الْخَبَرَ الْمَرْوِيَّ فِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ بِهِ، وَلَا مَعْنَاهُ مَعْلُومٌ.

ثُمَّ<sup>١٠</sup> ذَكَرَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَطَاعِنِ،<sup>١١</sup> وَ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْهَا، دُونَ مَا

١. فِي جَمِيعِ النُّسخ: «بِأَنَّ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَالْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِصِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ.

٢. فِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِصِ: «مَا يَوْجِبُ».

٣. فِي شَرَحِ النُّهْجِ: «أَنْ يَفْعَلَهُ».

٤. مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِصِ.

٥. مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ، وَ هَكَذَا مَا يَأْتِي بَعْدَهُ.

٦. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «بِفَعْلِهِ». وَ فِي التَّلْخِصِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ: - «فَفَعَلَهُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «كَانَ».

٨. فِي «د»: «فَكَانَ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ إِنْ».

٩. فِي «ب» وَ حَاشِيَةِ «د»: «دُونَ».

١٠. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «ثُمَّ».

١١. كَذَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي الْعِبَارَةِ سَقْطًا، وَلَعَلَّ الْعِبَارَةَ كَانَتْ كَالتَّالِي: «أَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى مَا فِيهِ شَبْهَةٌ قَوِيَّةٌ مِنْ

يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ.<sup>١</sup>

و حَكَى عن أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُعَوَّلَ فِي الطَّعْنِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، لَمْ يَسْلَمْ أَحَدٌ مِنَ الطَّعْنِ، وَ عَارَضَ بِالْخَوَارِجِ وَ طَعَنَهُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.  
ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى مَا تَرَكَ<sup>٢</sup> مِمَّا ادَّعَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي بُطْلَانِهِ ظَاهِرٌ، نَحْوُ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَ كَلَامِهِ فِي الصَّلَاةِ وَ قَوْلِهِ: «لَا يَفْعَلَنَّ خَالِدٌ مَا أَمَرَ<sup>٣</sup>». وَ مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ يَوْمَ الْغَدِيرِ: «إِنَّ مُحَمَّدًا لَمَفْتُوٌّ بِابْنِ عَمَّتِهِ، [ وَ لَوْ قَدَرَ أَنْ يَجْعَلَهُ نَبِيًّا لَفَعَلَ ]»، وَ حَدِيثٌ مَا عَزَمَ عَلَيْهِ مِنْ إِحْرَاقِ بَيْتِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ<sup>٤</sup> [ وَ نَحْوُ مَا رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ قَالَ: «ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ أَنَا أَنْهَى عَنْهَا» وَ زَادُوا عَلَى ذَلِكَ: «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ» فِي الْأَذَانِ ]<sup>٥</sup>.

٢١٩/٤

### [ فِي بَيَانِ أَنَّ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ بِدْعَةٌ ]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا التَّرَاوِيحُ: فَلَا شُبْهَةَ أَنَّهَا بِدْعَةٌ؛ وَ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الصَّلَاةَ بِاللَّيْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنَ النَّافِلَةِ جَمَاعَةٌ بِدْعَةٌ، وَ صَلَاةُ الصُّحَى بِدْعَةٌ. أَلَا فَلَا تَجْتَمِعُوا لَيْلًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي النَّافِلَةِ، وَ لَا تُصَلُّوا صَلَاةَ الصُّحَى؛ فَإِنْ قَلِيلًا فِي سُنَّةٍ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ فِي بِدْعَةٍ. أَلَا وَ إِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ

«المطاعن»، و يمكن استفادة ذلك من كلام القاضي حيث قال: «و الذي يوردونه من المطاعن كثير،

و قد ذكرنا أشهره، و ما تقوى فيه الشبهة». المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٢٨.

١. ذكر القاضي ذلك في خاتمة ما نقله من مطاعن عمر.

٢. أي ما ترك ذكره من المطاعن.

٣. في المطبوع: «ما أمره».

٤. لقد غفل القاضي عن أنه قد تعرض إلى هذا الطعن و حاول الإجابة عنه فيما سبق. راجع:

ص ١١٠ و ١١٢ من هذا المجلد؛ المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٣٥ - ٣٣٧.

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٢٧ - ٢٩. و ما بين المعقوفين من المصدر.

صَلَاةٌ، وَكُلُّ صَلَاةٍ سَبِيلُهَا فِي النَّارِ»<sup>١</sup>.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلًا، فَرَأَى الْمَصَابِيحَ فِي الْمَسَاجِدِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اجْتَمَعُوا لِلصَّلَاةِ التَّطَوُّعِ، فَقَالَ: «بِدْعَةٌ، وَنِعْمَتِ الْبِدْعَةُ»<sup>٢</sup> فَاعْتَرَفَ - كَمَا تَرَى - بِأَنَّهَا بِدْعَةٌ، وَقَدْ شَهِدَ الرَّسُولُ ﷺ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٥</sup> بِأَنَّ «كُلَّ بِدْعَةٍ صَلَاةٌ»<sup>٦</sup>.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ بِالْكُوفَةِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَنْصِبَ لَهُمْ إِمَامًا يُصَلِّي بِهِمْ نَافِلَةَ شَهْرِ رَمَضَانَ، زَجَرَهُمْ وَعَرَّفَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ السُّنَّةِ، فَتَرَكَوهُ وَاجْتَمَعُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَقَدَّمُوا بَعْضَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمُ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمُ الْمَسْجِدَ وَمَعَهُ الدَّرَّةُ<sup>٧</sup>، فَلَمَّا رَأَوْهُ تَبَادَرُوا

١. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٣٧، ح ١٩٦٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٧٠، ح ٢٢٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٧ - ٤٦٨، ح ١٨٠٧؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢١٣؛ وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٤٥، الباب ١٠ من أبواب نافلة شهر رمضان، ح ١.

٢. في المطبوع: «و ما».

٣. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٧٠٧، ح ١٩٠٦؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ٤، ص ٢٥٨، ح ٧٧٢٣؛ السنن الكبرى، ج ٢، ص ٤٩٣، ح ٤٣٧٨ و ٤٣٧٩؛ الموطأ، ج ٢، ص ١٥٨، ح ٣٧٨؛ مسند الفاروق، ج ١، ص ١٨٦؛ جامع الأصول، ج ٦، ص ١٢٢، ح ٤٢٢٢؛ إمتاع الأسماع، ج ١١، ص ١١٤؛ المنتظم، ج ٤، ص ١٨٠؛ تاريخ الإسلام، ج ١٤، ص ٣٣٩، مع اختلاف في الألفاظ.

٤. في «ج»: «رسول الله».

٥. في «ب، د، ف»: «عليه السلام». ونظير هذا الاختلاف يأتي فيما بعد.

٦. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣١٠، ح ١٤٣٧٣ و ج ٤، ص ١٢٦، ح ١٧١٨٤ و ١٧١٨٥؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٩٢، ح ٤٣/٨٦٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦١٠، ح ٤٦٠٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٥، ح ٤٢ و ص ١٧ - ١٨، ح ٤٥ و ٤٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٤٥، ح ٢٦٧٧؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٨٠، ح ٢٠٦؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١٨٨، ح ١٥٧٨؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ١٧٤، ح ٣٢٩ و ص ١٧٦ - ١٧٧، ح ٣٣٢ و ٣٣٣.

٧. الدَّرَّةُ: السُّوْطُ يُضْرَبُ بِهِ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٩٢ (درر).



الأبواب و صاحوا: وا عُمَرَاءُ.<sup>١</sup>

٢٢٠/٤

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنْ قِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ كَانَ فِي أَيَّامِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثُمَّ تَرَكَهُ: فَمُغَالَطَةٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّا لَا نُنَكِّرُ قِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ بِالنَّوَافِلِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفِرَادِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا الْجَمَاعَةَ عَلَى ذَلِكَ. فَإِنْ ادَّعَى أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَاعَةٌ فِي أَيَّامِهِ، فَإِنَّهَا مُكَابَرَةٌ مَا أَقْدَمَ عَلَيْهَا أَحَدٌ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا قَالَ عُمَرُ: إِنَّهَا بِدْعَةٌ. وَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَهُوَ مَا لَا يَنْفَعُهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَنْكَرْنَاهُ غَيْرُهُ.

وَالَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ فِيهِ التَّشَدُّدَ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ وَالْمَحَافَظَةَ عَلَى الصَّلَاةِ: لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ بِذَلِكَ أَعْلَمَ، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَهُ لَكُنَا يَسْتَانِ هَذِهِ الصَّلَاةَ وَبِأَمْرَانِ بِهَا. وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نُبَدِّعَ فِي الدِّينِ بِمَا نَنْظُرُ<sup>٢</sup> أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسُوعُ وَلَا يَحِلُّ.

[فِي بَيَانِ أَنَّ التَّصَرُّفَ بِالْخُرَاجِ بِمَا يَخَالِفُ الْقُرْآنَ غَيْرُ جَائِزٍ]

فَأَمَّا<sup>٣</sup> أَمْرُ الْخُرَاجِ: فَهُوَ خِلَافٌ لِنَصِّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْغَنِيمَةَ فِي وَجْهِهِ مَخْصُوصَةً، فَمَنْ خَالَفَهَا فَقَدْ أَبْدَعَ؛ وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فَيُخَالِفَ النَّصَّ. فَبَطَلَ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ رَأَى مِنَ الْإِحْتِيَاطِ لِلْإِسْلَامِ أَنْ يُقَرَّرَ فِي أَيْدِيهِمْ عَلَى الْخُرَاجِ»؛ لِأَنَّ خِلَافَ النَّصِّ لَا يَكُونُ مِنَ الْإِحْتِيَاطِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ بِالْإِحْتِيَاطِ مِنْهُ. وَلَوْ كَانَ أَرْضَى الْغَائِمِينَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ عَوَّضَهُمْ مِنْهُ<sup>٤</sup> - عَلَى

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٧٠، ح ٢٢٧؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ٢٦.

٢. هكذا في «د» والتلخيص و شرح النهج. وفي «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «يُظَنُّ».

٣. في «ج» و شرح النهج: «وَأَمَّا».

٤. في «د»: «فِيهِ». وفي المطبوع: «بَيْنَهُ». وفي التلخيص: «عَنْهُ».

ما ادّعاه صاحبُ الكتاب - لَوْجَبَ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ وَيُعْلَمَ، وَ مَا عَرَفْنَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، وَ لَا نَقْلَهُ النَّاقلون.

و ما ادّعاه من الإجماع: فمُعَوَّلُهُ فِيهِ عَلَى تَرْكِ النَكِيرِ، الَّذِي قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَ تَكَرَّرَ.<sup>١</sup> وَ كَذَلِكَ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي وَجْهِ إِقْرَارِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَقْرَهُ<sup>٢</sup> مِنْ أَحْكَامِ الْقَوْمِ.<sup>٣</sup>

### [مخالفة عمر للنص في باب الجزية]

وَ ادّعاؤه أَنْ خَبَرَ الْجِزْيَةَ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَ لَا مَقْطُوعٌ بِهِ<sup>٤</sup>: فَهَبْ أَنْ ذَلِكَ سُلِّمَ<sup>٥</sup> - عَلَى مَا فِيهِ - أَلَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنْ أَخْبَارَ الْأَحَادِ فِي الشَّرِيعَةِ يُعْمَلُ بِهَا وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً؟ فَأَلَّا عَمِلَ عُمَرُ بِالْخَبَرِ الَّذِي رُوِيَ<sup>٦</sup> فِي هَذَا الْبَابِ<sup>٧</sup>، وَ عَدَلَ عَنْ اجْتِهَادِهِ الَّذِي أَذَاهُ إِلَى مُخَالَفَةِ النَّصِّ؟!

### [بيان أن نقمة الخوارج كانت على أمر معلوم الوقوع]

فَأَمَّا مَا عَارَضَ بِهِ مِنْ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ: فَمِنْ الْمُعَارَضَةِ الْبَعِيدَةِ؛ لِأَنَّ الْخَوَارِجَ لَمْ

٢٢١/٤

١. تَقَدَّمَ فِي ج ٣، ص ١١ - ١٢ وَ ٤٢؛ وَ ج ٤، ص ١٦٣ وَ مَا بَعْدَهَا.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «قَدْ».

٣. فِي «د»: + «بِهِ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ج ٤، ص ٢٦٨ - ٢٧١.

٥. فِي التَّلْخِصِ: «أَنْ خَبَرَ الْجِزْيَةَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ».

٦. فِي شَرْحِ النِّهَجِ: «مُسَلِّمٌ».

٧. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ: «بِالْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ».

٨. وَ هُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «... وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ - ذَكَرَ أَوْ أَنْشَى، حَرَّ أَوْ عَبْدٌ - دِينَارٌ وَافٍ أَوْ عَرَضُهُ مِنَ الثِّيَابِ». السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٩، ص ١٩٤. وَ عَمَرَ أَخَذَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكِفَايَةِ وَ الْكَمِيَّةِ حَسَبَ اجْتِهَادِهِ وَ رَأْيِهِ الشَّخْصِيِّ.

تَنْقِمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا مَا هُوَ مَعْلُومٌ وَقَوْعُهُ،<sup>١</sup> وَإِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ صِفَتُهُ، وَهَلْ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْقُبْحِ أَوْ الْحُسْنِ؟ وَعَلَيْنَا أَنْ يُبَيَّنَ لَهُمْ زَوَالُ الْقُبْحِ عَنِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ حَسَنٌ صَوَابٌ<sup>٢</sup>. وَمَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنْهُمْ يَطْعَنُ بِمَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

### [تعويل القاضي في ردّ بعض المطاعن على مجرد الاستبعاد]

فَأَمَّا تَقْسِيمُهُ الشُّبُهَةَ<sup>٣</sup> إِلَى بَعِيدٍ وَقَرِيبٍ، وَخَفِيِّ الْبُطْلَانِ وَظَاهِرٍ [ه]:<sup>٤</sup> فَمَا وَجَدْنَاهُ عَوَّلَ فِي هَذَا التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا عَلَى اسْتِبْعَادِهِ، وَادِّعَائِهِ أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ حُجَّةً. وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَ مِنْ أَيِّ وَجْهِ كَانَ خَبَرُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَمَا شَاكَلَهُ مِنَ السُّخْفِ وَالْبُطْلَانِ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ عَلَيْهِ؟ وَمَا الَّذِي بَعَدَ هَذَا وَقَرَّبَ مَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ؟ فَإِنَّهُ مَا اعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَا لَا حُجَّةَ فِيهِ وَلَا شُبُهَةَ.

فَأَمَّا خَبَرُ الْإِحْرَاقِ: فَقَدْ مَضَى مَا<sup>٥</sup> فِيهِ كِفَايَةً فِيمَا تَقَدَّمَ<sup>٦</sup>، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

١. وهو التحكيم. وهذا في الحقيقة جواب لما قاله القاضي في المغني، وهو كالتالي: «لأنّ المخالفين من الخوارج ربّما قصدوا الطعن على أمير المؤمنين بأمر كثيرة يذكرونها لا أصل لها». المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٢٩.

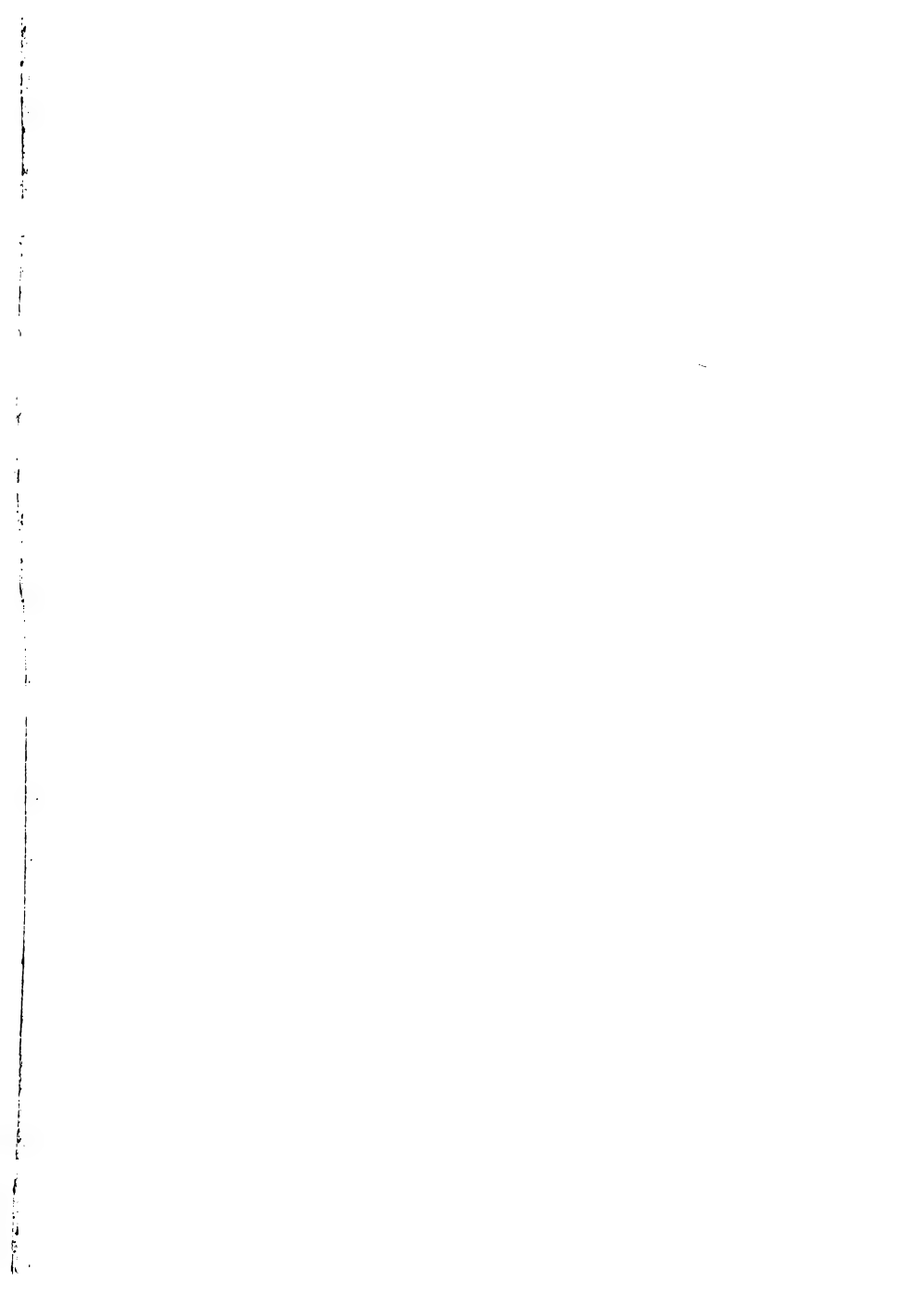
٢. في «ب، د»: «و صواب».

٣. في «ج، ص»: «السنة».

٤. ما بين المعقوفين من المطبوع.

٥. في «د»: «- ما».

٦. تقدّم في ج ٤، ص ١٦٩ - ١٧٠ و ص ٤٤٠ - ٤٤١.



[١٩]

فَصَلُّ فِي اعْتِرَاضِ كَلَامِهِ فِي إِمَامَةِ عُثْمَانَ



[ في بيان أن ما يرد على إمامة أبي بكر و عمر، يرد على إمامة عثمان ]

إِعْلَمُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بَيْنَنَا بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَا يَصْلُحَانِ لِلْإِمَامَةِ<sup>١</sup> - مِنْ  
ارْتِفَاعِ الْعِصْمَةِ، وَكُونِهِمَا مَفْضُولَيْنِ، وَفَقْدِ الْقَدْرِ مِنَ الْعِلْمِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِي الْإِمَامَةِ  
- يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُثْمَانَ لَا يَصْلُحُ لَهَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْكُلِّ<sup>٢</sup> وَاحِدٌ.

[ الكلام في تزويج عثمان ]

وَمَا مَضَى مِنَ الْكَلَامِ فِيمَا يُدْعَى مِنَ الْفَضَائِلِ كَافٍ<sup>٣</sup> أَيْضاً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، إِلَّا  
التَّزْوِيجَ خَاصَّةً، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْرِ<sup>٤</sup> فِيهِ كَلَامٌ يَخْصُهُ، وَإِنْ جَرَى فِيمَا يُقَارِبُهُ وَيُشَبِّهُهُ عِنْدَ  
كَلَامِنَا فِي تَزْوِيجِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَائِشَةً مَعَ عِلْمِهِ بِمَا سَيَكُونُ مِنْهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ.  
وَالْأَمْرُ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَاضِحٌ، فَإِنَّ تَزْوِيجَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَكْثَرُ مَا يَدُلُّ عَلَى سَلَامَةِ  
ظَاهِرِهِ، وَلَيْسَ يَدُلُّ عَلَى مَا نَعْتَبِرُهُ فِي الْإِمَامَةِ مِنَ الْخِصَالِ كُلِّهَا؛ فَمَا فِي تَزْوِيجِهِ مِنْ  
الدَّلَالَةِ عَلَى صَلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ.

فَبِإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ جَحْدُ النَّصِّ كُفْراً عِنْدَكُمْ، وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى مَذَاهِبِكُمْ لَا يَجُوزُ

١. تَقَدَّمَ فِي ج ٤، ص ٢٣٨ وَمَا بَعْدَهَا، وَج ٥، ص ٩ - ١٠.

٢. فِي «د»: «فِي كُلِّ».

٣. فِي «د»: «كَانَ».

٤. فِي «د»: «لَمْ يَجِبْ».

أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْهُ إِيْمَانٌ وَلَا إِسْلَامٌ،<sup>١</sup> وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَالِمٌ بِكُلِّ ذَلِكَ، فَكَيْفَ<sup>٢</sup> يَجُوزُ أَنْ يُنْكِحَ ابْنَتَيْهِ<sup>٣</sup> مَنْ يَعْرِفُ مِنْ بَاطِنِهِ خِلَافَ الْإِيْمَانِ؟

قُلْنَا: قَدْ مَضَى فِي الْكِتَابِ الْكَلَامُ عَلَى نَظِيرِ هَذَا الْمَعْنَى<sup>٤</sup>؛ وَجُمَلَتْهُ: أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ قَالَ بِالنَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُكْفَرُ دَافِعِيهِ، وَلَا كُلُّ مَنْ كَفَرَ دَافِعِيهِ<sup>٥</sup> يَقُولُ بِالْمُؤَافَاةِ، وَأَنَّ<sup>٦</sup> الْمُؤَافِي بِالْكُفْرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْهُ إِيْمَانٌ. وَمَنْ قَالَ بِالْأَمْرَيْنِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُجُوزَ كَوْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِحَالِ دَافِعِي النَّصِّ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ عَلَى [سَبِيلِ التَّفْصِيلِ؛ بِأَنْ عَلِمَ بِالتَّفْصِيلِ]<sup>٧</sup> مَا يَوْجِبُ تَكْفِيرَهُمْ<sup>٨</sup>، جَوَزَ أَنْ يَتَوَبَّعُوا كَمَا يُجُوزُ أَنْ يَمُوتُوا عَلَى حَالِهِمْ [وَلَمْ يَعْلَمْ عَاقِبَتَهُمْ]<sup>٩</sup>، [وَلَوْ عَلِمَ عَاقِبَتَهُمْ جَوَزَ أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ هُوَ عَدَمُ النُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ]<sup>١٠</sup>، وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ<sup>١١</sup> الْقَطْعِ فِي الْحَالِ عَلَى كُفْرِهِمْ وَإِنْ أَظْهَرُوا الْإِسْلَامَ. ثُمَّ لَوْ ثَبَّتَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ<sup>١٢</sup> يَعْلَمُ التَّفْصِيلَ وَالْعَاقِبَةَ وَكُلَّ

٢٢٤/٤

١. وَ ذَلِكَ وَفَقًا لِمَا يُعْرَفُ بِ«الْمُؤَافَاةِ».

٢. فِي «د»، ف: «عَلَيْهِ السَّلَامُ». وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٣. فِي «د»، ص: «وَكَيْفَ».

٤. فِي «ب» وَالْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعُ وَالتَّلْخِصُ: «ابْنَتَيْهِ».

٥. تَقَدَّمَ فِي ج ٤، ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

٦. فِي «د»، ف: «دَافِعُهُ».

٧. فِي «د»: «وَأَمَّا».

٨. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مَنًّا؛ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى الْضُرُورَةِ.

٩. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي غَيْرِهِ: «فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ عَلِمَ مَا يَوْجِبُ تَكْفِيرَهُمْ، وَ مَتَى لَمْ يَعْلَمْ».

١٠. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ التَّلْخِصِ.

١١. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مَنًّا؛ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى الْضُرُورَةِ.

١٢. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: «- مِنْ».

١٣. مِنْ قَوْلِهِ: «الْقَطْعُ فِي الْحَالِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب».



شَيْءٍ جَوَّزْنَا أَنْ لَا يَعْلَمَهُ، لَكَانَ مُمَكِّنًا<sup>١</sup> أَنْ يَكُونَ تَرْوِيحُهُ قَبْلَ هَذَا الْعِلْمِ، وَلَوْ كَانَ  
تَقَدَّمَ لَهُ الْعِلْمُ لَمَا زَوَّجَهُ؛ فَلَيْسَ مَعْنَا<sup>٢</sup> فِي الْعِلْمِ إِذَا ثَبَّتَ تَارِيخُ.  
فَأَمَّا ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ<sup>٤</sup> الشُّورَى وَبَيْعَةُ<sup>٥</sup> عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ  
عَلَى ذَلِكَ<sup>٦</sup>؛ فَإِنَّهُ<sup>٧</sup> وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْخِدَاعِ وَالْمَكْرِ، وَاسْتَقْصَيْنَاهُ<sup>٨</sup>.

١. في المطبوع: «لَكَانَ مُمَكِّنًا».

٢. في «ج»: «فَلَوْ».

٣. في «ب، د»: «مَعْنَى».

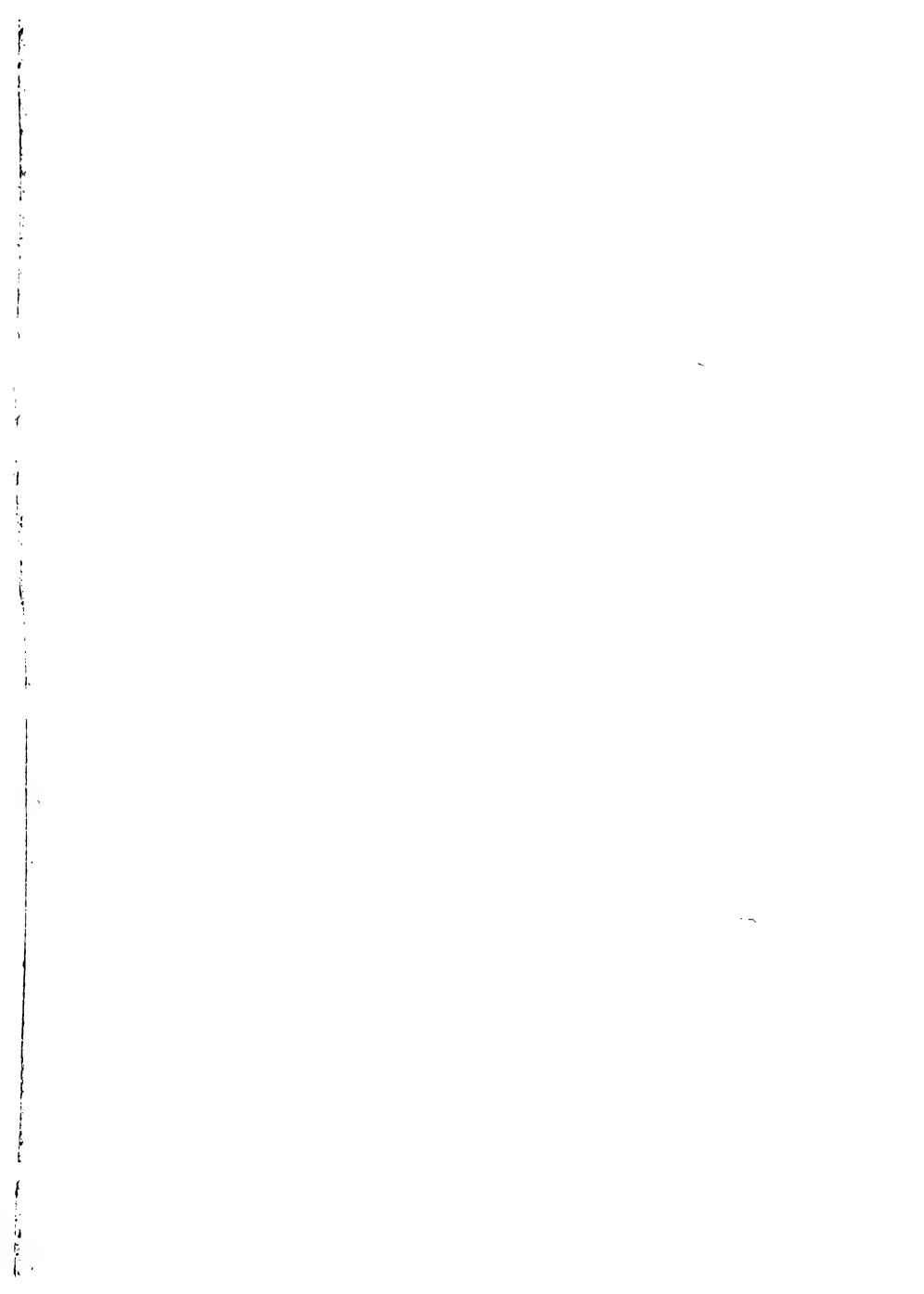
٤. في المطبوع: «مَنْ».

٥. في جميع النسخ: «وَمَعَهُ». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و حاشيتي «ج، ف».

٦. تقدّم في ص ٩٦ - ٩٧.

٧. كذا في جميع النسخ و الحجري. و الأصحّ الأفصح: «وَأَنَّهُ».

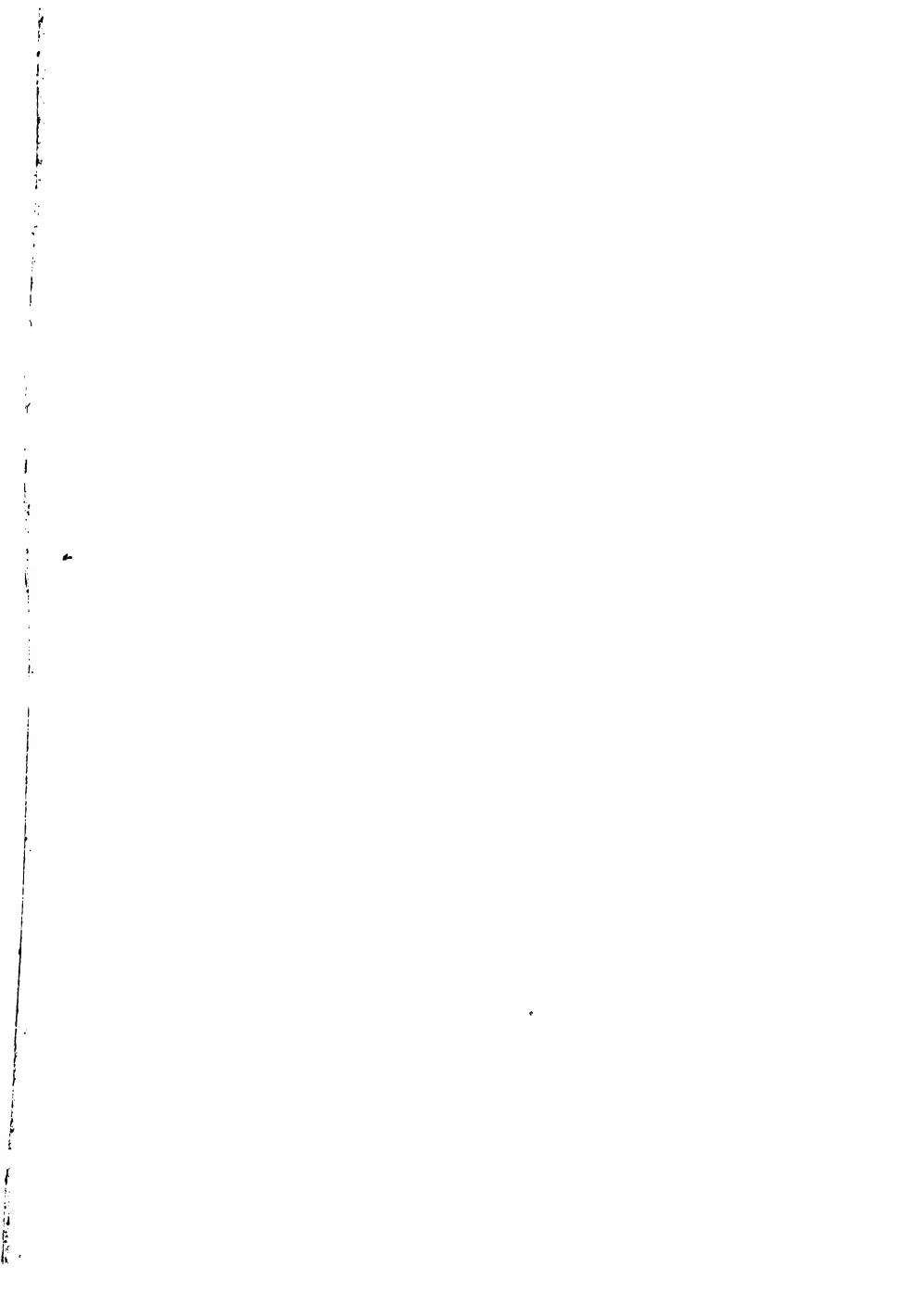
٨. في «د»: «فَاسْتَقْصَيْنَاهُ».



[٢٠]

فَصْلُ فِي اعْتِرَاضِ كَلَامِهِ عَلَى الطَّاعِنِينَ

عَلَى عُثْمَانَ بِأَحْدَاثِهِ



إِعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ مِمَّا لَا يَلْزَمُنَا الْكَلَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ إِمَامَةَ الرَّجُلِ لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَنَا وَقْتًا مِنَ الْأَوْقَاتِ فَتَوَثَّرَ فِي فَسْخِهَا الْأَحْدَاثُ الْمُتَجَدِّدَةُ، وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ هَذَا الْفَصْلُ بِمَنْ قَالَ بِإِمَامَتِهِ قَبْلَ أَحْدَاثِهِ، وَرَجَعَ<sup>١</sup> عَنْهَا عِنْدَ وَقْعِ أَحْدَاثِهِ، وَهُمْ الْخَوَارِجُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ؛ غَيْرَ أَنَا نَتَكَلَّفُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ، وَنُبَيِّنُ أَنَّ إِمَامَتَهُ لَوْ صَحَّتْ فِيمَا سَلَفَ لَكَانَتْ<sup>٢</sup> أَحْدَاثُهُ وَمُتَجَدِّدَاتُهُ تُبْطِلُهَا وَتَفْسُخُهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ مَنْ تَبَيَّنَ<sup>٣</sup> عَدَالَتُهُ وَوَجُوبُ تَوَلِّيهِ<sup>٤</sup>، إِمَّا عَلَى الْقَطْعِ وَإِمَّا عَلَى الظَّاهِرِ، فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُعَدَّلَ فِيهِ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِلَّا بِأَمْرِ مُتَبَيِّنٍ يَقْتَضِي الْعَدُولَ؛ يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ شَاهَدَنَاهُ عَلَى مَا يَوْجِبُ الظَّاهِرُ تَوَلِّيَهُ<sup>٥</sup> وَتَعْظِيمَهُ، يَجِبُ أَنْ نَبْقَى فِيهِ<sup>٦</sup> عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَإِنْ غَابَ عَنَّا. وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ مَعَ الْغَيْبَةِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَمِرًّا<sup>٧</sup> عَلَى

١. فِي «د»: «وَجَعَ» بَدَلَ «وَرَجَعَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «رَجَعَ» بِدُونِ الْوَاوِ.

٢. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «لَكَانَ».

٣. فِي «ب، ج»: «يُثْبِتَ». وَفِي «ف» وَشَرْحِ النَّهْجِ: «تَثْبِتَ».

٤. فِي «ب، د»: «تَوَلِّيَتِهِ».

٥. فِي «ب، د»: «تَوَلِّيَتِهِ».

٦. فِي «ب، د»: «يَنْفَى عَنْهُ». وَفِي الْمَغْنِيِّ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «يَبْقَى فِيهِ».

٧. مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

حالته، و يجوزُ أن يكونَ مُنتَقِلًا<sup>١</sup>؛ و لم يَقْدَحْ هذا التجويزُ في وجوبِ ما ذكرناه.

ثُمَّ ذَكَرَ - بَعْدَ أَنْ أَكَّدَ هَذَا الْكَلَامَ وَ حَقَّقَهُ -:

أَنَّ الْحَدَّثَ الَّذِي يَوْجِبُ الْإِنْتِقَالَ عَنِ التَّوَلَّى وَ التَّعْظِيمِ<sup>٢</sup>، إِذَا كَانَ مِنْ

بَابٍ [مَا] يَحْتَمِلُ<sup>٣</sup>، لَمْ يَجْزِ<sup>٤</sup> الْإِنْتِقَالُ لَهُ<sup>٥</sup>.

وَ أَطْنَبَ فِي تَشْيِيدِ ذَلِكَ، إِلَى أَنْ قَالَ:

إِنَّ الْأَحْوَالَ الْمُتَقَرَّرَةَ فِي النُّفُوسِ بِالْعَادَاتِ، وَ الْأَحْوَالَ الْمَعْرُوفَةَ فِيمِنْ

نَتَوَلَّاهُ<sup>٦</sup> [رُبَّمَا تَكُونُ] أَقْوَى فِي بَابِ الْأَمَارَةِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَجَدِّدَةِ [أَوْ

الْمُقَارِنَةِ]<sup>٧</sup>.

وَ اسْتَشْهَدَ بِأَنَّ مِثْلَ فِرْقَدِ السَّبْخِيِّ<sup>٨</sup>.....

١. في المطبوع: «مستقلًا». و في المغني: «منتقلًا».

٢. في المغني و شرح النهج: «عن التعظيم و التوَلَّى».

٣. في «د» و شرح النهج: «من بابٍ محتمل». و ما بين المعقوفين من المغني.

٤. في المطبوع: «لم يجر».

٥. في «ب، د»: «عنه». و هذا نصُّ كلامه في المغني: «و اعلم أنَّ الحدث الذي يوجب الانتقال عن

التعظيم و التوَلَّى إذا كان من بابٍ ما يحتمل أن يكون واقعاً على وجه يقبح فيكون عظيماً، و على وجه يحسن فلا يكون قبيحاً، فغير جائز أن يُنتقل لأجله إلى البراءة».

٦. في «ب، ج، د» و المطبوع: «يتولاه».

٧. ما بين المعقوفين من المغني. و هذا نصُّ كلامه في المغني: «و اعلم أنَّ الأحوال المتقررة في النفوس بالعوادات أو الأحوال المعروفة من حال من نتولاه، في باب كونه أماراً فيما ذكرناه، ربّما تكون أقوى من الأمارات المتجددة أو المقارنة».

٨. فرقد بن يعقوب السخبي، أبو يعقوب البصري، من سيخة البصرة. روى عن أنس و سعيد بن جبير و مرة بن شراحيل و إبراهيم النخعي و غيرهم، و روى عنه همام و مغيرة بن مسلم

و مالك بن دينار<sup>١</sup> لو شوهدا<sup>٢</sup> في دار فيها مُنكَرٌ، لَقَوِيَ في الظنِّ حضورُهما للتغيير<sup>٣</sup> و النكير، أو على وجه الإكراه أو الغلط<sup>٤</sup>؛ و لو كان الحاضرُ هناك من عُلِمَ من حاله الاختلاطُ بالمُنكَرِ، لَجُوزَ<sup>٥</sup> حضوره للفسادِ، بل كان ذلك هو الظاهر من حاله. و أشبَعَ في ذلك الأمثال في هذا الباب، ثُمَّ قَالَ:

و اعْلَمْ أَنَّ الكلامَ فيما يَدْعَى مِنَ الْحَدَثِ و التغييرِ فيمن ثَبَتَ<sup>٦</sup> تَوَلَّيْهِ، قد يَكُونُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: هَلْ عُلِمَ<sup>٧</sup> ذَلِكَ أَمْ لَا؟

و الثاني: - مع تَبَيُّنِ<sup>٨</sup> حُصُولِهِ - هَلْ هُوَ حَدَثٌ يُوَثِّرُ في العَدَالَةِ أَمْ لَا؟  
و لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ حَدَثٌ<sup>٩</sup> أصلاً، و بَيْنَ أَنْ يُعْلَمَ حَدُوثُهُ

﴿و أبوسلمة الكندي وغيرهم. من أكابر تابعي البصرة و زهادها. مات أيام الطاعون بالبصرة سنة إحدى و ثلاثين و مائة. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ١٨٠، الرقم ٣١٧٨؛ صفة الصفوة، ج ٣، ص ١٨٣، الرقم ٥٢١؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٦٢، الرقم ٤٨٦.﴾

١. مالك بن دينار، أبو يحيى البصري، من موالى بني سامة بن لؤي القرشي، كان عالماً زاهداً كثير الورع فتوعاً لا يأكل إلا من كسبه، و كان يكتب المصاحف بالأجرة، و كان من كبار السادات. توفي سنة إحدى و ثلاثين و مائة قبل الطاعون ببسبر. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ١٨٠، الرقم ٣١٧٩؛ حلية الأولياء، ج ٢، ص ٣٥٧، الرقم ٢٠٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٦، ص ٣٩٣، الرقم ٧١٦٧؛ صفة الصفوة، ج ٣، ص ١٨٤، الرقم ٥٢٢؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ١٣٩، الرقم ٥٥١.

٢. في الحجري و المطبوع و شرح النهج: «لو شوهدا».

٣. في «ب»: «للتعين». و في «ج، د، ص»: «للتغيير». و في المغني: «للتعمير».

٤. هكذا في شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «و الغلط».

٥. في «ب، د، ص»: «يجوز». و في «ج» و الحجري و المطبوع: «ليجوز». و في المغني: «لجوزنا».

٦. في النسخ: «يثبت». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و المغني و شرح النهج.

٧. في المغني: «هل حدث».

٨. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «يقين».

٩. في المغني: «حادثاً». و في شرح النهج: «حدث».

و يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ حَدَثًا.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ كُلَّ مُحْتَمِلٍ<sup>١</sup> لَوْ أَخْبَرَ الْفَاعِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَ كَانَ [مِمَّنْ]<sup>٢</sup> يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقَهُ، لَوَجِبَ تَصْدِيقُهُ، فَإِذَا عُرِفَ مِنْ حَالِهِ الْمُتَقَرَّرَةُ فِي النَفُوسِ مَا<sup>٣</sup> يَطَابِقُ ذَلِكَ، جَرَى مَجْرَى الْإِقْرَارِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ أَقْوَى؛ قَالَ:<sup>٤</sup>

و متى لَمْ نَسْلُكْ<sup>٥</sup> هذه الطريقة في الْأُمُورِ الْمُشْتَبِهَةِ [لَمْ يَصِحَّ] فِي أَكْثَرِ مَنْ تَتَوَلَّاهُ وَ نُعْظَّمُهُ<sup>٦</sup> أَنْ تَسْلَمَ<sup>٧</sup> حَالُهُ عِنْدَنَا.

وَ اسْتَشْهَدَ بَأَنَّا لَوْ رَأَيْنَا مَنْ نَظُنُّ<sup>٨</sup> بِهِ الْخَيْرَ يُكَلِّمُ<sup>٩</sup> امْرَأَةً حَسَنَاءَ فِي الطَّرِيقِ، لَكَانَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمُحْتَمَلِ؛ فَإِذَا كَانَ لَوْ أَخْبَرَ أَنَّهَا أُخْتُهُ أَوْ امْرَأَتُهُ لَوَجِبَ أَنْ لَا نَحُولَ عَنْ<sup>١٠</sup> تَوَلَّيْهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ قَدْ تَقَرَّرَ<sup>١١</sup> فِي النَفُوسِ سِتْرُهُ وَ صَلَاحُهُ فَالْوَاجِبُ أَنْ نَحْمِلَهُ<sup>١٢</sup> عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

ثُمَّ قَسَمَ الْأَفْعَالَ إِلَى مُحْتَمِلٍ، وَ مَا لَهُ ظَاهِرٌ؛ وَ شَرَحَ ذَلِكَ شَرْحًا لَا مَعْنَى لِحِكَايَتِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ لَهُ مَزِيَّةٌ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ أَكَّدَ مِنْ غَيْرِهِ. وَ ذَكَرَ

١. في المغني و المطبوع: «كل واقع يحتمل».

٢. في «ب، د، ص»: «فكان» بدل «وكان». و ما بين المعقوفين من المغني. و هكذا ما بعده.

٣. في «ب، د، ص»: «بما».

٤. في المطبوع: «و قال».

٥. في «ب، د»: «لم يسلك».

٦. في «ب» و المغني: «من يتولاه و يعظمه».

٧. في «ج»: «لن تسلم». و في «ص، ف»: «أن نسلم». و في الحجري و المطبوع: «أن يسلم».

٨. في «ب، د» و شرح النهج: «يظن».

٩. في «ج، ف» و الحجري: «تكلم».

١٠. في «د»: «لا يحول عن». و في الحجري و المطبوع: «من» بدل «عن».

١١. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «قد تقدم».

١٢. في الحجري و المطبوع: «أن نحمل».



أَنْ مَا نُقِلَ<sup>١</sup> عن الرسول عليه السلام - وإن لم يكن مقطوعاً به - يؤثر<sup>٢</sup> في هذا الباب، و يكون أقوى مما تقدّم.

ثم ابتدأ بذكر أحداث عثمان؛ قال:

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ وَلَّى أُمُورَ<sup>٣</sup> الْمُسْلِمِينَ مَنْ لَا يَصْلَحُ لَذَلِكَ وَلَا يُوْتَمَنُّ عَلَيْهِ، وَ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الْفِسْقُ وَالْفَسَادُ، وَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ؛ مُرَاعَاةً لِحُرْمَةِ الْقَرَابَةِ<sup>٤</sup>، وَ عُذُولاً عَنْ مُرَاعَاةِ حُرْمَةِ الدِّينِ، وَ النَّظَرَ لِلْمُسْلِمِينَ؛ حَتَّى ظَهَرَ ذَلِكَ مِنْهُ<sup>٥</sup> وَ تَكَرَّرَ. وَ قَدْ كَانَ عَمْرُ حَذَرَ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ؛ مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ «كَلِفٌ بِأَقَارِبِهِ»<sup>٦</sup> وَ قَالَ لَهُ: «إِذَا وَلَّيْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَلَا<sup>٧</sup> تُسَلِّطْ بَنِي<sup>٩</sup> أَبِي مُعَيْطٍ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ»<sup>١٠</sup> فَوُجِدَ مِنْهُ مَا حَذَرَهُ، وَ عَوَّتَبَ فِي ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْفَعِ الْعَثْبُ فِيهِ.

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما يُنقل».

٢. في المطبوع: «و يؤثر».

٣. في «ب» و «المغني: «أمر».

٤. في المطبوع: «مرعاة الحرمة و القرابة».

٥. في «ج»: - «منه».

٦. أي مولع بهم. و في المغني: «كلف بإمارته».

٧. البدء و التاريخ، ج ٥، ص ١٩٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٤، ص ٤٣٩، الرقم ٥٢٠٦؛

الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٢٠، الرقم ١٨٥٥؛ تاريخ مختصر الدول، ص ١٠٣؛ كنز العمال، ج ٥،

ص ٧٣٨، ح ١٤٢٦٢، و ص ٧٤١، ح ١٤٢٦٦.

٨. في الحجري: «لا». و في المطبوع: - «فلا».

٩. في «د»: «لبنني». و في المغني: «إلى».

١٠. المصنّف لعبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٨٠، ح ٩٧٧٦؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٥٨٠،

ح ١٣؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٠٢-٥٠٣، ح ١٢٩١ و ١٢٩٢، و ١٢٩٦، و ج ١٠،

ص ٤١٧ و ٤١٩ و ٤٢٢؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ١٩٢؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٥٩ -

٢٦٢؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٥٠؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٢٨١، مع اختلاف يسير.

و ذلك نَحْو استعمال<sup>١</sup> الوليد بن عُقْبَةَ<sup>٢</sup> و تقليده إِيَّاه حَتَّى ظَهَرَ منه شُرْبُ الخَمْرِ، و استعماله سَعِيدَ بنِ العاصِ<sup>٣</sup> حَتَّى ظَهَرَتْ منه<sup>٤</sup> الأمور التي عِنْدَهَا أَخْرَجَهُ أَهْلُ الكُوفَةِ، و تَوَلَّيْتَهُ<sup>٥</sup> عَبْدُ اللَّهِ بنِ سَعْدٍ<sup>٦</sup> بنِ أَبِي سَرْحٍ<sup>٧</sup>،

٢٢٨/٤

١. في المغني والتلخيص و شرح النهج: «استعماله».
٢. الوليد بن عقبة بن أبي معيط، هو أخو عثمان لأُمِّه، أسلم يوم الفتح هو و أخوه خالد بن عقبة، يَكْنَى الوليد أبا وهب. روى عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ أحاديث، و روى عنه أبو موسى عبد الله الهمداني و الشعبي. استعماله عثمان على الكوفة، ثُمَّ سَكَنَ الجزيرة بعد قتل عثمان. و لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن أَنَّ قوله عَزَّ و جَلَّ: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِبَيِّنَةٍ﴾ [الحجرات (٤٩): ٦] نَزَلَ في الوليد بن عقبة. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٠١، الرقم ١٨٥٩؛ معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٣٦٩، الرقم ٢٩٦١؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٥٥٢، الرقم ٢٧٢١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٣، ص ٢١٨، الرقم ٨٠٣٣؛ أَسَدُ الغَايَةِ، ج ٤، ص ٦٧٥، الرقم ٥٤٦٨.
٣. سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أُمَيَّةَ القرشي الأموي. ولد عام الهجرة، و قتل أبوه العاص يوم بدر كافرًا، قتله أمير المؤمنين عليه السلام. استعماله عثمان على الكوفة بعد الوليد بن عقبة. و لَمَّا قَتَلَ عثمان لَزِمَ بيته، فلم يشهد الجمل و لا صفين، فَلَمَّا اسْتَقَرَّ الأمر لمعاوية أتاه. توفي سعيد سنة تسع و خمسين. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢١، الرقم ٦١٦؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٦٢١، الرقم ٩٨٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢١، ص ١٠٧، الرقم ٢٤٩٥؛ أَسَدُ الغَايَةِ، ج ٢، ص ٢٣٩، الرقم ٢٠٨٢.

٤. في المطبوع: «+ من».

٥. في «ج»: «و تَوَلَّيْتَهُ». و في «ف» و المطبوع: «و تَوَلَّيْتَهُ».

٦. في «د»: «سعيد».

٧. عبد الله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث القرشي العامري، يَكْنَى أبا يحيى. و هو أخو عثمان بن عفان من الرضاة، أرضعت أُمُّه عثمان. أسلم قبل الفتح و هاجر إلى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ. و كان يكتب الوحي لرسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ مُشْرِكًا، و صار إلى قريش بمكة، فَلَمَّا كَانَ يوم الفتح أمر رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ بقتله، ففَرَّ إلى عثمان بن عفان، فغِيَّبَهُ عثمان حَتَّى أَتَى به إلى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ فاستأمنه له، و أسلم ذلك اليوم، ثُمَّ وَلَّاه عثمان بعد ذلك مصر سنة خمس و عشرين، و بسبب

و عبد الله بن عامر بن كُريز<sup>١</sup>، [و مروان]<sup>٢</sup>؛ حتّى<sup>٣</sup> يُروى<sup>٤</sup> عنه في أمر ابن أبي سرح: أنّه لما تظلم منه أهل مصر، و<sup>٥</sup> صرّفه عنهم بمُحمّد بن أبي بكرٍ، كاتبه بأن يستمرّ على ولايته! فأبطن<sup>٦</sup> خلاف ما أظهر<sup>٧</sup>؛ طريقة من غرضه خلاف الدين! و يُقال: إنّ كاتبه بقتل مُحمّد بن أبي بكرٍ وغيره ممّن يرُدّ عليه و ظفّر بذلك الكتاب، و لذلك عظم التظلم من بعد، و كثر الجمع، و كان سبب الحصار و القتل. و<sup>٨</sup> حتّى كان من أمر مروان - و تسلطه عليه و على أموره - ما قُتل

﴿سوء سيرته ثار المصريون على عثمان، ثم لم يبايع أمير المؤمنين عليه السلام، وانضمّ إلى معاوية يوم صفين، توفّي بعسقلان سنة ست و ثلاثين. معرفة الصحابة، ج ٣، ص ١٦٠، الرقم ١٦٥٦؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٩١٨، الرقم ١٥٥٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ١٩، الرقم ٣٣١٠؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ١٥٥، الرقم ٢٩٧٤.﴾

١. عبد الله بن عامر بن كُريز بن ربيعة القرشي العبشمي، هو ابن خال عثمان بن عفّان. ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله و أتى به النبيّ و هو صغير. استعمله عثمان على البصرة سنة تسع و عشرين بعد أبي موسى، و ولّاه أيضاً بلاد فارس بعد عثمان بن أبي العاص، و في ولايته قُتل كسرى يزدرج. و هو أوّل من اتخذ الحياض بعرفة و أجرى إليها العين. و لما سمع ابن عامر يقتل عثمان حمل ما في بيت المال و سار إلى مكّة. توفّي سنة سبع و خمسين. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٣٢، الرقم ٦١٨؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٢٠٥، الرقم ١٧٠٩؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٩٣١، الرقم ١٥٨٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ٢٤٧، الرقم ٣٣٥٧؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ١٨٤، الرقم ٣٠٣١.

٢. ما بين المعقوفين من المغني. و هكذا في الموارد الآتية.

٣. في المطبوع: «و حتّى».

٤. في المغني و التلخيص و شرح النهج: «زوي».

٥. في «د» - «و».

٦. في «ب، د»: «فلا يظنّ». و في «ص»: «فلا يظهر». و في المغني: «و أبطن».

٧. في «ب، ج»: «ما ظهر». و في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «و هذا».

٨. في «ب، ج، د، ص»: «و».

بسببه<sup>١</sup>. و ذلك ظاهر لا يُمكن دَفْعُهُ.

و من ذلك: <sup>٢</sup> رَدُّه <sup>٣</sup> الحَكَمَ بنَ أبي العاصِ إلى المَدِينَةِ، و قد كانَ رسولُ  
اللهِ صَلَّى اللهُ عليه سَيَّرَهُ و <sup>٥</sup> طَرَدَهُ، و امْتَنَعَ أبو بكرٍ [و عُمَرُ] <sup>٦</sup> من رَدِّهِ؛  
فصارَ بذلكَ مُخَالَفًا لِلسُّنَّةِ و لسيرةٍ مَن تَقَدَّمَ، مُدَّعِيًا عَلَى رسولِ اللهِ  
صَلَّى اللهُ عليه و آلِهِ و سَلَّمَ، عاملاً بِدَعْوَاهِ من غيرِ بَيِّنَةٍ [و دونَ هذا  
يَطْعَنُ في حالِهِ].

٢٢٩/٤

و من ذلك: أَنَّهُ كَانَ يُوَثِّرُ أَهْلَ بَيْتِهِ بِالْأَمْوَالِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي هِيَ عُدَّةٌ  
لِلْمُسْلِمِينَ<sup>٧</sup>، نَحْوُ مَا رُوِيَ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ مِنْ قُرَيْشٍ رَوَّجَهُمْ  
بَنَاتِهِ أَرْبَعُمِائَةِ أَلْفٍ دِينَارٍ<sup>٨</sup>، و أعطى مَرَوَانَ أَلْفَ<sup>٩</sup> أَلْفٍ عَلَى فَتْحِ إِفْرِيقِيَّةٍ -  
و رُوِيَ<sup>١٠</sup>: خُمْسَ إِفْرِيقِيَّةٍ<sup>١١</sup> - و غيرِ ذلكَ. و هذا بِخِلَافِ سيرةٍ مَن تَقَدَّمَ  
في <sup>١٢</sup> الْقِسْمَةِ عَلَى النَّاسِ بِقَدْرِ الْإِسْتِحْقَاقِ، و إِنْثَارِ الْأَبَاعِدِ عَلَى  
الْأَقَارِبِ [و تَقْدِيمِهِمْ فِي الْعَطَاءِ؛ فَخَالَفَ مَا يَقْتَضِيهِ الدِّينُ بِهَذَا الصَّنِيعِ].

١. في المطبوع: «و على أمور ما قتل بسبه».

٢. من قوله: «أموره ما قتل» إلى هنا ساقط من المغني.

٣. في «د» و التلخيص و شرح النهج: «رد».

٤. في المطبوع: - «و».

٥. في المغني و التلخيص و شرح النهج: - «سیره و».

٦. ما بين المعقوفين من المغني و التلخيص و المطبوع.

٧. في المغني: «من صدقة المسلمين». و في التلخيص: «مرصدة للمسلمين» بدل «عدّة للمسلمين».

٨. في المغني: «درهم».

٩. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «مائة».

١٠. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و يروى».

١١. في المغني: - «و روي: خمس إفريقية».

١٢. في المغني: «وليس هذا عمل من يعتمد في أموره على الدين. و قد كان من سيرة أبي بكر و عمر».

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ حَمَى الْجَمْعُ عَنْ<sup>١</sup> الْمُسْلِمِينَ، مَعَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلَهُمْ  
سَوَاءً فِي الْمَاءِ وَالْكَلَالِ.

وَأَعْطَى مِنْ بَيْتِ مَالِ الصَّدَقَةِ الْمُقَاتِلَةَ وَغَيْرَهَا، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجِلُّ فِي  
الدِّينِ.

وَجَلَدَ<sup>٢</sup> بِالسَّوْطِ، وَ قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِهِ يَقَعُ<sup>٣</sup> الضَرْبُ بِالذَّرَّةِ<sup>٤</sup> [فَأَبْدَعَ فِي  
ذَلِكَ مَا لَا يَجِلُّ].

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَقْدَمَ عَلَى كِبَارِ الصَّحَابَةِ بِمَا لَا يَجِلُّ، نَحْوُ إِقْدَامِهِ عَلَى  
ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَمَا أَحْرَقَ الْمَصَاحِفَ، وَإِقْدَامِهِ عَلَى عَمَّارٍ، حَتَّى رُويَ  
أَنَّهُ صَارَ بِهِ فَتْقٌ، وَكَانَ أَحَدَ مَنْ ظَاهَرَ الْمُتَظَلِّمِينَ<sup>٥</sup> عَلَى قَتْلِهِ، وَ [كَانَ]<sup>٦</sup>  
يَقُولُ: «قَتَلْنَاهُ<sup>٧</sup> كَافِرًا». وَأَقْدَمَ عَلَى أَبِي ذَرٍّ مَعَ تَقَدُّمِهِ، حَتَّى سَيَّرَهُ إِلَى  
الرَّيْبَذَةِ وَنَفَاهُ، بَلْ قَدْ رُويَ أَنَّهُ ضَرَبَهُ.

ثُمَّ مِنْ<sup>٨</sup> عَظِيمٍ مَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ: جَمْعُهُ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةِ زَيْدٍ، وَإِحْرَاقُهُ

١. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَلَى». وَ حَمَاهُ: مَنَعَهُ وَ دَفَعَهُ. وَ الْجَمْعُ: الْمَوْضِعُ فِيهِ كَلًّا، يُحْمَى مِنْ  
النَّاسِ أَنْ يُرْعَى. رَاجِعُ: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٩، ص ٣٤٣ (حَمِي).

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَحَدَّ».

٣. فِي «د»: «مَنْ قَتَلَهُ يَقْنَعُ».

٤. فِي «د، ف»: «بِالْيَدِ». نَعَمْ، وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ف» مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَجَلَدَ بِالسَّوْطِ» إِلَى هُنَا  
سَاقَطٌ مِنْ «ص».

٥. فِي «ج، ص» وَ حَاشِيَةِ الْحَجَرِيِّ: «الْمُسْلِمِينَ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «الْمُبْطَلِينَ». نَعَمْ وَرَدَ فِي هَامِشِهِ:  
«فِي الْأَصْلِ: الْمُتَظَلِّمِينَ».

٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ التَّلْخِصِ.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَتَلْنَا».

٨. فِي النِّسْخِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «مِنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِيِّ وَ التَّلْخِصِ.

٩. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: + «مِنْ».

المصاحف، وإبطاله ما [لا] <sup>١</sup> شك أنه مُنزَل من القرآن، وأنه مأخوذ  
 عن <sup>٢</sup> الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ. و لو كان [ذلك] <sup>٣</sup> ممَّا يَسُوعُ لَسَبَقَ إِلَيْهِ  
 الرسولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ <sup>٤</sup>.  
 ثُمَّ عَطَلَ الحدودَ الواجبةَ، كَالْحَدِّ فِي عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ فَإِنَّهُ  
 قَتَلَ الْهُرْمَزَانَ <sup>٥</sup> بَعْدَ إِسْلَامِهِ، فَلَمْ يُقَدِّهِ <sup>٦</sup> بِهِ، وَقَدْ كَانَ أَمِيرُ  
 الْمُؤْمِنِينَ يَطْلُبُهُ لِذَلِكَ <sup>٧</sup> [و لو كَانَ الْقَوْدُ غَيْرَ وَاجِبٍ لَمَّا صَحَّ أَنْ يُتَبَعَ  
 فِيهِ ذَلِكَ].

٢٣٠/٤

١. ما بين المعقوفين من المغني و شرح النهج.

٢. في «د»: «من».

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٤. من قوله: «و لو كَانَ [ذلك] ممَّا يَسُوعُ» إلى هنا ساقط من المغني.

٥. الهرمزان، كان من أهل فارس. أُسر في فتوح العراق، وأسلم على يد عمر، ثم كان مقيماً عنده بالمدينة يشاوره في إخراج الجيوش إلى أرض فارس و يعمل برأيه. و قال عبد الرحمن بن أبي بكر: لما قتل عمر مرت بالهرمزان و جُفينة و أبي لؤلؤة و هم نجى، فلما رأوني ثاروا، فسقط من بينهم خنجر له رأسان نصابه في وسطه، فنظروا إلى الخنجر الذي قتل به عمر، فإذا هو الذي وصفه، فانطلق عبيد الله بن عمر، فأخذ سيفه حين سمع ذلك من عبد الرحمن، فأتى الهرمزان فقتله و قتل جُفينة و قتل بنت أبي لؤلؤة صغيرة، و أراد قتل كل سبي بالمدينة فمنعوه؛ فلما استخلف عثمان قال له عمرو بن العاص: إن هذا الأمر كان و ليس لك على الناس سلطان، فذهب دم الهرمزان هدرًا. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٦٥، الرقم ٦٧٩؛ تهذيب الأسماء، ص ٣٤٥، الرقم ٦٤٤؛ الإصابة، ج ٦، ص ٤٤٨، الرقم ٩٠٦٦.

٦. هكذا في الحجري و المغني و التلخيص و شرح النهج. و في النسخ: «فلَمْ يُقَدِّهِ». و من قوله: «كالحَدِّ في عبيد الله بن عمر» إلى هنا ساقط من المطبوع في هذا الموضع، و انتقل سهواً إلى ما بعد قوله: «اللَّهُ قَتَلَهُ و أنا معه».

٧. هكذا في «ب، د» و التلخيص و شرح النهج. و في المغني: «بذلك». و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «- لذلك».

قالوا: و لو لم يَكُنْ كُلُّ<sup>١</sup> ما قُلناه<sup>٢</sup> أو بعضه ممَّا<sup>٣</sup> يوجبُ خَلْعَهُ و البراءةَ منه، لَوَجِبَ أن تكونَ الصَّحَابَةُ تُنْكِرُ<sup>٤</sup> على مَنْ قَصَدَهُ مِنَ الْبِلَادِ مُتَظَلِّمًا ممَّا فَعَلُوهُ و أَقْدَمُوا عليه<sup>٥</sup>؛ و قد عَلِمْنَا أَنَّهُمْ - و بِالْمَدِينَةِ الْمُهَاجِرُونَ<sup>٦</sup> و الْأَنْصَارُ و كِبَارُ<sup>٧</sup> الصَّحَابَةِ - لَمْ يُنْكِرُوا ذَلِكَ، بَلْ أَسْلَمُوهُ، و لَمْ يَدْفَعُوا عنه، بَلْ أَعَانُوا عليه<sup>٨</sup>، و لَمْ يَمْنَعُوا مِنْ قَتْلِهِ و حَصْرِهِ و مَنَعَ الْمَاءِ عنه<sup>٩</sup>، مع أَنَّهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ، [و تَرَكَوهُ بَعْدَ الْقَتْلِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَمْ يَدْفِنُوهُ، و لَا مَكَّنُوا مِنْهُ]<sup>١٠</sup>، و ذَلِكَ [مِنْ]<sup>١١</sup> أَقْوَى الدَّلِيلِ على ما قُلناه. و لو<sup>١٢</sup> لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ إِلَّا ما رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُ قَتَلَهُ، و أَنَا مَعَهُ»<sup>١٣</sup> و أَنَّهُ<sup>١٤</sup> كَانَ فِي أَصْحَابِهِ مَنْ يُصْرِّحُ بِأَنَّهُ

١. في المغني: «على».

٢. في المطبوع: - «مما».

٣. في «ج» و المطبوع: «يكون الصحابة تنكر». و في «د، ص، ف» و الحجري: «يكون الصحابة ينكر».

٤. كذا في جميع النسخ و الحجري و المطبوع و التلخيص. و في المغني: «مما فعله و أقدموا عليه». و الصحيح: «مما فعله و أقدم عليه».

٥. هكذا في المغني و التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و قد علمنا أن بالمدينة المهاجرين».

٦. في المغني: «و خيار».

٧. هكذا في المغني و التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «بل أعانوا قاتليه».

٨. في الحجري و المطبوع: «منه».

٩. ما بين المعقوفين من التلخيص.

١٠. ما بين المعقوفين من المغني و التلخيص.

١١. هكذا في المغني و التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «فلو».

١٢. الرسائل السياسية (ضمن الرسائل للجاحظ)، ص ٣٨٢؛ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج ٢، ص ٢٢٥؛ الفرج بعد الشدة، ج ١، ص ٣٦٧؛ الأخبار الموفقيات، ص ٣٠٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٩، ص ٤٥٨، الرقم ٤٦١٩؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٧٩؛ سمط اللاكي، ج ١، ص ٢٨.

١٤. في الحجري: - «وأنه». و في المطبوع: - «أنه».

فَقَتَلَ عُثْمَانَ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُقِيدُهُمْ<sup>١</sup> وَلَا يُنَكِّرُ عَلَيْهِمْ. وَكَانَ أَهْلُ الشَّامِ يُصَرِّحُونَ بِأَنَّ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ قَتَلَةَ عُثْمَانَ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ مِنْ أَوْكَدِ الشُّبُهَةِ<sup>٢</sup>، وَلَا يُنَكِّرُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ أَرَادَ مَعَ غَيْرِهِ الْمَنْعَ مِنْهُ وَالدَّفْعَ عَنْهُ لَمَا وَقَعَ الْقَتْلُ<sup>٣</sup>، فَصَارَ كَقَهْ عَنْ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِهِ مِنْ أَدَلِّ الدَّلَالَةِ<sup>٤</sup> عَلَى أَنَّهُمْ صَدَّقُوا عَلَيْهِ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا مَا<sup>٥</sup> جَعَلَهُ عُذْرًا [لأنَّهُمْ لَوْ قَبِلُوا ذَلِكَ، وَصَحَّ عِنْدَهُمْ، لَكَانَ الْوَاجِبُ الدَّفْعَ عَنْهُ].

قَالَ:

وَنَحْنُ نُقَدِّمُ قَبْلَ الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ الْمَطَاعِنِ مُقَدِّمَاتٍ تُبَيِّنُ<sup>٦</sup> بُطْلَانَهَا عَلَى الْجُمْلَةِ، ثُمَّ تَتَكَلَّمُ عَلَى تَفْصِيلِهَا.

[ثُمَّ<sup>٧</sup> حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:

أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا [وَصَحَّ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ] لَوَجَبَ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي ظَهَرَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ أَنْ يَطْلُبُوا رَجُلًا يُنْصَبُ لِلْإِمَامَةِ، وَأَنْ يَكُونَ ظَهْوُ ذَلِكَ [فِيهِ] كَمَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ مَتَى ظَهَرَ مِنَ الْإِمَامِ مَا يَوْجِبُ

١. فِي «ص»: «لَا يَصَدَّهُمْ». وَفِي التَّلْخِصِ: «لَا يَبْعِدُهُمْ».

٢. فِي «ب، د»: «السَّنَةِ».

٣. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «لَوْ أَرَادَ مِنْعَهُمْ مِنْ قَتْلِهِ وَالدَّفْعَ عَنْهُ مَعَ غَيْرِهِ لَمَا قُتِلَ».

٤. فِي «د»: «الدَّلَائِلُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَقْبَلُوا وَامَا». وَفِي شَرْحِ النُّهْجِ: «لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ مَا».

٦. فِي «د، ص»: «نَبِّينَ».

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.



خَلَعَهُ، أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِقَامَةُ إِمَامٍ سِوَاهُ، [وَأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَوْتِهِ وَحَيَاتِهِ<sup>١</sup> إِلَى مَا شَاكَلَ ذَلِكَ] فَلَمَّا عَلِمْنَا أَنَّ طَلِبَهُمْ لِإِقَامَةِ إِمَامٍ كَانَ بَعْدَ قَتْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ، وَالتَّمَكُّنُ قَائِمٌ، فَذَلِكَ مِنْ أَدْلُ الدَّلَالَةِ<sup>٢</sup> [فِي الْجُمْلَةِ] عَلَى بُطْلَانِ مَا أَضَافُوهُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْدَاثِ.

قال:

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «لَمْ يَتِمَّ كُنُوزُ ذَلِكَ»؛ لِأَنَّ الْمُتَعَالَمَ مِنْ حَالِهِمْ - وَقَدْ حَصَرُوهُ وَمَنَعُوهُ - التَّمَكُّنُ<sup>٣</sup> مِنْ ذَلِكَ، خُصُوصاً وَهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ الْجَمِيعَ كَانُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ فِي خَلْعِهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ. [وَبَعْدُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِجْمَاعاً مِنْهُمْ، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنَّ هُنَاكَ فِرْقَةً عَظِيمَةً يُمَكِّنُهَا ذَلِكَ. وَبَعْدُ، فَإِنْ ثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ، تُقْضَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى خَلْعِهِ، وَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِإِمَامَتِهِ وَنُصْرَتِهِ؛ وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالٌ مَا يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ].

قال:

وَمَعْلُومٌ مِنْ حَالِ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ أَنَّهَا لَمْ تَحْصُلْ أَجْمَعَ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي حَوَّصَرَ فِيهَا وَقُتِلَ، بَلْ كَانَتْ تَحْصُلُ مِنْ قَبْلُ حَالاً بَعْدَ حَالٍ؛ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ يَوْجِبُ الْخَلْعَ وَالْبَرَاءَةَ، لَمَا تَأَخَّرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، وَكَانَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ الْمُقِيمِينَ بِالْمَدِينَةِ أُولَى بِذَلِكَ مِنَ الْوَارِدِينَ مِنَ الْبِلَادِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ بِالنَّكِيرِ فِي ذَلِكَ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِمْ.

١. كذا في المغني، ولعل كلمة «وحياته» زائدة.

٢. في «د»: «الأدلة».

٣. في «ج، ص، ف»: «التمكين».

قَالَ:

[لَا سِيَّما وَ مِنْ قَوْلِ الْخَوارج أَنَّ هَذِهِ الْأَحْداثَ حَصَلَتْ فِي السَّتِّ  
الْأَوَاخِرِ] فَقَدْ<sup>١</sup> كَانَ يَجِبُ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ<sup>٢</sup> أَنْ تَحْصُلَ<sup>٣</sup> الْبَرَاءَةُ وَالْخَلْعُ  
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ حَدَثَ فِيهِ مَا حَدَثَ مِنْهُ<sup>٤</sup>، وَأَنْ<sup>٥</sup> لَا يُنْتَظَرُ حَصولُ غَيْرِهِ مِنَ  
الْأَحْداثِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ انْتِظارُ ذَلِكَ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى حَدِّ إِلَّا<sup>٦</sup> وَ يُنْتَظَرُ غَيْرُهُ  
[و ذَلِكَ يُوْدِي إِلَى أَنْ لَا يُخْلَعَ أَبْداً؛ وَ بُطْلانُ ذَلِكَ يُبَيِّنُ صَحَّةَ مَا قَدَّمْنَاهُ].  
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ إِمساكَهُمْ عَنْ ذَلِكَ إِذا تَيَقَّنُوا الْأَحْداثَ مِنْهُ يَوْجِبُ نَسَبَ<sup>٧</sup> الْخَطَأِ إِلَى  
جَمِيعِهِمْ وَ الضَّلالِ، وَ لَا<sup>٨</sup> يَجوزُ ذَلِكَ. قَالَ<sup>٩</sup>:

٢٣٢/٤

وَ لَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّ عِلْمَهُمْ بِذَلِكَ حَصَلَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي مُنِعَ»؛  
لَأَنَّ فِي جُمْلَةِ الْأَحْداثِ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا<sup>١٠</sup> مَا تَقَدَّمَ هَذِهِ الْحَالِ، بَلْ كُلُّهَا  
أَوْ جُلُّهَا تَقَدَّمَ هَذَا الْوَقْتِ. وَ إِنَّمَا<sup>١١</sup> يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَتَعَلَّقُوا فِيمَا حَدَثَ فِي

١. في المطبوع: «لقد». و في المغني: «و قد». و في التلخيص: «و».

٢. في «د»: «على طريقهم» بدل «على طريقته». و في «ب»:

٣. في «ب، د، ص»: «يُحْصَل».

٤. في «ب، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «حدث فيه منه ما حدث». و في «ج»: «حدث منه ما حدث».

٥. هكذا في «ب» و المغني و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أن».

٦. في المطبوع: «أن» بدل «و».

٧. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «نسبة».

٨. في «د» و حاشية «ف» و الحجري و المطبوع: «فلا».

٩. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «و قال».

١٠. في «د»: «ذكروها».

١١. في المغني: «فلا» بدل «و إنما».

الوقت بما يذكرون من حديث الكتاب النافذ إلى ابن أبي سرح بالقتل،  
و ما أوجب كون ذلك حدثاً يوجب كون غيره حدثاً، فكان يجب أن  
يفعلوا ذلك من قبل؛ و احتمال المتقدم للتأويل كاحتمال المتأخر<sup>١</sup>.  
و بعد، فليس<sup>٢</sup> يخلو من أن يدعوا أن طلب الخلع وقع من كل الأمة،  
أو من بعضهم. فإن ادّعوا ذلك في<sup>٣</sup> بعض الأمة، فقد علمنا أن الإمامة  
إذا ثبتت بالإجماع لم يجز إبطالها بالخلاف؛ لأن الخطأ جائز على  
بعض الأمة. و إن ادّعوا في ذلك الإجماع لم يصح؛ لأن من جملة  
[أهل] الإجماع عثمان و من كان ينصره، و لا يمكن إخراجهم من  
الإجماع بأن يقال: «إنه كان على باطل» لأن بالإجماع يتوصل إلى  
ذلك و<sup>٥</sup> لما ثبت<sup>٦</sup>.

قال:

على أن الظاهر من حال الصحابة أنها كانت بين فريقين: إما من<sup>٧</sup>  
ينصره؛ فقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال لعثمان و معه الأنصار:

١. من قوله: «و ما أوجب كون ذلك حدثاً» إلى هنا قد نقل بالمعنى، و نص عبارة المغني مايلي:  
«و بعد، فإن الذي يوجب كون ذلك حدثاً يوجب كون غيره حدثاً، فلو كان الذي فعلوه عند ذلك  
فعلوه للاستحقاق، لوجب أن يفعلوا ذلك من قبل لما عداه، و ما أوجب أن يقال فيما عداه أنه  
يحتمل التأويل، فلا يجوز أن يزول عن براءته، أوجب في هذه الجملة الواحدة مثله».

٢. في المطبوع: «و بعده ليس».

٣. في المغني: «من».

٤. ما بين المعوفين من شرح النهج.

٥. في المطبوع: «و».

٦. في «ج» و المغني و التلخيص و حاشية «ف»: «و لما ثبت».

٧. في «ب، د» و المطبوع: «من».

«إِيذَنْ لَنَا بَنَصْرِكَ»<sup>١</sup> [فَقَالَ لَهُمْ عُثْمَانُ: لَا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ]. وَرُويَ  
مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ. وَالباقونَ  
مُتَمَنِّعونَ<sup>٢</sup>؛ انتظاراً لزوالِ العارضِ، لَا أَنَّهُ<sup>٣</sup> لَوْ ضَيَّقَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرَ فِي  
الدَّفْعِ [عَنْهُ] مَا فَعَلُوا، بَلِ الْمُتَعَالَمُ مِنْ حَالِهِمْ ذَلِكَ.

٢٣٣/٤

ثُمَّ ذَكَرَ مَا رُويَ مِنْ إِنْفاذِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَسَنَ وَالحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا  
السَّلَامُ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَمَّا قُتِلَ لَأَمَهُمَا عَلَى وَصُولِ الْقَوْمِ إِلَيْهِ؛ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُمَا قَصَرَا.<sup>٤</sup>  
وَذَكَرَ أَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ يَرَوُونَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ:  
«سَتَكُونُ<sup>٥</sup> فِتْنَةٌ وَاختِلَافٌ، وَإِنَّ عُثْمَانَ وَأَصْحَابَهُ يَوْمُنْذِ عَلَى الْهُدَى».<sup>٦</sup>  
وَمَا رُويَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ قَوْلِهَا: «قُتِلَ وَاللَّهِ مَظْلُومًا».<sup>٧</sup>  
قَالَ:

وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُتَعَلَّقَ بِأَخْبَارِ آحَادٍ<sup>٨</sup> فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ أَمْرٌ ظَاهِرٌ  
يَدْفَعُهُ، نَحْوُ دَعْوَاهُمْ أَنَّ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ كَانُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَعْوَى

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «ننصرك».

٢. هكذا في المغني و التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «يمتنعون».

٣. في «ب» و التلخيص و المغني: «لأنه» بدل «لأنه». و في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع:  
«لأنه». و في شرح النهج: «إلا أنه».

٤. الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٦٣؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٥٩؛ مروج الذهب، ج ٢،  
ص ٣٤٥؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٦٠.

٥. في «ب، د»: «سيكون».

٦. سيأتي تخريجها في جواب المصنف عن هذه الرواية.

٧. الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٧١؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٢٣، و ٢٢٤ و ٢٢٦، ج ٥،  
ص ٥٩٦؛ تاريخ البعقوبي، ج ٢، ص ١٨٠؛ الفتوح، ج ٢، ص ٤٣٧؛ الفخري، ص ٩٠؛ سبل  
الهدى، ج ١١، ص ٢٨٤.

٨. في المغني و التلخيص: «الآحاد». و في شرح النهج: «الأحاديث».

منهم، وإن كان<sup>١</sup> فيه رواية<sup>٢</sup> فمن جهة الآحاد؛ وإذا تعارضت الروايات سقطت، ووجب الرجوع إلى أمر ثابت، وهو ما ثبت من أحواله السليمة ووجوب توليه<sup>٣</sup>.

قال:

وليس يجوز أن يعدل<sup>٤</sup> عن تعظيمه و صحة إمامته بأمرٍ مُحتمِلٍ؛ فلا شيء<sup>٥</sup> مما ذكره<sup>٦</sup> إلا ويحتمل الوجه الذي هو صحيح. ثم ذكر أن للإمام أن يجتهد برأيه<sup>٧</sup> في الأمور المنوطة به، ويعمل فيها على غالب ظنه<sup>٨</sup>، وقد يكون مصيباً وإن أفضت إلى عاقبة مذمومة. وأكد ذلك وأطنب فيه<sup>٩</sup>.

[في بيان القاعدة في جواز العدول عن تولي من ثبتت عدالته]

يقال له: أما ما بدأت به من قولك: «إن من ثبتت<sup>١٠</sup> عدالته و<sup>١١</sup> وجوب توليه<sup>١٢</sup>، إما قطعاً أو على الظاهر، فغير جائز أن يعدل فيه عن هذه الطريقة إلا بأمرٍ مُتيقن»

١. في التلخيص: «وإن كانت».

٢. في «ب، د، ص»: «توليته». ومن قوله: «وإن كان فيه رواية» إلى هنا ساقط من المغني.

٣. في المغني: «أن تعدل». وفي التلخيص: «العدول».

٤. في المغني: «ولا شيء». وفي التلخيص: «لأنه لا شيء».

٥. في «ج» و المطبوع: «مما ذكره». وفي التلخيص: «مما يدعى».

٦. هكذا في «د» و شرح النهج. وفي سائر النسخ و المطبوع: «رأيه».

٧. في المطبوع: «+ ظاهرأ». وفي المغني: «+ و رأيه».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٣٣ - ٤٦. وكل ما ورد بين المعقوفين فهو من المصدر، إلا ما أشير إليه في الهامش.

٩. في «ج»: «ثبت». وفي «د» و الحجري و المطبوع: «ثبت». وفي شرح النهج: «ثبت».

١٠. في المطبوع: «- و».

١١. في «ب، ج، د، ف» و الحجري و المطبوع: «توليته». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.

فخطأ لا إشكال فيه؛ لأنَّ مَنْ تَتَوَلَّاهُ<sup>١</sup> على الظاهر، و<sup>٢</sup> تَبَيَّنَتْ عَدَالَتُهُ عِنْدَنَا مِنْ جِهَةٍ غَالِبِ الظَّنِّ [دَوْنِ اليَقِينِ]<sup>٣</sup>، يَجِبُ أَنْ نَرْجِعَ<sup>٤</sup> عَنْ وَلايَتِهِ بما<sup>٥</sup> يَقْتَضِي غَالِبَ الظَّنِّ دَوْنَ اليَقِينِ. و لهذا يُوَثِّرُ فِي جَرَحِ الشُّهُودِ وَ سُقُوطِ عَدَالَتِهِمْ: أَقْوَالُ الْجَارِحِينَ وَإِنْ كَانَتْ مَظْنُونَةً غَيْرَ مَعْلُومَةٍ، وَ مَا يَظْهَرُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ<sup>٦</sup> مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَهَا ظَاهِرٌ يُظَنُّ مَعَهُ الْقَبِيحُ بِهِمْ، حَتَّى نَرْجِعَ<sup>٧</sup> عَمَّا كُنَّا عَلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ بَعْدَالَتِهِمْ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ ذَلِكَ مُتَيَقِّنًا. وَ إِنَّمَا<sup>٨</sup> يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ فِيمَنْ تَبَيَّنَتْ<sup>٩</sup> عَدَالَتُهُ عَلَى الْقَطْعِ، وَ وَجَبَ تَوَلِّيهِ عَلَى الْبَاطِنِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَثِّرَ فِي حَالِهِ مَا يَقْتَضِي الظَّنَّ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا يُقَابِلُ الْعِلْمَ، وَ الدَّلَالَةُ لَا تُقَابِلُ الْأَمَارَةَ.

فَإِنْ قَالَ: لَمْ أُرِدْ<sup>١٠</sup> بِقَوْلِي: «إِلَّا بِأَمْرِ مُتَيَقِّنٍ» أَنْ كَوْنَهُ حَدَثًا مُتَيَقِّنًا، وَ إِنَّمَا أَرَدْتُ تَيَقُّنَ وَقُوعِ الْفَعْلِ نَفْسِهِ.

قُلْنَا: <sup>١١</sup> الْأَمْرَانِ سَوَاءٌ فِي تَأْثِيرِ غَلْبَةِ الظَّنِّ فِيهِمَا<sup>١٢</sup>، وَ لِهَذَا يُوَثِّرُ فِي عَدَالَةِ مَنْ

١. في «ب، د، ص» و التلخيص: «يتولاه».

٢. في المطبوع: «أو».

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٤. في النسخ: «يرجع». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج.

٥. في المطبوع: «مما».

٦. في «ب، د» - «من». و في «ص، ف»: «و ما تظهر أنفسهم». و في التلخيص: «و ما يظهر منهم أنفسهم».

٧. في «ب، ص، ف» و التلخيص: «يرجع».

٨. في «ب، د، ص» و التلخيص: «ولا».

٩. في «د»: «يثبت». و في «ف»: «تثبت».

١٠. في «د»: «المراد» بدل «لم أرد».

١١. في «ب، د»: «+ «أن»».

١٢. في «ب، ص»: «فيها».

تَقَدَّمَتْ عَدَالَتُهُ عِنْدَنَا عَلَى سَبِيلِ الظَّنِّ أَقْوَالُ مَنْ يُخْبِرُنَا عَنْهُ بِارْتِكَابِ قَبِيحٍ<sup>١</sup> إِذَا  
كَانُوا عُدُولًا وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَالُهُمْ لَا تَقْتَضِي الْيَقِينَ<sup>٢</sup>، بَلْ يَحْصُلُ عِنْدَهَا غَالِبُ الظَّنِّ.  
وَكَيْفَ لَا تَرْجِعُ<sup>٣</sup> عَنْ وَلَايَةٍ مَنْ تَوَلَّيْنَاهُ عَلَى الظَّاهِرِ بِوُقُوعِ أَفْعَالٍ مِنْهُ يَقْتَضِي  
ظَاهِرُهَا خِلَافَ الْوَلَايَةِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا قُلْنَا بَعْدَالَتِهِ فِي الْأَصْلِ عَلَى سَبِيلِ الظَّاهِرِ<sup>٤</sup> وَمَعَ  
التَّجْوِيزِ لِأَنْ يَكُونَ مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي الْبَاطِنِ قَبِيحًا لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ التَّوَلَّى وَالتَّعْظِيمُ؟ أَلَا  
تَرَى<sup>٥</sup> أَنَّ مَنْ شَاهَدَنَاهُ يَلْزَمُ مَجَالِسَ الْعِلْمِ، وَيُكْرَرُ تِلَاوَةُ الْقُرْآنِ، وَيُدْمِنُ الصَّلَاةَ  
وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ، يَجِبُ أَنْ تَتَوَلَّاهُ وَنُعْظِمَهُ عَلَى الظَّاهِرِ وَإِنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ  
مَا وَقَعَ مِنْهُ بَاطِنُهُ فِيهِ خَبِيثٌ<sup>٦</sup> وَغَرَضُهُ فِي فِعْلِهِ قَبِيحٌ<sup>٧</sup>؟ فَلَمْ تَتَوَلَّ<sup>٨</sup> إِلَّا عَلَى الظَّاهِرِ  
وَمَعَ التَّجْوِيزِ، فَكَيْفَ لَا تَرْجِعُ<sup>٩</sup> عَنْ وَلَايَتِهِ بِمَا يُقَابِلُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؟  
فَأَمَّا مَنْ غَابَ عَنَّا وَقَدْ<sup>١٠</sup> تَقَدَّمَتْ لَهُ أَحْوَالُ تَقْتَضِي الْوَلَايَةِ، فَيَجِبُ أَنْ نَسْتَمِرَّ<sup>١١</sup>

١. في التلخيص و شرح النهج: «القبائح».

٢. في «د»: «التيقن».

٣. في «ب، د، ص»: «لا يرجع». وفي التلخيص: - «لا».

٤. في المطبوع: - «و».

٥. في «ب، د»: «ألا يرى».

٦. هكذا في التلخيص و حاشية «ف». وفي «ب، د، ص» و حاشية «ج»: «حيث وقع باطنه».

و في سائر النسخ و المطبوع: «مع خبث باطنه» بدل «باطنه فيه خبيث».

٧. في «ج، ف» و شرح النهج: «وأن».

٨. في الحجرى و المطبوع: «قبيحاً». وفي شرح النهج: «القبيح».

٩. هكذا في التلخيص و شرح النهج. وفي «ب، د» و الحجرى: «فلم يتولاه». و في سائر النسخ

و المطبوع: «فلم نتولاه».

١٠. في «ب، د»: «لا يرجع».

١١. في الحجرى و المطبوع و شرح النهج: - «قد».

١٢. في «ب، ج، ص»: «يستمر». و في «د» الكلمة غير منقوطة.

على ولايته، وإن جَوَزْنَا مع الغيبة أن يَكُونَ مُتَقَالاً عن الأحوال الجميلة التي عَهِدْنَاها منه؛ إلا أن هذا تجويزٌ مُحْضٌ، لا ظاهرٌ معه يُقَابِلُ ما تَقَدَّمَ مِنَ الظاهرِ الجميلِ، وهو بخلافِ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ مُقَابِلَةِ الظاهرِ للظاهر<sup>٢</sup>، وإن كَانَ في كُلِّ واحدٍ<sup>٣</sup> مِنَ الْأَمْرَيْنِ تجويزٌ.

و قد أَصَابَ في قوله: «إِنَّ مَا يَحْتَمِلُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْتَقَلَ لَهُ عن التعظيم والتولي» إن أَرَادَ بِالاحْتِمَالِ ما لا ظاهرَ له؛ وَأَمَّا ما له ظاهرٌ وَيَجُوزُ مع ذَلِكَ أن يَكُونَ الْأَمْرُ فيه بخلافِ ظاهرِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى مُحْتَمِلاً، وقد يَكُونُ مؤثراً فيما ثَبَّتَ<sup>٥</sup> مِنَ التَّوَلَّى عَلَى الظاهرِ، على ما ذَكَرْنَاهُ.

٢٣٥/٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْأَحْوَالَ الْمُتَقَرَّرَةَ فِي النُّفُوسِ بِالْعَادَاتِ فَيَمُنُ نَتَوَلَّاهُ تَوَثُّراً<sup>٦</sup> ما لا يُوَثِّرُهُ<sup>٧</sup> غَيْرُهَا، وَتَقْتَضِي<sup>٨</sup> حَمَلَ أَفْعَالِهِ عَلَى الصَّحَّةِ وَالتَّأَوُّلِ لَهُ» وَتَقْوِيَتُهُ ذَلِكَ وَتَأْكِيدُهُ لَهُ<sup>٩</sup>: فَلَا شَكَّ أَنَّ ما ذَكَرَهُ مُؤَثِّرٌ وَطَرِيقٌ قَوِيٌّ إِلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَقْتَضِي ما يَتَقَرَّرُ فِي نَفُوسِنَا لِبَعْضِ مَنْ نَتَوَلَّاهُ عَلَى الظاهرِ أَنْ نَتَأَوَّلَ كُلَّ ما شَاهَدْنَاهُ<sup>١٠</sup> مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَهَا ظَاهَرٌ قَبِيحٌ، وَنَحْمِلَ<sup>١١</sup> الْجَمِيعَ عَلَى أَجْمَلِ الْوُجُوهِ وَإِنْ كَانَ

١. في المطبوع: «مقابل».

٢. في «ب، د، ص»: - «للظاهر».

٣. في المطبوع: «واحدة».

٤. في المطبوع: «الا».

٥. في «ب، د»: «يثبت».

٦. في جميع النسخ والتلخيص: «يؤثر». وما أثبتناه من الحجري والمطبوع وشرح النهج.

٧. في «ج، ف» والحجري والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: «ما لا يؤثر».

٨. هكذا في شرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «و يقتضي».

٩. في «ج»: - «له».

١٠. في «ب» وشرح النهج: «شاهد منه». وفي «د»: «شاهد منه». وفي التلخيص: «شاهده».

١١. في «ب» الكلمة غير منقوطة. وفي «د، ص»: «و يحمل».



بِخِلَافِ الظَّاهِرِ؛ بَلْ رُبَّمَا يُفْضَى<sup>١</sup> الْأَمْرُ - فِيمَا يَفْعُ<sup>٢</sup> مِنْهُ مِنَ<sup>٣</sup> الْأَفْعَالِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الْقَبِيحُ<sup>٤</sup> - إِلَى أَنْ تَوَثَّرَ<sup>٥</sup> فِي أَحْوَالِهِ الْمُتَقَرَّرَةِ وَيَرْجِعَ<sup>٦</sup> بِهَا عَنْ وَلَايَتِهِ. وَلِهَذَا مَا<sup>٧</sup> نَجِدُ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ الْمُتَقَرَّرَةِ لَهُمْ فِي النَفُوسِ يَنْسَلِخُونَ مِنْهَا<sup>٨</sup> حَتَّى يَلْحَقُوا بِمَنْ لَمْ تَثْبُتْ<sup>٩</sup> لَهُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ عَدَالَةٌ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِمَا يَتَوَالَى مِنْهُمْ وَ يَتَكَرَّرُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ الظَّاهِرَةِ.

فَأَمَّا مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ، مِنْ أَنَّ مِثْلَ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ لَوْ شَاهَدَنَاهُ فِي دَارٍ فِيهَا مُتَكَرِّرَ لَقَوَى فِي الظَّنِّ حُضُورَهُ لِلتَّغْيِيرِ<sup>١٠</sup> وَ النِّكَيرِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ أَوْ الْغَلَطِ<sup>١١</sup>، وَأَنْ غَيْرَهُ يُخَالِفُهُ<sup>١٢</sup> فِي هَذَا الْبَابِ<sup>١٣</sup>: فَصَحِيحٌ لَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ مِثْلَ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ مِمَّنْ تَنَاصَرَتْ أَمَارَاتُ عَدَالَتِهِ وَ شَوَاهِدُ نَزَاهَتِهِ<sup>١٤</sup> حَالًا بَعْدَ حَالٍ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَحَ

١. هكذا في التلخيص وحاشيتي «ج، ف». وفي «ب، ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «يبين». وفي «د»: «يثبت». وفي شرح النهج: «تبين».
٢. هكذا في «ج» والتلخيص وشرح النهج وحاشية «ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيما يرجع».
٣. في «ب، د، ص، ف»: «إلى». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.
٤. هكذا في النسخ والتلخيص وشرح النهج. وفي الحجري والمطبوع: «التي لها ظاهر قبيح».
٥. هكذا في شرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «أن يؤثّر».
٦. في الحجري والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: «و نرجع».
٧. في التلخيص وشرح النهج: «- ما».
٨. في «ج، ص»: «عنها». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.
٩. هكذا في التلخيص. وفي شرح النهج: «لا تثبت». وفي النسخ والمطبوع: «لم يثبت».
١٠. في «ج، د، ص»: «للتغيير». وفي شرح النهج: «لأجل التغيير».
١١. هكذا في «ج» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الغلط».
١٢. في «د، ص»: «يخالف». وفي التلخيص: «بخلافه».
١٣. أي وأن غير مالك بن دينار من أهل المنكر لو شاهدناه في تلك الدار لغلب على الظن حضوره لأجل فعل المنكر.
١٤. في «ب، د»: «براهينه». وفي التلخيص: «نباهته».

فيه فعلٌ له ظاهرٌ قبيحٌ؛ بَلْ يَجِبُ - لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَالِهِ - أَنْ نَتَأَوَّلَ<sup>١</sup> فِعْلَهُ، وَنُخْرِجَهُ<sup>٢</sup> عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى أَجْمَلِ وَجْهِهِ؛ وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ لِأَنَّ الظَّنَّ الْمُتَقَدِّمَ أَقْوَى وَأَوْلَى بِالترجيحِ وَالْعَلَبَةِ، فَنجعلُها قاضيةً عَلَى الفعلِ والفعلينِ؛ ولهذا<sup>٣</sup> متى تَوَالَتْ مِنْهُ الأفعالُ القبيحةُ الظاهرةُ وَتَكَرَّرَتْ، قَدَحَتْ فِي حَالِهِ، وَأَثَرَتْ فِي وَلايَتِهِ. وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَطَرِيقُ وَلايَتِهِ فِي الأَصْلِ هُوَ الظَّنُّ وَالظَّاهِرُ؟ وَلَا بُدَّ مِنْ قَدَحِ الظَّاهِرِ فِي الظَّاهِرِ وَتَأْثِيرِ الظَّنِّ فِي الظَّنِّ عَلَى بَعْضِ الوجوهِ.

٢٣٦/٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ كُلَّ مُحْتَمَلٍ لَوْ أَخْبَرَ فاعِلُهُ<sup>٤</sup> - وَهُوَ مِمَّنْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ - أَنَّهُ فَعَلَهُ عَلَى أَحَدِ الوجهينِ، لَوَجِبَ تصديقُهُ، وَمتى<sup>٥</sup> عُرِفَ مِنْ حَالِهِ الْمُتَقَرَّرَةُ فِي النَفْسِ مَا يُطَابِقُ ذَلِكَ، جَرَى<sup>٦</sup> مَجْرَى الإِقْرَارِ» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّ الْمُحْتَمَلَ هُوَ مَا لَا ظَاهِرَ لَهُ مِنَ الأفعالِ، وَالَّذِي يَكُونُ جَوَازُ كَوْنِهِ قَبِيحاً كَجَوَازِ كَوْنِهِ حَسَناً، وَمِثْلُ هَذَا الفعلِ لَا يَقْتَضِي وَلايَةً وَلَا عداوةً<sup>٧</sup>؛ وَإِنَّمَا يَقْتَضِي<sup>٨</sup> الْوَلَايَةَ مَا لَهُ مِنَ الأفعالِ ظَاهِرٌ جَمِيلٌ، وَيَقْتَضِي الْعداوةَ مَا لَهُ ظَاهِرٌ قَبِيحٌ.

فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ بِالْمُحْتَمَلِ مَا لَهُ ظَاهِرٌ، لَكِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ.

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «يَتَأَوَّلُ».

٢. فِي «ج، ص»: «وَيُخْرِجُهُ».

٣. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «لِهَذَا».

٤. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَفِي «ب»: «لَوْ أَخْبَرْنَا». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَوْ أَخْبَرْنَا عَنْهُ».

٥. هَكَذَا فِي «ج، ف». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ: «مَتَى» بِدُونِ الْوَاوِ.

وَفِي شَرْحِ النُّهْجِ: «فَمَتَى».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ وَحَاشِيَةُ «ف»: «وَجَرَى».

٧. فِي «ج، د، ص، ف»: «وَلَا عَدَالَةَ».

٨. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَشَرْحِ النُّهْجِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

قيل له: ما ذكرته لا يُسمَّى<sup>١</sup> مُحْتَمِلاً، فإن كنتَ عَنَيْتَه فَقَدْ وَضَعْتَ العبارةَ في غير موضعِها.

ولا شَكَّ في أنه إذا كانَ مَمَّنْ لَوْ أَخْبَرْنَا<sup>٢</sup> بأنه فَعَلَ الفعلَ<sup>٣</sup> على أَحَدِ الوجهَيْنِ لَوَجِبَ تصديقُه و حَمَلَ الفعلِ على خِلافِ ظاهرِه، فإنَّ الواجبَ لِمَا تَقَرَّرَ له في النفوسِ أنْ تَتَأَوَّلَ له<sup>٤</sup>، وَ نَعْدِلَ<sup>٥</sup> بفعله عن الوجهِ القَبِيحِ إلى<sup>٦</sup> الوجهِ الجميلِ؛ إلا أَنَّهُ متى ما<sup>٧</sup> تَوَالَّت منه الأفعالُ التي لها ظواهرُ قَبِيحَةٌ، فلا بُدَّ من أنْ تَكُونَ<sup>٨</sup> مؤثِّرةً في تصديقه متى خَبَرْنَا بأنَّ غرضَه في الفعلِ خِلافَ ظاهرِه، كما تَكُونَ<sup>٩</sup> مانعةً مِنَ الابتداءِ بالتأوُّلِ له.

و ضَرْبُهُ المَثَلُ - بأنَّ مَنْ نَرَاهُ<sup>١٠</sup> يُكَلِّمُ امرأةً حَسَنَاءَ في الطريقِ إذا أَخْبَرَ أَنَّهَا أُخْتُهُ أو امرأته، في أنْ تصديقه واجبٌ، و لو لَمْ يُخْبِرْ بِذَلِكَ لَحَمَلْنَا<sup>١١</sup> كلامَه لها على أَجْمَلِ الوجوهِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ<sup>١٢</sup> له في النفوسِ -: صَحِيحٌ، إلا أَنَّهُ لا بُدَّ

١. في «ج، ص، ف»: «لا تسمى».

٢. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في «ب»: «لو أخبر». و في غيرها: «لو خبر».

٣. هكذا في «ب، ج، د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و حاشية «ج» و المطبوع: «القبيح».

٤. في «ب» و المطبوع و شرح النهج: «يتأول له». و في «ج، ص، ف»: «تناول له». و في التلخيص: «تناوله».

٥. في «ب، ص» و شرح النهج: «و يعدل».

٦. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في «ب، د»: «الفعل و». و في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «الفعل الحسن و».

٧. في «ص» و الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: - «ما».

٨. هكذا في «ب» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يكون».

٩. في «ب، د» و الحجري و المطبوع: «يكون».

١٠. في «ب، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «يراه». و في التلخيص: - «نراه».

١١. في «د»: «و لو لم يخبر بذلك حملنا».

١٢. في «ب، د، ف» و التلخيص و شرح النهج: «تقدّم». و في «ص» و حاشية «ج»: «تقدّر».

فيه<sup>١</sup> مِنْ مُرَاعَاةٍ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَنْتَهِي<sup>٢</sup> الْأَمْرُ بِقَوَّةِ<sup>٣</sup> الْأُمَارَاتِ وَالظَّوَاهِرِ إِلَى حَدٍّ لَا يَجُوزُ مَعَهُ تَصْدِيقُهُ، وَلَا التَّأَوُّلُ لَهُ. وَلَوْ لَا أَنَّ الْأَمْرَ<sup>٤</sup> قَدْ يَنْتَهِي إِلَى ذَلِكَ لَمَا صَحَّ أَنْ يَخْرُجَ أَحَدٌ عِنْدَنَا مِنَ الْوَلَايَةِ إِلَى الْعَدَاوَةِ، وَلَا مِنَ الْعَدَاوَةِ<sup>٥</sup> إِلَى خِلَافِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِمَّا يَفْعَلُهُ الْفُسَّاقُ الْمُتَهَتِّكُونَ إِلَّا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَاطِلٌ بِخِلَافِ الظَّاهِرِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى هَذَا التَّجْوِيزِ.

يُبَيِّنُ صَحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا مَنْ نَظُنُّ<sup>٦</sup> بِهِ الْخَيْرَ يَكْلُمُ امْرَأَةً حَسَنَاءَ فِي الطَّرِيقِ وَيُدَاعِبُهَا<sup>٧</sup> وَيُضَاحِكُهَا، لَظَنَّا<sup>٨</sup> بِهِ الْجَمِيلَ مَرَّةً وَ مَرَاتٍ<sup>٩</sup>، ثُمَّ يَنْتَهِي الْأَمْرُ إِلَى أَنْ لَا نَظُنُّهُ بِهِ<sup>١٠</sup>. وَكَذَلِكَ لَوْ شَاهَدْنَاهُ وَ بَحْضَرْتَهُ الْمُنْكَرُ لَحَمَلْنَا حُضُورَهُ عَلَى الْغَلْطِ أَوْ الْإِكْرَاهِ<sup>١١</sup> أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الْجَمِيلَةِ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَمْرِ إِلَى أَنْ نَظُنُّ<sup>١٢</sup> بِهِ الْقَبِيحَ وَلَا نُصَدِّقَهُ فِي خِلَافِهِ.

٢٣٧/٤

١. في التلخيص و شرح النهج: - «فيه».

٢. هكذا في التلخيص. و في «ب» و شرح النهج: «قد يقوى». و في سائر النسخ و المطبوع: «قد تقوى».

٣. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «لقوة».

٤. في «ج، ص، ف» و الحجري: + «ما».

٥. في «د»: - «الأمر».

٦. في التلخيص و شرح النهج: «العدالة».

٧. هكذا في «ب، ص» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يظن».

٨. في «ص» و حاشية «ب»: «و يلاعبها».

٩. في الحجري و المطبوع: «ظننا».

١٠. في «د»: «و مرة».

١١. هكذا في «ب» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «به».

١٢. هكذا في شرح النهج. و في غيره: «و الإكراه».

١٣. في «ب، د» و التلخيص: «أن يظن».

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا عَمَّنْ شَاهَدَنَاهُ مِنْ بُعْدٍ وَهُوَ رَاكِبٌ فَرَجَ امْرَأَةً نَعْلَمُ<sup>١</sup> أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ بِمَحْرَمٍ، وَأَنَّ لَهَا فِي الْحَالِ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَهُوَ مِمَّنْ تَقَرَّرَتْ لَهُ فِي النَفُوسِ عَدَالَةُ مُتَقَدِّمَةٍ، مَاذَا يَجِبُ أَنْ يُظَنَّ<sup>٢</sup> بِهِ؟ وَهَلْ نَرْجِعُ<sup>٣</sup> بِهَذَا الْفِعْلِ عَنِ الْوَلَايَةِ، أَوْ نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ غَالِطٌ وَثَوَهُمْ أَنَّ الْمَرْأَةَ زَوْجَتُهُ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُكْرَهُ عَلَى الْفِعْلِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الْجَمِيلَةِ؟

فَإِنْ قَالَ: نَرْجِعُ<sup>٥</sup> عَنِ الْوَلَايَةِ، اعْتَرَفَ بِخِلَافٍ مَا قَصَدَهُ فِي الْكَلَامِ، وَقِيلَ لَهُ: وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا الْفِعْلِ وَبَيْنَ جَمِيعِ مَا عَدَدْنَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَادَّعَيْتَ أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ نَعْدِلَ<sup>٦</sup> عَنْ ظَاهِرِهَا؟ وَما جَوَازُ الْجَمِيلِ فِي ذَلِكَ إِلَّا كَجَوَازِ الْجَمِيلِ فِي هَذَا الْفِعْلِ! وَإِنْ<sup>٨</sup> قَالَ: لَا نَرْجِعُ<sup>٩</sup> بِهَذَا الْفِعْلِ عَنِ الْوَلَايَةِ، بَلْ نَتَأَوَّلُهُ<sup>١٠</sup> عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ الْجَمِيلَةِ.

قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ تَكَرَّرَ هَذَا الْفِعْلُ، وَتَوَالَى هُوَ وَأَمْثَالُهُ، حَتَّى تُشَاهِدَهُ حَاضِراً فِي دُورِ الْقِمَارِ وَمَجَالِسِ اللَّهْوِ وَاللَّعِبِ، وَنَرَاهُ يَشْرَبُ<sup>١١</sup> الْخَمْرَ بَعِيْهَا - وَكُلُّ<sup>١٢</sup>

١. في «ج، ص، ف» والتلخيص: «يعلم».

٢. كذا في جميع النسخ والتلخيص. وفي الحجري والمطبوع وشرح النهج: «أن نظن».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «يرجع».

٤. في شرح النهج: «أم».

٥. في «ب، د، ص»: «يرجع».

٦. في «ب، ص» والتلخيص: «أن يعدل».

٧. في «د»: «و ما الجواب».

٨. هكذا في «د» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن».

٩. هكذا في التلخيص. وفي «ب، د»: «لا يرجع». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا أرجع».

١٠. هكذا في التلخيص. وفي «ب»: «متأولة». وفي «د»: «تأوله». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أ تأوله».

١١. في المطبوع: «بشرب».

١٢. في «ج»: «فكل».

هذا ممّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ مُكْرَهًا، وَ فِي أَنَّهُ الْقَبِيحُ بَعَيْنِهِ غَالِطًا - مَا كَانَ يَجِبُ عَلَيْنَا مِنَ الْإِسْتِمْرَارِ<sup>١</sup> عَلَى وَلَايَتِهِ أَوْ الْعُدُولِ<sup>٢</sup> عَنْهَا؟

فَإِنْ قَالَ: نَسْتَمِرُّ وَ نَتَأَوَّلُ، إِرْتَكَبَ مَا لَا شُبْهَةَ فِي فَسَادِهِ، وَ أَلْزِمَ مَا قَدَّمْنَا<sup>٣</sup> ذِكْرَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الرُّجُوعِ عَنْ وَلَايَةِ أَحَدٍ وَ لَوْ شَاهَدْنَا مِنْهُ أَعْظَمَ الْمَنَاقِيرِ! وَ وَقَفَ<sup>٤</sup> أَيْضًا عَلَى أَنَّ طَرِيقَ الْوَلَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِذَا كَانَ الظَّنُّ دُونَ الْقَطْعِ، فَكَيْفَ لَا يُرْجَعُ<sup>٥</sup> عَنْهَا بِمِثْلِ هَذَا الطَّرِيقِ؟ فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَ فَصَّلْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

٢٣٨/٤

فَأَمَّا<sup>٦</sup> قَوْلُهُ: «إِنْ تَوَلَّى<sup>٩</sup> الْإِمَامُ لَهُ مَزِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ مَنْ يَحْصُلُ لَهُ<sup>١٠</sup> أَكَّدُ مِنْ غَيْرِهِ»<sup>١١</sup> فَلَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّ تَوَلَّى<sup>١٢</sup> الْإِمَامَ عَلَى مَذْهَبِنَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَزِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْصُومًا مَأْمُونًا بَاطِنُهُ<sup>١٣</sup>، وَ عَلَى مَذْهَبِهِ إِنَّمَا تَثَبُّتُ<sup>١٤</sup> وَلَايَتُهُ بِالظَّاهِرِ كَمَا

١. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «الاستقرار».

٢. فِي الْحَجَرِيِّ الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْعُدُولُ». وَ فِي شَرْحِ النِّهَجِ: «أَمَّ الْعُدُولُ».

٣. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «مَا قَدَّمْنَا».

٤. مَعْطُوفٌ عَلَى «أَلْزِمَ».

٥. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ: «لَا نَرْجِعُ».

٦. فِي «ب»، د، ص «وَالْتَلَخِيصُ»: - «عَنْهَا».

٧. فِي «ج»، ص، ف «و شَرْحِ النِّهَجِ: «لِمِثْلِ».

٨. فِي «ج»، ف «و الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

٩. هَكَذَا فِي التَّلَخِيصِ. وَ فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «قَوْلُ».

١٠. فِي «ب»، ص، ف -: «لَهُ». وَ فِي «ج» وَ الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَ التَّلَخِيصِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ: - «لَأَنَّهُ مِنْ يَحْصُلُ لَهُ».

١١. قَدْ حَكَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ص ١٢٤ مِضمُونَهُ، وَ هُوَ: «إِنْ قَوْلُ الْإِمَامِ لَهُ مَزِيَّةٌ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ أَكَّدُ مِنْ غَيْرِهِ».

١٢. هَكَذَا فِي التَّلَخِيصِ. وَ فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «قَوْلُ».

١٣. فِي «د»: «مُؤْمَنًا بَاطِنُهُ». وَ فِي التَّلَخِيصِ وَ شَرْحِ النِّهَجِ: «مَأْمُونُ الْبَاطِنِ».

١٤. فِي «ب»، ص -: «ثَبَّتَ». وَ فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «ثَبَّتَ».

تَبَّتْ<sup>١</sup> وَلَايَةٌ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَأَيُّ<sup>٢</sup> مَزِيَّةٍ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ؟!  
 وَقَوْلُهُ: «إِنْ مَا يُنْقَلُ عَنِ الرَّسُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقْطوعاً بِهِ<sup>٣</sup>، يُوْثِرُ فِي هَذَا الْبَابِ،  
 وَيَكُونُ أَقْوَى مِمَّا تَقَدَّمَ» غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ مَا يُنْقَلُ إِذَا كَانَ يَقْتَضِي  
 غَلَبَةَ الظَّنِّ لَا شُبْهَةَ فِيهِ، فَأَمَّا تَقْوِيَّتُهُ عَلَى غَيْرِهِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، وَقد كَانَ يَجِبُ أَنْ يُبَيِّنَ  
 مِنْ أَيِّ وَجْهِ يَكُونُ أَقْوَى؟  
 فَأَمَّا عَدُّهُ<sup>٤</sup> الْأَحْدَاثِ الَّتِي نُقِمَتْ عَلَيْهِ: فَتَحَرُّ نَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا، وَ عَلَى مَا أوردَهُ مِنْ  
 الْمَعَاذِيرِ فِيهَا، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ ذِكْرِهِ لذلِكَ.<sup>٥</sup>

[في بيان الوجه في عدم اختيار المسلمين لإمام جديد بمجرد ظهور أحداث عثمان]  
 فَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ مِنْ قَوْلِهِ: «لَوْ كَانَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَحْدَاثِ قَادِحاً،  
 لَوَجَبَ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي ظَهَرَتْ [الْأَحْدَاثُ]<sup>٦</sup> فِيهِ أَنْ يَطْلُبُوا رَجُلًا يَنْصِبُونَهُ فِي  
 الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ ظُهُورَ الْحَدَثِ كَمَوْتِهِ<sup>٧</sup>» قَالَ: «فَلَمَّا<sup>٨</sup> رَأَيْنَاهُمْ طَلَبُوا إِمَاماً بَعْدَ قَتْلِهِ، ذَلَّ  
 عَلَى بُطْلَانِ<sup>٩</sup> مَا أَضَافُوهُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْدَاثِ» فَلَيْسَ ذَلِكُ شَيْءٍ مُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّ

١. في «ب، ص»: «يثبت». وفي «ج»: «ثبت». وفي الحجري والمطبوع والتلخيص: «ثبتت».

٢. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «وأي».

٣. هكذا في «ب، د» وشرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأمّا».

٤. هكذا في المغني والتلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «مقطوعاً عليه».

٥. في «د»: «عدده».

٦. يأتي في ص ١٦٣ وما بعدها.

٧. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٨. في المطبوع: «كونه»، وهو سهو. وفي المغني وحاشية «ب»: «+» «لأنه لا خلاف أنه متى ظهر

من الإمام ما يوجب خلعه، أن الواجب على المسلمين إقامة إمام سواه».

٩. في «د»: «ولمّا».

١٠. في «د»: «بطلانه».

تلك الأحداث وإن كانت مُزيلةٌ عندهم لإمامته و فاسخةٌ<sup>١</sup> لها و مُقتضيةٌ لأن يعقدوا<sup>٢</sup> لغيره الإمامة، فإنهم لم يقدموا على نصب غيره - مع تشبُّه [بالأمر]<sup>٣</sup> - خوفاً من الفتنة و التنازع و التجاذب. و أرادوا أن يخلع نفسه حتى تزول الشبهة، و ينشط<sup>٤</sup> من يصلح للإمامة<sup>٥</sup> لقبول العقد و التكفل بالأمر. و ليس يجري ذلك مجرى موته؛ لأن موته يحسم الطمع في استمرار ولايته، و لا تبقى<sup>٦</sup> شبهة في خلوه الزمان من إمام، و<sup>٧</sup> ليس كذلك حدته الذي يسوغ فيه التأويل على بعده، و تبقى<sup>٨</sup> معه الشبهة في استمرار أمره<sup>٩</sup>. و ليس نقول: «إنهم لم يتمكّنوا من ذلك» كما سأل نفسه، بل الوجه في عدولهم ما ذكرناه من إرادتهم لحسم المواد، و إزالة الشبهة، و قطع أسباب الفتنة.

٢٣٩/٤

### [في بيان الوجه في تأخر النكير على عثمان]

فأما قوله: «إنه معلوم من حال هذه الأحداث أنها لم تحصل أجمع في الأيام التي حُصر فيها و قُتل، بل كانت تقع حالاً بعد حال؛ فلو كانت توجب الخلع

١. في «ب، د» و المطبوع: «و ناسخة».

٢. في «ج»: «لا يعقدوا». و في «د»: «لأن يعقدوا».

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص و شرح النهج. و في التلخيص: «و اعتقاده و اعتقاد جماعة من أقاربه أن أمره ثابت مستمر».

٤. في «د»: «حتى يزول الشبهة و يبسط».

٥. في «ب، د، ف» و التلخيص و شرح النهج: «للأمر».

٦. في «ب، د» و الحجري: «و لا يبقى».

٧. في «ب، د» - «و».

٨. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «و يبقى».

٩. في «ج»: «في استمراره».



و البراءة لما تأخر من المسلمين الإنكار عليه، و لكان المقيمون بالمدينة من الصحابة بذلك أولى من الواردين من البلاد» فلا شك أن الأحداث لم تحصل في وقت واحد، إلا أنه غير منكر<sup>١</sup> أن يكون كثيرهم إنما تأخر لأنهم تأولوا ما ورد عليهم من أفعاله على أجمل الوجوه، حتى زاد الأمر و تفاقم<sup>٢</sup>، و بعد التأويل، و تعذر التخييع، و لم يبق لظن<sup>٣</sup> الجميل طريق، فحيث أنكروا. و هذا مستمر على ما قدمنا ذكره<sup>٤</sup> من أن العدالة و الطريقة الجميلة يتأول لها في الفعل و الأفعال القليلة بحسب ما تقدم من حسن الظن به، ثم ينتهي الأمر بعد ذلك إلى بعد التأويل و العمل على الظاهر القبيح<sup>٥</sup>.

على أن الوجه الصحيح في هذا الباب: أن أهل الحق كانوا معتقدين لخلعه من أول حدث، بل معتقدين لأن إمامته لم تثبت وقتاً من الأوقات؛ و إنما منعهم من إظهار ما في نفوسهم ما قدمناه من أسباب<sup>٦</sup> الخوف و التقية<sup>٧</sup>، و لأن الاغترار بالرجل<sup>٨</sup> كان عاماً، فلما تبين أمره حالاً بعد حال، و أعرضت الوجوه عنه، و قل العاذر<sup>٩</sup> له،

١. في التلخيص: «غير ممكن».

٢. في «د»: «و تفاقم». و تفاقم الأمر، أي عظم. لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٥٧ (فقم).

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «للظن».

٤. في «د»: «ما قدمناه».

٥. هكذا في شرح النهج. و في «ب، د، ف»: «يتأول له». و في «ج»: «لها». و في «ص»: «يتبادل له»، و هو سهو. و في الحجري و المطبوع: «تأول». و في التلخيص: «تأول له».

٦. تقدم في ص ١٣٧ و ما بعدها.

٧. في «د»: «إثبات».

٨. تقدم في ج ٣، ص ١١-١٢؛ و ج ٤، ص ١٧٦ و ما بعدها.

٩. في شرح النهج: «و لأن الاعتذار بالوجل».

١٠. في «د»: «المعاذر». و عذر فلاناً فيما صنع عذراً و معذرة: رفع عنه اللوم فيه. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٤٥ (عذر).

قَوِيَتِ الْكَلِمَةُ فِي خَلْعِهِ<sup>١</sup>؛ وَ هَذَا إِنَّمَا كَانَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ دُونَ أَوَّلِهِ، فَلَيْسَ يَقْتَضِي الْإِمْسَاكَ عَنْهُ<sup>٢</sup> إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي وَقَعَ الْكَلَامُ فِيهِ نَسَبَ<sup>٣</sup> الْخَطَأِ إِلَى الْجَمِيعِ عَلَى مَا ظَنَّهُ.

### [ فِي بَيَانِ تَحَقُّقِ الْإِجْمَاعِ عَلَى خَلْعِ عُثْمَانَ ]

فَأَمَّا دَفْعُهُ أَنْ تَكُونَ<sup>٤</sup> الْأُمَّةُ أَجْمَعَتْ عَلَى خَلْعِهِ بِإِخْرَاجِهِ نَفْسِهِ وَ خُرُوجِ مَنْ كَانَ فِي حَيْزِهِ عَنِ الْقَوْمِ: فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ مَنْ عَدَاهُ وَ عَدَا<sup>٥</sup> عَبِيدَهُ وَ الرَّهْطَ مِنْ فُجَارِ أَهْلِهِ<sup>٦</sup> وَ فَسَاقِهِمْ - كَمَرَوَانُ<sup>٧</sup> وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُ - كَانُوا مُجْمِعِينَ عَلَى خَلْعِهِ<sup>٨</sup>، فَلَا شُبْهَةَ [فِي] أَنَّ الْحَقَّ فِي غَيْرِ حَيْزِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُصِيبَ وَ جَمِيعُ الْأُمَّةِ مُبْطِلًا<sup>٩</sup>. وَ إِنَّمَا يَدَّعِي أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ مَنْ يَنَازِعُ<sup>١١</sup> فِي إِجْمَاعِ<sup>١٢</sup>

٢٤٠/٤

١. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «عزله».

٢. فِي «د»: «عليه».

٣. فِي «ب»: «سبب». وَ فِي «ج، ف» وَ الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَ شَرْحِ النُّهْجِ: «نسبة». وَ فِي «د» وَ التَّلْخِصِ: «بسبب».

٤. فِي «ج، د، ص» وَ الْحَجَرِيِّ: «أَنْ يَكُونَ».

٥. فِي «ج»: «أَنْ مِنْ وَعْد».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «أهليه».

٧. فِي «ج، ص، ف»: «+ بِنِ الْحَكَم».

٨. وَ فِي تَارِيخِ الطَّبْرِيِّ: وَ كَثُرَ النَّاسُ عَلَى عُثْمَانَ، وَ نَالُوا مِنْهُ أَقْبَحَ مَا نِيلَ مِنْ أَحَدٍ، وَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ يَرُونَ وَ يَسْمَعُونَ، لَيْسَ فِيهِمْ أَحَدٌ يَنْهَى وَ لَا يَذُبُّ إِلَّا نَفِيرٌ، مِنْهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَ أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ وَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وَ حِثَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ وَ كَلَّمُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ. تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٣٣٦ - ٣٣٧: تَجَارِبُ الْأُمَمِ، ج ١، ص ٤٣٢.

٩. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النُّهْجِ.

١٠. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مبطل».

١١. هَكَذَا فِي «ب» وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النُّهْجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَنَازَع».

١٢. فِي «د»: «+ مبطله».

مَنْ عَدَاهُ [على خلعه]¹، فأما مع تسليم ذلك فليس تبقى² شبهة. وما نجدُ مخالفينا يَعتَبِرُونَ في بابِ الإجماع³ الشُّدَّادَ عنه، والنَّقَرَ القليلَ الخارجين منه⁴. ألا ترى أنهم لا يَحْفَلُونَ⁵ بِخِلَافِ سَعْدٍ⁶ وولده وأهله في بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ؛ لِقَلَّتِهِمْ وَكَثْرَةُ مَنْ يَبَازِينُهُمْ؟ و⁷ كذلك لا يَعتَدُونَ بِخِلَافِ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ بَيْعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلامُ وَيَجْعَلُونَهُ شَاذًا لَا تَأْثِيرَ لَهُ؟ فَكَيْفَ فَارَقُوا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي خَلْعِ عُثْمَانَ؟ وَهَلْ⁸ هَذَا إِلَّا تَقَلُّبٌ وَتَلَوُّنٌ؟!

فأما قوله: «إِنَّ الصَّحَابَةَ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ: إِمَّا مَنْ يَنْصُرُهُ - كَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ - وَالْبَاقُونَ مُمْتَنِعُونَ؛ اِنْتَظَارًا لِرَوَالِ الْعَارِضِ⁹، وَ¹⁰ لِأَنَّهُ مَا ضَيَّقَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرَ فِي الدَّفْعِ عَنْهُ» فَعَجِيبٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ أَنْصَارَهُ هُمُ¹¹ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ فِي الدَّارِ - يُقَاتِلُونَ عَنْهُ، وَيَدْفَعُونَ الْهَاجِمِينَ عَلَيْهِ - فَقَط. فأما مَنْ كَانَ فِي مَنَزِلِهِ مَا أَغْنَى عَنْهُ فِتْيَالًا¹² لَا يُعَدُّ نَاصِرًا؛ وَكَيْفَ يَجُوزُ مِمَّنْ أَرَادَ نُصْرَتَهُ وَكَانَ مُعْتَقِدًا لَصَوَابِهِ

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. في «ب، ج، ص، ف» و«الحجري وشرح النهج: «فليس يبقى».

٣. في «ص»: «إجماع». وفي المطبوع وشرح النهج: «إجماع».

٤. في «ج»: «منها».

٥. في «ب»: «لا يخلفون». وفي «د»: «لا يخلفون». وفي «ج»: «لا يعقدون». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه. ويقال: لم يحفل بالأمر، إذا لم يبال به. راجع: تاج العروس، ج ١٤، ص ١٥٥ (حفل).

٦. يعني سعد بن عبادَةَ الأنصاري، وخلافه في حديث السقيفة قد تقدّم بالتفصيل في ج ٤، ص ٦٣ وما بعدها.

٧. في «د»: «- و».

٨. في «ج»: «فهل».

٩. يريد القاضي بهذا الكلام إبطال الإجماع على خلع عثمان.

١٠. في المطبوع: «- و».

١١. في «ب، د، ص»: «أَنْ أَنْصَارَهُمْ».

١٢. في «د»: «قليلاً».

و خطا الطالبين لخلعه<sup>١</sup> أن<sup>٢</sup> يتوقف عن النصرة طلباً لزوال العارض؟ وهل تُراد<sup>٣</sup> النصرة إلا لدفع العارض؟ وبعد زواله لا حاجة إليها! وليس يحتاج في نصرتيه إلى أن يضيّق هو<sup>٤</sup> عليهم الأمر فيها، بل من كان معتقداً لها لا يحتاج حمّله<sup>٥</sup> إلى إذنه فيها، ولا يحفل بنهيه<sup>٦</sup> عنها؛ لأن «المُنكَر» ممّا قد تقدّم<sup>٧</sup> أمر الله تعالى فيه<sup>٨</sup> بالنهي عنه، فليس يحتاج في إنكاره إلى أمر غيره.

٢٤١/٤

فأما زيد بن ثابت: فقد روي ميله إلى عثمان، وما يغني<sup>٩</sup> ذلك وبإزائه جميع الأنصار والمهاجرين؟! ولميله إليه سبب معروف قد روت الرواة؛ فإن الواقدي قد روي في كتاب الدار أن مروان بن الحكم - لما حصر عثمان الحصر الأخير - جاء إلى زيد بن ثابت، فاستصحبه إلى عائشة ليكلّمها في هذا الأمر، فمضيا إليها وهي عازمة على الحجّ، فكلّماها في أن تُقيم وتذب عنه، فأقبلت على زيد بن ثابت فقالت [له]<sup>١٠</sup>: «وما منعك يا بن ثابت، ولك الأساويف<sup>١١</sup> قد أقطعتها

١. في «د»: «الطالبين يجعله». وفي التلخيص و شرح النهج: «المطالبين له بالخلع».

٢. في المطبوع: - «أن».

٣. في «ج، د، ص، ف» و التلخيص: «براد».

٤. في «د»: - «هو».

٥. أي حمّله على النصرة، ودفعه نحوها.

٦. في المطبوع: «نهيه».

٧. في «ج»: - «قد».

٨. في «ب، ج، د، ف»: «فيه تعالى». وفي التلخيص: - «تعالى فيه». وفي شرح النهج: - «فيه».

٩. في «ب» الكلمة غير واضحة. وفي «ج، ص، ف»: «فما يغني». وفي «د»: «وما يعني». وفي

الحجري: «فما نعي». وفي المطبوع: «فما يعني».

١٠. ما بين المعقوفين من التلخيص.

١١. في «ب، د» و شرح النهج: «الأشاري». والمشارف: أعالي الأرض. وفي «ج، ص، ف»:

لَكَ<sup>١</sup> عُثْمَانُ، وَلَكَ كَذَا وَكَذَا<sup>٢</sup>، وَأَعْطَاكَ عُثْمَانُ<sup>٣</sup> مِنْ بَيْتِ الْمَالِ زُهَاءً عَشْرَةَ آلَافٍ دِينَارٍ؟ قَالَ<sup>٤</sup> زَيْدٌ: فَلَمْ أَرْجِعْ عَلَيْهَا حَرْفًا وَاحِدًا. قَالَ: وَأَشَارَتْ إِلَى مَرَوَانَ بِالْقِيَامِ، فَقَامَ مَرَوَانٌ وَهُوَ يَقُولُ مُتَمَثِّلًا:

[و] <sup>٥</sup>حَرَقَ قَيْسٌ <sup>٦</sup>عَلَيَّ الْبِلَا دَ، حَتَّى إِذَا اضْطَرَمَّتْ <sup>٧</sup>أَجْذَمَا<sup>٨</sup>

فَنَادَتْهُ عَائِشَةُ وَ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْعَتَبَةِ: يَا بَنَ الْحَكَمِ، أَعَلَيْ تُمَثِّلُ الْأَشْعَارَ؟ قَدْ وَاللَّهِ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، أَتُرَانِي فِي شَكٍّ مِنْ صَاحِبِكَ؟ وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوَدِدْتُ أَنَّهُ الْآنَ فِي غِرَارَةٍ<sup>٩</sup> مِنْ غَرَائِرِ مَحِيطٍ<sup>١٠</sup> عَلَيْهَا، فَأَلْقَيْهَا<sup>١١</sup> فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ. قَالَ

«الأساري». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و التلخيص. و الأسواف، بالفتح ثم السكون آخره فاء - و يقال: الأساوي ف -: موضع بالمدينة على طريق المتوجه إلى أحد؛ قال ابن عبد البر: به صدقة زيد بن ثابت، و في طبقات ابن سعد: قال أبو الزناد: كُنَّا نَحْدُثُ أَنَّ الْأَسَاوِيْفَ مِمَّا أَقْطَعَهُ عُمَرُ لَزِيدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ قَالَ: وَ بَعْضُهُ الْيَوْمَ بِيَدِ الطَّائِفَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالزُّيُودِ مِنَ الْعَرَبِ يَتَوَارَثُونَهُ. خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، ج ٢، ص ٥٤٦.

١. هكذا في التلخيص. و في شرح النهج: «قد اقتطعناها». و في النسخ و المطبوع: «قد قطعها لك». و أَقْطَعَ فَلَانًا أَرْضًا: مَلَكَهَ إِيَّاهَا. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٨٢ (قطع).

٢. في «ب» و التلخيص: - «و كذا».

٣. في «ج، ف» و الحجري و التلخيص: - «عثمان».

٤. في «د»: «و قال».

٥. ما بين المعقوفين من المطبوع و التلخيص و لسان العرب.

٦. في المطبوع: «زيد» بدل «قيس».

٧. في «ب» و حاشية «ف»: «استعرت». و في «د»: «استعرت».

٨. ديوان الحماسة، ج ١، ص ١٨٦. و البيت للربيع بن زياد العبسي.

٩. الغرارة وعاء، يوضع فيه البُرّ و نحوّه، و هو أكبر من الجوالق. و الجمع: غرائر. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٨ (غر).

١٠. في «ب، د، ص» و التلخيص: «محيط». و في «ج»: «مَحْبَطٌ». و في الحجري و المطبوع: «مخيطه».

١١. في «ج، ص، ف»: «عليه، فألقها». و في شرح النهج: «عليه، فألقه».

زَيْدٌ: فَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهَا عَلَى الْيَأْسِ<sup>١</sup> مِنْهَا.<sup>٢</sup>

و رَوَى الْوَاقِدِيُّ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ عِصَابَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ  
يَدْعُوهُمْ إِلَى نَصْرِ<sup>٣</sup> عُثْمَانَ، فَوَقَّفَ عَلَيْهِ جَبَلَةُ بْنُ عَمْرٍو<sup>٤</sup> وَابُو حَبَّةَ<sup>٥</sup> الْمَازِنِيُّ<sup>٦</sup>،  
فَقَالَ لَهُ جَبَلَةُ: مَا يَمْنَعُكَ يَا زَيْدُ أَنْ تَذُبَّ عَنْهُ؟! أَعْطَاكَ عَشْرَةَ آلَافٍ دِينَارٍ، وَأَعْطَاكَ  
حِكَايَاتٍ مِنْ نَخْلٍ لَمْ تَرِثْ مِنْ أَبِيكَ مِثْلَ حَدِيقَةٍ مِنْهَا!  
فَأَمَّا ابْنُ عَمَرَ: فَإِنَّ الْوَاقِدِيَّ أَيْضاً رَوَى<sup>٧</sup> عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنَّا إِلَّا  
خَاذِلٌ أَوْ قَاتِلٌ<sup>٨</sup>.

و الْأَمْرُ فِي هَذَا أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَخْفَى.

١. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: - «منها». و في الحجري و المطبوع: «على الناس».

٢. وردت بهذا المضمون في طبقات ابن سعد، و يرويه البلاذري في أنسابه باقتضاب، ولكن يذكر بدلاً من زيد بن ثابت: عبد الرحمن بن عتّاب بن أسيد. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٦٥؛  
الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢٧، الرقم ٦١٧.

٣. في «ب» و التلخيص و شرح النهج: «نصرة».

٤. جبلة بن عمرو بن أوس بن عامر الساعدي الأنصاري، روى عنه سليمان بن يسار و ثابت بن  
عبيد، كان فاضلاً من فضلاء الصحابة، و شهد صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام و سكن  
مصر. معرفة الصحابة، ج ١، ص ٤٧٨، الرقم ٤٨٠؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٢٣٥، الرقم ٣١٧؛  
أسد الغابة، ج ١، ص ٣٢٠، الرقم ٦٨٦؛ الوافي بالوفيات، ج ١١، ص ٥٢، الرقم ٩٦؛ الإصابة،  
ج ١، ص ٥٦٦، الرقم ١٠٨٢.

٥. هكذا في التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «جبلة بن عمرو بن حبة». و في النسخ: «جبلة  
بن عمرو، و ابن حبة». و في شرح النهج كما في النسخ إلا أن فيه «و ابن حبة» بدل «و ابن حبة».  
٦. أبو حبة بن غزيرة بن عمرو بن عطية الأنصاري المازني، شهد أحداً و استشهد بالإمامة، و قال  
الطبري: اسمه زيد. الاستيعاب، ج ٤، ص ١٦٢٨، الرقم ٢٩٠٦؛ الإصابة، ج ٧، ص ٧٢، الرقم  
٩٧٤٥؛ تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٦٧، الرقم ٢٦٦.

٧. في المطبوع: «بروي أيضاً». و في التلخيص: - «أيضاً». و في شرح النهج: «روى أيضاً».

٨. و هذا يبطل ما ذكره القاضي من أن ابن عمر كان ممن نصر عثمان.

فَأَمَّا ذِكْرُهُ<sup>١</sup> إِنْغَاذُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ:<sup>٢</sup>  
فَإِنَّمَا أَنْفَذَهُمَا - إِنْ كَانَ أَنْفَذَهُمَا - لِيَمْنَعَا<sup>٣</sup> مِنْ اتِّهَاكِ حَرِيمِهِ، وَتَعْمُدِ قَتْلِهِ، وَمَنْعِ  
حَرَمِهِ وَنِسَائِهِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَلَمْ يُنْفِذْهُمَا لِيَمْنَعَا مِنْ مُطَالَبَتِهِ بِالْخَلْعِ؛ كَيْفَ  
وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّهُ بِأَحْدَاثِهِ مُسْتَحِقٌّ لِلْخَلْعِ، وَالْقَوْمُ الَّذِينَ سَعَوْا فِي  
ذَلِكَ كَانُوا يَغْدُونَ وَيُرْوَحُونَ إِلَيْهِ<sup>٤</sup>! وَمَعْلُومٌ مِنْهُ ضَرُورَةُ أَنَّهُ كَانَ مُسَاعِدًا عَلَى  
خَلْعِهِ وَنَقْضِ أَمْرِهِ، لَا سِيَّيَمَا فِي الْمَرَّةِ الْأَخِيرَةِ.

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَنَ قَتْلَتَهُ: فَهُوَ يَعْلَمُ مَا فِي هَذَا مِنَ الرِّوَايَاتِ  
الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي هِيَ أَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَإِنْ<sup>٥</sup> صَحَّتْ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَحْمُولَةً  
عَلَى لَعْنِ مَنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا لِقَتْلِهِ<sup>٦</sup>، قَاصِدًا إِلَيْهِ؛ فَإِنْ<sup>٧</sup> ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ.

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّ طَلْحَةَ رَجَعَ لَمَّا نَاشَدَهُ عُثْمَانُ يَوْمَ الدَّارِ: فَظَاهِرُ الْبُطْلَانِ، وَغَيْرُ  
مَعْرُوفٍ فِي الرِّوَايَةِ؛ وَالظَّاهِرُ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى عُثْمَانَ أَشَدَّ مِنْ طَلْحَةَ  
يَوْمَ الدَّارِ وَلَا أَغْلَظَ، وَلَوْ حَكَيْنَا مِنْ كَلَامِهِ فِيهِ مَا قَدْ رُوِيَ لِأَفْتِنَا بِهِ قِطْعَةً كَبِيرَةً<sup>٨</sup> مِنْ  
هَذَا الْكِتَابِ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ الدَّارِ: «اللَّهُمَّ اكْفِنِي طَلْحَةَ»<sup>٩</sup>

١. في «ص» والمطبوع و شرح النهج: «ما ذكره». وفي المطبوع و شرح النهج: «من».

٢. إِنَّمَا ذَكَرَ الْقَاضِي ذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ لِبَيَانِ عَدَمِ تَحَقُّقِ الْإِجْمَاعِ عَلَى خَلْعِ عُثْمَانَ.

٣. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «لِيَمْنَعَا».

٤. هَكَذَا فِي «ج». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالتَّلْخِصِ وَشرح النهج: «سَعَوْا فِي ذَلِكَ إِلَيْهِ كَانُوا يَغْدُونَ  
وَيُرْوَحُونَ». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «إِلَيْهِ» إِضَافَةٌ إِلَى مَا فِي تِلْكَ النُّسخِ.

٥. فِي «ج»: «فَإِنْ».

٦. فِي «ص»: «يَقْتُلُهُ». وَفِي التَّلْخِصِ وَشرح النهج: «قَتَلَهُ».

٧. فِي «ج»، ص، ف: «وَأَنَّ».

٨. فِي «ب»، د، ص «و شرح النهج: «كثيرة».

٩. تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٣٧٩: الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ١٧٤.

وَيُكَرَّرُ<sup>١</sup> ذَلِكَ؛ عِلْمًا مِنْهُ<sup>٢</sup> بِأَنَّهُ أَشَدُّ الْقَوْمِ عَلَيْهِ. وَرُويَ أَنَّ طَلْحَةَ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ الدَّارِ دِرْعٌ، وَهُوَ يُرَامِي النَّاسَ، وَلَمْ يَنْزِعْ عَنِ الْقِتَالِ حَتَّى قُتِلَ الرَّجُلُ<sup>٣</sup>.  
فَمَا أَدْعَاؤُهُ مِنْ<sup>٤</sup> الرِّوَايَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ «سَتَكُونُ<sup>٥</sup> فِتْنَةٌ، وَإِنْ عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ يَوْمَئِذٍ عَلَى الْهُدَى»<sup>٦</sup> فَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الشَّاذَّةَ لَا تَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ الْمَعْلُومِ صَرُورَةً مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى خَلْعِهِ وَخَذْلِهِ، وَكَلَامِ

١. في «د»: «و تَكَرَّرَ».

٢. في «ب، د، ص» و شرح النهج: - «منه».

٣. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٣٥؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٠٦، و ج ١٠، ص ١٢٧.

٤. في شرح النهج: - «من».

٥. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «سيكون».

٦. و لعنه الخبر المروي في سنن ابن ماجه (ج ١، ص ٤١، ح ١١١): عن علي بن محمد، عن عبد الله بن إدريس، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن كعب بن عجرة، قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنة فقرَّبها، فمرَّ رجل مقنَّع رأسه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا يومئذٍ على الهدى»، فوثبْتُ فأخذتُ بضبعي عثمان، ثم استقبلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلتُ: هذا؟ قال: «هذا».

و راجع: مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٣٦، ح ١٨٠٩٢؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٢٨، ح ٣٧٠٤؛ المعجم الكبير، ج ١٩، ص ١٦٢، ح ٣٦٢؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٤٥٥٢.

و في الزوائد: إسناده منقطع، قال أبو حاتم: محمد بن سيرين لم يسمع كعب بن عجرة. و في طريقه هشام بن حسان، و كان عثمانياً. و جاء في ميزان الاعتدال (ج ٧، ص ٧٨ - ٧٩، الرقم ٥١٠٠/٩٢٢٠) في ترجمته: حدَّثنا شعيب بن حرب، سمعت شعبة يقول: لو حابيت أحداً لحابيت هشام بن حسان، كان ختني و لم يكن يحفظ... عفان حدَّثنا وهيب، قال لي سفيان الثوري: أفدني عن هشام بن حسان، فقلت: لا أستحل ذلك، ولكن أحدثك عن أيوب، فجعلت أحدث عن أيوب، و هو يسأل عن هشام... و قال أبو بكر ابن أبي شيبة عن ابن عليه: كنّا لانعدّ هشاماً في الحسن شيئاً... و كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء.



وجوه المهاجرين والأنصار فيه. وبإزاء هذه الرواية ما يَمْلَأُ الطُّرُوسَ<sup>١</sup> - عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وغيره - مِمَّا يَتَضَمَّنُ ضِدًّا مَا تَضَمَّنَتْهُ. وَلَوْ كَانَتْ هذه الرواية معروفةً لَكَانَ عُثْمَانُ أَوْلَى النَّاسِ بِالاحتجاجِ بِهَا يَوْمَ الدَّارِ، وَقد احتجَّ عليهم بِكُلِّ غَثٍّ وَسَمِينٍ، وَقَبْلَ<sup>٢</sup> ذَلِكَ لَمَّا خَوَّصَ وَطَوَّلَ بِأَنْ يَخْلَعَ نَفْسَهُ، وَلاَحْتِجَّ بِهَا<sup>٣</sup> عَنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَأَنْصَارِهِ. وَفِي عِلْمِنَا بِأَنْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ<sup>٤</sup>.

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ قَوْلِهَا: «قُتِلَ وَاللَّهِ مَظْلُومًا» فَأَقْوَالُ<sup>٥</sup> عَائِشَةَ فِيهِ مَعْرُوفَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَإِخْرَاجُهَا قَمِيصَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ تَقُولُ: «هَذَا قَمِيصُهُ لَمْ يَبْتَلْ، وَقد بَلَّيْتُ سُنَّتَهُ»<sup>٦</sup>، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى كَثْرَةً<sup>٧</sup>. فَأَمَّا مَدْحُهَا لَهُ<sup>٨</sup> وَتَنَاوُهَا عَلَيْهِ: فَإِنَّمَا كَانَ عَقِيبَ عِلْمِهَا بِاتِّتْقَالِ الْأَمْرِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَالسَّبَبُ فِيهِ مَعْرُوفٌ، وَقد وُوقِفَتْ<sup>٩</sup> عَلَيْهِ، وَقَوْلُ بَيْنَ

١. الطُّرُوسُ: الصحيفة. والجمع: طُرُوس وَأَطْرَاس. لسان العرب، ج ٦، ص ١٢١ (طرس).

٢. في «ب، د» والمطبوع: «وقيل». وفي «ف» الكلمة غير واضحة.

٣. في الحجري والمطبوع: - «بها».

٤. هكذا في «د». وفي «ب، ج، ص، ف» والحجري: «مصنوعة». وفي المطبوع والتلخيص وشرح النهج: «مصنوعة موضوعة».

٥. في المطبوع: «فأما فأقوال».

٦. الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٧١ - ٧٢؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٩؛ تجارب الأمم، ج ١، ص ٤٦٩؛ الفتوح، ج ٢، ص ٤٢١؛ تاريخ مختصر الدول، ص ١٠٥، مع اختلاف في الألفاظ.

٧. في الحجري والمطبوع: «وغير ذلك ممَّا لا يحصى كثيرة».

٨. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: - «له».

٩. هكذا في حاشيتي «ج، ف». وفي «ج، ص»: «أوقفت». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وُوقِفَتْ».

وواقفه على كذا، موافقةً وإِقَافاً: سأله الوقوف. لسان العرب، ج ٩، ص ٣٦٠ (وقف).

كلامها فيه مُتَقَدِّمًا و مُتَأَخَّرًا.<sup>١</sup>

٢٤٤/٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُتَعَلَّقَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا فِي<sup>٢</sup> مُقَابَلَةِ مَا يَدْعُوهُ مِمَّا طَرِيقُهُ أَيْضًا الْآحَادُ» فَوَاضِحُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ إِبْطَاقَ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ - إِلَّا مَنْ كَانَ فِي الدَّارِ مَعَهُ<sup>٣</sup> - عَلَى خِلَافِهِ، وَأَنْتَهُمْ كَانُوا بَيْنَ مُجَاهِدٍ وَمُقَاتِلٍ مُبَارِزٍ<sup>٤</sup>، وَبَيْنَ خَاذِلٍ مُتَقَاعِدٍ، مَعْلُومٌ ضَرُورَةُ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ؛ فَكَيْفَ<sup>٥</sup> يَدْعَى أَنَّهَا مِنْ

١. فِي تَارِيخِ الطَّبْرِيِّ، حَوَادِثُ سَنَةِ ٣٦: إِنَّ عَائِشَةَ لَمَّا انْتَهَتْ إِلَى سَرِفٍ رَاجِعَةً فِي طَرِيقِهَا إِلَى مَكَّةَ لَقِيَهَا عَبْدُ بْنُ أُمِّ كَلَابٍ - وَهُوَ عَبْدُ بْنُ أَبِي سَلْمَةَ يَنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ - فَقَالَتْ لَهُ: مَهَيْمٌ؟ قَالَ: قَتَلُوا عَثْمَانَ، فَمَكَّنُوا ثُمَانِيًا. قَالَتْ: ثُمَّ صَنَعُوا مَاذَا؟ قَالَ: أَخَذَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ بِالْإِجْمَاعِ فَجَازَتْ بِهِمُ الْأُمُورَ إِلَى خَيْرٍ مَجَازٍ، اجْتَمَعُوا عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. فَقَالَتْ: وَاللَّهِ، لَيْتَ أَنَّ هَذِهِ انْطَبَقَتْ عَلَى هَذِهِ إِنْ تَمَّ الْأَمْرُ لَصَاحِبِكَ، رَدُّونِي، رَدُّونِي. فَانْصَرَفَتْ إِلَى مَكَّةَ وَهِيَ تَقُولُ: قَتَلَ وَاللَّهِ عَثْمَانَ مَظْلُومًا، وَاللَّهِ لَا طَلِبِينَ بِدَمِهِ. فَقَالَ لَهَا ابْنُ أُمِّ كَلَابٍ: وَلَمْ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أَوَّلَ مِنْ أَمَالِ حَرْفِهِ لِأَنْتِ، وَلَقَدْ كُنْتُ تَقُولِينَ: اقْتُلُوا نَعْتَلًا فَقَدْ كَفَرَ. قَالَتْ: إِنَّهُمْ اسْتَتَابُوهُ ثُمَّ قَتَلُوهُ، وَقَدْ قُلْتُ وَقَالُوا، وَقَوْلِي الْأَخِيرُ خَيْرٌ مِنْ قَوْلِي الْأَوَّلِ، فَقَالَ لَهَا ابْنُ أُمِّ كَلَابٍ:

وَمِنْكَ الْبَدَاءُ وَمِنْكَ الْغَيْرُ	وَمِنْكَ الرِّيحُ وَمِنْكَ الْمَطَرُ
وَأَنْتِ أَمَرْتِ بِقَتْلِ الْإِمَامِ	وَقُلْتِ لَنَا: إِنَّهُ قَدْ كَفَرَ
فَهَبْنَا أَطْعَمْنَاكَ فِي قَتْلِهِ	وَقَاتَلَهُ عِنْدَنَا مِنْ أَمْرٍ
وَلَمْ يَسْقُطِ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِنَا	وَلَمْ تَنْكَسِفِ شَمْسُنَا وَالْقَمَرُ
وَقَدْ بَايَعَ النَّاسُ ذَاتُنَدْرًا	يَزِيلُ الشَّبَا وَيَقِيمُ الصَّعَرُ
وَيَلْبِسُ لِلْحَرْبِ أَثْوَابَهَا	وَمَا مِنْ وَفَى مِثْلَ مَنْ قَدْ غَدَرَ

فَانْصَرَفَتْ إِلَى مَكَّةَ، فَنَزَلَتْ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَصَدَتْ الْحَجَرَ، فَتَسَرَّتْ فِيهِ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهَا النَّاسُ، فَقَالَتْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ عَثْمَانَ قَتَلَ مَظْلُومًا، وَاللَّهِ لَا طَلِبِينَ بِدَمِهِ. تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٤٥٩؛ تَارِيخُ ابْنِ خُلْدُونَ، ج ٢، ص ٦٠٧؛ الْفَتْوحُ، ج ٢، ص ٤٣٧؛ الْفَخْرِيُّ، ص ٩٠؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٢٠٦.

٢. فِي «د، ص»: - «فِي».

٣. فِي «ص»: «وَمَعَهُ حَدٌّ».

٤. فِي «ب، ص» وَالتَّلْخِصِ: «وَمُبَارِزٌ».

٥. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَكَيْفَ».

جِهَةِ الْآحَادِ حَتَّى تُعَارَضَ<sup>١</sup> بِأَخْبَارٍ شَادَّةٍ نَادِرَةٍ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا مُكَابَرَةٌ ظَاهِرَةٌ؟  
فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّا لَا نَعْدِلُ عَنْ وَلَايَتِهِ بِأُمُورٍ مُحْتَمَلَةٍ» فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا  
الْمَعْنَى<sup>٢</sup>، وَقُلْنَا: إِنَّ الْمُحْتَمِلَ هُوَ مَا لَا ظَاهَرَ لَهُ، وَالَّذِي<sup>٣</sup> يَتَجَادَبُهُ<sup>٤</sup> الْأُمُورُ الْمُخْتَلِفَةُ.  
فَأَمَّا مَا لَهُ ظَاهَرٌ فَلَا يُسَمَّى مُحْتَمَلًا، وَإِنْ سَمَّاهُ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مِمَّا يُعْدَلُ  
مِنْ أَجْلِهِ عَنِ الْوَلَايَةِ، وَفَصَّلْنَا ذَلِكَ تَفْصِيلًا بَيِّنًا<sup>٥</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْتَهِدَ رَأْيَهُ فِي الْأُمُورِ الْمَنُوطَةِ بِهِ، وَيَكُونُ مُصِيبًا  
وَإِنْ أَفْضَتْ إِلَى عَاقِبَةٍ مَذْمُومَةٍ» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ وَلَا غَيْرِهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي  
الْأَحْكَامِ، وَلَا يَجُوزَ الْعَمَلُ فِيهَا إِلَّا عَلَى النُّصُوصِ. ثُمَّ إِذَا سَلَّمْنَا الْاجْتِهَادَ، فَلَا شَكَّ  
أَنَّ هَاهُنَا أُمُورًا لَا يَسُوعُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ؛ حَتَّى يَكُونُ مَنْ خُبِّرْنَا عَنْهُ بِأَنَّهُ اجْتَهِدَ فِيهَا  
غَيْرَ مُصَدِّقٍ. وَتَفْصِيلُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يُبَيِّنُ<sup>٦</sup> عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مَا تَعَاطَاهُ مِنَ الْأَعْدَارِ فِي  
أَحْدَاثِهِ<sup>٧</sup>.

ثُمَّ ذَكَرَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: أَنَّ عُثْمَانَ اعْتَذَرَ مِمَّا يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْدَاثِ، وَذَكَرَ عَنْهُ  
أَعْدَارًا نَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا فِيمَا بَعْدُ عِنْدَ اسْتِقْصَاءِ صَاحِبِ الْكِتَابِ لَشَرْحِهَا؛<sup>٨</sup> فَإِنَّهُ  
أَشَارَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى جُزْءٍ مِنْ جُمْلَةٍ مَا<sup>٩</sup> سَنَذْكُرُهُ عَنْهُ، وَادْخَلَ فِي جُمْلَةٍ

١. في الحجري والمطبوع والتلخيص وشرح النهج: «يعارض».

٢. تقدم في ص ١٣٧ وما بعدها.

٣. في المطبوع وشرح النهج: - «الذي».

٤. في «ب، د»: «يتحاذى به».

٥. في «ب، د»: «بيّناه».

٦. في «د»: «نبين».

٧. راجع ص ٢١٥ وما بعدها.

٨. يأتي في ص ١٧٢ وما بعدها.

٩. في «ب، د»: «من جملة».

المُؤَافَقَةِ عَلَى الْأَحْدَاثِ غَيْبَةَ عُثْمَانَ عَنْ بَدْرِ، وَهَرَبَهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ بَيْعَةَ الرضوان. وَحَكَّى عَنْ عُثْمَانَ الْجَوَابَ عَنْ ذَلِكَ.<sup>١</sup>

٢٤٥/٤

وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْأَحْدَاثِ الَّتِي نُقِمَتْ عَلَيْهِ، وَطَوْلَبَ بِخَلْعِهِ نَفْسَهُ لِأَجْلِهَا؛ لِأَنَّهُمْ نَقَمُوا عَلَيْهِ أُمُورًا تَجَدَّدَتْ مِنْهُ بَعْدَ الْعَقْدِ لَهُ، وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ<sup>٢</sup> هَذَا الْجِنْسِ، وَإِنَّمَا وَاقَفُوا<sup>٣</sup> عَلَى ذَلِكَ - إِنْ كَانُوا وَاقَفُوهُ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ - مِنْ حَيْثُ كَانَ يَقْتَضِي نَقْصًا<sup>٥</sup> وَانْحِطَاطًا عَنْ رُتْبَةٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ شَهِدَهَا؛ أَعْنِي هَذِهِ الْمَوَاطِنَ. وَلَا طَائِلَ فِي تَتَبُّعِ ذَلِكَ.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٤٥ - ٤٦.

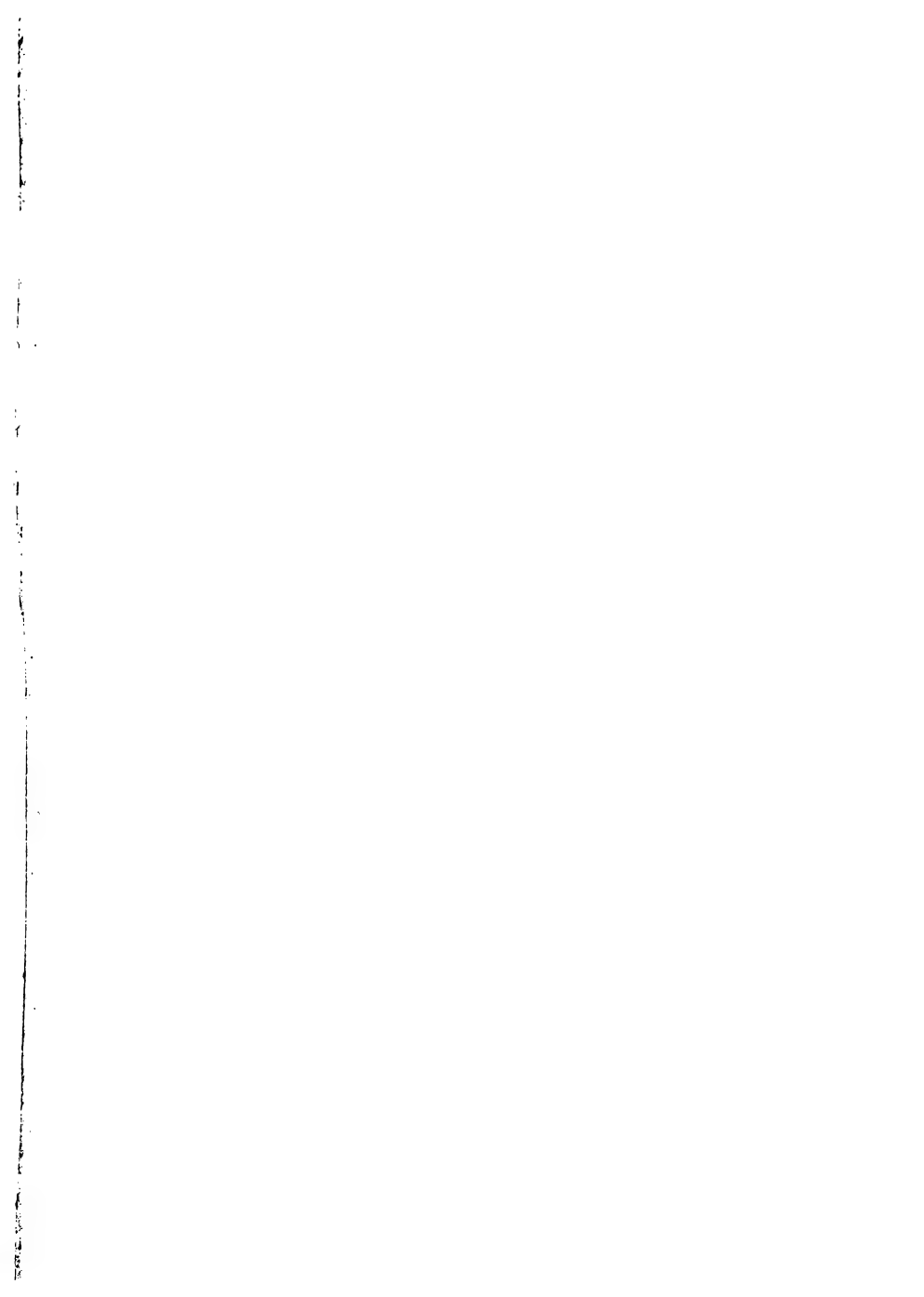
٢. في «ب، د» - «من».

٣. في «ب، د، ص» والحجري: «وإنما واقفوه». وفي المطبوع: «وإن واقفوا».

٤. في «ب، د، ص» والحجري: «واقفوه». وفي المطبوع: «واقفوه».

٥. في «ص» والمطبوع: «نقصاً».

[ تفصيل أجوبة القاضي ]  
[ عن مطاعن عثمان، ومناقشتها ]



## [الطعن الأول]

[تَوَلَّيْتَهُ مَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ]

قال صاحب الكتاب:

أما ما ذكروه من تَوَلَّيْتَهُ مَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ: فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى أَنَّهُ حِينَ اسْتَعْمَلَهُمْ عَلِمَ مِنْ أحوَالِهِمْ خِلَافَ السُّتْرِ<sup>١</sup> وَ الصَّلَاحِ؛ لِأَنَّ الَّذِي ثَبَّتَ عَنْهُمْ مِنَ الْأُمُورِ حَدَّثَ مِنْ بَعْدِ، وَ لَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهُمْ فِي الْأَوَّلِ مُسْتَوْرِينَ فِي الْحَقِيقَةِ، أَوْ مُسْتَوْرِينَ عِنْدَهُ؛ وَإِنَّمَا كَانَ يَجِبُ تَخْطِئُتُهُ لَوْ [كَانَ]<sup>٢</sup> اسْتَعْمَلَهُمْ وَ هُمْ فِي الْحَالِ لَا يَصْلُحُونَ لذلك.

فإن قال: لَمَّا عَلِمَ بِحَالِهِمْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَعْرِلَهُمْ.

قيل له: كَذَلِكَ فَعَلَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا<sup>٣</sup> اسْتَعْمَلَ الْوَلِيدَ بَنَ عُقْبَةَ قَبْلَ ظَهْوَرِ شُرْبِ الْخَمْرِ مِنْهُ، فَلَمَّا شَهِدُوا عَلَيْهِ<sup>٤</sup> بِذَلِكَ جَلَدَهُ الْحَدَّ وَ صَرَفَهُ<sup>٥</sup>. وَ قد رُوِيَ

---

١. في «د» و حاشية «ف»: «خلاف السنن».

٢. ما بين المعقوفين من المغني. وهكذا في الموارد الآتية.

٣. هكذا في «ج، ف» و شرح النهج. و في «ب، د، ص»: «لَمَّا». و في الحجري و المطبوع و المغني و التلخيص: - «إِنَّمَا».

٤. في «ب، د، ص، ف»: - «عليه». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

٥. في المغني: «حَدَّه وَ عَزَلَهُ». و من هنا إلى قوله: «فَأَمَّا سعيد بن العاص فَإِنَّهُ عَزَلَهُ» ساقط من المغني.

مِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ وَلَّى قُدَامَةَ بْنَ مَظْعُونٍ<sup>١</sup> بَعْضَ أَعْمَالِهِ، فَشَهِدُوا عَلَيْهِ بِشُرْبِ الْخَمْرِ، فَأَشْخَصَهُ وَجَلَدَهُ الْحَدَّ. فَإِذَا عُدَّ ذَلِكَ فِي فُضَائِلِ عُمَرَ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعَدَّ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْوَلِيدِ مِنْ مَعَايِبِ عُثْمَانَ؛ إِنَّهُ لَمَّا أَشْخَصَهُ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِمَشْهَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَاعْتَذَرَ مِنْ عَزَلِهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ بِالْوَلِيدِ، بِأَنْ سَعَدًا شَكَاهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ فَأَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى عَزَلِهِ بِالْوَلِيدِ.

ثُمَّ قَالَ:

فَأَمَّا سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ فَإِنَّهُ عَزَلَهُ<sup>٢</sup> عَنْ الْكُوفَةِ وَوَلَّى مَكَانَهُ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ<sup>٣</sup>، وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ<sup>٤</sup> بِنِ أَبِي سَرْجٍ عَزَلَهُ وَوَلَّى مَكَانَهُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَكَمْ يَظْهَرُ لَهُ فِي بَابِ مَرَوَانَ مَا يُوجِبُ أَنْ يَصْرِفَهُ عَمَّا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِيهِ.

٢٤٦/٤

وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ طَعْنًا، لَوَجَبَ مِثْلُهُ فِي كُلِّ مَنْ وَلِيَ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَّى الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ فَحَدَّثَ مِنْهُ مَا حَدَّثَ، وَحَدَّثَ مِنْ بَعْضِ

١. قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب القرشي الجمحي، يكنى أبا عمرو، وهو أخو عثمان بن مظعون، وخال حفصة وعبد الله ابني عمر بن الخطاب، وكانت تحته صفية بنت الخطاب. وهو من السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرًا وأحداً و سائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله، واستعمله عمر على البحرين. توفي سنة ست وثلاثين وهو ابن ثمان وستين سنة. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٠٦، الرقم ٧١؛ معرفة الصحابة، ج ٤، ص ١٣٠، الرقم ٢٤٧٢؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٢٧٧، الرقم ٢١٠٨؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٩٤، الرقم ٤٢٧٧.

٢. من قوله: «و قد روي مثله عن عمر» إلى هنا ساقط من المغني.

٣. في «ب، د» والمغني و شرح النهج: - «الأشعري».

٤. في المغني: - «عبد الله بن سعد». وفي شرح النهج: - «بن سعد».



أمرأ أمير المؤمنين عليه السلام الخيانة<sup>١</sup>، كالفقاع بن شور<sup>٢</sup>؛ لأنه<sup>٣</sup> ولآه على ميسان<sup>٤</sup> فأخذ ماها و لحي بمعاوية، وكذلك فعل الأشعث بن قيس بمال أذربيجان، و ولئ أبا موسى الحكم<sup>٥</sup> فكان<sup>٦</sup> منه ما كان. ولا<sup>٧</sup> يجب أن يُعاب أحد بفعل غيره، و<sup>٨</sup> إذا لم يلحقه عيب في ابتداء الولاية فقد زال الغيب فيما عداه.

فقولهم<sup>٩</sup>: «إنه قسم أكثر<sup>١٠</sup> الولايات في أقاربه، و زال عن طريقة الاحتياط للمسلمين، و قد كان عمر حذر<sup>١١</sup> من ذلك» فليس بعيب؛ لأن تولية الأقارب كتولية الأبعد، و أنه يحسن إذا كانوا على صفات مخصوصة<sup>١٢</sup>.

١. في «ب، د»: «الجنانية».

٢. في «د» و التلخيص «سور». و في «ص»: «ثور». و الرجل هو: القعقاع بن شور السدوسي الذهلي، و قد على معاوية و كان جلسه، تابعي. الجرح و التعديل، ج ٧، ص ١٣٧، الرقم ٧٦٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٩، ص ٣٥٠، الرقم ٥٧٣٨؛ ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ٤٧٥، الرقم ٦٧٥٥ / ٦٩٠٩.

٣. في الحجري: «فإنه». و في المطبوع: - «لأنه».

٤. في «ب، ج، د، ص» و حاشية الحجري: «خراسان». و في التلخيص: «نيسان». و «ميسان» بالفتح ثم السكون، و سين مهملة و آخره نون، اسم كورة واسعة كثيرة القرى و النخل بين البصرة و واسط، قصبتهاميسان، و في هذه الكورة أيضاً قرية فيها قبر عزيز النبي، مشهور معمر، يقوم بخدمته اليهود، و لهم عليه و قوف و تأتيه النذور. معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٤٢ (ميسان).

٥. أي في أمر التحكيم.

٦. هكذا في «ب» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و كان».

٧. في المغني: «فلا».

٨. هكذا في المغني و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «فأما».

٩. كذا في النسخ. و في شرح النهج: «و قولهم». و الأصح: «فأما قولهم».

١٠. في «ب، ص»: «أكبر». و في الحجري و المطبوع: - «أكثر».

١١. في المطبوع و شرح النهج: «حذره».

١٢. في «ب، د، ص»: - «مخصوصة».

و لَوْ قِيلَ: «إِنَّ تَقْدِيمَهُمْ أَوْلَى» لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ<sup>١</sup> إِذَا كَانَ الْمُؤَلِّي لَهُمْ<sup>٢</sup> أَشَدَّ تَمَكُّنًا مِنْ عَزْلِهِمْ وَ الِاسْتِبْدَالَ بِهِمْ؛ بَلْ كَانَ أَقْرَبَ<sup>٣</sup>. وَ قَدْ وَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْبَصْرَةَ، وَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْيَمَنَ، وَ قُتِمَ بِنَ الْعَبَّاسِ مَكَّةَ؛ حَتَّى قَالَ الْأَشْتَرُ عِنْدَ ذَلِكَ: عَلَى مَاذَا قَتَلْنَا الشَّيْخَ أَمْسٍ؟ فِيمَا يُرَوَّى، وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَعِيْبٍ إِذَا أَدَّى مَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِي اجْتِهَادِهِ<sup>٤</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ كَتَبَ إِلَى ابْنِ أَبِي سَرْحٍ حَيْثُ وَلَّى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بَأْنَ يَقْتُلَهُ وَ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» فَقَدْ [بَلَّغْنَا أَنَّهُ] أَنْكَرَ ذَلِكَ<sup>٥</sup> أَشَدَّ التَّنْكِيرِ<sup>٦</sup>، حَتَّى حَلَفَ عَلَيْهِ، وَ بَيَّنَّ<sup>٧</sup> أَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي ظَهَرَ لَيْسَ كِتَابَهُ، وَ لَا الْغُلَامُ غُلَامَهُ، وَ لَا الرَّاحِلَةُ رَاحِلَتَهُ؛ وَ كَانَ فِي جُمْلَةٍ مِّنْ خَاطِبَتِهِ فِي ذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَبِلَ عُذْرَهُ. وَ ذَلِكَ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَ كُلِّ أَحَدٍ<sup>٨</sup> مَقْبُولٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ<sup>٩</sup>. وَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْكِتَابَ قَدْ يَجُوزُ فِيهِ التَّزْوِيرُ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْكَذِبُ [وَ لَوْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَى ذَلِكَ كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَقِّقُوهُ

٢٤٧/٤

١. في «ج» و شرح النهج: - «ذلك».

٢. في «ب، د» - «لهم».

٣. هكذا في «ج». و في «ب، د، ص، ف» و المطبوع: «لكان أقرب». و في «ج»: «بل كان أقرب». و في الحجري: «لمكان أقرب». و في شرح النهج: - «لكان أقرب». و لعل الأنسب: «لمكان القرب».

٤. من قوله: «فقولهم: إنه قسم أكثر الولايات في أقاربه» إلى هنا ساقط من المغني.

٥. في الحجري و المطبوع: - «ذلك».

٦. في الحجري: «التنكير». و في المطبوع: «الإنكار». و في شرح النهج: «إنكار».

٧. في «د» - «و بين».

٨. في المطبوع: «كل واحد».

٩. في «د»: «في مثل ذلك مقبول»؛ بتقديم و تأخير.

عليه؛ فكَيْفَ وقد أنكرَه وحَلَفَ عليه؟!].

ثُمَّ اعتَذَرَ عن قولٍ مَنْ يَقُولُ: قد عَلِمَ أَنَّ مَرَوَانَ هو الذي زَوَّرَ الكتابَ؛ لأنَّه [هو] الذي كَانَ يَكْتُبُ عنه، فَهَلَا أَقَامَ الواجِبَ فيه؟ بَأَنَّ<sup>١</sup> قَالَ:

لَيْسَ يَجِبُ بهذا القَدْرِ أَنْ يُقَطَّعَ على أَنَّ<sup>٢</sup> مَرَوَانَ هو الذي فَعَلَ ذلكَ؛ لأنَّه وإنْ غَلَبَ ذلكَ في الظَّنِّ، فلا يَجُوزُ أَنْ يُحَكَّمَ به، وقد كَانَ القَوْمُ يَسُومُونَهُ تسليمَ<sup>٣</sup> مَرَوَانَ إِلَيْهِمْ، وذلكَ [حَيْفٌ وَ] ظُلْمٌ؛ لأنَّ الواجِبَ على الإمامِ أَنْ يُقِيمَ الحَدَّ على مَنْ يَسْتَحِقُّهُ أو التَّأْدِيبَ، ولا يَحِلُّ لَهُ تسليمُهُ مِنْ<sup>٤</sup> غَيْرِهِ؛ فَقَدْ كَانَ الواجِبُ أَنْ يُثَبِّتُوا<sup>٥</sup> عنده ما يوجِبُ<sup>٦</sup> فِي مَرَوَانَ الحَدَّ أو التَّأْدِيبَ<sup>٧</sup> لِيَفْعَلَهُ به، و كَانَ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ والحَالُ هَذِهِ يَسْتَحِقُّ التَّعْنِيفَ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الفُقَهَاءَ ذَكَرُوا فِي كُتُبِهِمْ أَنَّ الأَمْرَ بِالْقَتْلِ لَا يوجِبُ قَوْدًا وَلَا دِيَّةً وَلَا حَدًّا، فَلَوْ ثَبَّتَ فِي مَرَوَانَ مَا ذَكَرُوهُ<sup>٨</sup> لَمْ يَسْتَحِقِّ القَتْلَ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ التَّعْزِيرَ؛ لَكُنْه عَدْلٌ عَنِ تَعْزِيرِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ.

قَالَ:

و قد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُثْمَانُ [قَدْ] ظَنَّ أَنَّ هَذَا الفِعْلَ فَعَلَ بَعْضُ مَنْ

١. في «ب، د، ص»: «فإن».

٢. في «د»: - «أَنَّ».

٣. في المغني: «يساومونه بتسليم». وفي المطبوع: «يسومونه بتسليم». و سَامَ فَلَانًا الأَمْرَ: كَلَّفَهُ إِتْيَاهُ وَ أَلْزَمَهُ بِهِ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣١١ (سوم).

٤. في «د»: «في». و في شرح النهج: «إلى».

٥. في «ب» الكلمة غير منقوطة. و في «ص»: «أَنْ يَبْنُوا». و في المغني: «أَنْ يَبْنُوا».

٦. في «د»: «فالواجب».

٧. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: - «أو التأديب».

٨. في «ج، ص»: «ما ذكره».

يُعَادِي مَرَوَانَ تَقْبِيحاً لِأَمْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ  
فَعْلِهِ، وَ لَا يُعْلَمُ كَيْفَ كَانَ اجْتِهَادُهُ وَ ظَنُّهُ؟  
و بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدَّثَ <sup>١</sup> مِنْ أَجْلِ <sup>٢</sup> مَا تَقَمَّوْا عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ <sup>٣</sup> شَيْءٌ مِنْ  
ذَلِكَ يَوْجِبُ خَلْعَ عُثْمَانَ وَ قَتْلَهُ فَلَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا  
الْأَمْرَ لَوْ تَبَيَّنَ مَا كَانَ يَوْجِبُ الْقَتْلَ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْقَتْلِ لَا يَوْجِبُ الْقَتْلَ،  
لَا سِيَّماً قَبْلَ وَقُوعِ الْقَتْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

قَالَ:

فَيُقَالُ لَهُمْ: لَوْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ عَلَى عُثْمَانَ، أَمْ كَانَ <sup>٥</sup> يَجِبُ قَتْلُهُ؟ فَلَا يُمَكِّنُهُمْ  
ادِّعَاءُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِخِلَافِ الدِّينِ، وَ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّ قَتْلَهُ ظُلْمٌ»  
فَكَذَلِكَ فِي حَبْسِهِ <sup>٦</sup> فِي الدَّارِ، وَ مَنَعِهِ مِنَ الْمَاءِ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُدْفَعَ  
الْقَوْمُ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ، وَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ لَمْ <sup>٧</sup> يَدْفَعْهُمْ وَ [لَمْ] يُنَكِّرْ <sup>٨</sup> عَلَيْهِمْ  
يَكُونُ مُخْطِئاً. وَ فِي ذَلِكَ تَخْطِئَةُ أَصْحَابِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.  
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مُسْتَحِقَّ الْقَتْلِ وَ الْخَلْعِ لَا يَجِلُّ أَنْ يُمْنَعَ الطَّعَامُ وَ الشَّرَابُ، وَأَنَّ أَمِيرَ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُمْنَعَ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْمَاءِ فِي صَفَيْنَ، وَ قَدْ تَمَكَّنَ مِنْ

١. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْحَدِيثُ».

٢. فِي «ب»: «مَنْ أَحَدَ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «مَنْ آخَرَ».

٣. فِي «د»: «كُلَّ».

٤. فِي «ب، د، ص» وَ الْمَغْنِيُّ وَ شَرْحُ النَّهْجِ: «لَا».

٥. فِي «ب، د، ص»: «الْكَانَ». وَ فِي «ج»: «لَكَانَ لَهُمْ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ وَ شَرْحُ النَّهْجِ: «وَكَذَلِكَ حَبْسُهُ».

٧. فِي «د»: «لَمْ».

٨. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «وَ يَنْكُرُهُ». وَ فِي الْحَجَرِيِّ الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعِ وَ

الْمَغْنِيِّ وَ شَرْحِ النَّهْجِ.

مَنَعِهِمْ. وَأُطْنَبَ فِي ذَلِكَ، إِلَى أَنْ قَالَ:

وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَظْلُومًا، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ<sup>١</sup> مِنْ صُنْعِ الْجُهَّالِ،

وَأَعْيَانُ الصَّحَابَةِ كَارِهُونَ لِذَلِكَ.<sup>٢</sup>

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ قَتْلَهُ لَوْ وَجِبَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَوَلَّاهُ الْعَوَامُّ مِنَ النَّاسِ، وَ[أَنَّهُ لَا خِلَافَ]<sup>٣</sup>  
أَنَّ الَّذِينَ أَقْدَمُوا عَلَى قَتْلِهِ كَانُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ وَإِذَا صَحَّ أَنَّ قَتْلَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ، فَمَنَعَهُمْ  
وَالنَّكَيرُ عَلَيْهِمْ وَاجِبٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مَا يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ مِنْ رِدَّةٍ أَوْ زِنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ  
[بِغَيْرِ نَفْسٍ]<sup>٤</sup>، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ مَا يَوْجِبُ الْقَتْلَ لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ الْإِمَامُ؛ فَقَتَلَهُ  
عَلَى كُلِّ حَالٍ مُنْكَرًا، وَإِنْكَارَ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ.

قَالَ:

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّهُ أَبَاحَ قَتْلَ نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ  
الظُّلْمِ عَنْهُمْ» لِأَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ أَنْصَفَهُمْ وَنَظَرَ فِي حَالِهِمْ، وَلِأَنَّهُ  
لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَمْ يَحِلَّ لَهُمْ قَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحِلُّ قَتْلُ الظَّالِمِ إِذَا كَانَ عَلَى  
وَجْهِ الدَّفْعِ.

قَالَ:

وَالْمَرْوِيُّ أَنَّهُمْ أَحْرَقُوا بَابَهُ، وَهَجَمُوا عَلَيْهِ فِي مَسْرِيهِ، وَبَعَجَوْهُ<sup>٥</sup>

١. في «ج» - «كان».

٢. نصّ المغني ما يلي: «وهذا يبين كونهم ظالمين بما فعلوا، وأنه كان يجب على الصحابة منعهم من ذلك، وإن ادَّعوا أنهم لم يمنعوا فذلك ذمّ لهم، وقد نزههم الله عن الضلال والباطل».

٣. ما بين المعقوفين من المغني. وفي شرح النهج: «ولا شبهة» بدل «وأنه لا خلاف».

٤. ما بين المعقوفين من المغني. وفي شرح النهج: «بغير حق».

٥. بَعَجَ الْبَطْنُ، يَبْعِجُهَا، بَعْجًا: شَفَّهَا، فَبَرَزَتْ أَحْشَاؤُهُ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢١٤ (بعج).

بِالسَّيْفِ وَالْمَشَاقِصِ<sup>١</sup>، وَضَرَبُوا يَدَ زَوْجَتِهِ لَمَّا وَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَانْتَهَبُوا  
مَتَاعَ دَارِهِ! وَمِثْلُ هَذِهِ الْقَتْلَةِ لَا تَحِلُّ فِي الْكَافِرِ وَالْمُرْتَدِّ؛ فَكَيْفَ يُظَنُّ<sup>٢</sup>  
أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تُنَكِّرْ ذَلِكَ، وَلَمْ تُعَدِّهِ<sup>٣</sup> ظُلْمًا، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ مُسْتَحِقٌّ مِنْ  
حَيْثُ لَمْ يُدْفَعْ الْقَوْمُ عَنْهُ؟

ثُمَّ قَصَّ شَيْئًا مِنْ قِصَّتِهِ - فِي تَجَمُّعِ الْقَوْمِ عَلَيْهِ، وَتَوَسُّطِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ  
السَّلَامِ لِأَمْرِهِمْ، وَأَنَّهُ بَدَّلَ لَهُمْ مَا أَرَادُوهُ<sup>٤</sup>، وَأَعْتَبَهُمْ<sup>٥</sup>، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ -  
حَرْفَهُ<sup>٦</sup> وَلَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ. وَذَكَرَ قِصَّةَ الْكِتَابِ الَّذِي وَجَدُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُتَضَمِّنِ  
لِقَتْلِ الْقَوْمِ، وَذَكَرَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاقَفَهُ عَلَى الْكِتَابِ، فَخَلَفَ أَنَّهُ مَا كَتَبَهُ  
وَلَا أَمَرَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ: فَمَنْ تَتَّهِمُ؟ قَالَ: مَا أَنْتَهُمْ أَحَدًا، وَإِنَّ لِلنَّاسِ لِحَيَلًا. وَذَكَرَ أَنَّ  
الرَّوَايَةَ ظَاهِرَةً بِقَوْلِهِ: «إِنْ كُنْتُ أَخْطَأْتُ أَوْ تَعَمَّدْتُ، فَإِنِّي تَائِبٌ مُسْتَغْفِرٌ» قَالَ:  
فَكَيْفَ<sup>٨</sup> يَجُوزُ وَالْحَالُ هَذِهِ أَنْ تُهْتَكَ فِيهِ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ، وَحُرْمَةُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ!  
قَالَ:

وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْقَتْلَ عَلَى وَجْهِ الْغِيلَةِ<sup>٩</sup> حَرَامٌ لَا يَحِلُّ فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ،

٢٥٠/٤

١. المَشَقَصُ: نَصَلَ طَوِيلٌ عَرِيضٌ، أَوْ سَهْمٌ ذُو نَصْلٍ عَرِيضٍ. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٨ (شقص).

٢. فِي «ج، ص، ف»: «تَظَنُّ».

٣. فِي «ب، د»: «وَلَمْ يَعْدِهِ». وَفِي الْحَجَرِيِّ: «وَلَمْ نَعْدِهِ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «وَلَمْ يَعْدُوهُ».

٤. فِي «د»: «مَجْمَع».

٥. فِي «د»: «مَا أَرَادَهُ». وَفِي «ص»: «مَا أَرَادُوا».

٦. أَعْتَبَهُ: أَرْضَاهُ بَعْدَ الْعِتَابِ. وَفِي الْمَثَلِ: «مَا مُسِيءٌ مَنِ اعْتَبَبَ» راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٧٨ (عتب).

٧. فِي «د»: «حَرَمَهُ».

٨. فِي «ج، ص، ف»: «وَكَيْفَ». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ف» مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٩. يُقَالُ: قَتَلَهُ غِيلَةً، أَيْ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْهُ. راجع: تاج العروس، ج ١٥، ص ٥٦١ (غيل).

فَكَيْفَ فِيمَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ؟ وَ لَوْ لَا أَنَّهُ كَانَ يَمْنَعُ مِنْ مُحَارَبَةِ الْقَوْمِ - ظَنًّا  
 مِنْهُ بِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى الْقَتْلِ الذَّرِيعِ - لَكُنْثَرَتْ<sup>١</sup> نُصَاؤُهُ.  
 وَ حَكَى أَنَّ الْأَنْصَارَ بَذَلَتْ مَعُونَتَهُ وَ نُصْرَتَهُ، وَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ  
 إِلَيْهِ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ: قُلْ لِأَبِيكَ فَلْيَأْتِنِي. وَ أَرَادَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 الْمَصِيرَ إِلَيْهِ، فَمَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ، وَ اسْتَعَانَ<sup>٢</sup> بِالنِّسَاءِ عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ الصَّرِيخُ<sup>٣</sup>  
 بِقَتْلِ عُثْمَانَ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَى الْقَبْلَةِ وَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ دَمِ عُثْمَانَ»<sup>٤</sup>.  
 ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ<sup>٥</sup> قَالُوا: إِنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ<sup>٦</sup> مِنَ الْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ، وَ أَنَّهُ دَاخِلُ  
 تَحْتَ آيَةِ الْمُحَارِبِينَ<sup>٧</sup>.  
 قِيلَ<sup>٨</sup> لَهُمْ: فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِمَامُ هَذَا الْفِعْلَ [فِيهِ]؛ لِأَنَّ ذَلِكَ  
 يَجْرِي مَجْرَى الْحَدِّ.

قَالَ:

وَ كَيْفَ يُدْعَى ذَلِكَ وَ الْمَشْهُورُ [عَنْهُ] أَنَّهُ كَانَ يَمْنَعُ مِنْ مُقَاتَلَتِهِمْ<sup>٩</sup>، حَتَّى

١. في «ب، د، ص»: «بكثرة». و في «ف» و الحجرى و المطبوع: «الكثرة». و في شرح النهج: «لكنثرت».

٢. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «و استغاث».

٣. صَرَّخَ، يَصْرُخُ، صُرَاحًا وَ صَرِيخًا: صَاحَ صِيَاحًا شَدِيدًا. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٣ (صرخ).

٤. من قوله قبل صفحتين: «إذا كان على وجه الدفع» إلى هنا ساقط من المغني.

٥. في المطبوع: «إن».

٦. في المغني: «فإن قال: اعتقدوا فيه أنه».

٧. في المغني: «آية المحاربة».

٨. في «ج، ص»: «فقل».

٩. في المغني: «له».

١٠. في المغني: «معاملتهم». و في هامشه: «في الأصل: مقابلتهم».

رُويَ أَنَّهُ قَالَ لِعَبِيدِهِ وَ مَوَالِيهِ وَ قَدْ هَمَّوْا بِالْقِتَالِ: «مَنْ أَعَمَدَ سَيْفَهُ فَهُوَ حُرٌّ؟» وَ قَدْ كَانَ مُؤَثِّرًا لِلنَّكِيرِ لَذَلِكَ الْأَمْرِ، إِلَّا أَنَّهُ بِمَا لَا يُوْدِّي إِلَى إِرَاقَةِ الدَّمَاءِ وَ الْفِتْنَةِ؛<sup>١</sup> وَ لَذَلِكَ<sup>٢</sup> لَمْ يَسْتَعِنْ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَ إِنْ كَانَ لَمَّا اشْتَدَّ الْأَمْرُ [وَلَمْ يَقِفْ عَلَى أَمْرِهِ] أَعَانَهُ مَنْ أَعَانَهُ<sup>٣</sup> [وَنَصَرَهُ مَنْ أَدْرَكَهَ]؛ لِأَنَّهُ<sup>٤</sup> عِنْدَ ذَلِكَ تَجِبُ النَّصْرَةُ وَ الْمَعُونَةُ<sup>٥</sup> لَا بِأَمْرِهِ. فَحَيْثُ وَفَّقَتْ<sup>٦</sup> النَّصْرَةُ عَلَى أَمْرِهِ امْتَنَعُوا وَ تَوَقَّفُوا، وَ حَيْثُ اشْتَدَّ الْأَمْرُ [وَلَمْ يَقِفْ عَلَى أَمْرِهِ] كَانَتْ إِعَانَتُهُ مِمَّنْ أَدْرَكَ<sup>٧</sup> [ذَلِكَ]،<sup>٨</sup> دُونَ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ وَ يَغْلِبْ ذَلِكَ فِي ظَنِّهِ.<sup>٩</sup>

[في بيان مثالب ولاية عثمان، و أَنَّهُ لَمْ يَعْزِلْهُمْ بِمَلَأِ إِرَادَتِهِ]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا اعْتِزَارُكَ<sup>١٠</sup> فِي وِلَايَةِ عُثْمَانَ مَنْ وَلَّاهُ مِنَ الْفَسَقَةِ، بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ قَبْلَ الْوِلَايَةِ، وَ إِنَّمَا تَجَدَّدَ مِنْهُمْ مَا تَجَدَّدَ<sup>١١</sup> فَعَزَلْهُمْ: فَلَيْسَ بِشَيْءٍ

٢٥١/٤

١. في المغني: «و قد كان يجب تسكين ذلك الأمر بما لا يؤدي إلى الفتنة وإراقة الدماء».

٢. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «فلذلك». و في المغني: - «و».

٣. في «د» و شرح النهج: «أعان». و في المغني: - «من أعانه».

٤. في الحجري و المطبوع و المغني و شرح النهج: «لأن».

٥. في «د»: «يجب النصرة والإعانة». و في المغني: «يجب النصر والمعونة».

٦. في «ب، ص» و المغني: «وقعت».

٧. في الحجري و المطبوع و المغني و شرح النهج: «أدركه».

٨. ما بين المعقوفين مآ، أضفناه لمقتضى السياق.

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٤٧ - ٥٠. و فيه: «و لم يقف على أمره، أعانه و نصره من

أدركه دون من لم يدركه، و من غلب في ظنه أن يقتل دون من لم يغلب ذلك في ظنه». و كل ما

ورد بين معقوفين - عدا ما أشرنا إليه في الهامش - فهو من المصدر.

١٠. في الحجري و المطبوع: «اعتذاره».

١١. في «ب» و الحجري: - «منهم ما تجدد».



يُعَوَّلُ عَلَى مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَلِّ هَؤُلَاءِ النَّفَرَ إِلَّا وَحَالَهُمْ مَشْهُورَةٌ فِي الْخَلَاةِ  
وَالْمَجَانَةِ<sup>١</sup> وَالتَّجْرُمِ<sup>٢</sup> وَالتَّهْتُكِ، وَلَمْ يَخْتَلِفِ اثْنَانِ فِي أَنَّ الْوَلِيدَ بَنَ عُقْبَةَ لَمْ  
يَسْتَأْنِفِ التَّظَاهَرَ بِشُرْبِ الْخَمْرِ وَالِاسْتِخْفَافِ بِالْدِينِ عَلَى اسْتِقْبَالِ وَلَايَتِهِ الْكُوفَةِ،  
بَلْ هَذِهِ كَانَتْ سُنَّتَهُ وَالْعَادَةُ الْمَعْرُوفَةُ<sup>٣</sup> مِنْهُ؛ وَكَيْفَ يَخْفَى عَلَى عُثْمَانَ - وَهُوَ  
قَرِينُهُ<sup>٤</sup> وَلَصِيقُهُ وَأَخُوهُ لِأُمِّهِ<sup>٥</sup> - مِنْ حَالِهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْأَجَانِبِ الْأَبَاعِدِ؟  
فلهذا<sup>٦</sup> قَالَ لَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ - فِي رَوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ - وَقَدْ دَخَلَ الْكُوفَةَ: يَا بَا  
وَهَبُ<sup>٧</sup>، أُمِيرًا أَمْ زَائِرًا<sup>٨</sup>؟  
قَالَ: بَلْ أُمِيرًا<sup>٩</sup>.

فَقَالَ سَعْدٌ: مَا أَدْرِي، أَحَمَقْتُ<sup>١١</sup> بَعْدَكَ، أَمْ كَيْسَتْ<sup>١٢</sup> بَعْدِي؟

١. الْمَجَانَةُ: أَنَّ لَا يَبَالِي مَا صَنَعَ. لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٤٠٠ (مجن).
٢. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «وَالْتَحَرَّمَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ التَّلْخِصِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ.
٣. فِي التَّلْخِصِ: «الْمَأْلُوفَةُ».
٤. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِصِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ: «قَرِيْبِهِ».
٥. وَ أُمُّهُمَا: أَرَوَى بِنْتُ كُرَيْزِ بْنِ رِبْعَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ. الطَّبَقَاتُ لِابْنِ سَعْدٍ، ج ٥، ص ٣٠؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٢٠٦؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٢، ص ٢٦٦؛ الْإِصَابَةُ، ج ٣، ص ٦٠١.
٦. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ: «وَلِهَذَا».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ: «يَا أَبَا وَهَبٍ». وَ «أَبُو وَهَبٍ» كُنْيَةُ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ.
٨. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ: - «أ».
٩. فِي «د»: «أُمَ وَزِيرًا».
١٠. فِي «د» وَ شَرَحِ النُّهْجِ: «أُمِير».
١١. فِي «ب، د»: «أُجْمَعْتُ». وَ حَمَقٌ، يَحْمَقُ، حُمَقًا وَ حَمَاقَةً: قَلَّ عَقْلُهُ. رَاجِعْ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٦٧ (حمق).
١٢. فِي «ب»: «كَبِتْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «كَيْسَتْ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «كُنْتُ». وَ كَاسٌ، يَكْبِسُ، كَيْسًا وَ كَيْاسَةً: ظَرْفٌ وَ فُطْنٌ. فَهُوَ كَيْسٌ وَ كَيْسٌ. رَاجِعْ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ٢٠٠ (كيس).

قال: ما حَمَقْتُ<sup>١</sup> بعدي، ولا كِسْتُ<sup>٢</sup> بعدَكَ<sup>٣</sup>، وَلَكِنَّ الْقَوْمَ مَلَكَوا فاستأثروا،  
[و مَلَكَنا فاستأثَرنا].<sup>٤</sup>

فقال سَعْدٌ: ما أراك إِلَّا صادقاً.<sup>٥</sup>

وفي رواية أَبِي مَخْنَفٍ لوطِ بْنِ يَحْيَى: أَنَّ الْوَلِيدَ لَمَّا دَخَلَ الْكُوفَةَ مَرَّ عَلَى مَجْلِسِ  
عَمْرِو بْنِ زُرَّارَةَ النَّخَعِيِّ<sup>٦</sup>، فَوَقَّفَ، فَقَالَ عَمْرُو<sup>٧</sup>: يَا مَعْشَرَ بَنِي أَسَدٍ، بِئْسَ مَا اسْتَقْبَلْنَا  
بِهِ أَحْوَكُم ابْنُ عَفَّانٍ؛ أَمِنْ<sup>٨</sup> عَدْلِهِ أَنْ يَنْزِعَ عَنَّا ابْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، الْهَيْئَ اللَّيِّنَ السَّهْلَ  
الْقَرِيبَ، وَيَبْعَثَ عَلَيْنَا أَخَاهُ الْوَلِيدَ، الْأَحْمَقَ الْمَاجِنَ الْفَاجِرَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا؟!  
وَاسْتَغْظَمَ النَّاسُ مَقْدَمَهُ، وَغَزَلَ سَعْدٌ بِهِ، وَقَالُوا: أَرَادَ عُثْمَانُ كَرَامَةَ أَخِيهِ بِهَوَانِ أُمَّةِ  
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.<sup>٩</sup>

و هذا يُحَقِّقُ<sup>١٠</sup> ما ذَكَرناه مِنْ أَنَّ<sup>١١</sup> حالَهُ كَانَتْ مشهورةً قَبْلَ الْوِلايَةِ، لَا رَيْبَ فِيهَا  
عَلَى أَحَدٍ، فَكَيْفَ يُقَالُ: «إِنَّهُ كَانَ مُستوراً حَتَّى ظَهَرَ مِنْهُ مَا ظَهَرَ؟»!

٢٥٢/٤

١. في «ب، د»: «ما جمعت».

٢. في الحجري: «ولا كسيت». وفي المطبوع: «ولا كست». وفي التلخيص: «ولا كنت».

٣. في «د»: «+ قال ما جمعت بعدي».

٤. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٥. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥١٧، ح ١٣٤٢.

٦. في «ب، ص»: «عمر بن زرارة النخعي». وفي التلخيص: «عمر بن زرارة اللخمي». والرجل  
هو عمرو بن زرارة النخعي، وهو ممن سيرة عثمان بن عفان من الكوفة إلى دمشق، وأدرك  
عصر النبي صلى الله عليه وآله. روى عنه ابنه سعيد والسبيعي، وهو أول من خلع عثمان بن  
عفان. معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٤٣٤، الرقم ٢١٢٨؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٦، ص ١٢، الرقم  
٥٣٣٧؛ أسد الغاية، ج ٣، ص ٧٢٠، الرقم ٣٩٢٠؛ الإصابة، ج ٥، ص ٢٢٣، الرقم ٦٨٥٧.

٧. في «ب»: «و قال عمر». وفي «ص»: «فقال عمر».

٨. هكذا في «ف» و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من» بدون همزة الاستفهام.

٩. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥١٧، ح ١٣٤٢، و ص ٥٢٠، ح ١٣٥٠، مع اختلاف.

١٠. في «ص» و الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «تحقيق».

١١. في المطبوع: «- أَنَّ».

و في الْوَلِيدِ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾<sup>١</sup>  
فالمؤمن هاهنا عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام، و الفاسقُ الوليدُ، على ما ذكره  
أهل التأويل.<sup>٢</sup>

و فيه نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ  
تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾<sup>٣</sup> و السبُّ في ذلك أَنَّهُ كَذَبَ  
على بَنِي الْمُصْطَلِقِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ ادَّعَى أَنَّهُمْ مَنَعُوهُ  
الْصَّدَقَةَ.<sup>٤</sup> وَ لَوْ قَصَصْنَا مَخَازِيَهُ<sup>٥</sup> الْمُتَقَدِّمَةَ<sup>٦</sup> وَ مَسَاوِيَهُ لَطَالَ بِهَا<sup>٧</sup> الشَّرْحُ.  
وَ أَمَّا شُرْبُهُ الْخَمْرِ بِالْكَوْفَةِ وَ سُكْرُهُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ مَنْ دَخَلَ، وَ أَخَذَ خَاتَمَهُ  
مِنْ إصْبَعِهِ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ: فَظَاهَرَتْ قَدْ سَارَتْ بِهِ الرُّكْبَانُ.<sup>٨</sup> وَ كَذَلِكَ كَلَامُهُ فِي الصَّلَاةِ،  
وَ التَّفَاتِيهِ إِلَى مَنْ يَقْتَدِي بِهِ فِيهَا وَ هُوَ سَكَرَانٌ، وَ قَوْلُهُ<sup>٩</sup>: أَزِيدُكُمْ؟ فَقَالُوا: لَا، قَدْ قَصَصْنَا

١. السجدة (٣٢): ١٨.

٢. جامع البيان، ج ٢١، ص ١٨؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ١٤، ص ١٠٥ - ١٠٦؛ معالم التنزيل،  
ج ٣، ص ٦٠٢؛ تفسير السمرقندي، ج ٣، ص ٣٨؛ الكشف و البيان، ج ٧، ص ٣٣٣؛ أسباب النزول  
للواحدي، ص ٣٦٣؛ الدر المنثور، ج ٥، ص ١٧٨، ذيل الآية ١٨ من سورة السجدة (٣٢).

٣. الحجرات (٤٩): ٦.

٤. جامع البيان، ج ٢٦، ص ٧٨ - ٧٩؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ١٦، ص ٣١١؛ تفسير ابن كثير،  
ج ٧، ص ٣٤٧؛ أسباب نزول القرآن للواحدي، ص ٤٠٧، ذيل الآية ٦ من سورة الحجرات  
(٤٩)؛ السيرة النبوية، ج ٢، ص ٢٩٦؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٥٣؛ إمتاع الأسماع، ج ٢،  
ص ٤٢، و ج ١٣، ص ٢١٧؛ البداية و النهاية، ج ٨، ص ٢١٤؛ الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٢٢؛  
الاستيعاب، ج ٤، ص ١٥٥٣، الرقم ٢٧٢١.

٥. في «ب، د» و الحجري: «محاربه».

٦. في «ج»: «المقمة». و في «ب، د، ف»: «لعه الله».

٧. في «ج» و التلخيص: «به». و في الحجري و المطبوع: «بها».

٨. في المطبوع: «و».

٩. في «ب، د» - «و قوله». و في المطبوع: «لهم». و في شرح النهج: «لهم أ».

صَلَاتِنَا<sup>١</sup>، حَتَّى قَالَ الْحُطَيْثَةُ<sup>٢</sup> فِي ذَلِكَ<sup>٣</sup>:

شَهَدَ الْحُطَيْثَةُ<sup>٤</sup> يَوْمَ يَلْقَى رَبُّهُ:  
نَادَى - وَ قَدْ نَمَّتْ<sup>٥</sup> صَلَاتُهُمْ -  
لِيَزِيدَهُمْ خَيْرًا، وَلَوْ قَبِلُوا  
فَأَبَوْا أَبَا وَهْبٍ، وَلَوْ فَعَلُوا  
حَبَسُوا<sup>١١</sup> عِنَانَكَ إِذْ جَرَيْتَ، وَلَوْ  
وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا<sup>١٤</sup>:

٢٥٣/٤

تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ، وَ زَادَ فِيهَا عَالِيَةً، وَ جَاهَرَ بِالنَّفَاقِ

١. في النسخ: - «صلاتنا». وما أثبتناه من المطبوع والتلخيص وحاشية الحجري. وفي شرح النهج: «صلواتنا».
٢. في «ب، ج، د، ص»: «الخطيئة». و «الخطيئة» هو جرّول بن أوس، من بني قطيعة بن عبس، ولُقّب الخطيئة لقصره وقربه من الأرض، ويكنى أبا مليكة، وكان راوية زهير، وهو جاهلي إسلامي. الشعر والشعراء، ج ١، ص ٣١٠، الرقم ٣٧.
٣. في «ج، د، ص، ف» والحجري: + «شعراً».
٤. في «ب، ج، د»: «الخطيئة».
٥. في التلخيص: «و قد نفذت». وفي شرح النهج: «و قد نفذت». وفي المصدر: «قضوا».
٦. في «ب، د»: «أزيدكم» بدون همزة الاستفهام.
٧. في «د»: «و لا يدر».
٨. في «ب، د» و شرح النهج: «لقادهم».
٩. في المصدر: «لقرنت بين الشفع والوتر» بدل «منه لزادهم على عشر».
١٠. في المصدر: «زادت صلاتهم على العشر» بدل «لقرنت بين الشفع والوتر».
١١. في المصدر: «خَلَعُوا».
١٢. في «د»: «تركوا».
١٣. ديوان الخطيئة، ص ١١٠.
١٤. في الحجري والمطبوع: «أيضاً فيه». وفي التلخيص: - «فيه».

وَمَجَّ الْخَمْرَ فِي سَنَنِ الْمُصَلَّى وَ نَادَى وَ الْجَمِيعُ إِلَى افْتِرَاقٍ  
أَزِيدُكُمْ عَلَى أَنْ تَحْمَدُونِي فَمَا لَكُمْ وَ مَا لِي مِنْ<sup>١</sup> خَلَقٍ<sup>٢</sup>  
فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ جَلَدَهُ الْحَدَّ وَ عَزَلَهُ» فَبَعْدَ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ ذَلِكَ؟ وَ لَمْ يَعَزِلْهُ إِلَّا بَعْدَ  
أَنْ دَافَعَ وَ مَانَعَ، وَ احْتَجَّ عَنْهُ وَ نَاضَلَ<sup>٣</sup>؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
قَهْرَهُ<sup>٤</sup> عَلَى رَأْيِهِ لَمَا عَزَلَهُ، وَ لَا مَكَنَ مِنْ جَلَدِهِ.

وَ قَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ: أَنَّ عُثْمَانَ لَمَّا جَاءَهُ الشُّهُودُ يَشْهَدُونَ عَلَى الْوَلِيدِ بِشُرْبِ  
الْخَمْرِ أَوْعَدَهُمْ<sup>٥</sup> وَ تَهَدَّدَهُمْ؛ قَالَ الرَّاوِي<sup>٦</sup>: وَ يُقَالُ: إِنَّهُ ضَرَبَ بَعْضَ الشُّهُودِ  
أَسْوَاطًا، فَأَتَوْا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَشَكَّوْا [ذَلِكَ]<sup>٧</sup> إِلَيْهِ، فَأَتَى عُثْمَانَ فَقَالَ:  
«عَطَلْتُ الْحُدُودَ، وَ ضَرَبْتُ قَوْمًا شُهُودًا عَلَى أَخِيكَ، فَقَلَبْتَ الْحُكْمَ! وَ قَدْ قَالَ  
[لَكَ]<sup>٨</sup> عُمَرُ: لَا تَحْمِلْ بَنِي أُمَيَّةَ وَ آلَ أَبِي مُعَيْطٍ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ». قَالَ: فَمَا تَرَى؟  
قَالَ: «أَرَى أَنْ تَعَزِلَهُ<sup>٩</sup> وَ لَا تُؤَلِّهِ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَ أَنْ تَسْأَلَ عَنِ الشُّهُودِ،  
فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ ظَنِّهِ وَ لَا عِدَاوَةٍ أَقَمْتَ عَلَى صَاحِبِكَ الْحَدَّ».

٢٥٤/٤

وَ تَكَلَّمَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ طَلْحَةُ وَ الزُّبَيْرُ وَ عَائِشَةُ، وَ قَالُوا أَقْوَالًا شَدِيدَةً، وَ أَخَذَتْهُ

١. فِي «ب، د»: «مَنْ خَلَفَ» بَدَل «مَنْ خَلَقَ».

٢. لَمْ نَعْرِ عَلَيْهِ فِي الدِّيَوَانِ. وَ رَاجَعَ: الْأَغَانِي، ج ٥، ص ٨٦؛ نِهَايَةُ الْأَرْبَابِ، ج ١٩، ص ٤٣٧.

٣. فِي «ج»: «وَ فَاضَلَ». وَ فِي «ب»: «وَ نَاصَلَ».

٤. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ: «وَ لَوْ لَمْ يَقْهَرْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٥. فِي «ب، د»: «وَ عَدَهُمْ».

٦. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرَحِ النُّهْجِ: «قَالَ الْوَاقِدِيُّ».

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ التَّلْخِصِ.

٨. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ شَرَحِ النُّهْجِ.

٩. فِي «د»: «أَنْ تَعَزَلَ».

الألسُن من كُلِّ جانبٍ؛ فحينئذٍ عَزَلَهُ وَ مَكَنَ من إقامَةِ الحَدِّ عليه.<sup>١</sup>

و رَوَى الواقديُّ: أَنَّ الشَّهَوْدَ لَمَّا شَهِدُوا عَلَيْهِ فِي وَجْهِهِ، وَ أَرَادَ عُثْمَانُ أَنْ يَحْدَّه، أَلْبَسَهُ جُبَّةَ خَزٍّ، وَ أَدْخَلَهُ بَيْتًا؛ فَجَعَلَ إِذَا بَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ لِيُضْرِبَهُ، قَالَ لَهُ الْوَلِيدُ: «أَنْشُدْكَ اللَّهَ أَنْ تَقْطَعَ رَحِمِي وَ تُغْضِبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ [عَلَيْكَ]»<sup>٢</sup> فَيَكْفُفُ<sup>٣</sup>؛ فَلَمَّا رَأَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ، أَخَذَ السَّوْطَ وَ دَخَلَ عَلَيْهِ، فَجَلَدَهُ بِهِ.<sup>٤</sup> فَأَيُّ عَذْرِ لَهُ فِي عَزْلِهِ وَ جَلْدِهِ بَعْدَ هَذِهِ الْمُمَانَعَةِ الطَّوِيلَةِ، وَ الْمُدَافَعَةِ التَّامَةِ؟!

وَ قِصَّةُ الْوَلِيدِ مَعَ السَّاحِرِ - الَّذِي كَانَ<sup>٥</sup> يَلْعَبُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَ يَغُرُّ النَّاسَ بِمَكْرِهِ وَ خَدِيعَتِهِ، وَ أَنَّ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيَّ<sup>٦</sup> امْتَعْصَمَ مِنْ ذَلِكَ، وَ دَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَتَلَهُ<sup>٧</sup> وَ قَالَ لَهُ: «أَحْيِ نَفْسَكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» وَ أَنَّ الْوَلِيدَ أَرَادَ أَنْ يَقْتُلَ جُنْدَبًا

١. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٢٢.

٢. ما بين المعقوفين من التلخيص. و في «ب، د، ص»: «+ (عليه السلام).

٣. في «د»: «فكيف». و في شرح النهج: - «فيكف».

٤. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٢٣.

٥. في الحجري و المطبوع: - «كان».

٦. في «ب، د»: «و يغير».

٧. جندب بن عبد الله الأزدي الغامدي، أبو عبد الله - و ربما نُسب إلى جدّه - و هو جندب الخير، و هو قاتل الساحر؛ و كان سبب قتله الساحر أَنَّ الْوَلِيدَ يَرِيهِ أَنَّهُ يَقْتُلُ رَجُلًا ثُمَّ يَحْيِيهِ، وَ يَدْخُلُ فِي فَمِ نَاقَةٍ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ حَيَانِهَا، فَأَخَذَ سَيْفًا مِنْ صِيقَلٍ وَ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ، وَ جَاءَ إِلَى السَّاحِرِ، فَضْرِبَهُ ضَرْبَةً فَقَتَلَهُ، فَجَسَسَ الْوَلِيدُ، فَلَمَّا رَأَى السَّجَانَ صَلَاتِهِ وَ صَوْمِهِ خَلَّى سَبِيلَهُ، وَ انْطَلَقَ إِلَى أَرْضِ الرُّومِ. مات لعشر سنوات مضين من خلافة معاوية. معرفة الصحابة، ج ١، ص ٤٧١، الرقم ٤٧٠؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٢٥٨، الرقم ٣٤٣؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٣٦١، الرقم ٨٠٦؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١١، ص ٣٠٨، الرقم ١٠٩٢؛ الإصابة، ج ١، ص ٦١٥، الرقم ١٢٣٠.

٨. من قوله: «و أَنَّ جُنْدَبَ...» إلى هنا ساقط من «ب».

بالساحر، حتَّى أنكَرَ الأزْدُ ذلكَ عليه، فحبَّسه و أطالَ<sup>١</sup> حبَّسه حتَّى هَرَبَ مِنَ السَّجْنِ - مشهورةٌ معروفة<sup>٢</sup>.

فإن قيل: فقد وَلَّى رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه و آلِهِ الوليدَ بنَ عُقبةَ [هذا]<sup>٣</sup> صدقةَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، و وَلَّى عُمَرُ الوليدَ أيضاً صدقةً تَغْلِبُ<sup>٤</sup>؛ فكيف تَدْعُونَ<sup>٥</sup> أنْ حاله في أَنَّهُ لَا يَصْلَحُ لِلوَلَايَةِ ظاهرة؟!

قُلْنَا: لا جَرَمَ أَنَّهُ غَرَّ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه و آلِهِ و كَذَبَ عَلَى القومِ، حتَّى نَزَلَتْ فيه<sup>٧</sup> الآيةُ التي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا فَعَزَلَهُ. و لَيْسَ خَطْبُ و لَايَةِ الصَّدَقَةِ خَطْبُ و لَايَةِ الكُوفَةِ. فأما<sup>٨</sup> عُمَرُ فَإِنَّهُ<sup>٩</sup> لَمَّا بَلَغَهُ قَوْلُهُ:

إِذَا مَا شَدَدْتُ الرَّأْسَ<sup>١٠</sup> مِنِّي بِمِشْوَذٍ<sup>١١</sup>

فَوَيْلَكَ<sup>١٢</sup> مِنِّي تَغْلِبُ ابْنَةَ وائِلٍ

عَزَلَهُ<sup>١٣</sup>.

١. في الحجري الكلمة غير واضحة. و في المطبوع و شرح النهج: «و طال».

٢. في الحجري و المطبوع و شرح النهج: «معروفة مشهورة».

٣. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٤. في «ج، ف» و حاشية الحجري: «بني تغلب».

٥. في «ب، د» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «يَدْعُونَ». و في «ص» الكلمة غير منقوطة.

٦. في «ب، د»: «+ «إِنَّهُ».

٧. في الحجري و المطبوع: «فيه».

٨. في «ج»: «و أمّا».

٩. في «ب، د»: «الناس».

١٠. في «ب، ف» و حاشية «ج»: «بمشوذ». و في «ج، د»: «بمشور». و في «ص»: «بمشوه».

و المشوذ: العمامة. لسان العرب، ج ٣، ص ٤٩٧ (شوذ).

١١. في لسان العرب: «فَعَيْلِكَ» و قال: يريد «غَيّاً لك ما أطوله مِنِّي» و قد شوّذه بها. لسان العرب، ج ٣، ص ٤٩٧ (شوذ).

١٢. في «د»: «عزل». و في الحجري و المطبوع و التلخيص: «عزله».

[في بيان سيرة أمير المؤمنين عليه السلام مع ولاته، و فرقه مع عثمان]

و أما عَزَلُ أمير المؤمنين عليه السلام بعضُ أمرائه لِمَا ظَهَرَ مِنْهُ مِنْ<sup>١</sup> الْحَدَثِ، كَالْقَعْقَاعِ بْنِ شُورٍ<sup>٢</sup> وَ غَيْرِهِ، وَ كَذَلِكَ عَزَلَ عُمَرُ قُدَامَةَ بْنَ مَظْعُونٍ<sup>٣</sup> لَمَّا شَهِدُوا عَلَيْهِ بِشُرْبِ الْخَمْرِ وَ جَلَدَهُ لَهُ<sup>٤</sup>؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْبِهُ مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ لَمْ يُؤَلَّ الْأَمْرَ إِلَّا مَنْ هُوَ حَسَنُ الظَّنِّ عِنْدَ تَوَلِيَّتِهِ فِيهِ، حَسَنُ الظَّاهِرِ عِنْدَهُ وَ عِنْدَ النَّاسِ، غَيْرُ مَعْرُوفٍ بِاللَّعِيبِ<sup>٥</sup>، وَ لَا مَشْهُورٍ بِالْفَسَادِ؛ ثُمَّ لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ مَا ظَهَرَ لَمْ يُحَامَ عَنْهُ، وَ لَا كَذَّبَ الشُّهُودُ عَلَيْهِ وَ كَاتَبَهُمْ، بَلْ عَزَلَهُ مُخْتَاراً غَيْرَ مُضْطَرٍّ. وَ كُلُّ هَذَا لَمْ يَجْرِ فِي أَمْرِ<sup>٦</sup> عُثْمَانَ؛ وَ لِأَنَّا<sup>٧</sup> قَدْ بَيَّنَّا كَيْفَ كَانَ عَزَلُ الْوَلِيدِ وَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ. فَأَمَّا أَبُو مُوسَى: فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُؤَلِّهِ الْحُكْمَ مُخْتَاراً؛ لَكِنَّهُ غُلِبَ عَلَى رَأْيِهِ، وَ قُهِرَ عَلَى أَمْرِهِ؛ وَ لَا رَأْيَ لِمَقْهُورٍ<sup>٨</sup>.

١. في الحجري و المطبوع و التلخيص: - «من». و في شرح النهج: - «منه».

٢. في «د»: «سور». و قد تقدّمت ترجمة القعقاع بن شور في ص ١٦٥.

٣. تقدّمت ترجمته في ص ١٦٤.

٤. ملخص قصته أن عمر ولي قدامة - و هو خال أولاده - البحرين، فشرب الخمر، و شهد عليه بذلك الجارود سيد عبد القيس و أبو هريرة، و بعد أن تلكأ أبو هريرة في شهادته، و أراد عمر أن يحذ الجارود لانفراده بالشهادة الصريحة، طلب من عمر أن يرسل إلى هند بنت الوليد زوجة قدامة للشهادة، فشهدت هند على زوجها بذلك، فعندها أقام عمر على قدامة الحد بالمدينة. أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٢٥٨ - ٢٦١؛ الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٨٢، الرقم ١٧٩٩؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٢٧٧، الرقم ٢١٠٨؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٩٥، الرقم ٤٢٧٧؛ الإصابة، ج ٥، ص ٣٢٣ - ٣٢٤، الرقم ٧١٠٣.

٥. في «ب، د، ف» و الحجري و التلخيص: «باللعة».

٦. في الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج و حاشية «ف»: «أمرائه».

٧. كذا في جميع النسخ و الحجري و المطبوع. و في التلخيص: - «و». و في شرح النهج: - «لأننا».

٨. قال ابن أبي الحديد أثناء حديثه عن التحكيم: فقال أهل الشام إننا قد رضينا و اخترنا عمرو بن



فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ وِلَايَةَ الْأَقَارِبِ كَوِلَايَةِ الْأَبَاعِدِ، بَلِ الْأَبَاعِدُ أَجْدَرُ وَأَوْلَى أَنْ يُقَدَّمَ الْأَقَارِبُ عَلَيْهِمْ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّمَكُّنُ مِنْ عَزْلِهِمْ أَشَدَّ» وَذِكْرُهُ<sup>١</sup> تَوَلِيَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدَ اللَّهِ وَعُبَيْدَ اللَّهِ وَ قُثْمًا بَنِي الْعَبَّاسِ<sup>٢</sup> وَغَيْرِهِمْ: فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ لَمْ يُنْقَمْ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ تَوَلِيَةُ الْأَقَارِبِ مِنْ حَيْثُ كَانُوا أَقَارِبَ، بَلِ مِنْ حَيْثُ كَانُوا أَهْلَ بَيْتِ الظُّنَّةِ<sup>٤</sup> وَ التَّهْمَةِ؛ وَلِهَذَا حَذَرَهُ عُمَرُ مِنْهُمْ،

«العاص، و قال الأشعث و القراء الذين صاروا خوارج فيما بعد: قد رضينا نحن و اخترنا أبا موسى الأشعري، فقال لهم علي عليه السلام: «فإني لا أرضى بأبي موسى و لا أرى أن أوليّه». فقال الأشعث، و زيد بن حصين، و مسعر بن فدكي في عصابة من القراء: إنا لا نرضى إلا به، فإنه قد كان حذرنا ما وقفنا فيه، فقال علي عليه السلام: «فإنه ليس لي برضا، و قد فارقتني و خذل الناس عني و هرب مني حتى آمنته بعد أشهر، ولكن هذا ابن عباس أوليّه ذلك». قالوا: و الله ما نبالي أكننت أنت أو ابن عباس، و لا نريد إلا رجلاً هو منك و من معاوية سواء، ليس إلى واحد منكما بأدنى من الآخر. قال علي عليه السلام: «فإني أجعل الأشر»، فقال الأشعث: و هل سعر الأرض علينا إلا الأشر؟ و هل نحن إلا في حكم الأشر؟ فقال علي عليه السلام: «قد أبيتم إلا أبا موسى؟» قالوا: نعم. قال: «فاصنعوا ما شئتم».

و ذكر بعد ذلك أبيات أيعن بن خريم الأسدي التي بعثها إلى معاوية و هي:

لو كان للقوم رأي يُعصمون به	من الضلال رموكم بابن عباس
لله دَرٌ أبىه أيما رجل	ما مثله لفصال الخطب في الناس
لكن رموكم بشيخ من ذوي يمن	لا يهتدي ضرب أحماس لأسداس
إن يخل عمرو به يقذفه في لجج	يهوي به النجم تيساً بين أنياس
أبلغ لديك علياً غير عاتبه	قول امرئ لا يرى بالحق من باس
ما الأشعري بمأمون أبا حسن	فاعلم هُذيت و ليس العجز كالراس
فاصدم بصاحبك الأدنى زعيمهم	إن ابن عمك عباس هو الآسي

شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٢٢٨ - ٢٣٢.

١. في الحجري و المطبوع و شرح النهج: «و ذكر».

٢. في «ج، ص» و حاشية «ف» + «رضي الله عنهم».

٣. في «د» الكلمة غير منقوطة. و في الحجري و المطبوع: «لم تُنْقَمْ».

٤. في المطبوع: «الظن».

وَأَشْعَرَ بَأَنَّهُ يَحْمِلُهُمْ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ.

٢٥٤/٤

وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُؤَلَّ مِنْ أَقَارِبِهِ مُتَّهَمًا وَلَا ظَنِينًا، وَحِينَ أَحْسَسَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْضُ<sup>١</sup> الرِّبَةِ لَمْ يُمَهِّلْهُ وَلَا احْتَمَلَهُ، وَكَاتَبَهُ بِمَا هُوَ مَشْهُورٌ سَائِرُ ظَاهِرٍ<sup>٢</sup> وَلَوْ لَمْ يَجِبْ عَلَى عُثْمَانَ أَنْ يَعْدِلَ عَنْ وَلَايَةِ أَقَارِبِهِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ جَعَلَ عُمَرُ ذَلِكَ سَبَبَ عَدُوِّهِ عَنِ النَّصِّ عَلَيْهِ - وَشَرَطَ عَلَيْهِ يَوْمَ الشُّورَى أَنْ لَا يَحْمِلَ أَقَارِبَهُ عَلَى النَّاسِ<sup>٣</sup>، وَلَا يُؤْثِرَهُمْ لِمَكَانِ الْقَرَابَةِ بِمَا لَا يُوْثِرُ بِهِ غَيْرَهُمْ - لَكَانَ [ذَلِكَ] صَارِفًا<sup>٤</sup> قَوِيًّا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَنْصَافَ إِلَى<sup>٥</sup> ذَلِكَ مَا انْصَافَ مِنْ خِصَالِهِمُ الذَّمِيمَةِ، وَطَرَأَتْهُمْ الْقَبِيحَةُ<sup>٦</sup>.

فَأَمَّا سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ: فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْكُوفَةِ: «إِنَّمَا السَّوَادُ بُسْتَانٌ لِقُرَيْشٍ؛ تَأْخُذُ مِنْهُ مَا شَاءَتْ وَتَتْرُكُ» حَتَّى قَالُوا لَهُ: أَتَجْعَلُ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْنَا بُسْتَانًا لَكَ وَلِقَوْمِكَ! وَنَبْذُوهُ وَأَفْضِي ذَلِكَ<sup>٧</sup> إِلَى تَسْيِيرِهِ<sup>٨</sup> مِنَ الْكُوفَةِ، وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ، ثُمَّ انْتَهَى الْأَمْرُ

١. في التلخيص و شرح النهج: «بعض».

٢. راجع: تاريخ الطبري، ج ٥، ص ١٤١؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ١٦٩ - ١٧١؛ الفتوح، ج ٤، ص ٢٤١؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٨٦ - ٣٨٧.

٣. في «ص» و المطبوع و شرح النهج: «على رقاب الناس».

٤. في «ب» و الحجري: «صادفًا». و ما بين المعقوفين من التلخيص.

٥. في «ب، د»: «من».

٦. جاء في العقد الفريد: «وكان كثيراً يولي بني أمية ممن لم يكن له من رسول الله صحبة، وكان يجيء من أمرائه ما يكره أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فكان يستعقب فيهم فلم يعزلهم». العقد الفريد، ج ٥، ص ٣٩.

٧. في «ب، د»: - «ذلك». و في «ج» و الحجري و المطبوع: + «الأمر». و في «ص، ف» و شرح النهج: «الأمر» بدل «ذلك».

٨. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: + «من سير». و سَيَّرَ فلاناً من بلدٍ أو موطنٍ: أَخْرَجَهُ وَأَجْلَاهُ. لسان العرب، ج ٤، ص ٣٨٩ (سير).

إِلَى مَنْعِ أَهْلِ الْكُوفَةِ سَعِيداً مِنْ دُخُولِهَا، وَتَكَلَّمُوا فِيهِ وَفِي عُثْمَانَ كَلَاماً ظَاهِراً،  
حَتَّى كَادُوا يَخْلَعُونَ<sup>١</sup> عُثْمَانَ؛ فَاضْطُرَّ حِينَئِذٍ إِلَى إِجَابَتِهِمْ إِلَى<sup>٢</sup> وَلَايَةِ أَبِي مُوسَى<sup>٣</sup>.  
فَلَمْ يَصْرِفْ سَعِيداً مُخْتَاراً، بَلْ مَا صَرَفَهُ جُمْلَةً، وَإِنَّمَا صَرَفَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ عَنْهُمْ.

١. في «ب، د»: «يخلعوا».

٢. في «د»: - «إلى».

٣. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٢٩: تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٢٣: تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٥٨٩: الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢٤: الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ١٣٨ - ١٣٩.

## [الطعن الثاني]

### [قِصَّةُ الْكِتَابِ الَّذِي تَضَمَّنَ الْأَمْرَ بِقَتْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ]

[في بيان قصة الكتاب الحقيقية، و بطلان ما اعتذر به القاضي عن ذلك]

فأما قوله: «إنه أنكر الكتاب المتضمن لقتل محمد بن أبي بكر وأصحابه، وحلف [على] أن الكتاب ليس كتابه، ولا الغلام غلامه، ولا الراحلة راحلته، وإن أمير المؤمنين عليه السلام قبل عذره» فأول ما فيه: أنه حكى القصة بخلاف ما جرت عليه؛ لأن جميع من روى هذه القصة ذكر أنه اعترف بالخاتم والغلام والراحلة، وإنما أنكر أن يكون أمر بالكتاب؛<sup>١</sup> لأنه روي أن القوم لما ظفروا بالكتاب قدموا المدينة، فجمعوا أمير المؤمنين عليه السلام وطلحة والزبير وسعداً وجماعة<sup>٢</sup> الأصحاب، ثم فكوا الكتاب بمحض منهم وأخبروهم<sup>٣</sup> بقصة الغلام، فدخلوا<sup>٤</sup> على

٢٥٧/٤

١. ما بين المعقوفين من المغني والتلخيص.

٢. الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٥٩؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٤٠ - ٤١؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٥٧؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٦٨؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٥٨ - ٤٥٩؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ١٦٩؛ المنتظم، ج ٥، ص ٥٧.

٣. في «ب، د» و حاشية «ف»: «+ من».

٤. في «ب، د»: «و أخذوهم».

٥. في «ب، د، ص، ف»: «فدخل».

عُثْمَانُ و الْكِتَابُ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ: «أ<sup>١</sup> هَذَا الْغُلَامُ غُلَامُكَ؟»

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: «و الْبَعِيرُ بَعِيرُكَ؟»

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: «أ<sup>٢</sup> فَأَنْتَ كَتَبْتَ هَذَا الْكِتَابَ؟»

قَالَ: لَا. وَ حَلَفَ بِاللَّهِ أَنَّهُ مَا كَتَبَ الْكِتَابَ وَ لَا أَمَرَ بِهِ!

فَقَالَ لَهُ: «فَالْخَاتَمُ خَاتَمُكَ؟»

فَقَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: «فَكَيْفَ<sup>٤</sup> يَخْرُجُ غُلَامُكَ بِبَعِيرِكَ<sup>٥</sup> بِكِتَابٍ عَلَيْهِ خَاتَمُكَ، وَ لَا تَعْلَمُ بِهِ؟»<sup>٦</sup>

وَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: أَنَّهُ لَمَّا وَاقَفَهُ قَالَ لَهُ<sup>٧</sup> عُثْمَانُ: أَمَّا الْخَطُّ فَخَطُّ كَاتِبِي، وَ أَمَّا

الْخَاتَمُ فَعَلَى<sup>٨</sup> خَاتَمِي.

قَالَ: «فَمَنْ تَنَّهُمُ؟»

قَالَ: أَنَّهُمْ، وَ أَتَيْهِمْ كَاتِبِي.

فَخَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُغْضَبًا وَ هُوَ يَقُولُ: «بَلْ هُوَ أَمْرُكَ»<sup>٩</sup>. وَ لَزِمَ

١. في المطبوع: - «أ».

٢. في المطبوع: - «أ».

٣. في التلخيص و شرح النهج: «قال».

٤. في المطبوع و الحجري و التلخيص: «كيف».

٥. كذا في جميع النسخ و الحجري و المطبوع و التلخيص. و في شرح النهج: «على بعيرك».

٦. الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٥٩؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٥٧؛ تاريخ الإسلام، ج ٣،

ص ٥٨؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٦٨؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٤٠ - ٤١.

٧. في «ص» و شرح النهج: - «له».

٨. في «د»: «فعل».

٩. في شرح النهج: «بل بأمرك».

داره، وَقَعَدَ<sup>١</sup> عَنْ تَوَسُّطِ امْرِئِهِ، حَتَّى جَرَى مَا جَرَى فِي<sup>٢</sup> امْرِئِهِ<sup>٣</sup>.  
وَأَعَجَبَ الْأُمُورِ قَوْلَهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أَتَيْتُكُمْ! وَتَظَاهَرَهُ بِذَلِكَ،  
وَتَلَقَّيْهِ إِيَّاهُ فِي وَجْهِهِ بِهَذَا الْقَوْلِ! مَعَ بُعْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ<sup>٥</sup> التَّهْمَةِ  
وَالظُّنَّةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ فِي امْرِئِهِ خَاصَّةً؛ فَإِنَّ الْقَوْمَ فِي الدَّفْعَةِ الْأُولَى أَرَادُوا أَنْ  
يُعْجِلُوا لَهُ مَا آخَرُوهُ، حَتَّى قَامَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَمْرِهِ، وَتَوَسَّطَهُ وَأَصْلَحَهُ،  
وَأَشَارَ عَلَيْهِ<sup>٦</sup> بِأَنْ يُقَارِبَهُمْ وَيُعْتَبِهُمُ<sup>٧</sup>، حَتَّى انْصَرَفُوا عَنْهُ<sup>٨</sup>. وَهَذَا فِعْلُ النَّصِيحِ

١. في شرح النهج: «وَبَعْدَ».

٢. في المطبوع: «مِنْ».

٣. و موجز القصة أن المصريين جاؤوا إلى عثمان يشكون عامله عبد الله بن أبي سرح، فخيرهم عثمان، فوَقَّعت خيرتهم على محمد بن أبي بكر، فكتب عهده وولاه، وخرج المصريون معهم عدد من المهاجرين والأنصار بصحبة محمد إلى مصر، فبينما هم في الطريق إذا هم بغلام أسود على بعير قاصداً إلى جهة مصر، فلحقه الطلب وفتشوه، فإذا هو يحمل كتاباً من عثمان إلى ابن أبي سرح مضمونه: «إذا أتاك محمد بن أبي بكر وفلان وفلان فاقتلهم وأبطل كتابهم، وقر على عملك حتى يأتيك رأيي». فعندها أخذوا الكتاب ورجعوا إلى المدينة، فجمعوا علياً وطلحة والزبير وسعداً وغيرهم من الأصحاب، ودخل القوم كلهم على عثمان، وتحققوا منه، فأقر بما في المتن، فعندها حنق الناس أجمع على عثمان، وكانت قصة الدار أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٥٧؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٥٩؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٦٧-٣٦٨؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٤٠-٤١.

٤. في «ج»: «في هذا».

٥. في الحجري والمطبوع: «عَنْ».

٦. في الحجري والمطبوع: «إِلَيْهِ».

٧. في «ب»: «ويعينهم عليه». وفي شرح النهج: «ويعينهم». وأعتبه: أرضاه بعد العتاب. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٧٨ (عتب).

٨. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٥٣؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ١٧٦؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٤١؛ تجارب الأمم، ج ١، ص ٤٤٣؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ١٦١؛ المستظم، ج ٥، ص ٥٣.

المُشْفِقِ، الْحَدِيبُ<sup>١</sup> الْمُتَحَنِّنُ<sup>٢</sup>. وَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ حَوْشِي مِنْ ذَلِكَ - مُتَّهَمًا عَلَيْهِ، لَمَا كَانَ لِلتَّهْمَةِ مَجَالٌ عَلَيْهِ فِي أَمْرِ الْكِتَابِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ بَخْطُ عَدُوِّ اللَّهِ وَ عَدُوِّ رَسُولِهِ وَ عَدُوِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٣</sup> مَرَوَانْ، وَ فِي يَدِ غُلَامِ عُثْمَانَ، وَ مَخْتُومٌ بِخَاتَمِهِ، وَ مَحْمُولٌ عَلَى بَعِيرِهِ؛ فَأَيُّ ظَنٍّ تَعْلَقُ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْمَكَانِ لَوْ لَا الْعَدَاوَةُ وَ قِلَّةُ الشُّكْرِ لِلنِّعْمَةِ؟!

و لَقَدْ قَالَ لَهُ الْمِصْرِيُّونَ - لَمَّا جَحَدَ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ كِتَابَهُ - شَيْئًا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْحُجَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا كُنْتَ مَا كَتَبْتَهُ وَ لَا أَمَرْتَ بِهِ، فَأَنْتَ ضَعِيفٌ؛ مِنْ حَيْثُ تَمَّ عَلَيْكَ أَنْ يَكْتُبَ كَاتِبُكَ مَا يَخْتُمُهُ<sup>٥</sup> بِخَاتَمِكَ، وَ يُنْفِذَهُ بِيَدِ غُلَامِكَ، عَلَى بَعِيرِكَ، بِغَيْرِ أَمْرِكَ! وَ مَنْ تَمَّ عَلَيْهِ مِثْلُ<sup>٦</sup> ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ وَالِيًا عَلَى أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَاخْتَلَعَ عَنْ<sup>٧</sup> الْخِلَافَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ عُدْرَةِ» وَ كَيْفَ يَقْبَلُ عُدْرَةً<sup>٨</sup> مِنْ يَتَّهَمُهُ وَ يَسْتَعِثُّهُ<sup>٩</sup> وَ هُوَ لَهُ نَاصِحٌ؟!

١. فِي «٥»: «الْحَذَرُ». وَ حَدِيبَ عَلَيْهِ، يَحْدَبُ، حَدَبًا: انْحَنَى وَ عَطَفَ، فَهُوَ حَدِيبٌ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٠١ (حَدَب).

٢. فِي «ب، د»: «الْمُتَحَنِّنُ». وَ فِي «ص» الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطة.

٣. فِي التَّلْخِصِ: «بَخْطُ عَدُوِّ اللَّهِ وَ عَدُوِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «بَخْطَ عَدُوَّهُ» بَدَلَهَا.

٤. فِي «ج»: «وَ قَدْ».

٥. فِي «ج، ص، ف»: «بَمَا يَخْتُمُ». وَ فِي الْحَجَرِيِّ: «بَمَا يَخْتُمُهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيمَا يَخْتُمُهُ».

٦. فِي «ج»: «مَنْ». وَ فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: - «مِثْلُ».

٧. فِي التَّلْخِصِ: - «عَنْ».

٨. فِي «ب، ج»: «عُدْرُهُ».

٩. فِي «ص»: «يَسْتَعِثُّهُ». وَ فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يَشْنَعُهُ». وَ اسْتَعِثَّهُ وَ اغْتَشَّه: ظَنَّ بِهِ الْغِشَّ.

لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ٣٢٣ (غَشَّش).

و ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام بعد سماع هذا القول منه معروف.  
 وقوله: «إِنَّ الْكِتَابَ يَجُوزُ فِيهِ التَّزْوِيرُ» لَيْسَ<sup>١</sup> بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّزْوِيرُ فِي الْكِتَابِ وَالْغُلَامِ وَالْبَعِيرِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ إِذَا انْضَافَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ بَعْدَ فِيهَا التَّزْوِيرُ. وَكَانَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْقِصَّةِ<sup>٢</sup> وَعَمَّنْ زَوَّرَ الْكِتَابَ وَأَنفَذَ الرَّسُولَ، وَلَا يَنَامَ عَنْ ذَلِكَ وَلَا يُنِيمَ<sup>٣</sup> حَتَّى يَعْرِفَ مِنْ أَيْنَ دُهِبَ؟ وَكَيْفَ تَمَّتِ الْحِيلَةُ عَلَيْهِ؟ فَيَتَحَرَّزُ<sup>٤</sup> مِنْ مِثْلِهَا، وَلَا يُغْضِي عَنْ ذَلِكَ إِغْضَاءَ خَائِفٍ لَهُ سَاتِرٍ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ، مُشْفِقٍ مِنْ بَحْثِهِ وَكَشْفِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ»<sup>٦</sup> وَإِنْ غَلَبَ فِي الظَّنِّ أَنَّ مَرَوَانَ كَتَبَ الْكِتَابَ، فَإِنَّ الْحُكْمَ بِالظَّنِّ لَا يَجُوزُ، وَتَسْلِيمُهُ إِلَى الْقَوْمِ - عَلَى مَا سَامُوهُ<sup>٧</sup> إِيَّاهُ - ظَلَمٌ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ أَوْ التَّأْدِيبَ<sup>٨</sup> إِنْ<sup>٩</sup> وَجَبَ عَلَيْهِ فَالْإِمَامُ يَقِيمُهُ دُونَهُمْ» فَتَعَلَّلُ<sup>١٠</sup> مِنْهُ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْمَلُ إِلَّا عَلَى قَوْلِهِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مَرَوَانَ هُوَ الَّذِي كَتَبَ الْكِتَابَ وَإِنَّمَا غَلَبَ فِي ظَنِّهِ، أَمَا<sup>١١</sup> كَانَ يَسْتَحِقُّ بِهَذَا الظَّنِّ بَعْضَ التَّعْنِيفِ وَالزَّجْرِ وَالتَّهْدِيدِ؟ أَوْ مَا كَانَ يَجِبُ - مَعَ وَقُوعِ التُّهْمَةِ وَقُوَّةِ الْأَمَارَاتِ فِي أَنَّهُ جَالِبُ الْفِتْنَةِ وَسَبَبُ الْفُرْقَةِ - أَنْ يُبْعِدَهُ عَنْهُ،

١. في المطبوع: «وليس».

٢. في «د»: «الْقِصَّة».

٣. في «ب، د»: «و لا يتم».

٤. في الحجري والمطبوع و شرح النهج: «فيحترز». وفي التلخيص: «فتحترز».

٥. في «ب، د»: «ساير».

٦. في «ب، د»: «إِنَّهُ».

٧. في «د»: «تساموه». وفي شرح النهج: «سألوه».

٨. في «ب، ج، د»: «و التأديب». وفي التلخيص: «أو الأدب». وفي شرح النهج: «و الأدب».

٩. في الحجري والمطبوع و شرح النهج: «إذا».

١٠. تعلل الرجل: أبدى الحجة و تمسك بها.

١١. في «ب، د، ص»: «ما» بدل «أما».



و يَطْرُدُهُ عَنْ<sup>١</sup> دَارِهِ، وَ يَسْلُبُهُ نِعَمَتَهُ وَ مَا كَانَ يَخْصُهُ بِهِ مِنْ إِكْرَامِهِ؟ وَ مَا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُنَبَّهَ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ.

فَأَمَّا<sup>٣</sup> قَوْلُهُ: «إِنَّ الْأَمْرَ بِالْقَتْلِ لَا يَوْجِبُ قَوْدًا وَ لَا دِيَّةً، لَا سِيَّمَا قَبْلَ وَقُوعِ الْقَتْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ» فَهَبْ أَنْ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ، أَمَا يَوْجِبُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْقَتْلِ تَأْدِيبًا، وَ لَا تَعْزِيرًا، وَ لَا طَرْدًا، وَ لَا إِبْعَادًا؟!

و قَوْلُهُ: «لَمْ يُنَبَّثْ ذَلِكَ» فَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِيهِ مَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ مِنَ الْبَحْثِ وَ الْكَشْفِ، وَ تَهْدِيدِ الْمُتَّهَمِ وَ طَرْدِهِ وَ إِبْعَادِهِ، وَ التَّبَرُّؤِ مِنَ التَّهْمَةِ بِمَا يُتَّبَرَّأُ بِهِ<sup>٤</sup> مِنْ مِثْلِهَا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ قَتْلَهُ ظُلْمٌ، وَ كَذَلِكَ حَبْسُهُ فِي الدَّارِ وَ مَنَعُهُ مِنَ الْمَاءِ، وَ إِنَّ<sup>٥</sup> اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ أَوْ الْخَلْعَ<sup>٦</sup> لَا يَحِلُّ أَنْ يُمَنَعَ الطَّعَامَ وَ الشَّرَابَ» وَ إِيظَانُهُ فِي ذَلِكَ، وَ قَوْلُهُ: «إِنَّ مَنْ لَمْ يَدْفَعْ عَنْ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُخْطِئًا» وَ قَوْلُهُ: «إِنَّ قَتْلَهُ أَيْضًا لَوْ وَجَبَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَوَلَّاهُ الْعَوَامُّ مِنَ النَّاسِ» فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوهُ لَا يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونُوا<sup>٧</sup> مَا تَعَمَّدُوا قَتْلَهُ، وَ إِنَّمَا طَالَبُوهُ بِأَنْ يَخْلَعَ نَفْسَهُ - لِمَا ظَهَرَ مِنْ أَحْدَاثِهِ - وَ يَعْتَزِلَ الْأَمْرَ اعْتِزَالًا يَتِمَكَّنُونَ<sup>٨</sup> مَعَهُ مِنْ إِقَامَةِ غَيْرِهِ، فَلَجَّ وَ صَمَّمَ عَلَى الْامْتِنَاعِ،

١. في المطبوع و شرح النهج: «من».

٢. في «د»: «أظهر أن من نبّه».

٣. في المطبوع: «و أمّا».

٤. في «د»: «بما يبين أنه» بدل «بما يتبرأ به».

٥. في شرح النهج و حاشية «ف»: «و إنه لو».

٦. في «ج»: «و الخلع».

٧. في «ب، د»: «أن يكون».

٨. في «د»: «و يعتزل الأمراء اعتزالاً لا يتمكنون».

و أقامَ على أمرٍ واحدٍ، فَقَصَدَ<sup>١</sup> القومُ بِحَصْرِهِ إلى أن يُلْجِئُوهُ إلى خَلْعِ نَفْسِهِ، فاعْتَصَمَ بدارِهِ، واجْتَمَعَ إليه نَفَرٌ مِن<sup>٢</sup> أوباشِ بَنِي أُمَيَّةَ يَدْفَعُونَ عنه، ثُمَّ<sup>٣</sup> يَرْمُونَ مَنْ دَنَا مِنَ الدَّارِ، فانتَهَى الأمرُ إلى القتالِ بتدريجٍ، ثُمَّ إلى القتلِ.<sup>٤</sup> وَلَمْ يَكُنِ القتالُ ولا القتلُ مقصوداً في الأصلِ، وإِنَّمَا أَفْضَى الأمرُ إليهما بتدريجٍ و ترتیبٍ.

و جَرَى ذَلِكَ مَجْرَى ظالمٍ غَلَبَ إِنساناً على رَحْلِهِ أو متاعِهِ<sup>٥</sup>، فالواجبُ على المغلوبِ أن يُمانِعَهُ و يُدافِعَهُ لِيُخْلَصَ مالُهُ مِن يَدِهِ، و لا يَقْصِدَ إلى إتلافِهِ و لا قَتْلِهِ، فإن أَفْضَى الأمرُ إلى ذَلِكَ بِلا قَصْدٍ كانَ معذوراً. وإِنَّمَا خافَ<sup>٦</sup> القومُ - في التائي به<sup>٧</sup> و الصبرِ عليه إلى أن يَخْلَعَ نَفْسَهُ - مِن كُتْبِهِ<sup>٨</sup> التي طَارَتْ في الآفاقِ، يَسْتَنْصِرُ<sup>٩</sup> عليهم، و يَسْتَقْدِمُ الجيوشَ إليه<sup>١٠</sup>، و لَمْ يَأْمَنُوا أن يَرِدَ بَعْضُ مَنْ يَدْفَعُ عنه، فيؤدِّي ذَلِكَ إلى الفتنةِ الكُبرى، و البليةِ العُظمى.

٢٦٠/٤

و أَمَّا مَنَعُ المَاءِ و الطعامِ: فما فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا تَضْيِيقاً<sup>١١</sup> عليه لِيُخْرِجَ<sup>١٢</sup> و يُجِيبَ<sup>١٣</sup>

١. في «ج»: «فتصدى».

٢. في «ج»: «واجتمع عليه نفر من». و في «د»: - «نفر من».

٣. في التلخيص و شرح النهج: «و» بدل «ثم».

٤. راجع: تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٥٤؛ المنتظم، ج ٥، ص ٥٥.

٥. في الحجري و المطبوع: «و متاعه».

٦. في «ج»: + «المقام».

٧. في «د» و التلخيص: - «به».

٨. في «د»: «كتبه».

٩. في «ب، د، ص»: «و يستنصر».

١٠. في التلخيص و شرح النهج: «إليهم».

١١. في «ب»: «يضيق». و في «د»: «ليضيّق». و في الحجري: «تضيّقاً».

١٢. في «د»: «حتّى يخرج». و في المطبوع: «ليخرج».

١٣. هكذا في التلخيص و حاشيتي «ف» و الحجري. و في «ب»: - «و يجيب». و في سائر النسخ

و المطبوع: «و يُحوّج».

إِلَى الْخَلْعِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ؛ وَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِيعَةِ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَنْ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ مِنْ ذَوِي الْجَنَائِبِ، فَتَعَذَّرَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ لِمَكَانِ الْحَرَمِ.<sup>٢</sup>  
 عَلَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَنْكَرَ مَنَعَ الْمَاءِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ<sup>٣</sup>، وَ أَنْفَذَ مَنْ مَكَانٍ مِنْ حَمَلٍ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي الدَّارِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْحَرَمِ<sup>٤</sup> وَ الصَّبِيَّانِ مَنْ لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ. وَ لَوْ كَانَ<sup>٥</sup> حُكْمُ الْمُطَالَبَةِ بِالْخَلْعِ وَ التَّجْمُعِ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ وَ التَّظَاهُرِ<sup>٧</sup> فِيهِ حُكْمَ مَنَعَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي الْقُبْحِ<sup>٨</sup> وَ الْمُنْكَرِ، لِأَنَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مَنَعَ مِنْهُ كَمَا مَنَعَ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَقَدْ رُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ مَنَعُوا الدَّارَ<sup>٩</sup> مِنَ الْمَاءِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا أَرَى ذَلِكَ فِي الدَّارِ صَبِيَّانَ وَ عِيَالاً<sup>١٠</sup>، لَا أَرَى أَنْ يُقْتَلَ هَؤُلَاءِ عَطَشًا بِجُرْمِ عُثْمَانَ»<sup>١١</sup> فَصَرَّحَ بِالْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. وَ مَعْلُومٌ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَنْكَرَ الْمُطَالَبَةَ بِالْخَلْعِ؛ بَلْ كَانَ مُسَاعِداً عَلَى ذَلِكَ، مُشَاوِراً<sup>١٢</sup> فِيهِ.

١. في «ج»: - «عليه».

٢. في «ب»: - «الحرم». و في الحجري: «الحرام».

٣. في الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: - «و الشراب».

٤. في التلخيص: «و الخدم».

٥. في المطبوع: «و لو أن».

٦. في «ب، د»: «و الجمع».

٧. في «ب»: «و التطفاف». و في «د» و الحجري و التلخيص و حاشية «ف»: «و التظافر». و في المطبوع و شرح النهج: «و التضافر».

٨. في «ص» و الحجري: «القبح».

٩. كذا في النسخ و التلخيص و شرح النهج. و في الحجري و المطبوع: «قد منعوا من في الدار».

١٠. في التلخيص: «إن في الدار صبيئاً و نساءً و عيالاً». و في شرح النهج: «إن في الدار صبيئاً و عيالاً».

١١. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٥٨؛ مروج الذهب، ج ٣، ص ٣٤٤؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٥٩، مع اختلاف.

١٢. في شرح النهج: «و مشاوراً».

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ قَتَلَ الظَّالِمُ إِنَّمَا يَحِلُّ عَلَى سَبِيلِ الدَّفْعِ» فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ وَقَعَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ<sup>٢</sup> - فِي تَمَسُّكِهِ بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهِمْ وَهُوَ لَا يَسْتَحِقُّهَا - فِي حُكْمِ الظَّالِمِ لَهُمْ، فَمُدَّافَعَتُهُ وَاجِبَةٌ.

فَأَمَّا مَا قَصَّه مِنْ قِصَّةِ الْكِتَابِ الْمَوْجُودِ<sup>٣</sup>: فَقَدْ حَرَّفَهَا؛ لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا شَرْحَهَا الَّذِي وَرَدَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ،<sup>٤</sup> وَهُوَ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ قَالَ: إِنْ كُنْتُ أَخْطَأْتُ أَوْ تَعَمَّدْتُ فَإِنِّي تَائِبٌ إِلَى اللَّهِ مُسْتَغْفِرٌ» فَقَدْ أَجَابَهُ الْقَوْمُ عَنْ هَذَا وَقَالُوا<sup>٥</sup>: هَكَذَا قُلْتَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، وَخَطَبْتَ عَلَى الْمِنْبَرِ بِالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، ثُمَّ وَجَدْنَا كِتَابَكَ بِمَا يَقْتَضِي الْإِصْرَارَ عَلَى أَقْبَحِ مَا عَتَبْنَا مِنْهُ؛ فَكَيْفَ نَثِقُ بِتَوْبَتِكَ وَاسْتِغْفَارِكَ؟! فَكَيْفَ قَوْلُهُ: «إِنْ الْقَتْلُ عَلَى وَجْهِ الْغِيلَةِ لَا يَحِلُّ فَيَمْنُ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ، فَكَيْفَ فَيَمْنُ لَا يَسْتَحِقُّهُ؟» فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْغِيلَةِ<sup>٦</sup>، وَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْمُدَّافَعَةِ<sup>٧</sup>.

٢٤١/٤

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ مَنَعَ مِنْ نُصْرَتِهِ، وَأَقْسَمَ عَلَى عَبِيدِهِ فِي تَرْكِ الْقِتَالِ: فَقَدْ كَانَ ذَلِكَ لَعَمْرِي فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ طَلَبًا لِلسَّلَامَةِ، وَظَنًّا مِنْهُ بِأَنَّ الْأَمْرَ يَصْلُحُ، وَالْقَوْمَ يَرْجِعُونَ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ، وَمَا هَمُّوا بِهِ. فَلَمَّا اشْتَدَّ الْأَمْرُ، وَوَقَعَ الْيَأْسُ مِنَ الرَّجُوعِ وَالزُّوْعِ، لَمْ

١. فِي «ج، ص، ف» وَالْحَجَرِي: «لَا نُنْكَرُ».

٢. هَكَذَا فِي شَرْحِ النَّهْجِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّ».

٣. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: «الْمَوْجُودَةُ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ١٨٤ وَمَا بَعْدَهَا.

٥. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: «فَقَالُوا».

٦. فِي «ب»: «لَا يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْغِيلَةِ». وَفِي «د»: «لَا يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْغَلْبَةِ».

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ١٩٠.

يَمْنَعُ أَحَدًا مِنْ نُصْرَتِهِ وَ الْمُحَارَبَةِ عَنْهُ؛ وَ كَيْفَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَ قَدْ<sup>١</sup> بَعَثَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَنْصِرُهُ وَ يَسْتَصْرِحُهُ؟!

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى<sup>٢</sup> أَنَّهُ لَمْ يَمْنَعُ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِنْ مُحَارَبَتِهِمْ إِلَّا لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ دُونَ غَيْرِهِ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الرِّوَايَةِ فِي أَنَّ كُتُبَهُ تَفَرَّقَتْ فِي الْأَفَاقِ يَسْتَنْصِرُ وَ يَسْتَدْعِي الْجِيُوشَ؛ فَكَيْفَ يَرْعُبُ عَنْ نُصْرَةِ الْحَاضِرِ مَنْ يَسْتَدْعِي<sup>٣</sup> نُصْرَةَ الْغَائِبِ؟!

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَهُ، حَتَّى مَنَعَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ» فَقَوْلٌ بَعِيدٌ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ<sup>٤</sup> فِي أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا وَاجَهَهُ عُثْمَانُ بِأَنَّهُ يَتَّهَمُهُ وَ يَسْتَغِثُّهُ، انْصَرَفَ مُغَضَّبًا، عَامِدًا<sup>٥</sup> عَلَى أَنَّ<sup>٦</sup> لَا يَأْتِيَهُ أَبَدًا، قَانِلًا فِيهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْأَقْوَالِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ - فِي جَوَابِ سَوَالٍ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ اعْتَقَدُوا فِيهِ أَنَّهُ<sup>٧</sup> مِنَ الْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ، وَ [أَنَّ]<sup>٨</sup> آيَةَ الْمُحَارَبَةِ<sup>٩</sup> تَتَنَاوَلُهُ -: «قَدْ<sup>١٠</sup> كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِمَامُ ذَلِكَ الْفِعْلَ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ<sup>١١</sup> يَجْرِي مَجْرَى الْحَدِّ» فَطَرِيفٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَتَوَلَّى مَا يَجْرِي

١. في «ج، ص»: «فقد».

٢. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «ذلك».

٣. في «د»: «عن».

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «لا إشكال».

٥. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «عاملاً».

٦. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «أنه».

٧. في «ب، د»: «كان».

٨. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٩. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «المحاربين».

١٠. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «و قد». و في شرح النهج: «و أنه قد».

١١. في المطبوع: - «ذلك».

هذا المَجْرَى إذا كَانَ منصوباً ثابتاً، وَلَمْ يَكُنْ - عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ الْقَوْمِ - هُنَاكَ إِمَامٌ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى مَا يَجْرِي مَجْرَى الْحُدُودِ؛ وَمَتَى لَمْ يَكُنْ<sup>١</sup> إِمَامٌ يَقُومُ بِالذَّفْعِ عَنِ الدِّينِ، وَالدَّبِّ عَنِ الْأُمَّةِ، جَازَ أَنْ تَتَوَلَّى<sup>٢</sup> الْأُمَّةُ ذَلِكَ بِنَفْسِهَا.

٢٤٢/٤

### [موقف الصحابة من عثمان]

وَمَا رَأَيْتُ أُعْجِبَ مِنْ ادِّعَاءِ مُخَالِفِينَا<sup>٣</sup> أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانُوا كَارِهِينَ لِمَا جَرَى عَلَيْهِ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَهُ مُنْكَرًا وَظُلْمًا [وَإِنَّمَا غَلَبَ عَلَى الْمَدِينَةِ أُوْبَاشُ مِصْرَ وَ الْوَارِدِينَ مِنَ الْأَطْرَافِ، فَلَمْ يَتِمَّكُنُوا مِنْ دَفْعِهِمْ]<sup>٤</sup>!! وَ هَذَا يَجْرِي عِنْدَ مَنْ تَأَمَّلَهُ مَجْرَى دَفْعِ الضَّرُورَةِ<sup>٥</sup>، قَبْلَ النَّظَرِ فِي الْأَخْبَارِ، وَ سَمَاعِ مَا وَرَدَ مِنْ شَرْحِ هَذِهِ الْقِصَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ مَا يَكْرَهُهُ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ - فِي دَارِ عِزِّهِمْ، وَ بَحِثٍ يَنْفُذُ<sup>٦</sup> أَمْرَهُمْ وَ نَهْيَهُمْ - لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى<sup>٧</sup>. وَ مَعْلُومٌ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَمُوا<sup>٨</sup> الْمَدِينَةَ، وَ أَنْ يَغْلِبُوا<sup>٩</sup> جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى آرَائِهِمْ، وَ يَفْعَلُوا مَا يَكْرَهُونَهُ بِإِمَامِهِمْ بِمَرَأَى مِنْهُمْ<sup>١٠</sup>.

١. في الحجري والمطبوع: - «إمام يجوز أن يتولى ما يجري مجرى الحدود؛ ومتى لم يكن».
٢. في «ب، ج، د، ف» و الحجري: «أن يتولى».
٣. في «ب»: «ممن ادعى مخالفتنا». وفي «د»: «من ادعاء مخالفتنا».
٤. ما بين المعقوفين من التلخيص.
٥. في التلخيص و شرح النهج: «دفع الضرورات».
٦. في «ب»: «ينقل». و في «د»: «يقبل».
٧. في «ب» و حاشية «د»: «أن يتهم». و في «د»: «أن ينم».
٨. قَدِمَ الْبَلَدَ، يَقْدُمُهُ، قُدُومًا: دَخَلَهُ، فَهُوَ قَادِمٌ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٧١ (قدم).
٩. في التلخيص و شرح النهج: «فغلبوا».
١٠. في «ج، ف»: «منه».

و مَسْمَعٌ. وهذا معلومٌ بطلّاهُ بالبداية<sup>١</sup> و الضرورات، قَبْلَ مَجِيءِ الآثارِ، وَ تَصْفُحِ الأخبارِ، وَ تَأْمُلِهَا.

و قد رَوَى الواقديُّ، عن ابنِ أبي الزنادِ<sup>٢</sup>، عن أبي جعفرِ القاريِّ مَوْلَى بني مخزومٍ قال: كانَ المِصرِيُّونَ الذينَ حَصَرُوا عُثْمَانَ سِتِّمَانَةً، عليهمَ عبدُ الرحمنِ بنُ عَدِيسِ البَلَوِيِّ<sup>٤</sup>، وَ كِنَانَةُ بنُ بِشْرِ الكِنْدِيِّ<sup>٥</sup>، وَ عَمْرُو بنُ الحَمِقِ الخُزَاعِيُّ<sup>٧</sup>؛

١. في «ب، ص، ف»: «بالبداية».

٢. في «ب»: «الزياد». و في «د، ص»: «الزياد».

٣. في الحجري والمطبوع: «ابن».

٤. عبد الرحمن بن عَدِيس بن عمرو بن كلاب، أبو محمد البلوي، صحب النبي صَلَّى الله عليه وآله و سَمِعَ مِنْهُ، وَ شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، وَ كَانَ فِي مَن سَارَ إِلَى عُثْمَانَ حَتَّى قُتِلَ، وَ كَانَ رَأْسًا فِيهِمْ. تَوَفَّى بِالشَّامِ سَنَةً سِتَّ وَ ثَلَاثِينَ. رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ بِمِصْرَ، مِنْهُمْ أَبُو الْحَصِينِ الْحَجَرِيُّ،

و رَوَى عَنْهُ أَبُو ثَوْرٍ الْفَهْمِيُّ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ٣٥٢، الرِّقْمُ ٤٠٣٦؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٣، ص ٢٩١، الرِّقْمُ ١٨٧١؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٣٥، ص ١٠٧، الرِّقْمُ ٣٨٩٠؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٣، ص ٣٧٠، الرِّقْمُ ٣٣٥٢؛ الْإِصَابَةُ، ج ٤، ص ٢٨١، الرِّقْمُ ٥١٧٩.

٥. في «ج، د، ص» و التلخيص: «بشير».

٦. كِنَانَةُ بنِ بِشْرِ بنِ سُلَيْمَانَ التَّجِيبِيِّ الْأَيْدَعَانِيِّ، أَحَدُ مَنْ سَارَ إِلَى حَصْرِ عُثْمَانَ وَ مَن تَوَلَّى قَتْلَهُ. رَوَى عَنْهُ حَيَّانُ بنُ الْأَعْيَنِ، شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، وَ قَتَلَ بِفِلَسْطِينَ سَنَةً سِتَّ وَ ثَلَاثِينَ، وَ كَانَ مِمَّنْ أَخْرَجَهُ مَعَاوِيَةُ مِنْ مِصْرَ فِي الرِّهْنِ الَّتِي أَخَذَهَا مَعَاوِيَةُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَ سَجَنَهُمْ بِلُدِّ تَارِيخِ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٥٠، ص ٢٥٧، الرِّقْمُ ٥٨٣٠؛ الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ٤٨٦، الرِّقْمُ ٧٥١٧.

٧. عَمْرُو بنُ الْحَمِقِ بنِ الْكَاهِنِ بنِ حَبِيبِ الْخُزَاعِيِّ. صَحَابِيُّ هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وآله بَعْدَ الْحَدِيثِيَّةِ، وَ حَفِظَ عَنْهُ أَحَادِيثُ. سَكَنَ الشَّامَ ثُمَّ الْكُوفَةَ، وَ انْتَقَلَ إِلَى مِصْرَ، وَ كَانَ مِمَّنْ قَامَ عَلَى عُثْمَانَ مَعَ أَهْلِهَا، وَ شَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُرُوبَهُ، وَ كَانَ مِنْ أَعْوَانِ حَجَرِ بنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ، فَلَمَّا قَبِضَ زَيْدٌ عَلَى حَجَرٍ هَرَبَ عَمْرُو إِلَى الْمَوْصِلِ، فَقَتَلَهُ عَامِلُهَا وَ بَعَثَ بِرَأْسِهِ إِلَى مَعَاوِيَةَ، فَكَانَ أَوَّلَ رَأْسٍ أُهْدِيَ فِي الْإِسْلَامِ. رَوَى عَنْهُ جُبَيْرُ بنُ نُفَيْرٍ، وَ رِفَاعَةُ بنُ شَدَّادٍ

و الذين قَدِمُوا مِنَ الْكُوفَةِ مَائَتَانِ<sup>١</sup>، عَلَيْهِم مَالُكَ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْتَرُ النَّخَعِيُّ<sup>٢</sup>؛  
و الذين قَدِمُوا مِنَ الْبَصْرَةِ مَائَةٌ رَجُلٍ، رَئِيسُهُمْ حُكَيْمُ بْنُ جَبَلَةَ<sup>٣</sup> الْعَبْدِيُّ<sup>٤</sup>. وَ كَانَ  
أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الَّذِينَ خَذَلُوهُ لَا يَرَوْنَ أَنَّ الْأَمْرَ يَبْلُغُ بِهِمْ إِلَى  
الْقَتْلِ<sup>٥</sup>، وَ لَعَمْرِي لَوْ قَامَ بَعْضُهُمْ فَحَنَّا التَّرَابَ فِي وَجْهِهِ أَوْلَئِكَ لَتَفَرَّقُوا<sup>٦</sup>.

و هذه الرواية تَضَمَّنَتْ مِنْ عَدَدِ الْقَوْمِ الْوَافِدِينَ فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرَ مِمَّا<sup>٧</sup>

«و غيرهما. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٠١، الرقم ١٨٦٠؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٤٠٤،  
الرقم ٢٠٦٠؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٧٣، الرقم ١٩٠٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٥، ص ٤٩٠،  
الرقم ٥٣٣١؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٧١٤، الرقم ٣٩٠٦.

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «مائتين».

٢. مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي الأشتر، كان من أشهر أصحاب أمير المؤمنين  
عليه السلام، و شهد معه الجمل و صفين و مشاهذه كلها. و ولّاه أمير المؤمنين عليه السلام  
مصر، فخرج إليها، فُدِسَ إليه معاوية السمّ، فلمّا كان بالعريش شربه فمات مسموماً سنة سبع  
و ثلاثين. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٣٩، الرقم ٢١٩١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٦، ص ٣٧٥،  
الرقم ٧١٦٥.

٣. حُكَيْمُ بْنُ جَبَلَةَ بْنُ حَصِينِ بْنِ أَسُودِ الْعَبْدِيِّ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ كَانَ رَجُلًا  
صَالِحًا مَطَاعًا فِي قَوْمِهِ، وَ هُوَ الَّذِي بَعَثَهُ عُثْمَانُ عَلَى السَّنَدِ فَنَزَلَهَا، ثُمَّ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ فَسَأَلَهُ  
عَنْهَا. ثُمَّ كَانَ حَكِيمُ بْنُ جَبَلَةَ مَمَّنْ يَعِيبُ عُثْمَانَ مِنْ أَجْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ وَ غَيْرِهِ مِنْ عَمَالِهِ.  
و لَمَّا قَدِمَ الزُّبَيْرُ وَ طَلْحَةُ وَ عَائِشَةُ الْبَصْرَةَ - وَ عَلَيْهَا عُثْمَانُ بْنُ حَنْظَلٍ وَ الْيَأْمُورُ الْمُوَافِقُ عَلَيْهِ  
السَّلَام - بَعَثَ عُثْمَانُ بْنُ حَنْظَلٍ حَكِيمُ بْنُ جَبَلَةَ الْعَبْدِي فِي سَبْعِمِائَةِ رَجُلٍ، فَلَقِيَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرَ  
بِالزَّابُوقَةِ قَرِبَ الْبَصْرَةِ، فَفَاتَلَهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا حَتَّى قَتَلَ رَحِمَهُ اللَّهُ. الاستيعاب، ج ١، ص ٣٦٦،  
الرقم ٥٤٠؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٥٢١، الرقم ١٢٣٣؛ الإصابة، ج ٢، ص ١٨١، الرقم ٢١٠٩.

٤. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٩٠؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٤٨.

٥. في التلخيص و شرح النهج: «يبلغ به القتل».

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «لأنصرفوا».

٧. في «ب، د، ص»: «ما».



تَضَمَّنَهُ غَيْرُهَا.

و رَوَى شُعْبَةُ<sup>١</sup> بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [بْنِ عَوْفٍ]<sup>٢</sup> قَالَ: قُلْتُ لَهُ<sup>٣</sup>: كَيْفَ لَمْ يَمْنَعْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ عُثْمَانَ<sup>٤</sup>؟ فَقَالَ: إِنَّمَا قَتَلَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ.

و رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَقْتَلِ عُثْمَانَ؛ هَلْ شَهِدَهُ أَحَدٌ<sup>٥</sup> مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ<sup>٦</sup>، شَهِدَهُ ثَمَانِيَةً<sup>٧</sup>. وَ كَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ الْقَوْمَ كَانُوا كَارِهِينَ، وَ هَؤُلَاءِ الْمَصْرُيُونَ كَانُوا يَغْدُونَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَ يَرُوحُونَ وَ يُشَاوِرُونَهُ فِيمَا يَصْنَعُونَهُ؟! وَ هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَ هُوَ عَاقِدُ الْأَمْرِ لِعُثْمَانَ، وَ جَالِبُهُ إِلَيْهِ، وَ مُصَيِّرُهُ فِي يَدِهِ، يَقُولُ - عَلَى مَا رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ - وَ<sup>٨</sup> قَدْ ذُكِرَ لَهُ عُثْمَانُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «عَاجِلُوه قَبْلَ أَنْ يَتِمَادَى فِي مُلْكِهِ» فَبَلَغَ عُثْمَانُ ذَلِكَ، فَبَعَثَ إِلَى بَثْرٍ كَانَ يُسْقَى مِنْهَا نَعَمْ<sup>٩</sup> عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَمَنَعَ مِنْهَا، وَ وَصَّى عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ،

١. في «ب، د»: «شعيب».

٢. ما بين المعقوفين من التلخيص و شرح النهج.

٣. في «د»: - «له».

٤. في «ب، د»: - «عن عثمان». و في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «قال» بدل «فقال».

٥. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «واحد». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.

٦. في «ج»: - «نعم».

٧. راجع: الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٦٧؛ الرياض النضرة، ج ٣، ص ٧١ - ٧٣؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٦٥ و ما بعدها، مع اختلاف.

٨. في المطبوع: - «و».

٩. النعم واحدة الأتعام، و هي الأموال الراعية، و أكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل. تاج العروس، ج ١٧، ص ٦٩٦ (نعم).

فصَلَّى عليه الزَّيْبُرُ أَوْ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَ قَدْ كَانَ حَلَفَ لَمَّا تَتَابَعَتْ أَحْدَاثُهُ أَنْ لَا يُكَلِّمَ عُثْمَانَ أَبَداً.<sup>١</sup>

و رَوَى الْوَاقِدِيُّ، قَالَ: لَمَّا تَوَفَّي أَبُو ذَرٍّ بِالرَّيْذَةِ<sup>٢</sup> تَذَاكَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَعَلَ عُثْمَانُ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [له]: «هَذَا عَمَلُكَ». فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَإِذَا شِئْتَ فَخُذْ سَيْفَكَ وَ أَخْذُ سَيْفِي؛ إِنَّهُ خَالَفَ مَا أَعْطَانِي.<sup>٤</sup>

فَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ<sup>٥</sup>: فَإِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِ<sup>٦</sup> عُثْمَانُ يَقُولُ لَهُ عِنْدَ قُدُومِ الْمَصْرِيِّينَ

١. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٧.

٢. «الرَّيْذَةُ» بفتح أولها و ثانيها، و ذال معجمة مفتوحة أيضاً، من قرى المدينة على ثلاثة أيام، قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز إذا رحلت من فيد تريد مكة، و بهذا الموضع قبر أبي ذر الغفاري، و كان عثمان قد نفاه إليها - كما سوف يأتي في المتن في ص ٢٥٨ - فأقام بها إلى أن مات في سنة ٣٢ هـ. معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٤ (الرَّيْذَةُ).

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص و شرح النهج.

٤. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٦؛ الفتوح، ج ٢، ص ٣٧١.

٥. محمد بن مسلمة بن خالد بن عدي الأنصاري الأوسي ثم الحارثي، حليف بني عبد الأشهل، يكنى أبا عبد الرحمن، شهد بدرأ و أحدأ و المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلا تبوك. و هو أحد الذين قتلوا كعب بن الأشرف، و استعمله رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على المدينة في بعض غزواته، و استعمله عمر بن الخطاب على صدقات جهينة، و اعتزل بعد قتل عثمان، و اتخذ سيفاً من خشب و قال: بذلك أمرني رسول الله. و توفي بالمدينة سنة ست و أربعين، و كان عمره سبعاً و سبعين سنة. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٣٨؛ الرقم ٩٢؛ معرفة الصحابة، ج ١، ص ١٦٥، الرقم ١١؛ تاريخ بغداد، ج ٤، ص ٧٤، الرقم ١٧١٣؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٣٧٧، الرقم ٢٣٤٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٥، ص ٢٥٠، الرقم ٦٩٩٦؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٣٦، الرقم ٤٧٦١.

٦. في «ب، د، ص»: «إلى».

٢٤٦ في الدفعة الثانية: أَرُدُّدُ عَنِّي، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَكْذِبُ اللَّهَ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ.<sup>١</sup> وَإِنَّمَا عَنِّي بِذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ أَحَدَ مَنْ كَلَّمَ الْمِصْرِيِّينَ فِي الدُّفْعَةِ الْأُولَى، وَضَمِنَ لَهُمْ عَنْ عُثْمَانَ الرِّضَا.

و في رواية الواقدي: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ كَانَ يُوتَى وَ عُثْمَانُ مُحْصُورٌ<sup>٢</sup>، فَيُقَالُ لَهُ<sup>٣</sup>: عُثْمَانُ مَقْتُولٌ! فَيَقُولُ: هُوَ قَتَلَ نَفْسَهُ.<sup>٤</sup>

فَأَمَّا<sup>٥</sup> كَلَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرِ وَ عَائِشَةَ وَ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَاحِدًا وَاحِدًا: فَلَوْ تَعَاظَيْنَا ذِكْرَهُ لَطَالَ بِهِ الشَّرْحُ، وَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَقْوَالِهِمْ مُفْصَلَةً، وَ مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ خَلْعِهِ وَ الْإِجْلَابِ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ، فَعَلَيْهِ بَكْتَابِ الْوَاقِدِيِّ<sup>٧</sup>؛ فَقَدْ ذَكَرَ هُوَ وَ غَيْرُهُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ فِي هَذَا<sup>٨</sup> الْبَابِ.<sup>٩</sup>

١. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٧٧.

٢. في «د»: «كَانَ يُوتَى عُثْمَانُ مُحْصُورًا». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «كَانَ يَمُوتُ وَ عُثْمَانُ مُحْصُورٌ».

٣. في «ج»: - «لَهُ».

٤. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٧٣؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٧ - ٤٨؛ المنتظم، ج ٥، ص ٥٦؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٤١. مع اختلاف.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَمَّا». وَ فِي التَّلْخِصِ: «وَ أَمَّا».

٦. فِي «د»: «وَ الْإِحْدَاثِ». وَ أَجْلَبَ عَلَيْهِ: جَمَعَ وَ أَلْبَسَ. رَاجِعٌ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٢٧٢ (جلب).

٧. وَ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الْوَاقِدِيِّ، نَقَلَ ابْنُ النَّدِيمِ أَنَّهُ خَلَّفَ بَعْدَ وَفَاتِهِ سِتْمَانَةَ قَمْطَرِ كِتَابًا، كُلُّ قَمْطَرٍ مِنْهَا حَمَلٌ رَحْلَيْنِ، وَ كَانَ لَهُ غُلَامَانِ مَمْلُوكَانِ يَكْتُبَانِ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ، وَ قَبْلَ ذَلِكَ يَبِيعُ لَهُ كِتَابًا بِأَلْفِي دِينَارٍ. ثُمَّ أَوْرَدَ أَسْمَاءَ كِتَابِهِ، مِنْهَا كِتَابُ التَّارِيخِ الْكَبِيرِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٧. الْفَهْرَسْتُ لابن النديم، ص ١٤٤.

٨. فِي «ب، د»: - «هَذَا».

٩. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٤٠ وَ مَا بَعْدَهَا؛ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٥، ص ٥٤٨ وَ مَا بَعْدَهَا؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٣، ص ٤٢٩ وَ مَا بَعْدَهَا؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ١٥٤ وَ مَا بَعْدَهَا.

## [مَطَاعُنُ أُخْرَى]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَأَمَّا رَدُّهُ الْحَكَمَ بِنِ أَبِي الْعَاصِ<sup>١</sup>: فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا عَوْتَبَ فِي ذَلِكَ، ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ [فَأْذِنَ فِي رَدِّهِ لَهُ، فَلَمْ يَرُدَّهُ حَتَّى تُؤْفِيَ النَّبِيَّ]<sup>٢</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْبَلْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ قَوْلَهُ لِأَنَّهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْهُمَا؛ فَكَانَتْهُمَا جَعَلَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْحَقُوقِ الَّتِي

---

١. الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، القرشي الأموي، أبو مروان، يعدّ في أهل الحجاز، عمّ عثمان بن عفّان، أسلم يوم الفتح. أخرجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة وطرده عنها، فنزل الطائف إلى أن ولي عثمان فرده عثمان إلى المدينة. واختلف في السبب الموجب لنفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياه، فقيل: كان يتحيل ويستخفي ويتسمع ما يسره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى كبار الصحابة ويطلع عليه مشركي قريش وسائر الكفار والمنافقين. وذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا مشى يتكفأ، وكان الحكم بن أبي العاص يحكيه، فالتفت النبي يوماً، فراه يفعل ذلك، فقال: صلى الله عليه وآله وسلم: «فكذلك فلتكن»، فكان الحكم مختلجاً يرتعش من يومئذ. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٥، الرقم ١٤٨٧؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٤٢، الرقم ٥٨٢؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٣٥٩، الرقم ٥٢٩؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٥١٤، الرقم ١٢١٧.

٢. ما بين المعقوفين من المغني. وهكذا في الموارد الآتية إلى آخر النص المنقول، إلا ما أشير إليه في الهامش.

تُخَصُّ<sup>١</sup>، فَلَمْ يَقْبَلَا فِيهِ خَيْرَ الْوَاحِدِ، وَأَجْرِيَاهُ مَجْرَى الشَّهَادَةِ. فَلَمَّا صَارَ الْأَمْرُ إِلَى عُثْمَانَ<sup>٢</sup> حَكَمَ بَعْلِمِهِ؛ لِأَنَّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بَعْلِمِهِ، فِي هَذَا الْبَابِ وَفِي غَيْرِهِ، عِنْدَ شَيْخِنَا<sup>٣</sup> وَلَا يَفْصِلَانِ بَيْنَ حَدٍّ وَحَقٍّ<sup>٤</sup>، وَلَا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ قَبْلَ الْوَلَايَةِ أَوْ حَالِ الْوَلَايَةِ، وَيَقُولَانِ<sup>٥</sup>: إِنَّهُ أَقْوَى فِي الْحُكْمِ<sup>٦</sup> مِنَ الْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ.

ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: أَنَّهُ لَا وَجْهَ يَقْطَعُ بِهِ عَلَى كَذِبِ رَوَايَتِهِ فِي إِذْنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَدِّهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ صَادِقًا، وَفِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ تَجْوِيزُ كَوْنِهِ<sup>٧</sup> مَعْدُورًا.

ثُمَّ سَأَلَ نَفْسَهُ: فِي أَنَّ الْحَاكِمَ إِنَّمَا يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ مَعَ زَوَالِ التُّهْمَةِ، وَأَنَّ التُّهْمَةَ كَانَتْ فِي رَدِّ الْحَكَمِ قُوَّةً؛ لِقَرَابَتِهِ.

وَأَجَابَ بِهِ:

أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ لَا يَتَّهَمَهُ إِذَا كَانَ لِفِعْلِهِ وَجْهٌ يَصِحُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَصِبَ مَنْصِبًا يَقْتَضِي زَوَالَ التُّهْمَةِ عَنْهُ، وَحَمَلَ أَفْعَالَهُ<sup>٨</sup> عَلَى الصَّحَّةِ.

١. فِي «د»: «يُخَصُّ». وَفِي التَّلْخِيسِ: «تَدْعَى». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «تُخَصُّ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِيسِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «فَلَمَّا صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ».

٣. فِي «ب»، «د» وَالْمَطْبُوعُ: «عِنْدَ شَيْخِنَا». وَفِي التَّلْخِيسِ: «عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ وَأَبِي هَاشِمٍ».

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَصَرَفٌ».

٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ وَالتَّلْخِيسِ: «وَيَقُولُونَ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَشَرْحِ النَّهْجِ.

٦. فِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِيسِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: - «فِي الْحُكْمِ».

٧. فِي «ب»، ج، ص، ف: «وَفِي تَجْوِيزِهِ كَوْنُهُ». وَفِي «د»: - «تَجْوِيزُ ذَلِكَ تَجْوِيزٌ». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «صَادِقًا، وَفِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ تَجْوِيزُ كَوْنُهُ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: - «تَجْوِيزٌ».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «أَقْوَاهُ».

و لَوْ جَوَزْنَا امْتِنَاعَهُ لِلتُّهْمَةِ لَأَدَّيْ إِلَى بُطْلَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ.

و حَكَى عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الْخِيَّاطِ<sup>١</sup> أَنَّهُ:

لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي رَدِّهِ إِذْنٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ الاجْتِهَادَ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ إِذَا كَانَ صَلَاحاً فِي الْحَالِ، لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَغَيَّرَ حُكْمُهُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ وَ تَغْيِيرِ حَالِ الْمَنْفِيِّ<sup>٢</sup>. وَ إِذَا جَازَ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْ يَسْتَرِدَّ عُمَرَ مِنْ جَيْشِ أُسَامَةَ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ - وَ إِنْ كَانَ قَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ بِنُفُوزِهِ - مِنْ حَيْثُ تَغَيَّرَتِ الْحَالُ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ مِثْلُهُ فِي الْحَكَمِ<sup>٣</sup>.

قَالَ:

و أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ إِبَارِهِ أَهْلَ<sup>٤</sup> بَيْتِهِ بِالْأَمْوَالِ: فَقَدْ كَانَ عَظِيمَ الْيَسَارِ، كَثِيرَ الْأَمْوَالِ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ<sup>٥</sup> أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَعْطَاهُمْ مِنْ مَالِهِ. وَ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الصَّحَّةِ.

و حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:

أَنَّ الَّذِي رُوِيَ مِنْ دَفْعِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ زَوْجَهُمْ بَنَاتِهِ مِائَةَ أَلْفٍ

١. عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، أبو الحسين الخياط المعتزلي، أحد متكلمي المعتزلة البغداديين، له عدة كتب مصنفة. و روى أبو الحسين عبد الواحد بن محمد الخصيبي عنه أنه سمع من يوسف بن موسى القطان، تنسب إليه فرقة منهم تدعى الخياطية، و توفي نحو سنة ٣٠٠هـ. تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٨٨، الرقم ٥٧٧٠.

٢. في «ب، ج، ص»: «النفي».

٣. من قوله حاكياً عن أبي الحسين الخياط: «لو لم يكن في رده إذن من رسول الله...» إلى هنا ساقط من المغني.

٤. في المغني: «لأهل».

٥. في المغني: «فلا نمنع».

دينارٍ لكلِّ واحدٍ، إنّما هو من ماله، ولا رواية تصحُّ في أنّه أعطاهم ذلك من بيت المال. ولو صحَّ ذلك لكان لا يمتنع أن يكون أعطى من بيت المال ليزدَّ عَوْضَه من ماله؛ لأنَّ للإمام عند الحاجة أن يفعل ذلك، كما له أن يقرض غيره.

ثُمَّ حَكَى عن أَبِي عَلِيٍّ أ:

ما رُويَ من دَفَعِه خُمُسَ إِفْرِيقِيَّةٍ - لَمَّا فُتِحَتْ - إِلَى مَرَّانَ: لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ ولا مَنْقُولٍ عَلَى وَجْهِ يَوْجِبُ<sup>١</sup> قَبُولَهُ، وَإِنَّمَا يَرُويهِ مَنْ يَقْصِدُ التَّشْنِيعَ عَلَى عُثْمَانَ [وَلَوْ قِيلَ مِثْلُ ذَلِكَ، لَوَجَبَ فِي أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ قَبُولُ الْمَطَاعِنِ].  
وَحَكَى عن أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطِ:

أَنَّ ابْنَ أَبِي سَرْجٍ لَمَّا غَزَا الْبَحْرَ، وَمَعَهُ مَرَّانُ فِي الْجَيْشِ، فَفَتَحَ<sup>٢</sup> اللَّهُ عَلَيْهِ، وَغَنِمُوا غَنِيمَةً عَظِيمَةً، اشْتَرَى مَرَّانُ الْخُمُسَ مِنْ ابْنِ أَبِي سَرْجٍ بِمِائَةِ أَلْفٍ، وَأَعْطَاهُ أَكْثَرَهَا؛ ثُمَّ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ بَشِيرًا بِالْفَتْحِ، وَقَدْ كَانَتْ قُلُوبُ الْمُسْلِمِينَ تَعَلَّقَتْ بِأَمْرِ ذَلِكَ الْجَيْشِ، فَرَأَى عُثْمَانُ أَنَّ يَهَبَ لَهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِ. وَلِلْإِمَامِ فَعْلُ ذَلِكَ؛ تَرْغِيبًا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ.  
قَالَ:

وَهَذَا الصَّنِيعُ<sup>٣</sup> مِنْهُ كَانَ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنْ إِمَامَتِهِ، وَلَمْ يَنْتَبِرْ<sup>٤</sup> أَحَدٌ مِنْهُمْ فِيهَا؛ فَلَا وَجَعَ لِلتَّعَلُّقِ بِهِ.

١. في المغني و شرح النهج: «يجب».

٢. في «ب، ج، ص»: «فتح».

٣. في «ب» و شرح النهج: «الصنع».

٤. في «ص» و شرح النهج: «ولم يبرأ».

و ذَكَرَ فيما أعطاه لأقاربه: أَنَّهُ وَصَّلَهُمْ لِحَاجَتِهِمْ<sup>١</sup>، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ فِي الْإِمَامِ إِذَا رَأَاهُ صَلَاحًا.<sup>٢</sup>

و ذَكَرَ فِي إِقْطَاعِهِ بَنِي أُمَيَّةَ الْقَطَاعِ:

أَنَّ الْأَئِمَّةَ قَدْ<sup>٣</sup> تَحَصَّلُ فِي أَيْدِيهِمُ الضِّيَاعُ [التي] لَا مَالِكَ لَهَا مِنْ جِهَاتٍ، وَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِمَّنْ يَقُومُ بِإِصْلَاحِهَا وَ عِمَارَتِهَا، فَيُؤَدِّي عَنْهَا مَا يَجِبُ مِنَ الْحَقِّ [فيها]، وَ لَهُ أَنْ يَصْرِفَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِهِ، وَ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَزِيدَ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ بِحَسَبِ مَا يَعْلَمُ مِنَ الصَّلَاحِ وَ التَّأَلُّفِ؛ وَ طَرِيقُ ذَلِكَ الاجْتِهَادُ.

قَالَ:

و أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّهُ حَمَى الْحِمَى عَنْ<sup>٥</sup> الْمُسْلِمِينَ، فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَمْ يَحِمِ الْكَلًّا لِنَفْسِهِ، وَ لَا اسْتَأْثَرَ بِهِ؛ لَكِنَّهُ<sup>٦</sup> حَمَاهُ لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ، الَّتِي مَنَفَعْتُهَا تَعُودُ<sup>٧</sup> عَلَى الْمُسْلِمِينَ، [و لَعَلَّهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَوَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقِيَامُ بِذَلِكَ]. وَ قَدْ<sup>٨</sup> رُويَ عَنْهُ هَذَا الْكَلَامُ بِعَيْنِهِ، وَ أَنَّهُ قَالَ:

١. فِي «د»: «حَاجَتِهِمْ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ حَاضِرًا عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الْخِطَابُ: «أَنَّ ابْنَ أَبِي سَرْحٍ لَمَّا غَزَا الْبَحْرَ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «قَدْ».

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَأَمَّا».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «بَيْنَ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَكِنْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَعُودُ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «مَنَفَعْتُهَا وَ صِلَاحُهَا تَعُودُ».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «قَدْ».



«إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ، وَ قَدْ أَطْلَقْتُهُ الْآنَ، وَ أَنَا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ».

و لَيْسَ فِي الْعِذَارِ مَا يَزِيدُ<sup>١</sup> عَلَى ذَلِكَ.

فَأَمَّا<sup>٢</sup> مَا ذَكَرُوهُ مِنْ إِعْطَائِهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الصَّدَقَةِ<sup>٣</sup> الْمُقَاتِلَةِ: فَلَوْ<sup>٤</sup> صَحَّ فَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ - لِعَلِّهِ بِحَاجَةِ الْمُقَاتِلَةِ إِلَيْهِ<sup>٥</sup>، وَ اسْتِغْنَاءِ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ - عَلَى طَرِيقِ الْإِقْتِرَاضِ<sup>٦</sup>؛ وَ قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ<sup>٧</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ<sup>٨</sup>. وَ لِلْإِمَامِ فِي مِثْلِ<sup>٩</sup> هَذِهِ الْأُمُورِ<sup>١٠</sup> أَنْ يَفْعَلَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى؛ لِأَنَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ رُبَّمَا<sup>١١</sup> يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْتَرِضَ مِنَ النَّاسِ، فَبِأَن يَجُوزَ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْ مَالٍ فِي يَدِهِ لِيُرِدَّه مِنْ الْمَالِ الْآخِرِ أَوْلَى.

وَ حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، فِي قِصَّةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَ ضَرْبِهِ، أَنَّهُ قَالَ:

لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا ضَرْبُهُ إِثْمًا، وَ لَا صَحَّ عِنْدَنَا طَعْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ،

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «إِنَّمَا فَعَلْتُهَا لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ، وَ قَدْ أَطْلَقْتُهَا، وَ أَنَا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْآنَ. فَلَيْسَ فِي الْعِذَارِ مَا يَدُلُّكَ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَأَمَّا».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «مِنْ إِعْطَائِهِ بَيْتِ الصَّدَقَةِ».

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَبِأَن».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «إِلَى ذَلِكَ».

٦. فِي «ص» وَ شَرَحَ النَّهْجَ: «الْإِقْتِرَاضُ».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «عَنِ النَّبِيِّ».

٨. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ: «سَرًّا».

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: «مِثْلُ».

١٠. فِي الْمَغْنِيِّ: «الْأُمُورِ».

١١. فِي الْمَغْنِيِّ: «إِنَّمَا».

و لا إكفاره له. و الذي يَصِحُّ في ذلك: أَنَّهُ كَرِهَ مِنْهُ جَمْعُ النَّاسِ عَلَى قِرَاءَةِ زَيْدٍ [بِنِ ثَابِتٍ] و إِحْرَاقَهُ الْمُصَاحِفَ، وَ ثَقُلَ<sup>١</sup> ذَلِكَ عَلَيْهِ كَمَا يَثْقُلُ<sup>٢</sup> عَلَى الْوَاحِدِ مِثْلًا<sup>٣</sup> تَقْدِيمُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.

و [قَدْ] قِيلَ: إِنَّ بَعْضَ مَوَالِي عُثْمَانَ ضَرَبَهُ لَمَّا سَمِعَ مِنْهُ الْوَقِيعَةَ فِي عُثْمَانَ [فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي ضَرَبَهُ، أَوْ أَمَرَ بِضَرْبِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا]. وَ لَوْ صَحَّ أَنَّهُ أَمَرَ بِضَرْبِهِ<sup>٤</sup>، لَمْ يَكُنْ بِأَنْ يَكُونَ<sup>٥</sup> طَعْنًا فِي عُثْمَانَ بِأُولَى مِنْ أَنْ يَكُونَ طَعْنًا فِي ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>٦</sup>؛ لِأَنَّ<sup>٧</sup> لِلْإِمَامِ تَأْدِيبَ غَيْرِهِ، وَ لَيْسَ لْغَيْرِهِ الْوَقِيعَةُ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَيَانِ.

وَ ذَكَرَ أَنَّ الْوَجْهَ فِي جَمْعِ النَّاسِ عَلَى قِرَاءَةِ وَاحِدَةٍ: تَحْصِينُ الْقُرْآنِ، وَ ضَبْطُهُ، وَ قَطْعُ الْمُنَازَعَةِ فِيهِ وَ الْاِخْتِلَافِ. قَالَ:

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ<sup>٨</sup> وَاجِبًا لَفَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

١. في «د»: «و نقل». و في المغني: «فثقل».

٢. في «د»: «ينقل».

٣. في المغني: - «مثلاً».

٤. في المغني: - «أنه أمر بضربه».

٥. في «ب، د، ص»: - «بأن يكون».

٦. في المغني و «ب»: «لم يكن بأن يكون طعنًا في ابن مسعود بأولى من أن يكون طعنًا في عثمان». و لا ريب أن القاضي لا يريد هذا المعنى، و ما في المتن أوجه.

٧. في «ب»: - «لأن». و في «د»: «و» بدلها.

٨. في الحجري و المطبوع: - «ذلك».

وذلك أَنَّ الإمامَ إِذَا فَعَلَهُ، صَارَ كَأَنَّهُ فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.<sup>١</sup> وَلِأَنَّ الْأَحْوَالَ فِي ذَلِكَ تَخْتَلِفُ، [فَلَمَّا حَدَّثَ فِي أَيَّامِهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ مَا حَدَّثَ أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ قَدْ حَدَّثَ مِثْلَهُ].

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ عَزَمَ عَلَى ذَلِكَ، فَمَاتَ دُونَهُ.  
وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ إِحْرَاقَهُ الْمَصَاحِفِ إِنَّمَا كَانَ اسْتِخْفَافًا بِالذِّينِ.  
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يُخَرَّبَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ضِرَارًا وَكُفْرًا، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ إِحْرَاقُ الْمَصَاحِفِ [إِذَا كَانَ فِي تَرْكِهِ مَفْسَدَةٌ].

وَحَكَى عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطِ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ إِنَّمَا عَابَهُ لِعَزْلِهِ إِيَّاهُ.<sup>٢</sup>  
ثُمَّ حَكَى صَاحِبُ الْكِتَابِ:

أَنَّ عُثْمَانَ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ عُذْرَهُ. وَلَمَّا أَحْضَرَهُ<sup>٣</sup> عَطَاءٌ فِي مَرَضِهِ، قَالَ لَهُ<sup>٤</sup> ابْنُ مَسْعُودٍ: مَنَعْتَنِي إِيَّاهُ إِذْ<sup>٥</sup> كَانَ يَنْفَعُنِي، وَجِئْتَنِي بِهِ<sup>٦</sup> عِنْدَ الْمَوْتِ؟! لَا أَقْبَلُهُ. وَأَنَّهُ<sup>٧</sup> طَرَحَ أُمَّ حَبِيبَةَ<sup>٨</sup> [زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

١. الضمير في «عليه السلام» لرسول الله صلى الله عليه وآله، والمعنى: يصير فعل الإمام فعلاً له صلى الله عليه وآله.

٢. في «ب»: «بعزله». وفي «ص»: «بعزله إياه».

٣. في «ب، ص»: «أحضر». وفي «د، ف»: «أحضر». وفي شرح النهج: «أحضر إليه». وأحضر الشيء فلاناً: أتاه به. راجع: تاج العروس، ج ٦، ص ٢٨٥ (حضر).

٤. في المطبوع وشرح النهج: - «له».

٥. في «ب، ص»: «إذا».

٦. في «ج»: - «به».

٧. في «ج»: «فإنه».

٨. أم حبيبة واسمها رملة بنت أبي سفيان بن حرب. كانت عند عبيد الله بن جحش وهاجر بها

عليه<sup>١</sup> عليه - لِيُزِيلَ ما في نفسه - فلم يُجِبْ.

قال:

و هذا يوجبُ ذَمَّ ابنِ مسعودٍ؛ إذ<sup>٢</sup> لم يقبلِ الندمَ. و يوجبُ براءةَ عثمانَ  
من هذا العيبِ<sup>٣</sup>، لو صحَّ ما رَوَّوه من ضربه<sup>٤</sup>.

«إلى الحبشة في الهجرة الثانية، ثم ارتدَّ عن الإسلام و تنصَّر و مات هنالك. و ثبتت أم حبيبة على دينها، فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي ملك الحبشة ليخطبها إليه، فزوجها إياه، و أصدق عنه النجاشي أربعمئة دينار، و ذلك في سنة سبع من الهجرة. و توفيت سنة أربع و أربعين في عهد معاوية. الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٧٦، الرقم ٤١٣١؛ معرفة الصحابة، ج ٥، ص ١٥٦، الرقم ٣٧٤٩؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٨٠٨، الرقم ٣٢٨٨، و ص ١٩٢٩، الرقم ٤١٣٦؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٩، ص ١٣٠، الرقم ٩٣٣٩؛ صفة الصفوة، ج ٢، ص ٣١، الرقم ١٣٠.

١. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٢. في «ب، ص» و حاشية «ف»: «إذا».

٣. في «ب، د»: «العتب».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٥٠ - ٥٤. و من قوله حاكياً عن الخياط: «أن ابن مسعود إنما عابه لعزله إياه» إلى هنا ساقط من المغني.

### [الطعن الثالث]

#### [ردّ الحَكَم إلى المدينة]

[نفي أن يكون الرسول ﷺ قد أذن لعثمان بردّ الحَكَم]

يُقَالُ له: أَمَا مَا ادَّعَيْتَهُ وَبَنَيْتَ الْأَمْرَ فِي قِصَّةِ الْحَكَمِ [عليه]<sup>١</sup> مِنْ أَنَّ عُثْمَانَ لَمَّا عَوَيْتَ فِي رَدِّهِ، ادَّعَى أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ<sup>٢</sup> أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ: فَهُوَ شَيْءٌ مَا سَمِعَ إِلَّا مِنْكَ؛ وَلَا يُدْرِي مِنْ أَيْنَ نَقَلْتَهُ؟ وَفِي أَيِّ كِتَابٍ وَجَدْتَهُ؟ وَ مَا رَوَاهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ!

وَقَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ - مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ - وَغَيْرُهُ: أَنَّ الْحَكَمَ بَنَى أَبِي الْعَاصِ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، أَخْرَجَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الطَّائِفِ وَقَالَ: «لَا يُسَاكِنُنِي<sup>٣</sup> فِي بَلَدٍ أَبَدًا» فَجَاءَهُ عُثْمَانُ وَكَلَّمَهُ<sup>٤</sup> فَأَبَى، ثُمَّ<sup>٥</sup> كَانَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ مِثْلُ<sup>٦</sup>

١. ما بين المعقوفين منّا؛ أضفناه لمقتضى السياق.

٢. في «ب، د، ف»: «عليه السلام». ونظير هذا الاختلاف يأتي فيما بعد.

٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي «ص» وشرح النهج: «لا تسباكني». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا تساكُنني».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كَلَّمَهُ».

٥. في «ب، د»: «+ قال».

٦. في «ب، د» وحاشية «ف»: «كان أبو بكر بمثل». وفي التلخيص: «كان أبو بكر فمثل».

ذلك، ثُمَّ كَانَ مِنْ عُمَرَ مِثْلُ<sup>١</sup> ذَلِكَ؛ فَلَمَّا قَامَ<sup>٢</sup> عُثْمَانُ أَدْخَلَهُ وَوَصَّلَهُ وَ أَكْرَمَهُ. فَمَشَى فِي ذَلِكَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالزُّبَيْرُ وَ طَلْحَةُ وَ سَعْدٌ وَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، حَتَّى دَخَلُوا عَلَى عُثْمَانَ فَقَالُوا لَهُ: إِنَّكَ قَدْ أَدْخَلْتَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ - يَعْنُونَ الْحَكَمَ وَمَنْ مَعَهُ -، وَ قَدْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ أَخْرَجَهُمْ<sup>٣</sup> وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ<sup>٤</sup>، وَ إِنَّا نَذْكُرُكَ اللَّهَ وَ الْإِسْلَامَ وَ مَعَادَكَ؛ فَإِنَّ لَكَ مَعَاداً وَ مُنْقَلَباً، وَ قَدْ أَبَتْ<sup>٥</sup> ذَلِكَ الْوَلَاةُ<sup>٦</sup> قَبْلَكَ، وَ لَمْ يَطْمَعْ أَحَدٌ أَنْ يُكَلِّمَهَا فِيهِمْ<sup>٧</sup>، وَ هَذَا سَبَبٌ نَخَافُ اللَّهَ عَلَيْكَ فِيهِ.

٢٧٠/٤

فَقَالَ: إِنَّ قَرَابَتَهُمْ مِنِّي حَيْثُ تَعْلَمُونَ، وَ قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - حَيْثُ كَلَّمْتُهُ - أَطْمَعَنِي فِي أَنْ يَأْذَنَ لَهُمْ<sup>٨</sup> وَ إِنَّمَا أَخْرَجَهُمْ لِكَلِمَةٍ<sup>٩</sup> بَلَّغْتَهُ عَنْ الْحَكَمِ، وَ لَنْ يَضُرَّكُمْ مَكَائِنُهُمْ شَيْئاً، وَ فِي النَّاسِ مَنْ هُوَ شَرُّ مِنْهُمْ.

فَقَالَ عَلَيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا أَجِدُ<sup>١٠</sup> شَرّاً مِنْهُ وَ لَا مِنْهُمْ<sup>١١</sup>»، ثُمَّ قَالَ عَلَيٌّ<sup>١٢</sup> عَلَيْهِ

١. فِي «ب، د» وَ حَاشِيَةُ «ف»: «كَانَ عُمَرُ مِثْلُ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «كَانَ عُمَرُ مِثْلُ».

٢. فِي «ب، د، ص»: «كَانَ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «وَلِي».

٣. هَكَذَا فِي شَرْحِ النَّهْجِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «أَخْرَجَهُ».

٤. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: - «وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ».

٥. فِي «د»: «أَبَتْ».

٦. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ: + «مِنْ».

٧. فِي «ب، د» وَ حَاشِيَةُ «ف»: «يُكَلِّمُهُمَا فِيهِمْ». وَ فِي «ص، ف» وَ حَاشِيَةُ «ج»: «يُكَلِّمُهُمْ فِيهِمْ».

وَ فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ: «يُكَلِّمُهُمْ فِيهِ».

٨. هَكَذَا فِي شَرْحِ النَّهْجِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «لَهُ».

٩. فِي «ج، ص»: «بِكَلِمَةٍ».

١٠. هَكَذَا فِي «ج» وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «لَا أَحَدٌ».

١١. فِي «ج، ص»: «مِنْهُمْ».

١٢. فِي «ص»: - «عَلَيٌّ».

السلام: «هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ<sup>١</sup> عُمَرَ قَالَ<sup>٢</sup>: وَاللَّهِ لَيَحْمِلَنَّ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ، وَاللَّهُ لَنَنْ فَعَلَ لَيَقْتُلَنَّهُ؟<sup>٣</sup>».

قَالَ: فَقَالَ عُثْمَانُ: مَا كَانَ مِنْكُمْ أَحَدٌ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنَ الْقَرَابَةِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَ يَنَالُ مِنَ الْمَقْدِرَةِ مَا أَنَا<sup>٤</sup> إِلَّا أَدْخَلَهُ<sup>٥</sup>، وَ فِي النَّاسِ مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ.

قَالَ: فَغَضِبَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ<sup>٦</sup> قَالَ: «وَاللَّهُ لَتَأْتِيَنَا بَشَرٌ مِنْ هَذَا إِنْ سَلِمْتَ، وَ سَتَرَى يَا عُثْمَانُ غَيْبٌ مَا تَفْعَلُ<sup>٧</sup>» ثُمَّ خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ<sup>٨</sup>.

و هذا - كما تَرَى - خِلَافٌ مَا ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ<sup>٩</sup> الرَّجُلَ لَمَّا احْتَفَلَ ادَّعَى أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَطْمَعَهُ فِي رَدِّهِ، ثُمَّ صَرَّحَ بِأَنَّ رَعَايَتَهُ فِيهِ<sup>١٠</sup> الْقَرَابَةُ هِيَ الْمَوْجِبَةُ لِرَدِّهِ وَ مُخَالَفَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

و قد رَوَى مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ أَنَّ عُثْمَانَ لَمَّا كَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ فِي رَدِّ الْحُكْمِ، أَغْلَظَا لَهُ وَ زَبَرَاهُ<sup>١١</sup>، وَ قَالَ لَهُ عُمَرُ: يُخْرِجُهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَ تَأْمُرُنِي<sup>١٢</sup> أَنْ أَدْخِلَهُ؟!

١. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص و شرح النهج: - «أَنَّ».

٢. في «ف» و التلخيص و شرح النهج: «يقول».

٣. هكذا في الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج. و في «د»: «لنقتلته». و في سائر النسخ: «لنقتلته».

٤. في «ج»: «ما أنلت». و في «ف» و شرح النهج: «ما نلت».

٥. في التلخيص و شرح النهج: «إِلَّا وَ قد كان سيدخله».

٦. في الحجري و المطبوع: - «و».

٧. في «د»: «ما تقول».

٨. أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٥١٤؛ الكامل، ج ٤، ص ١٩٣؛ نهج الحق، ص ٢٩٣؛

بحار الأنوار، ج ٣١، ص ١٧٠؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ٣١، مع اختلاف.

٩. في «د»: «بأن».

١٠. في الحجري و المطبوع: + «من».

١١. زَبَرَ السَّائِلُ: انْتَهَزَهُ وَ زَجَرَهُ. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣١٥ (زبر).

١٢. في «د»: «و تستأمر في».

وَاللَّهُ لَوْ أَدْخَلْتَهُ لَمْ آمَنْ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «غَيَّرَ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ» وَاللَّهُ لَأَنْ أَشَقَّ بِاثْنَيْنِ<sup>١</sup> كَمَا تُشَقُّ<sup>٢</sup> الْأُبْلَمَةُ<sup>٣</sup> أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُخَالِفَ لِرَسُولِ اللَّهِ أَمْرًا، وَإِنَّاكَ يَا بَنَ عَفَّانَ أَنْ تُعَاوِدَنِي فِيهِ بَعْدَ الْيَوْمِ. وَ مَا رَأَيْنَا عُثْمَانَ قَالَ فِي جَوَابِ هَذَا التَّعْنِيفِ وَ التَّوْبِيخِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ: إِنَّ عِنْدِي عَهْدًا مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ فِيهِ، لَا أَسْتَحِقُّ مَعَهُ عِتَابًا وَ لَا تَهْجِينًا<sup>٥</sup>.

وَ كَيْفَ تَطْيِبُ نَفْسَ مُسْلِمٍ - مَوْفِّرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ مُعْظَمٍ لَهُ - بَأَنْ يَأْتِيَ إِلَى عِدْوٍ لِرَسُولِ اللَّهِ<sup>٦</sup> - مُصْرِّحٍ بِغَدَاوَتِهِ وَ الْوَقِيعَةِ فِيهِ، حَتَّى بَلَغَ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ كَانَ يَحْكِي مِشْيَتَهُ، فَطَرَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ وَ أَبْعَدَهُ وَ لَعَنَهُ، حَتَّى صَارَ مَشْهُورًا بِأَنَّهُ «طَرِيدُ رَسُولِ اللَّهِ» - فَيُؤْوِيهِ<sup>٧</sup> وَ يُكْرِمُهُ وَ يَزِدُّهُ إِلَى حَيْثُ أُخْرِجَ مِنْهُ، وَ يَصِلَهُ بِالْمَالِ الْعَظِيمِ؛<sup>٨</sup> إِمَّا مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مِنْ<sup>٩</sup> مَالِهِ؟! إِنَّ هَذَا الْعَظِيمَ كَبِيرٌ<sup>١٠</sup>، قَبْلَ التَّصْفُحِ وَ التَّأْمُلِ<sup>١١</sup>، وَ التَّعَلُّلِ بِالتَّأْوِيلِ الْبَاطِلِ.

١. في المطبوع و شرح النهج: «بائنتين».

٢. في «ج، د»: «يشق». و في «ص، ف»: «ينشق». و في الحجري و المطبوع و التلخيص: «تنشق».

٣. في «ب»: «الأنملة». و في «د»: «الأبامة». و «الأبلمة» بضم الهمزة و اللام و فتحهما و كسرهما:

خوصة النخل؛ يقال: «المال بيننا شقُّ الأبلمة» مثل يضرب لتساوي الشقين. راجع: لسان العرب،

ج ١٢، ص ٥٤ (بلم).

٤. في «ج» - «أن».

٥. هَجَّنَ الْأَمْرَ: قَبَّحَهُ وَ عَابَهُ. راجع: تاج العروس، ج ١٨، ص ٥٨٢ (هجن).

٦. في «ج» و شرح النهج: «رسول الله».

٧. في «ج، ص»: «فيؤديه». و في شرح النهج: «فيؤويه».

٨. هكذا في «ج» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «+ و يصله».

٩. في «ب، د، ص» و الحجري: «من».

١٠. في «ب»: «للعظيم كثير». و في «ج، ص»: «العظيم كبير». و في «د»: «العظيم كثير».

١١. في «د»: «والتأويل».



فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ يَقْبَلَا قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، وَجَعَلَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْحَقُوقِ الَّتِي تُخَصُّ» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَهُمَا بِشَيْءٍ فِي بَابِ الْحُكْمِ، عَلَى مَا رَوَاهُ جَمِيعُ النَّاسِ. ثُمَّ لَيْسَ هَذَا مِنَ الْبَابِ الَّذِي يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الشَّاهِدَيْنِ، بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ مَا يَقْبَلُ فِيهِ أَخْبَارُ الْأَحَادِ؛ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُجْرِيَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مَجْرَى الْحَقُوقِ مَا لَيْسَ مِنْهَا<sup>١</sup>؟

وَقَوْلُهُ: «لَا بُدَّ مِنْ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ صَادِقًا فِي رِوَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ عَلَى كَذِبِ رِوَايَتِهِ<sup>٢</sup> لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ» لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْنًا، وَإِنَّمَا ادَّعَى أَنَّهُ أَطْمَعَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِذَا جَوَّزْنَا كَوْنَهُ صَادِقًا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، بَلْ قَطَعْنَا عَلَى صِدْقِهِ، لَمْ يَكُنْ مَعْذُورًا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «الْوَاجِبُ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ لَا يَتَّهِمَهُ إِذَا كَانَ لِفَعْلِهِ وَجْهٌ يَصِحُّ عَلَيْهِ؛ لِانْتِصَابِهِ مَنْصِبًا يَقْتَضِي<sup>٣</sup> زَوَالَ التُّهْمَةِ» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ مَعَ التُّهْمَةِ، وَالتُّهْمَةُ قَدْ تَكُونُ لَهَا أُمَارَاتٌ وَعِلَامَاتٌ؛ فَمَا وَقَعَ مِنْهَا عَنْ أُمَارَاتٍ وَأَسْبَابٍ تَتَّهِمُ<sup>٤</sup> فِي الْعَادَةِ كَانَ مُؤَثِّرًا، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَكَانَ مُبْتَدَرًا<sup>٥</sup> فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ. وَالْحَكْمُ هُوَ عَمُّ عُثْمَانَ وَقَرِيبُهُ<sup>٦</sup> وَنَسَبِيهِ، وَمَنْ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَفِي رَدِّهِ مَرَّةً

١. فِي «ج، ص» وَ الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعُ: «فِيهَا». نَعَمْ، وَرَدَّ فِي حَاشِيَةِ «ف» مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي «ب، د»: «عَلَى رِوَايَتِهِ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «عَلَى كَذِبِهِ».

٣. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِي: «يَفْضِي إِلَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَقْضِي إِلَى».

٤. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: «فِيهَا».

٥. فِي «ج، د، ص، ف»: «يَتَّهِمُ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «تَتَّهِمُ».

٦. فِي «ج»: «مَقِيدًا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مُبْتَدَأًا». وَ فِي التَّلْخِصِ: «مُبْتَدَأًا». وَ ابْتَدَرَ فَلَانًا بِكَذَا:

عَاجَلَهُ بِهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٤٨ (بدر).

٧. فِي «ب، د»: «وَقَرِينَهُ».

بَعْدَ أُخْرَى<sup>١</sup> وَ لَوْلَا بَعْدَ وَالِ، وَ هَذِهِ كُلُّهَا أَسْبَابُ التُّهْمَةِ، فَقَدْ<sup>٢</sup> كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَجَنَّبَ<sup>٣</sup> الْحُكْمَ بِعِلْمِهِ فِي هَذَا الْبَابِ خَاصَّةً؛ لَتَطَرُّقِ التُّهْمَةِ فِيهِ.

[ بطلان الاجتهاد في مقابل نص الرسول ﷺ ]

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنِ الْخِيَاطِ مِنْ «أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِي رَدِّهِ، لَجَازَ أَنْ يَرُدَّهُ إِذَا أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَحْوَالَ قَدْ تَغَيَّرَتْ» فَظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا حَظَرَ شَيْئًا أَوْ أَبَاحَهُ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي إِبَاحَةِ الْمَحْظُورِ، أَوْ حَظَرِ الْمُبَاحِ. وَ مَنْ جَوَّزَ الْجَهْدَ فِي الشَّرِيعَةِ لَا يُقَدِّمُ عَلَى مِثْلِ هَذَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ. وَ لَوْ جَوَّزْنَا الْجَهْدَ فِي مُخَالَفَةِ مَا تَنَاولَهُ<sup>٤</sup> النَّصُّ، لَمْ نَأْمَنْ<sup>٥</sup> مِنْ أَنْ يُودِّيَ اجْتِهَادُ مُجْتَهِدٍ إِلَى تَحْلِيلِ الْخَمْرِ وَ إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ بِأَنْ يَتَغَيَّرَ الْحَالُ!! وَ هَذَا هَدَمَ لِلشَّرِيعَةِ.

فَأَمَّا اسْتِشْهَادُهُ بِاسْتِرْدَادِ عُمَرَ مِنْ جَيْشِ أُسَامَةَ: فَالْكَلَامُ فِي الْأَمْرَيْنِ وَاحِدٌ، وَ قَدْ مَضَى مَا فِيهِ.<sup>٦</sup>

١. في المطبوع: - «و».

٢. في «د»: «التهم و قد». و في التلخيص: «للتهمة، و».

٣. في «ب، د»: «يجتنب». و في «ص»: «يجنب».

٤. في «د»: «ما يتناول».

٥. في «ب، د»: «لم يأمن». و في شرح النهج: «لم يؤمن».

٦. تقدّم في ج ٤، ص ٥٠٠.

## [الطعن الرابع]

### [إيثاره أقرابه بالأموال العظيمة]

[نفي أن عثمان كان يعطي أقرابه من ماله الخاص]

فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي جَوَابِ مَا يُسْأَلُ<sup>١</sup> عَنْهُ مِنْ إِيْثَارِهِ أَهْلَ بَيْتِهِ بِالْأَمْوَالِ: «إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَعْطَاهُمْ مِنْ مَالِهِ» فالروايةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَقد صَرَّحَ الرَّجُلُ بِأَنَّهُ<sup>٢</sup> كَانَ يُعْطِي مِنْ بَيْتِ الْمَالِ صِلَةً لِرَحِمِهِ، وَلَمَّا وَوَقَفَ<sup>٣</sup> عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَعْتَذِرْ مِنْهُ بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْعُذْرِ، وَلَا قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْعَطَايَا مِنْ مَالِي، وَلَا اعْتِرَاضَ لِأَحَدٍ فِيهِ».

وَقَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ<sup>٤</sup> أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ

٢٧٣/٤

١. فِي «د»: «مَا سَأَلَ».

٢. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنَّهُ».

٣. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَحَاشِيَةِ «ف». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «وَلَمَّا عَوْتُبَ». وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَمَّا وَقَفَ».

٤. فِي «ص» وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «الْمِسْوَر» بِدَلِ «الْمِسْوَر». وَفِي «ج، ص» وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: «عُتْبَةُ» بِدَلِ «مَخْرَمَةَ». وَالرَّجُلُ هُوَ: الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ بْنِ نُوْفَلِ بْنِ أَهْبَبِ الْقُرَشِيِّ الزَّهْرِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَهُ صَحْبَةٌ، وَأُمُّهُ عَاتِكَةُ بِنْتُ عَوْفٍ. وَلَدَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بَسَنْتَيْنِ، وَكَانَ فَقِيهًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِينِ، وَلَمْ يَزَلْ مَعَ خَالِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ الشُّوْرَى، وَكَانَ هَوَاهُ فِيهَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ إِلَى أَنْ قَتَلَ عُثْمَانُ ثُمَّ سَارَ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى تُوْفِيَ مَعَاوِيَةَ، وَكَرِهَ بَيْعَةَ يَزِيدَ، وَأَقَامَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، حَتَّى قَدِمَ الْخُصَيْنُ بْنُ نُعْمِرٍ إِلَى

يَقُولُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ كَانَا يَتَأَوَّلَانِ فِي هَذَا الْمَالِ ظَلَفٌ<sup>١</sup> أَنْفُسُهُمَا وَ ذَوِي أَرْحَامِهِمَا، وَ إِنِّي تَأَوَّلْتُ فِيهِ صَلَةً رَحِمِي<sup>٢</sup>.

و رُوِيَ عَنْهُ [أَيْضاً]<sup>٣</sup>: أَنَّهُ كَانَ بِحَضْرَتِهِ زِيَادُ بْنُ عُبَيْدٍ<sup>٤</sup> مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ الثَّقَفِيِّ، وَ قَدْ بَعَثَ أَبُو مُوسَى بِمَالٍ عَظِيمٍ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَجَعَلَ عُثْمَانُ يَقْسِمُهُ بَيْنَ أَهْلِهِ وَ وَلَدِهِ بِالْصُّحَافِ<sup>٥</sup>، فَفَاضَتْ عَيْنَا زِيَادٍ دُمُوعاً؛ لِمَا رَأَى مِنْ صَنِيعِهِ<sup>٦</sup> فِي الْمَالِ<sup>٧</sup>.

[قَالَ عُثْمَانُ: مَا يُبْكِيكَ؟]

قَالَ: ذَكَرْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَ صَنِيعَهُ فِي مَالٍ أُتِيَتْهُ بِهِ<sup>٨</sup>.

﴿مَكَّة فِي جَيْشٍ مِنَ الشَّامِ لِقِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ بَعْدَ وَقْعَةِ الْحَرَّةِ، فَقَتَلَ الْمَسُورَ، وَ صَلَّى عَلَيْهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَ كَانَ عَمْرُهُ اثْنَتَيْنِ وَ سِتِّينَ سَنَةً. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ١٣٩، الرِّقْم ١٥: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٤، ص ٢٥٢، الرِّقْم ٢٧١٨؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٥٨، ص ١٥٩، الرِّقْم ٧٤٣٦: صِفَةُ الصَّفْوَةِ، ج ١، ص ٣٩١، الرِّقْم ١٢٣؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٤، ص ٣٩٩، الرِّقْم ٤٩١٩. ١. فِي «ب»، «د»: «طَلَقَ». وَ فِي «ص»: «تَلَفَ». وَ ظَلَفَ نَفْسَهُ عَنِ الشَّيْءِ: مَنَعَهَا مِنْ أَنْ تَفْعَلَ أَوْ تَأْتِيَهُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٩، ص ٢٣١ (ظلف).

٢. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٥، ص ٥١٢: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٤٧.

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ شَرْحِ النُّهْجِ.

٤. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النُّهْجِ: «زِيَادُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَارِثِيُّ». وَ الرَّجُلُ هُوَ: زِيَادُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَ يُقَالُ: زِيَادُ بْنُ أَبِيهِ، وَ زِيَادُ بْنُ أُمِّهِ، وَ زِيَادُ بْنُ سَمِيَّةٍ، وَ كَانَ يُقَالُ لَهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ زِيَادُ بْنُ عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ، وَ أُمُّهُ سَمِيَّةٌ جَارِيَةُ الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ. يَكْنَى أَبُو الْمَغِيرَةِ، لَيْسَتْ لَهُ صَحْبَةٌ وَ لَا رِوَايَةٌ. وَ كَانَ رَجُلًا عَاقِلًا فِي دُنْيَاهُ، دَاهِيَةً خَطِيبًا. كَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى بَعْضِ صِدَقَاتِ الْبَصْرَةِ أَوْ بَعْضِ أَعْمَالِ الْبَصْرَةِ. الْإِسْتِعَابُ، ج ٢، ص ٥٢٣، الرِّقْم ٨٢٥؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ١١٩، الرِّقْم ١٨٠٠؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٥٢٧، الرِّقْم ٢٩٩٤.

٥. فِي «ب»: «بِالصَّحَابَةِ». وَ فِي «د»: «بِالصَّحَافَةِ». وَ الصَّحْفَةُ: إِنَاءٌ مِنْ أُنْيَةِ الطَّعَامِ. جَمْعُهَا: صُحُفٌ. الْهَيَاةُ، ج ٣، ص ١٣ (صحف).

٦. فِي «ب، ج»: «صَنَعَهُ».

٧. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمُطْبُوعِ: «بِالْمَالِ».

٨. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ التَّلْخِصِ.

فَقَالَ: لَا تَبْكُ<sup>١</sup>؛ فَإِنْ عَمَرَ كَانَ يَمْنَعُ أَهْلَهُ وَذَوِي أَرْحَامِهِ<sup>٢</sup> ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ، وَأَنَا<sup>٣</sup> أُعْطِيَ أَهْلِي وَقَرَاتِي ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْهُ، مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ، بِالْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ.

وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ<sup>٤</sup> بِإِسْنَادِهِ، قَالَ: قَدِمْتُ إِبِلَ مِنْ إِبِلِ<sup>٥</sup> الصَّدَقَةِ عَلَى عُثْمَانَ، فَوَهَبَهَا لِلْحَارِثِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ<sup>٦</sup>.  
وَرَوَى أَيْضًا: أَنَّهُ وَلَّى الْحَكَمَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ صَدَقَاتِ قُضَاعَةٍ، فَبَلَغَتْ ثَلَاثُمِائَةٍ أَلْفٍ، فَوَهَبَهَا لَهُ حِينَ أَتَاهُ بِهَا.<sup>٧</sup>

وَرَوَى أَبُو مِخْنَفٍ وَالوَاقِدِيُّ جَمِيعًا: أَنَّ النَّاسَ أَنْكَرُوا عَلَى عُثْمَانَ إِعْطَاءَهُ سَعِيدَ بْنِ الْعَاصِ<sup>٨</sup> مِائَةَ أَلْفٍ [دِرْهَمٍ]<sup>٩</sup> فَكَلَّمَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالزُّبَيْرُ وَطَلْحَةُ وَسَعْدُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ لِي قَرَابَةً وَرَحِمًا.  
فَقَالُوا: أَمَا مَا<sup>١٠</sup> كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ قَرَابَةٌ وَذَوُ رَحِمٍ<sup>١١</sup>؟

١. في «د»: «لا تبتذ».

٢. في التلخيص و شرح النهج: «و ذوي قرابته».

٣. في «ج»: «و إني».

٤. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥١٥؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٦٥؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ١٦٧.

٥. في «ب» و التلخيص: - «إبل».

٦. الحارث بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي، أخو مروان. سمع أبا هريرة، و أدرك يوم الدار و شهدها، و هو صهر عثمان. تاريخ مدينة دمشق، ج ١١، ص ١٢٤، الرقم ١١٢٨.

٧. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥١٥.

٨. في «د»: «سعد بن أبي العاص». و في الحجري و المطبوع: «سعيد بن أبي العاص».

٩. ما بين المعقوفين من التلخيص.

١٠. في «ج، ص، ف»: «فقالوا: ما». و في التلخيص و شرح النهج: «قالوا: فما».

١١. في «د»: «و ذوي رحم». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «و ذو رحم». و ما أثبتناه من الحجري و شرح النهج.

فَقَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانَا يَحْتَسِبَانِ فِي مَنَعِ قَرَابَتِهِمَا، وَأَنَا أَحْتَسِبُ فِي إِعْطَاءِ قَرَابَتِي.

قَالُوا<sup>٢</sup>: فَهَدَيْهُمَا - وَ اللَّهُ - أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ هَدْيِكَ<sup>٣</sup>.

وَقَدْ رَوَى أَبُو مِخْنَفٍ: أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ<sup>٤</sup> بْنِ أَبِي الْعَيْصِ<sup>٥</sup> مِنْ مَكَّةَ وَ نَاسٌ مَعَهُ، أَمَرَ لِعَبْدِ اللَّهِ بِثَلَاثِمِائَةِ<sup>٦</sup> أَلْفٍ، وَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْمِ بِمِائَةِ<sup>٧</sup> أَلْفٍ، وَ صَكَ<sup>٨</sup> بِذَلِكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ<sup>٩</sup> وَ كَانَ خَازِنَ بَيْتِ

٢٧٤/٤

١. هكذا في «د» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «عطاء».

٢. في الحجري و المطبوع: «قال».

٣. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥١٥.

٤. في «ب»: «خالد أسيد». و في «د»: «خلد بن أسد».

٥. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «أبي العاص». نعم ورد في حاشيتي «ف» و الحجري ما أثبتناه. و الرجل هو: عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية القرشي الأموي، و هو ابن أخي عتاب بن أسيد. في صحبته و رؤيته نظر. روى عنه ابنه عبد العزيز. استعمله زياد على بلاد فارس، و استخلفه زياد حين مات. و هو الذي صلى على زياد، و أقره معاوية على الولاية بعد زياد. معرفة الصحابة، ج ٣، ص ١٣٣، الرقم ١٦٢٢؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ١١٧، الرقم ٢٩١٠.

٦. في المطبوع: «ثلاثمائة» بدل «ثلاثمائة».

٧. في الحجري و المطبوع: «مائة» بدل «بمائة».

٨. صَكَ: كَتَبَ، وَ الصَّكُّ: الْكِتَاب. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٥٧ (صَكَ).

٩. في التلخيص: + «الزهرى». و الرجل هو: عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث بن وهب القرشي الزهري، كانت أمته بنت وهب أم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عمّة أبيه الأرقم، و أمّه أُمَيمة بنت حرب بن أبي همهمة. أسلم عام الفتح، و كتب للنبي صلى الله عليه و آله و لأبي بكر و عمر، و أعطاه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بخير خمسين و سقاً، و استعمله عمر على بيت المال، و عثمان بعده، ثم إنّه استغفى عثمان من ذلك فأعفاه. معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٩٧، الرقم ١٥٦٢؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٨٦٥، الرقم ١٤٦٩؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٦٨، الرقم ٢٧٠٩.

المال، فاستكثره و رَدَّ الصَّكَّ به - و يُقَالُ: إِنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ أَنْ يَكْتَبَ عَلَيْهِ<sup>١</sup> بِذَلِكَ كِتَابَ ذَيْنِ<sup>٢</sup>، فأبى ذلك، و امتنع ابنُ الأرقمِ أَنْ يَدْفَعَ المَالَ إِلَى القَوْمِ - فقال له عُثْمَانُ: إِنَّمَا أَنْتَ خَازِنٌ لَنَا، فَمَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ فقال ابنُ الأرقمِ: كُنْتُ أُرَانِي خَازِنًا لِلْمُسْلِمِينَ<sup>٣</sup>، و إِنَّمَا خَازِنُكَ غُلَامُكَ، وَ اللَّهُ لَا أَلِيَّ<sup>٤</sup> لَكَ بَيْتَ المَالِ أَبَدًا. و جَاءَ<sup>٥</sup> بِالْمِفَاتِيحِ فَعَلَّقَهَا عَلَى الْمِنْبَرِ، و يُقَالُ: بَلَ أَلْقَاهَا إِلَى عُثْمَانَ، فَدَفَعَهَا عُثْمَانُ إِلَى نَابِلِ<sup>٦</sup> مَوْلَاهُ.<sup>٧</sup>

و رَوَى الواقديُّ: أَنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَنْ يَحْمِلَ مِنْ بَيْتِ المَالِ<sup>٨</sup> إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الأرقمِ - فِي عَقِبِ هَذَا الفِعْلِ - ثَلَاثُمِائَةٍ<sup>٩</sup> أَلْفِ دِرْهَمٍ، فَلَمَّا دَخَلَ بِهَا عَلَيْهِ، قَالَ لَهُ<sup>١٠</sup>: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ<sup>١١</sup>، إِنَّ<sup>١٢</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَ إِلَيْكَ يَقُولُ لَكَ: إِنَّا قَدْ شَغَلْنَاكَ عَنِ التِّجَارَةِ، وَ لَكَ ذَوُو<sup>١٣</sup> رَحِمٍ أَهْلُ حَاجَةٍ؛ ففَرَّقْ هَذَا المَالَ فِيهِمْ، وَ اسْتَغْنِ بِهِ عَلَى عِيَالِكَ.

١. في الحجري والمطبوع: - «عليه».

٢. في «ج»: «الكتاب». و في شرح النهج: «كتاباً».

٣. في التلخيص و شرح النهج: «خازن المسلمين».

٤. في «د»: «لا آقي». و في التلخيص: «لا آلي».

٥. في الحجري والمطبوع: «فجاء».

٦. في «د»: «بابل». و في التلخيص: «نائل». و في «ب، ج» و الحجري والمطبوع و شرح النهج: «نائل».

٧. أنساب الأشراف ج ٥، ص ٥٤٨ و ٥٨٠: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٦٨ - ١٦٩، مع اختلاف يسير.

٨. في التلخيص و شرح النهج: «من بيت مال المسلمين».

٩. في «ج»: - «ثلاثمائة». و في «د»: «بثلاثمائة».

١٠. في «ج» و التلخيص: - «له».

١١. في المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «يا أبا محمد».

١٢. في «ب» + «رسول».

١٣. هكذا في شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «ذو».

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: مَا لِي إِلَيْهِ حَاجَةٌ، وَمَا عَمِلْتُ لِأَنْ يُبَيِّنِي<sup>١</sup> عُثْمَانُ، وَاللَّهِ لَئِنْ كَانَ هَذَا مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ مَا بَلَغَ قَدْرُ عَمَلِي<sup>٢</sup> أَنْ أُعْطِيَ ثَلَاثِمِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ<sup>٣</sup>، وَلَئِنْ كَانَ مِنْ مَالِ عُثْمَانَ مَا أُحِبُّ أَنْ أَرْزَاهُ<sup>٤</sup> مِنْ مَالِهِ شَيْئًا<sup>٥</sup>.  
وَمَا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ وَ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ.

[نفي أن يكون أعطى عثمان أموالاً لأقاربه من بيت المال على سبيل القرض]

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَوْ صَحَّ أَنَّهُ أَعْطَاهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْقَرْضِ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ أَوَّلًا تُخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ<sup>٦</sup>، وَقَدْ كَانَ يَجِبُ لِمَا نَقَمَ عَلَيْهِ وَجْهُ الصَّحَابَةِ إِعْطَاءَ أَقَارِبِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْقَرْضِ وَأَنَا<sup>٧</sup> أَرُودُ عَوَضَهُ، وَلَا يَقُولُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ أَنَّي أَصِلُ بِهِ رَحِمِي!  
عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتَرِضَ<sup>٨</sup> مِنْ بَيْتِ الْمَالِ<sup>٩</sup> إِلَّا مَا يَنْصَرِفُ فِي مَصْلَحَةٍ<sup>١٠</sup> لِلْمُسْلِمِينَ<sup>١١</sup> مِهْمَةً يَعُودُ عَلَيْهِمْ نَفْعُهَا، أَوْ فِي سَدِّ خَلَّةٍ وَ فَاقَةٍ لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنَ الْقِيَامِ

٢٧٥/٤

١. في «ب» الكلمة غير واضحة. وفي «د»: «يسبيني». وفي المطبوع: «يثبتني».

٢. في «ب»: «علمي». وفي التلخيص: «عمالتي». وفي المطبوع: «+ على».

٣. في «د» والتلخيص و شرح النهج: - «درهم».

٤. في «ص، ف»: «أرزاه». و رَزَاهُ مَالُهُ: أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا فَتَقَصَّه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٨٥ (رزأ).

٥. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٨؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٨٦٦، الرقم ١٤٦٩؛ أسد الغابة،

ج ٣، ص ٦٩، الرقم ٢٨٠٩؛ الإصابة، ج ٤، ص ٥، الرقم ٥٤٤٣.

٦. هكذا في «ف» و المطبوع و شرح النهج. وفي التلخيص: «ما قالوه» و في غيرها: «ما ذكروه».

٧. في «ج»: «فأنا».

٨. في «ج، ص»: «أن يقرض».

٩. في المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «من بيت مال المسلمين».

١٠. في «د»: «ما يتصرف لمصلحة».

١١. في «ب» و الحجري: «المسلمين». وفي المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «لهم» بدل

«للمسلمين».



بالأمر<sup>١</sup> معها؛ فأما أن يَقَرَّضَ المالَ لِتَسْبِغٍ<sup>٢</sup> به<sup>٣</sup> و يَمْرَحَ فيه<sup>٤</sup> مُتَرَفُو<sup>٥</sup> بني أُمَيَّةَ و فُسَّاقَهُمْ، فلا أَحَدَ يُجِيزُ ذلكَ.

[في بيان أن عثمان دفع خمس إفريقية إلى مروان]

فَأَمَّا قَوْلُهُ حَاكِيًا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: «إِنَّ دَفْعَهُ خُمُسَ إِفْرِيقِيَّةَ إِلَى مَرْوَانَ، لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ وَ لَا مَنْقُولٍ» فَتَعَلَّلَ مِنْهُ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الضَّرُورِيِّ، وَ مَجْرَى مَا تَقَدَّمَ بِسَائِرِهِ<sup>٦</sup>. وَ مَنْ قَرَأَ الْأَخْبَارَ عِلِمَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ لَا يَعْتَرِضُ فِيهِ شَكٌّ، كَمَا يَعْلَمُ نَظَائِرُهُ.

وَ قَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: أَغْرَانَا<sup>٧</sup> عُثْمَانُ سَنَةَ سَبْعٍ وَ عَشْرِينَ إِفْرِيقِيَّةً، فَأَصَابَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي سَرْجٍ غَنَائِمَ جَلِيلَةً، فَأَعْطَى عُثْمَانُ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ تِلْكَ الْغَنَائِمَ<sup>٨</sup>. وَ هَذَا - كَمَا تَرَى - يَتَضَمَّنُ الزِّيَادَةَ عَلَى الْخُمُسِ، وَ يَتَجَاوَزُ إِلَى إِعْطَاءِ الْكُلِّ! وَ رَوَى الْوَاقِدِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أُمِّ بَكْرٍ<sup>٩</sup> بِنْتِ الْمِسْوَرِ<sup>١٠</sup> قَالَتْ: لَمَّا

١. في التلخيص: «إلا».

٢. في «د»: «ليتدرج». و في «ب، ف»: «ليتندح»، و المندوحة هي السعة. و في التلخيص: «ليتبغ».

٣. في الحجري و المطبوع: «به».

٤. في «د»: «و تمرح فيه». و في «ص»: «و يمرح فيه».

٥. هكذا في «ص» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «مترفي».

٦. في «ج»: «ما تقدم لسائره». و في المطبوع: «و مجرى العلم بسائر ما تقدم». و في التلخيص و شرح النهج: «لأن العلم بذلك يجري مجرى العلم بسائر ما تقدم».

٧. في «ج»: «اغترانا».

٨. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥١٤؛ فتوح البلدان، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

٩. في «ج»: «أم بكير».

١٠. أم بكر بنت المسور بن مخزومة الزهرية، روت عن أبيها و عبيد الله بن أبي رافع، و روى عنها

بَنَى مَرَوَانَ دَارَهُ بِالْمَدِينَةِ دَعَا النَّاسَ إِلَى طَعَامِهِ، وَكَانَ الْمِسُورُ مَمَّنْ دَعَاهُ، فَقَالَ مَرَوَانُ وَهُوَ يُحَدِّثُهُمْ<sup>١</sup>: وَاللَّهِ مَا أَنْفَقْتُ فِي دَارِي هَذِهِ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ دِرْهَمًا فَمَا فَوْقَهُ. فَقَالَ الْمِسُورُ<sup>٢</sup>: لَوْ أَكَلْتُ طَعَامَكَ وَسَكَتَ كَانَ خَيْرًا لَكَ؛ لَقَدْ غَزَوْتَ مَعَنَا إِفْرِيقِيَّةَ، وَإِنَّكَ لَأَقْلُنَا مَالًا وَرَقِيقًا وَأَعْوَانًا، وَأَخْفُنَا ثِقْلًا، فَأَعْطَاكَ ابْنُ عُمَرَ خُمُسَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَعَمِلْتَ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَأَخَذْتَ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ<sup>٣</sup>!

وَرَوَى الْكَلْبِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ: أَنَّ مَرَوَانَ ابْتَاعَ خُمُسَ [غَنِيمَةٍ]<sup>٤</sup> إِفْرِيقِيَّةَ بِمِائَتِي أَلْفٍ أَوْ بِمِائَةِ أَلْفٍ دِينَارٍ، فَكَلَّمَ<sup>٥</sup> عُثْمَانَ فَوَهَبَهَا لَهُ، فَأَنْكَرَ النَّاسُ ذَلِكَ عَلَى عُثْمَانَ<sup>٦</sup>.

وَهَذَا بَعَيْنُهُ هُوَ الَّذِي اعْتَرَفَ بِهِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطُ، وَاعْتَذَرَ [عَنْهُ]<sup>٧</sup> بِأَنَّ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ تَعَلَّقَتْ بِأَمْرِ ذَلِكَ الْجَيْشِ، فَرَأَى عُثْمَانُ أَنَّ يَهَبَ لِمَرَوَانَ ثَمَنَ مَا ابْتَاعَهُ مِنَ الْخُمُسِ لَمَّا جَاءَهُ<sup>٨</sup> بِشِيرًا بِالْفَتْحِ عَلَى سَبِيلِ التَّرْغِيبِ<sup>٩</sup>، وَهَذَا الْإِعْتِذَارُ<sup>١٠</sup>

﴿ابْنُ ابْنِ أَخِيهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمِسُورِ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ١٢، ص ٤٦٠، الرِّقْمُ ٢٩١٧.

١. فِي «ب» د: «يُحَادِّثُهُمْ». ٢. فِي «ج» وَ الْحَجَرِي: «الْمِسُور».

٣. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٥، ص ٥١٥.

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ التَّلْخِصِ.

٥. هَكَذَا فِي «ب» د، وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ كَلَّمَ».

٦. الْإِمَامَةُ وَ السِّيَاسَةُ، ج ١، ص ٥٠؛ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٥، ص ٥١٥ وَ ٥٨٠؛ الْكَامِلُ لِابْنِ

الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٩١؛ الْأَوَائِلُ لِأَبِي هَلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ، ص ١٨٤ - ١٨٥؛ الْأَغَانِي، ج ٦، ص ٤٧١؛

نَهَايَةُ الْأَرْبِ، ج ١٩، ص ٤١٣.

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ شَرْحِ النُّهْجِ.

٨. فِي «ج» ص: «جَاءَ».

٩. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

١٠. فِي «د»: «إِعْتِذَارٌ» بِدَلِّ «الْإِعْتِذَارِ».

لَيْسَ بَشِيءٌ؛ لِأَنَّ<sup>١</sup> الَّذِي رُوِّينَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ<sup>٢</sup> فِي هَذَا الْبَابِ خَالٍ مِنَ الْبِشَارَةِ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ سَأَلَهُ تَرَكَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَتَرَكَه، أَوْ ابْتَدَأَ هُوَ بِصَلَاتِهِ.

وَلَوْ أَنِّي بَشِيرٌ بِالْفَتْحِ - كَمَا ادَّعَوْا - لَمَا جَازَ أَنْ يُتَرَكَ عَلَيْهِ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ الْعَائِدَةِ<sup>٣</sup> عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَتِلْكَ الْبِشَارَةُ لَا تَبْلُغُ إِلَى أَنْ يَسْتَحَقَّ<sup>٤</sup> الْبَشِيرُ بِهَا<sup>٥</sup> مَائَتِي أَلْفٍ دِينَارًا! وَلَا اجْتِهَادٌ فِي مِثْلِ هَذَا؛ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ مَنْ جَوَّزَ أَنْ يُوَدِّيَ الْجَاهِدَ إِلَى مِثْلِهِ، وَمَنْ جَوَّزَ أَنْ يُوَدِّيَ الْجَاهِدَ إِلَى دَفْعِ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ إِلَى الْبَشِيرِ بِهَا! وَمَنْ ارْتَكَبَ ذَلِكَ أَلَزَمَ جَوَازَ أَنْ يُوَدِّيَ الْجَاهِدَ إِلَى جَوَازِ إعْطَاءِ هَذَا الْبَشِيرِ جَمِيعَ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ!

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنْ أَيَّامِهِ، وَلَمْ يَتَبَرَّأْ أَحَدٌ مِنْهُ» فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَقْصًى<sup>٦</sup>.

٢٧٧/٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ وَصَلَ بَنِي عَمِّهِ لِحَاجَتِهِمْ، وَرَأَى فِي ذَلِكَ صَلَاحًا» فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ صَلَاتِهِ لَهُمْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ<sup>٧</sup> الْحَاجَةُ وَالْخَلَّةُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَصِلُ مِنْهُمْ الْمَيَاسِرَ وَذَوِي الْأَحْوَالِ الْوَاسِعَةِ وَالضُّبَاغِ الْكَثِيرَةِ.

١. هكذا في شرح النهج وحاشية «ف». وفي التلخيص: «وذلك أن». وفي النسخ والمطبوع: «ثم قال: و» بدل «لأن»!!

٢. في الحجري والمطبوع: - «من الأخبار». و شُطِبَ عَلَيْهِ فِي «ف».

٣. في «ص» والحجري: «العائدة». وفي المطبوع و شرح النهج: «العائد نفعه».

٤. هكذا في التلخيص و شرح النهج. وفي النسخ: «و تلك البشارة لا يستحق أن تبلغ». وفي الحجري والمطبوع: «و تلك البشارة لا يستحق أن يبلغ».

٥. في «ب، د، ص»: «فيها».

٦. تقدّم في ص ١٤٨ - ١٥٠ بيان سبب تأخر النكير على عثمان.

٧. في «ج، ص، ف» والحجري: «يقضيه».

ثُمَّ الصَّلَاحُ الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ رَأَاهُ، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عَائِداً عَلَى الْمُسْلِمِينَ، أَوْ عَلَى أَقَارِبِهِ.

فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ: فَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ أَنَّهُ لَا صَلَاحَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي إِعْطَاءِ مَرَوَانٍ مِائَتِي أَلْفٍ دِينَارٍ، وَ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ثَلَاثِمِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَ ابْنِ أَسِيدٍ ثَلَاثِمِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّنْ هُوَ مَذْكُورٌ<sup>٢</sup>؛ بَلْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ غَايَةُ الضَّرَرِ.

وَ إِنْ أَرَادَ الصَّلَاحَ الْعَائِدَ عَلَى الْأَقَارِبِ: فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُصْلِحَ أَمْرَ أَقَارِبِهِ بِفَسَادِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَ يَنْفَعَهُمْ<sup>٣</sup> بِمَا يَضُرُّ بِهِ الْمُسْلِمِينَ.

[ نَفِي أَنْ يَكُونَ مَا أَقْطَعَهُ عَثْمَانُ لِأَقَارِبِهِ، عَائِداً عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالْمَصْلَحَةِ ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْقَطَانَعَ الَّتِي أَقْطَعَهَا بَنِي أُمَيَّةَ، إِنَّمَا أَقْطَعَهُمْ إِيَّاهَا لِمَصْلَحَةٍ تَعُودُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ خَرَاباً لَا عَامِرَ لَهَا، فَسَلَّمَهَا إِلَى مَنْ يَعْمُرُهَا، وَ يُؤَدِّي الْحَقَّ فِيهَا» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، وَ لَمْ تَكُنْ<sup>٤</sup> هَذِهِ الْقَطَانَعُ عَلَى سَبِيلِ الصَّلَةِ وَ الْمَعُونَةِ لِأَقَارِبِهِ، لَمَا خَفِيَ ذَلِكَ عَلَى الْحَاضِرِينَ، وَ لَكَانُوا لَا يَعُدُّونَ ذَلِكَ مِنْ مِثَالِهِ، وَ لَا يُوَافِقُونَهُ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ فِي جُمْلَةٍ مَا وَافَقُوهُ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ مِنْ أَحْدَاثِهِ، ثُمَّ كَانَ يَجِبُ<sup>٧</sup> -

١. فِي «ب، د»: «ثَلَاثِمِائَةَ».

٢. فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ».

٣. فِي «ص»: «وَسَعْتَهُمْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَنَفَعَهُمْ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «فَيَنْفَعُهُمْ».

٤. هَكَذَا فِي شَرْحِ النَّهْجِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يَكُنْ».

٥. فِي «ج، د» وَ التَّلْخِصِ: «وَلَا يُوَافِقُونَهُ».

٦. فِي «ج، د، ص»: «وَافَقُوهُ». وَ قَوْلُهُ: «مَا وَافَقُوهُ عَلَيْهِ مِنْ» لَمْ يَرِدْ فِي التَّلْخِصِ.

٧. فِي «ب، د، ص»: «يَجِبُ».

لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ - أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> جَوَابُهُ لَهُمْ بِخِلَافِ مَا رُوِيَ مِنْ جَوَابِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: «وَأَيُّ مَنَفَعَةٍ فِي هَذِهِ الْقَطَائِعِ عَائِدَةٍ عَلَى قَرَابَتِي، حَتَّى تَعُدُّوا<sup>٢</sup> ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ صِلَاتِي لَهُمْ وَإِصَالِ الْمَنَافِعِ إِلَيْهِمْ؟ وَإِنَّمَا جَعَلْتُهُمْ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ «الْأَكْرَةِ»<sup>٣</sup> الَّذِينَ يُنْتَفَعُ بِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ انْتِفَاعِهِمْ<sup>٤</sup> [أَنْفُسِهِمْ]» وَ مَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ مَا تَقَدَّمَتْ رَوَايَتُهُ مِنْ «أَنِّي مُحْتَسِبٌ فِي إعْطَاءِ قَرَابَتِي» وَ «أَنَّ ذَلِكَ<sup>٥</sup> عَلَى سَبِيلِ الصَّلَةِ لِرَحِمِي» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ خَالٍ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهُ<sup>٦</sup>.

١. في «ب، د»: - «أَنْ يَكُونَ».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «يَعُدُّوا».

٣. «الْأَكْرَةُ» جمع «الْأَكَارِ»، وَ هُوَ الْحَرَاتُ وَ الزَّرَاعُ الَّذِي يَعْمَلُ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ وَ يَأْخُذُ أَجْرَهُ مِنَ النَّتَاجِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِالنِّسْبَةِ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٢٦ (أَكَر).

٤. في «ب، د»: «أَكْثَرَ الْانْتِفَاعِ». وَ فِي «ص»: «أَكْثَرَ انْتِفَاعاً». وَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ شَرْحِ النَّهْجِ.

٥. في «د»: «فَإِنَّ ذَلِكَ».

٦. في «ج، ف» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوع: «ذَكَرُوهُ».

## [الطعن الخامس]

## [إنَّه حَمَى الْجِمَى]

فأما اعتذاره في الجِمَى<sup>١</sup>: «أنَّه حمَاه لِإِبِلِ الصَّدَقَةِ التي مَنَعَتْهَا تَعُودُ عَلَى المُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ اسْتَغْفَرَ مِنْهُ وَاعْتَذَرَ» فالْمَرْوِيُّ أَوَّلًا بِخِلَافِ<sup>٢</sup> مَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الْوَاقِدِيَّ رَوَى بِإِسْنَادِهِ قَالَ: كَانَ عُثْمَانُ يَحْمِي الرِّبْذَةَ<sup>٣</sup> وَالشَّرَفَ وَالنَّقِيعَ<sup>٤</sup>، فَكَانَ لَا يَدْخُلُ فِي الْجِمَى<sup>٥</sup> بَعِيرٌ لَهُ وَلَا فَرَسٌ وَلَا لَبَنِي أُمَيَّةَ<sup>٦</sup>، حَتَّى كَانَ آخِرُ الزَّمَانِ فَكَانَ يَحْمِي الشَّرَفَ لِإِبِلِهِ - وَكَانَتْ أَلْفَ بَعِيرٍ - وَلِإِبِلِ الْحَكَمِ، وَكَانَ يَحْمِي الرِّبْذَةَ<sup>٧</sup> لِإِبِلِ

١. في المطبوع: - «ب».

٢. في «ج»: «يخالف».

٣. في «ب، ج، ص»: «الربذة».

٤. في «ب، د» و شرح النهج: «والبقيع». و «الربذة» من قرى المدينة على ثلاثة أيام و تقع بين المدينة و بدر، و تُسمَّى اليوم «الواسطة» تقع على يمين الذاهب إلى المدينة، بها قبر أبي ذر الغفاري. و «الشَّرَف» كبد نجد، و كانت من منازل بني أكل المُرَار من ملوك كندة. و «النقيع» من أودية الحجاز، و نقيع الخَضَمَات موضع حمَاه عمر بن الخطَّاب لخيَل المسلمين. و النقيع على عشرين فرسخاً من المدينة، و الربذة عن يمين الشرف، و النقيع عن شماله. معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٥ (ربذة)، و ص ٣٣٦ (شرف)، و ج ٥، ص ٣٠١ (نقيع).

٥. هذا في بداية عهد عثمان.

٦. كذا، و الظاهر أَنَّ الصحيح: «بعير ولا فرس له ولا لبني أُمَيَّة».

٧. في «ب، ج، ص»: «الربذة».

الصَّدَقَةِ، وَ يَحْمِي النَّقِيعَ<sup>١</sup> لَخَيْلِ الْمُسْلِمِينَ وَ خَيْلِهِ وَ خَيْلِ بَنِي أُمَيَّةَ<sup>٢</sup>.  
 عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ إِنَّمَا حَمَاهُ لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُصِيباً؛ لِأَنَّ<sup>٣</sup> اللَّهَ تَعَالَى  
 وَ رَسُولَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَلَّا الْكَلَاءَ وَ أَبَاحَاهُ وَ جَعَلَاهُ مُشْتَرَكاً<sup>٤</sup>، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُغَيِّرَ  
 هَذِهِ الْإِبَاحَةَ. وَ لَوْ كَانَ فِي هَذَا الْفِعْلِ مُصِيباً - وَ إِنَّمَا حَمَاهُ لِمَصْلَحَةٍ تَعُودُ عَلَى  
 الْمُسْلِمِينَ - لَمَا جَازَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ مِنْهُ وَ يَعْتَذِرَ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِذَارَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْخَطَا  
 دُونَ الصَّوَابِ.

١. في «ب، د» و شرح النهج: «البقيع».

٢. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٢٦.

٣. في «ب، ص»: «و لأن».

٤. حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المسلمون شركاء في ثلاث: في الكلا  
 و الماء و النار». و قال: «ثلاث لا يمتنعن: الماء و الكلا و النار». مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٦٤.  
 ح ٢٣١٣٢: سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ٣٤٧٧: سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٢٦.  
 ح ٢٤٧٢: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٥٠، ح ١١٦١٠ - ١١٦١٤: الخراج لأبي يوسف،  
 ص ٩٦، ح ١٩٧؛ كنز العمال، ج ٤، ص ٨٢، ح ٩٦٣٥ و ٩٦٣٦.

## [الطعن السادس]

### [إِعْطَاءُ الْمُقَاتِلَةِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الصَّدَقَةِ]

فَأَمَّا اعْتِدَارُهُ مِنْ إِعْطَائِهِ الْمُقَاتِلَةَ<sup>١</sup> مِنْ بَيْتِ مَالِ الصَّدَقَةِ، بَأَنَ ذَلِكَ «إِنَّمَا جَازَ لِعِلْمِهِ بِحَاجَةِ الْمُقَاتِلَةِ إِلَيْهِ وَاسْتِغْنَاءِ أَهْلِ الصَّدَقَةِ عَنْهُ، وَأَنَّ الرِّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَ مِثْلَهُ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ جِهَةً مَخْصُوصَةً، لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَدَلَ عَنْ جِهَتِهِ بِالِاجْتِهَادِ. وَلَوْ كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي ذَلِكَ مَوْقُوفَةً عَلَى الْحَاجَةِ، لَشَرَطَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْحُكْمِ - لِأَنَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْمَصَالِحِ وَاخْتِلَافِهَا مِنَّا - وَكَانَ لَا يَجْعَلُ لِأَهْلِ الصَّدَقَةِ مِنْهَا الْقِسْطَ مُطْلَقًا.

٢٧٩/٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الرِّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَ مِثْلَهُ»<sup>٢</sup> فَهُوَ دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ، وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَرَوِيَ مَا ذَكَرَ فِي ذَلِكَ.

فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِقْتِرَاضِ: فَأَيْنَ كَانَ عُثْمَانُ<sup>٣</sup> مِنْ هَذَا الْعُذْرِ لَمَّا وُوقِفَ عَلَيْهِ؟!

---

١. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «المقاتلين». نعم ورد في حاشيتي «ف» و الحجري ما أثبتناه.

٢. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «فعله» بدل «فعل مثله».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «عن».

٤. هكذا في شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «لَمَّا وُوقِفَ».



## [الطعن السابع]

### [ضربُ ابنِ مسعودٍ وإحراقُ المصاحفِ]

[طعن ابن مسعود على عثمان]

وَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ <sup>١</sup> «مَنْ أَنْ ضَرَبَ ابْنَ مَسْعُودٍ لَمْ يَصِحَّ، وَلَا طَعَنُ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَرِهَ [منه]» <sup>٢</sup> جَمَعَ النَّاسُ عَلَى قِرَاءَةِ زَيْدٍ وَإِحْرَاقِهِ الْمَصَاحِفَ، وَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ بَعْضَ مَوَالِي عُثْمَانَ ضَرَبَهُ لَمَّا سَمِعَ مِنْهُ الْوَقِيعَةَ فِي عُثْمَانَ <sup>٣</sup> فَاْلْمَعْلُومُ الْمَرْوِيُّ خِلَافَهُ، وَلَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ النُّقْلِ فِي طَعْنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ فِيهِ أَشَدُّ الْقَوْلِ وَأَعْظَمُهُ <sup>٤</sup>؛ وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ كَالْعِلْمِ بِكُلِّ مَا يُدَّعَى فِيهِ الْضَّرُورَةُ.

وَقَدْ رَوَى كُلُّ مَنْ رَوَى سِيرَةَ <sup>٥</sup> مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ - عَلَى اخْتِلَافِ طُرُقِهِمْ - أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: «لَيْتَنِي وَعُثْمَانُ بَرَمِلِ عَالِجٍ <sup>٦</sup> يَحْتَنِي عَلَيَّ وَأَحْتَنِي عَلَيْهِ،

١. في الحجري والمطبوع: «فَأَمَّا».

٢. ما بين المعقوفين من المعني والتلخيص.

٣. في التلخيص و شرح النهج: «أَشَدُّ الْأَقْوَالِ وَأَعْظَمُهَا».

٤. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «و ذلك معلوم» بدل «و العلم بذلك».

٥. في المطبوع: «السَّيْر». و في التلخيص و شرح النهج: «السيرة».

٦. «عالج»: رمال بين قيد و القُرَّات، ينزلها بنو بُحْتَر من طيِّئ، متصلة بالثعلبية على طريق مكة.

معجم البلدان، ج ٤، ص ٧٠ (عالج).

حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَزُ<sup>١</sup> مِنِّي وَمِنْهُ»<sup>٢</sup>.

وَرَوَوْا أَنَّهُ كَانَ يَطْعَنُ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ لَهُ: أَلَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ<sup>٣</sup> لَنُخْرِجَ<sup>٤</sup> مَعَكَ؟ فَيَقُولُ:  
«وَاللَّهِ لَأَنْ أَزَاوِلَ<sup>٥</sup> جَبَلًا رَاسِيًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَزَاوِلَ مُلْكًا مُؤَجَّلًا»<sup>٦</sup>.

وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ بِالْكُوفَةِ جَاهِرًا مُعَلِّنًا: «إِنْ أَصَدَّقَ الْقَوْلِ كِتَابُ  
اللَّهِ، وَ أَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَ شَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَ كُلُّ مُحَدَّثٍ بِدْعَةٌ،  
وَ كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>٧</sup>، وَ كُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»<sup>٨</sup>.

وَ إِنَّمَا كَانَ<sup>٩</sup> يَقُولُ ذَلِكَ مُعَرِّضًا بِعُثْمَانَ، حَتَّى غَضِبَ الْوَلِيدُ مِنْ اسْتِمْرَارِ  
تَعْرِيزِهِ<sup>١٠</sup>، وَ نَهَاها عَنْ خُطْبَتِهِ هَذِهِ، فَأَبَى أَنْ يَتَّهِيَ، فَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ فِيهِ، فَكَتَبَ

٢٨٠/٤

١. في «ب، د» و حاشية «ف»: «الأعجل».

٢. المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ص ١٦٣ - ١٦٤؛ الفتح، ج ٢، ص ٣٩٣؛  
جمهرة الأمثال، ج ١، ص ١٧٧، مع اختلاف يسير.

٣. هكذا في شرح النهج و في «ج»: - «عليه». و في سائر النسخ و المطبوع: «إليه».

٤. في «ب، د، ص» و شرح النهج: «ليخرج».

٥. زَاوَلَهُ، مُزَاوَلَةً، وَ زَوَالًا: حَاوَلَهُ وَ طَالَبَهُ. لسان العرب، ج ١١، ص ٣١٦ (زول).

٦. في المطبوع: - «أَنْ».

٧. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٦٤٢، ح ٣١٧؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٩٩، ح ١٤٤٢١؛  
جمهرة الأمثال، ج ١، ص ١٧٧، مع اختلاف يسير.

٨. في «ج» و الحجري: - «وَ كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

٩. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٢٤؛ البيان و التبیین، ج ٢، ص ٣٧؛ التذكرة الحمدونية، ج ١،  
ص ١٣٣، الرقم ٢٨١؛ العقد الفريد، ج ٤، ص ٢١٦؛ جمهرة خطب العرب، ج ١، ص ٢٨٠،

الرقم ١٥٧؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ١٦٢، ح ٣٧؛ مسند الطيالسي، ص ٤٨، ح ٣٦٧،  
مع اختلاف يسير.

١٠. في الحجري و المطبوع: - «كَانَ».

١١. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «تعرّضه».

عُثْمَانُ يَسْتَقْدِمُهُ عَلَيْهِ.<sup>١</sup>

وَرُوي أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى الْمَدِينَةِ مُزْعَجاً<sup>٢</sup> عَنِ الْكُوفَةِ، خَرَجَ النَّاسُ مَعَهُ يُشَيِّعُونَهُ، وَقَالُوا: يَا بَا<sup>٣</sup> عَبْدَ الرَّحْمَنِ ارْجِعْ، فَوَاللَّهِ لَا يَوْصَلُ إِلَيْكَ أَبَدًا؛ فَإِنَّا لَا نَأْمَنُكَ<sup>٤</sup> عَلَيْكَ. فَقَالَ: «أَمَرْتُ سَيَكُونُ، وَلَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ».<sup>٥</sup>  
وَقَدْ رُوي عَنْهُ - مِنْ طَرُقٍ لَا تُحْصَى كَثْرَةً - أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَا يَزِرُ عُثْمَانَ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحُ ذُبَابٍ».<sup>٦</sup>

وَتَعَاطَى شَرْحَ مَا رُوي عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ يَطُولُ، وَهُوَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى الْإِسْتِشْهَادِ<sup>٧</sup> عَلَيْهِ؛ وَإِنَّهُ بَلَغَ مِنْ إِصْرَارِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مُظَاهَرَتِهِ بِالْعِدَاوَةِ<sup>٨</sup> أَنْ قَالَ لَمَّا خَصَرَهُ الْمَوْتُ: «مَنْ يَتَقَبَّلُ<sup>٩</sup> مِنِّي وَصِيَّةً أَوْصِيَهُ بِهَا، عَلَى مَا فِيهَا<sup>١٠</sup>؟». فَسَكَتَ الْقَوْمُ، وَعَرَفُوا الَّذِي يُرِيدُ، فَأَعَادَهَا.

فَقَالَ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>١١</sup>: «أَنَا أَقْبَلُهَا».<sup>١٢</sup>

١. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٢٤.
٢. أزعجه و زعجه: طرده. المصباح المنير، ص ٢٥٣ (زعج).
٣. في المطبوع والتلخيص و شرح النهج: «يا أبا».
٤. في «د»: «فأنا لآمنه».
٥. الاستيعاب، ج ٣، ص ٩٩٣، الرقم ١٦٥٩؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٨٦، الرقم ٣١٧٧؛ الإصابة، ج ٤، ص ٢٠١، الرقم ٤٩٧٠.
٦. راجع: تقريب المعارف، ص ٢٩٣.
٧. في «ج، ص»: «استشهاد» بدل «الاستشهاد».
٨. في جميع النسخ و التلخيص: - «بالعداوة». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و شرح النهج و حاشية «ف».
٩. في «ب، د»: «يقبل».
١٠. في المطبوع: «بها».
١١. في الحجري و المطبوع: - «رحمه الله».
١٢. في الحجري و المطبوع: «فأنا».

فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَا يُصَلِّي عَلَيَّ عُثْمَانُ».

فَقَالَ: «ذَلِكَ لَكَ».

فَيَقَالُ: إِنَّهُ لَمَّا دُفِنَ جَاءَ عُثْمَانُ مُنْكَرًا لَذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: إِنَّ عَمَارًا وَلِي هَذَا<sup>٢</sup> الْأَمْرَ.

فَقَالَ لَعَمَارٍ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ لَمْ تُؤْذِنِي<sup>٣</sup>».

فَقَالَ<sup>٤</sup>: «إِنَّهُ عَهْدٌ إِلَيَّ أَنْ لَا أُؤْذِنَكَ».

فَوَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ، وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَ هُوَ يَقُولُ: «رَفَعْتُمْ وَ اللَّهُ أَيْدِيَكُمْ<sup>٥</sup> عَنْ خَيْرٍ مِّنْ بَقِيَ».

فَتَمَثَّلَ الرَّبِيُّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَا أَعْرِفُكَ<sup>٦</sup> بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدُبُنِي وَ فِي حَيَاتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي<sup>٧</sup>  
و لَمَّا مَرَضَ ابْنُ مَسْعُودٍ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، أَتَاهُ<sup>٨</sup> عُثْمَانُ عَائِدًا، فَقَالَ: مَا تَشْتَكِي؟

قَالَ: دُنُوبِي.

قَالَ: فَمَا تَشْتَهِي؟

١. في التلخيص و شرح النهج: + «أَنْ».

٢. في التلخيص و شرح النهج: - «هَذَا».

٣. أَذَّنْ فَلَانَا الْأَمْرَ، وَ بِهِ: أَعْلَمَهُ بِهِ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٣ (اذن).

٤. في الحجري و المطبوع: + «لَهُ».

٥. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «بأيديكم».

٦. هكذا في «ف» و المصدر. و في شرح النهج: «لَا أَلْفَيْتَكَ». و في سائر النسخ و المطبوع: «لَأَعْرِفُكَ».

٧. ديوان عبيد بن الأبرص، ص ٥٦.

٨. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «فَأَتَاهُ».

قَالَ: رَحِمَهُ رَبِّي.

قَالَ: أَلَا أَدْعُو لَكَ طَبِيباً؟

قَالَ: الطَّبِيبُ أَمْرَ صَنِي.

قَالَ: أَفَلَا أَمُرُّ لَكَ بَعْطَانِكَ؟

قَالَ: مَنَعَتَيْنِيهِ وَأَنَا مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَتُعْطِينِيهِ<sup>١</sup> وَأَنَا مُسْتَغْنٍ عَنْهُ؟!

قَالَ: يَكُونُ لَوْلَدِكَ.

قَالَ: رَزَقُهُم عَلَى اللَّهِ.

قَالَ: اسْتَغْفِرْ لِي يَا بَا<sup>٢</sup> عَبْدَ الرَّحْمَنِ.

فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَأْخُذَ لِي مِنْكَ بِحَقِّي<sup>٣</sup>.

وَصَاحِبُ الْكِتَابِ قَدْ حَكَى بَعْضَ هَذَا الْخَبَرِ فِي آخِرِ الْفَصْلِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ [و] <sup>٤</sup> قَالَ: «هَذَا<sup>٥</sup> يَوْجِبُ ذَمَّ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلِ الْعُذْرَ» وَهَذَا مِنْ طَرِيفٍ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ لَا يَقْتَضِي قَبُولَ كُلِّ عُذْرٍ ظَاهِرٍ، وَإِنَّمَا يَجِبُ قَبُولُ الْعُذْرِ الصَّادِقِ، الَّذِي يَغْلِبُ فِي الظَّنِّ أَنَّ الْبَاطِنَ فِيهِ كَالظَّاهِرِ؛ فَمِنْ أَيْنَ لِمَاذَا صَاحِبُ الْكِتَابِ أَنَّ<sup>٦</sup> اعْتَدَارَ عُثْمَانَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>٧</sup> كَانَ مُسْتَوْفِياً لِلشَّرَاطِطِ الَّتِي يَجِبُ مَعَهَا الْقَبُولُ؟

١. فِي «ج»: «و تعطينه». وَ فِي «د»: «و تعطينه».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النِّهْجِ: «يَا أَبَا».

٣. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٥، ص ٥٢٥، وَ ج ١١، ص ٢٢٨؛ الْبَدَايَةُ وَ النِّهَايَةُ، ج ٧، ص ١٦٣؛ أَسَدُ

الْغَايَةِ، ج ٣، ص ٢٨٥، الرِّقْم ٣١٧٧.

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ شَرْحِ النِّهْجِ.

٥. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: - «هَذَا».

٦. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: - «أَنَّ».

٧. فِي «ج»: + «و».

وإذا جاز<sup>١</sup> ما ذكرناه لم يكن على ابن مسعود لوم في الامتناع من قبول عذره.

### [ضرب عثمان لابن مسعود]

فأما قوله: «إِنَّ عُثْمَانَ لَمْ يَضْرِبْهُ، وَإِنَّمَا ضَرَبَهُ بَعْضُ مَوَالِيهِ لَمَّا سَمِعَ وَفِيعَتَهُ فِيهِ» فالأمر بخلاف ذلك؛ وكُلُّ مَنْ قَرَأَ الْأَخْبَارَ، عَلِمَ أَنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ بِإِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ عَلَى أَعْتَفِ الْوُجُوهِ، وَبِأَمْرِهِ جَرَى مَا جَرَى عَلَيْهِ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ وَرِضَاهُ، لَوَجَبَ أَنْ يُنَكَّرَ عَلَى مَوْلَاهُ كَسْرَهُ لِضَلْعِهِ<sup>٢</sup>، وَيَعْتَذَرَ إِلَى مَنْ عَاتَبَهُ<sup>٣</sup> عَلَى فِعْلِهِ<sup>٤</sup> بَأَنْ يَقُولَ: إِنِّي<sup>٥</sup> لَمْ أَمُرْ بِذَلِكَ، وَلَا رَضِيْتُهُ مِنْ فَاعِلِهِ، وَ قَدْ أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ<sup>٦</sup> فِعْلَهُ. وَ فِي عِلْمِنَا بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

وَقَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادِهِ وَغَيْرُهُ: أَنَّ عُثْمَانَ لَمَّا اسْتَقْدَمَهُ الْمَدِينَةَ<sup>٧</sup> دَخَلَهَا لَيْلَةً جُمُعَةٍ، فَلَمَّا عَلِمَ عُثْمَانُ بِدُخُولِهِ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ طَرَفَكُمْ اللَّيْلَةَ دُؤَيْبَةً؛ مَنْ تَمْشِي<sup>٩</sup> عَلَى طَعَامِهِ يَقِيءُ وَيَسْلُخُ<sup>١٠</sup>.

١. في التلخيص: «احتمل».

٢. في التلخيص و شرح النهج: «كسره ضلعه».

٣. في التلخيص: «عابه».

٤. في «ب، د، ف» و التلخيص و شرح النهج: «+ «بابن مسعود».

٥. في «ب، د، ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «إِنِّي».

٦. في «ب، د، ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «على من» بدل «عليه».

٧. في التلخيص: «أَنَّ عُثْمَانَ لَمَّا اسْتَقْدَمَ ابْنَ مَسْعُودٍ الْمَدِينَةَ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ لَمَّا اسْتَقْدَمَ الْمَدِينَةَ».

٨. في «ج» و التلخيص: «يَا أَيُّهَا».

٩. في «ب، ص، ف»: «تمش». وَ فِي «د»: «يمش». وَ فِي «ج»: «فش». وَ فِي التلخيص: «يمشي».

١٠. في «ج، ص»: «و يسْلخ». وَ «السَّلاح» كُتْرَاب: النُّجُو، وَ هُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَطْنِ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٤، ص ٩٢ (سلخ).

فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَسْتُ كَذَلِكَ، وَ لَكِنِّي<sup>١</sup> صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَ صَاحِبُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَ صَاحِبُهُ يَوْمَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، وَ صَاحِبُهُ  
يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَ صَاحِبُهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ.

قَالَ: فَصَاحَتِ عَائِشَةُ: أَيَا<sup>٢</sup> عُثْمَانُ،<sup>٣</sup> أَتَقُولُ هَذَا لِلصَّاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ؟!

فَقَالَ عُثْمَانُ: أَسْكُتِي. ثُمَّ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَسَدِ  
بْنِ عَبْدِ الْعَزَّى بْنِ قُصَيٍّ<sup>٤</sup>: أَخْرِجْهُ [مِنَ الْمَسْجِدِ]<sup>٥</sup> إخراجاً عَنيفاً.

فَأَخَذَهُ ابْنُ زَمْعَةَ، فَاحْتَمَلَهُ حَتَّى جَاءَ بِهِ<sup>٦</sup> بَابَ الْمَسْجِدِ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ،  
فَكَسَّرَ ضِلْعاً مِنْ أَضْلَاعِهِ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: قَتَلَنِي ابْنُ زَمْعَةَ الْكَافِرُ بِأَمْرِ عُثْمَانَ.  
وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى<sup>٧</sup>: إِنْ ابْنَ زَمْعَةَ الَّذِي فَعَلَ بِهِ مَا فَعَلَ كَانَ<sup>٨</sup> مَوْلَى لِعُثْمَانَ أَسْوَدَ،

١. في الحجري والمطبوع و شرح النهج و حاشية «ف»: «و لَكِنِّي».

٢. في «د» و شرح النهج: «يا».

٣. في «ج»: «أ».

٤. المعروف أن عبد الله بن زمعة من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام، فيبعد أن يفعل ذلك بابن مسعود. و قد نص على تشييعه الشريف الرضي في نهج البلاغة و ابن أبي الحديد في شرح النهج رغم أن أباه و عمه و أخاه قتلوا يوم بدر و شارك أمير المؤمنين عليه السلام في قتلهم. و الصحيح ما ذكره المصنف رحمه الله في الرواية التالية: أن ابن زمعة عبد أسود من عبيد عثمان. شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ١٠ في شرح الكلام ٢٧٧ «و من كلام له عليه السلام كلم به عبد الله بن زمعة و هو من شيعته...» و راجع: الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٣١، الرقم ١٢؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ١٤٨، الرقم ١٦٣٨؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٩١٠، الرقم ١٥٣٧؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ١٤١، الرقم ٢٩٤٩؛ الإصابة، ج ٤، ص ٨٣، الرقم ٤٧٠٢.

٥. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٦. في «ج»: «به».

٧. في الحجري والمطبوع: «آخر».

٨. في «ب، د» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «الذي فعل به ما فعل كان».

و كَانَ مُسْتَدْبَاً طَوَالاً.<sup>٢</sup>

و فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: إِنْ فَاعَلَ ذَلِكَ يَحْمُومٌ مَوْلَى عُثْمَانَ.<sup>٣</sup>

و فِي رَوَايَةٍ: إِنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَهُ لِتُخْرِجَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ نَادَاهُ عَبْدُ اللَّهِ: أُنْشِدْكَ اللَّهُ أَنْ تُخْرِجَنِي<sup>٤</sup> مِنْ مَسْجِدِ خَلِيلِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

قَالَ الرَّاوِي: فَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى حُمُوشَةٍ<sup>٥</sup> سَاقِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَ رِجْلَاهُ تَخْتَلِفَانِ<sup>٦</sup> عَلَى عُنُقِ مَوْلَى عُثْمَانَ، حَتَّى أُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ.<sup>٧</sup>

و هُوَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «لَسَاقَا ابْنِ أُمِّ عَبْدِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ جَبَلٍ<sup>٨</sup> أُحْدٍ».<sup>٩</sup>

١. هكذا في التلخيص. و في «ج»: «مستدماً». و في سائر النسخ و المطبوع: «مستدماً». و في

هامش شرح النهج: «المستد: الأهوج».

و «المستدب»: طويل القامة. لسان العرب، ج ١، ص ٤٨٧ (شذب).

٢. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٢٥.

٣. في «د»: «+ و فيه».

٤. في شرح النهج: «أن لا تخرجني».

٥. حَمَشَتِ السَّاقَ - كَضَرَبَ وَ كَزَمَ - حُمُوشَةً وَ حَمَاشَةً، أَي دَقَّتْ. وَ قد استعير من السَّاقِ لِلْبَدَنِ

كَلَّهُ. وَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَمَشَ السَّاقَيْنِ. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٨٨؛ تاج

العروس، ج ٩، ص ٩٦ (حمش).

٦. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في غيرهما: «يختلفان».

٧. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٢٥.

٨. في «د»: «- جبل».

٩. مسند أحمد، ج ١، ص ١١٤، ح ٩٢٠ و ص ٤٢٠، ح ٣٩٩١؛ المعجم الكبير، ج ٩،

ص ٧٨، ح ٨٤٥٢، و ص ٩٥، ح ٨٥١٧، و ج ١٩، ص ٢٨، ح ٥٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١،

ص ٤٤٦، ح ٥٩٥، و ج ٩، ص ٢٠٩، ح ٥٣١٠، و ص ٢٤٧، ح ٥٣٦٥؛ مسند الطيالسي،

ص ٤٧، ح ٣٥٥؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٥٣٨٥؛ مسند البزار، ج ٨،

ص ٢٤٥، ح ٣٣٠٥.



و قد رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ<sup>١</sup>: أَنَّ عُثْمَانَ ضَرَبَ ابْنَ مَسْعُودٍ أَرْبَعِينَ سَوْطاً فِي دَفْنِهِ أَبَا ذَرٍّ. وَ هَذِهِ قِصَّةٌ أُخْرَى؛ وَ ذَلِكَ: أَنَّ أَبَا ذَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بِالرَّيْثَةِ، وَ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا امْرَأَتُهُ وَ غُلَامُهُ<sup>٢</sup>، عَهْدَ إِلَيْهِمَا أَنْ غَسَّلَانِي ثُمَّ كَفَّنَانِي، ثُمَّ ضَعَانِي عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، فَأَوَّلَ رَكْبٍ يَمُرُّونَ<sup>٣</sup> بِكُمْ فَقُولُوا: هَذَا أَبُو ذَرٍّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَأَعِينُونَا عَلَى دَفْنِهِ. فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا ذَلِكَ، وَ أَقْبَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي رَكْبٍ مِنَ الْعِرَاقِ عُمَاراً<sup>٤</sup>، فَلَمْ تَزَعْهُمْ<sup>٥</sup> إِلَّا الْجِنَازَةُ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، قَدْ كَادَتْ الْإِبِلُ تَطْوُهَا، فَقَامَ إِلَيْهِمُ الْعَبْدُ، فَقَالَ: هَذَا أَبُو ذَرٍّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَأَعِينُونَا عَلَى دَفْنِهِ. فَانْهَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ بَيْكِي، وَ يَقُولُ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، [قَالَ لَهُ]<sup>٦</sup>:

١. في جميع النسخ: «القرظي». و في التلخيص: «القرضي». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و شرح النهج و كثير من المصادر. و الرجل هو: مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ بْنِ حَبَّانَ بْنِ سُلَيْمِ بْنِ أَسَدِ الْقُرْظِيِّ، مِنْ حُلَفَاءِ الْأَوْسِ، يَكْنَى أَبَا حَمْزَةَ، وَلَدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ قَدْ لَقِيَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ وَ سَمِعَ مِنْهُ. كَانَ ثَقَّةً عَالِماً كَثِيرَ الْحَدِيثِ وَ رِعَاءً، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَ مِائَةٍ أَوْ ثَمَانِ عَشْرَةٍ وَ مِائَةٍ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٥، ص ٣٤٠، الرِّقْم ١٠٣٥؛ حَلِيَّةُ الْأَوَّلِيَاءِ، ج ٣، ص ٢١٢، الرِّقْم ٢٤٤؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٥، ص ٧٨، الرِّقْم ٣٥٨٩؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٣، ص ١٣٧٧، الرِّقْم ٢٣٤٣؛ صِفَةُ الصَّفْوَةِ، ج ٢، ص ٩٢، الرِّقْم ١٧٦.

٢. الصحيح أَنَّ أَبَا ذَرٍّ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ إِلَّا ابْنَتُهُ وَ أَنَّ امْرَأَتَهُ تَوَفَّيَتْ قَبْلَهُ. وَ إِذَا صَحَّ أَنَّ غُلَامَهُ كَانَ مَعَهُ فَالْمُرَادُ بِهِ جَوْنُ الشَّهِيدِ يَوْمَ الطَّغْيِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَدْ انْضَمَّ إِلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي ذَرٍّ، ثُمَّ انْضَمَّ بَعْدَ وَفَاةِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَى أَنَّ اسْتَشْهَدَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُتَرَجِّمُونَ لِأَنْصَارِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٣. في «ج»: «يمترون». و في الحجري و المطبوع: «يمر».

٤. في شرح النهج: «معتمرين».

٥. في «ب، د» و شرح النهج: «فلم يرعهم».

٦. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

«تَمْشِي وَحَدَكْ، وَتَمُوتُ وَحَدَكْ، وَتُبْعْتُ وَحَدَكْ» ثُمَّ نَزَلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَوَارَوْهُ.<sup>١</sup>  
وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ<sup>٣</sup> بِأَنْ يَكُونَ طَعْنًا فِي عُثْمَانَ بِأُولَى مِنْ أَنْ يَكُونَ طَعْنًا  
فِي ابْنِ مَسْعُودٍ» فَوَاضِحُ الْبُطْلَانِ، وَإِنَّمَا كَانَ طَعْنًا فِي عُثْمَانَ دُونَ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُ  
لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي طَهَارَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَفَضْلِهِ وَإِيمَانِهِ، وَمَدْحِ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَهُ<sup>٤</sup>، وَتَنَائِهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْجُمْلَةِ<sup>٥</sup> الْمَحْمُودَةِ مِنْهُ؛ وَفِي  
كُلِّ هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي عُثْمَانَ، فَلِهَذَا طَعْنًا فِيهِ.

### [جَمْعُ النَّاسِ عَلَى قِرَاءَةِ زَيْدٍ، وَإِحْرَاقِ الْمَصَاحِفِ]

٢٨٤/٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَرِهَ<sup>٦</sup> جَمْعَهُ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةِ زَيْدٍ وَإِحْرَاقِهِ  
الْمَصَاحِفَ» وَاعْتَذَرَهُ مِنْ جَمْعِ النَّاسِ عَلَى قِرَاءَةِ وَاحِدَةٍ بِ: «أَنَّ فِيهِ تَحْصِينَ الْقُرْآنِ،  
وَقَطْعَ الْمُنَازَعَةِ وَالْإِخْتِلَافِ فِيهِ» لَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَرِهَ  
إِحْرَاقَ الْمَصَاحِفِ، كَمَا كَرِهَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَأَلِهِ وَتَكَلَّمُوا فِيهِ، وَ[قَدْ<sup>٧</sup> ذَكَرَ الرُّوَاةُ كَلَامَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ مُفْصَلًا<sup>٨</sup>.

١. السيرة النبوية، ج ٢، ص ٥٢٤؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ١٠٧؛ المغازي، ج ٣، ص ١٠٠١؛  
الفتوح، ج ٢، ص ٣٧٧؛ دلائل النبوة، ج ٥، ص ٢٢٢؛ البدء والتاريخ، ج ٥، ص ٩٥؛ البداية و  
النهاية، ج ٥، ص ٨-٩.

٢. في «ب، ج، ص، ف» وشرح النهج: «فأما». ٣. في «ج» والحجري والمطبوع: «ليس».

٤. هكذا في «د، ف»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».

٥. في التلخيص: «الخلّة».

٦. هكذا في التلخيص وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «سخط».

٧. ما بين المعوقين من التلخيص وشرح النهج.

٨. الفتوح، ج ٢، ص ٤٠٧؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٧٠؛ البداية والنهاية، ج ٤، ص ١٧١  
و ٢١٧؛ إمتاع الأسماع، ج ٤، ص ٢٤٦-٢٤٨؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٩٩٣، الرقم ١٦٥٩؛ أسد  
الغابة، ج ٣، ص ٢٨٥، الرقم ٣١٧٧.

وما كره<sup>١</sup> عبد الله - من تحريم قراءته، وقصر الناس على قراءة غيره - إلا مكروهاً، وهو الذي يقول النبي عليه السلام [في حقه]<sup>٢</sup>: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ، فَلْيَقْرَأْ»<sup>٣</sup> على قراءة ابن<sup>٤</sup> أم عبد<sup>٥</sup>.

و روى عن<sup>٦</sup> ابن عباس رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: قِرَاءَةُ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ هِيَ الْقِرَاءَةُ الْآخِرَةُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُعَرِّضُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَّضَ عَلَيْهِ دَفْعَتَيْنِ، وَشَهِدَ عَبْدُ اللَّهِ مَا نُسَخَ مِنْهُ وَمَا بُدِّلَ<sup>٧</sup>؛ فَهِيَ<sup>٨</sup> الْقِرَاءَةُ الْآخِرَةُ<sup>٩</sup>.

و روى شريك، عن الأعمش قال: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم سَبْعِينَ سُورَةً، وَإِنْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَعْلَامٌ يَهُودِيٌّ فِي الْكِتَابِ، لَهُ ذَوَابَةٌ<sup>١١</sup>.

١. في «ب، د، ص»: «و ما ذكره». وفي «ف»: «و ما أكره».

٢. ما بين المعقوفين من شرح النهج. وفي التلخيص: «فيه» بدله.

٣. هكذا في شرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «فليقرأ».

٤. في «د»: «ابن».

٥. مسند أحمد، ج ١٠، ص ٧، ح ٣٥، و ص ٣٨، ح ٢٦٥، و ص ٤٤٥، ح ٤٢٥٥، و ص ٤٥٤، ح ٤٣٤٠، و ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٨٤٨٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩، ح ١٣٨؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ١٨٤، ح ١٠؛ مسند الطيالسي، ص ٤٤، ح ٣٣٤؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٨٩٤، و ج ٣، ص ٣٥٩، ح ٥٣٩٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٩٦٨، و ج ٢، ص ١٥٣، ح ٢٧٠٠.

٦. في «د»: «عن». ٧. في الحجري والمطبوع: «رحمه الله».

٨. هكذا في التلخيص. وفي «ب، د»: «و ما بدّل». وفي حاشية «ف»: «و ما نزل». وفي سائر

النسخ والمطبوع: «و ما صح». ٩. في «د»: «في».

١٠. الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٦٠؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٩٩٢، الرقم ١٦٥٩.

١١. مسند أحمد، ج ١، ص ٤١١، ح ٣٩٠٦، و ص ٤٥٣، ح ٤٣٣٠، و ص ٤٥٧، ح ٤٣٧٢.

فأما اختلاف الناس في القراءة والأحرف: فليس بموجبٍ لما صنَّعه عثمان؛ لأنهم يروون أن النبي صَلَّى الله عليه وآله قال: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ؛ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ».<sup>١</sup> فهذا الاختلاف عندهم في القرآن مُباحٌ، مُستندٌ عن الرسول عليه السلام؛ فكيف يحظر عليهم عثمان من التوسُّع في الحروف ما هو مُباح؟! فلو كان في القراءة الواحدة تحصيل<sup>٢</sup> القرآن<sup>٣</sup> - كما ادَّعى - لَمَا أَبَاحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْأَصْلِ إِلَّا الْقِرَاءَةَ الْوَاحِدَةَ؛ لَأَنَّهُ أَعْلَمُ بِوُجُوهِ الْمَصَالِحِ مِنْ جَمِيعِ أُمَّتِهِ؛

« صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩١٢، ح ٤٧١٤؛ المعجم الكبير، ج ٩، ص ٧٢، ح ٨٤٢٨، و ص ٧٤-٧٦، ح ٨٤٣٣ - ٨٤٤٥؛ مسند الطيالسي، ص ٥٤، ح ٤٠٥؛ مسند أبي يعلى، ج ٨، ص ٤٦٦، ح ٥٠٥٢، مع اختلاف يسير في المصادر.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٤، ح ١٥٨، و ص ٤٠، ح ٢٧٧، و ص ٤٢، ح ٢٩٦، و ج ٢، ص ٣٠٠، ح ٧٩٧٦، و ج ٥، ص ٤١، ح ٢٠٤٤١، و ص ١٢٢، ح ٢١١٧٠؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٥١، ح ٢٢٨٧، و ج ٤، ص ١٩٠٩، ح ٤٧٠٦، و ج ٦، ص ٢٥٤١، ح ٦٥٣٧، و ص ٢٧٤٤، ح ٧١١١؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٦٠، ح ٨١٨/٢٧٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٦٥، ح ١٤٧٥؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ١٩٣ - ١٩٤، ح ٢٩٤٣ و ٢٩٤٤؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ٥، ح ٧٩٨٦؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٥٠ - ١٥٣، ح ٩٣٦ - ٩٤٠؛ المعجم الكبير، ج ٢٠، ص ١٥٠، ح ٣١٢؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٤٢، ح ٦٠٣٣؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٧٣٩، ح ٢٠٣١، و ج ٢، ص ٣١٧، ح ٣١٤٤، مع اختلاف يسير في المصادر.

و لا يخفى أن روايات السبعة أحرف كلها من طرق العامة، و أما روايات الشيعة فالمأثور عن أنتمهم (صلوات الله عليهم) أن القرآن واحد نزل من عند واحد، وأن الاختلاف قد جاء من قبل الرواة. الكافي، ج ٤، ص ٦٦٤، ح ١٢/٣٥٨٠ (ج ٢، ص ٦٣٠، ح ١٢، ط. الإسلامية)؛ اعتقادات الإمامية للصدوق، ص ٨٦.

ثم إنهم ذكروا لهذه السبعة أحرف وجوهاً كثيرةً تناهز العشرة. راجع: التبيان للشيخ الطوسي، ج ١، ص ٧ و ٨؛ البيان في تفسير القرآن للخوئي، ص ١٦٩ - ١٩٥.

٢. في «ج، ص»: «تحسين».

٣. في «ب»: «للقراءة». و في «د»: «للقرآن».

مِنْ حَيْثُ كَانَ مُؤَيَّدًا بِالْوَحْيِ، مَوْفَقًا<sup>١</sup> فِي كُلِّ مَا يَأْتِي وَيَذَرُ.  
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي أَيَّامِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَيَّامِ الرَّسُولِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا أَبَاحَهُ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى هَذَا، لَوَجِبَ أَنْ يَنْهَى عَنِ الْقِرَاءَةِ الْحَادِثَةِ، وَالْأَمْرُ  
الْمُبْتَدِعُ<sup>٢</sup>، وَلَا يَحْمِلُهُ مَا حَدَّثَ<sup>٣</sup> مِنَ الْقِرَاءَةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُتَقَدِّمِ الْمُبَاحِ بِلَا شُبْهَةٍ.  
وَقَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَكَأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَهُ»  
فَتَعَلَّلُ<sup>٤</sup> بِالْبَاطِلِ مِنْهُ<sup>٥</sup>؛ وَكَيْفَ يَكُونُ كَمَا<sup>٦</sup> ادَّعَى وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ بَعَيْنُهُ قَدْ كَانَ  
مَوْجُودًا فِي أَيَّامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَا نَهَى عَنْهُ؟! فَلَوْ<sup>٧</sup> كَانَ سَبَبًا لانتشار الزيادة  
فِي الْقُرْآنِ، وَفِي قَطْعِهِ تَحْصِينٌ لَهُ<sup>٨</sup>، لَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنَّهْيِ عَنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ  
أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ حَدَّثَ اِخْتِلَافٌ لَمْ يَكُنْ» فَقَدْ قُلْنَا فِيهِ مَا كَفَى.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>٩</sup>: «إِنَّ عُمَرَ كَانَ قَدْ عَزَمَ عَلَى ذَلِكَ، فَمَاتَ دُونَهُ»<sup>١٠</sup> فَمَا سَمِعْنَاهُ إِلَّا مِنْهُ؛  
فَلَوْ<sup>١١</sup> فَعَلَ ذَلِكَ أَيُّ فَاعِلٍ كَانَ، لَكَانَ مُنْكَرًا<sup>١٢</sup>.

[في بيان الفرق بين إحراق المصاحف وهدم مسجد ضرار]

فَأَمَّا اعْتِذَارُهُ مِنْ «أَنْ إِحْرَاقَ الْمَصَاحِفِ لَا يَكُونُ اسْتِخْفَافًا بِالْأَيِّامِ»<sup>١٣</sup> بِحَمْلِهِ إِيَّاهُ  
عَلَى تَخْرِيبِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ وَالْكَفْرِ: فَبَيَّنَ الْأَمْرَيْنِ بَوُّنَ بَعِيدٍ؛ لِأَنَّ الْبَيْنَانِ إِنَّمَا

١. في «ب، د، ص»: «موفقاً». ٢. في «د»: «المستبدع المبتدع».

٣. في التلخيص و شرح النهج: «ما أحدث». ٤. في شرح النهج: «تعلل» بدل «فتعلل».

٥. في «ج» و شرح النهج: - «منه». ٦. في الحجري و المطبوع: «ما».

٧. في «د»: «ولو». ٨. في «ج»: - «له».

٩. في الحجري و شرح النهج: «و أمّا قوله». و في المطبوع: - «فيه ما كفى. فأما قوله».

١٠. في «ج»: «فما دونه» بدل «فمات دونه». ١١. في شرح النهج: «ولو».

١٢. في المطبوع: «فلو فعل ذلك أي فاعل لكان ذلك منكراً».

١٣. في «ج»: - «بالدين».

يَكُونُ مَسْجِداً وَبَيْتاً لِلَّهِ تَعَالَى بَنِيَّةُ الْبَانِي وَقَصْدِهِ، وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ الْبَنِيَانِ بِأَنْ يَكُونُ مَسْجِداً أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ. وَلَمَّا كَانَ قَصْدُهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرَ الْقُرْبَةِ وَالْعِبَادَةِ، بَلْ خِلَافُهَا وَضِدُّهَا مِنَ الْفَسَادِ وَالْمَكِيدَةِ، لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ مَسْجِداً وَإِنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ مَجَازاً وَعَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ، فَهَدْمُهُ لَا حَرَجَ فِيهِ<sup>١</sup>.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا بَيْنَ الدَّفْعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، الْمُؤَقَّرُ الْمُعْظَمُ، الَّذِي يَجِبُ صِيَانَتُهُ عَنِ الْبَذَلَةِ وَالِاسْتِخْفَافِ؛ فَأَيُّ نَسْبَةٍ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؟!

٢٨٦/٤

فَأَمَّا حِكَايَتُهُ عَنِ الْخِيَاطِ<sup>٢</sup>: «أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ إِنَّمَا عَابَ عُثْمَانَ لَعَزَلَهُ<sup>٣</sup> إِيَّاهُ» فَعَبَدَ اللَّهُ عِنْدَ كُلِّ مَنْ عَرَفَهُ بِخِلَافِ هَذِهِ الصُّورَةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ<sup>٤</sup> يَجْرَحُ<sup>٥</sup> دِينَهُ، وَيَطْعَنُ فِي إِيْمَانِهِ<sup>٦</sup> بِأَمْرِ يَعُودُ إِلَى مَنَفْعَةِ الدُّنْيَا؛ وَإِنْ كَانَ عَزَلَهُ بِمَنْ لَا يُشَبِّهُهُ فِي دِينٍ وَلَا أَمَانَةٍ عِيْباً<sup>٧</sup> لَا يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُحْصِلِينَ<sup>٨</sup>.

١. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجاً لِمَنْ حَازَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ». التَّوْبَةُ (٩): ١٠٧. وَالَّذِينَ بَنَوْهُ هُمْ مُنَافِقُوا الْأَنْصَارِ، وَكَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَوْ خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نَفِيلٍ. وَلَمَّا عَلِمَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَجَّهَ إِلَيْهِ قَبْلَ قُدُومِهِ مِنْ تَبُوكَ عَاصِمَ بْنَ عَوْفٍ الْعَجَلَانِي، وَمَالِكُ بْنُ الدَّخْسَمِ، فَقَالَ لَهُمَا: «انْطَلِقَا إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ الظَّالِمِ أَهْلَهُ، فَاهْدِمَاهُ، ثُمَّ حَرِّقَاهُ». فَمَضِيَا وَنَفَذَا مَا أَمَرَا بِهِ. التَّبْيَانُ، ج ٥، ص ٢٩٨؛ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ٥، ص ١١٠؛ الْكَشَافُ، ج ٢، ص ٣١٠؛ التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ، ج ١٦، ص ١٤٧؛ أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ، ج ٣، ص ٩٧؛ تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ، ج ٤، ص ١٨٦؛ غُرَانِبُ الْقُرْآنِ، ج ٣، ص ٥٢٩؛ الْكَشَفُ وَالْبَيَانُ، ج ٥، ص ٩٢.

٢. فِي «د»: «الْحِنَاطُ». ٣. فِي «ب، د»: «بَعَزَلَهُ».

٤. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِيمَنْ».

٥. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَفِي «ب، ص» وَشَرْحِ النَّهْجِ: «يُخْرِجُ». وَفِي غَيْرِهَا: «يُحْرِجُ».

٦. فِي التَّلْخِصِ: «أَمَانَتِهِ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «إِمَامَتِهِ».

٧. فِي «ب»: «عَتَباً». وَفِي «ج»: «عَيْناً».

٨. فِي «ب» وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «الْمُخْلِصِينَ». وَفِي «د»: «الْمُصْلِحِينَ».

## [الطعن الثامن]

[ضَرْبُ عَمَّارٍ، وَ نَفْيُ أَبِي ذَرٍّ إِلَى الرِّبْذَةِ]

قال صاحبُ الكتابِ:

فأما ما طعنوا به، من ضربه عماراً حتّى صارَ به فتقٌ، فقد قال شيخُنا أبو عليٍّ: إنّ ذلك غيرُ ثابتٍ. ولو ثبتَ أنّه ضربه للقولِ العظيمِ الذي كان يقولُه [فيه]<sup>١</sup> لم يجب أن يكونَ طعناً؛ لأنّ للإمامِ تأديبَ مَنْ يستحقُّ ذلك. ومما يُبعدُ صحّةَ ذلك: أنّ عماراً لا يجوزُ أن<sup>٢</sup> يُكفّرَه، ولما يقعُ منه ما يستوجبُ<sup>٣</sup> الكُفْرَ؛ لأنّ الذي يُكفّرُ به الكافرُ معلومٌ، ولأنّه لو كان قد وقعَ ذلكَ لكانَ غيرُه من الصّحابةِ أولى بذلك، ولو جَبَّ أن يجتمعوا<sup>٤</sup> على خلعه، ولو جَبَّ أن لا يكونَ قتلهُ لهم مُباحاً؛ بل كانَ يجبُ أن يُقيموا إماماً ليقتله<sup>٥</sup>، على ما قدّمنا القولَ فيه.

---

١. ما بين المعقوفين من المغني والتلخيص.

٢. في «ج»: - «أن».

٣. في «ج»: «ما يستحق».

٤. في المطبوع: «يجتمعوا».

٥. هكذا في المغني و شرح النهج. وفي «ب، ص»: «لقتله». وفي سائر النسخ و المطبوع:

«يقتله».

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَفَّرَهُ مِنْ حَيْثُ وَثَبَ عَلَى الْخِلَافَةِ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَهْلًا.

لَأَنَا قَدْ بَيَّنَّا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ، وَ لَأَنَّهُ كَانَ مُصَوَّبًا لِأَبِي بَكْرٍ<sup>١</sup> وَ عُمَرَ - عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ قَبْلُ - وَ قَدْ<sup>٢</sup> بَيَّنَّا أَنَّ صَحَّةَ إِمَامَتِهِمَا تَقْتَضِي<sup>٣</sup> صَحَّةَ إِمَامَةِ عُثْمَانَ.

و رُوِيَ: أَنَّ عَمَّارًا نَارَعَ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرِهِ؛ فَقَالَ عَمَّارٌ: قُتِلَ عُثْمَانُ كَافِرًا. وَ قَالَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قُتِلَ مُؤْمِنًا. وَ تَعَلَّقَ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ، فَصَارَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «مَاذَا تُرِيدُ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ؟»

فَقَالَ: إِنِّي قُلْتُ كَذَا، وَ قَالَ الْحَسَنُ<sup>٤</sup> كَذَا.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَتَكْفُرُ بِرَبِّ كَانَ يُؤْمِنُ بِهِ عُثْمَانُ؟» فَسَكَتَ عَمَّارٌ.

وَ حَكَى عَنِ الْخِطَاطِ<sup>٥</sup>:

أَنَّ عُثْمَانَ لَمَّا تُقِمَّ عَلَيْهِ ضَرْبُهُ لِعَمَّارٍ احْتَجَّ لِنَفْسِهِ<sup>٦</sup>، فَقَالَ: جَاءَنِي سَعْدُ وَ عَمَّارٌ، فَأَرْسَلَا إِلَيَّ: أَيْنِ اثْنَا، فَإِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُذَاكِرَكَ أَشْيَاءَ فَعَلْتَهَا. فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِمَا: أَنِّي مَشْغُولٌ فَانصَرِفَا فَمَوَّعِدُكُمْ يَوْمُ كَذَا. فَانصَرَفَا

٢٨٧/٤

١. في «ب، ص» و شرح النهج: «منصوباً لأبي بكر». و في «د»: «منصوباً بأبي بكر».

٢. في «د»: «فقد».

٣. في النسخ و الحجري: «يقتضي». و ما أثبتناه من المطبوع و شرح النهج.

٤. في «ج، ح، ف» و المطبوع: «+ (عليه السلام)».

٥. في «د»: «الحناط». و في المطبوع: «خياط». و ما حكاه عن الخياط ساقط من المغني.

٦. في «ج»: «- لنفسه».



سَعْدُ، وَ أَبِي عَمَّارٌ أَنْ يَنْصَرِفَ، فَأَعَدْتُ<sup>١</sup> الرِّسُولَ إِلَيْهِ<sup>٢</sup>، فَأَبَى أَنْ  
يَنْصَرِفَ، فَتَنَاولَهُ بَعْضُ غِلْمَانِي بَغَيْرِ أَمْرِي، وَ وَاللَّهِ مَا أَمَرْتُ بِهِ وَ لَا  
رَضِيتُ، وَ هَا أَنَا فَلْيُقْتَصَّ مِنِّي.

قَالَ: <sup>٣</sup>

وَ هَذَا مِنْ أَنْصَفِ الْقَوْلِ<sup>٤</sup> وَ أَعَدَلِهِ<sup>٥</sup>.  
وَ حَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ فِي نَفْيِ أَبِي ذَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>٦</sup> إِلَى الرَّبَذَةِ<sup>٧</sup>:  
أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي أَمْرِهِ؛ فَرُويَ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ<sup>٨</sup> لِأَبِي ذَرٍّ: أَعُثْمَانُ<sup>٩</sup>  
أَنْزَلَكَ الرَّبَذَةَ<sup>١٠</sup>؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ اخْتَرْتُ لِنَفْسِي ذَلِكَ. وَ رُويَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ  
كَتَبَ يَشْكُوهُ وَ هُوَ بِالشَّامِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُثْمَانُ أَنْ صِرْ<sup>١١</sup> إِلَى الْمَدِينَةِ،  
فَلَمَّا صَارَ إِلَيْهِ<sup>١٢</sup> قَالَ: مَا أَخْرَجَكَ إِلَى الشَّامِ؟ قَالَ: لَأَتِي<sup>١٣</sup> سَمِعْتُ

١. في «د»: «فأعيد».

٢. في «ج»: «عليه».

٣. في «ج»: - «قال».

٤. في «ب، د، ص، ف» والحجري و شرح النهج: «قول». و في «ج»: «قوله». و ما أثبتناه من المطبوع والتلخيص.

٥. في «د»: «و أعدل».

٦. في «ص» والحجري و المطبوع: - «رحمه الله».

٧. في «ب، ج، ص»: «الزبدة».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «قال».

٩. في المطبوع و شرح النهج: «عثمان» بدون همزة الاستفهام.

١٠. في «ب، ج، ص»: «الزبدة».

١١. في «ج، ص» والحجري و المطبوع: «صبره». و في «د»: «صره».

١٢. في المطبوع و شرح النهج: «إليها».

١٣. في «ج»: - «لأتي».

الرسول عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا بَلَغْتَ عِمَارَةَ الْمَدِينَةِ مَوْضِعَ كَذَا<sup>١</sup> فَاخْرُجْ عَنْهَا» فَلِذَلِكَ خَرَجْتُ. قَالَ: فَأَيُّ الْبِلَادِ أَحَبُّ إِلَيْكَ بَعْدَ الشَّامِ؟ فَقَالَ: الرَّبَذَةُ. فَقَالَ: صِرْ إِلَيْهَا.

و إِذَا تَكَافَأَتِ الْأَخْبَارُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ.

و لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ لَكَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُخْرَجَ<sup>٢</sup> إِلَى الرَّبَذَةِ لِصَلَاحِ يَرْجِعُ إِلَى الدِّينِ، فَلَا يَكُونُ ظُلْمًا<sup>٣</sup> لِأَيِّ ذَرٍّ؛ بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ إِشْفَاقًا عَلَيْهِ، وَ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَنَالَهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَكْرُوهُ؛ فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ يَغْلُظُ فِي الْقَوْلِ وَ يَخْشَنُ فِي الْكَلَامِ<sup>٤</sup>، وَ يَقُولُ: «لَمْ يَبْقَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا عَهْدَ»<sup>٦</sup> وَ يُقَرَّرُ<sup>٧</sup> بِهَذَا الْقَوْلِ، فَرَأَى<sup>٨</sup> إِخْرَاجَهُ أَصْلَحَ<sup>٩</sup>؛ لِمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ وَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ<sup>١٠</sup> وَ إِلَى الدِّينِ، وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ أَخْرَجَ عَنِ الْمَدِينَةِ نَصْرَ بْنَ حَجَّاجٍ<sup>١١</sup> لِمَا خَافَ نَاحِيَتَهُ.

٢٨٨/٤

١. في المغني: + «وكذا».

٢. في المغني و شرح النهج: «أن يخرج».

٣. في «د»: «ظالماً».

٤. في «د»: «و يجسر في الكلام». و في «ج، ص» و شرح النهج: «و يخشن الكلام».

٥. في المغني: «أصحاب النبي». و في شرح النهج: «أصحاب محمد».

٦. في المطبوع و المغني: «عهدهم».

٧. في «د»: «و ينفي». و في «ص، ف»: «و تيقن». و في المطبوع و المغني: + «عنهم». و في شرح

النهج: «و ينغر»، و في هامشه: «ينغر: يصيح».

٨. في المطبوع و المغني: + «أن».

٩. في «ب، د»: - «أصلح». و في المغني: «إصلاح».

١٠. في المغني و شرح النهج: - «من المصلحة».

١١. نصر بن حجاج بن علات السلمي البهزي. شاعر، كانت لأبيه صحبة، و داربدمشق، و خصم

قَالَ: <sup>١</sup>

و [قد] <sup>٢</sup> نَدَبَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى خَفَضِ الْجَنَاحِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِلَى الْقَوْلِ اللَّيِّنِ  
لِلْكَافِرِينَ، وَبَيَّنَ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَوْ <sup>٣</sup> اسْتَعْمَلَ الْقَطَاظَةَ  
لَانْفَضَّوْا مِنْ حَوْلِهِ، فَلَمَّا رَأَى عُثْمَانُ مِنْ خُسُونَةِ كَلَامِ أَبِي ذَرٍّ، وَ مَا  
كَانَ يورِدُهُ مِمَّا يُخْشَى مِنْهُ التَّنْفِيرُ، فَعَلَ مَا فَعَلَ <sup>٤</sup>.

قَالَ:

و قد رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ <sup>٥</sup> قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ وَ هُوَ بِالرَّبَذَةِ: مَا

﴿عبد الرحمن بن خالد بن الوليد في عبد الله بن رباح و ادعى أنه أخوه. و كان رجلاً جميلاً،  
و بينما عمر يُعَسِّ بالمدينة إذ مرَّ بامرأة في بيت و هي تقول:

هل من سبيل إلى خمر فأشربها      أم هل سبيل إلى نصر بن حجاج؟  
فلما أصبح بعث إلى نصر بن حجاج فقال: اخرج من المدينة، فالحق بالبصرة فنزل على مشاجع  
بن مسعود، و كان خليفة أبي موسى أمير البصرة، و كانت لمشاجع امرأة جميلة شابة يقال لها  
الخُضِيرَاءُ، و كان لا يصبر عنها و كان لشغفه بها يجمعها في مجلسه، و نصر بن حجاج يخطئ في  
الأرض خطوياً، فقالت الخُضِيرَاءُ: و أنا. فعلم مشاجع أنه جواب كلام، و دعا مشاجع كاتباً  
فقرأه، فإذا هو: إِنِّي أَحْبَبْتُ. و بلغ نصراً ما صنع مشاجع، فاستحيا فلزم بيته، فأتى أبا موسى  
فأخبره، فقال: اخرج عنا. فأتى فارس و عليها عثمان بن أبي العاص الثقفي، فنزل على دهقانة  
فأعجبها، فأرسلت إليه، فبلغ ذلك عثمان، فبعث إليه فقال: اخرج عنا، فقال: و الله لئن فعلتم هذا  
لألحقنَّ بالشرك، فكتب عثمان إلى أبي موسى، و كتب أبو موسى إلى عمر، فكتب عمر أن جزوا  
شعره و شمروا قميصه و ألزموه المسجد. تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٢، ص ١٨، الرقم ٧٨٥٤؛  
الإصابة، ج ٦، ص ٣٨٢، الرقم ٨٨٦٢.

١. في المغني: «قال أبو علي».

٢. في «ج»: - «لو». و في المغني «إذا».

٣. في «ج»: «ألفاظه لانفضوا». و في «د»: «الفضاضة لينفضوا».

٤. في المغني: «فأورده ما أورده».

٥. زيد بن وهب الجهني، أدرك الجاهلية، و أسلم في حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ هاجر إليه.

أَنْزَلَكَ هَذَا الْمَنْزِلَ؟ قَالَ: أُخْبِرُكَ؛ إِنِّي كُنْتُ بِالشَّامِ فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ<sup>٢</sup>،  
وَقَدْ ذَكَرْتُ<sup>٣</sup> هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا  
فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>٥</sup> فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذِهِ فِي  
أَهْلِ الْكِتَابِ. فَقُلْتُ: فِيهِمْ وَفِينَا. فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ،  
فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنْ أَقْدِمَ<sup>٦</sup> عَلَيَّ. فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ، فَاثْتَالَ النَّاسَ إِلَيَّ<sup>٧</sup> كَأَنَّهُمْ لَمْ  
يَعْرِفُونِي، فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى عُثْمَانَ، فَخَيَّرَنِي وَقَالَ: <sup>٨</sup>إِنْزِلْ حَيْثُ شِئْتَ.  
فَنَزَلْتُ الرَّبَذَةَ<sup>٩</sup>.

وَحَكَى عَنِ الْخِطَاطِ<sup>١٠</sup> قَرِيباً مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ خَرَجَ أَبِي ذَرٍّ إِلَى الرَّبَذَةِ كَانَ<sup>١١</sup>  
بِاخْتِيَارِهِ؛ قَالَ:

«فبلغته وفاته في الطريق، يكنى أبا سلمان، وهو معدود في كبار التابعين، سكن الكوفة، وصحب  
أمير المؤمنين عليه السلام، وكان معه في حربه الخوارج، وهو أول من جمع خطب أمير المؤمنين  
عليه السلام، توفي سنة ٩٦. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٦٠، الرقم ١٩٨٥؛ تاريخ بغداد، ج ٨،  
ص ٤٤٢، الرقم ٤٥٥٠؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٥٩، الرقم ٨٦١؛ صفة الصفوة، ج ٣، ص ١٩،  
الرقم ٣٨٣؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ١٤٩، الرقم ١٨٧٩؛ الإصابة، ج ٢، ص ٥٣٤، الرقم ٣٠٠٨.  
١. في «ج»: «هذه».

٢. في المطبوع والمغني: «فتذاكرت أنا ومعاوية» بدل «في أيام معاوية».

٣. في المغني: - «وقد ذكرت».

٤. في النسخ والحجري: - «و».

٥. التوبة (٩): ٣٤.

٦. في «ب، د» و حاشية «ف»: «فكتب إليه أن أقدمه».

٧. في «د»: «فاجتمعوا الناس إليّ». وفي المغني: «واثتال الناس عليّ».

٨. هكذا في المغني و شرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: + «إن أحببت».

٩. في «ب» و الحجري: «الزبدة».

١٠. في «د»: «الحناط».

١١. في «ب، د»: «كان إلى الربذة»؛ بتقديم وتأخير.

وأقلُّ ما في ذلك أن تَخْتَلِفَ الأخبارُ فَتُطْرَحَ، و يُرْجَعَ<sup>١</sup> إلى الأمرِ الأوَّلِ  
في صحَّةِ إمامةِ عُثْمَانَ و سَلَامَةِ أحواله.<sup>٢</sup>

يُقَالُ له: قد وَجَدْنَاكَ في قِصَّةِ عُثْمَانَ و عَمَّارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>٣</sup>، بَيَّنَّ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ:  
بَيَّنَّ دَفْعَ لِمَا رُوِيَ<sup>٤</sup> مِنْ ضَرْبِهِ، و بَيَّنَّ اعْتِرَافَ بِذَلِكَ، و تَأْوِيلُ<sup>٥</sup> له و اعتذارُ منه، بأنَّ  
التَّادِيْبَ<sup>٦</sup> الْمُسْتَحَقَّ لَا حَرَجَ فِيهِ، و نَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ.

### [ضرب عثمان لعمار]

أَمَّا الدَّفْعُ لَضَرْبِ عَمَّارٍ: فهو كالإِنْكَارِ لَوْجُودِ أَحَدٍ يُسَمَّى عَمَّارًا، أو لَطُلُوعِ  
الشمسِ<sup>٧</sup> ظُهوراً و انتشاراً؛ و كُلُّ مَنْ قَرَأَ الْأَخْبَارَ و تَصَفَّحَ السَّيْرَ يَعْلَمُ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ  
مَا لَا تَنْبِيهِ عَنْهُ مُكَابَرَةٌ و لَا مُدَافَعَةٌ، و هَذَا الْفِعْلُ - يَعْنِي<sup>٨</sup> ضَرْبَ عُثْمَانَ لِعَمَّارٍ<sup>٩</sup> - لَمْ  
يَخْتَلِفِ الرُّوَاةُ فِيهِ، و إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي سَبَبِهِ.

فروى عَبَّاسُ بْنُ هِشَامٍ<sup>١٠</sup> الْكَلْبِيُّ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ فِي إِسْنَادِهِ<sup>١١</sup>، قَالَ: كَانَ فِي

١. في «ب، ج، ص، ف»: «و ترجع». و في الحجري و المطبوع: «و ترجع».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٥٤ - ٥٥. و ما حكاه عن الخياط ساقط من المغني.

٣. في الحجري و المطبوع: - «رحمه الله».

٤. في «د»: «ما روي».

٥. في «ج»: «و تأوله».

٦. في الحجري و المطبوع: «التأدب».

٧. في «ب، ج، ص»: «و الحجري و المطبوع: «و لطلوع الشمس». و في شرح النهج: «فهو كإنكار لطلوع الشمس».

٨. في شرح النهج: «أعني».

٩. في الحجري و المطبوع و شرح النهج: «ضرب عمار».

١٠. في الحجري و المطبوع: «عن هشام».

١١. في التلخيص: «بإسناده».

بَيَّتَ الْمَالِ بِالْمَدِينَةِ<sup>١</sup> سَقَطَ<sup>٢</sup> فِيهِ حَلْيٌ<sup>٣</sup> وَ جَوْهَرٌ، فَأَخَذَ مِنْهُ عُثْمَانُ مَا حَلَّى<sup>٤</sup> بِهِ  
بَعْضَ أَهْلِهِ، فَأَظْهَرَ النَّاسَ الطَّعْنَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَ كَلَّمُوهُ فِيهِ بِكُلِّ كَلَامٍ شَدِيدٍ حَتَّى  
أَغْضَبُوهُ، فَخَطَبَ فَقَالَ: لَنَا خُذْدٌ حَاجَتُنَا مِنْ هَذَا الْقِيءِ وَإِنْ رَغِمَتْ<sup>٥</sup> أَنْوُفُ أَقْوَامٍ.  
فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَنْ تُمْنَعُ مِنْ<sup>٦</sup> ذَلِكَ، وَ يُحَالُ بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ».

فَقَالَ عَمَّارٌ: أَشْهَدُ اللَّهَ أَنَّ أَنْفِي أَوَّلُ رَاغِمٍ مِنْ ذَلِكَ.

فَقَالَ عُثْمَانُ: أَعَلَيْي يَا بَنَ الْمَتَكَاءِ<sup>٧</sup> تَجْتَرِي؟! خُذُوهُ. فَأَخَذُوهُ، وَ دَخَلَ<sup>٨</sup> عُثْمَانُ  
فَدَعَا بِهِ فَضْرَبَهُ حَتَّى غَشِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَخْرَجَ فَحَمِلَ إِلَى<sup>٩</sup> مَنْزِلِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ<sup>١٠</sup> النَّبِيِّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا فَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ وَ الْعَصَرَ وَ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا أَفَاقَ تَوَضَّأَ وَ صَلَّى،  
وَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، لَيْسَ هَذَا أَوَّلُ يَوْمٍ أُودِينَا فِيهِ فِي اللَّهِ تَعَالَى.

فَقَالَ هِشَامُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيِّ - وَ كَانَ عَمَّارٌ خَلِيفًا لِبَنِي مَخْزُومٍ -:

١. فِي «ج»: «فِي الْمَدِينَةِ».

٢. فِي «ب، ج، ص»: «سَقَطَ». وَ السَّقَطُ: وَعَاءٌ يَوْضَعُ فِيهِ الطَّيْبُ وَ نَحْوُهُ مِنْ أَدَوَاتِ النِّسَاءِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٣١٥ (سَقَطَ).

٣. الْحَلْيُ: مَا يُتَرَيُّ بِهِ مِنْ مَصْوُغِ الْمَعْدِنِيَّاتِ أَوْ الْحِجَارَةِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ١٩٤ (حَلَا).

٤. فِي «د»: «فَأَحَلَّى» بِدَلِّ «مَا حَلَّى».

٥. فِي «ج، ص»: «زَعِمَتْ».

٦. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «مِنْ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «عَنْ».

٧. هَكَذَا فِي «ب، د، ف» وَ التَّلْخِيصِ. وَ فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَا بَنَ يَاسِرٍ وَ سَمِيَّةَ». وَ فِي الْحَجَرِيِّ: «يَا بَنَ يَاسِرٍ وَ سَمِيَّةَ الْمَتَكَاءِ». وَ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: «يَا بَنَ يَاسِرٍ». وَ «الْمَتَكَاءُ»: الْبُظْرَاءُ وَ الْمَفْضَاةُ، وَ قِيلَ: الَّتِي لَا تَمْسُكُ الْبُولَ، وَ الْعَظِيمَةُ الْبَطْنِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ٢٩٣؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٣، ص ٦٣٩ (مَتَكَ).

٨. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «فَدَخَلَ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: + «عَلَى».

٩. فِي التَّلْخِيصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: «فَحَمَلَ حَتَّى أَتَى بِهِ».

١٠. فِي «ب، د»: «زَوْجَةُ».

يا عُثْمَانُ، أَمَا عَلَيَّ فَاتَّقَيْتَهُ [وَبَنَى أَبِيهِ] <sup>١</sup>، وَأَمَا نَحْنُ فَاجْتَرَأْتَ عَلَيْنَا، وَصَرَبْتَ أَخَانَا حَتَّى أَشْفَيْتَ <sup>٢</sup> بِهِ عَلَى التَّلْفِ؟ أَمَا وَاللَّهِ، لئن مَاتَ لَأَقْتُلَنَّ بِهِ رَجُلًا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ عَظِيمَ السَّيْرِ <sup>٣</sup>.

فَقَالَ عُثْمَانُ: وَإِنَّكَ لَهَا هُنَا يَا بَنُ <sup>٤</sup> الْقَسْرِ <sup>٥</sup>!

قَالَ: فَإِنَّهُمَا <sup>٦</sup> قَسْرَتَانِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ وَجَدُّهُ قَسْرَتَيْنِ مِنْ <sup>٧</sup> بَجِيلَةٍ.

فَشَتَّمَهُ عُثْمَانُ، وَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ.

فَأَتَيْ بِهِ أُمُّ سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ قَدْ غَضِبَتْ لِعَمَارٍ، وَبَلَغَ عَائِشَةَ مَا صَنَعَ بِعَمَارٍ، فَغَضِبَتْ [أَيْضًا] <sup>٨</sup> وَأَخْرَجَتْ شِعْرًا مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَتَعْلًا مِنْ نِعَالِهِ، وَثُوبًا مِنْ ثِيَابِهِ، فَقَالَتْ: <sup>٩</sup> مَا <sup>١٠</sup> أَسْرَعَ مَا تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَهَذَا شَعْرُهُ وَثُوبُهُ وَنَعْلُهُ لَمْ يَلِّ بَعْدًا! <sup>١١</sup>

وَرَوَى آخَرُونَ: أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ أَنَّ عُثْمَانَ مَرَّ بِقَبْرِ جَدِيدٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقِيلَ:

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. أشفى على الشيء: أشرف عليه وقابه. لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٦ (شفي).

٣. في «ج، ص» و شرح النهج: «عظيم الشأن». وفي التلخيص: «عظيم السرة».

٤. في الحجري والمطبوع: «ابن» بدل «يا بن».

٥. في «ب»: «يا بن المغيرة». وفي «ج»: «يا بن القسر». و «القسر»: بطن في بجيلة، واسم لجبل السرة. معجم البلدان، ج ٤، ص ٣٤٦ (قسر).

٦. في «د»: «فأنيهما».

٧. في المطبوع: «- من».

٨. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٩. هكذا في «د». وفي التلخيص: «ثم قالت». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و قالت».

١٠. في «ب، د»: «- ما».

١١. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٣٨ و ٥٨٠: الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٥١: البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢٠٢ - ٢٠٣: الفتوح، ج ٢، ص ٣٧٣ - ٣٧٤، مع اختلاف يسير في المصادر.

[قَبْر]¹ عبد الله بن مسعود. فغَضِبَ على عَمَارٍ لِكَيْتَمَانِهِ إِيَّاهُ مَوْتَهُ؛ إِذْ كَانَ الْمُتَوَلَّى  
 لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَ الْقِيَامِ بِشَأْنِهِ²، فَعَنْدَهَا وَطِئَ عُثْمَانُ عَمَاراً حَتَّى أَصَابَهُ الْفَتْقُ.³  
 وَ رَوَى آخَرُونَ: أَنَّ الْمِقْدَادَ وَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرَ وَ عَمَاراً⁴ وَ عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ  
 اللَّهِ⁵ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَتَبُوا كِتَاباً عَدَّدُوا فِيهِ أَحْدَاثَ عُثْمَانَ، وَ خَوَّفُوهُ رَبَّهُ،  
 وَ أَعْلَمُوهُ أَنَّهُمْ مُوَابِئُوهُ إِنْ لَمْ يَقْلِعْ.  
 فَأَخَذَ عَمَارُ الْكِتَابَ فَأَتَاهُ بِهِ، فَقَرَأَ⁶ مِنْهُ صَدْرًا، فَقَالَ [لَهُ]⁷ عُثْمَانُ: أَعَلَيْي تَقْدَمُ مِنْ  
 بَيْنِهِمْ؟

فَقَالَ: لِأَنِّي أَنْصَحُهُمْ لَكَ، فَقَالَ: كَذَبْتَ يَا بَنَ سُمَيَّةَ.  
 فَقَالَ: أَنَا وَ اللَّهُ ابْنُ سُمَيَّةَ⁸ وَ ابْنُ يَاسِرٍ.  
 فَأَمَرَ غُلَمَانَهُ فَمَدَّوْا بِيَدَيْهِ وَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ ضَرَبَهُ⁹ عُثْمَانُ بِرِجْلَيْهِ وَ هِيَ¹⁰ فِي  
 الْخُفَيْنِ عَلَى مَذَاكِيرِهِ، فَأَصَابَهُ الْفَتْقُ - وَ كَانَ ضَعِيفًا كَبِيرًا - فَعُشِيَ عَلَيْهِ.¹¹  
 فَضَرَبَ عَمَارٌ - عَلَى مَا تَرَى¹² - غَيْرُ مُخْتَلَفٍ فِيهِ بَيْنَ الرُّوَاةِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي سَبَبِهِ.

٢٩١/٤

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.
٢. في «ج، ص»: «لشأنه».
٣. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٣٩.
٤. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في غيرهما: «أَنَّ الْمِقْدَادَ وَ عَمَاراً وَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرَ».
٥. في «ج»: «من أصحاب الرسول».
٦. في الحجري و المطبوع: «فقرأه».
٧. ما بين المعقوفين من التلخيص و شرح النهج.
٨. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في غيرهما: «و أنا».
٩. في الحجري و المطبوع: «فضربه».
١٠. في جميع النسخ: «وهو». نعم، ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.
١١. تقريب المعارف، ص ٢٣٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٠، ص ١٠٢.
١٢. في «د»: «ما يرى».



والخبر الذي رواه صاحب الكتاب و حكاه عن الخياط<sup>١</sup> ما نعرفه، و كُتِبَ السَّيَر<sup>٢</sup> المعروفة خالية منه، و من نظيره، و قد كانَ يَجِبُ أن يُضَيَّفَهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الذي أَخَذَهُ منه؛ فَإِنْ قَوْلُهُ و قَوْلَ مَنْ أَسَدَ إِلَيْهِ لَيْسَا بِحُجَّةٍ، و لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَكَانَ يَجِبُ أن يَقُولَ - بَدَلَ قَوْلِهِ: «ها أنا<sup>٣</sup> فليقتص مني» إذا كانَ ما أَمَرَ بِذلك و لا رَضِيَ<sup>٥</sup>، و إِنَّمَا ضَرَبَهُ الْعَلَامُ: - «هذا الْعَلَامُ<sup>٦</sup> الجاني فليقتص منه» فَإِنَّهُ أَوَّلَى و أَعْدَلُ. و بَعْدُ، فَلَا تَنَافِي بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ لَوْ كَانَ مَا رَوَاهُ مَعْرُوفًا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أن يَكُونَ عِلَامُهُ ضَرَبَهُ فِي حَالٍ<sup>٨</sup> و ضَرَبَهُ هُوَ فِي حَالٍ<sup>٩</sup> أُخْرَى، و الرَّوَايَاتُ إِذَا لَمْ تَتَعَارَضْ لَمْ يَجُزْ إِسْقَاطُ شَيْءٍ مِنْهَا.

### [طعن عمار على عثمان]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ عَمَّارًا لَا يَجُوزُ أن يُكْفَّرَهُ، و لَمْ يَقَعْ مِنْهُ مَا يُوَجِبُ الْكُفْرَ» فَإِنَّ تَكْفِيرَ عَمَّارٍ لَهُ و غَيْرِ عَمَّارٍ<sup>١٠</sup> مَعْرُوفٌ، قَدْ جَاءَتْ بِهِ الرَّوَايَاتُ: و قَدْ رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ بِأَسَانِيدٍ<sup>١١</sup> كَثِيرَةٍ أَنَّ عَمَّارًا كَانَ يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ يَشْهَدُونَ

١. في «د»: «الحطاط».

٢. في «ص» و شرح النهج: «السيرة».

٣. في «د»: «هاهنا».

٤. في «ب، ص» و الحجري و المطبوع: «و إذا».

٥. هكذا في «د». و في شرح النهج: «+ عنه». و في سائر النسخ و المطبوع: «رضيه».

٦. في «ج، ف»: «و هذا الغلام». و في شرح النهج: - «هذا الغلام».

٧. في المطبوع: «و لو».

٨. في «د»: «في الحال».

٩. في الحجري و المطبوع: - «و ضربه هو في حال».

١٠. في التلخيص و شرح النهج: «عمار و غير عمار له»؛ بتقديم و تأخير. و في الحجري

و المطبوع: - «و غير عمار».

١١. هكذا في «د». و في غيرها: «و بأسانيد».

على عُثْمَانَ بِالْكَفْرِ، و أنا الرابعُ، و أنا شرُّ الأربعة؛ «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»<sup>١</sup> و أنا أشهدُ أنه قد حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ.<sup>٢</sup>

و رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَفَرْتُمْ<sup>٤</sup> عُثْمَانُ؟ فَقَالَ<sup>٥</sup>: بِثَلَاثٍ<sup>٦</sup>: جَعَلَ الْمَالَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَ جَعَلَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ بِمَنْزِلَةِ مَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ، وَ عَمِلَ بِغَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ.<sup>٧</sup>

و رُوِيَ عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا فِي عُثْمَانَ بِحَمْدِ اللَّهِ أَشْكُ، لَكِنِّي<sup>٨</sup> أَشْكُ فِي قَاتِلِهِ [لَا أَدْرِي]<sup>٩</sup> أَكَافِرٌ قَتَلَ كَافِرًا، أَمْ مُؤْمِنٌ - خَاضَ إِلَيْهِ<sup>١٠</sup> الْفِتْنَةُ حَتَّى قَتَلَهُ - هُوَ<sup>١١</sup> أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا؟

٢٩٢/٤

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مِنْ مُنَازَعَةِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَارًا فِي ذَلِكَ، وَ تَرَاثُفَهُمَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١٢</sup>: فَهُوَ أَوَّلًا غَيْرُ دَافِعٍ لِكُونَ عَمَارٍ مُكْفَرًا لَهُ، بَلْ<sup>١٣</sup> شَاهِدٌ

١. المائدة (٥): ٤٤.

٢. راجع: تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٣، ذيل الآية ٤٤ من سورة المائدة (٥)؛ نهج الحق، ص ٢٩٧.

٣. في «د»: «لأَيِّ».

٤. في «ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «أكفرتم».

٥. في الحجري و المطبوع و التلخيص: «قال».

٦. في المطبوع: «بثلاثة».

٧. راجع: تقريب المعارف، ص ٢٩٥؛ نهج الحق، ص ٢٩٧.

٨. هكذا في «د» و التلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ و المطبوع: «لكنني».

٩. ما بين المعقوفين من التلخيص و شرح النهج.

١٠. في «ب، د»: «إلى».

١١. في الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «و هو».

١٢. في الحجري و المطبوع: - «إلى أمير المؤمنين عليه السلام».

١٣. في الحجري و المطبوع: + «هو».

من قوله<sup>١</sup> بذلك. ثم<sup>٢</sup> إن كان الخبر صحيحاً، فالوجه فيه أن عماراً عليم<sup>٣</sup> من لحن كلام أمير المؤمنين عليه السلام، وعودله عن أن يقضي بينهما بصريح [من]<sup>٤</sup> القول، أنه متمسك<sup>٥</sup> بالتقية، فأمسك عماراً؛ لما فهم من غرضه<sup>٦</sup>.  
فأما قوله: «لا يجوز أن يكفره من حيث وثب على الخلافة؛ لأنه كان<sup>٧</sup> منصوباً لأبي بكر<sup>٨</sup> وعمار<sup>٩</sup> تقدّم من كلامه<sup>١٠</sup> في ذلك: فلا بدّ - إذا حملنا تكفير عمار للرجل على الصحة من هذا الوجه - أن يكون عمار<sup>١١</sup> غير منصوب<sup>١٢</sup> للرجلين، على ما ادّعي. وقد تقدّم من<sup>١٣</sup> الكلام في هذا المعنى ما يأتي على ما أحال عليه صاحب الكتاب من كلامه<sup>١٤</sup>.

١. في شرح النهج: + «عليه السلام». وهو خطأ؛ لأنّ الضمير هنا عائد إلى عمار أو القاضي عبد الجبار، لا إلى أمير المؤمنين ولا إلى الحسن عليهما السلام.
٢. هكذا في التلخيص وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «و» بدل «ثم».
٣. في المطبوع: «أعلم». وفي شرح النهج: «كان يعلم».
٤. ما بين المعقوفين من التلخيص وشرح النهج.
٥. في «ب، د» - «أنه». وفي «ب»: «مستمسك». وفي «د»: «متمسكاً».
٦. في «ب، د، ص»: «لما فيه من غرضه». وفي شرح النهج: «متابعة لغرضه» بدلها.
٧. في «د» - «كان».
٨. في «ب، د، ص»: «منصوباً كأبي بكر». وفي حاشية «ص»: «منصوباً لأبي بكر».
٩. في «د، ص» والحجري والمطبوع: «ولما».
١٠. أي كلام القاضي.
١١. في «د»: «عمار».
١٢. في «د، ص»: «غير منصوب».
١٣. في «د»: + «هذا».
١٤. في شرح النهج: «فإننا لا نسلم له أن عماراً كان منصوباً لهما، وما تقدّم من كلامه قد تقدّم كلامنا عليه» بدل «فلا بدّ - إذا حملنا تكفير عثمان... صاحب الكتاب من كلامه». وقد تقدّم الكلام حول عدم تصويب عمار وعدد من الصحابة للرجلين في ج ٤، ص ٢٠٣ - ٢٠٧.

[في بيان أنه لا عذر لمن ضرب عماراً]

فأما قوله عن<sup>١</sup> أبي عليّ أنه: «لو ثبت أنه ضربه للقول العظيم الذي كان يقوله<sup>٢</sup> فيه<sup>٣</sup> لم يكن طعناً؛ لأن للإمام تأديب من يستحق ذلك» فقد كان يجب أن يستوحش صاحب الكتاب، أو من حكى كلامه - من أبي عليّ وغيره - من أن يعتذر من ضرب عمار وقذه<sup>٥</sup> - حتى لحقه من الغشي ما لحقه<sup>٦</sup> وترك له الصلاة، وطئه بالأقدام امتهاناً واستخفافاً - بشيء من العذر؛ فلا عذر يُسمع<sup>٧</sup> من إيقاع نهاية المكروه بمن روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال فيه: «عمار جلدته ما بين العين<sup>٨</sup> والأنف<sup>٩</sup>، ومتى تُنكأ<sup>٩</sup> الجلد<sup>١٠</sup> يدم<sup>١١</sup> الأنف». وروي أنه قال: «ما لهم ولعمار؟ يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار»<sup>١٢</sup>.

٢٩٣/٤

١. في «ج»: «من».
٢. هكذا في المغني وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «يقول».
٣. في «ج»: «فيه».
٤. في «ج، د»: «من».
٥. وقذه: ضربه حتى استرخى وأشرف على الموت. والوقذ: شدة الضرب. لسان العرب، ج ٣، ص ٥١٩ (وقذ).
٦. في الحجري: «ما لحقه». وفي المطبوع وشرح النهج: «لحقه و».
٧. في «ب»: «+ يسمع». وفي «د»: «+ سُمع».
٨. في «د»: «العينين».
٩. في «د»: «تبك». ونكأ القرحة، ينكؤها، نكأ: قشرها قبل أن تبرا فندبت. لسان العرب، ج ١، ص ١٧٣ (نكأ).
١٠. في الحجري والمطبوع: «الجلد».
١١. هكذا في «ص» وشرح النهج. وفي «ب»: «تكرم». وفي «د»: «تدمي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تدم».
١٢. هاتان الفقرتان حديث واحد وله تكملة، ونصه هكذا: «ما لهم ولعمار؟ يدعوهم إلى الجنة،

و رَوَى الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «مَنْ عَادَى عَمَّارًا<sup>١</sup> عَادَاهُ اللَّهُ، وَ مَنْ أَبْغَضَ عَمَّارًا أَبْغَضَهُ اللَّهُ»<sup>٢</sup>.

وَأَيُّ كَلَامٍ غَلِيظٍ سَمِعَهُ [عُثْمَانُ]<sup>٣</sup> مِنْ عَمَّارٍ يَسْتَحِقُّ بِهِ ذَلِكَ الْمَكْرُوهَ الْعَظِيمَ، الَّذِي تَجَاوَزَ<sup>٤</sup> مِقْدَارَ مَا<sup>٥</sup> فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>٦</sup> فِي الْحُدُودِ؟ وَ إِنَّمَا كَانَ عَمَّارٌ وَ غَيْرُهُ يَتَنَوَّنُ<sup>٧</sup> عَلَيْهِ أَحْدَاثُهُ، وَ يُعَاتِيُونَهُ<sup>٨</sup> أحياناً عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ<sup>٩</sup> سَيِّئِ أَعْمَالِهِ،

﴿و يدعونه إلى النار؛ إِنَّ عَمَّارًا جلدة ما بين عيني وأنفي، فإذا بلغ ذلك من الرجل فلم يُستبق فاجتنبوه﴾. مسند أحمد، ج ٣، ص ٩٠، ح ١٨٧٩؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٧٢، ح ٤٣٦؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٣، ح ٥؛ السيرة النبوية، ج ١، ص ٤٩٧، البداية والنهاية، ج ٣، ص ٢١٧، و ج ٧، ص ٢٧٠؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٨١؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٩٠، و في أكثر المصادر نُقلت الفقرة الأولى فقط.

١. في المطبوع: «عمار». و هكذا ما بعده.

٢. مسند أحمد، ج ٤، ص ٨٩، ح ١٦٨٦٠؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ٧٣، ح ٨٢٦٩؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٣، ح ١٠؛ المستدرک، ج ٣، ص ٤٤١، ح ٥٦٧٤؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ٥٣٣، ح ٣٧٣٨٨؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٣٨، الرقم ١٨٦٣؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٦٢٩، الرقم ٣٧٩٨؛ الإصابة، ج ٤، ص ٤٧٤، الرقم ٥٧٢٠؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٥٧٤.

٣. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٤. في الحجري والمطبوع: «يتجاوز». و في شرح النهج: «يجاوز».

٥. في «ب، د»: «المقدار ما». و في الحجري والمطبوع: «المقدار الذي».

٦. في «ب» و التلخيص: - «تعالى». و في «د»: - «اللَّهُ تعالى».

٧. هكذا في التلخيص. و النسخ مختلفة أشد الاختلاف. و في الحجري: «يتنوا». و في المطبوع و شرح النهج: «تبتوا». و ثنى الشيء: ردَّ بعضه على بعض. و ثناه، أي كَفَّه. و ثنيته: صرفته عن حاجته. لسان العرب، ج ١٤، ص ١١٥ (ثني).

٨. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و معايبه».

٩. في «د»: - «من».

و قد كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَنْزِعَ عَمَّا يُوَاقِفُ<sup>١</sup> عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ،  
أَوْ أَنْ يُبَيِّنَ [مِنْ]<sup>٢</sup> عُدْرِهِ فِيهَا أَوْ<sup>٣</sup> بَرَاءَتِهِ مِنْهَا مَا يَظْهَرُ وَ يُنْشَرُ<sup>٤</sup> وَ يَشْتَهَرُ؛ فَإِنْ  
أَقَامَ مُقِيمٌ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى تَوْبِيخِهِ وَ تَفْسِيْقِهِ<sup>٥</sup> زَجْرَهُ<sup>٦</sup> عَنْ ذَلِكَ بِوَعْظٍ أَوْ غَيْرِهِ.  
و لَا يُقَدِّمُ عَلَى مَا تَعَلَّهَ الْجَبَابِرَةُ وَ الْأَكَاْسِرَةُ مِنْ شِفَاءِ الْغَيْظِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَهُ<sup>٧</sup> اللَّهُ تَعَالَى  
وَ حَكَمَ بِهِ.

[في بيان أن خروج أبي ذر إلى الرَبْذَة لم يكن باختياره]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْأَخْبَارَ مُتَكَافِئَةٌ فِي أَمْرِ أَبِي ذَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>٨</sup> وَ إِخْرَاجِهِ إِلَى الرَبْذَةِ،  
وَ هَلْ<sup>٩</sup> كَانَ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ؟» فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تَتَكَافَأَ<sup>١٠</sup> فِي ذَلِكَ  
[الْأَخْبَارُ]<sup>١١</sup>! بَلِ الْمَعْرُوفُ الظَّاهِرُ، أَنَّهُ نَفَاهُ أَوَّلًا<sup>١٢</sup> إِلَى الشَّامِ، ثُمَّ اسْتَقْدَمَهُ<sup>١٣</sup> الْمَدِينَةَ  
لَمَّا شَكَا مِنْهُ مُعَاوِيَةُ، وَ<sup>١٤</sup> نَفَاهُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الرَبْذَةِ.

١. في «د»: «توافق».

٢. ما بين المعقوفين من التلخيص و شرح النهج.

٣. في «ج، ص» و شرح النهج: «و».

٤. في الحجري و المطبوع: «و ينتشر». و في التلخيص و شرح النهج: - «و يُنْشَرُ».

٥. في «ب»: «فيمشقه». و في «د»: «و تمشيقه».

٦. في «ب، د، ص»: - «زجره».

٧. في «د» و الحجري و المطبوع و التلخيص و شرح النهج: «ما أنزل».

٨. في الحجري و المطبوع و المغني و التلخيص و شرح النهج: - «رحمه الله».

٩. في «ج»: - «هل».

١٠. في «ج، د، ف» و الحجري: «أن يتكافأ».

١١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

١٢. في المطبوع: «من المدينة» بدل «أولاً».

١٣. في «ب» و التلخيص و شرح النهج: + «إلى».

١٤. في المطبوع و شرح النهج: «ثم».

وقد رَوَى جميعُ أهلِ السَّيَرِ<sup>١</sup> - على اختلافِ طُرُقهم وأسانيدهم - أنَّ عُمَانَ لَمَّا أُعْطِيَ مَرَوَانَ بَنَ الحَكَمِ ما أعطاه، وأعطى الحارثَ بَنَ الحَكَمِ بَنَ أَبِي العاصِ ثَلَاثِمِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وأعطى زَيْدَ بَنَ ثَابِتٍ مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، جَعَلَ أَبُو ذَرٍّ يَقُولُ: «بَشِّرِ الكَافِرِينَ بِعَذَابِ أَلِيمٍ» وَتَلَوْا<sup>٢</sup> قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»<sup>٣</sup>. فَرَفَعَ ذَلِكَ مَرَوَانُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي ذَرٍّ نَائِلًا مَوْلَاهُ، أَنْ أَنْتَهَ عَمَّا بَلَغَنِي<sup>٥</sup> عَنْكَ.

فَقَالَ: أَيْ نَهَانِي<sup>٦</sup> عُثْمَانُ عَنْ قِرَاءَةِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَغَيْبٍ مَنِ تَرَكَّ أَمْرَ اللَّهِ؟! فَوَ اللَّهِ لَأَنْ أُرْضِيَ اللَّهَ بِسَخَطِ عُثْمَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ وَخَيْرٌ [لِي]<sup>٧</sup> مِنْ أَنْ أُرْضِيَ عُثْمَانَ بِسَخَطِ<sup>٨</sup> اللَّهِ.<sup>٩</sup>

فَأَغْضَبَ عُثْمَانُ ذَلِكَ وَ أَحْفَظَهُ<sup>١٠</sup>، فَتَصَابَرَ [وَكَفَّ]<sup>١١</sup>. وَقَالَ عُثْمَانُ يَوْمًا: أَيْ جَوِزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ [نَيْتِ]<sup>١٢</sup> الْمَالِ، فَإِذَا أَيْسَرَ قَضَاءَهُ؟

١. هكذا في «ب، ج» و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «السيرة».

٢. في «د»: «+» «في».

٣. التوبة (٩): ٣٤.

٤. في «د»: «ناقل».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «عما يبلغني».

٦. في «د»: «أ نهاني».

٧. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٨. في «ج»: «أن يسخط».

٩. في التلخيص و شرح النهج: «من أن أسخط الله برضاه».

١٠. أحفظه حفظاً، أي أغضبه، فاحتفظ، أي غضب. تاج العروس، ج ١٠، ص ٤٦٧ (حفظ).

١١. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٥٤.

و ج ٨، ص ٢٥٦. و ما بين المعقوفين من التلخيص.

١٢. ما بين المعقوفين من التلخيص.

فَقَالَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ<sup>١</sup>: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ: يَا بَنَ الْيَهُودِيِّينَ<sup>٢</sup>، أَتُعَلِّمُنَا دِينَنَا؟!

فَقَالَ عُثْمَانُ: قَدْ كَثُرَ أَذَاكَ لِي وَتَوَلَّعْتُكَ بِأَصْحَابِي، الْحَقُّ بِالشَّامِ.

فَأَخْرَجَهُ إِلَيْهَا، فَكَانَ<sup>٣</sup> أَبُو ذَرٍّ يُنْكِرُ عَلَى مُعَاوِيَةَ أَشْيَاءَ يَفْعَلُهَا، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةَ<sup>٤</sup> بِثَلَاثِمِائَةِ دِينَارٍ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: إِنْ كَانَتْ [هذه]<sup>٥</sup> مِنْ عَطَائِي الَّذِي حَرَمْتُ مَوْنِيهِ عَامِي هَذَا قَبْلَتُهَا، وَإِنْ كَانَتْ صِلَةً فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا، وَرَدَّهَا عَلَيْهِ<sup>٦</sup>.

وَبَنَى مُعَاوِيَةُ الْخَضْرَاءَ [دَاراً كَبِيرَةً]<sup>٧</sup> بِدِمَشْقَ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ كَانَتْ هَذِهِ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَهِيَ الْخِيَانَةُ، وَإِنْ كَانَتْ<sup>٨</sup> مِنْ مَالِكَ فَهِيَ<sup>٩</sup> الْإِسْرَافُ<sup>١٠</sup>.

وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>١١</sup> يَقُولُ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَدَّثْتُ<sup>١٢</sup> أَعْمَالَ مَا أَعْرِفُهَا، وَاللَّهُ مَا هِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ نَبِيِّهِ<sup>١٣</sup>، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرَى حَقّاً يُطْفَأُ وَبَاطِلاً يُحْيَا،

١. في «ب، ج، ص»: «الأخبار».

٢. في «ب، د» و حاشية «ف»: «يابن اليهودي».

٣. هكذا في «ب، ف» و التلخيص و شرح النهج. و في سائر النسخ و المطبوع: «وكان».

٤. هكذا في «ب» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «ثلاثمائة».

٥. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٦. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٥٥،

و ج ٨، ص ٢٥٦.

٧. ما بين المعقوفين من التلخيص و حاشية «ب».

٨. في الحجري و المطبوع: «وإن كان».

٩. في المطبوع و شرح النهج: «فهو». و في التلخيص: «فهذا».

١٠. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٥٥،

و ج ٨، ص ٢٥٦.

١١. في «ب، د» - «تعالى».

١٢. في التلخيص: «أحدث».

١٣. من قوله: «وَاللَّهُ لَقَدْ حَدَّثْتُ...» إِلَى هُنَا سَاقُطٌ مِنْ «ب».



و صادقاً مُكذَّباً، و أثره بغير ثقی، و صالحاً مُستأثراً عليه.

٢٩٥/٤

فَقَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ<sup>١</sup> الْفَهْرِيُّ<sup>٢</sup> لِمُعَاوِيَةَ: إِنَّ أَبَا ذَرٍّ لَمُفْسِدٌ عَلَيْكُمْ<sup>٣</sup> الشَّامُ، فَتَدَارَكُ أَهْلَهُ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ فِيهِ حَاجَةٌ.

فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى عُثْمَانَ فِيهِ، فَكَتَبَ<sup>٤</sup> عُثْمَانُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَمَّا بَعْدُ، فَاحْمِلْ جُنْدَباً إِلَى عَلَى أَعْظَمِ مَرَكَبٍ وَأَوْعَرِهِ.

فَوَجَّهَ بِهِ مَعَ<sup>٥</sup> مَنْ سَارَ بِهِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَحَمَلَهُ<sup>٦</sup> عَلَى شَارِفٍ<sup>٧</sup> لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا قَتَبٌ<sup>٨</sup>، حَتَّى قَدِمَ [بِهِ]<sup>٩</sup> الْمَدِينَةَ وَ قَدْ سَقَطَ لَحْمٌ فَخِذِيهِ مِنَ الْجَهْدِ.

فَلَمَّا قَدِمَ أَبُو ذَرٍّ<sup>١٠</sup> الْمَدِينَةَ [جَعَلَ يَقُولُ: تَسْتَعْمِلُ الصُّبْيَانَ، وَ تَحْمِي الْجِمَى،

١. في «ب، د»: «سلمة».

٢. حبيب بن مسلمة بن مالك بن وهب القرشي الفهري، يكنى أبا عبد الرحمن، يقال له: «حبيب الروم» لكثرة دخوله إليهم ونيله منهم، و ولّاه عمر بن الخطاب أعمال الجزيرة إذ عزل عنها عياض بن غنم، و ضمّ إلى حبيب بن مسلمة أرمينية و أذربيجان. و إنّ معاوية وّجه حبيباً بجيش إلى نصر عثمان بن عفّان، فلمّا بلغ وادي القرى بلغه مقتل عثمان، فرجع و لم يزل مع معاوية في حروبه بصفين و غيرها. و وّجه معاوية إلى أرمينية والياً عليها، فمات بها سنة اثنتين و أربعين. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٨٧، الرقم ٣٧٢٥؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ١١٣، الرقم ٦٨٩؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٣٢٠، الرقم ٤٧٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٢، ص ٣٤، الرقم ١١٨٤؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٤٤٧، الرقم ١٠٦٤.

٣. في «ب، د»: «لمفسد عليك». و في التلخيص: «يفسد عليك».

٤. في «ج، ص»: «وكتب».

٥. في «ج»: «به». و في «د»: «مع».

٦. في الحجري و المطبوع: «و حُمِلَ».

٧. الشارف: الناقة المسنة. النهاية، ج ٢، ص ٢٦٢ (شرف).

٨. القَتَب: رحل صغير على قدر السنام. لسان العرب، ج ١، ص ١٦٦ (قَب).

٩. ما بين المعقوفين من التلخيص.

١٠. في «ب» و التلخيص: «إلى».

و تُقَرَّبُ أَوْلَادُ الطَّلَقَاءِ؟

ف[<sup>١</sup>بَعَثَ إِلَيْهِ عُثْمَانُ أَنَّ الْحَقَّ بِأَيِّ أَرْضٍ شِئَتْ.

فَقَالَ: بِمَكَّةَ.

قَالَ: <sup>٣</sup>لَا.

قَالَ: <sup>٤</sup>فَبَيْتِ الْمَقْدِسِ.

قَالَ: <sup>٥</sup>لَا.

قَالَ: فَبِأَحَدِ الْمَصْرَيْنِ <sup>٦</sup>.

قَالَ: لَا، وَلَكِنِّي مُسِيرٌكَ إِلَى الرَّبْذَةِ. فَسَيَّرَهُ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ <sup>٧</sup> اللَّهُ. <sup>٨</sup>

و فِي رَوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ: أَنَّ أَبَا ذَرٍّ لَمَّا دَخَلَ <sup>٩</sup> عَلَى عُثْمَانَ، قَالَ <sup>١٠</sup> لَهُ: لَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِكَ <sup>١١</sup> عَيْنًا يَا جُنَيْدُ <sup>١٢</sup>.

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. في الحجري والمطبوع: «بأن». وفي التلخيص: - «أن».

٣. في «ب، د، ص»: «فقال».

٤. في «د»: «فقال».

٥. في جميع النسخ والتلخيص و شرح النهج: «فبيت». و ما أثبتناه من الحجري والمطبوع و حاشية «ف».

٦. أي الكوفة والبصرة.

٧. في «ب، د»: «رحمة الله عليه ورضوانه».

٨. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٣؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٤١.

٩. في «د»: «وصل».

١٠. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ والمطبوع: «فقال».

١١. في الحجري والمطبوع: - «بك».

١٢. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «يا جندب». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: أَنَا جُنْدَبٌ، وَسَمَّانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَبْدُ اللَّهِ،  
فَاخْتَرْتُ اسْمَ رَسُولِ اللَّهِ الَّذِي سَمَّانِي بِهِ عَلَى اسْمِي.  
فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَا نَقُولُ: إِنَّ يَدَ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ  
وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ؟

فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَوْ كُنْتُمْ لَا تَزْعُمُونَ ذَلِكَ<sup>٢</sup> لَأَنْفَقْتُمْ مَالَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَكِنِّي  
أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَ بَنُو أَبِي الْعَاصِ  
ثَلَاثِينَ<sup>٣</sup> رَجُلًا جَعَلُوا مَالَ اللَّهِ دَوْلًا<sup>٤</sup>، وَعِبَادَ اللَّهِ خَوَلًا<sup>٥</sup>، وَدِينَ اللَّهِ دَخَلًا<sup>٦</sup>؛ ثُمَّ  
يُربِحُ اللَّهُ الْعِبَادَ مِنْهُمْ».

٢٩٦/٤

فَقَالَ عُثْمَانُ لِمَنْ حَضَرَهُ: أَسَمِعْتُمْ هَذَا مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟  
فَقَالُوا: مَا سَمِعْنَاهُ.

فَقَالَ عُثْمَانُ: وَيْلَكَ يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ؟  
فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ لِمَنْ حَضَرَ<sup>٨</sup>: أَمَا تَنْظُنُونَ أَنِّي صَدَقْتُ؟

١. هكذا في التلخيص وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «ولو».

٢. هكذا في «ب» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ذلك».

٣. في «د»: «ثلاث».

٤. الدول: ما يتداول فيكون مَرَّةً لهذا ومَرَّةً لذاك، ويُطلق على المال والغلبة والحديث. راجع:  
لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٢ (دول).

٥. في «د»: «حولاً». والخَوْل: ما أعطى الله الإنسان من النعم والعبيد والإماء وغيرهم، وهو اسم  
يقع على العبد والأمة. لسان العرب، ج ١١، ص ٢٢٤ (خول).

٦. في «د»: «رحلاً». وفي «ص»: «وهلاً». والدَّخَلَ - هنا -: الفساد. لسان العرب، ج ١١، ص ٢٤١  
(دخل).

٧. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «أسمعتموها».

٨. هكذا في «ب، د» و التلخيص و شرح النهج. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لمن حضره».

فقالوا: لا والله، ما نَدري<sup>١</sup>.

فَقَالَ عُثْمَانُ: أَدْعُوا لِي عَلِيًّا، فَدُعِيَ<sup>٢</sup>، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ عُثْمَانُ لِأَبِي ذَرٍّ: أَقْصُصْ عَلَيَّ حَدِيثَكَ فِي بَنِي أَبِي الْعَاصِ، فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ؟

فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا»، وَقَدْ صَدَّقَ أَبُو ذَرٍّ.

فَقَالَ عُثْمَانُ: بِمَا<sup>٥</sup> عَرَفْتَ صِدْقَهُ؟

فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي<sup>٦</sup> سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ:

«مَا أَظَلَّتِ الْخَضِرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الْغُبَرَاءُ، مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصَدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ»<sup>٧</sup>.

فَقَالَ: مَنْ حَضَرَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَمِيعًا: [لَقَدْ<sup>٨</sup> صَدَّقَ

أَبُو ذَرٍّ.

١. في الحجري والمطبوع: - «فقالوا: لا والله، ما نَدري».

٢. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: - «فدعي».

٣. في «ج، ص، ف»: - «علي». نعم، ورد ذلك في حاشية «ف».

٤. في التلخيص: «ألا».

٥. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: «كيف». وفي شرح النهج: «بم».

٦. في «ج»: «فقال: لأني». وفي «ص» والحجري والمطبوع وشرح النهج: «قال: لأني».

٧. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٥١٩، و ص ١٧٥، ح ٦٦٣٠، و ص ٢٢٣، ح ٧٠٧٨،

و ج ٥، ص ١٩٧، ح ٢١٧٧٢، و ج ٦، ص ٤٤٢، ح ٢٧٥٣٣؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٥٥،

ح ١٥٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٦٩، ح ٣٨٠١ و ٣٨٠٢؛ مسند البزار، ج ٦،

ص ٤٥٠، ح ٢٤٨٨؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٦، ح ١ و ٢، و ج ٨، ص ١٨٤،

ح ٧؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ٣٨٥، ح ٥٤٦١ و ٥٤٦٢، و ص ٣٨٧، ح ٥٤٦٧،

و ج ٤، ص ٥٢٦، ح ٨٤٧٨؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٤٢، ح ٣٣١٢٢، و ج ١٣، ص ٣١٧،

ح ٣٦٨٩٨.

٨. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: أَحَدْتُكُمْ أَنِّي سَمِعْتُهُ<sup>١</sup> مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثُمَّ تَتَّهِمُونَنِي<sup>٢</sup>؟! مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنِّي أَعِيشُ حَتَّى أَسْمَعَ هَذَا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ<sup>٣</sup>!!  
وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ فِي خَبَرٍ آخَرَ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ صُهْبَانَ مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ<sup>٤</sup>، قَالَ: رَأَيْتُ  
أَبَا ذَرٍّ يَوْمَ دُجِلَ بِهِ عَلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي فَعَلْتَ وَفَعَلْتَ؟  
فَقَالَ لَهُ<sup>٥</sup> أَبُو ذَرٍّ: [أَنَا الَّذِي]<sup>٦</sup> نَصَحْتُكَ، فَاسْتَغَشَّيْتَنِي، وَنَصَحْتُ صَاحِبَكَ  
فَاسْتَغَشَّيْتَنِي.

فَقَالَ عُثْمَانُ: كَذَبْتَ؛ وَلَكِنَّكَ تُرِيدُ الْفِتْنَةَ وَتُجِبُّهَا، قَدْ أَنْغَلَتْ<sup>٨</sup> الشَّامَ عَلَيْنَا.  
فَقَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ: اتَّبِعْ سُنَّةَ صَاحِبِكَ، لَا يَكُنْ<sup>٩</sup> لِأَحَدٍ عَلَيْكَ كَلَامٌ.  
فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: مَا لَكَ وَلِذَلِكَ، لَا أُمُّ لَكَ؟!

فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ لِي عُدْرًا إِلَّا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ.  
فَغَضِبَ عُثْمَانُ، وَقَالَ: أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي هَذَا الشَّيْخِ الْكَذَّابِ؛ إِمَّا أَنْ أَضْرِبَهُ أَوْ

١. في التلخيص و شرح النهج. «سمعت هذا».

٢. هكذا في شرح النهج. و في «ب، ج، ص، ف»: «يَتَّهِمُونِي». و في «د» و المطبوع: «تَتَّهِمُونِي».

٣. الفتوح، ج ٢، ص ٣٧٥.

٤. في «ب، د، ص»: «الأسلميين».

٥. في الحجري و المطبوع: «قال». و في «ج» و الحجري و المطبوع: - «له».

٦. في «ج»: - «أبو ذر».

٧. ما بين المعقوفين من البحار. و في «ج، ف، ق، د». و في «ب» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «إني» بدله.

٨. في «ب»: «قد انقلبت». و في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «قد قلبت». و في التلخيص: «قد انقلبت». و أنغلَّت الشام، أي أفسدت أهلها. و أصله في الأديم، يقال: أنغل الأديم: إذا أفسده في الدباغ. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٧٠ (نفل).

٩. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «لا يكون».

أَحْسِهْهُ أَوْ أَقْتَلْهُ - فَإِنَّهُ قَدْ فَرَّقَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ - أَوْ أَنْفَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ.<sup>١</sup>  
 فَتَكَلَّمَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكَانَ حَاضِرًا - فَقَالَ: «أَشِيرُ عَلَيْكَ بِمَا قَالَ مُؤْمِنٌ آلِ  
 فِرْعَوْنَ: «وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَ إِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ  
 اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ».<sup>٢</sup>

فَأَجَابَهُ عُثْمَانُ بِجَوَابٍ<sup>٣</sup> غَلِيظٍ لَا أَحِبُّ<sup>٤</sup> أَنْ أَذْكُرَهُ، وَأَجَابَهُ<sup>٥</sup> عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمِثْلِهِ.<sup>٦</sup>  
 ثُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ حَظَرَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَقَاعِدُوا أَبَا ذَرٍّ أَوْ يَكْلُمُوهُ<sup>٧</sup>، فَمَكَثَ كَذَلِكَ  
 أَيَّامًا، ثُمَّ أَتَى بِهِ، فَلَمَّا وَقَفَ<sup>٩</sup> بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ: وَيَحَاكَ يَا عُثْمَانُ، أَمَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَرَأَيْتَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ؟ هَلْ رَأَيْتَ هَذَا<sup>١٠</sup> هَدِيَهُمْ؟ إِنَّكَ  
 لَتَبْطِشُ<sup>١١</sup> بِي بَطْشَ جَبَّارٍ!

فَقَالَ: أَخْرِجْ عَنَّا مِنْ بِلَادِنَا.

فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: فَمَا<sup>١٢</sup> أَبْغَضَ إِلَيَّ جِوَارِكُ؟<sup>١٣</sup> فَإِلَى أَيْنَ أَخْرِجُ؟

١. في التلخيص و شرح النهج: «من أرض الإسلام».

٢. غافر (٤٠): ٢٨.

٣. في «ب، د»: «عظيم».

٤. هكذا في «ج، ص» و شرح النهج. و في غيرها: «لم أحب».

٥. في «ج»: «و أجاب». و في التلخيص «فأجابه».

٦. الفتوح، ج ٢، ص ٣٧٩: أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٤.

٧. في المطبوع: - «أن».

٨. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «و يكلموه».

٩. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «ثم أمر أن يؤتى به، فلما أتى به وقف».

١٠. في «ج»: «لهذا».

١١. في الحجري و المطبوع: «تبطش».

١٢. في التلخيص و شرح النهج: «ما» بدل «فما».

١٣. في الحجري و المطبوع: «قال».

قَالَ: حَيْثُ شِئْتُ.

قَالَ: أ فَأَخْرِجُ<sup>١</sup> إِلَى الشَّامِ، أَرْضِ الْجِهَادِ؟

فَقَالَ: إِنَّمَا جَلَبْتُكَ مِنَ الشَّامِ لِمَا قَدْ أَفْسَدَتْهَا، أ فَأَرْدُكَ إِلَيْهَا؟

قَالَ: أ فَأَخْرِجُ إِلَى الْعِرَاقِ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ: وَلِمَ؟

قَالَ: تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ<sup>٢</sup> أَهْلِ شُبَيْهِ<sup>٣</sup> وَ طَعَنَ عَلَى الْأَنْثَمَةِ.

قَالَ: أ فَأَخْرِجُ<sup>٤</sup> إِلَى مِصْرَ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ: فَإِلَى<sup>٥</sup> أَيْنَ أَخْرِجُ؟

قَالَ: حَيْثُ شِئْتُ.

فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: هُوَ<sup>٦</sup> إِذْنُ<sup>٧</sup> التَّعَرُّبِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، أَخْرِجُ إِلَى نَجْدٍ.

فَقَالَ عُثْمَانُ: الشَّرْفُ<sup>٨</sup>، الشَّرْفُ<sup>٩</sup> الْأَبْعَدُ؛ أَقْصَى فَأَقْصَى<sup>١٠</sup>.

١. في المطبوع و شرح النهج: «فأخرج» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «د»: - «قوم».

٣. في «ج» و الحجري: «شبهة».

٤. في المطبوع: «فأخرج» بدون همزة الاستفهام.

٥. في الحجري و المطبوع: - «فإلى».

٦. في المطبوع: «وهو». و في شرح النهج: «فهو».

٧. في الحجري و المطبوع: «أيضاً».

٨. الشَّرْفُ: كبد نجد، و كانت من منازل بني آكل، و الرَبْذَةُ عن يمين الشرف. معجم البلدان،

ج ٣، ص ٣٣٦ (شرف).

٩. في «د»: «الشرق الشرق». و في التلخيص و شرح النهج: - «الشرف».

١٠. في «ب»: «أقصى فأقصى». و في «ج»: - «فأقصى». و في «د»: «أقصى و أقصى».

فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدْ أَبَيْتَ [إِلَّا]¹ ذَٰلِكَ عَلَيَّ؟!

قَالَ:² إِمِضْ عَلَيَّ وَجْهَكَ هَذَا، وَلَا تَعْدُوَنَّ الرَّبْدَةَ. فَخَرَجَ إِلَيْهَا.³

وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي الرَّجَالِ،⁴ عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ، أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيَّ قَالَ: كُنْتُ أَحِبُّ لِقَاءَ أَبِي ذَرٍّ لِأَسْأَلَهُ عَنْ سَبَبِ خُرُوجِهِ، فَزَلْتُ بِهِ⁵ الرَّبْدَةَ،

٢٩٨/٤

فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا تُخْبِرُنِي، خَرَجْتَ مِنَ الْمَدِينَةِ طَائِعًا، أَوْ أُخْرِجْتَ [مُكْرَهًا]⁶؟

قَالَ: أَمَا إِنِّي كُنْتُ فِي ثَغْرِ مِنَ الثَّغُورِ⁷ أَغْنِي عَنْهُمْ، فَأُخْرِجْتُ إِلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ، فَقُلْتُ: دَارُ هِجْرَتِي وَأَصْحَابِي، فَأُخْرِجْتُ مِنْهَا إِلَى مَا تَرَى.

ثُمَّ قَالَ: بَيْنَا أَنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ،⁸ فَضَرَبَنِي بِرِجْلِهِ⁹ وَقَالَ: «لَا أَرَاكَ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ»¹⁰.

فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي،¹¹ غَلَبَتْنِي عَيْنِي فَنِمْتُ فِيهِ.

فَقَالَ: «كَيْفَ¹² تَصْنَعُ إِذَا أَخْرَجُوكَ مِنْهُ؟»

١. في «د»: «قد ثبت». وما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. في «ب، د»: «فقال».

٣. الفتوح، ج ٢، ص ٣٧٥. وفي المطبوع: - «فخرج إليها».

٤. في حاشية «ب»: «الزناد». وفي الحجري والمطبوع: «الرحال». وفي التلخيص: «زياد».

٥. في «ب»: «إلى» بدل «به». وفي شرح النهج: - «به».

٦. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٧. في التلخيص و شرح النهج: «من ثغور المسلمين».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «فقال».

٩. في «ج، ص» و الحجري: «برجله».

١٠. في «ب، د، ص»: - «في المسجد».

١١. في «د»: «بأبي وأمي أنت».

١٢. في «ج»: «فكيف».



فقلتُ: إِذْنُ الْحَقِّ بِالشَّامِ؛ فَإِنَّهَا أَرْضٌ مُقَدَّسَةٌ، وَ أَرْضٌ بَقِيَّةُ الْإِسْلَامِ، وَ أَرْضُ الْجِهَادِ.

فَقَالَ: «كَيْفَ بَكَ<sup>١</sup> إِذَا أَخْرَجُوكَ مِنْهَا؟»

قَالَ: فقلتُ: أَرْجِعْ إِلَى الْمَسْجِدِ.

قَالَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا أَخْرَجُوكَ مِنْهُ؟»

قلتُ: أَخْذُ<sup>٢</sup> سَيْفِي فَأَضْرِبُ بِهِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «أَلَا أَذُكُّكَ عَلَى خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ؟» [تَسْأَلُ]<sup>٣</sup>

مَعَهُمْ حَيْثُ سَاقُوكَ، وَ تَسْمَعُ وَ تُطِيعُ.

فَسَمِعْتُ وَ اطَّعْتُ، وَ أَنَا أَسْمَعُ وَ أَطِيعُ، وَ اللَّهُ لَيَلْقِيَنَّ<sup>٤</sup> اللَّهُ عُثْمَانَ وَ هُوَ آتِمٌ فِي<sup>٥</sup>

جَنْبِي<sup>٦</sup>.

وَ كَانَ يَقُولُ بِالرَّبِّذَةِ: مَا تَرَكَ الْحَقُّ لِي صَدِيقًا<sup>٧</sup>.

وَ كَانَ يَقُولُ فِيهَا: رَدَّنِي عُثْمَانُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ أَعْرَابِيًّا<sup>٨</sup>.

١. في «ب» و التلخيص: «كيف تصنع». و في شرح النهج: «فكيف تصنع».

٢. في «د»: «فأخذ».

٣. ما بين المعقوفين هو الصواب. و في النسخ و التلخيص: «استق». و في الحجري: «أسبق».

و في المطبوع و شرح النهج: «انسق».

٤. في «د»: «اليلقن».

٥. في «ب، د»: «في حبي» بدل «في جنبي».

٦. راجع: مسند أحمد، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٢١٤١٩، و ج ٦، ص ٤٥٧، ح ٢٧٦٢٩؛ المصنف

لعبد الرزاق، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٣٧٨٤؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٨٧ - ٧٨٨، ح ١٤٣٨٧؛ إمتاع

الأسماع، ج ١٤، ص ٣٥٣٤؛ سبل الهدى، ج ١٠، ص ١٠٢، مع اختلاف.

٧. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٥٨.

٨. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٥٨.

والأخبار في هذا الباب أكثر من أن نحصرها،<sup>١</sup> وأوسع من أن نذكرها؛<sup>٢</sup> وما يحمل<sup>٣</sup> نفسه على ادعاء أن أبا ذرٍّ خرج مختاراً إلى الرِّبذة إلا مكابراً؛<sup>٤</sup> ولسنا نذكر أن يكون ما أورده<sup>٥</sup> صاحب الكتاب - من أنه خرج مختاراً - قد روي، إلا أنه في<sup>٦</sup> الشاذ النادر، وبإزاء هذه الرواية الفذة كل الروايات التي<sup>٧</sup> تتضمن خلافها، ومن تصفح الأخبار عليم أنها غير متكافئة على ما ظنَّ صاحب الكتاب.

وكيف يجوز<sup>٩</sup> خروجه عن تحيير<sup>١٠</sup>؟ وإنما أشخص من الشام على الوجه الذي أشخص عليه من خشونة المركب، وقبح السير به للوجد عليه، ثم لما قدم مئيع الناس من كلامه، وأغلظ له في القول؛ وكل هذا لا يشبه أن يكون خروجه<sup>١١</sup>

٢٩٩/٤

١. في «ج» والحجري: «أن تحضرها». وفي «د»: «أن يحصوها». وفي «ص»: «أن يحضرها».
- وفي التلخيص: «أن تحصي». وفي شرح النهج: «أن تحصر».
٢. راجع: مسند أحمد، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٢١٤١٩، و ج ٦، ص ٤٥٧، ح ٢٧٦٢٩؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٣٧٨٤؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٤١ - ٥٤٤؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٠٩؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٧١ - ١٧٣؛ الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ١٦٥ - ١٧٩، الرقم ٤٣٢؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٤٠ - ٣٤٣.
٣. في الحجري والتلخيص: «وما تحمل».
٤. في «د، ص»: «مكابرة».
٥. في «د»: «ما أفرده».
٦. هكذا في جميع النسخ والحجري والتلخيص. وفي المطبوع وشرح النهج: «من».
٧. في «ج»: «الفسدة». والفذة: الشاذة. راجع: تاج العروس، ج ٥، ص ٣٨٦ (فذذ).
٨. في «ب، د» والتلخيص: - «التي».
٩. في التلخيص: «يكون».
١٠. في «ب» والحجري والمطبوع والتلخيص: «عن تخيير». وفي شرح النهج: «عن اختيار».
١١. هكذا في شرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «أخرجه».

إلى الرَبْذَةِ باختياره. وَكَيْفَ يَظُنُّ عَاقِلٌ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ يُحِبُّ أَنْ يَخْتَارَ الرَبْذَةَ مَنَزِلًا مَعَ جَدِّهَا<sup>١</sup> وَقَحْطُهَا وَبُعْدُهَا عَنِ الْخَيْرَاتِ، وَلَمْ يَكُنْ بِمَنَزِلٍ مِثْلُهُ<sup>٢</sup>؟

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ أَشْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَنَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِمَكْرُوهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ يُغْلِظُ لَهُ الْقَوْلَ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ رَاضِيًا بِقَوْلِهِ، عَاتِيًا بِمِثْلِ<sup>٣</sup> عَتْبِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَانُوا بَيْنَ مُجَاهِرٍ بِمَا فِي نَفْسِهِ،<sup>٤</sup> وَمُخْفٍ مَا عِنْدَهُ. وَمَا فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِلَّا مِنْ رَثِيٍّ<sup>٥</sup> لَأَبِي ذَرٍّ مِمَّا حَدَّثَ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ<sup>٧</sup> وَاسْتَفْظَعَهُ، وَمَنْ رَجَعَ إِلَى كُتُبِ السَّيْرِ<sup>٨</sup> عَرَفَ مَا ذَكَرْنَاهُ.<sup>٩</sup>

فَأَمَّا<sup>١٠</sup> قَوْلُهُ: «إِنَّ عُمَرَ أَخْرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ نَصْرَ بْنَ حَجَّاجٍ» فَيَا بُعْدَ<sup>١١</sup> مَا بَيْنَ

١. في «ب، د»: «جذبها». وَجَذَبَ الْمَكَانُ، يَجْدِبُ، جَذْبًا، وَجَذْبًا: يَسِسَ لاحتباس الماء عنه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٤ (جذب).

٢. مرجع الضمير في «مثله» هو الجذب والقحط والبعد عن الخيرات.

٣. في «د» والتلخيص: «مثل».

٤. في «ب، د، ف» والتلخيص: «قلبه».

٥. رَثِيٍّ لِفُلَانٍ: رَحِمَهُ وَرَقَّ لَهُ. لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٠٩ (رثا).

٦. في «ب» والتلخيص: «جرى».

٧. هكذا في شرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «إلا من رثي مما حدث على أبي ذر».

٨. في «د، ف» وشرح النهج: «السيرة».

٩. قال ابن أبي الحديد: «واقعة أبي ذرٍّ وإخراجه إلى الرَبْذَةِ أحد الأحداث التي نُقِمَتْ عَلَى عُثْمَانَ». ثُمَّ تَعَرَّضَ إِلَى اسْتِنكَارِ فَرِيقٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ذَلِكَ، فَبَدَأَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْلِهِ فِي تَوْدِيْعِهِ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ غَضِبْتَ لَلَّهِ، فَارْجُ مِنْ غَضَبِي لَهُ، إِنَّ الْقَوْمَ خَافُوكَ عَلَى دُنْيَاهُمْ وَخَفَتَهُمْ عَلَى دِينِكَ، فَاتَرَكَ فِي أَيْدِيهِمْ مَا خَافُوكَ عَلَيْهِ، وَاهْرَبَ مِنْهُمْ بِمَا خَفَتَهُمْ عَلَيْهِ؛ فَمَا أَحْوَجَهُمْ إِلَى مَا مَنَعْتَهُمْ، وَمَا أَغْنَاكَ عَمَّا مَنَعُوكَ».

وذكر توديع عقيل بن أبي طالب، ثم الحسن والحسين عليهما السلام، ثم عمار بن ياسر. راجع:

شرح نهج البلاغة، ج ٨، ص ٢٥٢ - ٢٥٥.

١٠. في الحجري والمطبوع: «وأما».

١١. في «ب، د»: «فيا بعد». وفي المطبوع: «فما بعد».

الأمريين! وما كُنَّا نَظُنُّ أَنْ أَحَدًا يُسَوِّي بَيْنَ أَبِي ذَرٍّ - وهو وَجْهٌ<sup>١</sup> الصَّحَابَةِ وَعَيْنُهُمْ،  
وَمَنْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَوْقِيرِهِ وَتَعْظِيمِهِ، وَأَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ  
مَدَحَهُ مِنْ صِدْقِ اللَّهْجَةِ بِمَا لَمْ يَمْدَحْ بِهِ أَحَدًا - وَبَيْنَ نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ<sup>٢</sup> الْحَدِيثِ  
الَّذِي كَانَ خَافَ عُمَرُ مِنْ افْتِتَانِ النِّسَاءِ بِهِ وَبَشَابِهِ، وَلَا حَظَّ لَهُ فِي فَضْلِ وَلَا دِينٍ.  
عَلَى أَنْ عُمَرَ قَدْ دُمَّ بِإِخْرَاجِهِ نَصْرَ بْنَ حَجَّاجٍ<sup>٣</sup> مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ كَانَ مِنْهُ.  
وَإِذَا كَانَ مَنْ أَخْرَجَ<sup>٤</sup> نَصْرَ بْنَ حَجَّاجٍ<sup>٥</sup> مَذْمُومًا، فَكَيْفَ بِمَنْ أَخْرَجَ مِثْلَ أَبِي ذَرٍّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ!؟

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَالرَّسُولَ [قَدْ]<sup>٦</sup> نَذَبَا إِلَى خَفَضِ الْجَنَاحِ وَلِإِنِ الْقَوْلُ  
لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ<sup>٧</sup>» فَهُوَ كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا أَدَبٌ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَأَدَّبَ بِهِ عُثْمَانُ  
فِي أَبِي ذَرٍّ، وَلَا يُقَابَلَهُ بِالْتَّكْذِيبِ - وَقد قَطَعَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى صِدْقِهِ - ،  
وَلَا يُسْمِعُهُ مَكْرُوهَ الْكَلَامِ، وَهُوَ إِنَّمَا<sup>٨</sup> تَصَحَّحَ لَهُ، وَأَهْدَى إِلَيْهِ عَيْبَتَهُ، وَعَاتَبَهُ عَلَى مَا  
لَوْ نَزَعَ عَنْهُ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.  
وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

١. فِي «ب، د»: «مَجْمَع». وَفِي «ف»: «نَجْم».

٢. هَكَذَا فِي «ب، د»، وَفِي غَيْرِهِمَا: «الْحَجَّاج».

٣. هَكَذَا فِي «د». وَفِي غَيْرِهَا: «الْحَجَّاج» بَدَلَ «حَجَّاج».

٤. فِي «ج»: «إِخْرَاج».

٥. فِي «ج، ف» وَالْحَجَرِي وَالْمَطْبُوع: «الْحَجَّاج» بَدَلَ «حَجَّاج».

٦. مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ وَشَرْحِ النَّهْجِ.

٧. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوع: «لِلْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ». وَفِي الْمَغْنِيِّ: «خَفَضَ الْجَنَاحَ  
لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْقَوْلَ اللَّيِّنَ لِلْكَافِرِينَ».

٨. فِي «ب، د» وَالتَّلْخِصُ: - «هُوَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَأِنَّمَا هُوَ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «فَإِنَّمَا بَدَلَ  
«هُوَ إِنَّمَا».

## [مطاعنُ أخرى]

قال صاحبُ الكتابِ:

فأما جَمْعُهُ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةٍ وَاحِدَةٍ: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ مَا  
حُصِّنَ بِهِ<sup>١</sup> الْقُرْآنُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ هَذَا الصَّنِيعِ قَدْ وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ مَا  
وَقَعَ، فَكَيْفَ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ؟! وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا إِطْبَاقُ الْجَمِيعِ عَلَى  
مَا أَتَاهُ، مِنْ أَيَّامِ الصَّحَابَةِ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا، لَكَانَ كَافِيًا.<sup>٢</sup>

ثُمَّ ذَكَرَ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنْ تَعْطِيلِ الْحَدِّ فِي الْهَرْمُزَانِ، وَحَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:  
أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْهَرْمُزَانِ وَلِيٌّ يَطْلُبُ بَدْمِيهِ، وَالْإِمَامُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ،  
وَلِلْوَلِيِّ أَنْ يَعْفُوَ كَمَا لَهُ أَنْ يَقْتُلَ، [فَجَازَ لِعُثْمَانَ أَنْ يَعْفُوَ، وَلَمْ يَفْعَلْ إِلَّا مَا  
جَازَ لَهُ].<sup>٣</sup> وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ سَأَلَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَعْفُوا عَنْهُ، فَأَجَابُوا<sup>٤</sup> إِلَى ذَلِكَ.

قال:

وَإِنَّمَا أَرَادَ عُثْمَانُ بِالْعَفْوِ عَنْهُ<sup>٥</sup> مَا يَعُودُ إِلَى عِزِّ الدِّينِ، لِأَنَّهُ خَافَ أَنْ يَبْلُغَ

---

١. هكذا في «ج» و الحجري. و في «د»: «يُحْصَنُ بِهِ». و في سائر النسخ و المغني: «خُصَّ بِهِ».

و في المطبوع: «خُصَّ بِهَا».

٢. من قوله: «و لو لم يكن فيه إلّا إطباق الجميع...» إلى هنا ساقط من المغني.

٣. ما بين المعقوفين من المغني.

٤. في المغني: «فأجابوه». و في شرح النهج: «+ عنه».

٥. في المغني: «ترك قتله و العفو عنه».

العدو قَتَلَهُ، فَيُقَالُ: «قَتَلُوا إِمَامَهُمْ وَ قَتَلُوا وَلَدَهُ» وَ لَا يَعْرِفُونَ الْحَالَ فِي ذَلِكَ، فَتَكُونُ<sup>١</sup> شِمَاتَةً.

و حَكَى عَنِ الْخَيَّاطِ:

أَنَّ عَامَّةَ الْمُهَاجِرِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا يُقَادَ بِالْهَرْمُزَانِ، وَ قَالُوا [لْعُثْمَانَ]<sup>٢</sup>: هُوَ دَمٌ سَفِكٌ فِي غَيْرِ وَلَا يَتَكَ، وَ لَيْسَ<sup>٣</sup> لَهُ وَلِيٌّ يَطْلُبُ بِهِ، وَ أَمَرَهُ إِلَى الْإِمَامِ، فَاقْبَلَ مِنْهُ الدِّيَّةَ؛ فَذَلِكَ صَلَاحُ الْمُسْلِمِينَ.<sup>٤</sup> قَالَ: هُوَ<sup>٥</sup> وَ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَطْلُبُهُ لِيَقْتُلَهُ بِالْهَرْمُزَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُ مَنْ قَدْ عَفَا عَنْهُ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ، وَ إِنَّمَا كَانَ يَطْلُبُهُ لِيَضَعَ مِنْ قَدَرِهِ وَ يُصَغِّرَ مِنْ شَأْنِهِ. [وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَفْوُ مِنَ الْإِمَامِ قَدْ وَقَعَ عَنْهُ ثُمَّ يُقْتَلْ؛ كَمَا لَوْ وَقَعَ الْعَفْوُ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مَا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَقْتُلَهُ غَيْرُهُ].<sup>٦</sup>

قَالَ:

٣٠١/٤

وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: <sup>٧</sup> «لَوْ كُنْتُ بَدَلَ عُثْمَانَ لَقَتَلْتُهُ» يَعْنِي

١. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «فيكون». وفي شرح النهج: «فيه».

٢. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٣. في الحجري والمطبوع: «فليس».

٤. من قوله حاكياً عن الخياط: «أَنَّ عَامَّةَ الْمُهَاجِرِينَ أَجْمَعُوا...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٥. هكذا في المغني. وَ بِمَا أَنَّ عِبَارَةَ الْخَيَّاطِ سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَغْنِيِّ الْمَطْبُوعِ، فَيَكُونُ الْقَائِلُ هُوَ أَبَا عَلِيٍّ الْجَبَائِي الَّذِي تَقَدَّمَتْ حِكَايَةُ كَلَامِهِ، لَكِنْ مَعَ وَجُودِ عِبَارَةِ الْخَيَّاطِ فِي نَسْخَةِ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ الْخَيَّاطُ، وَ اللَّهُ الْعَالِمُ.

٦. ما بين المعقوفين من المغني. وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٧. هكذا في المغني. وَ فِي «ب»، «د»: «أَنَّ يَكُونُ قَالَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنَّ يَكُونُ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ».

[بذلك] أَنَّهُ كَانَ يَرَى ذَلِكَ أَقْوَى فِي الاجْتِهَادِ، وَ<sup>١</sup> أَقْرَبَ إِلَى التَّشَدُّدِ فِي دِينِ اللَّهِ.

قَالَ:

فَأَمَّا مَا يَرَوْنَ<sup>٢</sup> أَنَّ عُثْمَانَ تُرِكَ بَعْدَ الْقَتْلِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَمْ يُدْفَنْ، وَجَعَلَهُمْ ذَلِكَ طَعْنًا، فَلَيْسَ بِثَابِتٍ. وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَكَانَ طَعْنًا عَلَى مَنْ لَزِمَهُ الْقِيَامُ بِهِ.<sup>٣</sup>

وَحَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ<sup>٤</sup> أَنْ يَشْتَغِلُوا بِإِبْرَامَ<sup>٥</sup> الْبَيْعَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، خَوْفًا عَلَى الْإِسْلَامِ مِنَ الْفِتْنَةِ فَيُؤْخَرُوا دَفْنَهُ<sup>٦</sup>. قَالَ:

وَبَعِيدٌ - مَعَ حُضُورِ قُرَيْشٍ وَقَبَائِلِ الْعَرَبِ وَسَائِرِ بَنِي أُمَيَّةَ وَمَوَالِيهِمْ - أَنْ يُتْرَكَ عُثْمَانُ فَلَا يُدْفَنْ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، وَبَعِيدٌ<sup>٧</sup> أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَتَقَدَّمُ<sup>٨</sup> بِدَفْنِهِ؛ فَلَوْ<sup>٩</sup> مَاتَ فِي جَوَارِهِ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يُوَارِيهِ مَا تَرَكَهَ<sup>١٠</sup> أَنْ<sup>١١</sup> لَا يُدْفَنْ، فَكَيْفَ يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي

١. في المطبوع: «أو». ٢. في المغني: «ما يُروى من».

٣. في المغني بدل قوله: «فليس بثابت. و لو صح...» هكذا: «فعلى ما بيننا، إن صحَّ كان طعنًا على من لزمه القيام بأمره، لكن ذلك ليس بثابت».

٤. في الحجري والمطبوع: «لم يمتنع».

٥. في «د»: «أن يشغلوا بأمر». وفي المغني: «أن يشتغلوا بأمر».

٦. في الحجري: «فيؤخر دفنه». وفي المطبوع: «فيؤخر وقته». وفي المغني: «فأخروا دفنه».

٧. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: «و يبعد».

٨. في «ج، ف»: «لا يقدم».

٩. في التلخيص و شرح النهج والمغني: «و لو».

١٠. في «ب»: «من تركه». وفي «د» والتلخيص: «ما ترك». وفي المغني: «لما تركه».

١١. في «ج، ص» - «أن».

عُثْمَانُ؟ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ دُفِنَ<sup>١</sup> فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، وَ هُوَ الْأَوَّلَى.

قَالَ:

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تُنْكِرْ عَلَى الْقَوْمِ، وَ لَا دَفَعَتْ عَنْهُ، [وَ لَا  
أُنْكِرُوا قَتْلَهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ]: فَقَدْ بَيَّنَّا مَا يُسْقِطُ كُلَّ ذَلِكَ، [بِوُجُوهِ كَثِيرَةٍ  
لَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهَا] وَ بَيَّنَّا أَنَّ الصَّحِيحَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
تَبَرُّؤُهُ مِنْ<sup>٢</sup> قَتْلِ عُثْمَانَ، وَ لَعْنُهُ قَتْلَتَهُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ، وَ السَّهْلِ وَ الْجَبَلِ<sup>٣</sup>  
[عَلَى مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ قَبْلُ]؛ وَ إِنَّمَا كَانَ يَجْرِي مِنْ جَيْشِهِ<sup>٤</sup> هَذَا الْقَوْلُ عَلَى  
وَجْهِ الْمَجَازِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَنْ كَانَ يَقُولُ: «نَحْنُ قَتَلْنَاهُ» لَمْ يَقْتُلْهُ؛  
لَأَنَّ فِي الْخَبَرِ أَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ كَانُوا يُصَرِّحُونَ بِذَلِكَ، وَ الَّذِينَ دَخَلُوا  
عَلَيْهِ وَ قَتَلُوهُ هُمْ نَفْسَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ؛ وَ إِنَّمَا كَانُوا يُرِيدُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ:  
أَحْسِبُوا أَنَّا قَتَلْنَاهُ، فَمَا بِالْكُمْ؟<sup>٥</sup>

وَ هَذَا الْكَلَامُ لِأَنَّ<sup>٦</sup> الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِأَمْرِ الدِّينِ فِي الْقَوَدِ وَ غَيْرِهِ،<sup>٧</sup>  
وَ لَيْسَ<sup>٨</sup> لِلْخَارِجِ عَلَيْهِ أَنْ يُطَالِبَ بِذَلِكَ.

٣٠٢/٤

١. فِي «د»: - «فِي عُثْمَانَ؟ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ دُفِنَ».

٢. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: - «وَ السَّهْلُ وَ الْجَبَل».

٤. فِي «ب» وَ حَاشِيَةِ «د»: «أَحْبَهُ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «حَيْشَهُ». نَعَمْ وَرَدَ فِي «ج» مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ فِي  
الْمَطْبُوعِ: «حَدِيثُهُ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «حَبْسَهُ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ وَ شَرْحِ النُّهْجِ: «فَمَا لَكُمْ».

٦. فِي شَرْحِ النُّهْجِ: «وَ ذَلِكَ أَنَّ» بَدَلَ «وَ هَذَا الْكَلَامُ لِأَنَّ».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ وَ شَرْحِ النُّهْجِ: «يَقُومُ بِأَمْرِ الْقَوَد».

٨. فِي «ج»: - «لَيْسَ».



و لَمْ يَكُنْ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقْتُلَ قَتْلَتَهُ - و<sup>١</sup> لَوْ عَرَفَهُمْ  
بِئِنَّةٍ أَوْ إِقْرَارٍ، وَ مَيَّزَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ - إِلَّا عِنْدَ مُطَالَبَةِ وَلِيِّ الدِّمِ [فَأَمَّا  
عَلَى جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ]. وَ الَّذِينَ كَانُوا أَوْلِيَاءَ الدِّمِ لَمْ يَكُونُوا  
يُطَالِبُونَهُ، وَ لَا كَانَتْ صِفَتُهُمْ صِفَةً مَنْ يُطَالَبُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا<sup>٢</sup> - أَوْ بَعْضُهُمْ -  
يَدْعُونَ أَنْ<sup>٣</sup> عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَتَلَهُ، وَ أَنَّهُ<sup>٤</sup> لَيْسَ بِإِمَامٍ، وَ لَا يَحِلُّ لَوْلِيِّ  
الدِّمِ مَعَ هَذَا الْإِعْتِقَادِ أَنْ يُطَالَبَ بِالْقَوْدِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَقْتُلْهُمْ [ أَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ ]. هَذَا<sup>٥</sup> لَوْ صَحَّ أَنَّهُ كَانَ يُمَيِّزُهُمْ، فَكَيْفَ وَ ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ.  
فَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُ قَتَلَهُ<sup>٦</sup> وَ أَنَا مَعَهُ» فَإِنْ  
صَحَّ فَمَعْنَاهُ مُسْتَقِيمٌ، فَيُرِيدُ<sup>٧</sup> [بِهِ]: اللَّهُ<sup>٨</sup> تَعَالَى أَمَاتَهُ وَ سَيُمَيِّتُنِي<sup>٩</sup> مَعَهُ  
وَ سَائِرَ الْعِبَادِ.

ثُمَّ قَالَ:

وَ كَيْفَ يَقُولُ ذَلِكَ وَ عُثْمَانُ مَاتَ مَقْتُولًا؟<sup>١٠</sup>

١. في المغني و شرح النهج: - «و».
٢. في حاشيتي «ب، د» و شرح النهج: + «كلهم». و في المطبوع: «كلهم» بدل «كانوا».
٣. في «د»: - «أَنْ».
٤. في المغني و شرح النهج: - «قتله وَأَنَّهُ».
٥. في «ج، ص»: «و هذا».
٦. في الحجري و المطبوع و شرح النهج: «قتله الله».
٧. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «يريد».
٨. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «أَنْ اللَّهَ». نعم أشير في «ف» إلى اختلاف النسخ.
٩. هكذا في النسخ و المغني و شرح النهج. و في الحجري و المطبوع: «و يميتني». و في المغني: - «معه».
١٠. في المطبوع و شرح النهج: + «من جهة المكلفين».

ثُمَّ أَجَابَ بِ:

أَنَّهُ وَإِنْ قُتِلَ، فَالْإِمَامَةُ مِنْ قَبْلِهِ<sup>١</sup> تَعَالَى. وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا نَالَهُ مِنَ الْجِرَاحِ لَا يَوْجِبُ انْتِفَاءَ الْحَيَاةِ لَا مَحَالَةَ، فَإِذَا مَاتَ صَحَّتْ الْإِمَامَةُ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ<sup>٢</sup> [فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَصِحُّ هَذَا الْقَوْلُ]<sup>٣</sup>.

١. في المغني: «من فعل الله». وفي شرح النهج: «من قَبِلَ الله».

٢. في المغني: «صَحَّتْ الْإِضَافَةُ عَلَى طَرِيقَةِ الْحَقِيقَةِ».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٥٥ - ٥٧. وكل ما ورد بين معقوفين فهو من المصدر.

## [الطعن التاسع]

### [جمعُ الناسِ على قراءة واحدة]

يُقَالُ له: أَمَا مَا اعْتَذَرْتَ بِهِ مِنْ جَمْعِ النَّاسِ عَلَى قِرَاءَةٍ وَاحِدَةٍ: فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَقْصًى،<sup>١</sup> وَبَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَحْصِينٍ<sup>٢</sup> لِلْقُرْآنِ؛ وَلَوْ كَانَ تَحْصِينًا لَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُبَيِّحُ الْقِرَاءَاتِ<sup>٣</sup> الْمُخْتَلِفَةَ.

وَقَوْلُهُ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا إطباقُ الجميعِ على ما أتاه، مِنْ أَيَّامِ الصَّحَابَةِ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا [لَكَانَ كَافِيًا]» لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّا نَجِدُ الاختلافَ فِي الْقِرَاءَاتِ<sup>٤</sup> وَالرجوعَ فِيهَا إِلَى الْحُرُوفِ مُسْتَمِرًّا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا إِلَى وَقْتِنَا هَذَا، وَلَيْسَ نَجِدُ<sup>٥</sup> الْمُسْلِمِينَ يَوْجِبُونَ عَلَى أَحَدٍ التَّمَسُّكَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ؛ فَكَيْفَ يَدَّعِي إِجْمَاعَ الْجَمِيعِ عَلَى مَا أَتَاهُ عُثْمَانُ؟!

فَإِنْ قَالَ: لَمْ أَعْنِ بِجَمْعِهِ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا<sup>٦</sup> أَنَّهُ<sup>٧</sup> جَمَعَهُمْ عَلَى مُصْحَفٍ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْمَصَاحِفِ كَانَ يَتَضَمَّنُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ مِمَّا عَدَاهُ مَا هُوَ مُنْكَرٌ.

١. تقدّم في ص ٢٣٨ وما بعدها.

٢. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحصيناً».

٣. في «ج، د، ص»: «القراءة».

٤. في «ج» والمطبوع: «القراءة».

٥. في «د»: «وليس يجد».

٦. في «ب، د، ص، ف»: «إلا».

٧. هكذا في الحجري والمطبوع. وفي النسخ: «أنهم».

قيل له: هذا بخلاف ما تَضَمَّنَهُ<sup>١</sup> ظاهرُ كلامِكَ أولاً، ولا تَخْلُو تلكَ المَصاحِفُ التي تَعْدُو مُصَحَّفَ<sup>٢</sup> زَيْدٍ مِنْ أَنْ تَتَضَمَّنَ<sup>٣</sup> مِنَ الْخِلَافِ فِي الْأَلْفَاظِ وَالْكَلِمِ، ما قد أَقَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِ<sup>٥</sup> وَأَبَاحَ قِرَاءَتَهُ. فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، فَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ<sup>٦</sup> الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ يَجْرِي مَجْرَى الْكَلَامِ فِي الْحُرُوفِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَأَنْ الْخِلَافَ إِذَا كَانَ مُبَاحاً مَرُوءِيّاً<sup>٧</sup> عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْقُولاً فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْظُرَهُ. وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَهُ<sup>٨</sup> اللَّهُ تَعَالَى، وَمَا لَمْ يُبَيِّحِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تِلَاوَتَهُ، فَهُوَ أَسْوَأُ<sup>٩</sup> ثَنَاءٍ<sup>١٠</sup> عَلَى<sup>١١</sup> الْقَوْمِ الَّذِينَ كَانُوا<sup>١٢</sup> يَقْرَءُونَ بِهِذِهِ الْمَصَاحِفِ، كَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ كَانَ عِلْماً فِي الْقِرَاءَةِ وَالثَّقَةِ وَالْأَمَانَةِ، وَالنَّزَاهَةِ عَنْ أَنْ يَقْرَأَ بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَهُ<sup>١٣</sup> اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ هَذَا الْإِنْكَارُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ وَلِيَ الْأَمْرَ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْكَارَ<sup>١٤</sup> الزِّيَادَةَ فِي الْقُرْآنِ وَالنَّقْصَانِ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ.

١. فِي «د»: «يَتَضَمَّنَهُ».

٢. فِي «ب» وَالْحَجَرِي: «تَعْدُو مَصَاحِفَ». وَفِي «د»: «بَعْدَ وَمَصْحَفَ».

٣. فِي «د، ص، ف»: «يَتَضَمَّنَ».

٤. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: - «قَدْ».

٥. فِي «ب، ج، د، ص»: - «عَلَيْهِ». وَأَقَرَّ الْعَامِلُ عَلَى الْعَمَلِ: رَضِيَ عَمَلُهُ وَأَثْبَتَهُ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ج ٢، ص ٤٩٧ (قُرر).

٦. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: - «هَذِهِ».

٧. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَمَرُوءِيّاً».

٨. هَكَذَا فِي «ب، ف». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَا أَنْزَلَ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «سَوْءَ».

١٠. فِي «ب، د، ص، ف»: «بِنَاءَ».

١١. فِي «د»: «عَنْ».

١٢. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوعِ: - «كَانُوا».

١٣. هَكَذَا فِي «ب، ف». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَا أَنْزَلَ».

١٤. فِي «ب، د، ص، ف»: «إِنْكَارَهُ».

## [الطعن العاشر]

### [ترك الاقتصاص من قاتل الهُرْمُزَان]

فأما الكلامُ في قتلِ الهُرْمُزَانِ، وفي العدولِ عن قتلِ قاتلِهِ، واعتذارِهِ مِنْ ذَلِكَ بما اعتَذَرَ بِهِ، مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ وَلِيَّ دَمٍ<sup>١</sup> مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ، وَ لَهُ أَنْ يَعْفُوَ كَمَا لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْقَوْدَ؛ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْهَرْمُزَانَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ وَ [إِنْ]<sup>٢</sup> لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ حَاضِرٌ يُطَالِبُ بِدَمِهِ، وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُبْذَلَ الْإِنْصَافُ لِأَوْلِيَائِهِ وَ يُؤْمِنُوا مَتَى حَضَرُوا، حَتَّى إِنْ كَانَ لَهُ وَلِيٌّ يُرِيدُ الْمُطَالَبَةَ<sup>٣</sup> حَضَرَ وَ طَالَبَ. ثُمَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ، لَمْ يَكُنْ عُثْمَانُ وَلِيَّ دَمِهِ؛ لِأَنَّهُ قُتِلَ فِي أَيَّامِ عُمَرَ،<sup>٤</sup> فَصَارَ عُمَرُ وَلِيَّ دَمِهِ، وَ قَدْ أَوْصَى عُمَرُ - عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ الظَّاهِرَةُ - بِقَتْلِ ابْنِهِ عُبَيْدِ اللَّهِ إِنْ لَمْ

١. في الحجري والمطبوع: - «دم».

٢. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٣. هكذا في التلخيص و شرح النهج و حاشية «ف». و في النسخ و المطبوع: «يطالب» بدل «يريد المطالبة».

٤. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٩٤، و ج ٥، ص ٥١٠، و ج ١٠، ص ٤٣٢ - ٤٣٣؛ البدء و التاريخ، ج ٥، ص ١٩٤؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٦٠؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٤٠؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٧١، و ج ٥، ص ١١؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٧٥؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠١٢، الرقم ١٧١٨؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٤٢٤، الرقم ٣٤٦٧؛ الإصابة، ج ٦، ص ٤٤٩، الرقم ٩٠٦٦.

يَقُمُ الْبَيْتَةَ الْعَادِلَةَ عَلَى الْهَرْمُزَانَ وَجُفِينَةَ<sup>١</sup> أَنْهَمَا أَمْرًا أَبَا لَوْلُؤَةَ<sup>٢</sup> غُلَامَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ بَقَلْتَهُ، وَكَانَتْ وَصِيَّتُهُ بِذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الشَّوَرَى، فَقَالَ: أَيُّكُمْ وَلِيَّ هَذَا الْأَمْرِ فَلْيَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.<sup>٣</sup> فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ طَلَبَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عُثْمَانَ إِمَاضَةَ الْوَصِيَّةِ فِي عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فِدَافَعَ عَنْهَا وَعَلَّلَهُمْ.

وَلَوْ كَانَ هُوَ وَلِيُّ الدِّمِ - عَلَى مَا ذَكَرَهُ - لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَعْفُوَ وَأَنْ يُبْطَلَ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَ أَيْ شِمَاتَةٍ لِلْعَدُوِّ فِي إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَإِنَّمَا الشِّمَاتَةُ كُلُّهَا مِنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ فِي تَعْطِيلِ الْحُدُودِ. وَ أَيْ حَرَجَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ قَتْلِ الْأَبِ وَالْإِبْنِ حَتَّى يُقَالَ: كَرِهَ أَنْ يَنْتَشِرَ<sup>٥</sup> الْخَبْرُ بِأَنَّ الْإِمَامَ وَابْنَهُ قُتِلَا؟ وَإِنَّمَا قُتِلَ أَحَدُهُمَا ظُلْمًا وَ الْآخَرُ عَدْلًا، أَوْ أَحَدُهُمَا بَغَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ وَ الْآخَرُ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ رَوَى زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى عُثْمَانَ بَعْدَ مَا اسْتُخْلِفَ، فَكَلَّمَهُ فِي

١. فِي «د»: «وَحَقِيقَتُهُ». وَ «جُفِينَةَ» كَانَ نَصْرَانِيًّا مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ، ظَنُرًا لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، أَقْدَمَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ لِلصَّلَاحِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وَ لِيَعْلَمَ بِالْمَدِينَةِ الْكِتَابَةَ. تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٢٤٠؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٧٥؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٣٨، ص ٦١، الرَّقْمُ ٤٤٧٣؛ الْمُنْتَظَمُ، ج ٤، ص ٣٣٩.

٢. فِي «ج، د»: «أَبَا لَوْلُؤَةَ».

٣. أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِ الْكِبَرَى: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ وَثَبَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى الْهَرْمُزَانَ فَقَتَلَهُ، فَقِيلَ لِعُمَرَ: إِنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَتَلَ الْهَرْمُزَانَ، قَالَ: وَ لِمَ قَتَلَهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ أَبِي. قِيلَ: وَ كَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: رَأَيْتُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مُسْتَخْلِفًا بِأَبَى لَوْلُؤَةَ وَ هُوَ أَمْرُهُ بِقَتْلِ أَبِي. قَالَ عُمَرُ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ انظُرُوا إِذَا أَنَا مِتُّ، فَاسْأَلُوا عُبَيْدَ اللَّهِ الْبَيْتَةَ عَلَى الْهَرْمُزَانَ هُوَ قَتَلَنِي؛ فَإِنْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ فَدَمَهُ بِدَمِي، وَ إِنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيْتَةَ فَأَقِيدُوا عُبَيْدَ اللَّهِ مِنَ الْهَرْمُزَانَ. السَّنَنِ الْكِبَرَى، ج ٨، ص ٦١، ح ١٥٨٦٢.

٤. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَلَوْ».

٥. فِي «د»: «أَنْ يَنْشُرَ».

٦. فِي «ب، د»: «وَ أَمَّا».

عُبَيْدِ اللَّهِ، وَ لَمْ يُكَلِّمْهُ أَحَدٌ غَيْرَهُ، فَقَالَ: أَقْتُلْ هَذَا الْفَاسِقَ الْخَبِيثَ الَّذِي قَتَلَ  
امْرَأَةً مُسْلِمَةً.

فَقَالَ عَثْمَانُ: قَتَلُوا أَبَاهُ بِالْأَمْسِ وَ أَقْتُلْهُ الْيَوْمَ؟ وَ إِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ.  
فَلَمَّا أَبَى<sup>١</sup> عَلَيْهِ مَرَّ عُبَيْدُ اللَّهِ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ: «إِيهْ يَا فَاسِقُ،<sup>٢</sup> أَمَا  
وَ اللَّهِ لئن ظَفِرْتُ بِكَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَكَ» فَلذَلِكَ خَرَجَ مَعَ مُعَاوِيَةَ عَلَى  
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.<sup>٣</sup>

و رَوَى الْقَتَادُ،<sup>٤</sup> عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عِيسَى بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ<sup>٥</sup> لَمَّا قَالَ  
عَثْمَانُ: «إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ» قَالُوا: لَيْسَ لَكَ أَنْ تَعْفُو عَنْهُ.  
قَالَ: بَلَى، إِنَّهُ لَيْسَ لِحُفَيْنَةَ<sup>٦</sup> وَ الْهَرْمُزَانِ قَرَابَةٌ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَ أَنَا أَوْلَى بِهِمَا؛  
لَأَنِّي وَلِيُّ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ،<sup>٧</sup> وَ قَدْ<sup>٨</sup> عَفَوْتُ.

فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ لَيْسَ كَمَا تَقُولُ، إِنَّمَا أَنْتَ فِي أَمْرِهِمَا<sup>٩</sup> بِمَنْزِلَةِ أَفْصَى

١. في «ب» و التلخيص: «أُتِي».

٢. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في «ب، د»: «يا فاسق إنّه». و في سائر النسخ و المطبوع:  
«يا فاسق إيه».

٣. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥١٠؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣٩ - ٢٤٠؛ تاريخ الإسلام،  
ج ٣، ص ٣٠٦ - ٣٠٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٦١، مع اختلاف يسير.

٤. في «ج، ف»: «القياد». و في «د»: «العباد». و في «ص»: «القياد». و في التلخيص: «القتاد».

٥. في «ب»: «عن المسلمين». و في «د»: «عن السلمي».

٦. في «ج، ص»: «بحُفَيْنَةَ».

٧. في التلخيص: «و أنا وليُّ أمر المسلمين، فأنا أولى بهما». و في شرح النهج: «و أنا وليُّ أمر  
المسلمين، و أنا أولى بهما».

٨. في «ع، ص، ف»: «فقد». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

٩. في «د»: «أمرها».

المُسْلِمِينَ؛ وَإِنَّمَا قَتَلَهُمَا فِي إِمْرَةٍ غَيْرِكَ، وَ قَدْ حَكَمَ الْوَالِي الَّذِي قَبْلَكَ - الَّذِي قُتِلَا فِي إِمَارَتِهِ - بِقَتْلِهِ، وَ لَوْ كَانَ قَتَلَهُمَا فِي إِمَارَتِكَ لَمْ يَكُنْ لَكَ الْعَفْوَ عَنْهُ. فَاتَّقِ اللَّهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُكَ عَنْ هَذَا».

و لَمَّا<sup>١</sup> رَأَى عُثْمَانُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ أَبَوْا إِلَّا قَتْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَمَرَهُ فَارْتَحَلَ إِلَى الْكُوفَةِ وَأَقْطَعَهُ بِهَا دَاراً وَ أَرْضاً،<sup>٢</sup> وَ هِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: «كُوفَةُ<sup>٣</sup> ابْنِ عُمَرَ»<sup>٤</sup> فَعَظُمَ ذَلِكَ عِنْدَ<sup>٥</sup> الْمُسْلِمِينَ وَ أَكْبَرُوهُ وَ كَثُرَ كَلَامُهُمْ فِيهِ.<sup>٦</sup>

و رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ<sup>٧</sup> بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَمْسَى عُثْمَانُ يَوْمَ وَلِيَّيَ حَتَّى تَقْمُوا عَلَيْهِ فِي أَمْرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَيْثُ لَمْ يَقْتُلْهُ بِالْهَرَمَزَانِ.<sup>٨</sup>

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَطْلُبْهُ لِيَقْتُلْهُ، بَلْ لِيَضَعَ مِنْ قَدَرِهِ»<sup>٩</sup>

١. فِي الْحِجْرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَ شَرَحَ النَّهْجَ: «فَلَمَّا».

٢. هَكَذَا فِي «ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ وَ شَرَحَ النَّهْجَ. وَ فِي «ب، د»: «وَ أُنْشَأَ بِهَا دَاراً وَ أَرْضاً». وَ فِي الْحِجْرِيِّ: «وَ ابْتَنَى وَ أَقْطَعَهُ بِهَا دَانِثراً وَ أَرْضاً». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ ابْتَنَى بِهَا دَاراً وَ أَقْطَعَهُ أَرْضاً».

٣. فِي «ب»: «أَكُوفَةُ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «كُوفَةُ».

٤. «الْكُوفَةُ» تَصْغِيرُ «الْكُوفَةِ» وَ «كُوفَةُ ابْنِ عُمَرَ» مَنْسُوبَةٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، نَزَلَهَا حِينَ قَتَلَ بِنْتُ أَبِي لَوْوَةَ وَ الْهَرَمَزَانَ وَ جُفَيْنَةَ الْعَبَادِي، وَ هِيَ بِقَرَبِ بَرْزِيْقِيَا. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ، ج ٤، ص ٤٩٦ (الْكُوفَةُ).

٥. فِي «د»: «عَلَى».

٦. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٣، ص ٢٩٤ - ٢٩٥؛ تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ٢، ص ١٦٣ - ١٦٤، مَعَ اخْتِلَافٍ. وَ رَاجِعٌ أَيْضاً شَرْحَ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٣، ص ٦١.

٧. فِي «ب، ص»: - «بِنْ حَسَن».

٨. رَاجِعٌ: تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٢٣٩ - ٢٤٠؛ الْبَدَايَةُ وَ النِّهَايَةُ، ج ٧، ص ١٤٩؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٧٥.

٩. فِي «ب، د، ص»: «مِنْ شَرَفِهِ».



فهو بخلاف ما صرَّح به عليه السلام من أنه لو تَمَكَّنَ لَضَرَبَ<sup>١</sup> عُنُقَهُ.  
وَبَعْدُ، فَإِنَّ وَلِيَّ الدِّمِ<sup>٢</sup> إِذَا عَفَا عَنْهُ - عَلَى مَا ادَّعَوْا - لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَحِفَّ بِهِ  
وَيَضَعَ مِنْ قَدْرِهِ، كَمَا<sup>٣</sup> لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ.  
وقوله: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَعَّدَهُ مَعَ عَفْوِ الْإِمَامِ عَنْهُ»  
فإِنَّمَا يَكُونُ صَحِيحاً لَوْ كَانَ ذَلِكَ الْعَفْوُ مُؤَثِّراً، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ.  
وقوله: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّنْ يَرَى قَتْلَهُ أَقْوَى فِي الْاجْتِهَادِ، وَأَقْرَبَ  
إِلَى التَّشَدُّدِ فِي دِينِ اللَّهِ» فَلَا يَشْكُ أَحَدٌ<sup>٥</sup> أَنَّهُ كَذَلِكَ. وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ كُلَّ  
مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.<sup>٦</sup> وَإِذَا كَانَ اجْتِهَادُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْتَضِي قَتْلَهُ، فَهُوَ الَّذِي لَا يَسُوعُ خِلَافُهُ.

١. هكذا في «ج، ف» و التلخيص. و في «ب، د» و الحجري و المطبوع: «لم يكن إلا ليضرب عنقه». و في «ص»: «لم تمكن لضرب عنقه». و في حاشية «ف»: «لم يكن إلا لضرب عنقه». و في شرح النهج: «إن تمكن ليضرب عنقه».

٢. في «ج، ص»: «ولي الأمر».

٣. في «ب»: «لما». و في «د»: «بما».

٤. في «د»: «و إنما».

٥. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فلا شك».

٦. تقدّم إبطال الاجتهاد في ج ١، ص ٤٢٩ و ما بعدها.

## [الطعن الحادي عشر]

### [ترك دفن عثمان مدة ثلاثة أيام]

وَأَمَّا تَضَعِيفُهُ أَنْ يَكُونَ عُثْمَانُ تَرِكَ بَعْدَ الْقَتْلِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَمْ يُدْفَنْ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةُ الرُّوَاةِ، وَلَيْسَ يُخَالَفُ فِي مِثْلِهِ أَحَدٌ يَعْرِفُ الرُّوَايَةَ<sup>١</sup>، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْوَاقِدِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>٢</sup>.

وَرُوِيَ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مَنَعُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ حَيْثُ حُمِلَ<sup>٣</sup>، حَتَّى حُمِلَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؛ وَلَمْ يَشْهَدْ جَنَازَتَهُ غَيْرُ مَرَوَانَ وَثَلَاثَةٍ مِنْ مَوَالِيهِ، وَلَمَّا أَحْسَوْا بِذَلِكَ رَمَوْهُ بِالْحِجَارَةِ، وَذَكَرُوهُ بِأَسْوَأِ الذِّكْرِ؛ وَلَمْ يَقَعْ التَّمَكُّنُ مِنْ دَفْنِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَنْكَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَنَعَ مِنْ دَفْنِهِ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ بِتَوَلِّيهِ<sup>٤</sup> ذَلِكَ مِنْهُ<sup>٥</sup>. فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ ذَلِكَ إِنْ صَحَّ كَانَ طَعْنًا عَلَى مَنْ لَزِمَهُ الْقِيَامُ بِأَمْرِهِ» فَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى

---

١. فِي «ب» وَحَاشِيَةِ «ف»: «لَعَرَفَ الرُّوَايَةَ بِهِ». وَفِي «د»: «لَتَعْرِفَ الرُّوَايَةَ بِهِ». وَفِي «ص»: «يَعْرِفُ الرُّوَاةَ». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «بِهِ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «يَعْرِفُ بِالرُّوَايَةِ».

٢. رَاجِعْ: تَارِيخُ ابْنِ الْوَرْدِيِّ، ج ١، ص ١٤٦؛ تَارِيخُ أَبِي الْغَدَّاءِ، ج ١، ص ٢٦١؛ وَلَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُ الْوَاقِدِيِّ. وَقَدْ وَرَدَ هَذَا فِي الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ، ج ٧، ص ٢١٣ وَبَعْدَ ذِكْرِ الْقِصَّةِ قَالَ: «وَهَذَا مَجْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ الْوَاقِدِيِّ وَسَيْفِ بْنِ عِمْرَانَ التَّمِيمِيِّ».

٣. فِي التَّلْخِصِ وَشَرْحِ النَّهْجِ: - «حَيْثُ حُمِلَ».

٤. فِي «ج، ص»: «يَتَوَلَّى».

٥. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعْ: تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٤١٢؛ الْإِسْتِيعَابُ، ج ٣، ص ١٠٤٧، الرِّقْمُ ١٧٧٨؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٢، ص ١٥٨.

ما ظنّه، بل يَكُونُ طَعْنًا عليه؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ - وفيها وجوه الصَّحَابَةِ - مِنْ دَفْنِهِ وَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِلَّا لاعتقادِ قَبِيحٍ [فيه] <sup>١</sup>، أو <sup>٢</sup> لَأَنَّهُ أَكْثَرُهُمْ وَ جُمْهُورُهُمْ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، وَ هَذَا طَعْنٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ. وَ اسْتِيعَادُ صَاحِبِ الْكِتَابِ لِذَلِكَ مَعَ ظُهُورِ الرِّوَايَةِ [به] <sup>٣</sup> لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

فَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ اسْتِيعَادُ صَاحِبِ الْكِتَابِ مِنْهُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ بِدَفْنِهِ: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ تَقَدَّمَ بِذَلِكَ بَعْدَ مُمَّا كَسَتْهُ <sup>٤</sup> وَ مُرَاوَضَةٍ <sup>٥</sup>.

وَأَعْجَبَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّهُمْ أَخْرَوْا دَفْنَهُ تَشَاغُلًا بِالْبَيْعَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» وَ أَيْ شُغْلٍ فِي الْبَيْعَةِ يَمْنَعُ مِنْ دَفْنِهِ؟! وَ الدَّفْنُ فَرَضٌ عَلَى الْكُفَايَةِ؛ إِذَا قَامَ بِهِ <sup>٦</sup> الْبَعْضُ وَ تَشَاغَلَ الْبَاقُونَ بِالْبَيْعَةِ لَجَازًا، وَ لَيْسَ الدَّفْنُ وَ لَا الْبَيْعَةُ مُفْتَقِرَةً إِلَى تَشَاغُلِ جَمِيعِ الْمَدِينَةِ بِهَا. وَ بِهَذَا <sup>٧</sup> الْكَلَامِ مِنَ الضَّعْفِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى مُتأملٍ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ رُويَ أَنَّ عُثْمَانَ دُفِنَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ» فَمَا نَعْرِفُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُسَيِّدَهَا وَ يَعَزِّزَهَا <sup>٨</sup> إِلَى رَاوِيهَا، أَوْ الْكِتَابِ الَّذِي أَخَذَهَا مِنْهُ؛ وَ الَّذِي ظَهَرَ فِي الرِّوَايَةِ هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. في المطبوع: «و» بدل «أو».

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص و شرح النهج.

٤. ما كَسَتْ: شاكَّسَتْ، نَابَذَتْ وَ حَاجَّه. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢١ (مكس).

٥. في «٥»: «و مراوضة». وَ رَاوَضَهُ عَلَى أَمْرٍ كَذَا، أَيْ دَارَاهُ لِيَدْخُلَهُ فِيهِ. تاج العروس، ج ١٠، ص ٧٢ (روض).

٦. في «ج، ص»: - «به».

٨. في «ج»: «و يعرفها». وَ فِي «ف»: «و يغروها».

٩. في «ص» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوع: «و» بدل «أو».

٧. في التلخيص: «و هذا».

## [الطعن الثاني عشر]

### [ترك الصحابة النكير على قاتلي عثمان]

فأما إحالته على ما تقدّم من كلامه في أنّ الصحابة لم تُنكز<sup>١</sup> على القوم [المُجلبين على عثمان]:<sup>٢</sup> فقد بيّنًا فسادَ ما أحال عليه، ولا<sup>٣</sup> معنى لإعادته.<sup>٤</sup>

### [براءة أمير المؤمنين عليه السلام من دم عثمان]

فأما روايته عن أمير المؤمنين عليه السلام تبرّؤه من قتل عثمان، ولعنه قتلته في البرّ والبحر والسَّهل والجبل: فلاشك في<sup>٥</sup> أنّه عليه السلام كان بريئاً من قتله، وقد روي عنه عليه السلام<sup>٦</sup> أنّه قال: «وَاللَّهِ مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ<sup>٧</sup> وَلَا مَالَأْتُ فِي قَتْلِهِ»<sup>٨</sup> والمُمالأة

١. في جميع النسخ: «لم ينكر». وما أثبتناه من المغني والحجري والمطبوع.

٢. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٣. في «د»: «فلا».

٤. تقدّم في ص ١٤٨ وما بعدها، و ص ١٩٤ وما بعدها.

٥. في «د»: - «في».

٦. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: - «عنه عليه السلام».

٧. هكذا في التلخيص و شرح النهج وحاشية «ف». وفي «ج، ص» والحجري والمطبوع: «ما قتله». وفي سائر النسخ: - «عثمان».

٨. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٩٢؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٦٧؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٦٨٥، ح ٢٦؛ كنز العمال، ج ٦، ص ٧٥، ذيل الحديث ١٤٩٠٢.

هي المُعَاوَنَةُ وَالْمُوَازَرَةُ، وَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَنَّهُ مَا قُتِلَ وَلَا وَازَرَ عَلَى الْقَتْلِ.  
فَأَمَّا لَعْنُهُ فَقَتْلُهُ: فَضَعِيفٌ فِي الرِّوَايَةِ - وَإِنْ كَانَ قَدْ رُويَ -، وَأُظْهِرُ<sup>١</sup> مِنْهُ مَا رَوَاهُ  
الْوَاقدِيُّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ  
عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حِينَ قُتِلَ عُثْمَانُ، وَهُوَ  
يَقُولُ: «مَا أَحْبَبْتُ قَتْلَهُ وَلَا كَرِهْتُهُ، وَلَا أَمَرْتُ بِهِ وَلَا نَهَيْتُ عَنْهُ».<sup>٢</sup>

٣٠٨/٤

وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ<sup>٣</sup>، عَنْ عَفَّانَ<sup>٤</sup>، عَنْ جُوَيْرٍ<sup>٥</sup> بْنِ بَشِيرٍ<sup>٦</sup>، عَنْ أَبِي جَلْدَةَ<sup>٧</sup>؛  
أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَذَكَرَ<sup>٨</sup> عُثْمَانَ وَقَالَ<sup>٩</sup>: «وَاللَّهِ الَّذِي  
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا قَتَلْتُهُ، وَلَا مَالَأْتُ عَلَى قَتْلِهِ، وَلَا سَاءَنِي<sup>١٠</sup>».<sup>١١</sup>  
وَرَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ<sup>١٢</sup>، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:  
«مَنْ كَانَ سَائِلِي<sup>١٣</sup> عَنْ دَمِ عُثْمَانَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُ، وَأَنَا مَعَهُ». وَقَدْ رُويَ هَذَا اللَّفْظُ مِنْ  
طُرُقٍ كَثِيرَةٍ.<sup>١٤</sup>

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «فأظهر».

٢. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٩٥، الرقم ١٥٢٧.

٣. في «ب» و التلخيص: «سعيد».

٤. في «ب»: «عثمان». وفي التلخيص: «غفار».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. وفي «ب، ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «عن جوين». وفي  
شرح النهج: «بن جرير» بدل «عن جوير».

٦. في «ب، د، ف»: «بشر».

٨. في «ب، ص»: «بذكر». وفي «د»: «يذكر».

٩. في «د»: «فقال».

١١. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٩٢، الرقم ١٥١٥.

١٢. في «ب، د» و التلخيص: «ابن بشير».

١٣. في التلخيص: «سائلاً».

١٤. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٦٨٥، ح ٢٦؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ٩٧، ح ٣٦٣٢٩.

وقد رَوَى<sup>١</sup> شُعْبَةُ، عن أَبِي حَمَزَةَ الصُّبُعِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ أَبِي أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «أَلَا مَنْ كَانَ سَائِلِي<sup>٢</sup> عَنْ دَمِ عُثْمَانَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُ وَأَنَا مَعَهُ».

فَقَالَ: صَدَقَ أَبُوكَ، هَلْ تَدْرِي مَا يَعْنِي بِقَوْلِهِ؟ إِنَّمَا عَنِيَ أَنَّ اللَّهَ قَتَلَهُ وَأَنَا مَعَ اللَّهِ.<sup>٣</sup>  
فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعَانِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ؟  
قُلْنَا: لَا تَنَافِي بَيْنَ الْجَمْعِ؛<sup>٤</sup> لِأَنَّهُ تَبَرُّأٌ مِنْ مُبَاشَرَةِ قَتْلِهِ وَالمَوَازَرَةِ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا أَمَرْتُ بِذَلِكَ، وَلَا نَهَيْتُ عَنْهُ» يُرِيدُ أَنَّ قَاتِلِيهِ لَمْ يَرْجِعُوا [فِي قَتْلِهِ]<sup>٥</sup> إِلَيَّ، وَلَمْ يَكُنْ مِنِّي قَوْلٌ فِي ذَلِكَ بِأَمْرٍ<sup>٦</sup> وَلَا نَهْيٍ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «اللَّهُ قَتَلَهُ، وَأَنَا مَعَهُ» فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ [بِهِ]:<sup>٧</sup> اللَّهُ حَكَمَ بِقَتْلِهِ وَأَوْجَبَهُ، وَأَنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ<sup>٨</sup> الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْتُلْهُ<sup>٩</sup> عَلَى الْحَقِيقَةِ، فِإِضَافَةُ الْقَتْلِ إِلَى اللَّهِ لَا تَكُونُ<sup>١٠</sup> إِلَّا بِمَعْنَى الْحُكْمِ وَالرِّضَا. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ<sup>١١</sup> أَنْ يَكُونَ مِمَّا

١. في «ج»: «رواه عن». وفي «ص»: «رواه».

٢. في التلخيص: «سائلاً».

٣. راجع: أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٨٧ و ٥٩٥؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٦٠٥؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٤٤٤؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٢٠٣؛ المستظم، ج ٥، ص ٧٧؛ وقعة صفين، ص ٢٩. مع اختلاف.

٤. في «د»: «بين الجمع». وفي شرح النهج: «بينها».

٥. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٦. في الحجري والمطبوع: - «بأمر».

٧. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

٨. في «ج، ف» والحجري: - «من».

٩. في «ج»: «يقتله» بدل «لم يقتله».

١٠. في جميع النسخ والحجري والتلخيص: «لا يكون». وما أثبتناه من المطبوع وشرح النهج.

١١. في المطبوع: «و ليس يمنع».

حَكَمَ اللَّهُ بِهِ [وَحَكَمَ هُوَ بِهِ] <sup>١</sup> مَا <sup>٢</sup> لَمْ يَتَوَلَّهْ بِنَفْسِهِ، وَلَا آزَرَ <sup>٣</sup> عَلَيْهِ وَلَا شَايَعَ فِيهِ.  
فَإِنْ قَالَ: هَذَا يُنَافِي <sup>٤</sup> مَا رُوِيَ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: <sup>٥</sup> «مَا أَحْبَبْتُ قَتْلَهُ وَلَا  
كَرِهْتُهُ»؛ وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ أَنْ يُقْتَلَ <sup>٦</sup> وَهُوَ لَا يُحِبُّ قَتْلَهُ؟!  
قُلْنَا: يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «مَا أَحْبَبْتُ قَتْلَهُ وَلَا كَرِهْتُهُ» أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِنِّي عَلَى  
سَبِيلِ التَّفْصِيلِ <sup>٧</sup>، وَلَا خَطَرَ لِي بِيَالٍ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ يَجِبُ قَتْلُ مَنْ  
غَلَبَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أُمُورِهِمْ <sup>٨</sup> وَطَالَبُوهُ <sup>٩</sup> بِأَنْ يَعْتَزَلَ <sup>١٠</sup> لِأَنَّهُ بَغَيْرِ حَقٍّ مُسْتَوِلٍ  
عَلَيْهِمْ، <sup>١١</sup> فَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ. وَتَكُونُ <sup>١٢</sup> فَائِدَةُ هَذَا الْكَلَامِ التَّبَرُّؤُ مِنْ مُبَاشَرَةِ قَتْلِهِ وَالْأَمْرُ  
بِهِ - عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ <sup>١٣</sup> - أَوْ <sup>١٤</sup> النَّهْيُ [عَنْهُ] <sup>١٥</sup>.

٣٠٩/٤

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. في «ج»: «مما».

٣. في التلخيص: «ولا وازر».

٤. في «د»: «ينفي».

٥. في الحجري والمطبوع: - «من قوله عليه السلام».

٦. هكذا في التلخيص وشرح النهج وحاشية «ف». وفي النسخ: «من حكم الله في حكمه بأن يقتل». وفي الحجري والمطبوع: «من حكم الله وفي حكمه بأن يقتل».

٧. في «ج»: «التفضيل».

٨. هكذا في التلخيص وشرح النهج. وفي النسخ والمطبوع: «غلب على أمور المسلمين».  
و غلب فلاناً على الشيء: أخذته منه كرهاً. راجع: تاج العروس، ج ٢، ص ٢٩٢ (غلب).

٩. في «ب، د، ص، ف» والحجري: «وطلبوه».

١٠. في الحجري والمطبوع: «يعزل».

١١. في «ب، د»: - «مستول». وفي شرح النهج: «لأنه مستول عليهم بغير حق».

١٢. هكذا في «ص، ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و يكون».

١٣. في المطبوع: «التفضيل».

١٤. في «ج، ص»: «و» بدل «أو».

١٥. ما بين المعقوفين من شرح النهج.

و يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ: أَنِّي مَا أَحْبَبْتُ قَتْلَهُ إِنْ كَانُوا تَعَمَّدُوا الْقَتْلَ، وَلَمْ يَقَعْ عَلَى سَبِيلِ الْمُمَانَعَةِ وَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ؛ وَ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «مَا كَرِهْتُهُ» أَنِّي لَمْ أَكْرَهُهُ<sup>١</sup> عَلَى كُلِّ حَالٍ وَمِنْ كُلِّ وَجْهِ.

فَأَمَّا لَعْنُهُ قَتْلَهُ: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِظَاهِرٍ ظَهَرَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ<sup>٢</sup> صَحَّ فَهُوَ<sup>٣</sup> مشروطٌ بِوُقُوعِ الْقَتْلِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَحْظُورِ، مِنْ تَعَمُّدٍ لَهُ وَقَصْدٍ إِلَيْهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلَّى لِلْقَتْلِ - عَلَى مَا صَحَّحَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ: - كِنَانَةُ بْنُ بَشِيرٍ التُّجِيبِيُّ<sup>٤</sup> وَ سُودَانُ بْنُ حُمْرَانَ الْمُرَادِيُّ<sup>٥</sup>؛ وَ مَا فِيهِمَا<sup>٦</sup> مَنْ كَانَ غَرَضُهُ فِي الْقَتْلِ صَحِيحاً، وَلَا لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ، فَهُوَ مُلْعُونٌ بِهِ.

فَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَمَا تَوَلَّى قَتْلَهُ، وَإِنَّمَا زُويَ أَنَّهُ لَمَّا جَنَّا بَيْنَ يَدَيْهِ قَابِضاً عَلَى لِحْيَتِهِ<sup>٧</sup>، قَالَ لَهُ: <sup>٨</sup> يَا بَنَ أَخِي، <sup>٩</sup> دَع لِحْيَتِي؛ فَإِنْ أَبَاكَ لَوْ كَانَ <sup>١٠</sup> حَيًّا لَمْ يَقْعُدْ مِنِّي

١. فِي «د»: «أَي لَمْ أَكْرَهُ».

٢. فِي «ج، ص» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوعُ: «فَإِنْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعُ: «وَهُوَ».

٤. فِي «ج، ص»: «النَّعْيِي». وَ فِي التَّلْخِصِ: «التُّجِيبِيُّ». وَ هُوَ كِنَانَةُ بْنُ بَشِيرٍ غِيَاثُ بْنُ عَوْفٍ التُّجِيبِيِّ، شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ وَ قُتِلَ بِفِلَسْطِينَ سَنَةَ سِتٍّ وَ ثَلَاثِينَ، وَ كَانَ مِمَّنْ قَتَلَ عُثْمَانَ. رَوَى عَنْهُ حَيَّانُ بْنُ الْأَعْيَنِ الْحَضْرَمِيُّ. تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٥٠، ص ٢٥٧، الرَّقْمُ ٥٨٣٠: الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ٤٨٦، الرَّقْمُ ٧٥١٧.

٥. سُودَانُ بْنُ حُمْرَانَ الْمُرَادِيُّ، أَحَدُ مَنْ قَتَلَ عُثْمَانَ. الْبَدَايَةُ وَ النِّهَايَةُ، ج ٧، ص ١٨٥؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٣، ص ٤٨٦؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٢، ص ٤٥١.

٦. هَكَذَا فِي «ب» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَمَا مِنْهُمَا».

٧. فِي «ج، ص»: «لِحْيَتِهِ».

٨. فِي «ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَهُ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِي: «أَخ».

١٠. فِي «ج»: - «كَانَ».



هذا المَقْعَدَ. فقال مُحَمَّدٌ: إِنَّ أَبِي لَوْ كَانَ حَيًّا ثُمَّ رَأَى تَعْمَلَ هذا العملَ لَأَنْكَرَهُ عَلَيْكَ. ثُمَّ وَجَّاهُ<sup>١</sup> بِجَمَاعَةِ قِدَاحٍ<sup>٢</sup> كَانَتْ فِي يَدِهِ، فَحَزَّتْ<sup>٣</sup> فِي جِلْدِهِ وَلَمْ تَقْطَعْ، وَبَادَرَهُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ بِمَا كَانَ فِيهِ الْقَتْلُ<sup>٤</sup>.

فَأَمَّا تَأْوِيلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُ قَتَلَهُ وَأَنَا مَعَهُ» عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: «اللَّهُ أَمَاتَهُ»<sup>٥</sup>، وَسُمِّيَتُنِي مَعَهُ<sup>٦</sup> «فَبَعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «أَنَا» لَا تَكُونُ كِنَايَةً عَنِ الْمَفْعُولِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ كِنَايَةً عَنِ الْفَاعِلِ؛ وَلَوْ أَرَادَ مَا ذَكَرَهُ لَكَانَ يَقُولُ: «وَأَنَا مَعَهُ».

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا يُجْعَلُ<sup>٧</sup> قَوْلُهُ: «وَأَنَا مَعَهُ» مُبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ كَلَامِهِ: «وَأَنَا مَعَهُ مَقْتُولٌ».

وَذَلِكَ: لِأَنَّ هَذَا تَرَكُ لِلظَّاهِرِ<sup>٨</sup>، وَإِحَالَةً عَلَى مَا لَيْسَ فِيهِ؛ وَالكَلَامُ إِذَا امْكَنَ حَمَلُهُ عَلَى مَعْنَى يَسْتَقْبَلُ<sup>٩</sup> ظَاهِرُهُ بِهِ - مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَحَذْفٍ - كَانَ أَوْلَى مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ.

١. يقال: وَجَّاهُ بِاليدِ وَالسَّكِينِ: ضَرَبَهُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ١٩٠ (وَجْأً).
٢. فِي «ب»: «فَرَّاحَ». وَفِي «د»: «فَرَّاحَ».
٣. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «فَحَزَّتْ». وَفِي حَاشِيَةِ «د»: «النَّخَزَ: الْإِنْتِظَامَ بِالسَّهْمِ وَالطَّعْنَ - قَامُوسٌ.
- وَفِي الْحَجَرِيِّ: «فَحَرَّتْ». وَفِي التَّلْخِيصِ: «فَجَرَّتْ».
٤. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٥ ص ٥٧٤ وَ ٥٩١: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٣، ص ٤٥٤ وَ ٤٥٦: الْفَتْوحُ، ج ٢، ص ٤٢٩، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.
٥. فِي «د»: «+ وَأَنَا مَعَهُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَمَاتَهُ».
٦. فِي التَّلْخِيصِ وَ شَرْحِ النَّهْجِ: - «مَعَهُ».
٧. فِي التَّلْخِيصِ: «إِنَّا نَجْعَلُ». وَفِي شَرْحِ النَّهْجِ: «إِنَّا نَجْعَلُ».
٨. فِي «ب» وَ التَّلْخِيصِ: «الظَّاهِرُ» بَدَلُ «لِلظَّاهِرِ».
٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَسْتَقْبَلُ».

على أنهم إذا جعلوه مُبتدأً و قَدَرُوا [له] <sup>١</sup> خبراً، لَمْ يَكُونُوا بَأَن يُقَدَّرُوا مَا يُوَافِقُ مَذْهَبَهُمْ بِأُولَى مِمَّن قَدَّرَ <sup>٢</sup> خلافه، وَ جَعَلَ بَدَلًا مِنْ لَفْظَةِ «مَقْتُولٍ» المحذوفة <sup>٣</sup> لَفْظَةً <sup>٤</sup> «مُعِينٌ» أَوْ «ظَهِيرٌ»!! و إذا <sup>٥</sup> تكافأ القولان في التقدير وَ تَعَارَضا، سَقَطَا وَ وَجَبَ <sup>٦</sup> الرُّجُوعُ إِلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ.

على أَنَّ عُمَانَ مَضَى مَقْتُولاً، فَكَيْفَ <sup>٧</sup> يُقَالُ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَاتَهُ» وَ الْقَتْلُ كَافٍ <sup>٨</sup> فِي انْتِفَاءِ <sup>٩</sup> الْحَيَاةِ، وَ لَيْسَ يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى نَافٍ لِلْحَيَاةِ <sup>١٠</sup> يُسَمَّى مَوْتاً؟!

و قولُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «و <sup>١١</sup> يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا نَالَهُ مِنَ الْجِرَاحِ لَا يُوَجِبُ انْتِفَاءَ الْحَيَاةِ» فَالَيْسَ ذَلِكَ بِجَائِزٍ؟ <sup>١٢</sup> لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ أَنَّهُ ضُرِبَ عَلَى رَأْسِهِ <sup>١٣</sup> بِعَمُودٍ عَظِيمٍ مِنْ حَدِيدٍ <sup>١٤</sup>، وَ أَنَّ أَحَدَ قَتْلَيْهِ قَالَ: جَلَسْتُ عَلَى صَدْرِهِ، فَوَجَّأَتْهُ <sup>١٥</sup> تَسْعَ وَجَءَاتٍ،

١. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٢. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع و شرح النهج: «من تقدير».

٣. هكذا في التلخيص. و في «ج» و الحجري و المطبوع: «لفظ المقتول المحذوف». و في «ص»: «لفظة المقتول المحذوف». و في غيرها: «لفظة المقتول المحذوفة».

٤. هكذا في التلخيص و شرح النهج و حاشية «ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «لفظ».

٥. في «ج» و الحجري و المطبوع: «فإذا».

٦. في «د»: «فوجب».

٧. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «وكيف».

٨. في «د»: «كان».

٩. في المطبوع: «انتقام».

١٠. في المطبوع: «الحياة».

١١. في «ب، د» و التلخيص و شرح النهج: - «و».

١٢. في التلخيص: «ليس بجائز». و في شرح النهج: «ليس بشيء».

١٣. في «د»: «ركبته».

١٤. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في النسخ و المطبوع: «بعمود حديد عظيم».

١٥. في «ب، ص»: «فوجأ به».

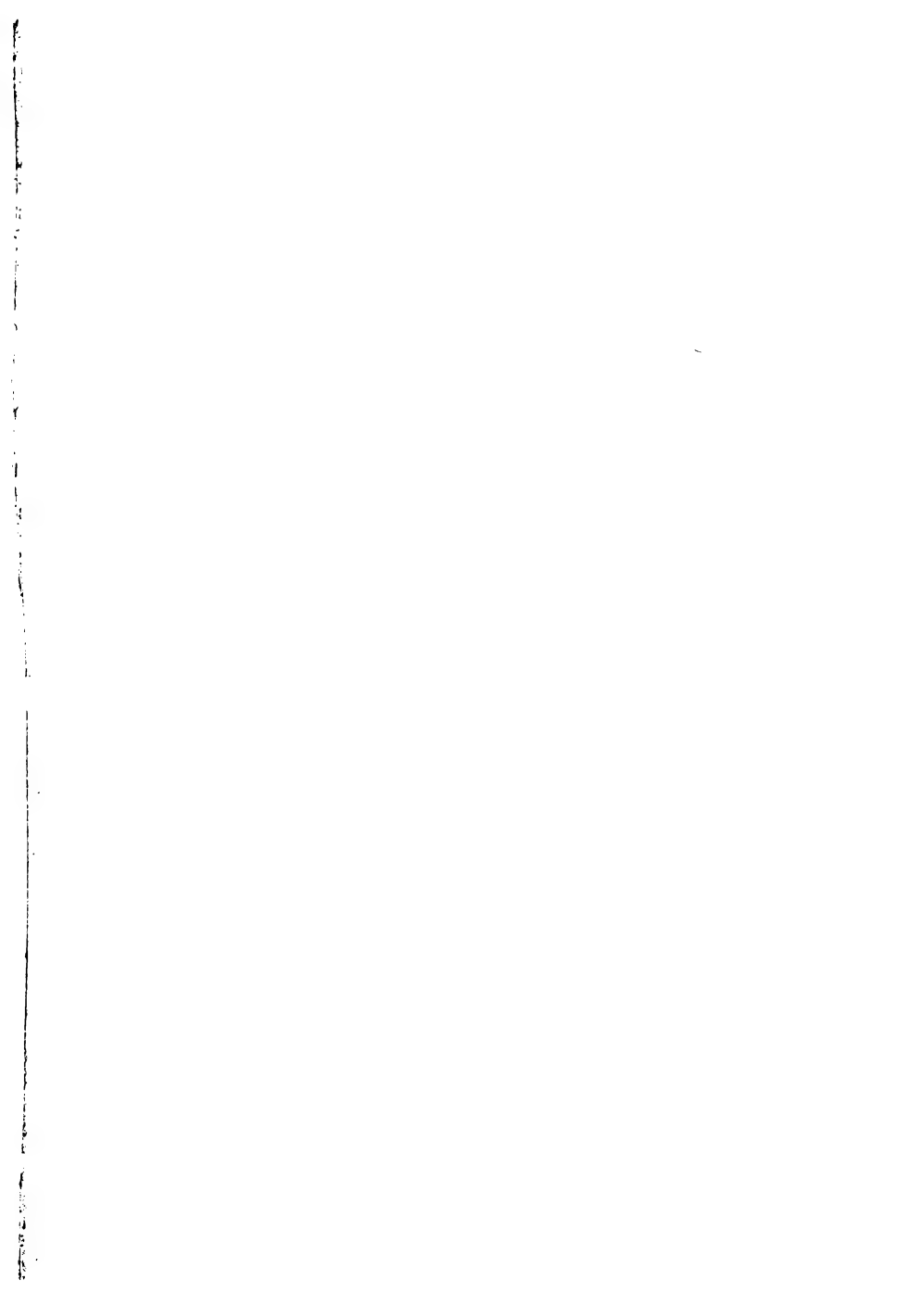
عَلِمْتُ أَنَّهُ مَاتَ فِي ثَلَاثٍ مِنْهُمْ، وَ لَكِنِّي<sup>١</sup> وَجَأْتُهُ السُّتَّ الْأُخْرَ لِمَا كَانَ فِي نَفْسِي عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ وَالْغِيظِ.<sup>٢</sup>

و بَعْدُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا، مِنْ أَيْنَ عَلِمَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى يَقُولَ: «اللَّهُ أَمَاتَهُ، وَإِنَّ الْحَيَاةَ لَمْ تَنْتَفِ بِمَا فَعَلْتَ الْقَتْلَةَ، وَإِنَّمَا انْتَفَتْ بِشَيْءٍ زَادَ عَلَى فَعْلِهِمْ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا لَا يَعْلَمُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِلَّا اللَّهُ عَلاَمُ الْغُيُوبِ تَعَالَى»؟!

و هذا واضحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

١. هكذا في التلخيص وحاشية «ف». وفي «ج، ص» و شرح النهج: - «لَكِنِّي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و لكن».

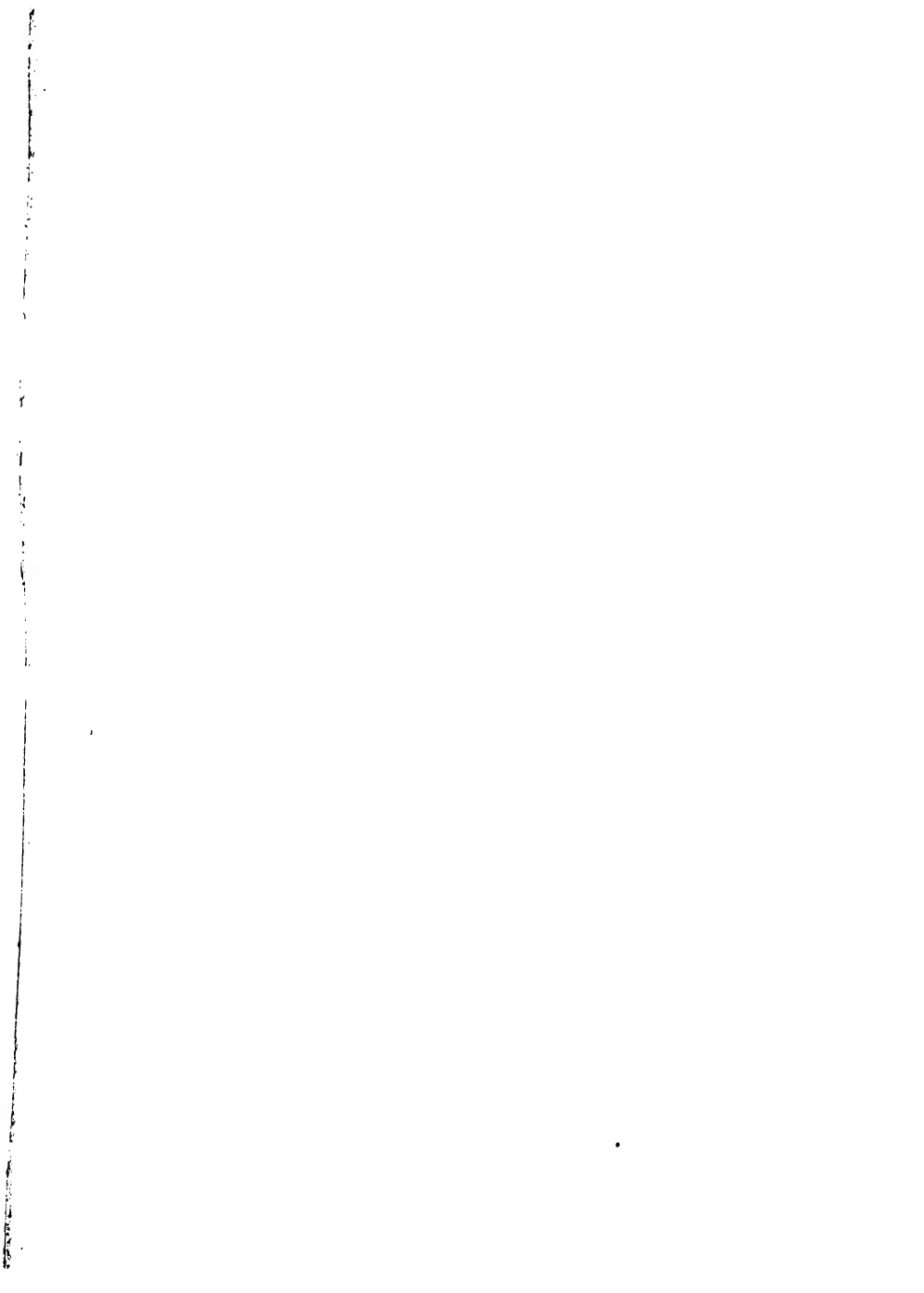
٢. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٧٤ - ٥٧٥.



[٢١]

فَصْلُ فِي تَتَبُعِ كَلَامِهِ فِي إِثْبَاتِ

إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام



### [مقدمة في عدم إمكان إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بغير النص]

إِعْلَمُ أَنَا وَ إِنْ كُنَّا نَقُولُ بِإِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى اسْتِقْبَالِ وِفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَعِنْدَنَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْلُكْ فِي إِمَامَتِهِ طَرِيقَتَنَا وَ لَمْ يَعْتَمِدْ أَدَلَّتْنَا، فَإِنَّ إِمَامَتَهُ لَا تَثْبُتُ لَهُ.

وَ صَاحِبُ الْكِتَابِ إِنَّمَا اعْتَمَدَ فِي هَذَا الْفَصْلِ عَلَى أَنَّ مَنْ بَايَعَهُ وَاحِدًا<sup>١</sup> بِرِضَا أَرْبَعَةٍ - عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا - كَانَ إِمَامًا، وَ إِنْ لَمْ تَجْتَمِعِ الْأُمَّةُ عَلَى الرِّضَا بِهِ.<sup>٣</sup>

وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِمَّا قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهَا فِيمَا تَقَدَّمَ،<sup>٤</sup> فَيَجِبُ فَسَادُ مَا فَرَّعَهُ عَلَيْهَا. وَ لَيْسَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِجْمَاعَ عَلَى إِمَامَتِهِ، وَ إِنَّ<sup>٥</sup> الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ. وَ إِذَا كَانَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الطَّرِيقَةِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَ الْإِجْمَاعُ غَيْرُ ثَابِتٍ، فَلَمْ يَبْقَ فِي يَدِ مَنْ نَقَى النَّصَّ عَلَى<sup>٧</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ إِمَامَتِهِ شَيْءٌ.

١. فِي «ب»: «بَايَعَهُ وَ أَخَذَ». وَ فِي «د»: «بَايَعَ وَاحِدًا».

٢. فِي «ب»، د، ص، ف وَ الْحَجَرِي: «لَمْ يَجْتَمِعَ».

٣. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الثَّانِي)، ص ٦٥.

٤. تَقَدَّمَ فِي ج ٤، ص ١٠٩ وَ مَا بَعْدَهَا.

٥. فِي الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوع: «وَ إِنَّمَا».

٦. فِي «ج»: «لَمْ». وَ فِي «ص، ف»، «و لَمْ». نَعَمْ، وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ف» مَا أَثْبَتَاهُ.

٧. هَكَذَا فِي «ج». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».

[في بيان كيفية وقوع البيعة لأمر المؤمنين ﷺ، ودلالاتها على أن إمامته لم تنعقد إلا بالنص]

ثُمَّ ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْإِسْكَافِيِّ<sup>١</sup> - مِنْ بَشَرٍ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْبَيْعَةُ، وَأَنَّ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ بَايَعَا طَائِعِينَ رَاغِبِينَ<sup>٢</sup> - مَا الرِّوَايَةُ<sup>٣</sup> بِخِلَافِهِ.

فَإِنَّ الْوَاقِدِيَّ رَوَى فِي كِتَابِ «الْجَمَلِ» مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ، خَرَجَ إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: «بَيْتُ سَكَنَ» وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ مَعَهُ لَا يَسْكُنَانِ أَنَّ الْأَمْرَ شُورَى، فَقَامَ الْأَشْتَرُ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ النَّخْعِيُّ، فَطَرَحَ عَلَيْهِ خَمِيصَةً<sup>٤</sup>، وَقَالَ: هَلْ تَنْتَظِرُونَ مِنْ أَحَدٍ؟ وَأَخَذَ السَّيْفَ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ، أَبَسُّطْ يَدَكَ فَبَسَّطَ يَدَهُ، فَبَايَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: قَوْمُوا فَبَايَعُوا، قُمْ يَا طَلْحَةُ، قُمْ يَا زُبَيْرُ، وَاللَّهِ لَا يَنْكُلُ مِنْكُمْ أَحَدٌ<sup>٥</sup> إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَهُ تَحْتَ قُرْطِهِ. فَقَامَا فَبَايَعَا.<sup>٦</sup>

و فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الطُّفَيْلِ:<sup>٨</sup> أَنَّ طَلْحَةَ قَامَ لِبَيَاعِهِ، وَأَنَا أَنْظَرُ

١. أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي، أديب كاتب شاعر، صاحب التصانيف، أحد أصحاب الصاحب بن عباد، وكان من أهل أصبهان وخطيباً بالري، كان من أكابر علماء المعتزلة، ومن تصانيفه: كتاب الغرّة ومبادئ اللغة، وشواهد سيبويه، و لطف التدبير في سياسات الملوك، والمقامات في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام. وهو الذي نقض كتاب «العثمانية» لأبي عثمان الجاحظ، وقد لخص الكتابين ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، ج ١٣، ص ٢١٥-٢٩٥. توفي الإسكافي سنة ٢٤٠هـ.

٢. يتيمة الدهر، ج ٥، ص ٢٣١، الرقم ١٤٣؛ الوافي بالوفيات، ج ٣، ص ٣٣٦، الرقم ١٣٩٩.

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٦٥-٦٦.

٤. في الحجري والمطبوع: - «أَنَّ».

٥. في المطبوع: «الرّواية».

٥. الخميصة: ثوب خَزْ أو صوف مُعَلَّم، وقيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون مُعَلَّمة. وكان من لباس الناس قديماً. النهاية، ج ٢، ص ٨٠ (خمص).

٦. في «د»: «واحد».

٧. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢١٦. وفي الحجري والمطبوع: «و بایعا» بدل «فبايعا».

٨. عبد الله بن الطفيل بن ثور بن معاوية بن عبادة البكاء العامري ثم البكائي، له إدراك، وكان أحد



إليه يَجُرُّ رِجْلَيْهِ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ بَايَعَ، ثُمَّ انصَرَفَ هو وَالزُّبَيْرُ يَقُولَانِ: «إِنَّمَا بَايَعَنَاهُ وَ  
 اللَّحْجُ<sup>١</sup> عَلَى رِقَابِنَا؛ فَأَمَّا الْأَيْدِي فَقَدْ بَايَعَتْ، وَأَمَّا الْقُلُوبُ فَلَمْ تُبَايِعْ».<sup>٢</sup>  
 وَ رَوَى الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ جَهْمٍ<sup>٣</sup> قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَعْلَبَةَ:<sup>٤</sup>  
 كَيْفَ كَانَتْ بَيْعَةُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟  
 قَالَ: أَرَأَيْتَ<sup>٥</sup> بَيْعَةَ رَأْسِهَا الْأَشْتَرُ - يَقُولُ: مَنْ لَمْ يُبَايِعْ ضَرَبَتْ عُنُقَهُ - وَ حُكِمَ بِنُ  
 جَبَلَةٍ وَ ذَوُوهُمَا؟<sup>٦</sup> ظَنَنْكَ بِهَا؟  
 ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ لِرَأْيَتِ النَّاسِ يُحْشَرُونَ إِلَى<sup>٧</sup> بَيْعَتِهِ فَيَعْتَرُونَ، فَيُوتَى بِهِمْ فَيُضْرَبُونَ  
 وَ يُعْنَفُونَ؛<sup>٨</sup> فَبَايَعَ مَنْ بَايَعَ، وَ انْقَلَتَ مَنْ انْقَلَتَ.<sup>٩</sup>

٣١٣/٤

- «شهد يوم الجمل، و شهد مشاهد أمير المؤمنين عليه السلام، و هو جد زياد بن عبد الله راوي  
 المغازي عن ابن إسحاق. الثقات لابن حبان، ج ٣، ص ٢٣٣، الرقم ٧٥١؛ الإصابة، ج ٥،  
 ص ٧٢، الرقم ٦٣٤٨.
١. اللَّحْجُ: سَيْفُ الْأَشْتَرِ النَّخَعِيِّ؛ فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ أَنَّهُ كَانَ لِلْأَشْتَرِ سَيْفٌ يُسَمِّيهِ اللَّحْجَ وَ الْيَمَّ. تاج  
 العروس، ج ٣، ص ٤٧١ (لجج).
٢. الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٦٦؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٨٠؛ تاريخ الطبري، ج ٤،  
 ص ٤٣٢، مع اختلاف.
٣. في «ج»: «المنظر بن الجهم».
٤. كذا في النسخ. و في المصدر: «عبد الله بن ثعلبة». و هو عبد الله بن ثعلبة بن صعير بن عمرو،  
 كان أبوه شاعراً، و كان حليفاً لبني زهرة بن كلاب، و يكنى أبا محمد، و قد رأى النبي صلى الله  
 عليه و آله. روى عن عمر، و هو ثقة. مات سنة سبع و ثمانين بالمدينة و هو ابن ثلاث و ثمانين  
 سنة. الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٣٧، الرقم ٣٤؛ حلية الأولياء، ج ٦، ص ٢٤٥، الرقم ٣٧٨؛  
 الجرح و التعديل، ج ٥، ص ١٩، الرقم ٨٨؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ١١١، الرقم ١٥٨٨؛  
 الاستيعاب، ج ٣، ص ٨٧٦، الرقم ١٤٧٧.
٥. في «ب، د»: «رأيت» بدون همزة الاستفهام. ٦. في المطبوع: «فما».
٧. في «د»: «يحشرون على». و في الحجري و المطبوع: «يجزون إلى». و حشروهم: جمعوهم و  
 ساقوهم. راجع: معجم مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٦٦ (حشر).
٨. في «ب» و حاشية «ف»: «و يعاقون».
٩. لم نعر على كتاب الواقدي، راجع: الجمل للشيخ المفيد، ص ١١١.

و رَوَى الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>١</sup> أَنَّهُ قَالَ: لَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ،<sup>٢</sup>  
فَقُلْتُ: بَايَعْتَ؟ فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ؟ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ قَتَلَنِي الْأَشْتَرُ!!<sup>٣</sup>

و قد رُوِيَ مِنْ طَرَفٍ مُخْتَلِفَةٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمَّا طَوَّلَبَ بِالْبَيْعَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ قَالَ: «لَا وَاللَّهِ، لَا أَبَايَعُ حَتَّى تَجْتَمِعَ<sup>٤</sup> الْأُمَّةُ» فَأُفْرِجَ<sup>٥</sup> عَنْهُ.<sup>٦</sup>

١. سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي المدني، ولد بعد أن استُخلف  
عمر بأربع سنين، و مات و هو ابن أربع و ثمانين سنة، يكنى أبا محمد، أحد الفقهاء السبعة  
بالمدينة، و كان سيد التابعين من الطراز الأول، جمع بين الحديث و الفقه و الزهد و العبادة  
و الورع. ذكر في تراجم العامة مقروناً بالثناء و المدح، و لكن الخاصة اختلفوا فيه، فبعضهم يرى  
أنه من حوارتي زين العابدين عليه السلام وثقات أصحابه كما في الكافي (ج ٢، ص ٥٢٩،  
ح ١/٢٨١). و في الطبعة الإسلامية، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١). لكن اشتهر عنه أنه رغب عن الصلاة  
على جنازة علي بن الحسين عليه السلام، و أن له فتاوى مخالفة لمذهب أهل البيت. و لكن من  
الممكن أن ذلك منه كان للتقية و إبقاء على نفسه. توفي بالمدينة سنة إحدى و تسعين من  
الهجرة. الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٨٩، و ج ٥، ص ٨٩، الرقم ٦٨٣؛ حلية الأولياء، ج ٢،  
ص ١٦١، الرقم ١٧١؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٧٥، الرقم ٢٦٢.

٢. سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي، هو ابن عم عمر بن الخطاب، و كانت أخته  
عاتكة بنت زيد تحت عمر بن الخطاب و كان صهر عمر، يكنى أبا الأعور. أسلم قديماً قبل عمر  
بن الخطاب، و كان من المهاجرين الأولين، و أخى رسول الله صلى الله عليه و آله بينه و بين  
أبي بن كعب، و لم يشهد بدرأ، و ضرب له رسول الله صلى الله عليه و آله بسهمه و أجره. توفي  
سنة خمسين أو إحدى و خمسين. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٨٩، الرقم ٥٨؛ حلية الأولياء،  
ج ١، ص ٩٥، الرقم ٨؛ معرفة الصحابة، ج ١، ص ١٥٢، الرقم ٩؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٦١٤،  
الرقم ٩٨٢؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٣٥، الرقم ٢٠٧٥.

٣. لم نثر على كتاب الواقدي، راجع: الجمل للمفيد، ص ١١٢.

٤. في «ب، ج»: «تجمع». و في «د» و الحجري: «يجتمع».

٥. في «ج، ص»: «فأخرج». و في «د»: «فأفرغ».

٦. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٠٧؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٦٠٢؛ تاريخ الطبري، ج ٤،  
ص ٤٢٨؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ١٩١، مع اختلاف يسير.

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَدَّرَهُ<sup>١</sup> الْمُخَالِفُونَ، لَوَجِبَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: لَيْسَ<sup>٢</sup> الْإِجْمَاعُ مُعْتَبَرًا فِي عَقْدِ الْإِمَامَةِ، وَلَا اعْتَبَرَتْ مَوَاهِدُهُ فِي عَقْدِ إِمَامَةِ أَحَدٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ نِي فَتَعْتَبِرُونَهُ<sup>٣</sup> فِي الْعَقْدِ لِي،<sup>٤</sup> وَفِي بَعْضٍ مِّنْ عَقْدٍ لِّي كِفَايَةٌ. وَفِي عَدُولِهِ عَنْ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِابْنِ عُمَرَ<sup>٥</sup> وَنُظَرَانِهِ، وَتَهَاوُنِهِ بِهِمْ، وَتَمْكِينِهِ<sup>٦</sup> مِنْ تَهْدِيدِ<sup>٧</sup> طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَحَمَلِهِمَا عَلَى الْبَيْعَةِ، دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَعْتَبِرْ فِي صَحَّةِ إِمَامَتِهِ بِالْبَيْعَةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِالنَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ.

فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْفَصْلِ:

إِنَّ تَخَلُّفَ ابْنِ عُمَرَ وَسَعْدٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنِ الْبَيْعَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْخِلَافِ، وَإِنَّمَا كَرِهُوا قِتَالَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يُشَدِّدْ<sup>٨</sup> أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَلْ تَرَكَهُمْ<sup>٩</sup>.  
فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ بَعْضَهُمْ اعْتَدَرَ بِحَدِيثِ الْقِتَالِ،

١. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «ما يراه».

٢. في المطبوع: «أليس».

٣. في «ب، ص، ف»: «فيعتبرون». وفي «ج، د» والحجري: «فتعتبرون». وما أثبتناه من المطبوع. والأنسب: «فتعتبروه»، كقوله تعالى: «لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا».

٤. في المطبوع: «لي».

٥. في «د»: «في ابن عمر».

٦. في «ص، ف»: «و تمكّنه».

٧. في «د»: «تهديدهم».

٨. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و لم يشدّد».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٦٨. ونص كلامه مايلي: «لأن ابن عمر وسعداً ومحمّداً بن مسleme لم يمتنعوا من البيعة والرضا بإمامته، وإتما امتنعوا من المقاتلة، و لم يشدّد عليهم صلى الله عليه بالمقاتلة، بل تركهم».

و بعضهم التَّمَسَّ أن يَكُونَ<sup>١</sup> البَيْعَةُ بالإجماعِ و يَكُونُ الاختيارُ بَعْدَ الشورى  
و إجماله<sup>٢</sup> الرأي. و لَيْسَ الامتناعُ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ بموجبِ أن يَمْتَنِعُوا<sup>٣</sup> مِنَ البَيْعَةِ؛ و قد  
كَانَ يَجِبُ أن يُبَايَعُوهُ، و لا يَمْتَنِعُوا مِنَ الدخولِ فيما وَجَبَ عليهم - عندَ صاحبِ  
الكتاب - الدخولُ فيه، فإذا التَّمَسَّ منهم القتالَ اعتَذَرُوا و امتَنَعُوا؛ و إن كَانَتِ البَيْعَةُ  
تَشْتَمِلُ عَلَى الْقِتَالِ و غيره، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أن يُبَايَعُوا و يَسْتَشْنُوا الْقِتَالَ.  
و في تَرْكِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ حَمَلَهُمْ عَلَى الْوَاجِبِ في هذا البابِ،  
و إظهارِهِ<sup>٤</sup> التَّهَوُّنَ بِهِمْ و قِلَّةَ الْفِكْرِ فِيهِمْ، دَلَالَةٌ عَلَى مَا قَدَّمَناهُ مِنْ أنْ بَيْعَتُهُ لَمْ تَنْعَقِدْ  
بِالْإِخْتِيَارِ.

### [إبطال ما ذكره القاضي حول عدم اشتراط الإجماع في ثبوت الإمامة]

فَأَمَّا تَعَاطِي صاحبِ الكتابِ في هذا الْفَصْلِ إِبْطَالَ قَوْلِ مَنْ ادَّعَى في ثبوتِ  
الإمامَةِ مراعاةَ الإجماعِ:<sup>٥</sup> فَلَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ نَافِعاً<sup>٦</sup> لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَطُلَ بِمَا ذَكَرَهُ مراعاةُ  
الإجماعِ، و بَطُلَ بِمَا ذَكَرناه مراعاةَ الْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ، فَيَجِبُ أن يَكُونَ  
ذَلِكَ<sup>٧</sup> دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ الْإِخْتِيَارِ، و عَلَمًا عَلَى أنْ الإمامَةَ لا تَنْبُتُ<sup>٨</sup> إِلَّا بِالنَّصِّ؛ فَكَيْفَ  
و ما ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

١. كذا في جميع النسخ و الحجرى. و في المطبوع: «أن تكون».

٢. في «ب»: «فأحاله». و في «د»: «و أحاله».

٣. في «د»: «أن يمتنع».

٤. في المطبوع: «و إظهار».

٥. المغنى، ج ٢٠ (القسم الثانى)، ص ٦٨.

٦. في «ب، د»: «و لو».

٧. في «د»: «تابعاً».

٨. في «ج»: «ذلك».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «لا يثبت».

و يُمكنُ مَنْ راعَى الإجماعَ في الإمامة أن يطعنَ في قوله:

إنَّه لو كانَ لا يَثْبُتُ عَقْدُ الإمامةِ إلَّا بالإجماعِ، [لَكَانَ] لا يَتِمُّ أبداً؛ لأنَّ  
النَّاسَ مُخْتَلِفُونَ<sup>٢</sup> في المذاهبِ، و بعضهم يُكْفِرُ بعضاً و يُفسِّقُهُ، و لا  
يَرْضَى كُلُّ فَرِيقٍ بما يَخْتارُهُ الآخَرُ.<sup>٣</sup>

بأن يَقُولَ: الإجماعُ المُعْتَبَرُ هو إجماعُ أهلِ الحَقِّ و المؤمنين، و لا اعتبارَ بالكُفَّارِ  
و لا بالفساقِ إذا كانوا ليسوا بمؤمنين<sup>٤</sup>؛ فَمَنْ أَجْمَعَ أَهْلُ الإِيْمَانِ عليه كانَ إماماً،  
و لَمْ يَلْتَمِثْ إلى خِلافٍ غيرِه؛ بَلِ الواجِبُ على غيرِهِم أن يَرْجِعُوا إلى الحَقِّ في  
بابِ الاعتقادِ كما يَجِبُ عليهم أن يُسَلِّمُوا لِمَا فَعَلَهُ أَهْلُ الحَقِّ،<sup>٥</sup> و مَنْ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ  
كانَ عاصياً.

و على قَرِيبٍ مِنْ هذا الكلامِ اعْتَمَدَ صاحِبُ الكتابِ فيما مضى، عندَ نُصْرَتِهِ  
لِصَحَّةِ الاختيارِ، و رَدَّهُ الكلامَ على الطاعينِ فيه<sup>٦</sup> بِذِكْرِ الاختلافِ بَيْنَ الأُمَمِ، و أنَّ  
بعضَهُم لا يَرْضَى بما فَعَلَهُ بعضٌ.

فأَمَّا<sup>٧</sup> قَوْلُهُ:

إِنْ نَصَبَ الإمامَ واجبٌ على أَهْلِ المَدِينَةِ التي ماتَ فيها [الإمامُ] و هُم

١. في المغني: «لما تم». و في «ب»: «لا تم».

٢. في الحجري و المطبوع: «يختلفون».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٦٨. و نص كلامه هكذا: «لو كان لا يتم عقد الإمامة إلا بإجماع، و قد علمنا أن الناس مختلفون في المذاهب حتى يقع بينهم تكفير و تفسيق، و لا يرضى كل فريق بما يختاره الآخر، فلو لم يتم ذلك إلا بإجماع لما تم أبداً».

٤. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «مؤمنين».

٥. في «ب»: «لما فعلوه أهل الحق». و في «ص»: «لما فعلوا أهل الحق». و في الحجري و المطبوع: «إلى أهله» بدله.

٦. في المطبوع: «منه». و في الحجري و المطبوع: «و أمّا».

بوجوب ذلك أولى [ممن بعد، على ما تقدّم ذكره] (لأنه لا يجوز أن  
يجب ذلك عليهم على وجه لا يتم)<sup>١</sup>، ولو<sup>٢</sup> لم يتم إلا بالإجماع لكان  
قد لزمهم على وجه لا يتم [وذلك يجري مجرى تكليف ما لا يطاق]<sup>٣</sup>.  
فليس بشيء؛ وذلك أن من خالف<sup>٤</sup> في هذا الباب لا يسلم له أن نصب الإمام  
يتعين<sup>٥</sup> على أهل المدينة التي مات فيها، ولا يجعلهم بذلك أولى من غيرهم.  
ثم لو سلم هذا لم يمتنع أن يجب عليهم ما يقف<sup>٦</sup> في صحته وتمامه على  
إمضاء غيرهم ورضاه، وليس ذلك بتكليف ما<sup>٧</sup> لا يطاق - على ما ظنه -؛ لأنه إنما  
يلزمهم أن يختاروا ويتفقوا<sup>٨</sup> على واحد بعينه؛ لتسكن النفوس إلى ارتداد الإمام  
والعدول عن باب الإهمال، ثم استقرار إمامته وثبوتها يُعتبر فيه رضا جميع  
المؤمنين؛ فما في هذا من المنكر؟!  
وأما<sup>٩</sup> قوله:

إن<sup>١٠</sup> هذا يقتضي أن يكون تقدّم<sup>١١</sup> البيعة من القوم كعدمه في أن

١. ما بين القوسين لم يرد في المغني، وورد في جميع النسخ والحجري. ولعل الصحيح: «وإنه» بدل «لأنه».
٢. في المغني: «فلو».
٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٦٨. وكل ما ورد بين معقوفين فهو من المصدر.
٤. في «ج، ص»: «بخالف».
٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وجوبه». وتعين عليه الشيء: لزمه بعينه. تاج العروس، ج ١٨، ص ٤١٠ (عين).
٦. في «ج، ص»: «نقف».
٧. في «ب، ج» والحجري والمطبوع وحاشية «ف»: «لما». وفي «د»: «بما». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.
٨. في «ب، د»: «ويعينوا».
٩. في المطبوع: «فأما».
١٠. في «ج، ص» والحجري والمطبوع: «بأن».
١١. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «تقديم».

الاختيار قائمٌ، ولو كان كذلك لم يصحَّ دخوله في فروض الكفايات؛ لأنَّ الفائدة في ذلك أنَّ قيامَ فريقٍ به يُسقطُ عن الباقيين.<sup>١</sup>

فليس بصحيح؛ لأنَّ تقدُّمَ<sup>٢</sup> البيعة - وإن كان رضا الجميع مُعْتَبَرًا - له معنى<sup>٣</sup> وفيه فائدة؛ لأنَّ الرضا من الجماعة يقتضي صحَّة ذلك العقد المُتقدِّم، ولا يحتاج معه إلى استئناف عقدٍ جديد؛ وهذا يقتضي أنَّ وجوده بخلافِ عَدَمِهِ.

فأمَّا التعلُّقُ بأنَّه من فروض الكفايات، فيمكن أن يُقال: إنَّه منها بهذا الشرط؛ لأنَّ عقدَ النِّقَرِ للإمامة متى<sup>٤</sup> رَضِيَ الجميعُ يكونُ ماضياً، ولا يحتاجُ كُلُّ واحدٍ إلى أن يَعتدَّ بنفسه.

و بعدُ، فإن كان معنى «فرض<sup>٥</sup> الكفاية» هو ما فسَّروه، فلمن خالفه أن يقول له: ليس<sup>٦</sup> عقدُ الإمامة من فروض الكفايات.

فأمَّا قوله:

لَوْ وَجَبَ اعتِبارُ الإجماع، لكانَ مَوْتُ بعضٍ مَن يَدْخُلُ في الإجماع في حالِ البيعة يقدَحُ في تمامِها<sup>٧</sup> وصحَّتْها<sup>٨</sup>، وإن اتَّفَقَ الباقيونَ عليها<sup>٩</sup>.

فواضحُ البطلان؛ لأنَّ الإجماع إذا كانَ المُعْتَبَرُ منه بأهلِ العصر، لم يكن مَوْتُ مَن

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٦٨.

٢. في «ج، د، ص، ف»: «تقديم». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

٣. في الحجري والمطبوع: «أو».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في «د» والحجري والمطبوع: «فروض».

٦. في الحجري والمطبوع: «+ له».

٧. في «ب، د، ص»: «في عامها».

٨. في المغني: - «وصحَّتْها».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٦٨.

دَخَلَ فِيهِ مُخَالَفًا بِالْإِجْمَاعِ، وَ لَا مُخْرِجًا لِاتِّفَاقِ الْبَاقِينَ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا. وَ هَذَا الْمَعْنَى لَوْ قَدَحَ فِي اعْتِبَارِ الْإِجْمَاعِ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ، لَقَدَحَ فِي اعْتِبَارِهِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ<sup>١</sup>.

[إبطال ما ذكره القاضي من أن خلاف معاوية لا يضر بالإجماع]<sup>٢</sup>

ثُمَّ وَجَدْنَا صَاحِبَ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْفَصْلِ لَمَّا حَكَى اعْتِرَاضَ مَنْ اعْتَرَضَ بِخِلَافِ مُعَاوِيَةَ - وَ مَنْ كَانَ مَعَهُ - فِي إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، اعْتَمَدَ عَلَى سَبِّ مُعَاوِيَةَ وَ رَجَمِهِ بِالْكَفْرِ وَ الْفِسْقِ جُمْلَةً بغير تفصيل، وَ أَنَّهُ مُبْغَضٌ لِلْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: «مَنْ أَبْغَضَهُمَا أَبْغَضْتَهُ، وَ مَنْ أَبْغَضْتَهُ أَبْغَضَهُ اللَّهُ»<sup>٣</sup> وَ بَأَنَّهُ كَانَ يُبْغِضُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَدْ شَهِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَنْ يُبْغِضَهُ نِفَاقٌ؛<sup>٤</sup> وَ ذَكَرَ مَا فَعَلَهُ بِحُجْرٍ وَ أَصْحَابِهِ، وَ اسْتَلْحَاقَ<sup>٥</sup> زِيَادٍ، وَ تَفْوِيضَ الْأَمْرِ إِلَى يَزِيدَ، وَ تَحَكُّمَهُ<sup>٦</sup> عَلَى أَمْوَالِ

٣١٧/٤

١. فِي «د»: «فِي كُلِّ إِجْمَاعٍ».

٢. أَكْثَرَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَحْثِ كَلَامٌ نَقَضِي.

٣. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٧٨٦٣، وَ ص ٤٤٠، ح ٩٦٧١، وَ ص ٥٣١، ح ١٠٨٨٤؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٥١، ح ١٤٣؛ مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى، ج ١١، ص ٧٨، ح ٦٢١٥؛ الْمُصَنَّفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ، ج ٣، ص ٤٧١، ح ٦٣٦٩؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٣، ص ٤٧ - ٥٠، ح ٢٦٤٥ - ٢٦٥٥؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٣، ص ١٨١ - ١٨٢، ح ٤٧٧٦ وَ ٤٧٧٧؛ السَّنَنِ الْكَبِيرُ، ج ٤، ص ٢٨، ح ٦٦٨٥.

٤. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٩٥، ح ٧٣١، وَ ص ١٢٨، ح ١٠٦٢؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ١، ص ٨٦، ح ٧٨/١٣١؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٤٢، ح ١١٤؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦٤٣، ح ٣٧٣٦؛ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٨، ص ١١٧، ح ٥٠٢٢؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٢٣، ص ٣٧٤ - ٣٧٥، ح ٨٨٥ وَ ٨٨٦؛ الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢١٥٦، وَ ج ٥، ص ٨٧، ح ٤٧٥١.

٥. فِي «ب، د»: «وَ اسْتَحْلَافٌ».

٦. هَكَذَا فِي «ب، د» وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ تَحْكِيمُهُ».



المُسْلِمِينَ، وَوَضَعَهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا،<sup>١</sup> وَأَنَّهُ كَانَ يَسْتَهْزِئُ بِالدِّينِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِهِ،<sup>٢</sup> وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>٣</sup> شَكُّوا فِي إِسْلَامِهِ، وَأَنَّهُ بَعَثَ أَصْنَامًا إِلَى بِلَادِ الرُّومِ، وَزُوي عَنْهُ الْقَوْلُ بِالْجَبْرِ،<sup>٤</sup> وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «سَبَابُ الْمُؤْمِنِ فُسُوقٌ، وَقَتْلُهُ كُفْرٌ»<sup>٥</sup> وَأَنَّ مُعَاوِيَةَ دَاخَلَ فِي ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ.<sup>٦</sup>

وَكُلُّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا يُغْنِي عَنْ صَاحِبِ الْكِتَابِ شَيْئًا فِيمَا قَصَدَهُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا ذَكَرَهُ مِمَّا<sup>٧</sup> طُعِنَ بِهِ عَلَيْهِ إِنَّمَا ظَهَرَ مِنْهُ بَعْدَ هَذَا الْوَقْتِ الَّذِي تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَلْحَقَّ<sup>٨</sup> زِيَادًا وَتَحَكُّمًا<sup>٩</sup> فِي أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَقَاتَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا عَدَّدَهُ - بَعْدَ حَالِ الْبَيْعَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخِلَافِهِ فِيهَا بِأَزْمَانٍ طَوِيلَةٍ، وَكَثِيرٍ مِنْهُ إِنَّمَا فَعَلَهُ لَمَّا صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ مُخَالَفٌ، وَلَيْسَ ظَهُورُ الْفُسْطِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ بِمُؤَثِّرٍ فِيمَا تَقَدَّمَهَا؛<sup>١٠</sup> فَهَبْ أَنَّهُ كَانَ فَاسِقًا بِقِتَالِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَسَائِرِ مَا عَدَّدَهُ<sup>١١</sup> مِمَّا

١. في المغني: «في غير حقها».

٢. راجع: أنساب الأشراف، ج ٩، ص ٢٩١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٣٤٠.

٣. في المغني: «من أصحابه».

٤. في المغني: - «و روي عنه القول بالجبَر».

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٣٩، ح ٤٧٧٨؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٢١، ح ٢٦٣٤؛ مسند أبي

يعلى، ج ١٠، ص ٤٤١، ح ٦٠٥٢؛ مسند الطيالسي، ص ٣٣-٣٤، ح ٢٤٨ و ٢٥٨؛ المصنّف لابن

أبي شيبة، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ١٦، مع اختلاف يسير.

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٧٠-٧١.

٧. في «د»: «بما».

٨. في «ب، د»: «استخلف».

٩. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و حكم يزيد».

١٠. في «ج»: «فيما تقدّم».

١١. في «ب»: «ما عداه». وفي «ج»: «ما عدّد».

استأنف فعله، من أين يجب<sup>١</sup> أن يكون خلافه قبل هذه الحال<sup>٢</sup> غير معتد به؟  
و أما الثاني مما ذكره من الطعون فيه فغير مسلم له ولا معترف له بوقوعه، و<sup>٣</sup> ما  
يقوم في دعوى ذلك - مع دفع خصومه له<sup>٤</sup> - إلا مقام من يسميه<sup>٥</sup> بالرفض فيما  
يدعونه<sup>٦</sup> على أبي بكر وعمر وعثمان، ويدفعهم<sup>٧</sup> هو عنه! ومن هذا الذي يسلم له  
أن كثيراً من الصحابة شكوا في إسلامه؟ وقد كان يجب أن لا يرسل هذا القول إرسالاً  
حتى كأنه لا خلاف فيه، وهو يعلم أن من دونه خراط القتاد و حز<sup>٨</sup> الحلاقيم!<sup>٩</sup>  
و أما ما يروى عنه من الجبر<sup>١٠</sup> فشاؤ ضعيف، وكان صاحب الكتاب و من  
وافقه<sup>١١</sup> فيه بين أمرين: بين دفع لما لا يحتمل التأويل والتخريج، وبين تأويل  
المحتمل؛ فالأ فعل ذلك فيما يروى<sup>١٢</sup> عن معاوية لو لا قلة الإنصاف؟!  
فأما بعثه الأصنام إلى<sup>١٣</sup> بلد الروم: فما كنا نظن أن مثل صاحب الكتاب

١. في «ج، ص»: «فعله أن يجب» بدل «فعله من أين يجب».

٢. في «ف» والحجري والمطبوع: «هذا الحال».

٣. في «ب، د»: «أو».

٤. في المطبوع: - «له».

٥. كذا في النسخ والحجري والمطبوع. والأصح: «يسمه».

٦. في «د»: «يدعونه».

٧. في «د»: «ويدفعهم».

٨. في «ب، ص»: «و جز». وفي «د»: «و جز».

٩. القتاد: شجر صلب له شوك كالإبر. والحز: القطع. والحلاقيم: جمع حلقوم. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٤٢ (قتد)؛ وج ٥، ص ٣٣٤ (حز)؛ وج ١٢، ص ١٥٠ (حلقم).

١٠. في «ب، ج، د، ص»: «الخبر».

١١. في المطبوع: «رافقه».

١٢. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيما يروون».

١٣. في «ب»: «+ الشام و».

يُصَحِّحُهُ وَيَحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا وَأَمْثَالَهُ لَا يَكَادُ يَحْتَجُّ بِهِ إِلَّا مَنْ هُوَ مُعْتَرِفٌ بِالرَّفْضِ<sup>١</sup> معروف<sup>٢</sup> فيه، وَلَا يَزَالُ مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ بِهَذَا<sup>٣</sup> وَأَمْثَالِهِ - مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَغَيْرِهِمْ - يَتَضَاحَكُونَ وَيَسْتَهْزِئُونَ، وَيَقُولُونَ: كَيْفَ يُظَنُّ بِمُعَاوِيَةَ تَجْهِيْزُ<sup>٤</sup> الْأَصْنَافِ؟! وَهُوَ وَإِنْ شَكَكْنَا فِي دِينِهِ، فَلَيْسَ نَشْكُ<sup>٥</sup> فِي عَقْلِهِ وَجَوْدَةِ تَحْصِيلِهِ؛ فَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ<sup>٦</sup> ذَلِكَ الْفِعْلَ مَنْ تَسَمَّى<sup>٧</sup> بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَخِلَافَةِ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟! وَيَجْعَلُونَ هَذَا فِي حَبْرِ الْمُتَمَتِّعِ الْمُسْتَبْعَدِ، وَ مِنْ قَبْلِ مَا يورِثُهُ مَنْ لَا يَتَأَمَّلُ مَوَارِدَ الْأُمُورِ وَمَصَادِرَهَا. فَإِنْ كَانَ قَدْ نَشِطَ صَاحِبُ الْكِتَابِ لِلتَّصْدِيقِ لِمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى، فَقَدْ فَتَحَ لِلْخُصُومِ طَرِيقًا لَا يَمْلِكُ سَدَّهَا، وَمَا<sup>٨</sup> يُلْزِمُونَهُ إِيَّاهُ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ مَعْرُوفٌ. فَأَمَّا جَعْلُهُ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ كُفْرًا: فَكَيْفَ نَسِيَ<sup>٩</sup> ذَلِكَ فِي أَصْحَابِ الْجَمَلِ؟ وَمَا فَعَلَ مُعَاوِيَةَ مِنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا كَفَعْلِهِمْ، وَالْخَبِيرُ الَّذِي رَوَاهُ عَامٌّ لَا اسْتِثْنَاءَ فِيهِ. فَأَمَّا إِدْخَالُهُ مُعَاوِيَةَ فِي النِّفَاقِ بِقَوْلِهِ: «لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ» فَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنْ مُعَاوِيَةَ كَانَ يُبْغِضُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟

فَإِنْ قَالَ: مِنْ حَيْثُ حَارَبَتْهُ.

٣١٩/٤

١. فِي «ب، د» وَالْحَجَرِيُّ وَالْمَطْبُوعُ: «بِالْتَّرَفْضِ».

٢. فِي «ب»: «مَعْتَرَفٌ». وَفِي «ج، ص، ف»: «مَعْرُقٌ». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «مَعْرُقٌ».

٣. فِي «ب، د، ص»: «لِهَذَا».

٤. فِي «ج»: «بِتَجْهِيْزٍ».

٥. فِي «ج، ف»: «فَلَيْسَ يَشْكُ».

٦. فِي «ج، ص، ف»: «يَجِيزُ». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ف» مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. فِي «ج، ص، ف» وَالْحَجَرِيُّ وَالْمَطْبُوعُ: «يَتَسَمَّى».

٨. فِي «ب، د، ص»: «وَلَا».

٩. فِي «ب، ص، ف»: «أُنْسِي».

قُلْنَا: فَقَدْ حَارَبَهُ عِنْدَكَ<sup>١</sup> مَنْ لَمْ يَكُنْ مُبْغِضاً لَهُ وَ لَا تُسَمِّيهِ<sup>٢</sup> مُنَافِقاً؛ كَطَلْحَةَ  
و الرُّبَيْرِ وَ عَائِشَةَ!

فَإِنْ قَالَ: لَسْتُ أَعُوْلُ فِي أَنَّهُ مُبْغِضٌ لَهُ عَلَى فِعْلٍ بَعَيْنِهِ؛ لَكِنِّي<sup>٣</sup> أَعْلَمُ<sup>٤</sup> ذَلِكَ  
ضُرُورَةً.

قِيلَ لَهُ: عِلْمُ الضَّرُورَةِ لَا يَخْتَصُّ بِكَ مَعَ مُسَاوَاةٍ غَيْرِكَ لَكَ فِي طَرِيقِهِ؛ فَمَا بَالُ  
السُّفْيَانِيَّةِ وَ جَمِيعِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لَا يَشْرَكُونَكَ فِي هَذَا الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، وَ قَدْ  
سَمِعُوا الْأَخْبَارَ كَسَمَاعِكَ وَ أَكْثَرُ؟ وَ مَا الْفَصْلُ بَيْنَكَ وَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى فِي أَهْلِ الْجَمَلِ  
وَ غَيْرِهِمُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يُبْغِضُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَمْ  
يَحْفَلْ بِخِلَافِكَ فِي ذَلِكَ كَمَا لَمْ تَحْفَلْ أَنْتَ بِخِلَافِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ؟

وَ أَمَّا دَعْوَاهُ بِأَنَّهُ كَانَ يُبْغِضُ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: فَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي  
ذَلِكَ كَالْكَلَامِ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ بُغْضِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ الَّذِي ظَهَرَ مِنْ  
بُغْضِ عَائِشَةَ خَاصَّةً لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَالِفاً وَ آئِفاً فِي أَيَّامِ الرَّسُولِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَ مَا رُوي عَنْهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ وَ الْأَفْعَالِ،  
وَ التَّصْرِيحِ وَ التَّلْوِيحِ، هُوَ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا دَفْعَهُ؛ وَ لَعَلَّنَا أَنْ نَذْكُرَ طَرَفًا مِنْ ذَلِكَ  
عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ<sup>٥</sup> فِيمَا ادَّعَاهُ مِنْ تَوْبَتِهَا<sup>٦</sup>.

وَ بَعْدُ، فَلَمْ يَكُنْ مُعَاوِيَةُ وَحْدَهُ مُخَالِفاً لَهُ فِي الْعَقْدِ، بَلْ كَانَ جَمِيعُ أَهْلِ الشَّامِ

١. فِي «ج»: «عَدُوُّكَ» بَدَلَ «قُلْنَا: فَقَدْ حَارَبَهُ عِنْدَكَ».

٢. فِي «ب، د»: «و لَا تَجْرِيهِ».

٣. فِي «ص، ف» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوعُ: «لَأَنْتِي». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ «ف» مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي «ج»: «- أَعْلَمُ».

٥. فِي الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوعُ: «- عَلَيْهِ».

٦. يَأْتِي فِي ص ٣٧٤ وَ مَا بَعْدَهَا.

كَذَلِكَ،<sup>١</sup> وَ مَنْ انْصَوَى إِلَيْهِمْ مَمَّنْ خَرَجَ عَنِ الْمَدِينَةِ؛ فَهَبْ أَنْ<sup>٢</sup> مُعَاوِيَةَ كَانَ كَافِرًا. أَوْ فَاسِقًا أَوْ لَا يُعْتَدُ<sup>٣</sup> بِخِلَافِهِ، مَا تَقُولُ<sup>٤</sup> فِي خِلَافِ<sup>٥</sup> مَنْ عَدَاهُ مَمَّنْ لَا يُمْكِنُكَ أَنْ تَرْمِيَهُ بِذَلِكَ؟

فَإِنْ قَالَ: مَنْ عَدَاهُ أَيْضًا فَاسِقٌ بَبَيْعَتِهِ لِمُعَاوِيَةَ، وَ مُشَايَعَتِهِ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ. قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا كَلَامُنَا عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْبَيْعَةِ لِمُعَاوِيَةَ، وَ قَبْلَ أَنْ يُحَارِبُوا الْمُسْلِمِينَ. فَإِنْ قَالَ: لَا أَعْتَدُ بِخِلَافِهِمْ؛ لِأَنْ فِيمَنْ عَقَدَ لَهُ كَفَايَةً؛ مِنْ حَيْثُ زَادَ عَدَدُهُمْ عَلَى الْعَدَدِ الْمَطْلُوبِ فِي عَقْدِ الْإِمَامَةِ.

قِيلَ لَهُ: كَلَامُنَا الْآنَ مَعَكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّكَ ادَّعَيْتَ فِي خِلَالِ كَلَامِكَ الْإِجْمَاعَ، وَ هَذَا كَلَامٌ عَلَى دَعْوَى الْإِجْمَاعِ. فَأَمَّا فَسَادُ قَوْلِكَ فِي اعْتِبَارِ الْعَدَدِ الَّذِي عَيَّنْتَهُ، وَ ادَّعَيْتَ أَنْ بِهِ<sup>٦</sup> تَنْبُتُ<sup>٧</sup> الْإِمَامَةُ وَ لَوْ خَالَفَ سَائِرُ النَّاسِ، فَقَدْ مَضَى مُسْتَقْصَى<sup>٨</sup>.

١. في الحجري والمطبوع: - «كذلك».

٢. في الحجري والمطبوع: «له» بدل «أَنْ».

٣. في المطبوع: «كافراً و فاسقاً و لا يعتد». و في الحجري: «كافراً أَوْ فَاسِقًا و لا يعتد».

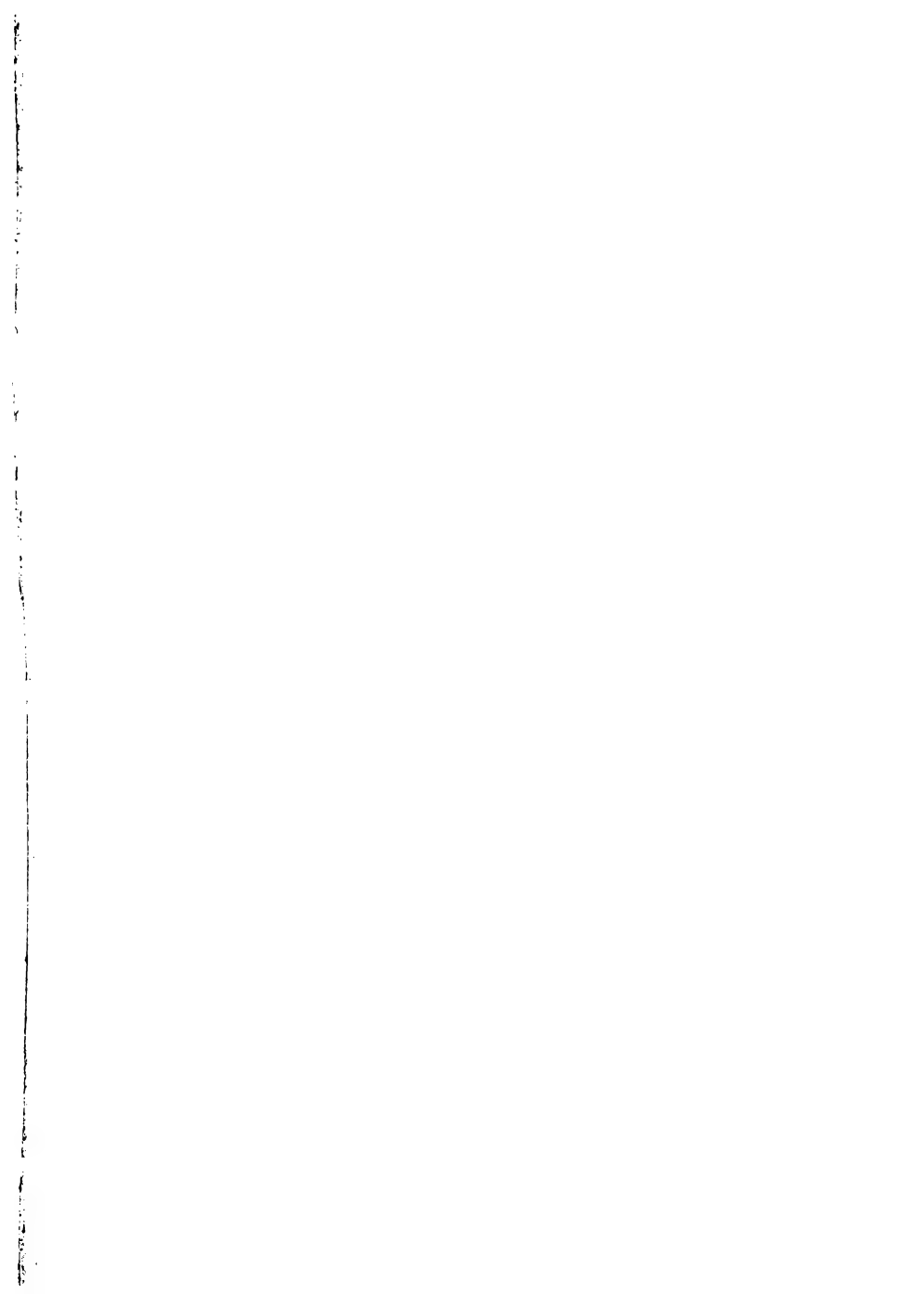
٤. في «ب، ج، د»: «ما يقول».

٥. في «د»: «خلافه».

٦. هكذا في «د». و في «ب»: «أَنْ له». و في سائر النسخ و المطبوع: «أَنَّهُ بِهِ».

٧. في «ب»: «بنيت». و في «ج، ص، ف» و الحجري «يثبت».

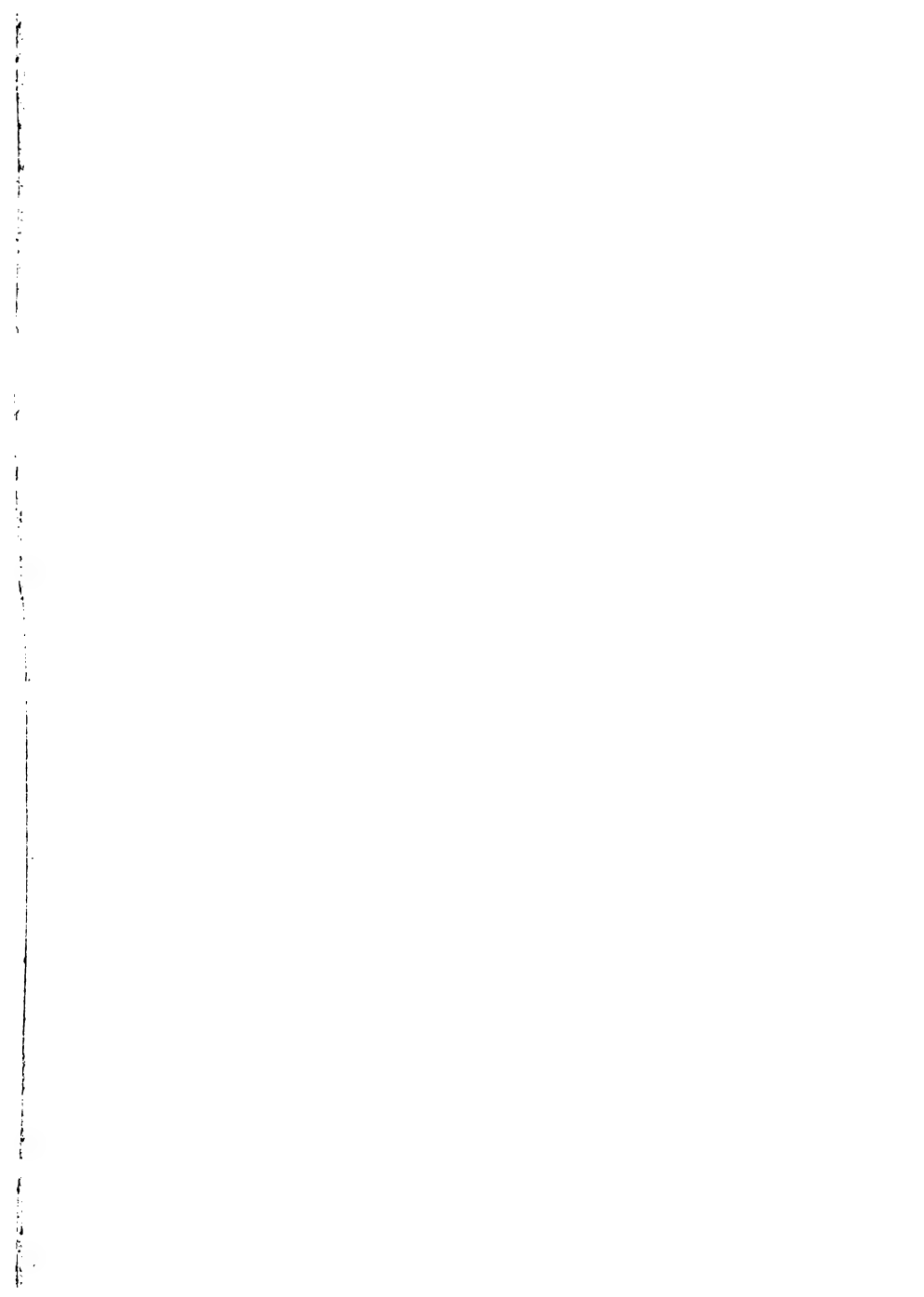
٨. تقدّم في ج ٤، ص ١٠٩ و ما بعدها.



[٢٢]

فَصَلُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا أُورِدَهُ ' فِي تَوْبَةِ  
طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ

١. في المطبوع: + «صاحب المغني».





قال صاحبُ الكتابِ - بَعْدَ فَصْلَيْنِ: تَكَلَّمَ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى مَنْ طَعَنَ فِي إِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمُقَاتَلَةِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ<sup>١</sup>، وَفِي الْفَصْلِ الْآخَرِ عَلَى مَنْ وَقَفَ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِي الْقَوْمِ<sup>٢</sup>؛ لَا وَجْهَ لَتَبُعُيْهِمَا -:

قَدْ صَحَّ بِمَا قَدَّمْنَاهُ أَنَّ الَّذِي أَقْدَمُوا عَلَيْهِ عَظِيمٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ تَوْبَتِهِمْ؛ لِأَنَّا قَدْ تَبَعَّدْنَا فِيهِمْ بِالْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ. فَهَذَا<sup>٤</sup> فَائِدَةُ بَيَانِ<sup>٥</sup> تَوْبَتِهِمْ. وَفَائِدَةُ<sup>٦</sup> أُخْرَى: وَهِيَ<sup>٧</sup> أَنَّ فِي بَيَانِ تَوْبَتِهِمْ إِبْطَالَ قَوْلِ مَنْ وَقَفَ فِيهِمْ وَفِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ تَوْبَتَهُمْ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُحِقًّا<sup>٨</sup> وَكَوْنِهِمْ مُبْطِلِينَ. وَفِيهِ إِبْطَالَ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مُصِيبًا<sup>٩</sup> فِي مُحَارَبَتِهِمْ»؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ. وَفِيهِ تَحْقِيقُ مَا رُوِيَ مِنْ خَبَرِ الْبِشَارَةِ لِلْعَشْرَةِ بِالْجَنَّةِ، وَمَا رُوِيَ فِي عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنَّهُنَّ أَزْوَاجُهُ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٧٣.

٢. المصدر، ص ٧٨.

٣. في «ج، ص»: «ولا».

٤. في المغني: «وهذا».

٥. في الحجري والمطبوع: - «بيان».

٦. في «ج، ص» والمطبوع: «قال: و»، وفي الحجري: «قال: و بيان» بدل «وفائدة».

٧. في الحجري والمطبوع: «وهو».

٨. في المطبوع: + «و كونه محققاً».

٩. في المطبوع: «مصمماً».

عليه السلام في الجَنَّةِ. وفيه بيان زوال الخلاف في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنَّ مَنْ يُذَكَّرُ<sup>١</sup> بالخلافِ مِمَّنْ يُعْتَدُّ به إذا صَحَّت التوبة عنه فقد تَبَيَّنَتْ<sup>٢</sup> طَرِيقَةُ الإجماع.

فليس لأحدٍ أن يقول: ما الفائدةُ في ذكرِ ذلك في هذا الموضع؟

ثُمَّ قَالَ:

واعلم<sup>٣</sup> أَنَّ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ التوبة لا يكونُ<sup>٤</sup> إِلَّا غَالِبَ الظنِّ، ولا يُعْلَمُ<sup>٥</sup> صِحَّتُهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالسَّمْعِ؛ لَأَنَّهَا وَإِنْ عُلِمَتْ فلا يَصِحُّ أن تُعْلَمَ<sup>٦</sup> شُرُوطُهَا<sup>٧</sup> عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ،<sup>٩</sup> ولا يُعْلَمُ: هَلْ تَنَاقَلَتْ كُلُّ ذُنُوبِهِ أَمْ الْبَعْضُ؟ وَهَلْ تَنَاقَلَتْ<sup>١٠</sup> عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَلْطُفُ فلا يَعْرِفُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَعْرِفَهُ مِنْ نَفْسِهِ. وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَنَا وَإِنْ شَاهَدَ مِنْ غَيْرِهِ إِظْهَارَ التوبة، واضْطُرَّ مِنْ جِهَتِهِ إِلَى النَّدَمِ<sup>١١</sup>.

١. في «د»: «نذكر».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والحجري: «ثبت». وفي المطبوع: «ثبتت». وفي المغني: «صح».

٣. في المطبوع: «قال: اعلم» بدل «ثم قال: واعلم».

٤. في «ب، د»: «أَنَّ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ التوبة لا تكون».

٥. في «ج، ص، ف»: «ولا نعلم».

٦. هكذا في «ج» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يعلم».

٧. هكذا في «ب، د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بشروطها».

٨. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «يقطع». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه. و

الأنسب: «تصح» بدل «يصح» لرجوع الضمير فيه إلى التوبة، وهكذا في المورد التالي.

٩. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «عليها».

١٠. هكذا في النسخ والمطبوع، والضمير يرجع إلى: «كُلُّ ذُنُوبِهِ». وفي المغني: «تناولت».

١١. أي اضطُرَّ إلى العلم بأنَّ ذلك الغير نادِمٌ.

فَلَيْسَ يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ تَائِبٌ،<sup>١</sup> وَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ أزالَ الْعِقَابَ؛  
فَلَوْ لَمْ يُحَكِّمْ بِتَوْبَةٍ<sup>٢</sup> أَحَدٌ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ، لَمَا عَرَفْنَا أَحَدًا تَائِبًا مِنْ جِهَةِ  
الْعَقْلِ وَالْعَادَةِ. وَلَمَا صَحَّ<sup>٣</sup> أَنْ نُزِيلَ<sup>٤</sup> الذَّمَّ عَنْهُ إِلَى<sup>٥</sup> الْمَدْحِ.

قَالَ:

و تَبَّتْ<sup>٦</sup> أَنَّهَا فِي هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ<sup>٧</sup> الطَّاعَاتِ وَالْوَاجِبَاتِ، لِأَنَّ<sup>٨</sup>  
طَرِيقَ الْمَدْحِ فِيهَا غَالِبُ الظَّنِّ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَقْطَعُ عَلَى وَقْعِهَا عَلَى  
وَجْهِ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ.

ثُمَّ قَالَ:

و أَعْلَمُ أَنَّ مَا طَرِيقُهُ الظَّنُّ يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى الْأُمَارَاتِ، فَإِذَا<sup>٩</sup> صَحَّ  
كَوْنُهُ أَمَارَةً مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ<sup>١٠</sup> يَجِبُ أَنْ يُعْمَلَ عَلَيْهِ؛ [لَأَنَّا إِنْ لَمْ نَقْلُ  
بِذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا بَأَنَّ يُعْمَلَ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ طَرِيقَ  
وَجُوبِ الْعَمَلِ عَلَى جَمِيعِهَا يَتَّفِقُ فَلَا يَخْتَلِفُ]<sup>١١</sup>، وَ قَدْ تَبَّتْ أَنْ إظهارَه

١. في «ب»: «ثابت».

٢. في «ب، د»: «بتوبته».

٣. في «د»: «و لما يصح».

٤. في «ب»: «يريد». وفي سائر النسخ والحجري: «يزيل». وما أثبتناه من المغني والمطبوع.

٥. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «و» بدل «إلى».

٦. في المغني: «و فساد ذلك يُبين».

٧. في الحجري والمطبوع والمغني: «سائر».

٨. في المغني: «التي».

٩. في المغني: «فما».

١٠. في المغني: «الفعل».

١١. ما بين المعقوفين من المغني. وهكذا ما بعده.

لَدَمَهُ بِالْقَوْلِ وَ الْفَعْلِ اللَّذَيْنِ تُشَاهِدُهُمَا<sup>١</sup> نَعْمَلُ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْمَلَ<sup>٣</sup> عَلَىٰ خَيْرِ الثَّقَةِ [عنه] وَ يُقْبَلَ<sup>٤</sup> ذَلِكَ لِصَلَاحِ الرَّجُلِ وَ وَجُوبِ تَوَلِيهِ<sup>٥</sup> فِي أَنَّهُ تَارَةً [يَسْتَدُ]<sup>٦</sup> إِلَى الْعِلْمِ وَ تَارَةً إِلَى الظَّنِّ<sup>٧</sup>، وَأَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ<sup>٨</sup> لَوَجَبَ فِيمَنْ [قد]<sup>٩</sup> غَابَ عَنَّا، وَ قد شَاهَدْنَا مِنْهُ الْفِسْقَ، أَنْ لَا نَعْدِلَ<sup>١٠</sup> عَنْ دَمِّهِ بِأَخْبَارِ الثَّقَاتِ، وَأَنْ يُعْتَبَرَ<sup>١١</sup> فِي ذَلِكَ [بِ] التَّوَاتُرِ وَ الْمُشَاهَدَةِ [و يُطْلَأُ ذَلِكَ مُبَيَّنٌ صَحَّةً مَا قَدَّمَاهُ. وَ يُبَيَّنُ ذَلِكَ: أَنَّ دَعَوَاهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَ إِظْهَارَهُ التَّوْبَةَ، فِي بَابٍ مَا يَحْصُلُ مِنْ غَلْبَةِ الظَّنِّ، بِمَنْزِلَةِ دَعْوَىٰ غَيْرِهِ عَلَيْهِ؛ وَ لَا يَجُوزُ مَعَ تَسَاوِيهِمْ فِي طَرِيقِهِ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا].

١. في «د»: «بشهادتهما».

٢. في «ب، ص»: «يُعمل».

٣. في الحجري و المطبوع: «نعمل».

٤. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «و تقبل»، و في «ف»: «و تقبل».

٥. في «د»: «بصلاح».

٦. في «د»: «توابعه»، و في «ص»: «توليته».

٧. ما بين المعقوفين مَنَّا، أضفناه لمقتضى السياق.

٨. من قوله: «و يقبل ذلك» إلى هنا نُقِلَ بالمضمون، وَ نَصَّ الْمُغْنِي مَا يَلِي: «و لا فرق: بين أن يكون الخبر متواتراً فيحل محل المشاهدة، و بين أن يكون خبر واحد ثقة يغلب على ظننا صدقه، في هذا الوجه الذي ذكرناه؛ كما أنه لا فرق في صلاح الرجل: بين أن نشاهده، و بين أن يثبت بالتواتر، و بخبر الثقات، فيما يلزم مدحه و تعظيمه».

٩. في المغني: «و لولا أن الأمر كذلك».

١٠. ما بين المعقوفين من المغني، و هكذا في الموارد الآتية.

١١. في المغني: «ألا يعدل».

١٢. هكذا في «ب، د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع «أن نعتبر».

قال:

على أنه لا خلاف أن الواجب أن يرجع<sup>١</sup> إلى ما يحل هذا المحل في باب ما يلزم من المدح والتعظيم؛ في صلاح الرجل، و<sup>٢</sup> في توبته. وليس لأحد أن يقول: إذا كان فسقه متيقناً، فيجب أن لا نزول<sup>٣</sup> عن دمه إلا بأمر متيقن؛ لأن ذلك ما<sup>٤</sup> لا سبيل إليه البتة، فلو صح اعتباره لوجب أن لا نزول<sup>٥</sup> عن دم أحد [و بطلان ذلك مبين صحة ما قدمناه]. ثم أكد ذلك بكلام كثير، و فرق بينه و بين الشهادة التي فيها العدد؛ من حيث كانت من باب الحقوق، و التوبة ليست كذلك، ثم قال:

و إذا صحّت هذه الجملة، لم يبق إلا أن نبين<sup>٦</sup> بالأخبار توبة القوم؛ فإن صحّ في الخبر طريقة الاشتهار و التواتر فهي أقوى<sup>٧</sup>، و إن لم يتم وجب أيضاً - إذا كان من [خبر] الثقات - أن يعمل به.

و قد ظهر من أمارات توبة الزبير ما يقطع به؛ لأن الخبر متواتر بانه فارق القوم و خرج عن جملتهم بعد ما جرى له من المخاطبات، و بعد

١. في الحجري و المطبوع: «أن نرجع».

٢. في المغني: - «و».

٣. هكذا في الحجري و المطبوع. و في النسخ و المغني: «لا يزول». و زال، يزول، زوالاً: تحوّل و انتقل. راجع: تاج العروس، ج ١٤، ص ٣٢١ (زول).

٤. في المغني: «مما».

٥. هكذا في الحجري و المطبوع. و في النسخ و المغني: «لا يزول».

٦. في الحجري و المطبوع: «و إن». و في المغني: «فإذا».

٧. في «د»: «أن يثبت». و في «ف» و الحجري: «أن يبين». و في المطبوع: «أن تبين».

٨. في المغني: «فهو أقوى في بابه».

مَا تَحْمَلُ الْعَارَ الَّذِي قَدْ أَضَافُوهُ إِلَيْهِ مِنَ الْجُبْنِ وَالْجَزَعِ.  
وَصَحَّ أَيْضاً بِالتَّوَاتُرِ أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ مُوَافَقَةُ<sup>١</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
لَهُ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي كَانَ<sup>٢</sup> سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يُقَاتِلُهُ  
وَهُوَ لَهُ ظَالِمٌ.<sup>٤</sup>

وَرُويَ [عنه] أَنَّهُ عِنْدَ مُفَارَقَةِ الْقَوْمِ [وِخْرُوجِهِ] وَمَسِيرِهِ<sup>٥</sup> إِلَى<sup>٦</sup>  
[نَاحِيَةِ] الْمَدِينَةِ أَنْشَدَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ:

تَرَكْتُ الْأُمُورَ الَّتِي نَخَشَى<sup>٧</sup> عَوَاقِبَهَا

- لِلَّهِ - أَجْمَلُ<sup>٨</sup> فِي الدُّنْيَا وَفِي الدِّينِ

إِخْتَرْتُ عَاراً عَلَى نَارٍ مُؤَجَّجَةٍ

أَنْيَ<sup>٩</sup> يَقُومُ لَهَا<sup>١٠</sup> خَلْقٌ مِنَ الطِّينِ؟!<sup>١١</sup>

٣٢٤/٤

١. هكذا في «ج، ف» والحجري. وفي غيرها: «موافقة».

٢. في المغني: - «كان».

٣. في المغني: «من الرسول».

٤. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٤١٢ - ٤١٣، ح ٥٥٧٣ - ٥٥٧٦؛ أنساب الأشراف،

ج ٢، ص ٢٥٥؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٩٢؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٠٩؛ مروج الذهب،

ج ٢، ص ٣٦٣؛ البداية والنهاية، ج ٢، ص ٢١٣، وج ٧، ص ٢٤٠ و ٢٤١؛ الاستيعاب، ج ٢،

ص ٥١٥، الرقم ٨٠٨.

٥. في المطبوع: «وسيره».

٦. في «ب، د»: - «إلى».

٧. هكذا في «د». وفي «ب» والمغني: «يُخَشَى». وفي سائر النسخ والمطبوع: «نُخَشَى».

٨. هكذا في «د». وفي المغني: «أسلم». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أحمد».

٩. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «ما أن».

١٠. في الحجري والمطبوع: «بها».

١١. الفتح، ج ٢، ص ٤٧١؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٦٣؛ التدوين في أخبار قزوين، ج ١،

ص ١٩٤.

و رُوِيَ عنه عند نزول أمير المؤمنين عليه السلام البصرة أنه قال:  
[وَاللَّهِ] مَا كَانَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا عَرَفْتُ أَيْنَ أَضَعُ فِيهِ قَدَمِي إِلَّا هَذَا الْأَمْرَ؛  
فَإِنِّي لَا أَدْرِي أَمْقِيلُ أَنَا فِيهِ أَمْ مُدْبِرٌ؟

فقال له ابنه: لا، و لَكِنَّكَ خَشِيتَ رَايَاتِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَ عَرَفْتَ<sup>١</sup> أَنَّ  
الْمَوْتَ النَاقِعَ<sup>٢</sup> تَحْتَهَا.

فَقَالَ لَهُ الرَّبِيزُ: مَا لَكَ؟ أَخْزَاكَ اللَّهُ.<sup>٣</sup>

و ذُكِرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَنِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ  
الْجَمَلِ إِلَى الرَّبِيزِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يُقَرِّئُكَ السَّلَامَ، وَ يَقُولُ  
لَكَ: «أَلَمْ تُبَايِعْنِي طَائِعًا غَيْرَ مُكْرَهٍ؟» فَمَا الَّذِي رَأَيْتَ مِنِّي مِمَّا  
اسْتَحَلَلْتَهُ بِهِ<sup>٤</sup> قِتَالِي؟»

قَالَ: فَأُجَابَتَنِي: إِنَّمَا مَعَ الْخَوْفِ<sup>٦</sup> الشَّدِيدِ لَنْتَطَمِعَ<sup>٧</sup>.

١. في المغني: «و رأيت».

٢. في المصادر: «الأحمر». و الموت الناقع: الدائم. راجع: تاج العروس، ج ١١، ص ٤٨٧ (نقع).

٣. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٥٥؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٠٢ و ٥٠٩؛ الفتوح، ج ٢، ص ٤٧٠؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٢٤٠؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٦١٧، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

٤. في «ب، د»: - «لك».

٥. في «ب»: «له». و في المغني: «فيه».

٦. في «د»: «الحرب». و في المغني: «الجود».

٧. قوله: «إِنَّمَا مَعَ الْخَوْفِ الشَّدِيدِ لَنْتَطَمِعَ» لقد فسّر ابن عباس هذا القول - و قد سنل عن معناه - فقال: يقول: إِنَّمَا مَعَ الْخَوْفِ لَنْتَطَمِعَ أَنْ نَلِي مَا وَلَيْتُمْ. و فسره قوم بتفسير آخر، قالوا: إِنَّهُ أَرَادَ أَنَا مَعَ الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ لَنْتَطَمِعَ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا هَذَا الذَّنْبَ. و الرسالة هنا نقلها القاضي باقتضاب. تجدها مفصلة في مصادر نهج البلاغة و أسانيده، ج ١، ص ٤١٠، مع ذكر مصادرها هناك.

و رُوِيَ [عنه]: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا تَصَافَّ الْقَرِيقَانِ يَوْمَ الْجَمَلِ،  
 نادى: «أَيْنَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ؟» وَ قَدْ خَرَجَ فِي إِزَارٍ وَ عِمَامَةٍ، مُتَقَلِّدًا<sup>١</sup>  
 سَيْفَ<sup>٢</sup> رَسُولِ اللَّهِ، عَلَى بَغْلَتِهِ «ذُلْدَلٌ» فَقِيلَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، تَخْرُجُ  
 إِلَيْهِ حَاسِرًا؟! فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيَّ مِنْهُ بَأْسٌ».  
 فَخَرَجَ إِلَيْهِ<sup>٣</sup> الزُّبَيْرُ، فَقَالَ [له]: «مَا حَمَلَكَ يَا بَأْ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا  
 صَنَعْتَ؟».

قَالَ: الطَّلَبُ<sup>٥</sup> بَدَمِ عُثْمَانَ.

قَالَ: «فَأَنْتَ وَأَصْحَابُكَ قَتَلْتُمُوهُ!! فَأَنْشُدُكَ<sup>٦</sup> بِالَّذِي نَزَلَ<sup>٧</sup> الْقُرْآنَ عَلَى  
 مُحَمَّدٍ، أَمْ تَذْكُرُ يَوْمًا<sup>٨</sup> قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أَتُحِبُّ  
 عَلِيًّا؟ قُلْتَ: وَ مَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ وَ هُوَ بِالْمَكَانِ الَّذِي عَلِمْتَ؟! فَقَالَ  
 لَكَ: أَمَا وَ اللَّهِ، لَتُقَاتِلَنَّهُ يَوْمًا فِي فِتْنَةٍ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ<sup>١٠</sup>؟»  
 فَقَالَ الزُّبَيْرُ: اللَّهُمَّ نَعَمْ.<sup>١١</sup>

١. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: «سيفه».

٢. في «د» و المغني: «سيف».

٣. في الحجري و المطبوع: «إليه».

٤. في المطبوع و المغني: «يا أبا».

٥. في «د»: «أطلب».

٦. في «ب»: «فأنشدتك». و في المغني: «أنشدك». و في «د»: «ذلك».

٧. في المغني: «أنزل».

٨. في «د»: «يوم».

٩. في «ج»: «لك».

١٠. في المغني: «و أنت ظالم له».

١١. في «د»: «فنعم».



ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَمَعَكَ نِسَاؤُكَ؟».

قَالَ: لَا.

قَالَ: «فَهَذَا قِلَّةُ الْإِنْصَافِ! أَخْرَجْتُمْ حَلِيلَةَ رَسُولِ اللَّهِ وَ صُنْتُمْ<sup>٢</sup> خَلَائِكُمْ!!» إِلَى كَلَامٍ طَوِيلٍ فِي هَذَا الْبَابِ يَذْكُرُ<sup>٣</sup> فِيهِ مُبَايَعَتَهُ لَهُ طَوْعاً وَ غَيْرَ ذَلِكَ.

قَالَ: «فَبَكَى الزُّبَيْرُ وَ انْصَرَفَ، وَ أَتَى عَائِشَةَ فَقَالَ: يَا أُمُّهُ، مَا شَهِدْتُ قَطُّ مَوْطِئاً<sup>٥</sup> فِي جَاهِلِيَّةٍ وَ لَا إِسْلَامٍ إِلَّا وَ لِي فِيهِ دَاغٌ، غَيْرَ هَذَا الْمَوْطِئِ؛ مَا لِي فِيهِ بَصِيرَةٌ،<sup>٦</sup> وَ إِنِّي لَعَلِّي بَاطِلٌ.

قَالَتْ لَهُ: أبا عبد الله،<sup>٧</sup> حَذَرْتُ<sup>٨</sup> سُيُوفَ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ وَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَ قَالَ لَهُ ابْنُهُ: لَا وَ اللَّهُ، مَا ذَلِكَ زُهْداً<sup>٩</sup> مِنْكَ، وَ لَكِنَّكَ رَأَيْتَ الْمَوْتَ الْأَحْمَرَ. فَلَعَنَ ابْنَهُ وَ قَالَ: مَا أَشْأَمَكَ مِنْ ابْنِ! ثُمَّ انْصَرَفَ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>١٠</sup> الزُّبَيْرُ رَاجِعاً إِلَى الْمَدِينَةِ، عَلَى مَا حَكَينَاهُ.<sup>١١</sup>

١. في المغني: «إنصاف» بدل «الإنصاف».

٢. في «ف»: «و منعم».

٣. في «ص، ف» و الحجري: «تذكر». و في المطبوع: «نذكر».

٤. في الحجري و المطبوع: - «قال».

٥. في المغني: «موطئاً قط». و هو أظهر.

٦. في «ب، د»: «نصرة».

٧. في «د»: «يا أبا عبد الله». و في المغني: «يا أبا عبد الله».

٨. في المغني: «حددت».

٩. هكذا في المغني. و في غيره: «زهد».

١٠. في المغني: «ثم بعد ذلك انصرف».

١١. دلائل النبوة، ج ٦، ص ٤١٥: البداية و النهاية، ج ٦، ص ٢١٣-٢١٤: الكامل لابن الأثير، ج ٣،

قال: <sup>١</sup>

فَقَدْ كَانَتْ أَحْوَالُهُمْ أَحْوَالَ مَنْ يَظْهَرُ عَلَيْهِ التَّخَيُّرُ، بَلْ [أَحْوَالَ مَنْ] كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُخْطِئٌ.

وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال في خطبة له لما بلغه خروج القوم إلى البصرة، عند ذكره [لهم]: «كُلُّ واحدٍ منهم <sup>٢</sup> يدعي الأمر [له] دون صاحبه: لا يرى طلحة إلا أن الخلافة له؛ لأنه ابن عم عائشة. ولا يرى الزبير إلا أنه أحق بالأمر منه؛ <sup>٣</sup> لأنه ختن <sup>٤</sup> عائشة. والله، لئن ظفروا بما يريدون - ولا يرون ذلك أبداً - <sup>٥</sup> ليضربن طلحة عنق الزبير أو الزبير عنق طلحة».

ثم قال بعد كلام طويل: «والله، إن طلحة والزبير ليعلمان أنني على الحق، وأنهما لمخطئان، <sup>٧</sup> وما يجهلان؛ ورُبَّ <sup>٨</sup> عالم قتل جهله، ولم

﴿ص ٢٣٩ - ٢٤٠؛ الفتوح، ج ٢، ص ٤٦٩ - ٤٧٠؛ الفخري، ص ٩٢، مع اختلاف يسير. وفي المغني: «حكاها» بدل «حكيناها».

١. في «ج، ف» والحجري والمطبوع: «وقال».

٢. في المغني: - «واحد منهم».

٣. في المغني: - «منه».

٤. الختن: أبو امرأة الرجل وأخواته، وكل من كانت قرابته من قبل المرأة. والزبير زوج أسماء أخت عائشة. راجع: تاج العروس، ج ١٨، ص ١٨٣ (ختن).

٥. هذا مثل قوله تعالى: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا». وهو من المغيبات التي أخبر أمير المؤمنين عليه السلام بها قبل وقوعها.

٦. في الحجري والمطبوع: «والزبير».

٧. في المغني: «مخطئان».

٨. في المغني: «ولرب».

يَنْفَعَهُ عِلْمُهُ»<sup>١</sup> [أو كلامٌ هذا معناه].

قال:

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَمْرِ الزُّبَيْرِ يَدُلُّ عَلَى نَدَمِهِ وَتَوْبَتِهِ.<sup>٢</sup>

[مناقشة ما ذكره القاضي من فوائد في البحث عن توبة المقاتلين لأمر المؤمنين]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا قَوْلُكَ فِي تَعَاطِيكَ ذِكْرَ فَوَائِدِ الْكَلَامِ فِي تَوْبَةِ الْقَوْمِ: «إِنَّا قَدْ تُعْبَدْنَا فِيهِمْ بِالْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ تَوْبَتِهِمْ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَمْدَحُهُمْ وَنُعْظِمُهُمْ إِذَا تَابُوا، فَالْمَدْحُ وَالتَّعْظِيمُ يَتَّبِعَانِ التَّوْبَةَ، وَالتَّوْبَةُ<sup>٣</sup> لَا تَتَّبِعُهُمَا؛ وَأَنْتَ قَدْ عَكَسْتَ الْقَضِيَّةَ،<sup>٤</sup> فَجَعَلْتَ التَّابِعَ مَتَّبِعاً!

فَإِنْ قَالَ: لَمْ أُرِدْ مَا ظَنَنْتُمُوهُ، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ التَّوْبَةَ تَقْتَضِي الْمَدْحَ وَالتَّعْظِيمَ، فَالْكَلَامُ فِي إِثْبَاتِهَا يُثْمِرُ هَذِهِ الْفَائِدَةَ.

١. و في الإرشاد للمفيد: و لما اتَّصل به مسير عائشة و طلحة و الزبير إلى البصرة من مكة حمد الله و أثنى عليه، ثم قال: «قد سارت عائشة، و طلحة و الزبير كل واحد منهما يدعي الخلافة دون صاحبه، و لا يدعي طلحة الخلافة إلا أنه ابن عم عائشة، و لا يدعيها الزبير إلا أنه صهر أبيها، و الله لئن ظفرا بما يريدان ليضربن الزبير عنق طلحة، و ليضربن طلحة عنق الزبير، ينازع هذا على الملك هذا، و قد و الله علمت أنها الراكبة الجمل لا تحل عقدة و لا تسير عقبه و لا تنزل منزلاً إلا إلى معصية، حتى توردها نفسها و من معها مورداً، يُقتل ثلثهم، و يهرب ثلثهم، و يرجع ثلثهم، و الله إن طلحة و الزبير ليعلمان أنهما مخطئان و ما يجعلان، و لربما عالم قتله جهله، و علمه معه لا ينفعه، و الله لينبئها كلاب الحوَاب، فهل يعتبر معتبر، و يتفكر متفكر؟»، ثم قال: «قد قامت الفتنه الباغية، فأين المحسنون؟». الإرشاد، ج ١، ص ٢٤٦ - ٢٤٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٣٣.

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٨٤ - ٨٨.

٣. هكذا في حاشية «ج» و في النسخ و المطبوع: - «و التوبة».

٤. في «ب» ج، ص، ف: «القصة».

قُلْنَا: لَيْسَ هَكَذَا يَقْتَضِي كَلَامُكَ، وَلَوْ قُلْتَ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ: «إِنْ لِلتَّوْبَةِ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ<sup>١</sup> مِنَ الْمُذْنِبِينَ أَحْكَامًا تُعْبَدُنَا بِهَا، فَلَا<sup>٢</sup> بُدَّ مِنَ الْكَلَامِ فِي إِثْبَاتِهَا لِنَعْمَلَ بِأَحْكَامِهَا، وَنَنْتَقِلَ<sup>٣</sup> عَمَّا كُنَّا عَلَيْهِ قَبْلَهَا» لَكَانَ صَحِيحًا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ<sup>٤</sup> فِي بَيَانِ تَوْبَتِهِمْ إِبْطَالُ قَوْلِ مَنْ وَقَفَ فِيهِمْ وَفِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحَقَّقًا فِي قِتَالِهِمْ، وَكَوْنِهِمْ مُبْطِلِينَ<sup>٥</sup> فِي حَرْبِهِ، لَا يَقِفُ عَلَى وَقُوعِ التَّوْبَةِ مِنْهُمْ؛ بَلْ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالْأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَوْ<sup>٦</sup> لَمْ يَنْبُ أَحَدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِيهِ<sup>٧</sup> تَحْقِيقُ لَخَبَرِ الْبِشَارَةِ بِالْجَنَّةِ لِلْعَشْرَةِ» فَطَرِيفٌ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْبِشَارَةِ - لَوْ صَحَّ - بَأَنَّ<sup>٨</sup> يَكُونُ مُحَقَّقًا لِلتَّوْبَةِ وَمُزِيلًا لِلشُّبْهَةِ فِيهَا أَوَّلَى<sup>٩</sup>؛ أَلَا تَرَى<sup>١٠</sup> أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١١</sup> بِالْجَنَّةِ عَلَيْهِمْ وَمَعَ هَذَا يَمُوتُونَ عَلَى إِصْرَارِهِمْ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَبَّوْا مِنَ الْقَبِيحِ الَّذِي فَعَلُوهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ

١. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِيهِمْ وَفِي غَيْرِهِمْ».

٢. فِي «ج، ص»: «وَلَا».

٣. فِي «ج»: «وَيَنْتَقِلَ».

٤. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «إِنْ».

٥. فِي «ج»: «لَأَنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِمْ مُبْطِلِينَ».

٦. فِي «ج، ص»: «وَإِنْ».

٧. أَيْ فِي بَيَانِ تَوْبَتِهِمْ.

٨. فِي «ج، ص»: «فَأَنَّ». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «فَبَأَنَّ».

٩. أَيْ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْبِشَارَةِ مُحَقَّقًا لِلتَّوْبَةِ أَوَّلَى مِنْ أَنْ تَكُونَ التَّوْبَةُ مُحَقَّقَةً لَخَبَرِ الْبِشَارَةِ، كَمَا هُوَ فِي كَلَامِ الْقَاضِي.

١٠. فِي «د»: «أَلَا يَرَى».

١١. هَكَذَا فِي «ب، د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ». وَهَكَذَا فِي الْمَوْضِعِينَ الْآتِيَيْنِ.

السلام بَشَّرَهُم بِالْجَنَّةِ؟

٣٢٧/٤

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ رَاوِيًا لَوْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ خَبَرَ بِدخول رجلٍ بَعِيْنِهِ إِلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ،<sup>١</sup> لَمْ يَكْ مُحَقِّقًا لِلخَبَرِ<sup>٢</sup> وَمَوْجِبًا لِلْقَطْعِ عَلَى صِدْقِهِ دخولَ ذَلِكَ الرَّجُلِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ إِلَى الْمَكَانِ؛ بَلْ مَتَى عَلِمْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَبَرَ بِذَلِكَ، وَكُنَّا مِنْ قَبْلُ شَاكِكِينَ فِي دخولِ الرَّجُلِ الْمَكَانَ<sup>٣</sup> الْمَخْصُوصَ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ دخوله وَالْقَطْعِ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و فِيهِ زَوَالُ الْخِلَافِ فِي إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِهِ وَ عِنْدَهُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا مُعْتَبَرَ بِهِ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ، وَأَنَّ بَعْضَ<sup>٤</sup> مَنْ عَقَدَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَثْبُتَ<sup>٥</sup> الْإِمَامَةِ؟

عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَدَّعِيَ تَوْبَةَ جَمِيعِ مَنْ حَارَبَهُ وَقُتِلَ فِي الْمَعْرَكَةِ بِسَيْفِهِ عَلَى خِلَافِهِ<sup>٦</sup>؛ فَالْإِجْمَاعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَيْسَ يَثْبُتُ لَهُ.

فَإِنْ قَالَ: لَا عِتَابَ مَنْ قُتِلَ عَلَى الْفِسْقِ فِي بَابِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ.

قِيلَ لَهُ: فَهَذَا الْمَعْنَى قَائِمٌ فِيمَنْ تَكَلَّفَتْ<sup>٧</sup> الْكَلَامَ فِي تَوْبَتِهِ، وَ زَعَمْتَ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِيهَا ثُبُوتُ الْإِجْمَاعِ.

١. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَكُنْ».

٣. فِي «ب، د»: «بِالْخَبَرِ».

٤. فِي «ج»: «الْمَكَانِ».

٥. فِي «د»: «بِنَقْضِ».

٦. فِي «د» وَ الْحَجَرِيِّ: «يَثْبُتُ».

٧. أَيْ قَتْلَ بِسَيْفِهِ، وَ حَالُهُ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامِ.

٨. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَكَلَّفَ».

[في بيان أن الظن لا يقوم مقام العلم في باب التوبة إلا في بعض الحالات]

فأما المُقَدِّمةُ التي قَدَّمها أمام كلامه، مِن أنَّ التوبة لا يَكُونُ الطريقُ إليها إِلَّا غَالِبَ الظنِّ، ولا يُعْلَمُ<sup>١</sup> صَحَّتْها بِشُرُوطِها مِن أَحَدٍ إِلَّا بِالسَّمْعِ، وأنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ فِي بَابِ التَّوْبَةِ تَقُومُ مَقَامَ التَّوَاتُرِ وَالْمُشَاهَدَةِ، وإِجْرَاؤُهُ بِذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ فِسْقُهُ مُتَيَقَّنًا، فَلَا نَزُولُ<sup>٢</sup> عَنْ ذَمِّهِ إِلَّا بِأَمْرِ مُتَيَقِّنٍ» وادِّعَاؤُهُ فِي خِلَالِ ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ، عَلَى مَا رَتَّبَهُ وَقَرَّرَهُ:

فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّهُ<sup>٣</sup> كَالْمُنَاقِضِ لِمَا أَطْلَقَهُ عِنْدَ اعْتِدَارِهِ مِنْ أَحْدَاثِ عُثْمَانَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ هُنَاكَ: «إِنَّ مَنْ ثَبَّتَ<sup>٤</sup> عَدَالَتَهُ وَوَجُوبَ تَوَلِّيهِ<sup>٥</sup> - إِمَّا عَلَى الْقَطْعِ أَوْ عَلَى الظَّاهِرِ - فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُعَدَلَ فِيهِ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِلَّا بِأَمْرِ مَعْلُومٍ مُتَيَقِّنٍ يَقْتَضِي الْعُدُولَ<sup>٦</sup>» وَهُوَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَجْعَلُهُ كَالْمُتَيَقِّنِ<sup>٧</sup> فِي أَنَّهُ يُعَدَّلُ بِهِ عَنِ الْمُتَيَقِّنِ!

٣٢٨/٤

وَادِّعَاؤُهُ الْإِجْمَاعَ فِي هَذَا الْبَابِ<sup>٨</sup> غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا ذَكَرَهُ خِلَافًا ظَاهِرًا، وَ<sup>٩</sup> فِي النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ فِسْقٍ وَصَلَحٍ لَا يُرْجَعُ عَنْهُ إِلَّا بِمَعْلُومٍ مِثْلِهِ.

١. فِي «ب، د»: «وَلَا نَعْلَم».

٢. فِي «ب»: «فَلَا يَزُول». وَفِي «ص، ف»: «فَلَا تَزُول».

٣. فِي «ب، د، ص، ف» + «كَان».

٤. هَكَذَا فِي «ف» وَالْمَغْنِي. وَفِي «د» وَالْحَجَرِي: «ثَبَّتَ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَثَبَّتَ».

٥. هَكَذَا فِي الْمَغْنِي. وَفِي «ب، د»: «وَيَجِبُ تَوَلِّيُّهُ». وَفِي غَيْرِهَا: «وَيَجِبُ تَوَلِّيُّهُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَجِبُ تَوَلِّيُّهُ» بِدُونِ الْوَاوِ.

٦. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الثَّانِي)، ص ٣٣. وَتَقَدَّمَ فِي ص ١٢١.

٧. أَيُّ يَجْعَلُ مَا يَغْلِبُ فِيهِ الظَّنُّ كَالْمُتَيَقِّنِ.

٨. فِي «ب، د»: «فِي هَذَا الْمَوْضِعِ».

٩. فِي «ج» وَالْحَجَرِي: «أَوْ».

و يُمكنُ أن يُقالَ له فيما اعتَمَدَه: إِنَّمَا جازَ أن يُرجَعَ<sup>١</sup> في شرائطِ التوبةِ إلى غالبِ  
الظنِّ لأنَّه لا يُمكنُ أن يتناوَلها العِلْمُ على سبيلِ التفصيلِ إلَّا من جهةِ السَّمْعِ، فقامَ  
الظنُّ مقامَ العِلْمِ لَمَّا تَعَدَّرَ العِلْمُ. و كَوْنُ المُذنبِ نادماً يُمكنُ أن نَعْلَمَه و نَتَحَقَّقَه  
و نُضْطَرَّ<sup>٢</sup> في كثيرٍ من المَوَاضِعِ إليه، فلا يَجوزُ أن نُقيِمَ<sup>٣</sup> الظنَّ فيه مقامَ العِلْمِ.  
و هكذا القولُ في أفعالِ الخير - المَوجِبَةِ لِلوَلَايَةِ و التَعْظِيمِ - أَنَّهُ يُرجَعُ<sup>٤</sup> في  
وقوعِها و حصولِها مِنَ الفاعِلِ - حَتَّى نَتَوَلَّاهُ و نَحْكُمَ<sup>٥</sup> له بأحكامِ الصالحينَ - إمَّا  
بالمُشَاهَدَةِ<sup>٦</sup> أو غيرِها، و لا يُرجَعُ<sup>٧</sup> في وقوعِ تلكَ الأفعالِ - على الوجوهِ التي  
يُسْتَحَقُّ بها<sup>٨</sup> الثوابُ؛ من إخلاصٍ و غيره - إلى العِلْمِ؛ لَمَّا تَعَدَّرَ العِلْمُ، و جازَ لِمَا  
ذَكَرناهُ أن يَقومَ الظنُّ هاهُنَا مقامَه.

فَلَيْسَ يَجِبُ<sup>٩</sup> إذا رُجِعَ فيما يُمكنُ فيه العِلْمُ إلى العِلْمِ<sup>١٠</sup> أن يُرجَعَ إليه فيما لا  
يُمكنُ فيه؛ على ما أَلْزَمَهُ صاحبُ الكتابِ، و أَحَالَ<sup>١١</sup> في هذا البابِ عليه.<sup>١٢</sup>

١. في الحجري و المطبوع: «أن ترجع».

٢. في «د»: «و يُضْطَرَّ».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «أن يقيم».

٤. في الحجري و المطبوع: «أن ترجع».

٥. في «ب، د»: «حَتَّى يتَوَلَّاهُ يُحْكَم». و في «ف»: «حَتَّى نتَوَلَّاهُ و يُحْكَم».

٦. كذا في جميع النسخ و الحجري و المطبوع. و الأنسب: «إلى المشاهدة».

٧. في «ص، ف»: «و لا ترجع». و في الحجري و المطبوع: «و لا ترجع».

٨. في «ج، ص، ف، ه»: «به».

٩. في المطبوع: «فليس يجب».

١٠. في «د» و الحجري: - «إلى العلم».

١١. هكذا في الحجري و المطبوع. و في «ب، د، ف»: «و حال». و في «ج، ص»: «من حال».

١٢. في «ب، ج، ص، ف»: - «عليه».

[في بيان الطريق إلى مناقشة توبة المقاتلين لأمر المؤمنين ﷺ]

ثُمَّ إِذَا سَلَّمْنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ عَلَى مَا اقْتَرَحَهُ، وَوَأَقْنَاهُ عَلَى أَنَّ الْمَعْلُومَ يُرْجَعُ عَنْهُ بِالْمَظْنُونِ،<sup>١</sup> كَانَ لَنَا<sup>٢</sup> فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا يُدْعَى مِنْ تَوْبَةِ الْقَوْمِ طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ نُبَيِّنَ<sup>٣</sup> أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي رَوَاهَا فِي ذَلِكَ مُعَارَضَةٌ بِأَخْبَارٍ إِنْ<sup>٤</sup> لَمْ تَزِدْ فِي الْقُوَّةِ وَالظُّهُورِ عَلَيْهَا لَمْ تَنْقُصْ.<sup>٥</sup>

وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ: أَنْ نُبَيِّنَ<sup>٦</sup> أَنَّ<sup>٧</sup> جَمِيعَ مَا رُوِيَ مِنْ أَخْبَارِ التَّوْبَةِ<sup>٨</sup> مُحْتَمِلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ لَا يُرْجَعُ بِالْمُحْتَمِلِ عَنِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ. وَعَلَى هَذَا عَوَّلَ صَاحِبُ الْكِتَابِ لِمَا ذَكَرَ<sup>٩</sup> لِعُثْمَانَ مِنْ أَحْدَاثِهِ: لِأَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْحَدَّثَ<sup>١٠</sup> [الَّذِي]<sup>١١</sup> يُوْجِبُ الْإِنْتِقَالَ عَنِ التَّعْظِيمِ وَ[التَّوَلَّى] إِذَا كَانَ<sup>١٢</sup> مِنْ بَابٍ مَا يَحْتَمِلُ<sup>١٣</sup> أَنْ يَكُونَ واقِعاً عَلَى وَجْهِ يَقْبَحُ فَيَكُونُ<sup>١٤</sup> عَظِيماً، وَ عَلَى وَجْهِ يَحْسُنُ فَلَا<sup>١٥</sup> يَكُونُ

١. في الحجري الكلمة غير واضحة. وفي المطبوع: «للمظنون».

٢. في «ج»: - «لنا».

٣. في «د»: «أُنْ يَثْبُت». وفي حاشيتها والحجري والمطبوع: «أَنْ يَبَيَّن».

٤. في «ب، د»: - «إِنْ».

٥. هذا هو مقتضى السياق. وفي «ب، ص»: «لَمْ يَنْقُص». وفي غيرهما: «لَمْ يَنْقُص».

٦. في «د»: «أُنْ يَثْبُت». وفي حاشيتها والحجري والمطبوع: «أَنْ يَبَيَّن».

٧. هكذا في «ج». وفي غيرها: - «أَنَّ».

٨. هكذا في «ص». وفي «ج»: + «لَا». وفي غيرهما: + «مَحْمُولاً».

٩. في «ص» والحجري والمطبوع: «لَمَّا تَقَدَّمَ».

١٠. في «د»: «الْحَدِيث».

١١. ما بين المعقوفين من المغني. وهكذا ما بعده.

١٢. هكذا في المغني. وفي غيره: «لَكِنْ» بدل «إِذَا كَانَ».

١٣. في الحجري الكلمة غير واضحة. وفي المطبوع: «يُجْعَل».

١٤. في «ج، ص، ف»: «وَيَكُون». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

١٥. هكذا في «د» والمغني. وفي غيرهما: «وَلَا».



قَبِيحاً، فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُنْتَقَلَ<sup>١</sup> مِنْ أَجْلِهِ إِلَى الْبَرَاءَةِ؛ بَلْ يَجِبُ الثَّبَاتُ عَلَى التَّوَلَّى  
وَالْتَعْظِيمِ<sup>٢</sup> وَرَاعَى فِي الْخُرُوجِ عَنِ التَّوَلَّى مَا يُثَبِّتُ<sup>٣</sup> وَقَوْعُهُ كَثِيراً، وَلَمْ يَحْفَلْ بِمَا  
يُثَبِّتُ<sup>٤</sup> وَقَوْعُهُ وَبَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحاً وَحَسَناً. وَ<sup>٥</sup> هَذَا الَّذِي اعْتَبَرَهُ صَحِيحٌ، وَمِثْلُهُ  
يُرَاعَى فِيمَا يُنْتَقَلَ بِهِ عَنِ الْبَرَاءَةِ إِلَى التَّوَلَّى وَالتَّعْظِيمِ.

٣٣٩/٤

### [الكلام في توبة الزبير]

[في بيان إصرار الزبير على عدم التوبة]

وَنَحْنُ نَبْدَأُ بِالْكَلَامِ فِيمَا يَخْصُ تَوْبَةَ الزُّبَيْرِ؛ لابتداء صاحب الكتاب بها، وَنَذْكُرُ مَا  
رُويَ مِنَ الْأَخْبَارِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِصْرَارِهِ، قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى مَا تَحْتَمِلُهُ الْأَخْبَارُ الَّتِي  
رَوَاهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ وَاعْتَمَدَهَا فِي تَوْبَتِهِ:

### [كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أهل الكوفة]

منها: <sup>٦</sup> مَا رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا فَتَحَ الْبَصْرَةَ  
كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ: <sup>٧</sup>

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلِيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ؛

١. في «ب» و المطبوع: «أَنْ نُنْتَقَلَ».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٣٣، مع اختلاف في نهاية العبارة. و قد تقدّمت هذه العبارة باختصار في ص ١٢١ - ١٢٢.

٣. في «ب، ص» و حاشية «ف»: «مَا يَثْبِتُنْ». و في المطبوع: «مَا يَثْبِتُنْ».

٤. في «ب، د»: «يَثْبِتُنْ».

٥. في المطبوع: «و».

٦. في «ب، د» و الحجري و المطبوع: «منها».

٧. في التلخيص: «+ بالفتح».

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ إِلَيْكُمْ<sup>١</sup> الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ عَدْلٌ «لَا يُغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ  
وَ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ يَقُومُ سُوءاً فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ»<sup>٢</sup> أَخْبِرُكُمْ عَنَّا  
وَعَمَّنْ سِرْنَا إِلَيْهِ مِنْ جُمُوعِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَ<sup>٣</sup> مَنْ تَأَسَّبَ إِلَيْهِمْ مِنْ قُرَيْشٍ وَ غَيْرِهِمْ  
مَعَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرِ، وَ نَكْتِهِمْ صَفَقَةَ أَيْمَانِهِمْ، وَ تَنَكُّبِهِمْ عَنِ الْحَقِّ. فَتَنَهَضْتُ مِنْ  
الْمَدِينَةِ - حِينَ انْتَهَى إِلَيَّ خَبْرُهُمْ حِينَ سَارُوا إِلَيْهَا فِي جَمَاعَتِهِمْ، وَ مَا صَنَعُوا  
بِعَامِلِي عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ - حَتَّى قَدِمْتُ ذَا قَارَ، فَبَعَثْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَ عَمَّارَ بْنَ  
يَاسِرٍ وَ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ، فَاسْتَفَرْتُكُمْ بِحَقِّ اللَّهِ وَ حَقِّ رَسُولِهِ؛ فَأَقْبَلَ إِلَيَّ إِخْوَانُكُمْ  
سِرَاعاً، حَتَّى قَدِمُوا عَلَيَّ، فَسِرْتُ إِلَيْهِمْ بِهِمْ،<sup>٥</sup> حَتَّى نَزَلْتُ ظَهَرَ الْبَصْرَةِ؛ فَأَعْذَرْتُ  
بِالدُّعَاءِ، وَ قَدَّمْتُ الْحُجَّةَ،<sup>٦</sup> وَ أَقْلْتُ الْعَثْرَةَ وَ الزَّلَّةَ،<sup>٧</sup> وَ اسْتَبْتَبْتُهُمْ مِنْ نَكْتِهِمْ بِيَعْتِي  
وَ عَهْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ؛ فَأَبَوْا إِلَّا قِتَالِي وَ قِتَالَ مَنْ مَعِي، وَ التَّمَادِي فِي الْغَيِّ؛ فَنَاهَضْتُهُمْ  
بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛<sup>٨</sup> فَقُتِلَ<sup>٩</sup> مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ نَاكِثاً، وَ وَلَّى مِنْ وَلَّى إِلَى مِصْرِهِمْ؛<sup>١٠</sup>

١. في التلخيص: «أحمد إليكم الله»؛ بتقديم و تأخير. و في مستدرک النهج: - «إليكم».

٢. الرعد (١٣): ١١. ٣. في المطبوع: - «و».

٤. في النسخ: «ناسب». و ما أثبتناه من الحجري و المطبوع و التلخيص. و تأسب القوم: اختلطوا.  
و تأسب إليه: انضم إليه و التف عليه. لسان العرب، ج ١، ص ٢١٤ (أشب).

٥. في التلخيص: «فسرت بهم إليهم».

٦. في التلخيص: «و قدمت بالحجة». و في المصادر: «و قمت بالحجة».

٧. في «د»: «و الذلة».

٨. في التلخيص: - «في سبيل الله».

٩. في «ص» و الحجري و المطبوع: «و قُتل».

١٠. في «ب»: «نصرهم». و في «د»: «نصرتهم». و في بعض المصادر: + «و قُتل طلحة و الزبير على  
نكتهما و شقاقهما، و كانت المرأة عليهم أشأم من ناقة الحجر، فخذلوا و أدبروا و تقطعت بهم  
الأسباب. فلما رأوا ما حل بهم سألوني ما دعوتهم...».

فَسَأَلُونِي مَا دَعَوْتُهُمْ<sup>١</sup> إِلَيْهِ<sup>٢</sup> قَبْلَ الْقِتَالِ، فَقَبِلْتُ مِنْهُمْ، وَاعْمَدْتُ السَّيْفَ عَنْهُمْ،<sup>٣</sup> وَأَخَذْتُ بِالْعَفْوِ فِيهِمْ،<sup>٤</sup> وَأُجْرِيْتُ الْحَقَّ وَالسُّنَّةَ بَيْنَهُمْ، وَاسْتَعْمَلْتُ عَلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ<sup>٥</sup> عَلَى الْبَصْرَةِ.

وَأَنَا سَائِرٌ إِلَى الْكُوفَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَقَدْ بَعَثْتُ<sup>٦</sup> إِلَيْكُمْ زَحْرَ<sup>٧</sup> بْنَ قَيْسٍ<sup>٨</sup> الْجُعْفِيَّ<sup>٩</sup> لَتَسْأَلُوهُ، فَيُخْبِرَكُمْ عَنِّي وَعَنْهُمْ، وَرَدَّاهُمُ الْحَقَّ<sup>١٠</sup> عَلَيْنَا، فَرَدَّاهُمُ اللَّهُ وَهُمْ كَارِهُونَ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

وَكَتَبَ عُبَيْدُ<sup>١١</sup> اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ<sup>١٢</sup>، فِي جُمَادَى [الْأُولَى] ١٣ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ.<sup>١٤</sup>

١. في «ب، ج، د»: «فَسَأَلُونِي مَوَادِعَهُمْ». وفي «ص»: «فَسَأَلُوا فِي مَوَادِعِهِمْ».
٢. في الحجري والمطبوع: - «إِلَيْهِ».
٣. في الحجري والمطبوع: - «عَنْهُمْ».
٤. في «ب، د»: «مِنْهُمْ». وفي التلخيص: «عَنْهُمْ».
٥. في «ج، د»: «الْعَبَّاسُ» بدل «عَبَّاس».
٦. في «ج»: «بَعَثَ».
٧. في «ب، ف» والحجري والتلخيص: «زَجْر». وفي «د» الكلمة غير منقوطة.
٨. في «ج»: «الْقَيْس».
٩. زحر بن قيس الجعفي الكوفي، شهد صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام، وكان شريفاً فارساً، وله ولد أشرف، وكان خطيباً بليغاً، وقد على يزيد بن معاوية. أنزله عليّ المدائن في جماعة جعلهم هنالك رابطة. تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٨٩، الرقم ٤٦٠٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٨، ص ٤٤٣، الرقم ٢٢٤٢؛ الوافي بالوفيات، ج ١٤، ص ١٨٩، الرقم ٢٥٧.
١٠. هكذا في التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بِالْحَقِّ». وَرَدَّ عَلَيْهِ كَذَا: لَمْ يَقْبَلْهُ.
١١. في «ب، ج، ص»: «عَبْد».
١٢. عبید الله بن أبي رافع: كاتب أمير المؤمنين عليه السلام، وله كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام. وأبوه أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله. الفهرست للطوسي، ١٧٤ - ١٧٥؛ رجال النجاشي، ص ٤.
١٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.
١٤. الإرشاد للمفيد، ج ١، ص ٢٥٨ - ٢٥٩: الحمل للمفيد، ص ٣٩٨ - ٣٩٩: وقعة صفين، ص ١٥ - ١٦: الفتح، ج ٢، ص ٥٠٠، مع اختلاف يسير.

فَكَيْفَ يَكُونُ الزُّبَيْرُ تَائِبًا وَ قَدْ صَرَخَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ تَمَادَى فِي  
 الْغَيِّ حَتَّى قُتِلَ نَاكثًا؟<sup>١</sup> وَمَنْ تَابَ لَا يَوْصَفُ بِالنَّكَثِ، وَ يُبْحِجُ<sup>٢</sup> مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّوْبَةِ!  
 وَ قَدْ رَوَى أَبُو مَخْنَفٍ لَوْ طُبُّ بْنُ يَحْيَى<sup>٣</sup> هَذَا الْكِتَابَ بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَ رَوَى  
 فِي جُمْلَتِهِ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَ ذِكْرِ بَغْيِ الْقَوْمِ وَ نَكْثِهِمْ: «وَ حَاكَمْنَا هُمَ إِلَى  
 اللَّهِ، فَأَدَّلَنَا عَلَيْهِمْ، فَقُتِلَ طَلْحَةُ وَ الزُّبَيْرُ وَ قَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْهِمَا بِالْمَعْذِرَةِ، وَ أَبْلَغْتُ إِلَيْهِمَا  
 فِي النَّصِيحَةِ، وَ اسْتَشْهَدْتُ عَلَيْهِمَا صَلَاحَ<sup>٥</sup> الْأُمَّةِ؛ فَمَا أَطَاعَا الْمُرْشِدِينَ، وَ لَا أَجَابَا  
 النَّاصِحِينَ. وَ لَا ذَا<sup>٦</sup> أَهْلَ الْبَغْيِ بَعَائِشَةً، فَقُتِلَ حَوْلَهَا عَالَمٌ<sup>٧</sup> جَمٌّ، وَ ضَرَبَ اللَّهُ وَجْهَ  
 بَقِيَّتِهِمْ فَأَدْبَرُوا؛ فَمَا<sup>٨</sup> كَانَتْ نَاقَةُ الْحَجَرِ<sup>٩</sup> بِأَشَأَمَ عَلَيْهِمْ<sup>١٠</sup> مِنْهَا عَلَى أَهْلِ ذَلِكَ الْمِصْرِ،  
 مَعَ مَا جَاءَتْ بِهِ مِنَ الْحَوْبِ الْكَبِيرِ<sup>١١</sup> فِي مَعْصِيَةِ رَبِّهَا وَ نَبِيِّهَا<sup>١٢</sup>، وَ اغْتَرَارِهَا<sup>١٣</sup> فِي

١. في التلخيص: «كَيْفَ يَكُونُ طَلْحَةُ وَ الزُّبَيْرُ تَائِبِينَ، وَ قَدْ صَرَخَ بِأَنَّهُمَا تَمَادَيَا... حَتَّى قُتِلَا نَاكثِينَ؟!».
٢. في «ج» وَ التلخيص: «وَيُبْحِجُ». وَ فِي «ص، ف» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوع: «وَتَقْبِجُ».
٣. في «ج، ص، ف»: «+ الْأَزْدِيَّ». وَ قَدْ أَشِيرَ فِي «ف» إِلَى كَوْنِهَا زَائِدَةً.
٤. فِي الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوع: - «حَمْدُ اللَّهِ وَ».
٥. هَكَذَا فِي «ب» وَ التلخيص. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: - «صَلَحَاءُ».
٦. فِي «د» وَ الْحَجَرِي: «وَ لَا ذَا».
٧. فِي التلخيص: «خُلِقَ».
٨. فِي «ب، د، ص»: «مَا». وَ فِي التلخيص: «وَ إِنَّمَا».
٩. فِي «ج، ف»: «الْحَجَرَةُ». وَ فِي «ص»: «الْحَجِيرُ». وَ الْحَجَرُ: اسْمُ دَارِ ثَمُودَ بِوَادِي الْقُرَى بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَ الشَّامِ، وَ هِيَ بَيُوتٌ مَنْحَوْتَةٌ فِي الْجِبَالِ مِثْلَ الْمَغَاوِرِ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٦، ص ٢٤٤ (حَجَر).
١٠. هَكَذَا فِي «ب» وَ التلخيص. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: «عَلَيْهَا».
١١. فِي «ب، ج، ص»: «الْحَرْبُ الْكَبِيرُ». وَ فِي «د»: «الْحَرْبُ الْكَثِيرُ». وَ الْحَوْبُ: الْإِثْمُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٤٠ (حَوْب).
١٢. هَكَذَا فِي «ب» وَ التلخيص. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: «وَ نَبِيِّهَا».
١٣. فِي «د»: «وَ اعْتَدَارَهَا».

تفريقِ المُسْلِمِينَ، وَ سَفَكِ دِمَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، بِإِثْنَيْهِ، وَلَا مَعْدِرَةَ، وَلَا حُجَّةَ ظَاهِرَةَ. فَلَمَّا هَزَمَهُمُ اللَّهُ أَمَرْتُ أَنْ لَا يَتَّبَعَ مُدَبِّرٌ، وَلَا يُجَهَّزَ عَلَى جَرِيحٍ<sup>١</sup>، وَلَا تُكْشَفَ<sup>٢</sup> عَوْرَةٌ، وَلَا يُهْتَكَ سِتْرٌ، وَلَا تُدْخَلَ<sup>٣</sup> دَارٌ إِلَّا بِإِذْنِ [أَهْلِهَا]؛<sup>٤</sup> وَ أَمَنْتُ النَّاسَ. وَ قَدْ اسْتَشْهِدَ مِنَّا رِجَالٌ صَالِحُونَ؛ ضَاعَفَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِمْ، وَ رَفَعَ دَرَجَاتِهِمْ، وَ أَنَالَهُمْ<sup>٥</sup> ثَوَابَ الصَّالِحِينَ، الصَّادِقِينَ، الصَّابِرِينَ»<sup>٦</sup>.

٣٣١/٤

و لَيْسَ<sup>٧</sup> هَذِهِ أَوْصَافٌ مِّنْ تَابٍ وَ قُبُضٍ عَلَى الطَّهَارَةِ وَ الْإِنَابَةِ؛ وَ فِي تَفْرِيقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْخَبَرِ بَيْنَ<sup>٨</sup> قَتْلِهِ وَ قِتْلَاهُمْ، وَ وَصَفِ مَنْ قُتِلَ مِنْ عَسْكَرِهِ بِالشَّهَادَةِ<sup>٩</sup> دُونَ مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ، ثُمَّ<sup>١٠</sup> فِي دُعَائِهِ لِقَتْلَى عَسْكَرِهِ دُونَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرِ، دَلَالَةٌ عَلَى مَا قُلْنَا؛ وَ لَوْ كَانَا مَضِيًّا تَائِبِينَ لَكَانَا أَحَقَّ النَّاسِ بِالْوَصْفِ بِالشَّهَادَةِ وَ التَّرْحُمِ<sup>١١</sup> وَ الدُّعَاءِ. وَ قَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ أَيْضًا كِتَابَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، يَتَضَمَّنُ مِثْلَ مَعَانِي كِتَابِهِ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَ قَرِيبًا مِنْ أَلْفَاظِهِ، وَ يَصِفُهُمْ<sup>١٢</sup> بِأَنَّهُمْ

١. أجهز على الجريح: شد عليه و أسرع و أتم قتله. راجع: تاج العروس، ج ٨، ص ٤١ (جهز).

٢. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «و لا يكشف».

٣. هذا هو مقتضى السياق. و في النسخ و الحجري و التلخيص: «و لا يدخل». و ما أثبتناه من

المطبوع.

٤. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و أنالهم».

٦. الجمل للمفيد، ص ٤٠٣.

٧. كذا في النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «و ليست».

٨. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «من الخبر عن».

٩. في «د» - «بالشهادة».

١٠. هكذا في التلخيص. و في المطبوع: «و» بدل «ثم». و في النسخ: - «ثم».

١١. في «د» و «الرحم».

١٢. في التلخيص: «و وصفهم».

فَقِيلُوا عَلَى النَّكَثِ وَ الْبَغْيِ، لَوْلَا الْإِطَالَةُ لَدَّ كَرْنَاهُ بِعَيْنِهِ.<sup>٢</sup>  
 وَ رَوَى الْوَاقِدِيُّ: أَنَّ ابْنَ جُرْمُوزٍ<sup>٤</sup> لَمَّا قَتَلَ الزُّبَيْرَ وَ احْتَرَّه<sup>٥</sup> رَأْسَهُ، وَ أَخَذَ سَيْفَهُ، ثُمَّ  
 أَقْبَلَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى بَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: أَنَا رَسُولُ الْأَحْنَفِ<sup>٦</sup>،  
 فَتَلَا عَلَيْهِ السَّلَامُ [عَلَيْهِ] هَذِهِ الْآيَةُ: «الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ»<sup>٨</sup>، فَقَالَ: هَذَا رَأْسُ  
 الزُّبَيْرِ وَ سَيْفُهُ، وَ أَنَا قَاتِلُهُ. فَتَنَاولَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَيْفَهُ وَ قَالَ: «طَالَ  
 مَا<sup>١٠</sup> جَلَا بِهِ الْكَرْبَ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ لَكِنَّ  
 الْحَيْنَ<sup>١١</sup> وَ مَصَارِعَ السَّوَاءِ»<sup>١٢</sup>.

١. في المطبوع: «ولولا». ٢. الجمل للمفيد، ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

٣. في الحجري و المطبوع: «وقد».

٤. عمرو بن جرموز هو الذي قتل الزبير بن العوام على وجه الغيلة و الغدر سنة ٣٦، و خرج على  
 أمير المؤمنين عليه السلام مع الخوارج، و هو مذموم عند أهل السنة و الشيعة. الكنى و الألقاب،  
 ج ١، ص ٢٣٨.

٥. في «ب» و الحجري: «واجتر». و في التلخيص: «و نزل فاحتر».

٦. يعني الأحنف بن قيس. و هو الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين، أبو بحر التميمي، سيد  
 تميم. أسلم في حياة رسول الله صلى الله عليه و آله و لم يره، و وفد على عمر. شهد مع أمير  
 المؤمنين عليه السلام صفين، إلا أنه لم يشهد الجمل. و كان صديقاً لمصعب بن الزبير، فوفد  
 عليه إلى الكوفة، و مات عنده فيها سنة ٧٢. سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٨٦ - ٨٧: إكمال  
 تهذيب الكمال، ج ٢، ص ١٨، الأعلام، ج ١، ص ٢٧٦.

٧. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٨. النساء (٤): ١٤١. و تمام الآية: «الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ  
 نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوَذِ عَلَيْكُمْ وَ نَمْنَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ  
 يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا».

٩. في «ب، ص»: «فقال». ١٠. في المطبوع: «طال ما».

١١. في «ب، د»: «الجبن». و الحين: الهلاك. لسان العرب، ج ١٣، ص ١٣٦ (حين).

١٢. الإرشاد للمفيد، ج ١، ص ٢٥٤: الجمل للمفيد، ص ٣٨٩: أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٥٤،  
 و ج ٩، ص ٤٣٣: الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٨٣: مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٦٤.

وَلَوْ كَانَ تَائِبًا لَمْ يَكُنْ مَصْرَعُهُ<sup>١</sup> مَصْرَعَ سَوْءٍ؛ لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَتَلَهُ غَادِرًا بِهِ، وَهَذِهِ «شَهَادَةٌ» لَوْ كَانَ تَائِبًا مُقْلِعًا عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا إِنَّ أَيْمَةَ الْكُفْرِ فِي الْإِسْلَامِ خَمْسَةٌ: طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَمُعَاوِيَةُ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ».<sup>٢</sup>

وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.<sup>٣</sup>

وَرَوَى نُوحُ بْنُ دُرَّاجٍ،<sup>٤</sup> عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ،<sup>٥</sup> عَنْ حَبَّةَ<sup>٦</sup> الْغُرْنِيِّ<sup>٧</sup> قَالَ: سَمِعْتُ

٣٣٢/٤

١. في «ج، د، ص» والحجري والمطبوع: - «مصرعه».

٢. قرب الإسناد، ص ٩٦؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٨، ذيل الآية ١٢ من سورة التوبة (٩)؛ شرح الأخبار، ج ٢، ص ١٥٦ - ١٥٧، ح ٤٨٠؛ المناقب والمثالب، ص ٢٠١؛ المصنف، ج ١١، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧٢٦؛ التاريخ الكبير، ج ٧، ص ٣١٦، الرقم ١٣٤٧؛ العلل لابن حنبل، ج ٢٠، ص ١٢٧، الرقم ١٧٧٢. مع اختلاف.

٣. المناقب والمثالب، ص ٢٠١.

٤. نوح بن دراج النخعي، مولا هم، أبو محمد الكوفي القاضي. كان من الشيعة، وكان قاضي الكوفة، وكان له فقه، وكان أبوه بقالاً. روى عن إسماعيل بن أبي خالد و هشام بن عروة والأعمش وغيرهم، وروى عنه سعيد بن منصور و عثمان بن أبي شيبة و أبو نعيم ضرار بن صرد وغيرهم. أخبار القضاة، ص ٦٠٥؛ تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣١٦، الرقم ٧٢٨٧؛ رجال العلامة الحلي، ص ١٧٥، الرقم ٣؛ تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٤٨٣، الرقم ٨٧١.

٥. محمد بن مسلم بن رباح، أبو جعفر الأوقص الطحان، مولى ثقيف الأعور، وجه الإمامية بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر الباقر و أبا عبد الله الصادق عليهما السلام، و روى عنهما، وكان من أوثق الناس، له كتاب يسمى الأربعمائة مسألة في أبواب الحلال والحرام. مات سنة خمسين ومائة. رجال النجاشي، ص ٣٢٣، الرقم ٨٨٢؛ رجال الطوسي، ص ٢٩٤، الرقم ٤٢٩٣.

٦. في «ج، ص» والحجري: «حبة».

٧. حبة بن جوين بن علي بن فهم بن مالك، أبو قدامة الغُرني الكوفي. تابعي، حدث عن أمير المؤمنين عليه السلام، و عبد الله بن مسعود، و حذيفة بن اليمان. و روى عنه سلمة بن

علياً عليه السلام - حينَ بَرَزَ<sup>١</sup> أهلُ الجَمَلِ - و هو يَقُولُ: «وَاللَّهِ، لَقَدْ عَلِمْتَ صاحِبَةُ الْهُودَجِ أَنَّ أَصْحَابَ الْجَمَلِ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وَ قَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى»<sup>٢</sup>.

و<sup>٣</sup> قد رُوِيَ هذا المعنى بهذا اللفظِ أو قَرِيباً<sup>٤</sup> منه مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ.  
و رَوَى الْبَلَاذُرِيُّ فِي تَارِيخِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ جُوَيْرِيَةَ<sup>٥</sup> بِنِ اسْمَاءَ<sup>٦</sup> أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ الزُّبَيْرَ حِينَ وَلَّى - وَ لَمْ يَكُنْ يَسْطَرِ يَدَهُ بِسَيْفٍ - اعْتَزَّضَهُ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ بِالرُّمَحِ وَ قَالَ: أَيْنَ يَا بَا<sup>٧</sup> عَبْدَ اللَّهِ؟ وَ اللَّهُ<sup>٨</sup> مَا أَنْتَ بِجَبَانٍ، وَ لَكِنِّي أَحْسَبُكَ شَكَاكَ.

«كُهَيْل، وَ أَبُو الْمَقْدَامِ ثَابِتُ بْنُ هَرْمَزٍ، وَ أَبُو السَّابِغَةِ النَّهْدِيُّ وَ غَيْرُهُمْ. وَ رَدَّ حَبَّةَ الْمَدَانِ فِي حَيَاةِ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَ شَهِدَ بَعْدَ ذَلِكَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ. وَ مَاتَ حَبَّةً بَعْدَ سَنَةِ سَبْعِينَ. تَارِيخُ بَغْدَادٍ، ج ٨، ص ٢٦٩، الرِّقْمُ ٤٣٧٥؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ١٤٠، الرِّقْمُ ١٩٥١. ١. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَى».

٢. كِتَابُ سَلِيمِ بْنِ قَيْسٍ الْهَلَالِيِّ، ج ٢، ص ٧٩٨، ح ٢٩؛ الْاِحْتِجَاجُ، ج ١، ص ١٦٢؛ الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، ج ٢، ص ٢١٤، ح ١٧٧١؛ دَلَالَةُ النُّبُوَّةِ، ج ٦، ص ٤٣٤؛ الْبِدَايَةُ وَ النِّهَايَةُ، ج ٦، ص ٢١٧، وَ ج ٧، ص ٣٠٣، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «و».

٤. فِي «د»؛ «و قَرِيباً». وَ فِي التَّلْخِصِ: «أَوْ قَرِيبٌ».

٥. فِي «ب» الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَ فِي «ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِي: «حَوِيرَةٌ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «جَوِيرَةٌ».

٦. جَوَيْرِيَةُ بِنِ اسْمَاءَ بِنِ عَبِيدٍ. سَمِعَ نَافِعاً مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍ وَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَ غَيْرُهُمَا، وَ رَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ اسْمَاءَ وَ حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ وَ غَيْرُهُمَا. تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَ سَبْعِينَ وَ مِائَةٍ. وَ قَالَ الْإِمَامُ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ: «إِنَّهُ زَنْدِيقٌ لَا يَفْلَحُ أَبَداً». الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ٢٠٧، الرِّقْمُ ٣٢٨٤؛ الْمُؤْتَلَفُ وَ الْمُخْتَلَفُ، ج ٢، ص ٧٩٥؛ التَّذَكُّرَةُ بِمَعْرِفَةِ رِجَالِ الْكُتُبِ الْعَشْرَةِ، ج ١، ص ٢٥٦، الرِّقْمُ ٩٨٦؛ قَلَادَةُ النُّحْرِ، ج ٢، ص ٢٤٤، الرِّقْمُ ٨٣٥؛ اخْتِيارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، ج ٢، ص ٧٠٠، ح ٧٤٢.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِصِ: «يَا أَبَا».

٨. فِي «ج» - «وَاللَّهِ».



قال: هو ذاك. ومضى حتى نزل بوادي السباع،<sup>١</sup> فاعترضه ابن جرموز<sup>٢</sup> فقتله.<sup>٣</sup> و اعترفه بالشك يدل على خلاف التوبة؛ لأنه لو كان تائباً لقال له في الجواب: ما شككت، بل تحققت أنك وصاحبك على الحق، وأنا على الباطل، وقد ندمت على ما كان مني. وأي توبة تكون لشاك غير متحقق؟!

فهذه الأخبار وما شاكلها تعارض أخبارهم التي كان لها ظاهر يشهد بالتوبة؛ وإذا تعارضت الأخبار في التوبة والإصرار سقط الجميع، و تمسكنا بما كنا عليه من الكلام في أحكام فسقهم و عظيم ذنبهم.

وليس لهم أن يقولوا: إن كل ما رويتموه من طريق الأحاد.

و ذلك لأن<sup>٥</sup> جميع أخبارهم بهذه المثابة، و كثير مما رويناه أظهر من الذي روه وأفسى، وإن كان من طريق الأحاد. ولو كان لهم في التوبة خبر يقطع العذر و يوجب العلم، لما تكلفوا الكلام<sup>٦</sup> في أنه يرجع عن المعلوم بالمظنون.<sup>٧</sup>

[مناقشة ما استدل به القاضي على توبة الزبير]

فأما الكلام على ما اعتمده<sup>٨</sup> في توبة الزبير: فأول ما تعلق به أنه فارق القوم، و خرج من<sup>٩</sup> جملتهم، و رجع عن الحرب.

١. وادي السباع - الذي قُتل فيه الزبير بن العوام - بين البصرة ومكة، بينه وبين البصرة خمسة أميال. معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٤٣.

٢. هكذا في «د». وفي التلخيص: «فقتله ابن جرموز». وفي غيرهما: «واعترضه ابن جرموز فقتله».

٣. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٥٩. ٤. في «ج، ص، ف»: «يعارض».

٥. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن».

٦. في الحجري والمطبوع: - «الكلام».

٧. في المطبوع: «بالمظنون».

٨. في المطبوع: «عقده».

٩. هكذا في التلخيص. وفي غيره: «عن».

وهذا المقدار غير كافٍ في التوبة؛ لأنَّ الراجعَ عن الحربِ قد يَرَجِعُ لأغراضٍ كثيرة،  
 الندمُ على الحربِ من جملتها؛ فمِنَ أينَ أن رجوعه كان لهذا الوجهِ دونَ غيره<sup>١</sup>!  
 بل الظاهرُ من كَيْفِيَّةِ رجوعه<sup>٢</sup> يَقْتَضِي أَنَّهُ رَجَعَ لغيرِ التوبة؛ لأنَّه<sup>٣</sup> لو كان راجعاً  
 لها،<sup>٤</sup> لَوَجِبَ أن يَصِيرَ إلى حَيْزِ<sup>٥</sup> أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ مُعْتَرِفاً على نفسه  
 بالخطأ، مظهرًا للإقلاعِ عما كان عليه مِن نَكْثِ بَيْعَتِهِ، وَخَلْعِ إِمَامَتِهِ وَمُنَاصَبَتِهِ  
 ومُجَاهَدَتِهِ، وبإذلاً أيضاً نُصْرَتَهُ على مَنْ أَقَامَ على البغي [عليه]<sup>٦</sup> كما تَقْتَضِيهِ<sup>٧</sup>  
 شروطُ إِمَامَتِهِ؛ لأنَّه إن كان تابئاً على ما ادَّعَوْه فَلَنْ تَصِحَّ تَوْبَتُهُ<sup>٨</sup> إلاَّ بأن يَكُونَ مُعْتَرِفاً  
 له عليه السلامُ بالإمامةِ وجوبِ الطاعةِ والنُّصرةِ<sup>٩</sup> ولا حالَ يَتَعَيَّنُ فيها نُصْرَةُ  
 الإمامِ على مَنْ بَغَى عليه إلاَّ وحالُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ هُنَاكَ أَضِيقُ منها.  
 فالظاهرُ من تَنَكُّبِهِ<sup>١٠</sup> وعدوله عن حربِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ وَتَرْكِهِ  
 الاعتذارَ إليه أن رجوعه لم يَكُنْ للتوبة، وأنَّه كانَ لغيرِها من الأغراضِ.  
 ولو لم يَكُنْ ما ذَكَرناه مُرْجِحاً لكَوْنِ الرجوعِ غيرَ مقصودٍ به التوبةَ لَكَانَ  
 مُحْتَمِلاً، ومع الاحتمالِ لا حُجَّةَ فيه.

١. في التلخيص: + «من الوجه».

٢. هكذا في «ج» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «أنه».

٣. في «ب، د»: «لكنه».

٤. في الحجري والمطبوع: - «لها».

٥. في «ج، ص»: «جند».

٦. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٧. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «يقتضيه».

٨. في «ب»: «فلن يصح توبته». وفي «د»: «فلن تصح التوبة». وفي التلخيص: «لم تصح توبته».

٩. في الحجري والمطبوع: - «و النصر».

١٠. في «د»: «تنكبه».

و لا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ حَكَمَ لِلزُّبَيْرِ بِالتَّوْبَةِ مِنْ حَيْثُ رَجَعَ عَنِ الْحَرْبِ، وَ بَيْنَ مَنْ حَكَمَ بِالتَّوْبَةِ لِكُلِّ مَنْ انصَرَفَ عَنِ حَرْبِ<sup>١</sup> النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٢</sup> مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ، فَيَعْتَرِفَ بِالإِسْلَامِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَ يُظْهِرَ النَّدَمَ عَلَى مَا<sup>٣</sup> كَانَ عَلَيْهِ؛ حَتَّى يَجْعَلَ ذَلِكَ نَاقِلًا لَنَا عَنْ ذِمَّةِ إِلَى مَدْحِهِ، وَ عَنْ الْقَطْعِ عَلَيْهِ بِالْعِقَابِ<sup>٤</sup> إِلَى الْقَطْعِ لَهُ بِالثَّوَابِ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ سَبَبُ رَجُوعِ الزُّبَيْرِ عَنِ الْحَرْبِ؛ فُرُوي<sup>٥</sup> أَنَّ ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ لَهُ: إِنَّ<sup>٦</sup> عَائِشَةَ تُرِيدُ أَنْ تَصْلِيكَ<sup>٧</sup> بِالْحَرْبِ، ثُمَّ تُقْضِي<sup>٨</sup> بِالْأَمْرِ إِلَى ابْنِ عَمِّهَا - يَعْنِي طَلْحَةَ -؛ وَ مَا أَرَى لَكَ إِلَّا الرُّجُوعَ<sup>٩</sup>. وَ إِنَّمَا قَالَ لَهُ<sup>١٠</sup> هَذَا لِأَنَّهُمْ أَمَرُوهُ مَا دَامَتِ الْحَرْبُ قَائِمَةً، فَإِذَا انْقَضَتْ ارْتَأَوْا.<sup>١١</sup>

١. في المطبوع: «حروب». و في التلخيص: - «حرب».

٢. في «ب، د»: «عليه السلام».

٣. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «عَمَّا».

٤. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «بالعذاب».

٥. هكذا في التلخيص. و في المطبوع: - «فروي». و في غيرهما: «و روي».

٦. في المطبوع: - «إِنَّ».

٧. صَلَّى الشَّيْءَ، يَصْلِيهِ، صَلِيًّا: أَلْقَاهُ فِي النَّارِ. تاج العروس، ج ١٩، ص ٦٠٤ (صلى).

٨. في التلخيص: «تقضي».

٩. الفصول المختارة، ص ١٤٢ - ١٤٣؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٠٩؛ الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٩٢ - ٩٣؛ دلائل النبوة، ج ٦، ص ٤١٤، مع اختلاف.

١٠. في «ب، د، ص»: «لهم».

١١. في «د» و الحجري و المطبوع: «استأثروا». و قال ابن أبي الحديد: «كان عبد الله بن الزبير هو

الذي يصلي بالناس في أيام الجمل؛ لأنَّ طلحة و الزبير تدافعا الصلاة، فأمرت عائشة عبد الله أن يصلي قطعاً لِمَنَازِعَتِهِمَا، فَإِنْ ظَهَرُوا كَانَ الْأَمْرُ إِلَى عَائِشَةَ تَسْتَخْلِفُ مَنْ شَاءَتْ». شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٦٦.

و رَوَى الْبَلَاذُرِيُّ فِي كِتَابِهِ<sup>١</sup> أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَاتَبَ الزُّبَيْرَ أَنَّ<sup>٢</sup> أَقْبَلَ [إِلَيَّ]<sup>٣</sup> حَتَّى أَبَايَعَكَ  
وَمَنْ يَحْضُرُنِي.<sup>٤</sup>

فَلَعَلَّهُ رَجَعَ لِهَذَا، أَوْ<sup>٥</sup> لِأَنَّهُ أَيْسَ مِنَ الظَّفَرِ؛ فَإِنْ رَجوعَهُ كَانَ بَعْدَ قَتْلِ طَلْحَةَ  
و تَلَوُّحِ أَمَارَاتِ الْفَتْحِ.

عَلَى أَنَّ رَجوعَهُ إِنَّمَا كَانَ عَنِ الْحَرْبِ عَقِيبَ مُوَاقِفَةِ<sup>٦</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَهُ، وَ تَذْكِرِهِ  
بِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَرْبِهِ؛ وَ أَكْثَرُ مَا فِي هَذَا أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ نَدِمَ  
عَلَى<sup>٧</sup> الْحَرْبِ. وَ فِسْقُهُ لَمْ يَكُنْ بِالْحَرْبِ دُونَ غَيْرِهَا، بَلْ كَانَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ نَكْثِ

١. في التلخيص: «في تأريخه».

٢. في «ب» و المطبوع: - «أَنَّ».

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٤. أنساب الأشراف، ص ٢٥٧. و روى البلاذري بعد ذلك: «فكتم [الزبير] ذلك [عن] طلحة  
و عائشة، ثم بلغها فكبر ذلك عليها، و أخبرت عائشة به ابن الزبير، فقال لأبيه: أتريد أن تلحق  
بمعاوية؟ فقال: نعم، و لم لا أفعل و ابن الحضرمية ينازعني في الأمر؟!». يعني بابن الحضرمية  
طلحة. و بذلك يظهر أَنَّ هذا الكتاب الذي نقله البلاذري غير الكتاب الذي نقله ابن أبي الحديد  
في شرحه، فَإِنَّ كِتَابَ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ يَنْصُ عَلَى أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَدْ بَايَعَ لَطَلْحَةَ بَعْدَ الزُّبَيْرِ، بَيْنَمَا يَظْهَرُ  
مِنْ كِتَابِ الْبَلَاذُرِيِّ أَنَّ الْبَيْعَةَ خَاصَّةٌ بِالزُّبَيْرِ، وَأَنَّ طَلْحَةَ كَانَ يَنَازِعُهُ فِي الْأَمْرِ. وَ نَصَّ الْكِتَابُ الَّذِي  
نَقَلَهُ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ مَا يَلِي: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، لَعَبَدَ اللَّهُ الزُّبَيْرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ مُعَاوِيَةَ  
بْنِ أَبِي سَفْيَانَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ؛ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي قَدْ بَايَعْتُ لَكَ أَهْلَ الشَّامِ فَأَجَابُوا وَ اسْتَوْسَقُوا كَمَا  
يَسْتَوْسِقُ الْجَلْبُ، فَدُونِكَ الْكَوْفَةُ وَ الْبَصْرَةُ لَا يَسْبِقُكَ إِلَيْهَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ بَعْدَ  
هَذَيْنِ الْمَصْرَيْنِ. وَ قَدْ بَايَعْتُ لَطَلْحَةَ بَنَ عُبَيْدِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِكَ؛ فَأَظْهَرَ الطَّلَبُ بَدَمَ عُثْمَانَ، وَ ادْعُوا  
النَّاسَ إِلَى ذَلِكَ، وَ لِيَكُنْ مِنْكُمْ الْجِدُّ وَ التَّشْمِيرُ؛ أَظْفَرَكُمْ اللَّهُ وَ خَذَلْ مَنْائَكُمْ». شرح  
نهج البلاغة، ج ١، ص ٢٣١.

٥. هكذا في التلخيص. و في غيره: «و» بدل «أو».

٦. في «ب، ص»: «موافقة».

٧. هكذا في النسخ و التلخيص. و في الحجري و المطبوع: «عن».

البيعة، و الخروج عن طاعة الإمام، و البغي عليه،<sup>١</sup> و رميه بما هو بريء منه من دم عثمان، و مطالبته بما لا يجب عليه من تسليم كل من اتهم بقتله، و رد الأمر في الإمامة شورى؛ ليستأنف الناس الاختيار و طلب الإمام. و هذه ضروب من الفسق. فمن<sup>٢</sup> أين أن رجوعه عن الحرب و ندمه عليها يقتضي ندمه على جميع ما ذكرناه، و ليس يمكن أن يدعى في ظاهر الرجوع عن الحرب أكثر من الندم عليها؟! و لو كان الكف عن الحرب دليلاً على التوبة من سائر<sup>٣</sup> ما عددناه، لوجب أن يشهد له بالندم و التوبة لما كان مقيماً بمكة؛ فإنه كان هاهنا كافاً عن الحرب، و لم يمنع من أن يكون مقيماً على غيرها مما ذكرناه.

٣٣٥/٤

فأما اعتماده على أن السبب في الرجوع إنما كان موافقة<sup>٤</sup> أمير المؤمنين له على الخبر الذي كان سمعه من الرسول عليه السلام، و ادعائه في ذلك<sup>٥</sup> التواتر، ثم إنشاده في ذلك البيتين اللذين أنشدتهما: فأول ما في ذلك: أنه<sup>٦</sup> لا تواتر فيما ادعاه، و من تصفح الأخبار علم أن ذلك من طريق الأحاد.

و مع ذلك فقد روي في سبب الرجوع غير ذلك، و هو ما ذكرناه آنفاً. و بعد، فمن روى أن السبب ما ذكره صاحب الكتاب، قد رواه على وجه يخرجه من أن يكون توبة، و يقتضي الإصرار و المقام<sup>٧</sup> على الذنب:

١. في «د»: «و نسيته».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «من» بدل «فمن».

٣. في التلخيص: «من بين».

٤. في «د، ص»: «موافقة».

٥. في الحجري و المطبوع: «و على».

٦. في الحجري و المطبوع: «و قال».

٧. في المطبوع: - «و المقام». و في الحجري مشطوب عليها. و في «د» و الحجري: «و على وجه يخرجه من أن يكون توبة، و يقتضي الإصرار». و قد شُطب في الحجري على هذه الزيادة.

فَرَوَى الطَّبْرِيُّ فِي تَارِيخِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ قَتَادَةَ الْقِصَّةَ؛ وَأَنَّ<sup>١</sup> الزُّبَيْرَ لَمَّا وَقَفَهُ  
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذَكَرَهُ<sup>٢</sup> يَقُولُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قِتَالِهِ، قَالَ: لَوْ  
ذَكَرْتُ ذَلِكَ مَا سِرْتُ مَسِيرِي<sup>٤</sup> هَذَا، وَاللَّهِ لَا<sup>٥</sup> أَقَاتُكَ أَبَدًا.

فَانصَرَفَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «أَمَّا الزُّبَيْرُ فَقَدْ أُعْطِيَ اللَّهُ عَهْدًا  
أَنْ لَا يُقَاتِلَكُمْ».

وَرَجَعَ<sup>٧</sup> الزُّبَيْرُ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: مَا كُنْتُ فِي مَوْطِنٍ مُنْذُ<sup>٨</sup> عَقَلْتُ إِلَّا وَأَنَا  
أَعْرِفُ فِيهِ أَمْرِي غَيْرَ مَوْطِنِي<sup>٩</sup> هَذَا.

قَالَتْ: فَمَا تُرِيدُ أَنْ تَصْنَعَ؟

قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَدْعَهُمْ وَأَذْهَبَ.<sup>١٠</sup>

فَقَالَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ: جَمَعْتَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْغَارَيْنِ<sup>١١</sup> حَتَّى إِذَا جَرَّدَ<sup>١٢</sup> بَعْضُهُمْ  
لِبَعْضٍ أَرَدْتَ أَنْ تَتْرُكَهُمْ وَتَذْهَبَ؟! أَحْسَسْتَ<sup>١٣</sup> رَايَاتِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَلِمْتَ

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ: «لأن». وفي الحجري والمطبوع: - «و».

٢. هكذا في «د» والمطبوع. وفي غيرهما: «وأذكره».

٣. في النسخ: - «قال». نعم ورد في حاشية «ف» والحجري والمطبوع والتلخيص ما أثبتناه.

٤. في المطبوع والتلخيص: «سيري».

٥. في «د»: «ما».

٦. في «ب، د، ص»: - «أن».

٧. هكذا في «ص» والطبري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مذ».

٨. هكذا في التلخيص والطبري. وفي النسخ والمطبوع: «موقفي».

٩. هكذا في التلخيص والطبري. وفي النسخ والمطبوع: + «عنهم».

١٠. في «ب، د، ص»: «الغارين». والغار - هنا -: الجمع الكثير من الناس والجيش؛ يقال: التقى الغاران؛ أي الجيشان. لسان العرب، ج ٥، ص ٣٥ (غور).

١١. في الطبري: «حدّد».

١٢. هكذا في التلخيص والطبري. وفي «ب»: «حيث رأيت» بدل «وتذهب؟! أحسست». وفي

سائر النسخ والمطبوع: «خشيت» بدله.

أَنَّهُا تَحْمِلُهَا فِتْيَةٌ<sup>١</sup> أَنْجَادٌ<sup>٢</sup>!

قَالَ: إِنِّي خَلَفْتُ أَنْ لَا أَقَاتِلَهُ. وَأَحْفَظُهُ<sup>٣</sup> مَا<sup>٤</sup> قَالَ لَهُ.

قَالَ<sup>٥</sup>: كَفَّرُ<sup>٦</sup> عَنْ يَمِينِكَ وَ قَاتِلَهُ.<sup>٧</sup>

فَدَعَا غُلَامًا لَهُ يُقَالُ لَهُ: <sup>٨</sup>«مَكْحُولٌ» فَأَعْتَقَهُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ:<sup>٩</sup>

لَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ أَخَا إِخْوَانٍ<sup>١٠</sup> أَعْجَبَ مِنْ مُكَفِّرِ الْإِيمَانِ<sup>١١</sup>

بِالْعَتَقِ فِي مَعْصِيَةِ الرَّحْمَنِ

و قَالَ رَجُلٌ مِنْ شُعْرَائِهِمْ:

يُعْتَقُ مَكْحُولًا لِصَوْنِ دِينِهِ كَفَّارَةً لِلَّهِ عَنْ يَمِينِهِ

و النَّكْتُ قَدْ لَاحَ عَلَى جَبِينِهِ<sup>١٢</sup>

و هَذَا يَدُلُّ - كَمَا تَرَى - عَلَى الرَّجُوعِ عَنِ التَّوْبَةِ وَ الْيَمِينِ جَمِيعًا، وَ أَنَّهُ أَقَامَ بَعْدَ

١. هكذا في التلخيص و الطبري و الحجري و المطبوع. و في النسخ: - «فتية».

٢. في المطبوع: «أمجاد».

٣. أَحْفَظُهُ - هنا - أَخْبِرْهُ وَ نَقْلْ لَهُ.

٤. هكذا في «ب» و التلخيص و الطبري. و في سائر النسخ و المطبوع: - «ما».

٥. هكذا في «ب» و التلخيص. و في سائر النسخ: - «قال». و في الحجري و المطبوع: - «له قال».

و في الطبري: «فقال».

٦. في «ب» و التلخيص: «فكفري».

٧. في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «فقاتله».

٨. في الحجري و المطبوع: «غلاماً له يقال له». و في التلخيص: «غلاماً يقال له».

٩. هكذا في التلخيص. و في الطبري: + «التميي». و في النسخ و المطبوع: «عبد الله بن سليمان».

١٠. في «د»: «لإخوان». و في سائر النسخ و الحجري: «الإخوان».

١١. في «د»: «مَنْ يَكْفُرُ بِالْإِيمَانِ». و في حاشية «ف»: «من مكفر للإيمان».

١٢. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٠٢؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٢٤٠؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣،

ص ٢٤٠؛ الفخري، ص ٩٢؛ تجارب الأمم، ج ١، ص ٤٩٤.

ذَلِكَ وَ قَاتَلَ، وَأَنْ انْصَرَفَهُ لَمْ يَكُنْ عَقِيبَ التَّذْكِيرِ، وَإِنَّمَا كَانَ بَعْدَ الْيَأْسِ مِنَ الظَّفَرِ، وَخَوْفِ الْأَسْرِ أَوْ الْقَتْلِ.

وَقَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ هَذَا الْخَبَرَ، وَذَكَرَ فِي صَدْرِهِ التَّقَاءَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالزُّبَيْرِ، وَتَذْكِيرَهُ لَهُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيهِ، وَأَنَّ الزُّبَيْرَ انْصَرَفَ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ لَهَا: مَا شَهِدْتُ مُوْطِنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، إِلَّا وَلِي فِيهِ رَأْيٌ وَبَصِيرَةٌ إِلَّا هَذَا الْمَشْهَدَ.

فَقَالَتْ<sup>١</sup> لَهُ: فَارَقْتُ<sup>٢</sup> وَاللَّهِ<sup>٣</sup> مِنْ سُيُوفِ آلِ أَبِي طَالِبٍ؛ إِنَّهَا وَاللَّهِ طَوَّالٌ حِدَادٌ تَحْمِلُهَا فِتْيَةٌ أَنْجَادٌ.

فَاسْتَحْيَا الزُّبَيْرُ فَأَقَامَ<sup>٤</sup>.

وَرَوَى الْبَلَاذُورِيُّ - عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ، عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ<sup>٥</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ<sup>٦</sup> - مَعْنَى هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَأَنَّ

١. في الحجري: «فقال». وفي المطبوع: «فقلت».

٢. فَرَّقَ، يَفَرِّقُ، فَرَقًا: جَزَعَ وَاسْتَدَّخَوْهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٠٥ (فرق).

٣. في الحجري والمطبوع: - «والله».

٤. الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٩٢ - ٩٣؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٦٣. وفي «د»: «وأقام» بدل «فأقام».

٥. هكذا في «د» وهو مطابق لما في المصادر. وفي التلخيص: «وهب بن حريز». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وهب بن جوين». والرجل هو: وهب بن جرير بن حازم بن زيد الأزدي، أبو العباس البصري الحافظ. روى عن أبيه، وعكرمة بن عمار، وهشام بن حسان وغيرهم. وروى عنه أحمد بن حنبل، وعلي بن المدني، وإسحاق بن راهويه وغيرهم. وكان ثقةً، وكان عفان يتكلم فيه. مات سنة ستٍّ ومائتين. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢١٨، الرقم ٣٣٤٦؛ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ٣، ص ١٨٥١، الرقم ٧٤٤٢؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ١٦١، الرقم ٢٧٣؛ قلادة النحر، ج ٢، ص ٣٨٤، الرقم ١٠٠١.

٦. في الحجري والمطبوع: + «عن».



ابن الزُّبَيْرِ لَمَّا جَبَنَ<sup>١</sup> أَبَاهُ وَغَيَّرَهُ<sup>٢</sup>، قَالَ لَهُ: قَدْ حَلَفْتُ أَنْ لَا أَقَاتِلَهُ.  
قَالَ: فَكَفَّرُ عَنْ يَمِينِكَ.

فَاعْتَقَ غُلَامًا لَهُ يُقَالُ لَهُ: «سَرَجِسُ»<sup>٣</sup>، وَقَامَ فِي الصَّفِّ مَعَهُمْ<sup>٤</sup>.  
وَكُلُّ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَقَامَ بَعْدَ التَّذْكِيرِ وَالْمُوَافَقَةِ<sup>٥</sup> [وَقَاتَلَ]<sup>٦</sup>، وَأَنَّ  
رَجُوعَهُ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ. وَلَعَلَّ أَصْحَابَنَا الْمُخَالَفِينَ فِي هَذَا الْبَابِ<sup>٧</sup>، لَمَّا رَوَوْا أَنَّهُ  
وُوقِفَ<sup>٨</sup> وَذُكِّرَ، وَرَوَوْا أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْحَرْبِ، ظَنُّوا أَنَّ الرَّجُوعَ كَانَ عَقِيبَ  
الْمُوَافَقَةِ<sup>٩</sup>؛ فَأَكْثَرُ مَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ فِي أَيْدِيهِمْ رَوَايَةٌ بِأَنَّ الرَّجُوعَ كَانَ  
عَقِيبَ الْمُوَافَقَةِ وَالتَّذْكِيرِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ بَازَائِهَا رَوَايَاتٍ تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ أَقَامَ بَعْدَ ذَلِكَ  
وَقَاتَلَ، فَلَا يَجِبُ مَعَ هَذَا التَّعَارُضِ أَنْ يَقْطَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِنْصِرَافَ كَانَ عَقِيبَ  
الْمُوَافَقَةِ<sup>١٠</sup> حَتَّى يَجْعَلُوهُ ذَرِيعَةً إِلَى التَّوْبَةِ.

فَأَمَّا الْبَيِّنَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا: فَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا - مِمَّنْ صَنَّفَ فِي<sup>١١</sup> السَّيْرَةِ،<sup>١٢</sup> وَذَكَرَ

١. في «ب، د»: «خَبَّرَ».

٢. في «ج، ص»: «و غَيَّرَهُ».

٣. هكذا في التلخيص و شرح النهج. و في «د» الكلمة غير منقوطة. و في سائر النسخ و المطبوع: «سرخس».

٤. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٥٥.

٥. في «د»: «و الموافقة». و في «ص»: «و الموافقة».

٦. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٧. و هم القائلون بتوبة الزبير.

٨. هكذا في «ج» و حاشيتي «ف» و الحجري. و في سائر النسخ و المطبوع: «وُوقِفَ».

٩. في «ب، ص»: «عقب الموافقة». و في المطبوع: «عقب الموافقة».

١٠. في «ب، ص»: «عقب الموافقة».

١١. في «ب، د» و التلخيص: - «في».

١٢. في «ج، ص، ف»: «السير». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

هذه القصة بعينها، وشرح حديث الموافقة والتذكير - ذكرهما، كأبي مخنف، والواقدي، والبلاذري، والطبري، وغير من ذكرناه ممن عني بجمع الروايات المختلفة في السيرة. ولو كانا معروفين في الرواية لذكرهما بعض من ذكرناه، والأشبه أن يكونا موضوعين.

فإن قيل: ليس في ترك من ذكرتم روايتهما دلالة على بطلانهما، ولا معارضة لخبر<sup>٢</sup> من رواهما؛ لأن الخبر إذا كان يتضمن زيادة فهو أولى من الخبر الوارد بخلافها وحذفها.<sup>٣</sup>

قلنا: قد رويناهما أخباراً تتضمن من الزيادة ما ليس في الخبر الذي يتضمن البتين، نحو الرواية التي تتضمن أنه رجع وقاتل وأعتق عبده حتى قيل في ذلك من الشعر ما ذكرناه،<sup>٤</sup> ونحو الخبر الآخر الذي يتضمن أنه استحيا وأقام؛ وكل هذه زيادات على ما في خبرهم. فإن اعتبرت الزيادة، وقع الترجيح<sup>٥</sup> بها، فهي موجودة في أخبارنا؛ فأقل الأحوال أن تتعارض<sup>٦</sup> الأخبار - لما تتضمنه<sup>٧</sup> من الزيادات - وسقط ترجيحهم بالزيادة.

فأما ما رواه من قوله: «ما كان أمر قط إلا عرفت<sup>٨</sup> أين أضغ قدمي فيه إلا هذا؛

١. هكذا في «د». وفي التلخيص: «الجمع». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بجميع».

٢. في «ص» والتلخيص: «بخبر».

٣. في «ج» - «و حذفها». وفي التلخيص: «من الخبر الوارد مع حذفها».

٤. في الحجري: - «ما ذكرناه». وفي المطبوع: «ما ذكرنا».

٥. في «ب، د»: «وقع الترجيح» بدون الواو. وفي التلخيص: «ورجح».

٦. في «ب، ج، ص، ف» والحجري: «يتعارض».

٧. هكذا في التلخيص. وفي «د»: «تضمنه». وفي «ب، ص»: «يتضمنه». وفي سائر النسخ

والمطبوع: «يتضمن».

٨. في الحجري: «إلا عرف». وفي المطبوع: «إلا أعرف».

فإني لأدري أم مقبل أنا فيه أم مُدبر؟» فما ندري<sup>١</sup> من أي وجه يدل على التوبة أو الندم<sup>٢</sup>؟ لأنه ليس في صريحه ولا فحواه ما يدل على شيء منهما.<sup>٣</sup> وأكثر ما يدل عليه هذا الخبر أنه متحيز لا يدري أ يظفر أم يخيب؟ وأن الأمر عليه مُلتبس، و طريقه إليه مظلم؛ فأما الندم والإقلاع فبعيد من تأويل هذا القول.

٣٣٨/٤

فأما ما رواه من قول الزبير: «إنا مع الخوف الشديد لنطمع»<sup>٤</sup> فلا دلالة فيه على التوبة؛ لأنه لا بيان فيه لمُتعلق الخوف والطمع، وقد<sup>٥</sup> يجوز أن يُريد: إنا مع الخوف من قتالكم لنطمع في الظفر بكم. وإن حملناه على العقاب والخوف منه لم يكن أيضاً فيه دليل التوبة؛ لأنه يجوز<sup>٦</sup> أن يكون ممن يطمع في العفو مع الإصرار. وكيف يكون واثقاً من نفسه بالتوبة وهو يخاف العقاب<sup>٧</sup> و يطمع في الثواب، والتوبة يقطع معها<sup>٨</sup> على انتفاء<sup>٩</sup> العقاب وحصول الثواب؟! فأما الخبر الذي رواه بعد ذلك، وأن الزبير رجع عقيب الموافقة والتذكير: فقد

١. في المطبوع: «فما ندري».

٢. في الحجري والمطبوع: «والندم».

٣. هكذا في «د» و في سائر النسخ والمطبوع: «منها».

٤. استدلال القاضي بهذا القول على توبة الزبير ليس بصحيح؛ لأن كلام الزبير هذا كان مع ابن عباس لما أرسله إليه أمير المؤمنين - وذلك قبل الحرب - يقول له: «يقول لك ابن خالك: عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا مآبدا؟». البيان والتبيين للجاحظ، ج ٣، ص ١٥١؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٦٤؛ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج ١، ص ٢٩٢؛ نثر الدر، ج ٢، ص ٧٧.

٥. في «ب، د، ص»: «فلا».

٦. في الحجري والمطبوع: «لا يجوز».

٧. في «ج، ف» - «العقاب». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

٨. في المطبوع: «يقطع منها». وفي التلخيص: «و يقطع معها». ومن قوله: «و هو يخاف العقاب» إلى هنا ساقط من «ب، د، ص».

٩. في المطبوع: «انتفاء».

بَيَّنَّا الرواياتِ الواردةَ بخلافِ ذلك، وأنه بعدَ ذلك الكلامِ أقامَ و قاتَلَ، و كانَ رجوعُهُ عندَ ظهورِ علاماتِ الفتحِ.

فأما قوله: «قد كانت أحوالهم أحوالَ مَنْ يَظْهَرُ عليه التحيُّرُ، بل مَنْ كانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُخْطِئٌ» فالأمرُ على ما ذكره،<sup>١</sup> و لَيْسَ في تحيُّرِ الإنسانِ في الأمرِ و شكِّه فيه دلالةٌ على توبته؛ بل التوبة لا تَكُونُ إلَّا مع اليقينِ و العلمِ بِقُبْحِ الفعلِ، ثُمَّ الندَمُ عليه على شرطهما.<sup>٣</sup>

و كذلك العلمُ بأنه مُخْطِئٌ لا يَدُلُّ على التوبة؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَرْتَكِبُ ما يَعْلَمُ أَنَّهُ خَطَأٌ، و يَقْدِمُ على<sup>٤</sup> ما يَعْلَمُ أَنَّهُ قَبِيحٌ.

و لَيْسَ يُسْتَشْهَدُ في ذلكِ إلَّا ما خَتَمَ به صاحبُ<sup>٥</sup> الكتابِ هذا الفصلَ؛ فإنه رَوَى عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ أَنَّهُ خَطَبَ لَمَّا بَلَغَهُ خُرُوجُ القومِ إِلَى البصرة، فقال بعدَ كلامٍ طَوِيلٍ: «وَاللَّهِ، إِنْ طَلَحَتْهُ الرِّبَايِرُ لَيَعْلَمَانِ أَنَّهما مُخْطِئَانِ، و ما يَجْهَلَانِ؛ وَ رَبُّ عَالِمٍ قَتَلَهُ جَهْلُهُ، و لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ» فَشَهِدَ عليه السلامُ عليهما بأنَّهما يَعْلَمَانِ خَطَأَهما في حالٍ لا شُبْهَةَ في أَنَّهما لَمْ يَكُونَا [فيها]<sup>٦</sup> نادِمَيْنِ و لا تائِبَيْنِ؛ فَكَيْفَ يَسْتَدِلُّ صاحبُ الكتابِ بِكَوْنِهما عَالِمَيْنِ بِالْخَطَا عَلَى أَنَّهما كانا<sup>٧</sup> نادِمَيْنِ، و هو يروي عَقِيبَ هذا الكلامِ الخبرَ الذي رَوَيْنَاهُ؟!

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «ما ذكر».

٢. في «ب، د»: «و» بدل «ثم».

٣. في «ب، د، ف» و الحجري و المطبوع: «شرطها».

٤. في «ج»: - «ما يعلم أَنَّهُ خَطَأٌ، و يقدم على».

٥. في النسخ و الحجري: «هذا» بدل «صاحب». نعم ورد في حاشية الحجري ما أثبتناه.

٦. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٧. في «ب، د، ص، ف»: - «كانا». نعم استظهرت في حاشية «ف».

و لا شيء أعجب من ذكر صاحب الكتاب هذا الخبر في جملة الاعتذار عن القوم و التزكية لهم؛ لأنه صريح<sup>١</sup> في ذمهم، و أن اعتقاد أمير المؤمنين عليه السلام كان فيهم شيئاً قبيحاً، و أنه كان يعلم منهم خلاف طريقة التدبير<sup>٢</sup>، و أن غرض الرجلين فيما ارتكباه طلب الدنيا و خطامها، و نيل الرئاسة و التأمر على الناس، و التوصل إلى ذلك بالقبيح<sup>٣</sup> و الحسن، و الصغير من الذنوب و الكبير؛ و لهذا قال عليه السلام: «لئن ظفروا ليضربن طلحة عنق الزبير، أو الزبير عنق طلحة» و هذا يبين لمن تأمله بطلاً ما ذكره.

١. هكذا في حاشية «ف» و في جميع النسخ و المطبوع: «صرح».

٢. في «ب»: «التدبير». و في «ج، ص» و الحجري و المطبوع: «الدين». نعم ورد في حاشية «ج» ما أثبتناه.

٣. في «د»: «القبيح».

٤. في الحجري و المطبوع: «و الزبير».

## [الكلام في توبة طلحة]

قال صاحب الكتاب:

فَأَمَّا طَلْحَةُ: فَإِنَّهُ أَصَابَهُ فِي الْمَعْرَكَةِ سَهْمٌ، فَأُظْهِرَ عِنْدَ ذَلِكَ التَّوْبَةُ؛<sup>١</sup>  
وَيُرَوَّى أَنَّهُ قَالَ لَمَّا أَصَابَهُ السَّهْمُ:<sup>٢</sup>

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسْعِيِّ لَمَّا  
رَأَتْ عَيْنَاهُ مَا صَنَعَتْ يَدَاهُ  
وَقَالَ: وَاللَّهِ، مَا رَأَيْتُ مَصْرَعًا شَيْخٍ أَضْيَعُ مِنْ مَصْرَعِي هَذَا؛<sup>٣</sup> اللَّهُمَّ خُذْ  
لِعُثْمَانَ مِنِّي حَتَّى يَرْضَى.

٣٤٠/٤

وَرُويَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَفَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْحَرْبِ<sup>٤</sup> وَهُوَ مَقْتُولٌ،  
فَقَالَ: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَبَا مُحَمَّدٍ» وَتَرَحُّمُهُ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى تَوْبَتِهِ.  
وَرُويَ عَنْهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَطَلْحَةُ  
وَالزُّبَيْرُ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ  
إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ»<sup>٥</sup>» وَلَوْ لَمْ تَكُنْ<sup>٦</sup> التَّوْبَةُ حَصَلَتْ مِنْهُمَا لَمْ

١. في المغني: «الندم».

٢. في «د»: «لَمَّا أَصَابَهُ السَّهْمُ قَالَ». وفي المغني: «قال بعد ما أصابه السهم».

٣. في المطبوع: «هذه». وفي المغني: «هذا».

٤. في المغني: «بعد الحرب». وهو أظهر.

٥. الحجر (١٥): ٤٧.

٦. هكذا في «ب» والمغني. وفي «د» الكلمة غير منقوطة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولو لم يكن».

يَجْزُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ.

و رُوِيَ عَنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ لَمَّا نَظَرَ إِلَى عَمَّارٍ فِي أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: <sup>١</sup>وَأَنْقَطَعَ ظَهْرَاهُ. فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: مِمَّ ذَاكَ <sup>٢</sup>يَا بَا <sup>٣</sup>عَبْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: «مَا لَهُمْ وَلِعَمَّارٍ؟ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوهُ إِلَى النَّارِ» وَعِنْدَ ذَلِكَ لَحِقَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ إِنَّهُ <sup>٤</sup>انْصَرَفَ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كَانَ تَائِبًا لَوَجَبَ أَنْ يَعْدَلَ إِلَى عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيُحَارِبَ مَعَهُ [وَيُصْلِحَ مَا أَفْسَدَهُ حَتَّى تَصِحَّ تَوْبَتُهُ] <sup>٥</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يُكُونُ «التَّوْبَةُ» مِنَ «النَّدَامَةِ» <sup>٦</sup>.

وَذَلِكَ لِأَنَّ عُدُولَهُ إِلَى حَيْثُ يَمْلِكُ <sup>٧</sup>الْأَمْرَ فِيهِ كَعُدُولِهِ إِلَيْهِ <sup>٨</sup>فِي أَنَّهُ تَرَكَ لِلْبَغِيِّ <sup>٩</sup>و <sup>١٠</sup>دَلَالَةَ النَّدَامَةِ. <sup>١١</sup>وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُحَارِبَ مَعَهُ لَوْ <sup>١٢</sup>

١. في «ب» و المطبوع: «و».

٢. في «ج»: «فَمِمَّ ذَاكَ». و في «د»: «مِمَّا ذَاكَ». و في المغني: «مَمَّنْ قَالَ».

٣. في «ب» و المطبوع و المغني: «يَا أَبَا»

٤. في المغني: - «إِنَّهُ».

٥. ما بين المعقوفين من المغني. و هكذا في الموارد الآتية.

٦. «من الندامة» أي: بمعنى الندامة. و في المغني: «لأنَّ ذلك هو التوبة و الندامة».

٧. سوف يأتي في ص ٣٦٥ البحث عن أَنَّ فاعل «يملك» هو الزبير أو أمير المؤمنين عليه

السلام، و سوف يرجح المصنّف رحمه الله الاحتمال الثاني.

٨. في الحجري و المطبوع: - «إِلَيْهِ».

٩. في «ب، ج، د»: «فِي أَنَّهُ تَرَكَ الْبَغِيَّ». و في المغني: «و تَرَكَه لِلْبَغِيِّ».

١٠. في «د» و المطبوع: - «و».

١١. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «لِلنَّدَامَةِ».

١٢. في المغني: «إِنْ».

طَلَبَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَشَدَّدْ عَلَيْهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ حَتَّى يَقْدَحَ  
تَرْكُهُ فِي التَّوْبَةِ.

وَحَكَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ:

أَنَّ الْخَبَرَ الْمَرْوِيَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>١</sup> فِي بَشَارَةِ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرِ  
بِالْجَنَّةِ يَدُلُّ عَلَى تَوَاتُفِهِمَا؛ لِأَنَّهُ<sup>٢</sup> لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ  
الْجَنَّةِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْجَنَّةَ لَا يُقَالُ لَهُ: «إِنَّهُ فِي  
الْجَنَّةِ» كَذَلِكَ،<sup>٤</sup> إِذَا كَانَ [الْمَعْلُومُ أَنَّ] مَصِيرَهُ إِلَى النَّارِ [لَا إِلَى الْجَنَّةِ]؛  
لِأَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ كَذِبًا؛ مِنْ حَيْثُ<sup>٥</sup> يَكُونُ فِي وَقْتِ الْخَبَرِ «فِي الدُّنْيَا»،  
و<sup>٦</sup> فِي آخِرِ الْأَمْرِ «فِي النَّارِ»، فَلَا<sup>٧</sup> يَحْصُلُ وَقْتُ يَكُونُ [فِيهِ] فِي الْجَنَّةِ؛  
فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ أَنْ تُحْمَلَ<sup>٨</sup> الْبَشَارَةُ عَلَى الْعَاقِبَةِ، فَلَوْ لَمْ يَتَوْبَا [مِمَّا فَعَلَاهُ]  
لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ.

٣٤١/٤

وَحَكَى عَنْهُ:

أَنَّ الْخَبَرَ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الرَّوَايَةِ<sup>٩</sup>، وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَنْكَرَ

١. هكذا في التلخيص والمغني. وفي النسخ والمطبوع: «عن علي عليه السلام».

٢. في «ج، ص»: «و» بدل «لأنه».

٣. في «د، ص، ف» والمغني - «له». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

٤. هكذا في المغني. وفي جميع النسخ والمطبوع: «وكذلك».

٥. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «فوجب أن» بدل «من حيث».

٦. في الحجري والمطبوع: - «و».

٧. هكذا في المغني. وفي النسخ: «لا». وفي الحجري والمطبوع: «ولا».

٨. في «ب»: «أن يحمل». وفي «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «أن نحمل».

٩. في الحجري والمطبوع: «الروايات».



ذلكَ فيهما،<sup>١</sup> وَبَيْنَ مَنْ أَنْكَرَهُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ؛ وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالُ  
خَبَرِ الْبِشَارَةِ.

وَرُويَ أَيْضاً: أَنَّ الزُّبَيْرَ حَيْثُ وَلَّى، تَبِعَهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ حَتَّى لَحِقَهُ،  
فَعَرَضَ عَمَّارٌ وَجْهَ فَرَسِ الزُّبَيْرِ بِالرُّمَحِ، ثُمَّ قَالَ: [إِلَى] أَيْنَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟  
فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِجَبَانٍ، وَلَكِنِّي أَرَاكَ شَكَكْتَ؟ فَقَالَ: هُوَ ذَاكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ.  
فَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ.

وَرُويَ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ<sup>٢</sup> قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ لَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ:  
إِنَّ لَكُمَا فَضْلاً وَصُحْبَةً، فَأَخْبِرَانِي عَنْ مَسِيرِكُمَا هَذَا وَقِتَالِكُمَا:  
أَشْيءٌ<sup>٣</sup> أَمَرَكَمَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، أَمْ رَأَيْ رَأَيْتُمَاهُ؟ فَأَمَّا  
طَلْحَةُ فَسَكَتَ، وَجَعَلَ يَنْكُتُ<sup>٤</sup> الْأَرْضَ؛ وَأَمَّا الزُّبَيْرُ فَقَالَ: وَيَحَاكَ!  
حَدَّثَنَا<sup>٥</sup> أَنَّ هَاهُنَا دَرَاهِمَ كَثِيرَةً، فَجِئْنَا لِنَأْخُذَ لِنَفْسِنَا مِنْهَا.<sup>٦</sup>

[إشارة إلى ما تقدم مما يدل على عدم توبة طلحة]

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا<sup>٧</sup> - عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَيْكَ فِيمَا ادَّعَيْتَهُ مِنْ تَوْبَةِ الزُّبَيْرِ - أَخْبَاراً أَكْثَرَهَا  
تُعَارِضُ لِمَا تَرَوِيهِ<sup>٨</sup> فِي تَوْبَةِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ جَمِيعاً:

١. في المغني: «فلا فرق بين من أنكر ذلك فيهم».
٢. في النسخ: «جوير». وما أثبتناه مطابق للحجري والمطبوع وكثير من المصادر.
٣. في «ج، ف» والحجري والمطبوع: «هو».
٤. في «ج، ص، ف» والمطبوع والمغني: «ينكت». وفي «د» والحجري والمطبوع: «في».
٥. في المغني: «خبرنا».
٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٨٨ - ٨٩. وكل ما ورد بين المعقوفين فهو من المصدر.
٧. في الحجري والمطبوع: «قد نبهنا».
٨. في «ج، ف» «يعارض لما يرويه». وفي «د»: «تعارض بما ترويه». وفي «ص»: «يعارض بما يرويه». وفي الحجري والمطبوع: «يعارض لما ترويه».

نَحَوَ مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ كِتَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْفَتْحِ إِلَى<sup>١</sup> الْمَدِينَةِ  
وَالْكُوفَةِ وَذَكَرَهُمَا وَذَكَرَ كُلُّ مَنْ حَضَرَ الْحَرْبَ وَقُتِلَ فِيهَا بِأَنَّهُمْ قُتِلُوا عَلَى النَّكَثِ  
وَالْبَغْيِ، وَأَنَّهُ تَرَحَّمَ عَلَى قَتْلِهِ وَوَصَفَهُمْ بِالشَّهَادَةِ<sup>٢</sup>، وَلَمْ يَتَرَحَّمْ فِي الْكِتَابِ عَلَى  
طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ، وَلَا وَصَفَهُمَا بِالشَّهَادَةِ<sup>٣</sup>.

وَنَحَوَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَقَدْ عَلِمْتُ صَاحِبَةَ الْهُودَجِ أَنَّهُمْ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ  
النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ»<sup>٤</sup>.

وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ، بَانَ لَهُ مَا يَشْتَرِكُ الرَّجُلَانِ فِيهِ مِنْهَا<sup>٥</sup>، وَمَا يَنْفَرِدُ  
أَحَدُهُمَا بِهِ.

### [مناقشة ما استدلَّ به القاضي على توبة طلحة]

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي تَوْبَةِ طَلْحَةَ: فَهُوَ عَلَى الْمُخَالِفِ أَضْيَقُ وَأَحْرَجُ مِنَ الْكَلَامِ فِي تَوْبَةِ  
الزُّبَيْرِ؛ لِأَنَّ طَلْحَةَ قُتِلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ وَهُوَ مُبَاشِرٌ لِلْحَرْبِ مُجْتَهِدٌ فِيهَا، وَلَمْ يَرْجِعْ  
عِنْدَ حَتَّى أَصَابَهُ السَّهْمُ، فَأَتَى عَلَى نَفْسِهِ. وَادْعَاءُ تَوْبَةٍ مِثْلَ هَذَا مُكَابَرَةٌ.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَمَّا أَصَابَهُ السَّهْمُ أَنْشَدَ الْبَيْتَ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَوْبَتِهِ»  
فَبَعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ، بَلِ الْبَيْتُ الْمَرْوِيُّ بَانَ يَدُلُّ<sup>٦</sup> عَلَى خِلَافِ التَّوْبَةِ أُولَى؛ لِأَنَّهُ

٣٤٢/٤

١. في الحجري والمطبوع: + «أهل».

٢. في الحجري والمطبوع: «بالبشارة».

٣. تقدَّم في ص ٣٣٣ وما بعدها.

٤. كتاب سليم بن قيس الهلالي، ج ٢، ص ٧٩٨، ح ٢٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٦٢؛ المعجم  
الأوسط، ج ٢، ص ٢١٤، ح ١٧٧١؛ دلائل النبوة، ج ٦، ص ٤٣٤؛ البداية والنهاية، ج ٦،  
ص ٢١٧، و ج ٧، ص ٣٠٣، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

٥. في «ف» والمطبوع: «منهما».

٦. في «ج، ص، ف»: «بأن تدلَّ». وفي الحجري والمطبوع: «بأنه يدلَّ».

جَعَلَ نَدَمَهُ مِثْلَ نَدَامَةِ الْكُسْعِيِّ، وَ خَبِرَ الْكُسْعِيَّ مَعْرُوفٌ؛<sup>١</sup> لِأَنَّهُ نَدِمَ حَيْثُ<sup>٢</sup> لَا تَنْفَعُهُ<sup>٣</sup> النَّدَامَةُ، وَ حَيْثُ<sup>٤</sup> فَاتَهُ<sup>٥</sup> الْأَمْرُ وَ خَرَجَ عَنْ يَدِهِ. وَ لَوْ كَانَ نَدَمٌ طَلَحَةً وَاقِعًا عَلَى وَجهِ التَّوْبَةِ الصَّحِيحَةِ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ نَدَامَةِ<sup>٦</sup> الْكُسْعِيِّ، بَلْ كَانَ شَبِيهَاً لِلنَّدَامَةِ<sup>٧</sup> مَنْ تَلَا فِي مَا قَرِطَ<sup>٨</sup> [فِيهِ]<sup>٩</sup> عَلَى وَجهِ يُتَنَفَّعُ بِهِ.

وَأَمَّا<sup>٩</sup> قَوْلُهُ: «مَا رَأَيْتُ مَصْرَعًا شَيْخَ أَضْيَعٍ مِنْ مَصْرَعِي»<sup>١٠</sup> فَهُوَ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى

١. الْكُسْعِيُّ: غَامِدُ بْنُ الْحَرِثِ، كَانَ لَدَيْهِ قَوْسٌ وَ خَمْسَةُ أَسْهُمٍ، فَمَرَّ بِهِ قَطِيعٌ مِنَ الظَّبَاءِ، فَكَمَنَ فِي قُتْرَةٍ - وَ هِيَ نَامُوسُ الصَّائِدِ - فَرَمَى طَبِيئًا فَأَمْخَطَهُ السَّهْمُ - أَيْ نَفَذَ فِيهِ - وَ صَدَمَ الْجَبَلَ، فَأَوْرَى نَارًا، فَظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَخْطَأَ، فَرَمَى ثَانِيًا وَ ثَالِثًا إِلَى آخِرِهَا، وَ هُوَ يَظُنُّ خَطَأَهُ، فَعَمِدَ إِلَى قَوْسِهِ فَكَسَرَهَا ثُمَّ بَاتَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ فَإِذَا الظَّبَاءُ مَطْرَحَةٌ، وَ أَسْهُمُهُ بِالْدمِ مَضْرَجَةٌ، فَعَضَّ إِيَّاهُمَا وَ أَنْشَدَ:

نَدِمْتُ نَدَامَةً لَوْ أُنْ نَفْسِي  
تُطَاوَعُنِي إِذْنٌ لِقَطْعَتِ خَمْسِي  
تَبَيَّنَ لِي سَفَاهَةُ الرَّأْيِ مَنِي  
لَعَمْرُ أَيْبِكَ حِينَ كَسَرْتُ قَوْسِي  
فَضْرَبَ بِنَدَمِهِ الْمَثَلَ، وَ قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسْعِيِّ لَمَّا  
عَدَدْتُ مَنِي مُطْلَقَةً نَوَارًا

العقد الفريد، ج ٣، ص ١٢ - ١٣؛ محاضرات الأدباء، ج ١، ص ٣٨؛ الأمثال لزيد بن رفاعي، ص ٢٥٦، الرقم ١٢٧٨؛ جمهرة الأمثال، ج ٢، ص ٣٢٥، الرقم ١٧٧٤؛ حياة الحيوان الكبرى، ج ٢، ص ٣٧٦.

٢. فِي «د»: «حِينَ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «بِحَيْث».

٣. هَكَذَا فِي «ب» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «لَا يَنْفَعُهُ».

٤. فِي «د»: «وَ حِينَ».

٥. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ وَ حَاشِيَتِي «ج، ف». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «فَات».

٦. فِي «د»: «تُوبَةٍ».

٧. فِي «د»: «لِنَدَامَتِهِ». وَ فِي «ب، د»: «+ وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ نَدَمَهُ كَانَ عِنْدَ مَا أَحْسَنَ بِالمَوْتِ، فَندمه كان على الحياة كيف يفوته، لا عن». وَ لَيْسَ فِيهِمَا قَوْلُهُ: «مَنْ تَلَا فِي».

٨. مَا بَيْنَ المَعْقُوفَيْنِ مِنَ التَّلْخِصِ.

٩. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «فَأَمَّا».

١٠. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٢، ص ٢٤٦ وَ ٢٤٧، وَ ج ١٠، ص ١٢٧ وَ ١٢٨؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٦٧، الرقم ٤٧؛ المعارف لابن قتيبة، ص ٢٢٩؛ الجمل للمفيد، ص ٣٧٧، مع اختلاف يسير.

ضِدَّ التَّوْبَةِ النَّافِعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاثِقًا بِأَنْ نَدِمَهُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَهُ لَمْ يَقُلْ هَذَا الْقَوْلَ، وَ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِأَنْ «مَصْرَعَهُ ضَائِعٌ»: أَنَّهُ قُتِلَ دُونَ بُلُوغِ أَمَلِهِ، وَ لَمْ يَنْظُرْ بِمُرَادِهِ، وَ خَابَ مِمَّا<sup>١</sup> كَانَ يَأْمُلُهُ.

وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ [مَنِّي]<sup>٢</sup> حَتَّى يَرْضَى»<sup>٣</sup> دَلِيلٌ عَلَى الْإِصْرَارِ أَيْضًا؛ فَإِنْ فُسِّقَ إِنْمَا كَانَ بِأَنْ طَلَبَ بَدَمَ عُثْمَانَ وَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَ طَالَ بِبِهِ مَنْ لَا صَنْعَ لَهُ فِيهِ؛ فَإِذَا كَانَ يَقُولُ وَ هُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ: «اللَّهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ [مَنِّي] حَتَّى يَرْضَى» فَكَأَنَّهُ مُصِرٌّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالَ: إِنْمَا أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ: أَنَّنِي كُنْتُ مِنَ الْمُجْلِبِينَ عَلَيْهِ وَ الْمُؤَازِرِينَ عَلَى قَتْلِهِ، وَ مَا لِحَقْنِي كَالْعُقُوبَةِ عَلَى ذَلِكَ.

قِيلَ لَهُ: الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ مُرَادَهُ. وَ هَبْ أَنَّ الْقَوْلَ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ<sup>٥</sup> مِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّهُ أَرَادَ مَا ظَنَنْتَهُ؟ وَ بَعْدُ، فَلَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى مَا اقْتَرَحْتَهُ،<sup>٦</sup> لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ<sup>٧</sup> أَنْ يَكُونَ نَادِمًا عَلَى مَا صَنَعَهُ بِعُثْمَانَ<sup>٨</sup>، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَادِمًا عَلَى غَيْرِهِ؛ وَ هُمَا فَعْلَانِ مُنْفَصِلَانِ.

١. في التلخيص: «فيما».

٢. ما بين المعقوفين من التلخيص والمغني. وهكذا ما يأتي بعده.

٣. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٤٧، و ج ١٠، ص ١٢٦؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٦٩، الرقم ٢٦٢٥؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٦٧، الرقم ٤٧؛ الفخري، ص ٩٢؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٢٤٣؛ المنتظم، ج ٥، ص ١١٤.

٤. في المطبوع: «الإصرار».

٥. في الحجري والمطبوع: «محتمل الأمرين». وفي التلخيص: «محتمل للأمرين».

٦. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «ما اقترحت». وفي التلخيص: «ما اقترحوه». وفي المطبوع: «و».

٧. في الحجري والمطبوع: «لا يجوز» بدل «يجوز».

٨. في المطبوع: «لعثمان». وفي الحجري تُقرأ: «لعثمان» و «بعثمان».

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَلَيْسَ مَا ظَهَرَ مِنْ طَلْحَةَ مِمَّا ادَّعَيْتَ أَنَّهُ نَدِمَ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ وَقْعِ السَّهْمِ بِهِ، وَفِي الْحَالِ الَّتِي كَانَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ فِيهَا؟  
فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ؛ لَأَنَّ الرِّوَايَةَ هَكَذَا وَرَدَتْ.  
قِيلَ لَهُ: فَمِنْ<sup>١</sup> أَيْنَ لَكَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي حَالٍ تُقْبَلُ<sup>٢</sup> فِي مِثْلِهَا التَّوْبَةُ؟ وَالْأَلَا<sup>٣</sup> جَوَّزْتَ وَقَوَّعَهُ فِي حَالِ الْإِيَّاسِ مِنَ الْحَيَاةِ؟  
فَإِنْ رَامَ أَنْ يَذْكُرَ شَيْئًا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ كَانَ مُكَلَّفًا<sup>٤</sup> مُتَرَدِّدًا الدَّوَاعِي، لَمْ يَجِدْهُ.

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مِنْ تَرْحُّمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ،<sup>٦</sup> وَقَوْلِهِ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ»<sup>٧</sup> [فَهُوَ] خَبْرٌ ضَعِيفٌ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ؛ وَيُعَارِضُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْإِصْرَارِ<sup>٨</sup> وَنَفْيِ التَّوْبَةِ، مِمَّا هُوَ أَظْهَرُ فِي الرِّوَايَةِ وَأَشْهَرُ، وَأَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ؛<sup>٩</sup> مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تِلْكَ الْأَخْبَارُ قَدْ تَلَقَّتْهَا<sup>١٠</sup> الْفِرْقُ الْمُخْتَلِفَةُ بِالْقَبُولِ، وَأَخْبَارُهُ<sup>١١</sup> يَرَوِيهَا قَوْمٌ وَيُنْكِرُهَا آخَرُونَ.

١. في «د» والحجري والمطبوع: «من» بدل «فمن».

٢. في جميع النسخ: «يُقبل». وما أثبتناه من التلخيص والمطبوع والحجري.

٣. في المطبوع: «و». وفي التلخيص: «فألا».

٤. في المطبوع: «ذلك».

٥. في «ص» والتلخيص: «متكلفاً».

٦. في «ب» والحجري والمطبوع: «عليه».

٧. في «ب، د» - «متقابلين».

٨. من قوله: «[فَهُوَ] خَبْرٌ ضَعِيفٌ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، د، ص».

٩. في «د»: «وَأَشْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ وَأَوَّلَى».

١٠. في «ج، ف» والحجري: «قد تلقَّيها».

١١. في التلخيص: «وَأَخْبَارُهُ».

و يُعَارِضُ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ - مُضَافاً إِلَى مَا تَقَدَّمَ - : مَا رَوَاهُ حُسَيْنُ الْأَشْقَرُ<sup>١</sup>، عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ يَوْسُفَ الْبَزَّازِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «مَرَّ عَلَيَّ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ بِطَلْحَةَ وَهُوَ صَرِيحٌ، فَقَالَ: أَقْعِدُوهُ. فَأَقْعَدُوهُ، فَقَالَ: لَقَدْ كَانَتْ لَكَ سَابِقَةٌ؛ وَ<sup>٣</sup> لَكِنْ دَخَلَ الشَّيْطَانُ فِي<sup>٤</sup> مَنْحَرِيكَ، فَأَدْخَلَكَ النَّارَ»<sup>٥</sup>.

و رَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ صَبَاحِ<sup>٦</sup> الْمُزْنِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ<sup>٧</sup>، عَنْ إِبْرَاهِيمَ مَوْلَى قَرِيشٍ: أَنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ بِطَلْحَةَ قَتِيلاً يَوْمَ الْجَمَلِ، فَقَالَ لِرَجُلَيْنِ: «أَجْلِسَا طَلْحَةَ». فَأَجْلَسَاهُ، فَقَالَ: «يَا طَلْحَةُ، هَلْ وَجَدْتَ مَا وَعَدَكَ<sup>٨</sup> رَبُّكَ

١. هكذا في التلخيص وأكثر المصادر. وفي «ب، ج، ص، ف»: «حسن الأسفر». وفي «د» والحجري والمطبوع: «حسن الأشقر». والرجل هو: الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي. روى عن شريك، وزهير، وابن حي، وابن عيينة وغيرهم. وروى عنه أحمد بن عبده، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وابن سعد وغيرهم. مات سنة ثمان ومائتين. الأنساب للسماعاني، ج ١، ص ٢٦٨، الرقم ١٧٨؛ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ١، ص ٣٣٦، الرقم ١٣٠٤؛ تهذيب الرقم ٢، ص ٣٣٥؛ الرقم ٥٩٦؛ الثقات لابن حبان، ج ٨، ص ١٨٤، الرقم ١٢٨٨٧.
٢. في الحجري والمطبوع: «+ أمير المؤمنين». وفي التلخيص: «أمير المؤمنين» بدل «علي».
٣. في التلخيص وبحار الأنوار: «و».
٤. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «في».
٥. الفصول المختارة، ص ١٤١ - ١٤٢؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٦٣؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٧٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ١٤٨، وج ١٤، ص ٢٤، مع اختلاف يسير.
٦. في المطبوع: «صاحب».

٧. هكذا في التلخيص وأكثر المصادر. وفي النسخ والمطبوع: «حضيرة». والرجل هو: الحارث بن حصيرة بن عبد الله الأزدي، أبو النعمان الكوفي. روى عن زيد بن وهب، وعكرمة، وأبي صادق الأزدي وغيرهم. وروى عنه الثوري، ومالك بن مغول، وعبد الله بن ثمير وغيرهم.
٨. الثقات لابن حبان، ج ٦، ص ١٧٣، الرقم ٧٢٢٠؛ الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٢٥، الرقم ٢٥٠٠؛ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ١، ص ٢٦٤، الرقم ١٠١٣.
٨. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما وعد».

حَقًّا؟» ثُمَّ قَالَ: «خَلِيًّا عَنْ طَلْحَةَ». ثُمَّ مَرَّ بِكَعْبِ بْنِ سُوْرٍ<sup>١</sup> قَتِيلًا، فَقَالَ: «أَجْلَسَا كَعْبًا» فَأَجْلَسَاهُ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ، هَلْ وَجَدْتَ مَا وَعَدَكَ<sup>٢</sup> رَبُّكَ حَقًّا؟» ثُمَّ قَالَ: «خَلِيًّا عَنْ كَعْبٍ». فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهُ: وَ هَلْ يَعْلَمَانِ شَيْئًا مِمَّا تَقُولُ، أَوْ يَسْمَعَانِهِ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسْمَةَ<sup>٣</sup> إِنَّهُمَا لَيَسْمَعَانِ مَا أَقُولُ، كَمَا سَمِعَ أَهْلُ الْقَلْبِ<sup>٤</sup> مَا قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ<sup>٥</sup>».

وَ كَيْفَ يَتَرَحَّمُ عَلَى طَلْحَةَ بِلِسَانِهِ مَنْ لَمْ يَتَرَحَّمْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ مَعَ تَرَحُّمِهِ عَلَى الْمُسْتَشْهَدِينَ فِي الْحَرْبِ؟ وَ كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَ هُوَ يَذْكُرُهُ مَعَ الزُّبَيْرِ بِأَسْوَأِ الذِّكْرِ فِي كُتُبِهِ الَّتِي سَارَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ؟<sup>٦</sup>

١. كعب بن سور بن بكر بن عُبَيْد الأزدِي. كَانَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، مَعْدُودًا فِي كِبَارِ التَّابَعِينَ. بَعَثَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَاضِيًا عَلَى الْبَصْرَةِ، فَلَمْ يَزَلْ قَاضِيًا بِالْبَصْرَةِ حَتَّى كَانَ يَوْمَ الْجَمَلِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ بِالْخُرَيْبَةِ وَ اصْطَفَوْا لِلْقِتَالِ خَرَجَ وَ بِيَدِهِ الْمِصْحَفُ، فَنَشَرَهُ وَ شَهَرَهُ وَ جَالَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ حَتَّى أَتَاهُ سَهْمٌ فَقَتَلَهُ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ١٣، الرِّقْمُ ٢٩٧٦؛ أَخْبَارُ الْقَضَاةِ، ص ١٧٦؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٤، ص ١٥٦، الرِّقْمُ ٢٥١٧؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٣، ص ١٣١٨، الرِّقْمُ ٢١٩٥.

٢. هَكَذَا فِي «ب، د» وَ التَّلْخِيسِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «مَا وَعَدَ».

٣. النَّسْمَةُ: كُلُّ كَائِنٍ حَيٍّ فِيهِ رُوحٌ. رَاجِعٌ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٥٧٥ (نَسَم).

٤. الْقَلْبُ: الْبَيْتُ الَّتِي لَمْ تُطَوَّ، يُذَكَّرُ وَ يُؤَنَّثُ. النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ٩٨ (قَلْب).

٥. الْإِرْشَادُ لِلْمُفِيدِ، ج ١، ص ٢٥٦؛ الْجَمَلُ لِلْمُفِيدِ، ص ٣٩٢؛ الْاِحْتِجَاجُ، ج ١، ص ١٦٣ - ١٦٤، مَعَ اِخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٦. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ - فِي بَعْضِ كُتُبِهِ إِلَى عَمَّالِهِ -: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَتَلَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرِ عَلَى بَغْيِهِمَا وَ شَقَاقِهِمَا وَ نَكْتِهِمَا، وَ هَزَمَ جَمْعَهُمَا». (الفصول المختارة، ص ١٤٢).

وَ مِنْ خُطْبَتِهِ بِذِي قَارٍ: «حَتَّى اجْتَمَعَ عَلَيَّ مَلُوكُكُمْ وَ بَايَعَنِي طَلْحَةُ وَ الزُّبَيْرِ، وَ أَنَا أَعْرَفُ الْعَدْرَ فِي وَجْهِهِمَا، وَ النِّكَتَ فِي أَعْيُنِهِمَا، ثُمَّ اسْتَأْذَنَانِي فِي الْعِمْرَةِ، فَأَعْلَمْتُهُمَا أَنَّ لَيْسَ الْعِمْرَةُ يَرِيدَانِ، فَسَارَا إِلَى مَكَّةَ، وَ اسْتَحَفَّا عَائِشَةَ وَ خَدَعَاهَا، وَ شَخَّصَ مَعَهُمَا أَبْنَاءَ الطُّلُقَاءِ، فَقَدَمُوا بِالْبَصْرَةِ، فَقَتَلُوا بِهَا الْمُسْلِمِينَ، وَ فَعَلُوا الْمُنْكَرَ». الْجَمَلُ لِلْمُفِيدِ، ص ٢٦٨؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ١، ص ٣١٠؛ بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٣٢، ص ٦٢، ح ٤٤.

## [عودة إلى البحث عن توبة الزبير]

فأما قوله: «إِنَّ الزُّبَيْرَ لَمَّا رَأَى عَمَارًا رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: وَانْقِطَاعَ ظَهْرَاهُ. وَذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: <sup>١</sup> «مَا لَهُمْ وَلِعَمَارٍ؟ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوهُ إِلَى النَّارِ»، وَإِنَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ لَحَقَّ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ انْصَرَفَ» <sup>٢</sup>.

فأول ما فيه: أَنَّهُ قَدْ غَلِطَ بِقَوْلِهِ: «فَلَحَقَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ <sup>٣</sup> انْصَرَفَ»؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَرَوْهُ أَنَّ الزُّبَيْرَ صَارَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>٤</sup> قَبْلَ مُنْصَرَفِهِ، وَلَا يَقْدِرُ [أَحَدٌ] <sup>٥</sup> أَنْ يورِدَ فِي ذَلِكَ خَبْرًا وَاحِدًا.

٣٤٥/٤ على أَنَّ <sup>٦</sup> هَذَا الْخَبَرَ مُخَالِفٌ لِمَا رَوَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ سَبَبَ انْصِرَافِهِ كَانَ مُوَافَقَةً أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ <sup>٧</sup> وَتَذْكِرَهُ <sup>٨</sup> بِكَلَامِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، <sup>٩</sup> ثُمَّ لِمَا <sup>١٠</sup> رَوَيْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ أَقَامَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ وَقَاتَلَ وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ <sup>١١</sup>؛ فَهَذَا الْخَبَرُ مُعَارِضٌ لِكُلِّ هَذِهِ الْأَخْبَارِ.

١. هكذا في «ب، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وهكذا فيما يأتي لاحقاً.
٢. من قوله: «وَيَدْعُوهُ إِلَى النَّارِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب».
٣. في «ب، د، ص»: «و» بدل «ثُمَّ».
٤. في التلخيص: + «و خبره».
٥. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا».
٦. ما بين المعقوفين من التلخيص.
٧. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «و» بدل «على أَنَّ».
٨. في «ب، د» و التلخيص: - «له».
٩. في «د»: «و تذكره». وفي التلخيص: + «له».
١٠. تقدّم في ص ٣٢٢ - ٣٢٥.
١١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «و بما» بدل «ثُمَّ لِمَا».
١٢. تقدّم في ص ٣٤٦ - ٣٤٨.



على أنا<sup>١</sup> قد بينّا أن نفس الرجوع لا يكون توبةً، و دلّلنا عليه.<sup>٢</sup> و بينّا أيضاً أنه لو كان [توبة]<sup>٣</sup> لم يكن توبةً إلا عما رجع عنه من القتال دون غيره، و ذكرنا أن فسقه<sup>٤</sup> لم يكن بالقتال وحده.<sup>٥</sup>

فأما قوله: «إن عدول الزبير إلى حيث يملك الأمر [فيه]<sup>٦</sup> كعدوله إليه في أنه ترك للبغي»<sup>٧</sup> فليس يخلو من أن يريد: حيث يملك الزبير فيه، أو حيث يملك أمير المؤمنين عليه السلام.

فإن أراد الأول: فأى دلالة فيه على الندم و التوبة و ترك البغي؟ إنما [هو]<sup>٨</sup> عدول<sup>٩</sup> عن موضع إلى موضع، و هما متساويان<sup>١٠</sup> في هذا الحكم؛ لأنه قد كان يملك أمره في الموضع الذي عدل عنه.

وإن أراد الثاني، و هو الأشبه: فمن أين له أن عدوله كان إلى موضع بهذه الصفة؟ و إنما قتل متوجّهاً سائراً غير مستقرّ، فلعله<sup>١١</sup> كان قاصداً إلى معاوية و حيزه،<sup>١٢</sup> و هو حيث لا يملك أمير المؤمنين عليه السلام الأمر فيه.

١. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و» بدل «على أنا».

٢. تقدّم في ص ٣٤٢.

٣. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٤. في المطبوع: «الفسق».

٥. تقدّم في ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

٦. ما بين المعقوفين من المغني.

٧. في «ب، د»: «بعدوله إليه في أنه ترك البغي».

٨. ما بين المعقوفين مثلاً، أضفناه لمقتضى السياق.

٩. هكذا في «ب». و في سائر النسخ و المطبوع: «عدل».

١٠. هكذا في «د» و حاشية «ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «يتساويان».

١١. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع و التلخيص: «و لعله».

١٢. في «ب، د»: «و غيره». و في «ج، ص»: «و حزيه».

و قد جَرَتْ العادةُ بأنَّ مَنْ أرادَ الاعتذارَ من حَرْبٍ غيرِهِ، و خِلافِهِ و شِقَاقِهِ، و نَدِمَ على ذلك: أَنَّهُ يَصِيرُ إِلَيْهِ، و يُصْرَحُ بِالاعتذارِ، و يَبْذُلُ جُهدَهُ<sup>١</sup> في التَّنْصِلِ<sup>٢</sup> و غَسْلِ دَرَنِ<sup>٣</sup> ما كانَ استَعْمَلَهُ؛<sup>٤</sup> و أَنَّهُ إذا فَعَلَ ذلكَ و بِالْغِ فيه غَلَبَ في الظَّنِّ تَوْبَتَهُ، و سَقَطَتْ لائِمَتُهُ؛ فَكَيْفَ<sup>٥</sup> خَرَجَ الزُّبَيْرُ في تَوْبَتِهِ هذه المُدَّعةِ عن عاداتِ جميعِ العُقلاءِ؟!

٣٤٦/٤

فأَمَّا قولُهُ: «إِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُحَارِبَ الزُّبَيْرُ<sup>٦</sup> معه لو طَلَبَ ذلكَ مِنْهُ<sup>٧</sup> و تَشَدَّدَ عليه» فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ نُصرةَ الإمامِ واجِبَةٌ مِنْ حَيْثُ كانَ إماماً و إنْ لَمْ يَطْلُبْ هو النُّصرةَ. و ذَكَرْنَا أَنَّ الحَالَ التي كانَ دُفِعَ إِلَيْهَا [كَانَتْ]<sup>٨</sup> مُسْتَدْعِيَةً لِلنُّصرةِ<sup>٩</sup> مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ لِنِصَّائِقِهَا و شِدَّتِهَا. أَوْ ما كَفَى الزُّبَيْرُ في طَلْبِهِ عليه السَّلامَ النُّصرةَ<sup>١٠</sup> كُتِبَهُ<sup>١١</sup> النافذةُ إِلَى الأَفاقِ يَسْتَنْصِرُ<sup>١٢</sup> فِيهَا و يَسْتَصْرِخُ، و يَدْعُو النَّاسَ إِلَى القِتالِ معه؟<sup>١٣</sup>

١. في «ب، د»: «وجهه».

٢. في «ب، ج»: «التفصل». و في «ص»: «التفضل». و تنصّل فلانٌ من ذنبه: تَبَرَّأ. لسان العرب، ج ١١، ص ٦٦٤ (نصل).

٣. في «ب»: «دون». و في «د»: «و على دون» كلاهما بدل «و غسل درن». و دَرْن، يَدْرُنْ، دَرْنَأ: وَسِخَ و تَلَطَّخَ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٥٣ (درن).

٤. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «يستعمله».

٥. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «وكيف».

٦. في «ج، ص، ف» و الحجري و المطبوع: - «الزبير».

٧. في المطبوع: «معه».

٨. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٩. في «د»: «النصرة».

١٠. من قوله: «من كل مسلم... إلى هنا ساقط من «ب، د، ص».

١١. في «د»: «ككتبه».

١٢. في «ب»: «ينصر». و في «ص»: «مستنصر».

١٣. الجمل للمفيد، ص ٣٢٢.

## [مناقشة خبر العشرة المبشرين بالجنة]

فَأَمَّا مَا تَعْلَقُ بِهِ مِنْ خَيْرِ الْبَشَارَةِ بِالْجَنَّةِ: فَقَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْخَبَرِ لَمَّا احْتَجَّ بِهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي جُمْلَةٍ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ،<sup>١</sup> وَقُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مُكَلَّفًا لَيْسَ بِمَعْصُومٍ مِنَ الذُّنُوبِ بِأَنْ عَاقِبَتَهُ الْجَنَّةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُغَرٍّ لَهُ<sup>٢</sup> بِالْقَبِيحِ. وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَحَدًا<sup>٣</sup> أَنْ يَدَّعِيَ عِصْمَةَ التَّسْعَةِ؛<sup>٤</sup> وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَا وَقَعَ<sup>٥</sup> مِنْ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ مِنَ الْكَبِيرَةِ<sup>٦</sup> لَكَفَى<sup>٧</sup>.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ أَنَّ مَنْ وَاقَعَ الْقَبِيحَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُبَشَّرِينَ بِالْجَنَّةِ، يُوَاقِعُهُ<sup>٨</sup> عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ بُشْرًا أَمْ لَمْ يُبَشَّرْ<sup>٩</sup>، وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ بَعْدَ الْبَشَارَةِ قَبِيحًا مَا كَانَ يَفْعَلُهُ لَوْلَاهَا؛ فَتَخْرُجَ الْبَشَارَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ<sup>١٠</sup> إِغْرَاءً؟

١. تقدّم في ج ٤، ص ٢٧٧ وما بعدها.

٢. في «ص» و «الحجري»: «مغراه». وفي المطبوع: «له». وفي التلخيص: «يغريه».

٣. في الحجري و المطبوع: «أحد».

٤. يريد بهم الذين ورد الحديث بأسمائهم - باستثناء أمير المؤمنين عليه السلام، فإن عصمته ثابتة -، وهم: أبو بكر، وعمر، و عثمان، و طلحة، و الزبير، و سعد بن أبي وقاص، و عبد الرحمن بن عوف، و سعيد بن زيد، و أبو عبيدة بن الجراح.

٥. في «د، ص»: «ما قطع».

٦. في «ب» الكلمة غير واضحة. وفي «ج»: «النكير». وفي «د» و حاشية «ف»: «النكت». وفي «ص»: «الكفر». وفي «ف» و الحجري و المطبوع: «الكبير». و ما أثبتناه من التلخيص.

٧. في المطبوع: «تكفي».

٨. في «ب، د»: «يوافقه». وفي التلخيص: «موافقه».

٩. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «بشّر أو لم يبشّر». وفي «ص»: «يبشّر أو لم يبشّر».

١٠. في «ج، ص، ف» و الحجري: «فيخرج البشارة من أن يكون». وفي «د»: «فتخرج البشارة من أن يكون».

وذلك لأن<sup>١</sup> الأمر متى فرّضناه على هذا الوجه، فليس تخرج<sup>٢</sup> البشارة من أن تكون مقوية<sup>٣</sup> لداعي القبيح؛ ومعلوم ضرورة أن من علم وتحقّق أن عاقبته الجنة، وأن كلّ قبيح وقع منه لا بد أن يتوب منه،<sup>٤</sup> لا يكون إقدامه على القبيح وخوفه منه<sup>٥</sup> إقدام من يجوز أن يخترم<sup>٦</sup> قبل التوبة؛ وتقوية داعي القبيح<sup>٧</sup> إغراء به، وذلك قبيح<sup>٨</sup> لا محالة، وإن لم يرد - بهذا<sup>٩</sup> - المُبشّر فعلاً قبيحاً.

٣٤٧/٤

وقد ذكرنا فيما تقدّم<sup>١٠</sup>: أن هذا الخبر لو كان صحيحاً لاحتجّ به أبو بكر لنفسه، واحتجّ له به في السقيفة وغيرها، وكذلك عمر وعثمان؛ فهو أقوى من كلّ شيء احتجوا به في مواطن كثيرة لو كان صحيحاً.

ومما يبيّن أيضاً بطلانه: إمساك طلحة والزبير عن الاحتجاج به لما دعوا الناس إلى نصرتهم، واستنفارهم إلى الحرب معهما؛ وأي فضيلة أعظم وأفخم من الشهادة لهما بالجنة؟ وكيف يعدلان - مع العلم والحاجة - عن ذكره، إلا لأنه باطل؟!

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «أن».
٢. هكذا في التلخيص. وفي «د»: «ليس يخرج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فليس يخرج».
- نعم، نسخة «ب» تُقرأ على كلا الوجهين: «يخرج» و «تخرج».
٣. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «مغربة».
٤. من قوله: «مقوية لداعي القبيح» إلى هنا ساقط من «ج».
٥. في المطبوع: «من».
٦. في التلخيص: «يجترم». واخترم فلائ عنا: مات وذهب. واخترمته المنيّة من بين أصحابه: أخذته من بينهم. لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٢ (خرم).
٧. من قوله: «وخوفه منه» إلى هنا ساقط من «ب»، د، ص.
٨. في المطبوع: «أقبح». وفي التلخيص: «إغراؤه» بدل «إغراء به».
٩. هكذا في «ص». وفي «ب»، د والمطبوع: «لم يرد لهذا». وفي «ج»، ف، والحجري: «لم يزد لهذا». وفي التلخيص: «لم يرد هذا».
١٠. تقدّم في ج ٤، ص ٢٧٨.

و يُمكنُ أن يُسلمَ مُسلمٌ هذا الخبرَ، و يَحْمِلُهُ<sup>١</sup> عَلَى الاستحقاقِ فِي الحالِ  
لا العاقبة؛ فكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِنْ وَاقَوْا<sup>٢</sup> بِمَا هُمْ عَلَيْهِ الْآنَ،  
و تَكُونُ<sup>٣</sup> فَائِدَةُ الْخَبَرِ إِعْلَامَنَا أَنَّهُمْ مُسْتَحَقُّونَ لِلثَّوَابِ<sup>٤</sup> فِي الحالِ.

و قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْجَنَّةَ لَا يُقَالُ لَهُ: <sup>٥</sup> إِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ» لَيْسَ  
بَصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي الاستعمالِ أَنَّ الْكَافِرَ فِي النَّارِ، وَ الْمُؤْمِنَ فِي الْجَنَّةِ،  
وَ الْقَاتِلَ فِي جَهَنَّمَ.

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ ذَلِكَ مَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ الْأَغْلَبُ الْأُظْهَرُ<sup>٦</sup> فِي الاستعمالِ. وَ لَيْسَ  
يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ مَجَازًا، ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى الْحَقِيقَةِ بِكَثْرَةِ<sup>٧</sup> الاستعمالِ؛ كَنَظَائِرِهِ<sup>٨</sup>.  
فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ: «أَنَّ الْخَبَرَ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الرَّوَاةِ» فَمُكَابَرَةٌ؛ لِأَنَّا كُلُّنَا نُخَالِفُ فِيهِ،  
وَ مَعْلُومٌ أَنَّنَا<sup>٩</sup> مِنْ أَهْلِ الرَّوَايَةِ.

فَأَمَّا جَمْعُهُ بَيْنَ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ فِيهِمَا وَ بَيْنَ مَنْ أَنْكَرَهُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ؛ فَلَا مُرُ  
عَلَى مَا ذَكَرَهُ،<sup>١٠</sup> وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا مُنْكَرُونَ لِلْخَبَرِ مِنْ أَصْلِهِ.

فَأَمَّا الْخَبَرَ الَّذِي رَوَاهُ مِنْ مُعَارَضَةِ عَمَّارٍ لِلزُّبَيْرِ، وَ قَوْلُهُ: «أَرَاكَ شَكَّكَتَ»: فَقَدْ  
ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ،<sup>١١</sup> إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِيهِ قَوْلَ عَمَّارٍ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ» فَلَمْ نَجِدِ الزِّيَادَةَ فِي

١. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «و يَحْمِلُ».

٢. فِي «د»: «وَ وَاقَوْا».

٣. فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ: «و يَكُونُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ التَّلْخِصِ وَ الْمَطْبُوعِ.

٤. فِي «د»: «مُسْتَحَقُّونَ الثَّوَابِ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «يَسْتَحَقُّونَ الثَّوَابِ».

٥. فِي «د»، ص - «لَهُ».

٦. فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْأَكْثَرُ».

٧. فِي «د»: «لِكَثْرَتِهِ».

٨. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِنَظَائِرِهِ».

٩. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنَا».

١٠. فِي «ب، د»: «مَا ذَكَرَ».

١١. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٤٠. وَ فِيهَا: «أَحْسَبُكَ شَكَّكَتَ».

المَوَاضِعِ الَّتِي تَضَمَّنَتْ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ السَّيْرَةِ؛ وَكَيْفَ يَسْتَغْفِرُ عَمَّا رَلِشَاكَ  
غَيْرِ مُوقِنٍ وَلَا مُتَحَقِّقٍ؟!

وَمِنْ أَعْجَبِ الْأُمُورِ: اسْتِدْلَالُهُ بِالْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ بَعْدَ هَذَا وَخَتَمَ بِهِ الْفَصْلَ<sup>١</sup>، وَأَيُّ  
دَلِيلٍ - فِي عِيٍّ طَلَحَهُ عَنْ جَوَابِ السَّائِلِ<sup>٢</sup> لَهُ عَنْ مَسِيرِهِ وَفِتَالِهِ - عَلَى تَوْبَتِهِ  
وَنَدَامَتِهِ؟! وَأَيُّ دَلِيلٍ فِي قَوْلِ الزُّبَيْرِ: «بَلَّغْنَا أَنْ هَاهُنَا دَرَاهِمٌ، فَجِئْنَا لِنَأْخُذَهَا؟»  
وَذَلِكَ دَلِيلُ إِصْرَارِهِ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ إِلَى أَخْذِ مَا لَيْسَ لَهُ فِسْقٌ كَبِيرٌ، لَا سِيَّمَا<sup>٣</sup> إِذَا كَانَ  
عَلَى سَبِيلِ الْبَغْيِ عَلَى الْإِمَامِ وَالْخُرُوجِ عَنْ طَاعَتِهِ.

٣٤٨/٤

[مَعْنَى حَدِيثٍ: «بَشَّرَ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ»]

وَمِمَّا تَعَلَّقَ الْمُخَالِفُونَ بِهِ فِي تَوْبَةِ الزُّبَيْرِ - وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ، وَلَعَلَّهُ  
إِنَّمَا عَدَلَ عَنْهُ اسْتِزْعَافًا لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ مَشْهُورٌ -: مَا<sup>٤</sup> رُويَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ لَمَّا جَاءَهُ<sup>٥</sup> ابْنُ جُرْمُوزٍ بِرَأْسِ الزُّبَيْرِ: «بَشَّرَ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ»<sup>٦</sup>  
وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَائِبًا لَمَّا اسْتَحَقَّ النَّارَ بِقَتْلِهِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ ابْنَ جُرْمُوزٍ عَدَرَ بِالزُّبَيْرِ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاهُ الْأَمَانَ، وَكَانَ قَتْلُهُ  
عَلَى وَجْهِ الْغِيلَةِ وَالْمَكْرِ، وَهَذِهِ<sup>٧</sup> مِنْهُ مَعْصِيَةٌ، لَا شُبْهَةَ فِيهَا. وَقَدْ تَظَاهَرَ الْخَبَرُ بِمَا

١. فِي «ب، د»: «الْقَصَّة». وَفِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «الْفَصْل».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «السَّائِلِ». ٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا سِيَّمَا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَمَا». ٥. فِي الْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «جَاءَ».

٦. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٢، ص ٢٥٢، وَج ٩، ص ٤٣٠ وَ٤٣٢؛ الْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ، ج ٥، ص ٢١٥؛

الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، ج ٥، ص ٣٤٥، وَج ٧، ص ٢٤٩؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٣، ص ٥٠٢؛ الْمُنْتَظَمُ،

ج ٥، ص ١١٠؛ الْفَتْوحُ، ج ٢، ص ٤٧٢؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٨٢؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٢،

ص ٥١٥، الرَّقْمُ ٨٠٨؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ١٠٠، الرَّقْمُ ١٧٣٢.

٧. فِي «ب، د»: «وَهَذَا».

ذَكَرْنَاهُ؛ حَتَّى رُوِيَ أَنَّ عَاتِكَةَ بِنْتَ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ<sup>١</sup> - وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَخَلَفَ<sup>٢</sup> عَلَيْهَا عُمَرُ، ثُمَّ الزُّبَيْرُ - قَالَتْ فِي ذَلِكَ:

غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بُهْمَةً يَوْمَ اللَّقَاءِ، وَكَانَ غَيْرَ مُسَدِّدٍ<sup>٣</sup>  
يَا عَمْرُو، لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتُهُ لَا طَائِشًا<sup>٤</sup> رَعِشَ الْجَنَانِ وَلَا الْيَدِ<sup>٥</sup>  
فَإِنَّمَا اسْتَحَقَّ ابْنُ جُرْمُوزٍ النَّارَ لِقَتْلِهِ<sup>٦</sup> إِيَّاهُ غَدْرًا، لَا لِأَنَّ<sup>٧</sup> الْمَقْتُولَ فِي الْجَنَّةِ.  
وَهَذَا الْجَوَابُ يَتَضَمَّنُ الْكَلَامَ عَلَى<sup>٨</sup> قَوْلِهِمْ: «إِنَّ بِشَارَتَهُ بِالنَّارِ، مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى  
قَتْلِ الزُّبَيْرِ، تَدُلُّ<sup>٩</sup> عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ النَّارَ بِقَتْلِهِ» لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي الْجَوَابِ أَنَّهُ مِنْ  
حَيْثُ<sup>١٠</sup> قَتَلَهُ غَدْرًا اسْتَحَقَّ النَّارَ.

١. عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى، وأُمُّهَا أُمُّ كُرْزِ بِنْتُ الْحَضْرَمِيِّ بْنِ عَمَارٍ. أَسْلَمَتْ فَبَايَعَتْ وَهَاجَرَتْ، تَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَتْ حَسَنَاءَ جَمِيلَةً فَأُولِعَ بِهَا، وَشَغَلَتْهُ عَنْ مَغَازِيهِ، فَأَمَرَهُ أَبُوهُ بِطَلَاقِهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَتَلَ بِالْيِمَامَةِ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا عُمَرُ، وَبَعْدَ مَقْتَلِهِ تَزَوَّجَهَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٨، ص ٢٠٨، الرِّقْمُ ٤٢١٠؛ الْإِسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٨٧٦، الرِّقْمُ ٤٠٢٤؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٦، ص ١٨٣، الرِّقْمُ ٧٠٧٩؛ الْإِصَابَةُ، ج ٨، ص ٢٢٧، الرِّقْمُ ١١٤٥٢.

٢. فِي «ج، د، ص»: «فَخَلَفَ».

٣. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَفِي «د»: «غَيْرَ مُغَرَّرٍ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «غَيْرَ مُعَرَّدٍ».

٤. الطَّيْشُ: النَّزَقُ وَالْخَفَّةُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ٣١٢ (طَبِشَ).

٥. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٨٣؛ الْإِسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٨٧٩، الرِّقْمُ ٤٠٢٤؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٦، ص ١٨٤، الرِّقْمُ ٧٠٧٩؛ مَرْوَجُ الذَّهَبِ، ج ٢، ص ٣٦٤.

٦. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَأِنَّمَا اسْتَحَقَّ ابْنُ جُرْمُوزٍ النَّارَ بِقَتْلِهِ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا أُنْ».

٨. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «الْكَلَامَ عَلَى». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَتِي «ج، ف» مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٩. فِي «ب، ج، ص، ف» وَالحِجْرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ: «يَدَلُّ».

١٠. فِي «ب، د» - «حَيْثُ».

وقد قيل في هذا الخبر: إن ابن جرموز كان من جملة الخوارج الخارجين على أمير المؤمنين عليه السلام في الثَّهْرَوَانِ،<sup>١</sup> وإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ كَانَ<sup>٢</sup> حَبْرَهُ بِحَالِهِمْ، وَذَلِكَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ وَأَوْصَافِهِمْ؛ فَلَمَّا جَاءَهُ<sup>٣</sup> بِرَأْسِ الزُّبَيْرِ أَشْفَقَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنْ يُظَنَّ بِهِ - لِعَظِيمِ<sup>٤</sup> مَا فَعَلَهُ - الْخَيْرُ، وَيَقْطَعَ لَهُ<sup>٥</sup> عَلَى سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ، وَيَكُونَ قَتْلُهُ الزُّبَيْرِ شُبْهَةً فِيمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَارِجِيَّةِ، فَقَطَعَ عَلَيْهِ بِالنَّارِ؛ لِتَزُولَ الشُّبْهَةُ فِي أَمْرِهِ،<sup>٦</sup> وَلِيُعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الَّذِي فَعَلَهُ لَا يُسَاوِي شَيْئاً مَعَ مَا<sup>٧</sup> يَرْتَكِبُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى شَهَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - يُقَالُ لَهُ: «قُرْمَانٌ»<sup>٨</sup> أَبْلَى فِي يَوْمِ أُحُدٍ بَلَاءً<sup>٩</sup> شَدِيداً، وَقُتِلَ بِيَدِهِ جَمَاعَةٌ - بِالنَّارِ،

١. إثبات الوصية، ص ١٥٠؛ الاختصاص، ص ٩٥؛ الفصول المختارة، ص ١٤٥؛ تحف العقول،

ص ٤٨٠؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٤٠٥.

٢. في الحجري والمطبوع: - «كان».

٣. هكذا في التلخيص. وفي «ب، د»: «جاء». وفي سائر النسخ والمطبوع: «جاءهم».

٤. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «لعظم». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.

٥. في الحجري والمطبوع: - «له».

٦. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: - «و».

٧. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «مما» بدل «مع ما».

٨. في «ب، د»: «فرمان». وفي التلخيص: «قرنان». والرجل هو قُرْمَان بن الحارث، حليف بني

ظفر، صاحب القصة يوم أُحُد، قيل: مات كافراً، فإنَّ في بعض طريق قصته أَنَّهُ صَرَحَ بِالْكَفْرِ،

وَكَانَ مُنَافِقاً. وَفِي الْفُصُولِ الْمُخْتَارَةِ وَذَكَرُوا أَنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ وَبِهِ الْجِرَاحُ نَزَلَ فِي دُورِ بَنِي ظَفَرٍ،

فَقَالَ لَهُ الْمُسْلِمُونَ: أَبْشِرْ، فَقَدْ أَبْلَيْتَ الْيَوْمَ، فَقَالَ: بِمَ تَبْشَرُونِي؟ فَوَاللَّهِ، مَا قَاتَلْتُ إِلَّا عَلَى أَحْسَابِ

قَوْمِي، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا قَاتَلْتُ. فَلَمَّا اشْتَدَّ بِهِ أَلَمُ الْجِرَاحَةِ حَبَا إِلَى كَنَانَتِهِ، فَأَخَذَ مِنْهَا مَشْقِصاً فَقَتَلَ

نَفْسَهُ. الْفُصُولُ الْمُخْتَارَةُ، ص ١٤٦؛ المعارف لابن قتيبة، ص ١٦١؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢،

ص ٦٦٢؛ البداية والنهاية، ج ٤، ص ٣٦؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٥٣١؛ السيرة النبوية، ج ٢،

ص ٨٨؛ الإصابة، ج ٥، ص ٣٣٥، الرقم ٧١٢٣.

٩. في «ب، د» وحاشية «ف»: «إِبْلَاء».



فَعَجِبَ مِنْ ذَلِكَ السَّامِعُونَ، حَتَّى كَشَفُوا عَنْ أَمْرِهِ، فَوَجَدُوا<sup>١</sup> أَنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ<sup>٢</sup>  
جَرِيحاً إِلَى مَنْزِلِهِ، وَ وَجَدَ أَلَمَ الْجِرَاحِ، قَتَلَ نَفْسَهُ بِمِشْقَصٍ.<sup>٣</sup> وَإِنَّمَا شَهِدَ النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالنَّارِ عَقِيبَ بَلَاتِهِ لِلَّوَجِهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.  
و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بِشَارَتِهِ بِالنَّارِ لَمْ تَكُنْ<sup>٥</sup> لَكَوْنِ الزُّبَيْرِ تَائِباً مُقْلِعاً، بَلْ لِبَعْضِ  
مَا ذَكَرْنَاهُ: هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ [الْأَمْرُ]<sup>٦</sup> كَمَا ادَّعَوْهُ لِأَقَادَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ،  
و لَمَا طَلَّ دَمُهُ<sup>٧</sup>؛ وَ فِي عَدُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

١. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «عن حاله، فوجدوه».

٢. في التلخيص: «حُمِلَ».

٣. المِشْقَصُ: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض. و قيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٨ (شقص).

٤. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «فإنما».

٥. في النسخ و الحجري «لم يكن». و ما أثبتناه من التلخيص و المطبوع.

٦. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٧. في «ب، د»: «و طالما زمه». و في «ج»: «و لما طال دمه». و طَلَّ دَمُ فُلَانٍ يَطُلُّهُ، طَلَاً: أَهْدَرَهُ وَ أَبْطَلَهُ. تاج العروس، ج ١٥، ص ٤٣٨ (طلل).

## [الكلام في توبة عائشة]

قال صاحبُ الكتاب:

فأما توبةُ عائشةَ فمشهورةٌ؛ لأنَّ عُمُرَها امتدَّ بعدَ الصَّنِيعِ الذي كانَ منها،  
و تَوَاتَرَ عنها<sup>١</sup> ما كانتَ تذكُرُهُ مِنَ التَّدَامَةِ حالاً بعدَ حالٍ.

فروِيَ عن عَمَارٍ أَنَّهُ أَتَاهَا، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! ما أَبْعَدَ هَذَا مِنَ الْأَمْرِ  
الذي عَهِدَ<sup>٢</sup> إِلَيْكَ! أَمَرَكَ اللَّهُ<sup>٣</sup> أَنْ تَقْرِي فِي بَيْتِكَ.

فَقَالَتْ: مَنْ هَذَا؟ أَبُو الْيَقْظَانِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَتْ: أَمَا وَاللَّهِ، مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّكَ لَقَوَالُ بِالْحَقِّ.

فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي<sup>٤</sup> قَضَى لِي عَلَى لِسَانِكَ<sup>٥</sup>.

و المشهورُ عن عَمَارٍ أَنَّهُ خَطَبَ بِالْكُوفَةِ عِنْدَ الْإِسْتِغْفَارِ، فَذَكَرَ عَائِشَةَ،

---

١. في «ب، د»: «و تَوَاه نَرَعْتَهَا».

٢. في «ب، د»: «عَهِدْنَا».

٣. في الحجري والمطبوع: «إِلَّا».

٤. في «ب»: «- اللَّهُ الَّذِي». و في «د»: «- الَّذِي».

٥. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٤٥؛ الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٢٥٨؛ إمتاع الأسماع، ج ٣،

ص ٢٤٩، مع اختلاف يسير.

فقال: أما إنها زوجته في الدنيا والآخرة، و لكن الله ابتلاكم بها؛  
لتتبعوه<sup>١</sup> أو إياها<sup>٢</sup>.

و ذكر عن ابن عباس أنه قال لعائشة: ألسنت إنما سُميت «أم المؤمنين»  
بنا؟ قالت<sup>٤</sup>: بلى.

قال<sup>٥</sup>: أ و لسنأ أولياء زوجك؟  
قالت: بلى.

قال: فلم<sup>٦</sup> خرجت بغير إذننا؟

قالت<sup>٧</sup>: أيها الرجل، كان [أمر]<sup>٨</sup> قضاء وأمر خديعة<sup>٩</sup>.

و روى<sup>١٠</sup> عنها عبد الله بن عبيد<sup>١١</sup> بن عمير<sup>١٢</sup> أنها قالت<sup>١٣</sup>: «لوددتُ أني

١. في «ب، د»: «لشقوة». و في «ج، ص، ف»: «بشقوة». و في الحجري و المطبوع و حاشية «ف»: «لشقوة». و في التلخيص: + «لشقوة». و في المغني: «لتبتغوه».

٢. في «ج، ف» و المطبوع و المغني: «و إياها». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه. و في التلخيص: «أو سعادة أو إياها» بدل «أو إياها».

٣. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٦٠٠ - ٢٦٠١، ح ٦٦٨٧ و ٦٦٨٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٧٤، ح ١٦٤٩٣ و ١٦٤٩٤؛ تاريخ خليفة، ص ١١٠؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٢٣٦؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٤٨٤.

٤. في «ب، د»: «فينا؟ فقالت».

٦. في «ب، د»: «و لم».

٧. في «ج، ف» و الحجري و المطبوع: «فقلت».

٨. ما بين المعقوفين من المغني. و هكذا في الموارد الآتية.

٩. البدء و التاريخ، ج ٥، ص ٢١٥.

١١. هكذا في «ب، د» و المصادر. و في سائر النسخ و الحجري و المطبوع: «بن عبيد الله». و في التلخيص: - «بن عبيد».

١٢. في «ب، د» و التلخيص: «عمر». و في المغني: - «عبد الله بن عبيد بن عمير».

١٣. هكذا في «ب، د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: + «و الله».

كُنْتُ غَضَبًا رَطْبًا<sup>١</sup> وَأَنِّي لَمْ أُسِرْ<sup>٢</sup> فِي هَذَا الْأَمْرِ<sup>٣</sup> تَعْنِي<sup>٤</sup> يَوْمَ الْجَمَلِ.  
وَرُوِيَ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ<sup>٥</sup>، عَنْ عَائِشَةَ وَمَسِيرِهَا  
فِي تِلْكَ الْحَرْبِ، فَاسْتَغْفَرَ لَهَا، فَقَالَ لَهُ: أَتَسْتَغْفِرُ<sup>٦</sup> لَهَا وَتَتَوَلَّاهَا؟<sup>٧</sup> فَقَالَ:  
«نَعَمْ؛ أَمَا عَلِمْتَ مَا كَانَتْ تَقُولُ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ شَجَرَةً، يَا لَيْتَنِي كُنْتُ  
مَدْرَةً؟ وَذَلِكَ تَوْبَةٌ»<sup>٨</sup>.

وَرُوِيَ<sup>٩</sup> عَنِ الْحَسَنِ<sup>١٠</sup> أَنَّهُ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَأَنْ أَكُونَ جَلَسْتُ [فِي  
مَنْزِلِي] مِنْ مَسِيرِي الَّذِي سِرْتُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي عَشْرَةُ أَوْلَادٍ  
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كُلُّهُمْ مِثْلُ<sup>١١</sup> وَلَدِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ<sup>١٢</sup>

١. في «ج، ص»: «كنت غضباً رطباً». وفي التلخيص: «كنت غضباً رطباً». وفي المغني: «غصن رطب».
٢. هكذا في المغني والتلخيص. وفي «ب، د»: «لم ألبس». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم ألبس».
٣. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٧١٨، ح ٦٢؛ شرح الأخبار، ج ٢، ص ٦٩، ح ٤٣٠؛  
الديباج الوضي، ج ٣، ص ١١١٥.
٤. في النسخ: «يعني». وفي الحجري الكلمة غير منقوطة. وما أثبتناه من المغني والتلخيص  
والمطبوع.
٥. هكذا في «ب، ج، د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليهما السلام».
٦. في «ب، د» والمغني: «استغفر» بدل «أتستغفر». وفي «ب، ج، ص، ف» والحجري: «اللَّهُ».
٧. في «ب، د»: «وتولَّاهَا». وفي «ج»: «وتولَّاهَا».
٨. شرح الأخبار، ج ٢، ص ٧١، ح ٤٣٥؛ الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٥٩، الرقم ٤١٢٨.
٩. هكذا في «ب، د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أبو الحسن».
١٠. في «ج، ص، ف»: «عن الحسن». نعم ورد في حاشية «ف» ما أثبتناه.
١١. في «ب، د»: «ذلك».

١٢. في «ب، د»: «الحارث بن هاشم». والرجل هو: الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله، أبو عبد  
الرحمن القرشي المخزومي، وهو أخو أبي جهل لأبويه، وابن عم خالد بن الوليد. شهد بدرًا كافرًا  
فانهزم، وعُيِّرَ بفراره ذلك، وأسلم يوم الفتح، وأعطاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مائة من الإبل

و ثَكَلْتُهُمْ<sup>١</sup>.

و رُوِيَ عَنْ حُدَيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ قَائِدَ فِتْنَةٍ<sup>٢</sup> فِي الْجَنَّةِ، وَ أَتْبَاعُهُ فِي النَّارِ<sup>٣</sup>».

و رُوِيَ أَنَّ عَائِشَةَ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرَةَ<sup>٤</sup> رَجُلًا مِنْ بَنِي جُمَحٍ، فَقَالَتْ:

«مِنْ غَنَائِمِ حَنِينٍ حَيْثُ كَانَ قَدْ شَهِدَهَا، وَخَرَجَ إِلَى الشَّامِ مُجَاهِدًا أَيَّامَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِأَهْلِهِ وَ مَالِهِ، فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى قُتِلَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ فِي رَجَبٍ مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ عَشْرَةٍ. وَ لَمَّا مَاتَ تَزَوَّجَ عُمَرُ امْرَأَتَهُ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، أُخْتُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَ هِيَ أُمُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ وَ لَمْ يَبْقَ مِنْ وَلَدِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ بَعْدَهُ إِلَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَ أُخْتُهُ أُمُّ حَكِيمٍ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٦، ص ٣، الرِّقْم ١٤٨٠؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٢، ص ٧٦، الرِّقْم ٦٣١؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ١١، ص ٤٩١، الرِّقْم ١١٦٦؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١، ص ٤٢٠، الرِّقْم ٩٧٩.

١. أَنَسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٢، ص ٢٦٥، وَ ج ١٠، ص ١٨٣؛ دَلَائِلُ النَّبُوَّةِ، ج ٦، ص ٤١٢؛ إِسْتِيعَ الْأَسْمَاعِ، ج ١٣، ص ٢٢٩؛ الْمُسْتَرْشَدُ، ص ٦٦٢، ج ٣٣٣؛ الْمَعَارِفُ لِابْنِ قَتِيْبَةٍ، ص ٢٨٢؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٥، ص ٣، الرِّقْم ٥٨٩؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٣، ص ٣٢٨، الرِّقْم ٣٢٧٧، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: «مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ» بِدَلْ «وَلَدِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ». وَ سَوْفَ يَأْتِي فِي ص ٣٦٠ عِنْدَ نَقْلِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ: «كَعْبِدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ». وَ فِي «ب، د»: «و ثَكَلَهُمْ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «و أَثَكَلَهُمْ». وَ «ثَكَلْتُهُمْ» أَيِ فَقَدْتُهُمْ. وَ «الثَّكُلُ»: فَقْدُ الْوَلَدِ. النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٢١٧ (ثَكُل).

٢. فِي «ب، د»: «فِتْنَةٌ». ٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «و مِنْ أَتْبَاعِهِ فِي النَّارِ».

٤. تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ١١، ص ٤٢٥، الرِّقْم ٢٢٣٩.

٥. فِي «ب، د» وَ الْمَغْنِيِّ: «أَبِي بَكْرٍ». وَ «أَبُو بَكْرَةَ» اسْمُهُ: ثَفَيْعُ بْنُ مَسْرُوقٍ، وَ قِيلَ: اسْمُهُ مَسْرُوقٌ. وَ أُمُّهُ سَمِيَّةٌ، وَ هُوَ أَخُو زِيَادِ بْنِ أَبِيهِ لَأُمِّهِ، وَ كَانَ عَبْدًا بِالطَّائِفِ، فَلَمَّا حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ أَهْلَ الطَّائِفِ قَالَ: أَيُّمَا حَرْزٍ زِلْنَا إِلَيْنَا فَهُوَ آمِنٌ، وَ أَيُّمَا عَبْدٍ نَزَلَ إِلَيْنَا فَهُوَ حَرْزٌ، فَزِلْنَا إِلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ عِبِيدِ أَهْلِ الطَّائِفِ فِيهِمْ أَبُو بَكْرَةَ، فَأَعْتَقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ. وَ كَانَ أَبُو بَكْرَةَ تَدُلُّهُ إِلَيْهِمْ فِي بَكْرَةٍ فَكَتَبَهُ أَبُو بَكْرَةَ، فَكَانَ يَقُولُ: أَنَا مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ. وَ كَانَ فَيَمِينُ شَهِيدًا عَلَى الْمَغِيرَةِ بِنِشْبَةِ بَنَاتِكَ الشَّهَادَةِ، فَضْرَبَ الْحَدَّ. فَحَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَخِيهِ زِيَادٍ فِي نَفْسِهِ. فَلَمَّا ادَّعَى مَعَاوِيَةَ زِيَادًا نَهَاهُ أَبُو بَكْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَبَى زِيَادٌ وَ أَجَابَ مَعَاوِيَةَ، فَحَلَفَ أَبُو بَكْرَةَ أَنْ لَا يَكَلِّمَهُ أَبَدًا، فَعَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَكَلِّمَهُ.

مَا يَمْنَعُكَ<sup>١</sup> مِنْ إِيْتَانِي؟ أَعَهْدُ<sup>٢</sup> عَهْدَهُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ أَمْ أَحَدَثْتَ<sup>٣</sup> بَدْعَةً؟  
فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا: لَا هَذَا وَلَا هَذَا، وَلَكِنْ تَذَكَّرِينَ يَوْمًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
عِنْدَكَ، فُبَشِّرَ بِظَفَرِ أَصْحَابِهِ<sup>٤</sup>، فَخَرَّ سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ لِلرَّسُولِ: «حَدَّثَنِي»  
فَقَالَ: كَانَ الَّذِي يَلِي أَمْرَهُمْ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَلَكْتَ  
الرِّجَالُ حِينَ<sup>٦</sup> أَطَاعَتِ النِّسَاءَ» قَالَهَا ثَلَاثًا. فَلَمَّا رَجَعَ الرَّسُولُ إِلَى  
عَائِشَةَ، بَكَتَ حَتَّى بَلَّتَ خِمَارَهَا.<sup>٧</sup>  
وَكُلُّ ذَلِكَ يُبَيِّنُ مَا وَصَفْنَاهُ<sup>٩</sup> مِنْ تَوْبَتِهَا.

وَقَدْ كَانَتْ وَجَدَتْ فِي قَلْبِهَا مَا كَانَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ  
الْإِفْكِ<sup>١٠</sup> عِنْدَ اسْتِشَارَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَمَا يُحْكِي<sup>١١</sup> عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ  
لَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ التَّوْبَةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَائِبَةً<sup>١٢</sup> لِهَذَا الْوَجْهِ. وَلَمْ<sup>١٣</sup>  
يَكُنْ الَّذِي تَأْتِيهِ<sup>١٤</sup> مِمَّا يَقْدَحُ فِي إِعْظَامِهَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛

٣٥٢/٤

«وَمَاتَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ بِالْبَصْرَةِ فِي وَلايَةِ زِيَادِ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ١١، الرِّقْم ٢٨٣٥؛  
مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٤، ص ٣٣٥، الرِّقْم ٢٨٩٠؛ الْاسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٥٣٠، الرِّقْم ٢٦٦٠؛  
تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٦٢، ص ٢٠٠، الرِّقْم ٧٩١٨؛ أَسَدُ الْغَايَةِ، ج ٤، ص ٥٧٨، الرِّقْم ٥٢٨٢.

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «مَا مَنَعَكَ».

٢. فِي «ب، د»: «اللَّهُ».

٣. فِي «ب، د»: «أَحَدَثْتَ».

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «أَصْحَابُ لَهُ».

٥. فِي «ب، ج، د»: «الرَّسُولُ».

٦. فِي «ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِي وَ الْمَطْبُوعُ: «حَيْثُ».

٧. رَاجِعُ: الْبَدَايَةُ وَ النِّهَايَةُ، ج ٦، ص ٢١٢؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٦، ص ٢٢٧،  
مَعَ اخْتِلَافٍ.

٨. فِي «ج، ص»: «و».

٩. فِي «ب، د»: «يَوْمَ الْأَوَّلِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيمَا يَحْكِي». وَ فِي «د»: «فَمَا حَكَى».

١١. فِي الْمَغْنِيِّ: «تَأْتِيهِ».

١٢. فِي «ج»: «فَلَمْ».

١٣. فِي «ب، د»: «الَّتِي تَأْتِيهِ». وَ فِي «ص، ف»: «الَّذِي يَأْتِيهِ».

لأنَّ الواحدَ قد يُعْظَمُ الواحدَ في الدين، و [إن كانَ] مع ذلكَ يَجْدُ في قلبه الآلَمَ و الغَمَّ مِن بعضِ أفعاله.<sup>١</sup>

[مناقشة توبة عائشة من خلال ثلاث طرق]

يُقالُ له: ما بَيَّنَّاهُ مِنَ الطَّرُقِ الثَّلاثِ مِنْ قَبْلُ<sup>٢</sup> - في الكلامِ على توبةِ طَلْحَةَ و الزُّبَيْرِ، و ما يَدْعُوهُ مِنْهَا - هي المُعْتَمَدَةُ فيما يَدْعُوهُ مِنْ توبةِ عائِشَةَ.

[الطريقة الأولى: عدم القطع بأخبار التوبة]

فأوَّلُ الطَّرُقِ: أنَّ جَمِيعَ ما رَوَيْتَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ<sup>٣</sup> لَيْسَ يُمَكِّنُكَ و لا أَحَدًا<sup>٤</sup> أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مَعْلُومٌ و لا<sup>٥</sup> مَقْطُوعٌ عَلَى صَحَّتِهِ، و أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ<sup>٦</sup> يُوَجِّبَ ذَلِكَ اسْتِقْصَاءَ لا يُحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهِ.<sup>٧</sup>

[الطريقة الثانية: معارضة أخبار التوبة بأخبار أخرى]

فأَمَّا ما يُعَارِضُ الْأَخْبَارَ الَّتِي رَوَاهَا: فَإِنَّ الْوَاقِدِيَّ رَوَى بِإِسْنَادِهِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى عَائِشَةَ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ، وَ هِيَ فِي دَارِ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٨٩ - ٩٠. وكل ما ورد بين المعقوفين فهو من المصدر.

٢. تقدّمت في ص ٣٣٠ - ٣٣١. وهذه الطرق هي: ١. إن ما يروى من أخبار التوبة غير مقطوع على صحته. ٢. إن هناك أخباراً أخرى معارضة لأخبار التوبة. ٣. إن أخبار التوبة يمكن تأويلها وحملها على معنى آخر غير التوبة. وقد صرح المصنف رحمه الله في ص ٣٣٠ - ٣٣١ بالطريقتين الأخيرتين، و أما الطريقة الأولى فقد أشار إليها في خلال البحث في ص ٣٣٠.

٣. في المطبوع: «و».

٤. في المطبوع: «و لا أحد».

٥. في «ج»: «لا».

٦. في «ب، د»: «أنه».

٧. في المطبوع: «فأما ما يعارض الأخبار ليس يمكنك ولا أحد أن يدعي أنه معلوم ولا مقطوع على صحته، وأحسن أحواله أن يوجب ذلك استقصاء لا يحتاج إلى إعادته». ولا يخفى أن فيه تكراراً و خللاً.

الخزاعيين، يأمرها أن ترجع إلى بلادها.

قَالَ: فَجِئْتُهَا، فَوَقَفْتُ عَلَى بَابِهَا سَاعَةً لَا يُوَدُّ<sup>١</sup> لِي، ثُمَّ أَذِنَتْ لِي<sup>٢</sup>، فَدَخَلْتُ،  
وَلَمْ يَوْضَعْ<sup>٣</sup> لِي وَسَادَةٌ وَلَا شَيْءٌ أَجْلِسُ عَلَيْهِ، فَالْتَفَتُ<sup>٤</sup> فَإِذَا وَسَادَةٌ فِي نَاحِيَةِ  
الْبَيْتِ عَلَى مَتَاعٍ، فَتَنَاوَلْتُهَا، فَوَضَعْتُهَا<sup>٥</sup>، ثُمَّ جَلَسْتُ عَلَيْهَا<sup>٦</sup>.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا بَنَ عَبَّاسٍ، أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ؛ تَجْلِسُ عَلَى مَتَاعِنَا بَغَيْرِ إِذْنِنَا!  
فَقُلْتُ لَهَا: لَيْسَتْ بِوَسَادَتِكَ؛ تَرَكْتُ مَتَاعَكَ فِي بَيْتِكَ الَّذِي لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَكَ  
بَيْتًا غَيْرَهُ.

فَقَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا أَحْبَبُّ أَنِّي أَصْبَحْتُ<sup>٧</sup> فِي مَنْزِلِ غَيْرِهِ.

قُلْتُ: أَمَّا حِينَ اخْتَرْتِ لِنَفْسِكَ، فَقَدْ كَانَ الَّذِي رَأَيْتِ.

فَقَالَتْ: إِنَّمَا<sup>٨</sup> أَنْتَ رَسُولٌ، فَهَلُمَّ مَا قِيلَ لَكَ.

٣٥٣/٤

قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْمُرُكَ أَنْ تَرْحَلِي إِلَى مَنْزِلِكَ وَبَلَدِكَ.  
فَقَالَتْ: ذَاكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ<sup>٩</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُلْتُ: <sup>١٠</sup>أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ وَاللَّهِ يَرْحَمُهُ، <sup>١١</sup>وَهَذَا وَاللَّهِ  
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ.

١. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «لا تؤذن». ٢. في الحجري والمطبوع: «- لي».

٣. في «ج» والمطبوع: «و لم توضع». وفي «د» الكلمة غير منقوطة.

٤. في المطبوع: «فالتفتت».

٥. في «ج، ص، ف» والحجري: «و وضعتها». وفي الحجري: «وضعتها».

٦. في «ب، د» - «عليها».

٧. في المطبوع: «أن أصبحت». وفي التلخيص: «أنني أصبح».

٨. في «ج، ص، ف»: «إيها». وفي الحجري والمطبوع: «أيها الرجل».

٩. في التلخيص: «هلك أمير المؤمنين». وفي «ب، ج، د، ف» + «رحمه الله».

١٠. في «ب، د» + «و». ١١. في «د»: «لا يرحمه».



فَقَالَتْ: أُبَيِّتُ ذَلِكَ.

فَقُلْتُ [لها]: <sup>١</sup>أما والله، ما كانَ إِلَّا قَدَرٌ <sup>٢</sup>فَوَاقٍ <sup>٣</sup>غَيْرِ غَزِيرٍ <sup>٤</sup>حَتَّى <sup>٥</sup>ما تَأْمُرِينَ ولا تَنْهَيْنِ؛ كما قَالَ الشَّاعِرُ الْأَسَدِيُّ <sup>٦</sup>:

ما زالَ إهداءٌ <sup>٧</sup>القَصائِدِ بَيْنَنا      شَتَمَ <sup>٨</sup>الصديقِ وَ كَثْرَةُ الْأَلْقَابِ  
حَتَّى تَرَكْتُ كَأَنَّ أَمْرَكَ فِيهِمْ <sup>٩</sup>      فِي كُلِّ مَجْمَعَةٍ <sup>١٠</sup>طَنِينُ دُبابٍ <sup>١١</sup>  
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاللَّهُ <sup>١٢</sup>يَعْلَمُ لَبَكْتُ حَتَّى سَمِعْتُ نَشِيجَهَا، فَقَالَتْ: أَفْعَلُ؛ ما بَلَدٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدٍ لِصَاحِبِكَ مَمْلَكَةً فِيهِ، وَ بَلَدٍ قُتِلَ فِيهِ أَبُو مُحَمَّدٍ وَ أَبُو سُلَيْمَانَ -

١. ما بين المعقوفين من التلخيص. وهكذا في المورد الآتي.

٢. في «ج، د، ص» و الحجري و المطبوع: - «قدر».

٣. في «ج» الكلمة غير واضحة. و في «د»: «فوافق». و الفَوَاق و القَوَاق: ما بين الحلبتين من الوقت؛ لأن الناقة تُحلب ثَمَّ تُتْرَكُ سوية يرضعها الفصيل لتدرَّ ثَمَّ تُحلب. و يُضْرَبُ ذلك مثلاً في قصر المدة، يقال: ما أقام عنده إِلَّا فَوَاقاً. لسان العرب، ج ١٠، ص ٣١٦ (فوق).

٤. هكذا في التلخيص. و في «ب، ج، د، ف»: «غير غدير». و في «ص»: «عين عنز». و في الحجري: «غنز غدير». و في المطبوع: «عَنَز».

٥. في بعض المصادر: «حَتَّى صرت».

٦. هو حضرمي بن عامر بن مَجْمَعِ الْأَسَدِيِّ، يَكْنَى أبا كَدَم، ذكره ابن شاهين و غيره من الصحابة، و لما سأله عمر بن الخطاب عن شعره في حرب الأعاجم أنشده أبياتاً حسنة في ذلك، و كان عاشر عشرة من إخوته، فماتوا فورثهم. أسد الغابة، ج ١، ص ٥٠٨، الرقم ١٢٠٠؛ الإصابة، ج ٢، ص ٨٣، الرقم ١٧٦٤.

٧. هكذا في التلخيص و حاشية «ف». و في غيرهما: «أعداء».

٨. في «ب، د»: «شيم».

٩. في التلخيص: «وسطهم». و في بعض المصادر: «بينهم». و في بعضها: «حَتَّى تركتهم كأَنَّ قلوبهم».

١٠. المَجْمَعَة: مكان الاجتماع.

١١. التذكرة الحمدونية، ج ٥، ص ٤٢، الرقم ٨٧؛ و ج ٧، ص ٢٠٨، الرقم ٩٤٥؛ نثار القلوب، ص ٣٤٢؛ الحيوان للجاحظ، ج ٣، ص ١٥١؛ ديوان المعاني، ج ٢، ص ١٠٦٨.

١٢. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «فو الله».

تَعْنِي<sup>١</sup> طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنَهُ ..

فَقُلْتُ: أَنْتَ وَاللَّهُ قَتَلْتَهُمَا.

قَالَتْ: وَأَجْلُهُمَا إِلَيَّ [يُسَاق]؟!

قُلْتُ: لَا، وَلَكِنَّكَ لَمَّا شَجَّعوكِ عَلَى الْخُرُوجِ خَرَجْتَ، فَلَوْ أَقَمْتَ مَا خَرَجَا.  
قَالَ: فَبَكَتْ مَرَّةً أُخْرَى أَشَدَّ مِنْ بُكَائِهَا الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، لَنْ لَمْ يَغْفِرِ اللَّهُ  
لَنَا لَنَهْلِكَنَّ، نَخْرُجُ لَعَمْرِي مِنْ بِلَدِكَ، فَأُبْغِضَ بِهَا وَاللَّهُ بِلَدًا إِلَيَّ<sup>٢</sup> وَبِمَنْ فِيهَا.  
فَقُلْتُ: وَاللَّهِ<sup>٣</sup> مَا هِيَ بِأَيْدِينَا<sup>٤</sup> عِنْدَكَ وَلَا عِنْدَ أَبِيكَ؛ لَقَدْ جَعَلْنَا أَبَاكَ صَدِيقًا،  
وَجَعَلْنَاكَ لِلنَّاسِ أُمًّا.

فَقَالَتْ: أَتَمُتُّونَ عَلَيَّ بِرَسُولِ اللَّهِ؟

قُلْتُ: إِي<sup>٥</sup> وَاللَّهِ، لِأَمُتَنَّ<sup>٦</sup> بِهِ عَلَيْكَ، وَاللَّهِ لَوْ كَانَ لَكَ لَمَنْتَ<sup>٧</sup> بِهِ.

٣٥٤/٤

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهَا، فَجِئْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرْتُهُ خَبَرَهَا وَ مَا  
قُلْتُ لَهَا، فَقَالَ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ذُرِّيَّةُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»<sup>٩</sup>.

١. في «ب، ج، ص، ف» والحجري والتلخيص: «يعني».

٢. في المطبوع: «بلد» بدل «بلدًا». وفي «ب، د»: - «إلي».

٣. في الحجري والمطبوع: - «و». وفي «ف» الكلمة غير واضحة.

٤. هكذا في التلخيص. وفي «ب، د»: «ما هي بلدتنا». وفي «ج، ف» والحجري والمطبوع: «ما هذا جزاؤنا بأيدينا». وفي «ص»: «ما هذا جزاؤنا».

٥. في «د»: «أني».

٦. هكذا في «ص» والتلخيص. وفي «ب، د»: «لأمن». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأمتن».

٧. في «د»: «ظننت».

٨. في «ج»: + «علي».

٩. تاريخ البعقوبي، ج ٢، ص ١٨٣؛ أخبار الدولة العباسية، ص ١٢٥؛ التذكرة الحمدونية، ج ٧، ص ٢٠٨، الرقم ٩٤٥؛ نثر الدرر، ج ٤، ص ١٣؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٦٨ - ٣٦٩؛ الفتوح، ج ٢، ص ٤٨٦، مع اختلاف يسير. والآية في سورة آل عمران (٣): ٣٤.

فإن قيل: في هذا<sup>١</sup> الخبر دليل على توبتها؛ وهو قولها عقيب بكائها؛ لئن لم يَغْفِرِ الله لنا<sup>٢</sup> لنَهْلِكَنَّ.

قلنا: قد كَشَفَ الأمر ما عَقَّبَتْ هذا الكلام به من<sup>٣</sup> اعترافها ببُغْضِ أمير المؤمنين عليه السلام و بُغْضِ<sup>٤</sup> أصحابه المؤمنين، و قد أَوْجَبَ اللهُ تعالى عليها مَحَبَّتَهُمْ و تعظيمَهُمْ؛ و هذا دليل على الإصرار، و أنْ بُكَاءَها إِنَّمَا كَانَ لِلْخِيَةِ لا للتوبة. و ما في قولها: «لئن لم يَغْفِرِ اللهُ لنا لنَهْلِكَنَّ» من دليل [على]<sup>٥</sup> التوبة؛<sup>٦</sup> و قد يَقُولُ الْمُصِرُّ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَارِفاً بِخَطْئِهِ فيما ارْتَكَبَهُ. و لَيْسَ كُلُّ مَنْ ارْتَكَبَ ذَنْباً يَعْتَقِدُ أَنَّهُ حَسَنٌ حَتَّى لَا يَكُونَ خَائِفاً مِنَ الْعِقَابِ عَلَيْهِ. و أَكْثَرُ مُرْتَكِبِي<sup>٧</sup> الذنوبِ يَخَافُونَ الْعِقَابَ<sup>٨</sup> مع الإصرار، و يَظْهَرُ مِنْهُمْ مِثْلُ ما يُحْكِي عن عائشة، و لا يَكُونُ تَوْبَةً.

و رَوَى الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادِهِ<sup>٩</sup> أَنَّ عَمَّاراً رَحِمَهُ اللهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى عَائِشَةَ بِالْبَصْرَةِ بَعْدَ الْفَتْحِ، فَأَذِنَتْ لَهُ، فَدَخَلَ، فَقَالَ: يَا أُمُّهُ، كَيْفَ رَأَيْتِ صُنْعَ اللهِ حِينَ جَمَعَ [بَيْنَ]<sup>١٠</sup> الْحَقِّ وَ الْبَاطِلِ؟ أَلَمْ يُظْهِرِ الْحَقَّ عَلَى الْبَاطِلِ، وَ يُزْهِقِ الْبَاطِلَ؟<sup>١١</sup>

١. في المطبوع: - «هذا».

٢. في «ب، د»: - «لنا».

٣. في «ص، ف»: + «بعض». نعم أشير في «ف» إلى كونها زائدة.

٤. في «د»: «و بعض».

٥. ما بين المعقوفين من أضافته لمقتضى السياق.

٦. في الحجري و المطبوع: «للتوبة».

٧. في التلخيص: «و أكثر من ارتكبوا».

٨. في «ج، ص» و الحجري: «يخاف العقاب». و في المطبوع: «يخاف المصائب».

٩. في «ج»: «بإسناده».

١٠. ما بين المعقوفين من التلخيص. و هكذا ما يأتي بعده.

١١. في «ج»: - «و يزهد الباطل». و في الحجري و المطبوع: «و زهد الباطل».

فَقَالَتْ: إِنَّ الْحَرْبَ دُؤْلٌ<sup>١</sup> وَ سِجَالٌ<sup>٢</sup>، وَ قَدْ أُدِيلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَمٍ؛ وَ لَكِنْ انْظُرْ يَا عَمَارُ كَيْفَ تَكُونُ<sup>٣</sup> عَاقِبَةُ أَمْرِكَ؟<sup>٤</sup>

٣٥٥/٤

وَ رَوَى الْوَاقِدِيُّ أَيْضاً أَنَّ عَمَاراً دَخَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: كَيْفَ رَأَيْتِ ضَرْبَ بَنِيكَ<sup>٥</sup> عَلَى الْحَقِّ وَ عَلَى دِينِهِمْ؟

فَقَالَتْ: اسْتَبَصَّرْتُ مِنْ أَجْلِ أَنَّكَ غَلَبْتَ؟

فَقَالَ: أَنَا أَشَدُّ اسْتَبْصَاراً مِنْ ذَلِكَ؛ وَ اللَّهُ، لَوْ غَلَبْتُمُونَا<sup>٧</sup> حَتَّى تُبْلِغُونَا سَعَفَاتِ<sup>٨</sup> هَجَرَ،<sup>٩</sup> لَعَلِمْنَا أَنَا عَلَى الْحَقِّ وَ أَنْكُمْ عَلَى الْبَاطِلِ.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: هَكَذَا يُخَيَّلُ<sup>١٠</sup> إِلَيْكَ، إِنِّي اللَّهُ يَا عَمَارُ؛ إِنَّ سِنَّكَ قَدْ كَبِرَتْ، وَ دَقَّ عَظْمُكَ، وَ دَنَا أَجْلُكَ؛ أَذْهَبْتَ<sup>١١</sup> دِينَكَ لِابْنِ أَبِي طَالِبٍ؟

١. الدَّوْلَةُ فِي الْحَرْبِ بَيْنَ الْفَتَنَيْنِ: أَنْ تُهْزَمَ هَذِهِ مَرَّةً وَ هَذِهِ مَرَّةً. رَاجِع: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٤، ص ٢٤٥ (دول).

٢. الْحَرْبُ بَيْنَهُمْ سِجَالٌ: تُصْرَفُ بَيْنَهُمْ مَتَدَاوِلَةٌ: سَجَلٌ مِنْهَا عَلَى هَؤُلَاءِ، وَ آخَرُ عَلَى هَؤُلَاءِ. رَاجِع: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٤، ص ٣٣٤ (سجل).

٣. فِي «ب» د: «يَكُونُ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَكُونُ فِي».

٤. رَاجِع: بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٣٢، ص ٣٤٠.

٥. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ رَوَى الْوَاقِدِيُّ أَنَّهَا لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا عَمَارُ أَيْضاً فَقَالَ».

٦. فِي «ب» «ضَرْبُ نَبِيكَ». وَ فِي «د»: «ضَرْبُ نَبِيكَ».

٧. فِي التَّلْخِصِ: «لَوْ ضَرَبْتُمُونَا».

٨. فِي «ب» د: «سَعَفَاتُ». وَ فِي «ص»: «شَعَابُ».

٩. السَّعَفَاتُ جَمْعُ سَعْفَةٍ - بِالتَّحْرِيكِ - وَ هِيَ أَغْصَانُ النَّخِيلِ. وَ «هَجَرَ» اسْمُ بَلَدٍ مَعْرُوفٍ بِالْحَرِّ، وَ قِيلَ: نَاحِيَةُ الْبَحْرَيْنِ كُلُّهُمَا. وَ إِنَّمَا خَصَّ هَجَرَ لِلْمَبَاعِدَةِ فِي الْمَسَافَةِ، وَ لِأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ بِكَثْرَةِ النَّخِيلِ. رَاجِع: النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٣٦٨ (سعف).

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَخَيَّلُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِذْ وَهَبْتَ».

قال: إي<sup>١</sup> و الله؛ اخترت لنفسي في أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فرأيت علياً أقرأهم لكتاب الله، و أعلمهم بتأويله، و أشدهم تعظيماً لحق الله و حرمة، مع قرابته من رسول الله،<sup>٢</sup> و عظيم<sup>٣</sup> بلائه و عنائه في الإسلام.

قال: فسكتت.<sup>٤</sup>

و روى الطبري في تاريخه: أنه لما انتهى قتل أمير المؤمنين عليه السلام إلى عائشة، قالت:

فألقت عصاها و استقرت<sup>٥</sup> بها النوى<sup>٦</sup> كما قر عينا بالإياب المسافر فمَن قتلَه؟

فقيل: رجل من مراد، لعنه الله.

فقالت:

فإن يك نائياً،<sup>٧</sup> فلقد نعاه غلام بناع<sup>٨</sup> ليس في فيه الثراب

١. في «ب، د»: «إني».

٢. في الحجري و المطبوع: - «من رسول الله».

٣. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و عظم».

٤. راجع الأمالي للطوسي، ص ١٤٣، ح ٤٦/٢٣٣؛ بشارة المصطفى، ص ٢٨١؛ بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ٢٦٦.

٥. في المطبوع و التلخيص: «و استقر».

٦. في «ب، د»: «القوى». و النوى: الدار؛ يقال: استقرت به النوى: أقام. لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٤٧ (نوى).

٧. في «ب، ج، د، ف»: «نائباً». و في الحجري و التلخيص و حاشية «ف»: «ناعياً».

٨. هكذا في النسخ و التلخيص. و في الحجري و المطبوع: «بناع». و في المصدر: «غلام».

فَقَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ<sup>١</sup>: أَلْعَلِّي<sup>٢</sup> تَقُولِينَ هَذَا؟

فَقَالَتْ: إِنِّي أَنَسِي<sup>٣</sup>؛ فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي<sup>٤</sup>.

و هذه سُخْرِيَّةٌ مِنْهَا بَزَيْنَبَ وَ تَمْوِيَّةٌ عَلَيْهَا تَخَوُّفًا مِنْ شَنَاةِهَا، وَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةُ ٣٥٦/٤

أَنَّ النَّاسِيَّ السَّاهِيَّ لَا يَتِمَثَّلُ بِالشَّعْرِ فِي الْأَغْرَاضِ الَّتِي تُطَابِقُ مُرَادَهُ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهَا إِلَّا عَنْ قَصْدٍ وَ مَعْرِفَةٍ.

و رَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَبَتْ عَائِشَةُ الرَّجُوعَ إِلَى الْمَدِينَةِ: أَرَأَيْ أَنْ تَدْعَهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبَصْرَةِ وَ لَا تُرْجِلَهَا.

فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهَا لَا تَأْلُو شَرًّا، وَ لِكِنِّي أُرْدُّهَا إِلَى بَيْتِهَا الَّذِي تَرَكَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ فِيهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ بِالْغُ أَمْرِهِ»<sup>٥</sup>.

و رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ<sup>٦</sup> أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا وَصَلَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ رَاجِعَةً مِنَ الْبَصْرَةِ،

لَمْ تَزَلْ تُحَرِّضُ<sup>٧</sup> النَّاسَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ كَتَبَتْ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَ إِلَى

١. كَذَا فِي النِّسْخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ هِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ الْقُرَشِيَّةِ الْمَخْزُومِيَّةِ، رَبِيبَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ أُمُّهَا أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ. كَانَ اسْمُهَا «بَرْة» فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ زَيْنَبَ، تَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَمْعَةَ الْأَسَدِي، فَوُلِدَتْ لَهُ، وَ كَانَتْ مِنْ أَفْقِهِ نِسَاءَ زَمَانِهَا. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٨، ص ٣٣٧، الرِّقْم ٤٦٣٢؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٥، ص ٢٣٩، الرِّقْم ٣٨٨٤؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٨٥٤، الرِّقْم ٣٣٦١؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٦، ص ١٣١، الرِّقْم ٦٩٥٨.

٢. فِي «ب» د، وَ التَّلْخِصُ: «لَعَلِّي» بِدُونِ هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ. وَ فِي «د»: «+» «ب».

٣. فِي «ب» د: «إِنِّي أَتَيْتُنِي».

٤. تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ، ج ٥، ص ١٥٠.

٥. الْاِحْتِجَاجُ لِلطَّبَرِيِّ، ج ١، ص ١٦٥.

٦. فِي التَّلْخِصِ: «+» «عَنْ جَنَادَةَ».

٧. فِي النِّسْخِ: «تَحْرِصُ». وَ مَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِصِ.

أهل الشام مع الأسود بن أبي البخترى<sup>١</sup> تُحَرِّضُهُمْ<sup>٢</sup> عليه.<sup>٣</sup>  
و رُوِيَ عن مسروق أنه قال: دَخَلْتُ على عائشة، فَجَلَسْتُ إليها، فَحَدَّثْتَنِي،  
و اسْتَدَعَتْ غُلَاماً لها أَسْوَدُ يُقَالُ له: «عبد الرحمن» فجاء<sup>٤</sup> حَتَّى وَقَفَ، فَقَالَتْ: يا  
مسروق، أَتَدْرِي لِمَ سَمَّيْتُهُ عبدَ الرحمن؟  
فَقُلْتُ: لا.

فَقَالَتْ: حُبّاً مِنِّي لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجَمٍ.<sup>٥</sup>  
فَأَمَّا قِصَّتُهَا فِي دَفْنِ<sup>٦</sup> الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ مَنَعَهَا مِنْ مُجَاوَرَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
لَجَدِّهِ، وَ خُرُوجِهَا عَلَى بَغْلٍ تَأْمُرُ النَّاسَ بِالْقِتَالِ، وَ تَقُولُ: لَا تَدْخُلُوا بَيْتِي مَن لَّا  
أَهْوَى - فَمَشْهُورَةٌ؛ حَتَّى قَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَوْمًا عَلَى بَغْلٍ  
و يَوْمًا عَلَى جَمَلٍ».

فَقَالَتْ: أَوْ<sup>٧</sup> مَا نَسَيْتُمْ يَوْمَ الْجَمَلِ؟ يَا بَنَ عَبَّاسٍ، إِنَّكُمْ لَذَوُو<sup>٨</sup> أَحْقَادٍ<sup>٩</sup>.

١. الأسود بن أبي البخترى، و اسم أبي البخترى العاص بن الحارث، القرشي الأسدي. أمه عاتكة بنت أمية بن الحارث، قُتِلَ أبوه يوم بدر كافرًا، و أسلم هو يوم الفتح، و لَمَّا بَعَثَ معاوية بُسر بن أبي أُرطاة إلى المدينة ليقْتُلَ شيعة أمير المؤمنين عليه السلام أمره أن يستشير الأسود، فلَمَّا دَخَلَ المسجد سدَّ الأبواب و أراد قتلهم، فنهاء الأسود. الاستيعاب، ج ١، ص ٨٨، الرقم ٤٢؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٩٩، الرقم ١٣٣؛ الإصابة، ج ١، ص ٢٢١، الرقم ١٤٩.

٢. في «ب»: «يحرصهم». و في سائر النسخ: «تحرصهم». و في المطبوع: «لتحرصهم». و ما أثبتناه من الحجري و التلخيص.

٣. الاحتجاج للطبرسي، ج ١، ص ١٦٥. ٤. في الحجري و المطبوع: - «فجاء».

٥. الجمل للمفيد، ص ١٥٩ - ١٦٠، مع اختلاف يسير.

٦. في الحجري و المطبوع: «لدفن».

٧. في «ص» و الحجري: - «أ». و في «ف»: - «و». و في المطبوع: - «أو».

٨. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «ذوو».

٩. الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٨؛ مقاتل الطالبين، ص ٨٢؛ الخرائج و الجرائح، ج ١، ص ٢٤٣؛

وَلَوْ ذَهَبْنَا إِلَى ذِكْرِ بَعْضِ<sup>١</sup> مَا رُوِيَ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْكَلَامِ الْغَلِيظِ الشَّدِيدِ، الدَّالِّ عَلَى بَقَاءِ الْعَدَاوَةِ، وَاسْتِمْرَارِ الْحِقْدِ وَالْعَصْبِيَّةِ، لَأُطْلِنَا وَ أَكْثَرْنَا؛ وَ أَيْ<sup>٢</sup> دَلِيلٍ أَذَلٍّ - عَلَى أَنَّهَا مُعَادِيَةٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَدَاوَةٌ قَدِيمَةٌ لَا سَبَبَ لَهَا - مِنْ تَهْمَتِهِ بِقَتْلِ<sup>٣</sup> عُثْمَانَ وَ غَيْرِهِ؟<sup>٤</sup> وَأَنَّهَا كَانَتْ تَوَلَّبَ عَلَى عُثْمَانَ، وَ تَأْمُرُهُ صَرِيحاً بِقَتْلِهِ، وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا بَرِيئاً، وَ لَمْ يَكُنْ عَلَى عُثْمَانَ أَشَدَّ مِنْهَا وَ لَا أَعْلَظَ، فَلَمَّا قُتِلَ كَمَا أَرَادَتْ أَظْهَرَتِ السُّرُورَ وَ الْابْتِهَاجَ؛ طَنَأَ مِنْهَا أَنَّ الْأَمْرَ يُعَدَّلُ بِهِ<sup>٥</sup> إِلَى طَلْحَةَ أَوْ غَيْرِهِ، وَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَحْظِي مِنْهُ<sup>٦</sup> بَطَائِلُ؛ فَلَمَّا عَرَفَتْ<sup>٧</sup> الْأَمْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ رَجَعَتْ عَلَى أَدْرَاجِهَا تُزَكِّي عُثْمَانَ وَ تَبْكِيهِ وَ تَنْدُبُهُ. فَمَا الَّذِي بَانَ لَهَا مِنْ أَمْرِهِ بَعْدَ الْأَقْوَالِ الْمَسْمُوعَةِ مِنْهَا فِيهِ؟! وَ هَلْ هَذَا إِلَّا شُحٌّ<sup>٨</sup> مِنْهَا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْأَمْرِ!؟

وَرَوَى الْبَلَاذُورِيُّ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ هِشَامٍ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو يَوْسُفَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْكُوفَةِ يَتَحَدَّثُونَ<sup>٩</sup> أَنَّ النَّاسَ لَمَّا بَايَعُوا

« المناقب و المثالب، ص ٢٨٤؛ بشارة المصطفى، ص ٢٧٣. مع اختلاف. و في المطبوع: «ذوو حقد» بدل «لذوو أحقاد».

١. في الحجري و المطبوع: «بعض».

٢. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «أَي».

٣. في «د»: «لقتل».

٤. هكذا في التلخيص. و في المطبوع: «مع» بدل «و». و في غيرهما: «من» بدلاً منها.

٥. هكذا في «ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «فتأمر».

٦. في «ب، د»: «يعديه».

٧. هكذا في التلخيص. و في النسخ: «من لا يحظى». و في الحجري و المطبوع: «- منه».

٨. في «ج، ص»: «تعرفت».

٩. في «ب، د»: «إلا قبح».

١٠. في المطبوع و التلخيص: «يحدثون».



عليّاً عليه السلام بالمدينة بَلَغَ عائشةُ أَنَّ النَّاسَ قَدْ بَايَعُوا طَلْحَةَ، فَقَالَتْ: إِيَّاهُ  
ذَا الْإِصْبَعِ<sup>٢</sup>؛ لِلَّهِ أَنْتَ، لَقَدْ وَجَدُوكَ لَهَا مِحْشاً<sup>٣</sup>. وَأَقْبَلَتْ جَذِلَةً مَسْرُورَةً، حَتَّى [إِذَا]  
انْتَهَتْ إِلَى «سَرِفٍ»<sup>٤</sup> اسْتَقْبَلَهَا عُبَيْدُ بْنُ سَلَمَةَ<sup>٥</sup> الَّذِي يُدْعَى «ابْنَ أُمِّ كِلَابٍ»<sup>٦</sup> فَسَأَلَتْهُ  
عَنِ الْخَبْرِ، فَقَالَ: قَتَلَ النَّاسُ عُثْمَانَ.

قَالَتْ: نَعَمْ، ثُمَّ<sup>٧</sup> صَنَعُوا مَاذَا؟

قَالَ: خَيْرًا؛ جَازَتْ بِهِمُ الْأُمُورُ إِلَى خَيْرٍ مَجَازٍ؛ بَايَعُوا ابْنَ عَمِّ نَبِيِّهِمْ<sup>٩</sup> [عَلِيّاً].<sup>١٠</sup>  
فَقَالَتْ: أَوْ فَعَلُوهَا؟! وَدِدْتُ أَنَّ<sup>١١</sup> هَذِهِ انْطَبَقَتْ عَلَيَّ هَذِهِ؛ إِذْ تَمَّتْ الْأُمُورُ  
لصَاحِبِكِ الَّذِي ذَكَرْتَ.

١. في «ج، د، ص»: «إِنَّهُ».
٢. تعني طلحة لأنه أشل. وفي «د»: «الاصبع».
٣. هكذا في المصدر. وفي التلخيص: «فجشاً». وفي غيرهما: «مجلساً». يقال: فُلَانٌ مِحْشٌ حَرِبَ: مُوقِدٌ نَارَهَا وَ مُوجِّحُهَا، وَ هُوَ خَبِيرُهَا. وَ يُقَالُ لِلرَّجُلِ الشَّجَاعُ: مِحْشُ الْكَتِيبَةِ. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٨٥ (حشش).
٤. في «ب، د»: «سُرِفٍ». وَ «سَرِفٍ» بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَ كَسْرِ ثَانِيهِ، وَ هُوَ مَوْضِعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ مَرْ، تَزُوجُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِيمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، وَ هُنَاكَ تُوُفِّيتْ. معجم البلدان، ج ٣، ص ٢١٢؛ معجم ما استعجم، ج ٣، ص ٧٣٦ (سرف).
٥. في «ب، د»: «بْنِ سَلَمٍ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «بْنِ أَسْلَمَةَ».
٦. عُبَيْدُ بْنُ أُمِّ كِلَابٍ، وَ هُوَ عُبَيْدُ بْنُ سَلَمَةَ (أَوْ: عُبَيْدُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ) اللَّيْثِيُّ، سَمِعَ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَ هُوَ الَّذِي خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ لِقَتْلِ عُثْمَانَ، فَاسْتَقْبَلَ عَائِشَةَ بِسَرِفٍ، فَأَخْبَرَهَا بِقَتْلِهِ وَ بَيْعَةِ النَّاسِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَرَجَعَتْ إِلَى مَكَّةَ، وَ كَانَ عُبَيْدٌ عَلَوِيّاً. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٦٥، الرقم ٦٧٦؛ الإصابة، ج ٥، ص ٩٠، الرقم ٦٤١٣؛ قاموس الرجال، ج ٧، ص ٤١، الرقم ٤٦٨٢.
٧. في الحجري و المطبوع: - «ثُمَّ».
٨. هكذا في التلخيص. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مَا صَنَعُوا».
٩. هكذا في التلخيص. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «نَبِيِّهَا».
١٠. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَصْدَرِ.
١١. هكذا في المصدر. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِصِ: «بِأَنَّ».

فَقَالَ لَهَا: وَلِمَ؟ وَاللَّهِ مَا أَرَى الْيَوْمَ فِي الْأَرْضِ مِثْلَهُ، فَلِمَ تَكْرَهِينَ سُلْطَانَهُ؟  
فَلَمْ تَرْجِعْ إِلَيْهِ جَوَابًا، وَانْصَرَفَتْ إِلَى مَكَّةَ، فَأَتَتْ الْحَجَرَ، فَاسْتَبْرَزَتْ<sup>١</sup> وَقَالَتْ: ٢  
إِنَّا عَتَبْنَا<sup>٣</sup> عَلَى عُثْمَانَ فِي أُمُورٍ سَمَّيْنَاهَا لَهُ وَوَقَفْنَاهُ<sup>٤</sup> عَلَيْهَا<sup>٥</sup>، وَتَابَ<sup>٦</sup> مِنْهَا وَاسْتَغْفَرَ  
رَبَّهُ،<sup>٧</sup> فَقَبِلَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَ لَمْ يَجِدُوا مِنْ ذَلِكَ بُدْأً، فَوَتَّبَ عَلَيْهِ مَنْ إصْبَعَ  
مِنْ أَصَابِعِ عُثْمَانَ خَيْرٌ مِنْهُ فَقَتَلَهُ، فَقَتِلَ<sup>٨</sup> وَاللَّهِ وَ قَدْ مَاضَوْهُ كَمَا يُمَاصُّ<sup>٩</sup> الثَّوْبُ  
الرَّحِيضُ،<sup>١٠</sup> وَ صَفَّوهُ كَمَا يُصَفِّي الْقَلْبُ.<sup>١١</sup>

وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا رُويَ عَنْهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى - وَ هُوَ كَثِيرٌ - حَقٌّ تَأَمُّلُهُ، وَ انْقِلَابُهَا  
فِي<sup>١٢</sup> عُثْمَانَ مَادِحَةً بَعْدَ أَنْ كَانَتْ فِي الْحَالِ ذَامَةً، لَا لِشَيْءٍ<sup>١٣</sup> سِوَى حُصُولِ الْأَمْرِ لِمَنْ  
يَسْتَحِقُّهُ، عَلِمَ<sup>١٤</sup> مِنْ أَمْرِهَا مَا لَا يُخْرِجُهُ مِنْ قَلْبِهِ<sup>١٥</sup> تَأْوِيلٌ، وَ لَا يَدْفَعُهُ تَزْلِيْقٌ.<sup>١٦</sup>

١. فِي «ب، د»: «فَاسْتَبْرَزَتْ». وَ فِي الْمَصْدَرِ: «فَاسْتَبْرَزْتُ فِيهِ». وَ اسْتَبْرَزْتُ: ظَهَرَتْ بَعْدَ خَفَاءِ.

٢. فِي «ج» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَقَالَتْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنَّا عَتَبْنَا». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «فَقَالَتْ لَنَا: عَتَبْنَا».

٤. فِي «د»: «وَوَقَفْنَاهُ». ٥. فِي «ج»: «+» بِهَا.

٦. فِي الْمَصْدَرِ: «فَتَابَ».

٧. هَكَذَا فِي التَّلْخِيصِ وَ الْمَصْدَرِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَوَقَفْنَاهُ عَلَى رَأْسِهِ».

٨. فِي «د، ص»: «فَقَتِلَ». ٩. فِي «د»: «مَاضَوْهُ كَمَا يُمَاصُّ».

١٠. فِي «ب، د، ص»: «الثَّوْبُ الرَّحِيضُ». وَ فِي «ج»: «الثَّوْبُ الرَّحِيضُ». وَ مَاضُ الثَّوْبِ: غَسَلُهُ  
لَيْتًا. وَ «الرَّحِيضُ» مِنَ الثِّيَابِ: الْمَغْسُولُ. رَاجِعْ: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٩، ص ٣٦٥ (مَوْصُ) وَ ج ١٠،  
ص ٥٨ (رَحَضُ).

١١. أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٢، ص ٢١٧ - ٢١٨. وَ فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْقَلْبِ».

١٢. فِي التَّلْخِيصِ: «إِلَى».

١٣. فِي «ب، د»: «لَا شَيْءَ» بِدَلِّ «لَا لَشَيْءٍ».

١٤. فِي «ب، د»: «لَنْ يَسْتَحِقَّهُ عَلَيْهِ».

١٥. فِي «ب، د»: «مِنْ قَبْلِهِ». وَ فِي «ج»: «مَنْ قَتَلَهُ».

١٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَدْفَعُهُ تَزْلِيْقٌ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «وَلَا تَرْقَعُهُ التَّلْزِيْقَاتُ».

و في بعض ما ذكرناه من الأخبار كفاية في معارضة أخبارهم،<sup>١</sup> لو لم يكن فيها تأويل ولا احتمال.<sup>٢</sup>

[الطريقة الثالثة: حمل أخبار التوبة على معنى آخر غير التوبة]

و نحن نتكلم الآن على ما تعلق به صاحب الكتاب في توبتها<sup>٣</sup> من الأخبار: أما الأخبار: فالخبر الذي تضمن<sup>٤</sup> موافقة<sup>٥</sup> عمار لها و قولها: «إِنَّكَ لَقَوْلٌ بِالْحَقِّ» فأبعدُ شيء من حجة في التوبة أو شبهة، و ما روي من اعترافها بصدق عمار بأنها مأمورة بأن تقر في بيتها [ليس فيه]<sup>٦</sup> من الدلالة على التوبة و الندم؛ و هل كانت من جحد ذلك متمكنة؟ و أي منافاة بين الاعتراف بذلك، و بين الإصرار؟! فأما ما حكاه بعد عن عمار من أنها زوجته في الدنيا و الآخرة: فظاهر البطلان؛ لأن أقوال عمار المشهورة بخلاف ذلك.

و بعد، فإن عماراً إنما قال ذلك بالكوفة عند الاستنفار و قبل الحرب، و يجوز أن يكون ظاناً أن الأمر لا يفضي إلى ما أفضى إليه، فقال: «إِنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ» على ما ظنّه في الحال، و لم يسند خبره إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَيَقْطَعَ به، و ليس كل ما ظنّه كان يكون صحيحاً.

و كيف يقول عمار - و مذهبه معروف في تنزيه الله تعالى عن القبيح -: «إِنَّ اللَّهَ

١. في «ج»: «معارضته أخبارهم». و في المطبوع: «معارضته أخباره».

٢. في «ف»: - «ولا احتمال».

٣. في «ب، د»: «في ثوبتها».

٤. في «د»: «يتضمن».

٥. في «ص» و المطبوع: «موافقة». و في «ب» الكلمة غير واضحة.

٦. في الحجري و المطبوع: - «و قولها».

٧. ما بين المعقوفين من التلخيص.

ابتلاككم بها؟» وَكَيْفَ يَبْتَلِي اللَّهُ بِالْمَعَاصِي، وَبِمَا قَدْ نَهَى عَنْهُ وَحَذَّرَ مِنْهُ؟! وَأَمَّا الْخَبْرُ الثَّانِي وَقَوْلُهَا مُجِيبَةً لِابْنِ عَبَّاسٍ: «أَيُّهَا الرَّجُلُ، كَانَ قَضَاءٌ وَأَمْرٌ خَدِيعَةٌ» فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أَنَّ مَنْ يُحِيلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذَنْبِهِ،<sup>١</sup> وَيَدَّعِي أَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَضَاهُ عَلَيْهِ، لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَكْثَرِ مُخَالَفِينَا.<sup>٢</sup>

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَ الْقَضَاءَ هَاهُنَا عَلَى الْعِلْمِ دُونَ الْخَلْقِ وَالْحُكْمِ؛ لِيُخْرِجَهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ غَالِطَةً.

وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّهَا كَانَتْ مُعْتَذِرَةً بِكَلَامِهَا، وَلَا عُدْرَ لَهَا فِي أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ مِنْهَا الْقَبِيحَ، وَإِنَّمَا الْعُدْرُ فِي الْقَضَاءِ الْمُخَالَفِ لِلْعِلْمِ؛<sup>٣</sup> أَلَا تَرَى أَنَّهَا ضَمَّتْ إِلَى ذَلِكَ ذِكْرَ<sup>٤</sup> الْخَدِيعَةِ لَتُلْقِيَ الْوَمَّ عَلَى غَيْرِهَا؟ وَلَا مُطَابَقَةَ بَيْنَ الْخَدِيعَةِ وَالْقَضَاءِ الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ.<sup>٥</sup> وَكَيْفَ<sup>٦</sup> تَكُونُ<sup>٧</sup> مَخْدُوعَةً وَقَدْ ظَهَرَ مِنْهَا - بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهَا، وَزَوَالِ كُلِّ شُبْهَةٍ عَنْهَا - مِنَ الْكَلَامِ الْغَلِيظِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِي مُتَّبِعِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتَبْصَارِهَا فِي عِدَاوَتِهِ، وَإِصْرَارِهَا عَلَى مُشَاقَّتِهِ؟!

فَأَمَّا قَوْلُهَا: «وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ غَضْنًا<sup>٨</sup> رَطْبًا» وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «شَجَرَةً أَوْ مَدْرَةً» فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّوْبَةِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى التَّلَهُّفِ وَالتَّحَسُّرِ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ<sup>٩</sup>

١. في التلخيص: «بذنبه».

٢. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «لا يقبل توبته عند جماعتنا».

٣. في المطبوع: «العلم».

٤. في «ب، د»: «ذكر».

٥. في «ب، د»: «الحكم».

٦. هكذا في «ف» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فكيف».

٧. في «ج، ص، ف»: «يكون».

٨. في «د»: «غضنا». وفي «ف»: «عضنا». وفي التلخيص: «غضاً».

٩. في الحجري والمطبوع: «ذلك».

مِنْ حَيْثُ خَابَتْ عَنْ طَلِبَتِهَا<sup>١</sup> وَلَمْ تَنْظُرْ بِبُعَيْتِهَا، مَعَ التَّبَذْلِ<sup>٢</sup> الَّذِي لَحَقَهَا، وَالْحَقَّهَا الْعَارَ فِي الدُّنْيَا، وَالْإِثْمَ فِي الْآخِرَةِ. فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ ذَلِكَ نَدَمٌ عَلَى الْفِعْلِ الْقَبِيحِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُسْقِطُ الذَّمَّ؟<sup>٣</sup> وَ لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ لَفْظِ «الْتِمْنَى» الَّذِي يَسْتَعْمِلُهُ الْمُسْتَبْصِرُ الْمُخَفِّقُ؛<sup>٤</sup> وَ تَارَةً يَكُونُ نَدَمًا وَ تَوْبَةً إِذَا كَانَ خَوْفًا مِنْ ضَرَرِ الْآخِرَةِ وَ نَدَمًا عَلَى الْقَبِيحِ لِقَبْحِهِ، وَ تَارَةً يَكُونُ عَلَى الْاسْتِضْرَارِ فِي<sup>٥</sup> الدُّنْيَا لِقَوْتِ غَرَضٍ أَوْ خَبِيَّةٍ [أَمَلٍ]<sup>٦</sup> أَوْ بَعْضٍ مَا ذَكَرْنَاهُ.

و هذا هو الجوابُ عن تَعَلُّقِهِمْ بِكُائِهَا وَ تَمَنِّيْهَا الْمَوْتَ، وَ قَوْلِهَا: «لَأَنْ لَا أَكُونَ شَهِدْتُ هَذَا الْيَوْمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ<sup>٧</sup> لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرَةُ أَوْلَادٍ كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ».

عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي<sup>٩</sup> ذَلِكَ الْيَوْمِ أَنَّهُ قَالَ: «وَدِدْتُ

١. في «د، ص» و التلخيص: «طلبها».

٢. هكذا في «ب، د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «الذَّل».

٣. في «د»: «الذنب».

٤. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «المحقق». و الْخَفِّقُ: اضْطِرَابُ الشَّيْءِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٨٠ (خفق).

٥. في «ب، د»: «على الاستضرار على». و في التلخيص: «للاستضرار في».

٦. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٧. في «ص، ف»: «أن تكون».

٨. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٧٦ عِنْدَ نَقْلِ الْقَاضِي لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ: «مِثْلَ وَلَدِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ» بِدَلِّ «كَعْبَدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ». وَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ. كَانَ أَبُوهُ مِنَ الطَّلَاقِ. وَ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنْ أَشْرَافِ مَخْزُومٍ، أَرْسَلَتْهُ عَائِشَةُ إِلَى مَعَاوِيَةَ لِيَكَلِّمَهُ فِي حَجَرِ بْنِ عَدِي فَوَجَدَهُ قَدْ قَتَلَهُ. وَ تَوَفَّى قَبْلَ مَعَاوِيَةَ. سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٣، ص ٤٨٤؛ الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ٢٣؛ الْأَعْلَامُ، ج ٣، ص ٣٠٣.

٩. في «ج»: «في».

أَنْتِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ بِعِشْرِينَ سَنَةً<sup>١</sup>. فَلَوْ كَانَ تَمَنَّى الْمَوْتِ دَلِيلَ التَّوْبَةِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُقْلِعاً بِهِ عَنْ قَبِيحٍ!!

و قد خَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مَرِيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَنَّهَا قَالَتْ: «يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًا مُنْسِيًا»<sup>٢</sup>، و معلومٌ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّوْبَةِ مِنْ قَبِيحٍ، وَ إِنَّمَا<sup>٣</sup> خَافَتْ الضَّرَرَ الْعَاجِلَ بِالتُّهْمَةِ.

فَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَمَعْنَى كَلَامِهِ - إِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ [بِهِ]<sup>٤</sup> -: أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحْزُونًا بِقَتْلِ شِيعَتِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَ فَقَدِ أَنْصَارِهِ وَ الْمُخْلِصِينَ فِي وَلايَتِهِ، وَ بِوُقُوعِ الْفِتْنَةِ فِي الْجُمْهُورِ، وَ دُخُولِ الشُّبُهَةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، حَتَّى أَذَاهُمْ إِلَى الْاِخْتِلَافِ وَ التَّحَارُبِ<sup>٥</sup>، الَّذِي يُشْمِتُ الْأَعْدَاءَ، وَ يَسُوءُ الْأَوْلِيَاءَ.

وَ كَيْفَ تَكُونُ عَائِشَةُ ثَابِتَةً نَادِمَةً، وَ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهَا - مَعَ امْتِدَادِ الزَّمَانِ بِهَا<sup>٦</sup> - شَيْءٌ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْبَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِهَا، وَ لَا صَرَّحَتْ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ بِ«أَنِّي نَادِمَةٌ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي مِنْ حَرْبِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ، وَ خَلَعِ طَاعَتِهِ وَ قَتَلَ شِيعَتِهِ، وَ رَمَيْهِ بِدَمِ عُثْمَانَ وَ هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ، وَ عَالِمَةٌ بِقُبْحِ جَمِيعِ<sup>٧</sup> ذَلِكَ، وَ عَازِمَةٌ عَلَى تَرْكِ مُعَاوَدَةِ<sup>٨</sup> أَمْثَالِهِ»

١. تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٣٧: البداية و النهاية، ج ٧، ص ٢٤٧؛ المنتظم، ج ٥، ص ٩٣؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٥٢٨؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٧١، الرقم ٢٦٢٥.

٢. في «ج، ص»: «و لو».

٣. مريم (١٩): ٢٣.

٤. في الحجري و المطبوع: «و إنها».

٥. ما بين المعقوفين من التلخيص.

٦. في التلخيص: «و التجانب».

٧. في «ج، ص» و التلخيص: «لها».

٨. في «ب، د»: - «جميع».

٩. في «ب، د»: «معاونة».

أو معنى هذه الألفاظ؟ وكيف عدلت عن هذا كله إلى تمنّي<sup>١</sup> الموت<sup>٢</sup> و قول<sup>٣</sup>: «يا ليتني كنت شجرة أو مدرة» وما فيه شيء يختص التوبة من لفظ ولا معنى، بل هو<sup>٤</sup> مُحتمِلٌ<sup>٥</sup> على ما ذكرناه!

٣٤١/٤

فأما ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام من الاستغفار لها: فمن بعيد الرواية عن الحق، وبإزاء هذا الخبر ما لا يحصى<sup>٦</sup> كثرة عن أبي جعفر وآبائه وأبنائه<sup>٧</sup> عليهم السلام مما يتضمن خلاف<sup>٨</sup> الاستغفار، ويقتضي غاية<sup>٩</sup> الإصرار، مما لم نذكره<sup>١٠</sup> استغناء عن ذكره<sup>١١</sup>؛ لشهرته في أماكنه<sup>١٢</sup>.

على أنه لا حجة له في ذلك على مذهبنا؛ لأننا نجزئ عليه [صلوات الله عليه] التقية، ويجوز أن يكون ذلك السائل من أهل العداوة، فأتقاه بهذا القول.

١. في «ب، د» - «تمنّي».

٢. في الحجري والمطبوع: «و قولها».

٣. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «و هو» بدل «بل هو».

٤. في «ج»: «يحتمل». وفي حاشيتها: «يحيل. ظ».

٥. في الحجري والمطبوع: «من».

٦. في «ب، د»: «و إذا هذا الخبر لا يحصى».

٧. في «ج»: - «و أبنائه».

٨. في «ب، د»: - «خلاف».

٩. في «ج، ص»: «نهاية».

١٠. في الحجري الكلمة غير واضحة. وفي المطبوع: «لم تذكره».

١١. في «ب، د»: - «استغناء عن ذكره». وفي التلخيص: - «عن ذكره».

١٢. راجع: الكافي، ج ١، ص ٣١٠، ح ١١؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٥٧٩ - ٥٨٠، ح ١٠؛ الإرشاد،

ج ٢، ص ٢١٩؛ دلائل الإمامة، ص ٣٢٦ - ٣٢٧، ح ٢٤؛ إعلام الوري، ص ٢٩٩. وعن أمير

المؤمنين عليه السلام أن أصحاب الجمل ملعونون على لسان النبي صلى الله عليه وآله الكافّة

في إبطال توبة الخاطئة، ص ٢٤، ح ٢٤؛ كتاب سليم، ج ٢، ص ٧٩٨؛ تفسير فرات، ص ١٤١،

ح ١٧٠؛ شرح الأخبار، ج ١، ص ٣٩٦، ح ٣٣٨.

وَوَرَى<sup>١</sup> فِيهِ تَوْرِيَّةٌ تُخْرِجُهُ<sup>٢</sup> مِنْ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا.  
وَبَعْدُ، فَإِنَّهُ عَلَّقَ تَوْبَتَهَا بِتَمَنِّيْهَا أَنْ تَكُونَ شَجَرَةً أَوْ مَدْرَةً،<sup>٣</sup> وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا  
يَكُونُ تَوْبَةً، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذَا أَعْلَمُ مَنَّا<sup>٤</sup>.  
فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَنْ حُذَيْفَةَ: فَهُوَ خَبَرٌ عَنْ مَذْهَبِهِ وَاعْتِقَادِهِ، وَلَيْسَ [ذَلِكَ] مِنْ  
حُذَيْفَةَ<sup>٦</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ بِحُجَّةٍ<sup>٧</sup>.

فَأَمَّا مَا عَقَّبَ بِهِ ذَلِكَ مِنْ خَبَرِهَا مَعَ أَبِي بَكْرَةَ<sup>٨</sup> وَبُكَائِهَا حَتَّى بَلَّتْ خِمَارَهَا: فَقَدْ  
بَيَّنَّا أَنَّ الْبُكَاءَ دَلِيلُ التَّحَسُّرِ وَالتَّلَهُفِ، وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ التَّوْبَةِ كَاحْتِمَالِهِ لَهَا.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهَا كَانَتْ وَجَدَتْ فِي قَلْبِهَا مِنْ مَشُورَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي  
بَابِهَا بِمَا أَشَارَ<sup>٩</sup> بِهِ فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ<sup>١٠</sup>؛ فَإِنَّ الَّذِي يُحْكِي عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى  
خِلَافِ التَّوْبَةِ» إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ: فَإِنَّمَا هُوَ إِرْهَاصٌ<sup>١١</sup> وَتَأْسِيسٌ لِتَأْوِيلِ<sup>١٢</sup> مَا رُوِيَ

١. فِي «ب، ج، د، ص»: «وَرَوَى».
٢. فِي «ب، د»: «بَخْرُوجِهِ». وَفِي «ج، ص، ف»: «يُخْرِجُهُ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُوَافِقٌ لِلتَّلْخِصِ  
وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ.
٣. فِي النُّسخ: «وَالْمَدْرَةُ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ، طَبَقًا لِلْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِصِ. وَقَدْ  
تَقَدَّمَ نَقْلُ هَذَا الْكَلَامِ عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ص ٣٧٦.
٤. فِي «ب، د» وَالتَّلْخِصِ: «مَنَّا».
٥. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَفِي غَيْرِهِ: «وَلَيْسَا». وَفِي «ج، ص، ف» وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «وَعَلَى».
٦. فِي «ج، ص، ف» وَالْحَجَرِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: «مَنْ خَالَفَهُ» بَدَلُ «مَنْ حَذِيفَةُ». نَعَمْ وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ  
«ف» مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَمَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مِنَ التَّلْخِصِ.
٧. فِي «ب، د»: «حُجَّةٌ».
٨. فِي «ب، د»: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ».
٩. فِي «ج»: «إِلَيْهِ».
١٠. فِي «ب، د»: «الْأَوَّلُ».
١١. أَرَهَضَ الشَّيْءَ: أَثْبَتَهُ وَأَسَّسَهُ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٩، ص ٢٩٤ (رَهْص).
١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَتَأْوِيلِ».



عنها من الأخبار الدالة على إصرارها ومقتها وعداوتها، و صرفها إلى غير وجهها؛ لأن صاحب الكتاب أحس<sup>١</sup> بما أورده أصحابنا عليه في<sup>٢</sup> معارضة أخباره، فقدّم هذه الرواية والمقدمة لأجل ذلك.

و ليس يبلغ ألم ما ذكره من المشورة وثقل<sup>٣</sup> [ذلك] عليها إلى أن تمتنع<sup>٤</sup> من تسميته بأمر المؤمنين، وتصرّح<sup>٥</sup> بأنّها تُبغض البلد الذي يحلّه<sup>٦</sup> لأجله، وتظهر السرور بقتله وقد حرّ<sup>٧</sup> ذلك في جنب الإسلام وأهله، وتضعّعت<sup>٩</sup> له أركائه ودعائمه.

و من تأمل ما روي عنها في هذا الباب علم أنّه أكثر ممّا يقتضيه ثقل القلب والوجد للذات لا يتّهيان<sup>١٠</sup> إلى العداوة والشحناء. ولم يجر من<sup>١١</sup> أمير المؤمنين عليه السلام في قصة الإفك<sup>١٢</sup> ما يقتضي وجداً؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله استشاره، فأشار بما<sup>١٣</sup> يقتضيه ظاهر الحال من مسألة بريرة<sup>١٤</sup> عن الأمر، فسألها

٣٦٢/٤

١. في «د»: «أحسن».
٢. في الحجري والمطبوع: «من».
٣. في الحجري والمطبوع: «ونقل». وما بين المعقوفين من التلخيص.
٤. في «ب، ج، ص، ف» والحجري: «أن يمتنع».
٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و يصرح».
٦. في «د»: «تحلّه».
٧. في «د»: «وقدح». وفي «ص»: «وقد جر». وفي التلخيص: «وقد جرى».
٨. في «ب، د»: «- جنب». وفي «ج، ص، ف» والحجري: «جيب». وما أثبتناه من التلخيص والمطبوع.
٩. في «د»: «و يضعف».
١٠. في «د»: «لا يشبهان».
١١. في «ج»: «+ أمر».
١٢. في «ب، د»: «الاول».
١٣. في «ب، د»: «- فأشار». وفي المطبوع: «فأشار بم».
١٤. بريرة مولاة عائشة بنت أبي بكر، وكانت مولاة لبعض بني هلال، وكان اسم زوجها مغيثاً.

الرسول عليه السلام، فقالت: «ما عَلِمْتُ إِلَّا خَيْراً». فَلَوْ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السلامُ أَشَارَ بِخِلَافِ الصَّوَابِ، وَبِمَا فِيهِ تَحَامُلٌ<sup>١</sup> عَلَيْهَا، لَمَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السلامُ؛ وَلَيْسَ فِي الْمَشُورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مَا يَقْتَضِي حِقْدًا وَلَا غَضَبًا.<sup>٢</sup>

﴿ وَكَانَ مَوْلَى فَخِيرِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَاخْتَارَتْ فِرَاقَهُ، وَكَانَ يَحِبُّهَا، فَكَانَ يَمْشِي فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَبْكِي، وَاسْتَشْفَعُ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ لَهَا فِيهِ، فَقَالَتْ: أَتَأْمُرُ؟ قَالَ: بَلْ أَشْفَعُ. قَالَتْ: فَلَا أُرِيدُهُ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٨، ص ٢٠١، الرَّقْم ٤٢٠٢؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ٥، ص ١٩٧، الرَّقْم ٣٧٩٧؛ الْإِسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٧٩٥، الرَّقْم ٣٢٥٤؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٦، ص ٣٩، الرَّقْم ٦٧٧٠.

١. فِي «د»: «عَامِل».

٢. وَملَخَصٌ حَدِيثُ الْإِفْكَ: عَنْ عَائِشَةَ مِنْ عِدَّةِ طَرُقٍ: أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَفِي أَثْنَاءِ رَجُوعِ الْجَيْشِ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْدَ الْفَتْحِ، تَخَلَّفَتْ عَائِشَةُ - لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا وَلِفَحْصِهَا عَنْ قِلَادَةِ أَضَاعَتِهَا - عَنِ الرِّكْبِ، فَنَامَتْ بَعْدَ يَأْسِهَا مِنَ الْقَوْمِ، وَمَرَّ عَلَيْهَا صَفْوَانُ بْنُ الْمَعْطَلِ السَّلْمِيِّ - وَكَانَ فِي آخِرِ الرِّكْبِ - فَأَصْبَحَ عِنْدَهَا، وَارْكَبَهَا عِنْدَ الصَّبَاحِ عَلَى نَاقَتِهِ حَتَّى لَحِقَ بِالرِّكْبِ عِنْدَ الظَّهْرِ، فَقَذَفَتْهَا الْعَصْبَةُ الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِي الْآيَةِ بِالْإِفْكَ - وَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلُولٍ، وَمِسْطَحٌ بْنُ ثَائِتٍ، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَحُمَيْدَةُ بِنْتُ جَحْشٍ - فَشَاعَتْ التَّهْمَةُ، وَتَأَثَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ عَائِشَةَ وَعَلَيْهَا أَتَامًا، وَاسْتَشَارَ فِي فِرَاقِهَا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السلامُ. أَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِإِقَائِهَا وَبِرَأْيِهَا، وَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السلامُ فَقَالَ لَهُ: «لَمْ يَضِيقْ اللَّهُ عَلَيْكَ وَالنِّسَاءُ كَثِيرٌ، وَإِنْ تَسَأَلَ الْجَارِيَةَ تَصَدَّقَ». فَسَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْجَارِيَةَ بِرَبْرَةٍ، فَأُجَابَتْهُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ رَأَيْتَ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْمَضَهُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجِينَ أَهْلِهَا. وَبَعْدَ ذَلِكَ نَزَلَتْ آيَاتُ الْإِفْكَ فِي بِرَائَتِهَا وَانْكِشَافِ الْوَاقِعِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٢، ص ٩٣٢، ح ٢٤٩٤، وَج ٤، ص ١٥١٧-١٥٢٣، ح ٣٩١٠-٣٩١٥؛ صَحِيحُ مُسْلِمٍ، ج ٤، ص ٢١٢٩، ح ٢٧٧٠؛ سُنَنِ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى، ج ٥، ص ٢٩٥، ح ٨٩٣١؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٢٣، ص ١٢٢-١٢٤، ح ١٦٠-١٦٤؛ تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ، ج ٢، ص ٦١٠-٦١٤.

## [الكلام في توبة شخصيات أخرى]

قال صاحبُ الكتاب:

و<sup>١</sup> أما سعدُ بنُ أبي وقاصٍ: فقد بينّا أنه رضيَ ببيعته<sup>٢</sup> عليه السلام،  
وإنما تركَ القتالَ معه. [و قد قالَ شيخُنا أبو عليٍّ: إنَّ مَنْ قَعَدَ عن  
الحربِ معه]<sup>٣</sup> و لم يُضَيَّقْ<sup>٤</sup> أميرُ المؤمنينَ عليه السلامُ عليه<sup>٥</sup> فلا إنَّهم  
عليه، [و ذَكَرَ أنه عليه السلامُ ما ضَيَّقَ عليهم في القُعودِ، بل وَسَّعَ عليهم  
في ذلكَ لَمَّا رأى نُفُورَهُم عن مُحَارَبَةِ أَهْلِ الصَّلَاةِ؛ و ما رُوِيَ عنه في  
هذا البابِ يَدُلُّ على ذلكَ. قالَ:] و إن كانَ ضَيَّقَ عليه و على أمثاله في  
المُحَارَبَةِ<sup>٦</sup> فَهُم آثِمُونَ، و لا نَدري<sup>٧</sup> ما يَبْلُغُ هذا الإثمُ؟ لأنَّ<sup>٨</sup> الدينَ<sup>٩</sup>

---

١. في الحجري والمطبوع: - «و».

٢. في «ب، د»: «سعيه».

٣. ما بين المعقوفين من المغني. وهكذا في الموارد الآتية.

٤. في «ب»: «و لم يصف». و في «د»: «و لم يضيف». و في «ص»: «و لم يضمن».

٥. في المغني: - «أمير المؤمنين». و في «ب، د»: - «عليه».

٦. في «ب، د، ف» و الحجري والمطبوع: + «معهم».

٧. في النسخ «و لا يدري». و ما أثبتناه من المغني و الحجري و المطبوع.

٨. في الحجري والمطبوع: «لأنهم».

٩. في «د» و المطبوع: «الذين». و في المغني: «الذي».

يُعْظَمُ قُودَهُمْ وَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِمْ مَاسَّةٌ [فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُمْ فَالْحَالُ مَا ذَكَرْنَاهُ].

قال:

و قد رَوِيَ - مع ذلك - [عنه] ما يَدُلُّ عَلَى التَّدَامَةِ مِمَّا لَا يَحْضُرُنِي<sup>١</sup> فِي الْوَقْتِ ذِكْرُهُ.

[وَأَمَّا ابْنُ عُمَرَ: فَقَدْ رَوَى عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا بَنَ الدَّهْمَاءِ، أَمَا إِنِّي لَا أَسَاءُ عَلَى فِرَاقِ الدُّنْيَا إِلَّا عَلَى ظُلْمِ الْهَوَاجِرِ، وَ أَنْ لَا أَكُونَ جَاهَدْتُ الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَّةَ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ رَوَى [جُنْدَبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ] عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا نَدِمْتُ عَلَى شَيْءٍ<sup>٢</sup> كَنَدَامَتِي أَنْ لَا أَكُونَ<sup>٣</sup> قَاتِلَتِ الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَّةَ [مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ].

و رَوَى خَبْرًا آخَرَ، يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ: مَنْ أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنِّي؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ: مَنْ ضَرَبَكَ وَ أَبَاكَ عَلَيْهِ.<sup>٤</sup>

قال:

و الْكَلَامُ فِي مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ،<sup>٥</sup> وَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، كَالْكَلَامِ فِيْمَنْ تَقَدَّمَ،

١. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «مِمَّا لَا يُحْصَى».

٢. في «ب، د» - «شَيْء».

٣. في «ج» و المغني: «أَلَا أَنْ أَكُونَ».

٤. في «د»: «+ السَّلَامُ». و في المطبوع: - «عَلَيْهِ».

٥. في «ب، د»: «مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ». و هو: مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ ثُمَّ الْحَارِثِيِّ، حَلِيفُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، يَكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ. شَهِدَ بَدْرًا وَ أُحُدًا وَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَّا تَبُوكَ، وَ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ، وَ لَمْ يَسْتَوْطِنْ غَيْرَهَا، وَ هُوَ أَحَدُ الَّذِينَ قَتَلُوا كَعْبَ بْنَ الْأَشْرَفِ. وَ اسْتَخْلَفَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ

٣٤٣/٤

وإنما وجب التشديد<sup>١</sup> في ذكر توبة طلحة والزبير وعائشة؛ لأن العلم محيط بعظم خطيئهم<sup>٢</sup>، فكان لا بد من ذكر ما يزول به الذم [و ما يثبت به المدح] فأما غيرهم ممن ذكرناه، فلا وجه يقطع به على أن الذي فعلوه كبيرة<sup>٣</sup>؛ [و لو ثبت ذلك لكان يجب الاستمرار على ما وجب فيهم؛ لكن الذي بيناه يدل على ذلك].

و ذكر أن سعد بن أبي وقاص من العشرة، وخبر البشارة<sup>٤</sup> يدل على توبته. وحكى عن أبي علي أن أبا موسى الأشعري تاب بعد ما عمل في التحكيم، و روى:

أن أمير المؤمنين عليه السلام قال له - وقد دخل إلى الحسن عليه السلام يعوده من علة [أصابته] -: «أشامت، يا با موسى، أم عائد؟» قال: بل عائد. قال: «أما إنه لا يمنعي ما في نفسي عليك أن أقول لك

﴿غزواته، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات جهينة، وهو كان صاحب العمال أيام عمر، واعتزل بعد قتل عثمان، وأخذ سيفاً من خشب وقال: بذلك أمرني رسول الله. توفي بالمدينة سنة ست وأربعين، وخلف من الولد عشرة ذكور و ست بنات. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٣٨، الرقم ٩٦؛ معرفة الصحابة، ج ١، ص ١٦٥، الرقم ١١؛ تاريخ بغداد، ج ٤، ص ٧٤، الرقم ١٧١٣؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٣٦٦، الرقم ٢٣١٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٥، ص ٢٥٠، الرقم ٦٩٩٦؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٣٦، الرقم ٤٧٦١.

١. في «ج، ص، ف» والحجري والمطبوع: «التشدد».

٢. في «ب، د»: «جبلهم». وفي المغني: «خطئهم». والخطب: الأمر الشديد يكثر فيه التخاطب. لسان العرب، ج ١، ص ٢٦٠ (خطب).

٣. في «ج، ص»: «مما».

٤. في «ب»: «كثرة». وفي المغني: «كبير ومعصية».

٥. يعني حديث العشرة المبشرة.

٦. في الحجري والمطبوع: «يا أبا موسى». وفي المغني: - «يا با موسى»

ما سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ؛ سَمِعْتُهُ<sup>١</sup> يَقُولُ: مَنْ عَادَ مَرِيضاً كَانَ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ مَاشِياً، حَتَّى إِذَا قَعَدَ عَمَرَتِهِ التَّوْبَةُ». فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ وَ مَا شَاكَلَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَقَدْ أْزَالَ<sup>٢</sup> عَنْ نَفْسِهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ، وَ إِلَّا فَالذَّمُّ وَ الْعِقَابُ لِأَزْمَانٍ لَهُ عَلَى الْأَمْرِ الْعَظِيمِ الَّذِي ارْتَكَبَهُ<sup>٣</sup>.

[في بيان وجه الطعن على القاعدين]

يُقَالُ لَهُ:<sup>٤</sup> أَمَّا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَ ابْنُ عَمَرَ، وَ مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمَا<sup>٥</sup> فِي التَّخْلُفِ عَنْ بَيْعَةِ<sup>٦</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَلَمْ يَفْسُقُوا عِنْدَنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ بِمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْقُعُودِ عَنْ بَيْعَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَ إِنَّمَا كَانُوا فُسَاقاً بِمَا تَقَدَّمَ؛ مِنْ جُحُودِهِمُ النَّصَّ، وَ شَكِّهِمْ فِي إِمَامَتِهِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِلا فَضْلٍ. وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ إِمَامَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا طَرِيقَ إِلَيْهَا إِلَّا النَّصُّ<sup>٧</sup>، وَ أَنَّ مَنْ دَفَعَ النَّصَّ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُثْبِتَهَا<sup>٨</sup> بِالْأَخْتِيَارِ<sup>٩</sup>، وَ بَيَّنَّا أَيْضاً<sup>١٠</sup> أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُؤْتَمِنِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عُذْرٌ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْمُحَارَبَةِ [يَشْتَرِكُ فِيهِ]<sup>١١</sup> جَمِيعُهُمْ؛ بَلْ

٣٦٤/٤

١. في «ص» و المطبوع: - «سمعته».

٢. في «ب، د»: «أزاد».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٩١ - ٩٢. و كل ما ورد بين المعقوفين فهو من المصدر.

٤. في «ب، د»: - «له».

٥. في المطبوع: + «ما».

٦. في المطبوع: «بيعته».

٧. في المطبوع: «بالنص».

٨. في «ب، د»: «يبينها».

٩. تقدم في ص ٢٩٩.

١٠. في الحجري و المطبوع: - «أيضاً».

١١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

فيهم<sup>١</sup> مَنْ اعتَدَرَ بذلك، وفيهم مَنْ التَّمَسَّ أَنْ يَكُونَ الاختِيَارُ بَعْدَ الشُّورَى وإِجَالَةِ<sup>٢</sup> الرأي، وفيهم مَنْ راعَى الإجماعَ و امتَنَعَ مِنَ البَيْعَةِ لِفَقْدِهِ.

[نفي كلِّ عذر للعاقدين، و بيان أنَّ ما فعلوه كان كبيرة]

و بَعْدُ، فَأَيُّ عُدْرٍ لَهُمْ فِي تَأْخُرِهِمْ عَنِ الْمُحَارَبَةِ مَعَهُ إِذَا كَانُوا - عَلَى مَا ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ - قَدْ بَايَعُوهُ، وَ رَضُوا بِإِمَامَتِهِ؟ وَ الْبَيْعَةُ تَشْتَمِلُ<sup>٣</sup> عَلَى النُّصْرَةِ وَ الْمُحَارَبَةِ؛ فَكَيْفَ يَدْخُلُ<sup>٤</sup> فِيهَا مَنْ يَخْرُجُ عَنْ بَعْضِهَا؟! وَ لَنْ يُحْتَاجَ<sup>٥</sup> فِي وَجوبِ الْمُحَارَبَةِ إِلَى التَّشَدُّدِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَجوبِهَا<sup>٦</sup> مُتَقَدِّمٌ، وَ هُوَ الْبَيْعَةُ.

عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ اسْتَنْصَرَ النَّاسَ، وَ دَعَاهُمْ إِلَى الْقِتَالِ مَعَهُ فِي الْجَمَلِ وَ صِفَيْنَ، وَ لَمْ يَتْرُكْ غَايَةً فِي التَّشَدُّدِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتُمُوا بِالْقُعُودِ عَنِ الْمُحَارَبَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَأَمَّا ابْنُ عُمَرَ: فَإِنْ كَانَ نَدِمَ<sup>٧</sup> عَلَى تَرْكِ جِهَادِ الْفِتْنَةِ الْبَاغِيَةِ، فَمَا نَدِمَ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَوْجِبُ فِسْقَهُ.

وَ كَيْفَ لَا يَكُونُ مَا فَعَلُوهُ - مِنَ الْقُعُودِ عَنْ بَيْعَتِهِ، أَوْ عَنْ<sup>٨</sup> الْمُحَارَبَةِ وَ قَدْ

١. في «ب، د»: «يلعنهم» بدل «بل فيهم».

٢. في «ب، ج، د»: «و إحالة». و أجال القوم الرأي فيما بينهم: تداولوا البحث فيه. راجع: أساس البلاغة، ص ١٠٦ (جول).

٣. في «ص، ف» و الحجري: «يشتمل».

٤. في «ب، د»: «يأخذ».

٥. في المطبوع: «و أن يحتاج».

٦. في المطبوع: «وجودها».

٧. في المطبوع: «قد ندم».

٨. في المطبوع: «من».

وَجَبَتْ<sup>١</sup> عَلَيْهِمْ -كَبِيرًا<sup>٢</sup>، وَفِي ذَلِكَ مُشَاقَّةُ الْإِمَامِ وَخُرُوجٌ عَنْ طَاعَتِهِ؟!<sup>٣</sup> وَلَكِنْ جَازَ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ<sup>٤</sup> فِسْقًا، لِيَجُوزَ أَنْ لَا تَكُونَ<sup>٥</sup> مُحَارِبَتُهُ كَذَلِكَ.  
فَأَمَّا خَيْرُ الْبَشَارَةِ: فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ<sup>٦</sup>.

### [مناقشة توبة أبي موسى الأشعري]

فَأَمَّا أَبُو مُوسَى، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي تَوْبَتِهِ - عَلَى تَصْحِيفِهِ<sup>٧</sup> فِيهَا وَتَشْكُكِهِ - إِلَّا الْخَبَرَ الَّذِي رَوَاهُ فِي الْعِيَادَةِ<sup>٨</sup>، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّوْبَةِ، وَإِنَّمَا رَوَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا سَمِعَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمومِ؛ لِأَنَّهُ فِيمَنْ يَعُودُ<sup>٩</sup> الْمَرَضَى الْكَافِرُ وَالْفَاسِقُ، فَهُمْ مُسْتَثْنَوْنَ مِنْهُ.

عَلَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ صَرَّحَ بِمَا فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ<sup>١٠</sup> لَمْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ مِنْ<sup>١١</sup> أَنْ يُخْبِرَهُ بِمَا سَمِعَ، وَلَوْ كَانَ تَائِبًا قَبْلَ ذَلِكَ، لَكَانَ مَا فِي النَّفْسِ عَلَيْهِ زَائِلًا<sup>١٢</sup> غَيْرَ ثَابِتٍ.  
وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

٣٦٥/٤

١. فِي «ب، د، ص، ف» وَالْحَجَرِي وَالْمَطْبُوع: «وَجِبَ».
٢. فِي «ب، د، ص»: «كَبِيرًا».
٣. فِي «ب، د»: «عَنِ الطَّاعَةِ».
٤. فِي الْحَجَرِي وَالْمَطْبُوع: - «ذَلِكَ».
٥. فِي «ب، ج، د، ف» وَالْحَجَرِي وَالْمَطْبُوع: «أَنْ لَا يَكُونَ».
٦. تَقَدَّمَ فِي ج ٤، ص ٢٧٧، وَج ٥، ص ٣٦٧ وَمَا بَعْدَهُمَا.
٧. التَّصْحِيفُ فِي الرِّوَايَةِ: التَّعَامُلُ مَعَهَا كَصَحْفِيٍّ لَا يَدْرِي أَهِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟
٨. فِي «ب، د»: «الْعِبَادَةِ».
٩. فِي «ب، د»: «يَقْعُدُ».
١٠. فِي الْمَطْبُوع: «وَأَنْ».
١١. فِي الْمَطْبُوع: - «مِنْ».
١٢. فِي «ب، د»: «زَائِدًا».



[ في بيان الفصول المتبقية من جزء الإمامة من المغني، و سبب عدم التعرض لنقضها ]

و لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ فصولِ كَلامِ<sup>١</sup> صاحِبِ الكِتابِ في الإمامة ما يُحتَاجُ إلى تَتَبُعِهِ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى لَعْنِ<sup>٢</sup> مُعاوِيَةَ و وجوبِ مُحارَبَتِهِ،<sup>٣</sup> ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى الخَوارجِ في بابِ التحكيم<sup>٤</sup> بِجُمْلَةٍ مِنَ الكَلامِ واقِعَةٍ مَوْقَعَهَا<sup>٥</sup>.<sup>٦</sup>  
ثُمَّ تَكَلَّمَ في تَفْضِيلِ<sup>٧</sup> أميرِ المؤمنينَ عليه السلامِ بِفَصْلِ<sup>٨</sup>، و نَصَرَ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ بِكَلامٍ أَيْضاً صَحِيحٍ<sup>٩</sup>.  
و تَكَلَّمَ أَيْضاً<sup>١٠</sup> في إمامَةِ الحَسَنِ و الحُسَيْنِ عليهما السلامُ بِكَلامٍ بَناهُ عَلَى صِحَّةِ الاختيارِ،<sup>١١</sup> و قد مَضَى ما في الاختيارِ.<sup>١٢</sup>  
ثُمَّ تَكَلَّمَ فيما يَخْتَصُّ بِهِ الإمامُ لكَوْنِهِ إماماً، و ما<sup>١٣</sup> يُخْرِجُهُ مِنْ كَوْنِهِ إماماً<sup>١٤</sup>، و ما لا يُخْرِجُهُ مِنْ ذَلِكَ، بِكَلامٍ طَوِيلٍ<sup>١٥</sup> فيه<sup>١٦</sup> صَحِيحٌ و باطلٌ، و الباطلُ مَبْنِيٌّ عَلَى

٢. في المطبوع: «بغني».

١. في الحجري و المطبوع: - «كلام».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٩٣ - ٩٤.

٤. في المطبوع: - «في باب التحكيم».

٥. في «ب، د»: «و أوقعه».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٩٥ - ١١١.

٧. في المطبوع: «في فضل».

٨. في «ب، د، ص»: «بفضل». و في المطبوع: - «بفضل».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١١٢ - ١٤٤.

١٠. في «ب، د»: - «أيضاً».

١١. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٤٥ - ١٥٠.

١٢. تقدّم في ج ٤، ص ٢٢٩ و ما بعدها.

١٣. في «ب، د»: «و قد».

١٤. في «د»: - «من كونه إماماً».

١٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٥١ - ١٧٢.

١٦. في «د»: - «فيه». و في المطبوع: «و فيه».

أُصولٍ قد قَدَمْنَا الكلامَ عليها و أفَسَدْنَاهَا.

ثُمَّ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ مَذَاهِبِ الْغُلَاةِ، وَأَشَارَ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ.<sup>١</sup>  
وَذَكَرَ اخْتِلَافَ الْإِمَامِيَّةِ فِي أَعْيَانِ الْأَثْمَةِ<sup>٢</sup> مِنْ غَيْرِ احْتِجَاجٍ<sup>٣</sup> بِهِ لَهُمْ أَوْ عَلَيْهِمْ،  
وَأَحَالَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ عَلَى<sup>٤</sup> مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ الَّذِي تَبَعْنَاهُ وَنَقَضْنَاهُ.  
ثُمَّ خَتَمَ الْفُصُولَ بِفَصْلِ يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ أَقَاوِيلِ الزَيْدِيَّةِ وَاخْتِلَافِهِمْ.<sup>٥</sup>  
وَكُلُّ ذَلِكَ<sup>٦</sup> مِمَّا لَا وَجْهَ لِحِكَايَتِهِ وَلَا تَبَعِيَّةٍ.<sup>٧</sup>

### [خاتمة الكتاب]

وَنَحْنُ الْآنَ<sup>٨</sup> قَاطِعُونَ كِتَابَنَا هَذَا<sup>٩</sup> عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لَوْفَائِنَا<sup>١٠</sup> بِمَا شَرَطْنَاهُ  
وَقَصَدْنَاهُ، وَلَمْ نَأَلْ جُهِدًا وَتَحَرُّيًا لِلْحَقِّ<sup>١١</sup> فِيمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ  
كَلَامِنَا؛ بِحَسَبِ مَا بَلَغَهُ<sup>١٢</sup> أَفْهَامُنَا، وَاتَّسَعَتْ لَهُ طَاقَتُنَا.  
وَنَحْنُ نُقَسِمُ عَلَى مَنْ تَصَفَّحَهُ وَتَأَمَّلَهُ<sup>١٣</sup> أَنْ لَا يُقْلَدَنَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَأَنْ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٧٣ - ١٧٥.

٢. المصدر، ص ١٧٦ - ١٨٣.

٣. في «د»: «من غير احتياج».

٤. في المطبوع: «إلى».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٨٤ - ١٨٥.

٦. في الحجري والمطبوع: - «وكل ذلك».

٧. في المطبوع: «وَتَبَعِيَّة».

٨. في «ب، د»: - «الآن».

٩. في الحجري والمطبوع: - «هذا».

١٠. في «ب، د»: «لوفينا».

١١. في «ب، د»: «تحوياً بالحق».

١٢. كذا في جميع النسخ والحجري. وفي المطبوع: «بلغته».

١٣. في «ج»: «و تأمل».

لا يَعْتَقِدَ فِي شَيْءٍ<sup>١</sup> مِمَّا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا مَا صَحَّ فِي نَفْسِهِ بِالْحُجَّةِ، وَ قَامَتْ عَلَيْهِ عِنْدَهُ الْأَدِلَّةُ.<sup>٢</sup>

وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذَا الْكِتَابَ وَجَدَ بَيْنَ ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ تَفَاوُتًا فِي بَابِ الْإِخْتِصَارِ وَ الشَّرْحِ. وَ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النِّيَّةَ اخْتَلَفَتْ فِيهِ؛ فَاِبْتِدَأْنَاهُ<sup>٣</sup> بِنِيَّةٍ مُخْتَصِرٍ<sup>٤</sup> عَازِمٍ عَلَى حِكَايَةِ أَوَائِلِ كَلَامِ<sup>٥</sup> صَاحِبِ الْكِتَابِ وَ أَطْرَافِ فُصُولِهِ، وَ إِيجَازِ الْكَلَامِ وَ اخْتِصَارِهِ؛ وَ رَأَيْنَا مِنْ بَعْدِ أَنْ نَبْسُطَ الْكَلَامَ وَ نَشْرَحَهُ، وَ نَحْكِي كَلَامَهُ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ لَشَيْءٍ مِنْهُ، فَعَمِلْنَا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ مَضَتْ قِطْعَةٌ مِنْ الْكِتَابِ عَلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ. وَ قَدْ كَانَ مِنْ<sup>٦</sup> الْوَاجِبِ أَنْ نَعْطِفَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكِتَابِ فَنَشْرَحَهُ؛ لِيَلْحَقَ<sup>٧</sup> بِأَوْسَطِهِ<sup>٨</sup> وَ آخِرِهِ<sup>٩</sup>؛ لَكِنْ مَنَعَ مِنْ<sup>١٠</sup> ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ سَارَ فِي الْبِلَادِ، وَ تَنَاوَلَهُ النَّاسُ<sup>١١</sup> قَبْلَ كِمَالِ الْكِتَابِ وَ تَمَامِهِ، وَ لَمْ يُمَكِّنْ<sup>١٢</sup> تَلَاْفِيهِ لِهَذَا الْوَجْهِ؛ وَ أَشْفَقْنَا<sup>١٣</sup> مِنْ أَنْ تَتَغَيَّرَ<sup>١٤</sup> النُّسَخُ مِمَّا تَقَدَّمَ

١. في المطبوع: «بشيء» بدل «في شيء».

٢. و للمصنف رحمه الله كلام شبيه بهذا، ذكره في خاتمة كتاب الذخيرة.

٣. في «ب، د»: «فابتدأنا». و في «ص»: «فابتدأه».

٤. في «ب، د»: «مختص». ٥. في «ب، د»: «+» «المصنف».

٦. في «ب، د»: «من». ٧. في «ب، د»: «ليخلق».

٨. في «ج» و «الحجري و المطبوع»: «بأواسطه».

٩. في «ج، ص»: «و أواخره».

١٠. في «ب، د»: «- من».

١١. في «ج»: «+ من».

١٢. في «ب» و «المطبوع»: «و لم يكن».

١٣. في «ب، د»: «و شفقنا».

١٤. في «ب، د»: «أن يتغير». و في «ج، ص، ف» و «الحجري»: «أن يتغير». و ما أثبتناه من المطبوع

و هو الموافق للسياق.

منه فَتَخْتَلَفُ<sup>١</sup> وَتَتَفَاوَتْ<sup>٢</sup>.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى مَا وَهَبَنَا مِنَ الْمَعُونَةِ، وَرَزَقَنَا<sup>٣</sup> مِنَ الْبَصِيرَةِ،  
وَإِيَّاهُ<sup>٤</sup> نَسْأَلُ أَنْ يُؤَيِّدَنَا بِتَوْفِيقِهِ وَتَسْدِيدِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَ أَقْوَالَنَا وَأَعْمَالَنَا مُقَرَّبَةً مِنْ  
ثَوَابِهِ، مُبْعَدَةً مِنْ عِقَابِهِ؛ إِنَّهُ سَمِيعُ الدُّعَاءِ، قَرِيبُ مُجِيبٍ. وَصَلَاتُهُ عَلَى خَيْرِيَّتِهِ مِنْ  
خَلْقِهِ؛<sup>٥</sup> مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وَالطَّيِّبِينَ مِنْ عِتْرَتِهِ وَذُرِّيَّتِهِ؛ وَسَلَامُهُ وَرَحْمَتُهُ وَبَرَكَاتُهُ.<sup>٦</sup>  
وَوَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ إِمْلَاءِ هَذَا الْكِتَابِ يَوْمَ الْأَحَدِ السَّابِعِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ  
ثَمَانٍ وَتَسْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ.<sup>٧</sup>

١. في «ج، د، ص، ف»: «فيختلف».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «و يتفاوت».

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ والمطبوع: «على ما وهبه من المعونة، و رزقه».

٤. في «ج»: «و إياه».

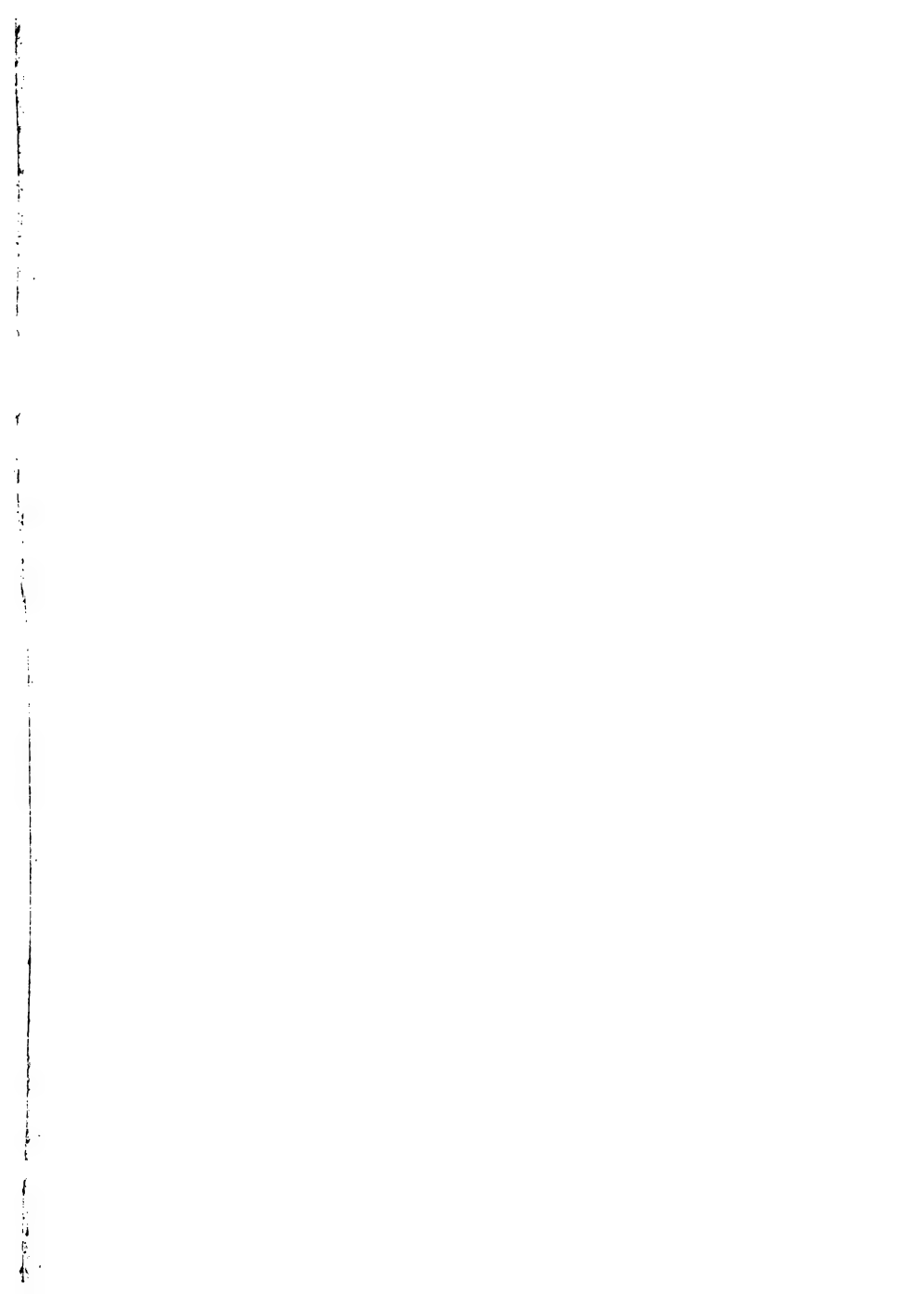
٥. من قوله: «إياه نسال» إلى هنا ساقط من «ب، د».

٦. من قوله: «محمد نبيه» إلى هنا ساقط من «ب، ج، ص، ف» والحجري.

٧. من قوله: «و وافق الفراغ...» إلى هنا من نسخة «ن».

## الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ..... ٤١١
٢. فهرس أسماء السور والآيات ..... ٤٢١
٣. فهرس الأحاديث ..... ٤٢٢
٤. فهرس الأحاديث الموضوعة ..... ٤٣٤
٥. فهرس عناوين الأحاديث ..... ٤٣٧
٦. فهرس الآثار ..... ٤٣٨
٧. فهرس الأشعار ..... ٤٥١
٨. فهرس الأمثال ..... ٤٥٣
٩. فهرس الأعلام ..... ٤٥٤
١٠. فهرس الأماكن ..... ٤٧٧
١١. فهرس الأدیان، والفرق والمذاهب ..... ٤٧٩
١٢. فهرس الجماعات والقبائل ..... ٤٨١
١٣. فهرس الأيام والوقائع ..... ٤٩٥
١٤. فهرس الحيوانات ..... ٤٩٩
١٥. فهرس النباتات والمشروبات والأشياء والأمراض ..... ٥٠٠
١٦. فهرس الكتب الواردة في المتن ..... ٥٠١
١٧. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ..... ٥٠٣
١٨. فهرس المنابع والمآخذ ..... ٥٠٥
١٩. فهرس المطالب ..... ٥٤٣



(١)

## فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
<b>البقرة (٢)</b>		
﴿الم﴾	١	٤٥٥/٣
﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	٢	٤٥٥/٣
﴿فَأَنزَلْنَاهُمَا الشَّيْطَانُ﴾	٣٦	٤٤٥، ٤٤٢/٤
﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ ...﴾	١٢٤	٤٩٤، ٤٨٩، ٤٨٨، ٣١/٣
﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾	١٢٤	٤٩٤، ٤٩٣/٣
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾	١٤٣	١٠٠، ٣٩، ٣٨، ٣٤/٢
		١٠٦-١٠٣
﴿يَغْرِفُونَهُ كَمَا يَغْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ قَرِيْقًا مِنْهُمْ ...﴾	١٤٦	٤٢٨/٣
﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾	١٥٥	٣١٣/٤
﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	١٥٦	٣١٣/٤
﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَٰئِكَ هُمُ ...﴾	١٥٧	٣١٣/٤
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	١٨٣	٧٢/٣
﴿إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾	٢٤٧	٤٨٧/٤
﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ...﴾	٢٦٠	٤٧٥/٤
﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾	٢٦٠	٤٧٧/٤

﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً...﴾ ٢٧٤ ٢٦٥/٤

### آل عمران (٣)

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ ١٨ ٤٤/٣

﴿ذُرِّيَّةَ بَغْضَا مِنْ بَغْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٣٤ ٣٨٢/٥

﴿أَبْنَاءَنَا وَابْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ ٦١ ١٢٤/٣

﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ ٦١ ١٢٨، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤/٣

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي...﴾ ٨٥ ٣٥٥/٤

﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ٩٧ ٨٣/٤

﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ﴾ ١٠٣ ٣٥٠/٤

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ...﴾ ٢١١٠ / ٩٩، ١٠١، ١٠٢

٣١١، ٣٠٦، ٢٨٥/٤ : ٧٥/٣

﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ ١١٠ ١٠٦، ١٠٥/٣

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ...﴾ ١٤٤ ١٣/٥

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا...﴾ ١٥٥ ٢٥٧، ٢٤٦/٤

### النساء (٤)

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ ١١ ٣٣٩/٤

﴿وَآتَيْنَاهُ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾ ٢٠ ٣٥/٥

﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ...﴾ ٣٣ ٢٢٨، ١٥٣/٣

﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٥٩ ١٣١/٣

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ٧٩ ٣٥٨/٤

﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ ٨٠ ٢٣٧/٣

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِيَ الصُّرَرِ...﴾ ٩٥ ٢٧٤/٤

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَ...﴾ ١١٥ ٩٨/٤ : ٩/٢

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِحُكْمٍ﴾ ١٤١ ٣٣٨/٥



## المائدة (٥)

٥١٢، ٤٩٩/٣	١٩	﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ... ﴾
٢٨/٣، ٣٥٦، ٣٣١، ٣٢١/١	٣٨	﴿ وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا... ﴾
٢٥٤/٥	٤٤	﴿ وَمَنْ لَمْ يَخُفْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾
٣٥٦/٤	٥٠	﴿ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾
٢٩٨، ٢٨٣/٤، ١١٠/٣	٥٤	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ... ﴾
٢٩٩/٤، ١١٢، ١٠٣/٣	٥٤	﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَ يُحِبُّونَهُ... ﴾
٣٠٠/٤، ١١١، ١٠٣/٣	٥٤	﴿ أَدِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ... ﴾
٣٠١، ٢٨٤/٤، ١١١/٣	٥٤	﴿ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾
٦٧، ٦٦، ٦٥/٣، ٣٧٠/١	٥٥	﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا... ﴾
٨٢، ٧٧، ٧٥، ٧٣، ٧٢، ٦٩		
١٠٩، ١٠٨، ٩٤، ٨٩، ٨٥، ٨٣		
٢٦٥/٤، ٤٥٦، ٤١٩، ٢٣٦، ١٥٨		
٩٦، ٩٥، ٨٤، ٨١، ٧٩، ٧٨/٣٥٥		﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاغِبُونَ ﴾
٢٣٧، ١٠١، ١٠٠		
٩١/٣	٥٦	﴿ وَ مَنْ يَقُولِ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ... ﴾
٣٥١/٤	٦٤	﴿ كُلُّمَا أَوقَدُوا نَارًا لِلْحِزْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ﴾
١٣٥/٣	٦٧	﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ... ﴾
٣١٣/٤	١١٩	﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ... ﴾

## الأنعام (٦)

٣٥٦/٤	٦٧	﴿ لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ وَ تَعْلَمُونَ ﴾
٢٧/٣	١٠٣	﴿ لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يَذُرُّكَ الْأَبْصَارُ ﴾
٣٠٣/٤	١٣٣	﴿ وَ رَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَ يُسْتَخْلَفَ... ﴾
٣٠٢/٤	١٦٥	﴿ وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ ﴾

## الأعراف (٧)

٤٤٢/٤	٢٠	﴿ فَوَسَّوْا لَهُمَا الشَّيْطَانُ ﴾
٣٠٣/٤	١٢٩	﴿ عَسَىٰ رُبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ وَ يَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾
٢٥٢، ٢٤٩/٣	١٤٢	﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي ... ﴾
٣٠٧، ٢٦٩، ٢٦٨		
٣٠٤/٣	١٤٢	﴿ وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾
١٧٥/٤	١٥٠	﴿ قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْنِ الْقَوْمِ اسْتَضَعِفُونِي وَ كَادُوا ... ﴾
١٣٨/٣	١٧٢	﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾

## الأنفال (٨)

٣٥١/٤	٢٦	﴿ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ ﴾
٤٤/٥	٤١	﴿ وَ لِيِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ﴾

## التوبة (٩)

٢٧٠/٤	٢٦	﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٢٠، ١٤/٥	٣٣	﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾
٢٥٩، ٢٤٨/٥	٣٤	﴿ وَ الَّذِينَ يَخْذَرُونَ الْأَذْهَبَ وَ الْفِصَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا فِي ... ﴾
٢٦٩، ٧٢/٤	٤٠	﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾
٢٦٩/٤	٤٠	﴿ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ﴾
٢٧٠/٤	٤٠	﴿ إِنَّ اللَّهَ مَغْنَى ﴾
٢٧٠/٤	٤٠	﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَ أَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا ﴾
٣٥٥/٤	٤٩	﴿ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَ إِنْ جِهَنَّمُ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾
١٧٧، ١٧٥، ٧١/٣	٧١	﴿ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَغْضَاهُمْ أَوْلِيَاءُ بَغْضِ ﴾
٢٩٠، ٢٨١/٤	٨٣	﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ ... ﴾
٢٨١/٤	٨٣	﴿ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَ لَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا ﴾
٢٩١/٤	٨٣	﴿ إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ ﴾
٢٩١/٤، ٤٤٢/٢	٨٤	﴿ وَ لَا تُضَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَ لَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ... ﴾

٢٩١/٤	٨٥	﴿ وَ لَا تُغْنِكَ أَمْوَالُهُمْ وَ أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ ... ﴾
٣١١، ٢٨٦/٤	١٠٠	﴿ وَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ وَ ... ﴾
٣١٣، ٣١٢		
١٦٠/٢	١٠٣	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾
٢٧٣/٤	١١١	﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمْ ... ﴾
٢٥٦، ٢٤٦/٤	١١٧	﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ الَّذِينَ ... ﴾
٣٤٩/٤	١٢٨	﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ... ﴾

## يونس (١٠)

٦٨/٤	١٨	﴿ وَ يُغْبِثُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْصُرُهُمْ وَ لَا يَنْفَعُهُمْ ... ﴾
------	----	--

## هود (١١)

٢٩/٢	١٨	﴿ وَ يَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ ﴾
------	----	--

## يوسف (١٢)

٩٠/٥	١٨	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا نَصِفُونَ ﴾
------	----	--

## الرعد (١٣)

٣٣٤/٥	١١	﴿ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَ إِذَا ... ﴾
-------	----	---

## الحجر (١٥)

٢٧٠/٤، ٧٦/٣	٩	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾
٣٥٤/٥	٤٧	﴿ وَ نَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً ... ﴾

## الأنساء (١٧)

٣٧٧/٣	٤	﴿ وَ قَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴾
٤٠٢، ٣٨٦/٤	٢٦	﴿ وَ آتَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ﴾

## الكهف (١٨)

٢٦٩/٤	٣٧	﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ ... ﴾
٣٥٥/٤	٥٠	﴿ يَنْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾

## مريم (١٩)

٣٣٤، ٣٣٠، ٣٢٩/٤	٥	﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ ... ﴾
٣٣٤، ٣٣٠، ٣٢٩/٤	٦	﴿ يَرْثُنِي وَيَرْثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَ اجْعَلْهُ رَبِّ رَحِيمًا ﴾
٣٦٨، ٣٦٧		
٣٩٤/٥	٢٣	﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا ﴾

## طه (٢٠)

٣٠٨/٣	٢٩	﴿ وَ اجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي ﴾
٣٠٨/٣	٣٠	﴿ هَازُونَ أَجَى ﴾
٣٠٨/٣	٣١	﴿ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴾
٣٠٨/٣	٣٢	﴿ وَ أَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ﴾
٤٣٠/٢	٨٨	﴿ هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِنَّهُ مُوسَى ﴾
٤٤٥/٣	٩٧	﴿ وَ انْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾
٤٤٦/٤	١٢١	﴿ وَ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾

## الحج (٢٢)

٤٤٢/٤	٥٢	﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُولٍ وَ لَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى ... ﴾
٤٤٥/٤	٥٢	﴿ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾
٢٩/٢	٧٧	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا ﴾
٢٩/٢	٧٨	﴿ وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾

## المؤمنون (٢٣)

٢٧/٣	٩١	﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾
------	----	--------------------------------------

## (٢٤) النور

٣٢١/١	٢	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا...﴾
٣٠٦، ٣٠٢، ٢٨٤/٤	٥٥	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾
٢٠، ١٤/٥	٥٥	﴿وَلْيَبْدُلْهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾

## (٢٥) الفرقان

٣٠٣/٤	٦٢	﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ...﴾
-------	----	---

## (٢٧) النمل

٤٢٨/٢	١٤	﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾
٣٣٩، ٣٢٨/٤	١٦	﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾
٣٦٤، ٣٦٣، ٣٢٩/٤	١٦	﴿وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَقْطِعَ الطَّيْرِ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ...﴾

## (٣١) لقمان

٣٣، ٣٢/٢	١٥	﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾
----------	----	---

## (٣٢) السجدة

١٧٥/٥	١٨	﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾
-------	----	--

## (٣٣) الأحزاب

٢٣٨، ٢٣٧، ١٩٨، ١٦٤/٣	٦	﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾
٤١١/٤	٣٣	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾
٣٩٥/٤، ٤٨٢، ٤٨٠/٣	٣٣	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ...﴾
٤٩٣، ٤٨٩/٣	٤٧	﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾
٥٣٦/٤	٥٣	﴿لَا تَذْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾
٨٠/٥	٥٣	﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَ لَا أَنْ تَنْكِحُوا...﴾

## (٣٥) فاطر

٣٦٣، ٣٢٩/٤	٣٢	﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾
٣١٢/٤	٣٢	﴿اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَ...﴾

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ ٣٩ ٣٠٣/٤

### الزمر (٣٩)

﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ ٣ ٦٨/٤

﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ٣٠ ٢٠، ١٩، ١٣/٥

﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ٦٥ ٨٤، ٧٦/٥

﴿وَجِئَءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾ ٦٩ ٢٩/٢

### غافر (٤٠)

﴿وَإِنْ يَكَادُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكَادُ صَادِقًا يُصَيِّبُكُمْ...﴾ ٢٨ ٢٦٦/٥

### الشورى (٤٢)

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ١١ ٢٧/٣

### الدخان (٤٤)

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ ٤٩ ٤٤٥/٣

### محمد (٤٧)

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ١١ ١٧٤، ١٥٥/٣

﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَزَّفْتَهُمْ بِسِمَائِهِمْ وَلَتَفَرَّقَنَّهُمْ...﴾ ٣٠ ٤٤٢/٢

### الفتح (٤٨)

﴿فَمَنْ نَكَتْ فَإِنَّمَا يَنْتَكُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ...﴾ ١٠ ٩١/٥

﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَ...﴾ ١١ ٢٨٨، ٢٨١/٤

﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ...﴾ ١٢ ٢٨٨/٤

﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِتَأْخُذُوا دَرُونَا...﴾ ١٥ ٢٨٨، ٢٨١/٤

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ ١٥ ٢٨٩/٤

﴿كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ ١٥ ٢٩٠، ٢٨٩/٤

٢٩١، ٢٨٩، ٢٨٢/٤	١٦	﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ... ﴾
٢٨٣/٤	١٦	﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾
٢٩١/٤	١٦	﴿ فَإِنْ تَطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا... ﴾
٢٥٢، ٢٤٥/٤	١٨	﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ... ﴾
٢٥٣/٤	١٨	﴿ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ... ﴾
٢٧٠/٤	٢٦	﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ... ﴾
٢٠، ١٤/٥	٢٨	﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾
٣١٦، ٢٨٧/٤	٢٩	﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾

### الحجرات (٤٩)

٣٥/٥	١٢	﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾
١٧٥/٥	٦	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ... ﴾

### الذاريات (٥١)

٧٦/٣	٤٧	﴿ وَ السَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾
------	----	---

### القمر (٥٤)

١١٩/٣	٦	﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكُرٍ ﴾
-------	---	--

### الواقعة (٥٦)

٣١٢/٤	١٠	﴿ وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾
٣١٢/٤	١١	﴿ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾

### الحديد (٥٧)

٣١٦، ٢٨٦/٤	١٠	﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ... ﴾
١٥٣، ١٣٦/٣	١٥	﴿ مَا وَكَّمُ السَّارُّ هِيَ مَوْلَاكُمْ ﴾
٢٩/٢	١٩	﴿ وَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَ رُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَ... ﴾

## المجادلة (٥٨)

﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَ... ﴾ ٧ ٢٧٠ / ٤

## الحشر (٥٩)

﴿ مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَ... ﴾ ٧ ٤٤ / ٥

﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَ... ﴾ ٨ ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٤٥ / ٤

﴿ وَ الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَ الْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحْثَبُونَ... ﴾ ٩ ٢٤٦ / ٤

﴿ وَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَ... ﴾ ١٠ ٢٥٨، ٢٤٦ / ٤

## الصف (٦١)

﴿ لِيُظْهَرَهُ عَلَى الَّذِينَ كُفَّهَ ﴾ ٩ ٢٠، ١٤ / ٥

## الطلاق (٦٥)

﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ... ﴾ ١ ٥٣٩، ٤١٢ / ٤

## التحريم (٦٦)

﴿ وَ إِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مُلَاهُ وَ جَبْرَيْلُ وَ... ﴾ ٤ ١٧٤، ١١٦ / ٣

﴿ وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٤ ١٢١، ١١٩ / ٣

## القلم (٦٨)

﴿ قَالَ أَوْ سَطِّهْمُ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ ﴾ ٢٨ ٣٤ / ٢

## المعارج (٧٠)

﴿ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ ﴾ ٢٤ ١٦٠ / ٢

## نوح (٧١)

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾ ١ ٢٧٠ / ٤ : ٨٠، ٧٦ / ٣



(٢)

### فهرس أسماء السور والآيات

آية سورة الفتح، ٢٩٠/٤، ٢٩١	آيات الوعد، ٤٩٢/٣
سورة التوبة، ٢٩٠/٤	آيات الوعد والوعيد، ٤٩٣/٣
سورة براءة، ٥٤/٣، ٦١: ٤/٢٧٥، ٤٨٤، ٥٠٤	آيات الوعد، ٤٩٢/٣
٥١٢، ٥١١، ٥٠٩، ٥٠٦	آية التوبة، ٢٩١/٤
سورة هل أتى، ٢٦٥/٤	آية المباهلة، ١٢٦، ١٢٤/٣
	آية المحاربة، ١٩٣/٥

(٣)

## فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ٢٦٣/٥ إذا بَلَغَ بنو أبي العاصِ ثلاثين رجلاً جعلوا مالَ اللهِ ذَولاً ...
- ٢٤٦/٥ إذا بَلَغَتْ عِمارةُ المَدِينَةِ مَوْضِعَ كَذَا فَاخْرُجْ عنها
- ٤٩٠/١ أَفْضَاكُمْ عَلَيَّ
- ٣٥٤/١، ٣٥٥، ٣٨٩/٢، ٤١٨، ٤٢١، ٢٥/٣، ٣١، ٣٢، ٢١٧، الأئمةُ مِنْ قُرَيْشٍ
- ٢٤٢، ٢٤٥، ٤٢٥/٤، ٦١، ٦٣، ٧٧، ٧٩، ٨٨، ٣٧٩، ٤٧٨
- ٤٧٨/٣ أَلَا إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ؛ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ...
- ٢٦٩/٥ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ؟: [تَسْأَلُ] مَعَهُمْ حَيْثُ سَاقَوْكَ ...
- ٣٢١/٤ أَلَا أَعْرِفْتَكُمْ؟ تَرْتَدُّونَ بَعْدِي كُفَّاراً، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ...
- ٢٠٣، ١٩٨، ١٩٦، ١٩٥، ١٣٧، ١٣٣/٣ أَلَسْتُ أَوَّلِي بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟
- ٤٨٥/٣ الصَّلَاةُ، يَرْحَمُكُمْ اللَّهُ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ...
- ٤٢١، ٣٩٢/٣، ٣١٢/٢ اللَّهُمَّ اثْنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ؛ يَا كُلُّ مَعِي مِنْ هَذَا الطَّائِفِ
- ٤٨٣/٣ اللَّهُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً
- ٤٩١/١ اللَّهُمَّ اهْدِ قَلْبَهُ، وَتَبَّتْ لِسَانَهُ
- ٣٩٥/٣ اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنْهُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ، وَانصُرْهُ عَلَى عَدُوِّهِ؛ فَإِنَّهُ عَبْدُكَ، ...
- ٢٩٥/٤، ٤٣٣/٢ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ
- ٤٦٣/٣ اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً

- أَنَا سَيِّدُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ٤٤٨/٣
- أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ٤٤٨/٣
- إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ٤٠٦/٣
- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَنْزَلَ فِيهِ قُرْآنًا ٨٨/٣
- إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ اطَّلَاعَةً، فَاخْتَارَ مِنْهَا رَجُلَيْنِ: ... ٤٢١/٣
- إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالٍ ٧٥/٢
- أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلَيَّ بَائِبُهَا ٤٩٠/١
- أَنْتَ أَخِي، وَوَصِيِّي، وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، وَقَاضِي دِينِي ٣٧٥/٣
- أَنْتَ الْإِمَامُ بَعْدِي ٤٤٧، ٤٤٦/٢
- أَنْتَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ٢٥٩، ٢٥٠، ٢٤٧، ٤٢/٣، ٣١٤/٢
- ٢٨٧، ٢٨٠، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٣، ٢٦٠، ٥٠١، ٤١٩، ٣٤٨، ٣٣٧، ٣٢٦، ٢٩٥، ٢٨٩
- إِنَّ عَلِيًّا مَنِّي، وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ ٤١٤، ٤٠١/٣
- إِنَّكُمْ الْمَظْلُومُونَ ٤٦٤/٢
- إِنَّكُمْ الْمَقْهُورُونَ ٤٦٤/٢
- إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُفَاءَ عَرَاءَ، وَإِنَّهُ سَيُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي ... ٤٧٦/٣
- إِنَّكُمْ كَصُورِ يَحْيَى يَوْسُفَ ٤٧٥، ٤٧٤/٢
- إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَخَذَكُمْ إِلَى الْغَائِطِ ... ٢٠٩، ٢٠٦/٣
- إِنَّمَا سَأَلْتَنِي عَنِ النَّاسِ، وَلَمْ تَسْأَلْنِي عَن نَفْسِي ١٢٩/٣
- إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مِثْلُ سَفِينَةِ نُوحٍ؛ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ ٤٦١، ٤٥٨/٣
- إِنَّ مَكَّةَ حَرَامٌ حَرَّمَهَا اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، لَا يُخْتَلَى خِلَالَهَا، وَ... ٤٠٨/٢
- إِنَّ مِنْ أَصْحَابِي لَمَنْ لَا يَرَانِي بَعْدَ أَنْ يُفَارِقَنِي ٤٧٧/٣
- إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ ٨٤، ٦١/٤
- إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ ٤٧٨/٤
- إِنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ ٤٤٢، ٤١٤، ٤٠١/٣
- إِنَّهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ٤٠٧/٣

- إِنَّهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَبُوهُمَا خَيْرٌ مِنْهُمَا ٤٣٥، ٤٣٣/٣
- إِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ ٤٥٦/٣
- إِنَّهُ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ مِنْ بَعْدِي ٤٥٦/٣
- إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي؛ وَ... ٤٦١، ٤٥٧/٣
- إِنِّي مُخَلَّفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي؛... ٤٧٤، ٤٦٥/٣
- إِنِّي مُخَلَّفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا؛... ٢١٦/٣
- أَمَّا وَاللَّهِ، لَتُقَاتِلَنَّهُ يَوْمًا فِي فِتْنَةٍ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ؟ ٣٢٤/٥
- أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ لَا يُوَدِّيَ عَنِّي، إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي ٥١١/٤
- إِهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ ٢١٩/٣
- أُنِيكُمْ يُبَايِعُنِي يَكُنْ أَخِي وَوَصِيِّ وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي ٣٥٣/٣؛ ٣٣٢/٢
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ بغيرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَيَكَاخُهَا بَاطِلٌ ١٥٥/٣
- أَيُّهَا النَّاسُ، بَيْنَا أَنَا عَلَى الْخَوَاضِ إِذْ مَرُّ بِكُمْ زُمْرًا، فَتَفَرَّقُ بِكُمْ الطَّرِيقُ... ٤٧٧/٣
- بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: أَنَا، وَعَلِيٌّ وَجَعْفَرُ ابْنَا أَبِي طَالِبٍ، وَ... ٤٣٨/٣
- تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ ٣٤٥/٣
- تَمُشِي وَحَدَّكَ، وَتَمُوتُ وَحَدَّكَ، وَتُبْعَثُ وَحَدَّكَ . ٢٣٨/٥
- حَرَبْتُكَ يَا عَلِيُّ حَرْبِي، وَسِلْمُكَ سِلْمِي ٢٩٤، ٤٣٣/٢؛ ٤٣٣/٢
- رُدُّوا عَلَيَّ أَبِي ٤٠٧/٢
- رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ ٣٠/٥
- رَوْحُكَ أَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَأَوْسَعُهُمْ عِلْمًا ٢٦١/٤
- سَبَابُ الْمُؤْمِنِ فُسُوقٌ، وَقَتْلُهُ كُفْرٌ ٣٠٩/٥
- سَلِّمُوا عَلَيَّ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ ٣٥٣/٣؛ ٣٣٢، ٣١٣/٢
- عَلَيَّ خَيْرُ النَّبِيِّينَ، مَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ ٤٢١/٣
- (عَلِيٌّ) خَيْرُ أُمَّتِي ٤٢١/٣
- (عَلِيٌّ) خَيْرٌ مَنِ اخْتَلَفَ بَعْدِي ٤٢١/٣
- عَلَيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ ٤٢١/٣
- عَلَيٌّ مَعَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ ٤٣٣، ٣١٢/٢

- عليّ مع الحقّ، والحقّ مع عليّ؛ يدورُ حيثُما دارَ  
١٦/٣؛ ٤٩٠/١
- عليّ مِنّي، وأنا مِنه  
٣١٢/٢
- عليّ وليّ كلّ مؤمنٍ بعدي  
٤٤٢/٣
- عليّ وليّكم من بعدي  
١٧٣/٤
- عمارُ جِلْدَةٌ ما بيّنَ العَيْنِ والأنفِ، ومتى تُنكبا الجِلْدَةُ ...  
٢٥٦/٥
- فاطمةُ بَضْعَةٌ مِنّي؛ فَمَنْ آذَى فاطمةَ فَقَدْ آذاني، وَمَنْ آذاني فَقَدْ آذَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ  
٣٩٦/٤
- فاطمةُ بَضْعَةٌ مِنّي؛ يُسَخِطُنِي ما أَسَخَطَها، وَيَرْضِينِي ما أَرْضاها ...  
٤١٠/٤
- فَمَنْ كُنْتُ مَولاهُ فهذا عليّ مَولاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ والاهُ، وعادِ مَنْ عاداهُ ١٦/٣، ٤٢، ١٣٣، ١٣٥،  
١٣٨، ١٤٩، ١٧٥، ١٨٥، ١٩٩
- في سائِمةِ الغَنَمِ الزكاةُ  
٢٢/٢
- قد أَجَزْتُ شهادَتَكَ، وَجَعَلْتُها شهادَتَيْنِ  
٣٩٨/٤
- كُلُّ بِدْعَةٍ ضالَّةٌ  
١٠٨/٥
- لا أراكُ نائِماً في المَسْجِدِ  
٢٦٨/٥
- لا تَجْتَمِعْ أُمّتي على خطأٍ  
٩٥، ٤٦/٢
- لا تَجْتَمِعْ أُمّتي على ضلالٍ  
١٢٠/٢
- لأُعْطِيَنَّ الرايةَ غداً رجلاً يُحِبُّ اللَّهَ ورسولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ ورسولُهُ ... ١١٠/٣، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤،  
٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٣/٤، ٢٥٣، ٣٠٠
- لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ  
٤٠٩/٢
- لا يُحِبُّكَ إِلَّا مؤمنٌ، ولا يُبَغِضُكَ إِلَّا مُنافِقٌ  
٣١١/٥
- لا يَزَالُ طائِفَةٌ مِن أُمّتي ظاهِرِينَ على الحقِّ [حتّى يَأْتِيَ أمرُ اللَّهِ]  
٥٠/٢
- لا يُساكِنُنِي في بَلَدٍ أبداً  
٢٠٩/٥
- لا يَنْبَغِي لأحدٍ أن يقولَ: إِنِّي خَيْرٌ مِن يونسَ بنِ مَتّى  
٤٤٨/٣
- لا يُوَدِّي عَنّي إِلَّا أنا أو رجلٌ مِنّي  
٥٠٤/٤
- لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كانَ قَبْلَكم شِبراً بشِبرٍ، وذِراعاً بذِراعٍ، حتّى لو دَخَلَ ...  
٣٢١/٤؛ ٤٧٨/٣
- لَساقا ابْنِ أُمِّ عَبْدِ أَنْقَلَ في المِيزانِ يَومَ القِيامَةِ مِن جَبَلٍ أَحَدٍ  
٢٣٦/٥
- لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمّتي على ضلالٍ  
٤٩/٢

- لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّةً نَبِيَّهُ عَلَى الْخَطَا  
 ٩٢/٣  
 مَا أَقَلَّتِ الْعِمْرَاءُ وَلَا أَظَلَّتِ الْخَضْرَاءُ عَلَى ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ  
 ١٩٨/٤؛ ٤٤٩/٣  
 مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ: إِنَّ رَجِمَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ...  
 ٤٧٧/٣  
 مَا لَهُمْ وَلَعْمَارٍ؟ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُ إِلَى النَّارِ  
 ٣٦٤، ٣٥٥، ٢٥٦/٥  
 مَنْ أَغْضَبَهَا فَقَدْ أَغْضَبَنِي  
 ٤٢٧/٤  
 مَنْ أَبْغَضَهُمَا أَبْغَضَهُ، وَمَنْ أَبْغَضْتُهُ أَبْغَضَهُ اللَّهُ  
 ٣٠٨/٥  
 مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةٍ ...  
 ٢٣٩/٥  
 مَنْ عَادَ مَرِيضًا كَانَ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ مَا شَاءَ، حَتَّى إِذَا ...  
 ٤٠٢/٥  
 مَنْ عَادَى عَمَارًا عَادَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَ عَمَارًا أَبْغَضَهُ اللَّهُ  
 ٢٥٧/٥  
 مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ  
 ٣١٤/٢  
 مَنْ مَاتَ وَلَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً  
 ٣٧٠/٢  
 نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ؛ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ  
 ٢٤٠/٥  
 نَفَذُوا جَيْشَ أَسَامَةَ  
 ٤٧٧/٢  
 وَمِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ أَخَضَرْتَ ابْتِيَاعِي لَهَا؟  
 ٣٩٨/٤  
 هَذَا الْأَمْرُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ  
 ٨٠/٤  
 هَذَا إِمَامُكُمْ  
 ٤٩٤/٢  
 هَذَا إِمَامُكُمْ مِنْ بَعْدِي  
 ٣٤، ٣٣، ٢٩، ٢٤، ٢٣/٣  
 هَذَا خَلِيفَتِي عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي  
 ٤٩٤/٢  
 هَذَا خَلِيفَتِي فَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا  
 ٣٣٢، ٣١٣/٢  
 هَذَا خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي  
 ٣٤/٣  
 هَذَا وَلِيِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي  
 ١٩١/٤  
 هَذَا وَلِيِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ بَعْدِي  
 ٤١٥، ٤٠١/٣  
 هَذِهِ لِي، وَقَدْ خَرَجْتَ إِلَيْكَ مِنْ تَمَنِّيْهَا  
 ٣٩٨/٤  
 هَلَكْتَ الرَّجَالُ حِينَ أَطَاعَتِ النِّسَاءَ  
 ٣٧٨/٥  
 هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، يَقْتُلُهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ  
 ٤٢٢/٣  
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الصَّلَاةَ بِاللَّيْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنَ النَّافِلَةِ جَمَاعَةً بِدْعَةٌ  
 ١٠٧/٥

- يا بُرَيْدَةُ، لَا تُبْغِضْ عَلِيًّا، فَإِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، إِنَّ النَّاسَ خُلِقُوا مِنْ شَجَرٍ شَتَى ... ١٢٩/٣  
يا جَبْرِئِيلُ، إِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ ١٣٠/٣  
يَذُ اللّٰهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ ٥٢/٢

### أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع)

- أَخَذَهَا بِمَا فِيهَا عَلَى أَنْ أُسِيرَ فِيكُمْ بَكْتَابِ اللّٰهِ وَ سُنَّةِ رَسُولِهِ جَهْدِي ٨٩/٥  
أَتَقُولُ هَذَا لِمَوْلَاكَ؟! ٢٢٢/٣  
أَحْكُمُوا بِمَا كُنْتُمْ تَحْكُمُونَ، حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ عَلَى جَمَاعَةٍ، أَوْ ... ٢٢٠/٤  
اخْلُبْ خَلْبًا لَكَ شَطْرُهُ، وَاللّٰهُ مَا حِرْصُكَ عَلَى إِمَارَتِهِ الْيَوْمَ إِلَّا لِيَوْمَئِكَ ... ١٦٨/٤  
أَدُنْ مِنِّي حَتَّى أُسِرَ إِلَيْكَ مَا أَسَرَ إِلَيَّ رَسُولُ اللّٰهِ ... ٤٢٤/٣  
إِذَنْ تُنَمِّعَ مِنْ ذَلِكَ، وَ يُحَالَ بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ ٢٥٠/٥  
أَشَابِتْ، يَا بَا مُوسَى، أَمْ عَانَدُ؟ ... ٤٠١/٥  
أَفِيكُمْ أَخَذَ أَخِي رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ نَفْسِهِ غَيْرِي؟ ٣٩٠/٣  
أَفِيكُمْ رَجُلٌ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: اللَّهُمَّ بَعَثْ إِلَيَّ ... ١٥٠/٣  
أَقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ؛ حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ جَمَاعَةً، أَوْ ... ٤٤٢/١  
اللّٰهُ قَتَلَهُ، وَ أَنَا مَعَهُ ٢٩٣، ٢٩٠، ٢٧٧، ١٣١/٥  
اللّٰهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ دَمِ عُثْمَانَ ١٧١/٥  
اللّٰهُمَّ إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّهُمْ ظَلَمُونِي الْحَجَرَ وَ الْمَدَرَ ٤٤٠/٣؛ ٤٥٥/٢  
اللّٰهُمَّ إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّهُمْ ظَلَمُونِي حَقِّي وَ مَنَعُونِي إِرْثِي ٤٥٥/٢  
اللّٰهُمَّ، إِنِّي لَا أَعْرِفُ عَبْدًا عَبْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَبْلِي، غَيْرَ نَبِيِّهَا صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ٢٦٠/٤  
أَلَمْ تُبَايِعْنِي طَائِعًا غَيْرَ مُكْرَهٍ؟ فَمَا الَّذِي رَأَيْتَ مِنِّي ... ٣٢٣/٥  
أَمَا وَ اللّٰهُ لَوْ تَنَبَّيَ الْوَسَادَةُ لِي لَحَكَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْرَةِ بِتَوَارِثِهِمْ ... ٤٤١/١  
أَنَا أَوَّلُ مَنْ صَلَّى ٢٦١/٤  
أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْشُو لِلْخُصُومَةِ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١٤١/٤  
أَنَا خَيْرُ مَنْكَ وَ مِنْهُمَا؛ عَبْدَتُ اللّٰهُ قَبْلَهُمَا، وَ عَبْدُهُ بَعْدَهُمَا ٢٦١/٤؛ ٤٢١/٣  
أَنَا عَبْدُ اللّٰهِ وَ أَخُو رَسُولِهِ، لَا يَقُولُهَا بَعْدِي إِلَّا كَذَّابٌ مُفْتَرٍ ٤٣٩، ٣٨٩/٣

- ٢٩/٥      إِنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ
- ٨٤/٥      إِنَّ أَطِيعَ فِيكُمْ قَوْمَكُمْ لَمْ تَوْمَرُوا أَبَدًا
- ١٤٦/٣      أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِيَدِهِ ...
- ٣٨٦/٥      إِنَّهَا لَا تَأَلَوْ شَرًّا، وَلَكِنِّي أُرَدُّهَا إِلَى بَيْتِهَا الَّذِي تَرَكَهَا رَسُولُ اللَّهِ ...
- ٢٣، ١٧/٥      إِنَّ هَاهُنَا لَعِلْمًا جَمًّا
- ٤٥١/٣      إِنَّ هَذَا مِنْ ذَوَاهِيكَ، وَ مَا زِلْتُ تَبْغِي لِلْإِسْلَامِ الْعَوَجَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ
- ٢٨٣/٥      إِنَّهُ لَيْسَ كَمَا تَقُولُ، إِنَّمَا أَنْتَ فِي أَمْرِهِمَا بِمَنْزِلَةٍ ...
- ٢٦٤/٥      إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مَا أَظْلَلْتُ الْخَضْرَاءُ
- ٣٩٠/٣      أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ كَانَتْ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ...
- ٢٨٣/٥      إِلَيْهِ يَا فَاسِقُ، أَمَا وَاللَّهِ لَنْ ظَفِرْتُ بِكَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ ...
- ٢٤٤/٥      أَ تَكْفُرُ بِرَبِّكَ كَانَ يُؤْمِنُ بِهِ عُثْمَانُ؟
- ٨٩/٥      أَرْجُو أَنْ أَفْعَلَ وَأَعْمَلَ بِمَبْلَغِ عِلْمِي وَ طَاقَتِي
- ٢٦٦/٥      أَشِيرُ عَلَيْكَ بِمَا قَالَ مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ ...
- ٣٣٩/٥      أَلَا إِنَّ أُنْمَةَ الْكُفْرِ فِي الْإِسْلَامِ خَمْسَةٌ: طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ ...
- ٢٩٠/٥      أَلَا مَنْ كَانَ سَائِلِي عَنْ دَمِ عُثْمَانَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُ وَأَنَا مَعَهُ
- ٣٤٦/٥      أَمَّا الزُّبَيْرُ فَقَدْ أَعْطَى اللَّهَ عَهْدًا أَنْ لَا يُقَاتِلَكُمْ
- ٣١/٥      أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ؟!
- ١٥٦/٤      أَمْسِكْ عَلَيْكَ؛ فَطَالَ مَا غَشَشْتَ الْإِسْلَامَ
- ٩٦/٥      أَنْظُرْ (فِي جَوَابِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي الشُّورَى...)
- ٩٠/٥      أَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَمَا قُلْتُ؟
- ١٨٥/٥      أَ هَذَا الْغُلَامُ غُلَامُكَ؟
- ٣٢٤/٥      أَيْنَ الزُّبَيْرُ بَنُ الْعَوَامِ؟
- ٤٤١/٣      بَايَعَ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ، وَأَنَا أَوْلَى بِهِمْ مِنِّي بِقَمِيصِي هَذَا؛ فَكَطَمْتُ غِيظِي، وَ ...
- ١٤٥/٤      بَايَعَ النَّاسُ - وَ اللَّهُ - أَبَا بَكْرٍ وَأَنَا أَوْلَى بِهِمْ مِنِّي بِقَمِيصِي هَذَا، فَكَطَمْتُ غِيظِي، ...
- ١٠/٣      بِاِعْتِمَانِي ثُمَّ نَكَلْتُمَا بَيْعَتِي
- ١٧٣/٤      بِاِيعُوا؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ خَيْرُونِي أَنْ يَأْخُذُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ، أَوْ أَقَاتِلَهُمْ وَأُفَرِّقَ ...



- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلِيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ... ٣٣٣/٥
- بَشَّرَ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ ٣٧٠/٥
- بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: أَتَبْعُكَ بِي وَأَنَا شَابٌّ وَلَا عِلْمَ لِي بِكَثِيرٍ مِنْ ... ٤٩٠/١
- جَاءَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ: «إِنَّ أَبِي أَعْطَانِي فَذَكَ ... ٤٠٠/٤
- حَقٌّ وَبَاطِلٌ، وَلِكُلِّ أَهْلٍ؛ لَنْ أَمِرَ الْبَاطِلَ لَقْدِيمًا فَعَلَّ، وَلَنْ ... ١٤٧/٤
- خُتُونَةُ حَنَّتْ ذَهْرًا ٩٠/٥
- خُدْعَةٌ، وَأَيُّ خُدْعَةٍ! ٩١/٥
- ذَهَبَ وَ اللَّهِ الْأَمْرُ مِنَّا؛ لِأَنْ سَعْدًا لَا يُخَالِفُ ابْنَ عُمَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ... ١٠٢/٥
- سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي ٢٣، ١٧/٥
- سَيَبْلُغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ٩٠/٥
- «صَبِرَ جَمِيلٌ». فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَصَبُورٌ! قَالَ: «فَأَصْنَعُ مَاذَا؟» ٩٤/٥
- طَالَ مَا جَلَّابَهُ الْكَرْبَ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ... ٣٣٨/٥
- عَقَى وَ ظَلَمَ (كَلَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَمَّهُ الْعَبَّاسُ فِي حَقِّ أَبِي بَكْرٍ وَ عَمْرِ) ١٤٦/٤
- «فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟» قَالُوا: إِذَنْ نَقْتُلُكَ، قَالَ: «إِذَنْ تَقْتُلُونَ عَبْدَ اللَّهِ وَ أَخَا رَسُولِهِ» ١٧٤/٤
- «فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟» فَقَالَ: أَضْرِبُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاكَ ... ١٧٤/٤
- فَبِمَنْ نُقَاتِلُ؟! (فِي جَوَابِ الْمَقْدَادِ حِينَ قَالَ: «أَتُقَاتِلُ فُتُقَاتِلُ» يَوْمَ بُوَيْعِ عُثْمَانَ) ٩٢/٥
- فَمَنْ تَتَّبِعُهُمْ؟ (مَخَاطَبُ عُثْمَانَ حَيْثُ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ الْكِتَابَ بِقَتْلِ الْمَصْرِيِّينَ) ١٨٥/٥
- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: سَأَلْتُ رَبِّي فَيَكُ خَمْسًا ... ٣٩٠/٣
- قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ مَا فِي النَّاسِ أَحَدٌ أَوْلَى بِهَذَا ... ١٣٩/٤
- كَانَ فِيمَا عَهْدَ إِلَيَّ النَّبِيِّ الْأُمِّيُّ: أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ مِنْ بَعْدِي ١٤٤/٤
- كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَدْعِي الْأَمْرَ [لَهُ] دُونَ صَاحِبِهِ ... ٣٢٦/٥
- كُنْتُ إِذَا سَأَلْتُ أَجِيبْتُ، وَ إِذَا سَكَتُ ابْتَدَأْتُ ١٨/٥
- كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ حَدِيثًا ... ٢٦١/٢
- كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ مَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي ... ١٦/٥
- لَنْ ظَفِرُوا لَيَضْرِبَنَّ طَلْحَةَ عُنُقَ الزُّبَيْرِ، أَوِ الزُّبَيْرُ عُنُقَ طَلْحَةَ ٣٥٣/٥
- لَا أَجِدُ شَرًّا مِنْهُ وَ لَا مِنْهُمْ (مَرِيدًا بِهَذَا الْكَلَامِ الْحَكَمُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ وَ مَنْ مَعَهُ) ٢١٠/٥

- لا تُقَرَّ (مخاطباً به سارفاً حينما أتى به) ٥٣، ٤٨/٥
- لا، وقد صدق أبو ذرٍّ ٢٦٤/٥
- لا يضيغ لله حدٌ وأنا حاضرٌ ٤٧٢/٢
- لقد تَمَمَّصَهَا ابنُ أبي قُحافة، وإنه لَيَعْلَمُ أن مَحَلِّيَ منها مَحَلُّ القُطْبِ ... ١٤٧/٤
- لقد تَمَمَّصَهَا ابنُ أبي قُحافة، وقد عَلِمَ أَنِّي منها مَكَانُ القُطْبِ مِنَ الرُّحَى ٢٠٢/٤
- لقد ظَلِمْتُ عَدَدَ المَدَرِ والوَبَرِ ١٤٠/٤
- لقد عَلِمْتُ صاحِبَةَ الهَوْدَجِ أَنَّهُم مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ ... ٣٥٨/٥
- لَمْ أَزَلْ مَظْلُوماً مُنْذُ قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ٤٤١/٣ : ٤٥٥/٢
- لَوْ تُنِّي لِي الْوَسَادُ لَحَكَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْرَةِ بِتَوَارِيهِمْ، وَ ... ٢٤، ١٨/٥
- لَوْ كُنْتُ بَدَلُ عُثْمَانَ لَقَتَلْتُهُ ٢٧٤/٥
- لَوْ لَا مَا سَبَقَ مِن ابْنِ الْخَطَّابِ فِي الْمُتَمَعَةِ مَا زَنَيْتُ إِلَّا شَقِي ٦٧/٥
- لَوْ لَا مَا سَبَقَنِي بِهِ ابْنُ الْخَطَّابِ مَا زَنَيْتُ إِلَّا شَقِي ٦٨/٥
- مَا أَحْبَبْتُ قَتْلَهُ وَلَا كَرِهْتُهُ ٢٩١/٥
- مَا أَحْبَبْتُ قَتْلَهُ وَلَا كَرِهْتُهُ، وَلَا أَمَرْتُ بِهِ وَلَا نَهَيْتُ عَنْهُ ٢٨٩/٥
- مَا أَمَرْتُ بِذَلِكَ، وَلَا نَهَيْتُ عَنْهُ ٢٩٠/٥
- مَا زِلْتُ مَظْلُوماً مُنْذُ قَبِضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ١٤٠/٤
- مَا زِلْتُ مَظْلُوماً مُنْذُ قَبِضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا ١٣٩/٤
- مَا هَذَا الْكَذِبُ الَّذِي يَقُولُونَ: أَلَا إِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟! ٤٤٤/٣
- مَنْ أَغْمَدَ سَيْفَهُ فَهُوَ حُرٌّ (مخاطباً به عبيده و مواليه إذ هموا بقتال عثمان) ١٧٢/٥
- مَنْ كَانَ سَائِلِي عَنْ دَمِ عُثْمَانَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُ، وَأَنَا مَعَهُ ٢٨٩/٥
- نَحْنُ نَعْقِلُهُمْ وَنَرِيَّهُمْ ٢٦٠/٢
- نَحْنُ وَاللَّهُ الَّذِينَ عَنَى اللَّهُ بِذِي الرُّبَيِّ الَّذِينَ قَرَنَهُمُ اللَّهُ بِنَفْسِهِ وَ ... ٤٤/٥
- نَعَمْ، وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ السُّمَّةَ إِنَّهُمَا لَيَسْمَعَانِ مَا أَقُولُ ... ٣٦٣/٥
- نَفَعَتِ الْخُتُونَةُ يَا بَنَ عَوْفٍ، لَيْسَ هَذَا أَوَّلُ مَا تَظَاهَرْتُمْ عَلَيْنَا ... ٩٠/٥
- نَحْنُ أَهْلُ بَيْتٍ لَا يُقَاسُ بِنَا أَحَدٌ ٤٢٢/٣
- وَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا قَتَلْتُهُ، وَلَا مَالَأْتُ عَلَى قَتْلِهِ ... ٢٨٩/٥

- وَاللّٰهُ، إِنْ طَلَحَهُ وَالرَّيْزُ لَيَعْلَمَانِ أَنَّهُمَا مُخْطَئَانِ، وَ مَا يَجْهَلَانِ ... ٣٥٢/٥
- وَاللّٰهُ، إِنْ طَلَحَهُ وَالرَّيْزُ لَيَعْلَمَانِ أَنِّي عَلَى الْحَقِّ ... ٣٢٦/٥
- وَاللّٰهُ لَتَأْتِيَنَا بَشَرٌ مِنْ هَذَا إِنْ سَلِمْتُ، وَ سَتَرَى يَا عُثْمَانُ غَيْبَ مَا تَفْعَلُ ٢١١/٥
- وَاللّٰهُ، لَقَدْ تَقَمَّصَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ ٢١٥/٤
- وَاللّٰهُ لَقَدْ ذَهَبَ الْأَمْرُ مِنَّا ٨٨/٥
- وَاللّٰهُ، لَقَدْ عَلِمْتُ صَاحِبَةَ الْهُودَجِ أَنَّ أَصْحَابَ الْجَمَلِ ... ٣٤٠/٥
- وَاللّٰهُ، لَوْ ثَنَيْ لِي الْوَسَادَةُ لَحَكَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْرَةِ بِتَوْرَاتِهِمْ، وَ ... ٢٢٠/٤
- وَاللّٰهُ، لَوْ لَا حُضُورُ النَّاصِرِ وَ لُرُومُ الْحُجَّةِ، وَ مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَيَّ ... ٢٢١/٤
- وَاللّٰهُ مَا أَجِدُ عَلَيْهِمْ أَعْوَانًا، وَ لَا أَحِبُّ أَنْ أُعَرِّضَكُمْ لِمَا لَا تُطِيقُونَ ٩٣/٥
- وَاللّٰهُ مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ وَ لَا مَالَأْتُ فِي قَتْلِهِ ٢٨٨/٥
- وَاللّٰهُ، مَا قَوَّيْلَ أَهْلَ هَذِهِ الْآيَةِ حَتَّى الْيَوْمِ ٢٩٨/٤
- وَوَدِدْتُ أَنِّي مَيِّتٌ قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ بِعِشْرِينَ سَنَةً ٣٩٤/٥
- وَيَحْكُ، وَ أَنَا مَظْلُومٌ، ظَلِمْتُ عَدَدَ الْمَدَرِ وَ الْوَبْرِ ١٤٠/٤
- هَذَا عَمَلُكَ (مَخَاطِبًا بِهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ لَمَّا تَوَفَّى أَبُو ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ) ١٩٨/٥
- هَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟! (مَخَاطِبًا بِهِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةٍ حِينَ وَهَبَ لِلْسَّارِقِ مَا سَرَقَ مِنْهُ) ٥٣، ٤٩/٥
- هَلْ تَعْلَمُ أَنْ عَمَرَ قَالَ: وَ اللَّهُ لَيَحْمِلَنَّ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ عَلَيَّ رِقَابِ النَّاسِ، وَ ... ٢١١/٥
- يَا بُرَيْدَةُ، أَدْخُلْ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ؛ فَإِنَّ اجْتِمَاعَهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ ... ١٧٢/٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، آخِيَتْ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَمَنْ أَخِي؟ قَالَ: «أَمْ تَرْضَى ... ٣٩١/٣
- يَا طَلْحَةُ، هَلْ وَجَدْتَ مَا وَعَدَكَ رَبُّكَ حَقًّا؟ ٣٦٢/٥
- يَا عَجَبًا، بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِأَخَرٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ ١٤٢/٤
- يَا كَعْبُ، هَلْ وَجَدْتَ مَا وَعَدَكَ رَبُّكَ حَقًّا؟ ٣٦٣/٥
- يَا هَوْلَاءِ، إِنْ هَؤُلَاءِ خَيْرُونِي أَنْ يَظْلِمُونِي حَقِّي وَأَبَايَعَهُمْ، وَ ارْتَدَّ النَّاسُ ... ١٧٣/٤

### فاطمة الزهراء عليها السلام

- أَلَيْسَ قَدْ صَنَعْتُ مَا أَرَدْتُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَتْ: «فَهَلْ أَنْتَ صَانِعٌ مَا أَمْرُكَ؟» ... ٤٣٢/٤
- حَتَّى إِذَا اخْتَارَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ دَارَ أَنْبِيَائِهِ ظَهَرَتْ حَسِيكَةُ النِّفَاقِ ... ٣٥٣/٤

- سَتَرْتُمُونِي، سَتَرَكَمَ اللَّهُ  
 ٤٢٩/٤  
 فَإِنْ نَعَزَوْهُ تَجِدُوهُ أَبِي دُونَ نِسَائِكُمْ، وَأَخَا ابْنِ عَمِّي دُونَ رِجَالِكُمْ، ...  
 ٣٤٩/٤  
 فَإِنِّي أَنشُدُكَ اللَّهَ أَنْ لَا يُضَلِّيَا عَلَى جِنَازَتِي، وَلَا يَقُومَا عَلَى قَبْرِي  
 ٤٣٢/٤  
 لَا أَكَلُمُكَ أَبَدًا  
 ٣٨٤/٤  
 مَنْ يَرِثُكَ إِذَا مِتَّ يَا أَبَا بَكْرٍ؟  
 ٣٧٥/٤  
 وَ اللَّهُ، لَا أَكَلُمُكَ أَبَدًا  
 ٣٧٧/٤  
 وَ اللَّهُ، لِأَدْعُوَنَّ اللَّهَ عَلَيْكَ  
 ٣٨٤، ٣٧٧، ٣٧٥/٤  
 يَا بَنَ الْخَطَّابِ، أَتُرَاكَ مُحَرَّقًا عَلَيَّ يَا بَابِي؟  
 ١٦٩/٤

### الإمام الحسين عليه السلام

- إِنْزِلَ عَنْ مِنبَرِ أَبِي  
 ٤٥٤، ٤٥٠/٢

### الإمام الباقر عليه السلام

- أَوْصَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَشْهَدَ عَلَى وَصِيِّهِ ...  
 ٤٢٤/٣  
 مَرَّ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَطَلَحَةٍ وَهُوَ صَرِيحٌ، فَقَالَ: أَقْعِدُوهُ. فَأَقْعَدُوهُ ...  
 ٣٦٢/٥

### الإمام الصادق عليه السلام

- أَنْ بُرِيدَةَ كَانَ غَائِبًا بِالشَّامِ، فَقَدِمَ وَقَدْ بَايَعَ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ ...  
 ١٤٢/٤  
 ذَلِكَ فَرَجٌ غُصْبِنَا عَلَيْهِ  
 ٢٢٤/٤  
 لَا تَزَالُ يَا هِشَامُ مُؤَيَّدًا بِرُوحِ الْقُدُسِ مَا نَصَرْتَنَا بِلِسَانِكَ  
 ٢٩٣/١  
 لَمَّا ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ مَشَى عُثْمَانُ إِلَى عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: يَا بَنَ عَمِّ، ...  
 ١٧٠/٤  
 لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ جَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَاسْتَاذَنَ عَلِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ...  
 ٤١٠/٣  
 وَ اللَّهُ، مَا بَايَعَ عَلِيٌّ حَتَّى رَأَى الدُّخَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ بَيْتَهُ  
 ١٧٠/٤  
 هَذَا نَاصِرُنَا بَقْلِهِ وَ يَدِهِ وَ لِسَانِهِ (مُرِيدًا بِهِ هِشَامَ بَنَ الْحَكَمِ)  
 ٢٩٣/١  
 هِشَامُ بَنُ الْحَكَمِ رَانَدُ حَقْنًا، وَ سَائِقُ قَوْلِنَا، الْمُؤَيَّدُ لَصِدْقِنَا ...  
 ٢٩٤/١

### أهل البيت عليهم السلام

- ٤٣٤/٤      إِنَّهُمَا أَصْفَقَا بَابِنَا، وَاضْطَجَعَا بِسَبِيلِنَا، وَجَلَسَا مَجْلِسًا كُنَّا أَحَقُّ بِهِ مِنْهُمَا  
٤٣٤/٤      إِنَّهُمَا أَوَّلُ مَنْ ظَلَمْنَا حَقًّا، وَحَمَلَ النَّاسَ عَلَى رِقَابِنَا

### جبرئيل عليه السلام

- ١٣٠/٣      يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ هَذِهِ لَهِيَ الْمَوَاسَاةُ

(٤)

### فهرس الأحاديث الموضوععة

- ٤٣٩/٣ انذَنُ لَهُ وَبَشِّرْهُ (أبو بكر) بِالْجَنَّةِ
- ٤٤٩/٣ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ خَيْرُ أَهْلِي
- ٢١٩، ٢١١/٣ أَتْرُكُوا لِي أَخِي وَصَاحِبِي، صَدَّقَنِي حَيْثُ كَذَّبَنِي النَّاسُ
- ٤٠٨/٣ أَدْعُوا لِي أَخِي وَصَاحِبِي، صَدَّقَنِي حَيْثُ كَذَّبَنِي النَّاسُ
- ٤٣٩/٣ أَدْعُوا لِي أَخِي وَصَاحِبِي
- ٤٧٤، ٤٦٠، ٢١٨/٣ أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بَأْيَهُمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ
- ٢٠٧، ٤٦٦/٤، ٤٧٢، ٢٢٠/٣ اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي
- ١٩٨/٤، ٤٦٠، ٤٤٠، ٤١٢، ٤٠٨، ٢١٢/٣، ٣٨٧/٢ اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ
- ٢١٨/٣ أَقُولُ: يَا رَبِّ، وَلَيْتَ عَلَيْهِمْ خَيْرَ أَهْلِكَ
- ٤٤٢/٣ أَلَا إِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَلَوْ شِئْتُ ...
- ١٦١/٤ أَلَا إِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ
- ٤٠٨/٣ اللَّهُمَّ أَصْلِحْنَا بِمَا أَصْلَحْتَ بِهِ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ
- ٤٧٢/٣ إِنَّ الْحَقَّ يَنْطِقُ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ
- ٤٦٠/٣ إِنَّ الْحَقَّ يَنْطِقُ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ
- ٣٨٨/٢ إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدِي ثَلَاثُونَ
- ٤٠٦/٣ إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً
- ٣٥٨/٤ إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نَوْرُثُ ذَهَباً وَلَا فِضَّةً، وَلَا دَاراً وَلَا عَقَاراً
- ٣٣٠/٤ إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نَوْرُثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ

- ٣٧٧/٤ إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه فهو صدقة
- ٤٢٨، ٤٠٥/٣ إن لم تجدني فأتني أبا بكر
- ٢٧٩، ٤٦/٤ إن ولّيتكم أبا بكر
- ٣٥٩/١ إن ولّيتكم أبا بكر تجدوه قويتاً في دين الله ضعيفاً في بدنه ...
- ٤٠٧/٣ إنهما سيّدَا شبابِ أهلِ الجنة
- ٢١٤/٣ برئت إلى كلِّ خليلٍ من خلّتي؛ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد اتَّخذَ صاحبكم خليلاً
- ٤٠٧/٣ تلي الخلافة بعدي سنتين إن صدقت رؤياك
- ٤٣٨، ٤٢٧/٤ حُبُّ أبي بكرٍ وعمرَ إيمان، وبُغْضُهما نفاق
- ٤٠٨/٣ حبيبي وعماك، أبو بكرٍ وعمرُ؛ إماما الهدى، وشيخا الإسلام، ...
- ٣٢٠، ٢٨٧/٤ خيرُ الناسِ قرني، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم
- ١٣٦/٥ ستكون فتنة واختلاف، وإن عثمان وأصحابه يومئذٍ على الهدى
- ١٥٦/٥ ستكون فتنة، وإن عثمان وأصحابه يومئذٍ على الهدى
- ٤٥٤/٣ لو كنت متخذاً خليلاً
- ٤١٢، ٢١٢/٣ لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكرٍ خليلاً
- ٢١٣/٣ لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت فلاناً خليلاً، ولكن وداً وإخاء إيمان
- ٥٩/٥ مثل أبي بكرٍ في الملائكة مثل ميكائيل ينزل بالرضا و ...
- ٤٧٤/٣ مروا أبا بكرٍ ليصلي بالناس
- ٥٢/٢ من سرّه أن يسكن بحبوحه الجنة فليكن مع الجماعة
- ٣٢٥/٤ نحن معاشر الأنبياء لا نورث
- ٤٧٠/٣ وهما الخليفتان من بعدي
- ٤٤٦/٢ هذا (أبو بكر) إمامكم بعدي
- ٤٠٧/٣ هذان سيّدَا كهولِ أهلِ الجنة
- ٢٤٨/٤ هما مني بمنزلة يميني من شمالي
- ٤٣٨/٣ يا علي، هذان سيّدَا كهولِ أهلِ الجنة من الأولين والآخرين إلّا النبيين و ...
- ٤٤٦/٣ إذا حدّثكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله فلان آخر من السماء ...
- ٣٦١، ٣٥٤/٥ إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير إخواناً ...

- إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أُرَدَّ شَيْئاً مَنَعَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَمْضَاهُ عُمَرُ  
 ٣٥٨/٤  
 إِنِّي لَمْ يَجِبْ سُنِّي عَنْ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ أَنْ لَا أَكُونَ عَارِفاً بِحَقِّهِ، وَلَكِنَّا ...  
 ١٧١/٤  
 خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ  
 ٤١٠/٣  
 كَانَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ أَنْ لَا يُبْعَنَ، وَرَأْيِي الْآنَ أَنْ يُبْعَنَ  
 ٥١٨/٤  
 «لَا أَدْرِي، انْطَلِقْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَسَلْهُ، ثُمَّ أَتَيْنِي» فَسَأَلَهُ ...  
 ٤٠٦/٣  
 لَا أَرَى ذَلِكَ؛ فِي الدَّارِ صِبْيَانٌ وَعِيَالٌ، لَا أَرَى أَنْ يُقْتَلَ هَؤُلَاءِ عَطَشاً بِجُرْمِ عُثْمَانَ  
 ١٩١/٥  
 لَا، فَإِنَّا دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حِينَ تَقُلُ ...  
 ٤٠٣/٣  
 لِأَنْ أَخْرِجَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَتَخَطَّفَنِي الطَّيْرُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ: ...  
 ١٤٥/٤  
 مَا أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ فَأُوصِي، وَلَكِنْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِالنَّاسِ خَيْراً ...  
 ٤٤٣، ٤٢٠، ٤٠٣/٣  
 مَا عَلَى الْأَرْضِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِصَحِيفَتِهِ مِنْ هَذَا الْمُسَجِّى  
 ٤٥٣، ٤١١/٣  
 وَاللَّهُ، مَا نَفْسُنَا عَلَيْكَ مَا سَأَقُّ اللَّهُ إِلَيْكَ مِنْ فَضْلٍ وَخَيْرٍ، وَلَكِنَّا كُنَّا ...  
 ١٧١/٤  
 وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ  
 ٢٦٦/٢  
 وَدِدْتُ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِصَحِيفَةِ هَذَا الْمُسَجِّى  
 ١٦١/٤؛ ٤٥٣/٣  
 يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَبَا مُحَمَّدٍ (مَخَاطِباً بِهِ طَلْحَةَ لَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُقْتُولٌ)  
 ٣٥٤/٥  
 نَعَمْ؛ أَمَا عَلِمْتَ مَا كَانَتْ تَقُولُ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ شَجَرَةً ...  
 ٣٧٦/٥



(٥)

فهرس عناوين الأحاديث

٢٠٤	حديث أسامة بن زيد، ٤٨٨/٤
خبر السيف و البغلة و العمامة، ٣٣١/٤	حديث الإحراق، ٤٤٠/٤
خبر الصلاة، ٤٧٣/٢، ٤٧٦	حديث الاقتداء = خبر الاقتداء، ٢١٤/٣
خبر الصلب، ٨٨، ٨٦/٢	٢٢٠، ٢١٩، ٢١٧
خبر الغدير = خبر يوم الغدير = خبر غدير	حديث التجسس، ٣٧/٥
خُم، ٢/٢، ٤٢٢، ٥٠٨، ٣/٢٣، ٢٦، ٤٢	حديث التقيّة، ١٠/٣
١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١	حديث الخُلة، ٢١٣/٣
١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨	حديث الدفن، ٢٢/٥
١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩	حديث الصلاة، ٤٩٨/٤
٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٢	حديث اللدود، ٤٠٩/٢
٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٣	حديث المُباهلة، ١٢٦/٣
٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥١، ٤٤٠، ٤٥٥، ٤٧٢، ٥٠١	حديث المؤاخاة، ٣٩٤، ٣٨٤، ٣٧٦/٣
خبر الكسعيّ، ٣٥٩/٥	حديث الميزاب، ٤٠٩/٢
خبر المذي، ٢٦٢/٢	حديث أبي العجفاء، ٣٤/٥
خبر المنزلة، ٤٢/٣	خبر الإحراق، ١١١/٥
خبر يوم الدار، ٥٠١/٣	خبر الخُلة، ٢١٩/٣
	خبر السقيفة، ١١٣، ١١٢، ٨١، ٧٧، ٦٣/٤

## فهرس الآثار

٣٢٥/٥	عائشة	أبا عبد الله، حذرت سُبُوف ابن أبي طالب و بني عبد المُطَلِّب
٤٥١/٣	أبوسفيان	أَبْسَطُ يَدُكَ أبايُغِكَ؛ فَوَاللَّهِ لَأَمْلَأَنَّهَا عَلَى أَبِي فَصِيلٍ ...
١٤١/٤	أبوذر	أَجَلٌ، وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ أَحَبَّهُمْ إِلَيَّ لَأَحِبُّهُمْ إِلَيَّ ...
٤٢٣/٤	عُمَر	أَخَذَ بَعْدَ أَيْلِكَ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْكَ، وَ أَيْمُ اللَّهِ لئن اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ ...
١٧٨/٥	جندب بن عبد الله	أَحْيِ نَفْسَكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً
٢٦٦/٥	عثمان	أَخْرِجْ عَنَّا مِنْ بِلَادِنَا
٢٣٥/٥	عثمان	أَخْرِجْهُ [مِنَ الْمَسْجِدِ] إخراجاً عَنيفاً
١١٦/٤	عُمَر	إِذَا وَضَعْتُمُونِي فِي خُفْرَتِي فَاجْمَعْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ فِي بَيْتٍ ...
١٢٥/٥	عمر	إِذَا وَلَيْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَلَا تُسَلِّطْ بَنِي أَبِي مُعِيطٍ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ
١٥٦/٤	أبوسفيان	أَرْضَيْتُمْ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاظٍ أَنْ يَلِيَّ عَلَيْكُمْ تَيْمٌ؟
٤٥١/٢	أبوسفيان	أَرْضَيْتُمْ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاظٍ أَنْ يَلِيَّ عَلَيْكُمْ تَيْمٌ؟ أَمَدُّ يَدُكَ ...
٣٨٦/٥	ابن عباس	أَرَأَيْتَ أَنْ تَدْعَهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبَصْرَةِ وَ لَا تُرْجِلَهَا
٣٨٤/٥	عائشة	اسْتَبَصَّرْتَ مِنْ أَجْلِ أَنَّكَ غَلَبْتَ؟
٢٠٥/٤	سلمان	أَصَبْتُمْ سُئَةَ الْأَوَّلِينَ، وَ أَخْطَأْتُمْ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ
٢٠٤، ١٤٣/٤	سلمان	أَصَبْتُمْ وَ أَخْطَأْتُمْ: أَصَبْتُمْ سُئَةَ الْأَوَّلِينَ، وَ أَخْطَأْتُمْ...
٢٢٤، ١٧٠/٣	عمر بن الخطاب	أَصْبَحْتُ مَوْلَايَ وَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ
٦٨/٣	أبو العباس المُبَرِّد	أَصْلُ تَأْوِيلِ الْوَلِيِّ: الَّذِي هُوَ أَوْلَى، أَيْ أَحَقُّ، وَ مِثْلُهُ الْمَوْلَى
١٧٠/٢	أبو بكر	أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ

٨٧/٤	عُمَر	إِعْلَمُوا أَنِّي لَمْ أَقُلْ فِي الْكَلَالَةِ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْتَخْلِفْ بَعْدِي ...
٢٥٢/٥	عثمان	أَعْلَى تَقْدَمُ مِنْ بَيْنِهِمْ؟
٧٤/٤	عُمَر	أَقْتُلُوهُ، فَتَلَهُ اللَّهُ
٥٢١/٤	عمر	أَقْتُلْهُ؛ فَإِنَّهُ قَتَلَ مُؤْمِنًا
٥١٤/٤	أبو بكر	أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي؛ فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَ...
٤٧٣/٣	أبو بكر	أَقُولُ لَهُ: وَلَيْتَ مَنْ شَهِدَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَأَنَّ الْحَقَّ يَنْطِقُ ...
٤٢٧/٣	عمر	أَقُولُ: يَا رَبِّ، وَلَيْتَ عَلَيْهِمْ خَيْرَ أَهْلِكَ
٣٩٤/٢	أبو بكر	أَقِيلُونِي، أَقِيلُونِي
٤٤٠/١	ابن عباس	أَلَا يَنْتَقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ؛ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا، وَ...
٢٥٠/٥	عمار	الْحَمْدُ لِلَّهِ، لَيْسَ هَذَا أَوَّلَ يَوْمٍ أَوْذَيْنَا فِيهِ فِي اللَّهِ تَعَالَى
٣٦٣، ٣٢٩/٤	قالوا	الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ
١٥٥/٥	عثمان	اللَّهُمَّ اكْفِنِي طَلْحَةَ
٣٦٠/٥	طلحة	اللَّهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ [مَنِي] حَتَّى يَرْضَى
٢٥٣/١	أردشير بن بابك	الْمُلْكُ وَالَّذِينَ أَخْوَانِ تَوْأَمَانِ؛ لَا قِيَامَ لِأَحَدِهِمَا إِلَّا بِصَاحِبِهِ
٣٥٧/٥	عمار	[إِلَى] أَيْنَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَوَ اللَّهِ مَا أَنْتَ بَجَبَانٌ ...
٧٨/٤	أبو بكر	أَمَّا بَعْدُ، فَمَا ذَكَرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ أَهْلُهُ، وَإِنَّ الْعَرَبَ ...
٣٩٥/٢	عمر	أَمُدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ
٤١٠/٢	العباس	أَمُدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ ...
٤٥٢/٢	العباس	أَمُدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ وَأَجِئْ بِهَذَا الشَّيْخِ مِنْ قُرَيْشٍ - يَعْنِي ...
٤٥٦/٢	العباس	أَمُدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ
١٥٧، ٤٥/٤	العباس	أَمُدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ وَآتِيكَ بِهَذَا الشَّيْخِ مِنْ قُرَيْشٍ
٤٧٥/٢	عائشة	إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ حَزِينٌ لَا يَحْتَمِلُ قَلْبُهُ أَنْ يَقَوْمَ مَقَامَكَ ...
٢٩٣/٥	محمد بن أبي بكر	إِنَّ أَبِي لَوْ كَانَ حَيًّا ثُمَّ رَأَىكَ تَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ لَأَنْكَرَهُ عَلَيْكَ
٧١/٥	عمر	إِنْ اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ [عَلَى أَمْرٍ] فَالْقَوْلُ مَا قَالَاهُ ...
٤٢٦/٣	عمر	إِنْ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي ...
٣٨٤/٥	عائشة	إِنَّ الْحَرْبَ دَوْلٌ وَسِجَالٌ، وَقَدْ أُدِيلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ...

٨٤/٤	أبو بكر	إِنَّ الْعَرَبَ لَنْ تَعْرِفَ هَذَا الْأَمْرَ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ
٦٨/٤	أبو بكر	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا رَسُولًا إِلَى خَلْقِهِ وَ...
٣٠١/١	النَّظَام	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ عَلَى الظُّلْمِ
١٥/٥	أبو بكر	إِنَّ اللَّهَ وَعَدَ بِذَلِكَ وَسَيَفْعَلُهُ
٢٦١/٥	حبيب بن مسلمة	إِنْ أَبَا ذُرٍّ لَمْ يُفْسِدْ عَلَيْكُمْ الشَّامَ، فَتَدَارَكَ أَهْلَهُ إِنْ كَانَتْ ...
٣٩٥/٢	عمر	إِنْ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي
٢٣٠/٥	ابن مسعود	إِنْ أَصْدَقَ الْقَوْلِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ...
٣٠١/٥	عبد الله بن الطفيل	أَنْ طَلَحَهُ قَامَ لِيُبَايِعَ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَجْرُ رَجُلِيهِ ...
٢٣٧/٥	محمد بن كعب	أَنْ عُثْمَانَ ضَرَبَ ابْنَ مَسْعُودٍ أَرْبَعِينَ سَوْطاً فِي دَفْنِهِ أَبَا ذُرٍّ
٣٠١/١	أبو الهذيل	إِنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ اللَّهُ
٩١/٥	أبو مخنف	إِنْ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ مُغْضَباً، فَلَجَّهَ أَصْحَابُ الشُّورَى، ...
٣٢٤/٥	ابن عباس	أَنْ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا تَصَافَّ الْقَرِيقَانِ يَوْمَ الْجَمَلِ ...
٤٣٠/٤	الحسن بن محمد	أَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ دُفِنَتْ لَيْلاً
٤٣١/٤	البلاذري	إِنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَمْ تُزْمَنْسَمَةً بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ...
٢٦٠/٥	أبو ذر	إِنْ كَانَتْ [هذه] مِنْ عَطَائِي الَّذِي حَرَّمْتُمُونِيهِ عَامِي هَذَا قَبْلَتْهَا ...
٣٥/٥	قم تسوّر عليهم عمر	إِنَّكَ أَخْطَأْتَ مِنْ جِهَاتٍ: تَجَسَّسْتَ، وَ...
١٩٢/٥	عثمان	إِنْ كُنْتُ أَخْطَأْتُ أَوْ تَعَمَّدْتُ فَإِنِّي تَائِبٌ إِلَى اللَّهِ مُسْتَغْفِرٌ
١٧٠/٥	عثمان	إِنْ كُنْتُ أَخْطَأْتُ أَوْ تَعَمَّدْتُ، فَإِنِّي تَائِبٌ مُسْتَغْفِرٌ
٥٣٧/٤	عمر	إِنْ لَمْ تَأْذَنْ فَادْفُونِنِي فِي الْبَقِيعِ
٤٤٦/٤	أبو بكر	إِنْ لِي شَيْطَانًا يَعْتَرِينِي
٢١٧/٥	عثمان	إِنْ لِي قَرَابَةً وَرَجْماً
٤٦٩، ٤٦١/٢	عمر	إِنْ وَلَيْتَ مِنْ أُمُورِ النَّاسِ شَيْئاً فَلَا تَحْمِلْ بَنِي هَاشِمٍ ...
١٨٢/٥	سعيد بن العاص	إِنَّمَا السَّوَادُ بُسْتَانٌ لِقُرَيْشٍ؛ تَأْخُذُ مِنْهُ مَا شَاءَتْ وَتَتْرُكُ
٦٦/٥	عمر	إِنَّمَا أَحَلَّ اللَّهُ الْمُتَعَةَ لِلنَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَ...
٢١٩/٥	عثمان	إِنَّمَا أَنْتَ خَازِنٌ لَنَا، فَمَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟
٣٠١/٥	طلحة والزبير	إِنَّمَا بَايَعَنَاهُ وَاللُّجُّ عَلَى رِقَابِنَا؛ فَأَمَّا الْأَيْدِي فَقَدْ بَايَعَتْ، وَ...

- إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ، وَ قَدْ أَطْلَقْتُهُ الْآنَ، وَ... عثمان ٢٠٥/٥
- إِنَّمَا قَتَلَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ سعد بن إبراهيم ١٩٧/٥
- إِنَّمَا مَوْلَاكُمْ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ قراءة عبد الله بن مسعود ١٥٦/٣
- إِنْ مُحْتَمَدًا لَمَقْتُولٌ بِابْنِ عُمَةٍ، [ وَ لَوْ قَدَّرْنَا أَنْ يَجْعَلَهُ نَبِيًّا لَفَعَلْ ] عمر ١٠٧/٥
- إِنْ وَلَوْهَا الْأَجْلَحَ سَلَكَ بِهِمُ الطَّرِيقَ عمر ٨١/٥
- إِنَّهُ قَدْ لَجَّ وَ أَمَى، فَلَيْسَ بِمُبَايَعِكُمْ حَتَّى يُقْتَلَ، وَ لَيْسَ بِمَقْتُولٍ ... بشير بن سعد ٧٥/٤
- إِنِّي دَعَوْتُكَ إِلَى أَنْ تَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ... عباس ٨٧/٥
- إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عثمان ٢٨٣/٥
- إِنِّي لِأَعْلَمُ قَائِدَ فِتْنَةٍ فِي الْجَنَّةِ، وَ أَتْبَاعَهُ فِي النَّارِ حُذَيْفَةَ ٣٧٧/٥
- إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ إِذْ جِيءَ بَعْلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ ... عدي بن حاتم ١٧٤/٤
- إِيذُنْ لَنَا بِنَصْرِكَ زيد بن ثابت ١٣٦/٥
- أَيَقِنْتُ بَوَفَايَتِهِ، وَ كَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ هَذِهِ الْآيَاتِ عمر ١٤/٥
- أَيُّهَا الرَّجُلُ، كَانَ قَضَاءً وَ أَمْرًا خَدَيْعَةً عائشة ٣٩٢/٥
- إِيْهِذَا الْإِصْبَعُ؛ لِلَّهِ أَنْتَ، لَقَدْ وَجَدْتُكَ لَهَا مَحْشًا عائشة ٣٨٩/٥
- أَجْلِسُونِي، أَجْلِسُونِي... بِاللَّهِ تَخَوُّفُونَنِي؟ أَقُولُ: يَا رَبِّ... أبو بكر ٤٦٥/٢
- أُحَدِّثُكُمْ أَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ... أبو ذر ٢٦٥/٥
- أُرْسَلَنِي عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى عَائِشَةَ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ... ابن عباس ٣٧٩/٥
- أُشْهِدُ اللَّهَ أَنْ أَنْفِي أَوَّلَ رَاغِمٍ مِنْ ذَلِكَ عَمَّار ٢٥٠/٥
- أَصْبَحْتُ مَوْلَايَ وَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ عمر ١٩٠، ١٨٦، ١٧٥/٣
- أَعْلَى يَابْنَ الْمَتَكَاةِ تَجْتَرِي؟! خُذُوهُ. فَأَخْذُوهُ... عثمان ٢٥٠/٥
- أَغْرَانَا عَثْمَانُ سَنَةَ سَبْعٍ وَ عَشْرِينَ إِفْرِيقِيَّةً، فَأَصَابَ عَبْدُ اللَّهِ... عبد الله بن الزبير ٢٢١/٥
- أَلَسْتُ إِنَّمَا سَعَيْتِ «أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ» بِنَا؟ قَالَتْ: بَلَى ابن عباس ٣٧٥/٥
- أَمَّا الْخَطُّ فَخَطُّ كَاتِبِي، وَ أَمَّا الْخَاتَمُ فَعَلَى خَاتَمِي عثمان ١٨٥/٥
- أَمَّا وَ اللَّهِ حَتَّى أَرْمِيَكُمْ بِمَا فِي كَيْتَانِي مِنْ ثَبْلِي، وَ أَخْضِبُ... سعد بن عبادة ٧٥/٤
- أَمَّا وَ اللَّهِ، لَوْ أَرَى مِنْ قَوْمِي مَا أَقْوَى عَلَى التُّهُؤُصِ،... سعد بن عبادة ٧٥/٤
- أَمَّا وَ اللَّهِ، لَوْ لِي أَعْوَانًا لَقَاتَلْتُهُمْ عَمَّار ٩٣/٥

- أمر سيكوك، ولا أحِبُّ أن أكونَ أوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ  
عبد الله بن مسعود ٢٣١/٥
- أنا أرثهم  
الزبير ٢٦٠/٢
- أنا جُنْدَبٌ، وسماني رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وآله عبدُ اللهِ ... أبو ذر ٢٦٣/٥
- أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَسَمَ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الْحَجَرِ عَلَى نِسَائِهِ وَ... فِي الْأَحْبَارِ ٣٩٢/٤
- [أنا الذي] نَصَحْتُكَ، فَاسْتَغَشَشْتَنِي، وَنَصَحْتُ صَاحِبَكَ ... أبو ذر ٢٦٥/٥
- أَتَشُدُّكَ اللهُ أَنْ تُخْرِجَنِي مِنْ مَسْجِدِ خَلِيلِي رَسُولِ اللهِ ... عبد الله بن مسعود ٢٣٦/٥
- أَتَشُدُّكَ اللهُ أَنْ تَقْطَعَ رَجْمِي وَتَغْضِبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ [عليك] الوليد ١٧٨/٥
- أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ عَاشَتْ بَعْدَ أَبِيهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا ... عائشة ٤٣٠/٤
- أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَمِلَ لَهَا نَعَشٌ قَبْلَ وَفَاتِهَا، ... أبو زكريا العجلاني ٤٢٩/٤
- أَنَّ مَرَّوَانَ ابْتِاعَ خُمُسَ [غَنِيمَةٍ] إِفْرِيقِيَّةَ بِمِائَتِي أَلْفٍ أَوْ ... أبو مخنف ٢٢٢/٥
- أَبَا عُثْمَانَ، أَتَقُولُ هَذَا لِصَاحِبِ رَسُولِ اللهِ ... عائشة ٢٣٥/٥
- أَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ [بَيْتِ] الْمَالِ، فَإِذَا أَيْسَرَ ... عثمان ٢٥٩/٥
- أَيَنْهَانِي عُثْمَانُ عَنْ قِرَاءَةِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَغَيْبٍ مَنِ تَرَكْتُ ... أبو ذر ٢٥٩/٥
- أَيُّهَا الرَّجُلُ، كَانَ [أَمْرٌ] قَضَاءٍ وَأَمْرٌ خَدِيعَةٍ عائشة ٣٧٥/٥
- أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ طَرَفَكُمْ اللَّيْلَةُ دُوبَيْبَةً؛ مَنْ تَمْشِي ... عثمان ٢٣٤/٥
- بَايَعُوا أَيَّ الرَّجُلَيْنِ شِئْتُمْ أبو بكر ٤٢٥/٣: ٣٩٣/٢
- بَخَّ بَخْ، أَصْبَحْتَ مَوْلَايَ وَمَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ١٣٣/٣
- بِدَعُهُ، وَنِعِمَّتِ الْبِدْعَةُ عمر ١٠٨/٥
- بَشِّرِ الْكَافِرِينَ بِعَذَابِ أَلِيمٍ أبو ذر ٢٥٩/٥
- بَعَثَنِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْجَمَلِ إِلَى الزُّبَيْرِ ... ابن عباس ٣٢٣/٥
- بَلَّغْنَا أَنَّ هَاهُنَا ذَرَاهِمَ، فَجِئْنَا لِنَأْخُذَهَا الزبير ٣٧٠/٥
- بَلَّغَنِي أَنَّهُ لَا يَصُومُ وَلَا يُصَلِّي أَشْيَاعُ مُعَاوِيَةَ ٥٠٧/٢
- بَلَّغَنِي أَنَّ الزُّبَيْرَ حِينَ وَلَّى - وَلَمْ يَكُنْ يَسْطُرُ يَدَهُ بِسَيْفٍ ... جويرية بن أسماء ٣٤٠/٥
- بُلِّيتُ بِنُصْرَةِ أَبْغَضِ النَّاسِ إِلَيَّ، وَأَعْظَمِهِمْ إِقْدَامًا عَلَى الْقَتْلِ ... المحكي عن... ٢٩٠/١
- تَأَوَّلَ فَآخِطًا أبو بكر ٥٣٤/٤
- تَسْتَعْمِلُ الصَّبِيَّانَ، وَتَحْمِي الْجَمِي، وَتُقَرِّبُ أَوْلَادَ الطُّلُقَاءِ؟ أبو ذر ٢٦٢/٥

- ثَكَلْتِكَ أُمُّكَ يَا مُغِيرَةُ، وَ مَا تَسْعَةُ أَعْشَارِ الْحَسَدِ؟ ... عمر ٤٦٠ / ٤
- ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ أَنَا أَنْهَى عَنْهَا عمر ١٠٧ / ٥
- ثَلَاثَةٌ يَشْهَدُونَ عَلَى عُثْمَانَ بِالْكَفْرِ، وَ أَنَا الرَّابِعُ، ... عَمَّار ٢٥٤ / ٥
- حَجَجْتُ مَعَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا وَ عَظَّمَ النَّاسُ ... أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ٤٥٨ / ٤
- حَكَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلْإِثْنَيْنِ وَ ... عمر ٢٦٠ / ٢
- حَمَلْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ عَلَى رَجُلٍ بِرُمَحِي، فَلَمَّا غَشِيَتْهُ قَالَ: أَنَا ... مُحَمَّدُ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ٥٠٧ / ٢
- دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهَا، فَحَدَّثْتَنِي، وَ اسْتَدَعَتْ ... مسروق ٣٨٧ / ٥
- دَفَنَاهَا بِلَيْلٍ بَعْدَ هَذِهِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا؟ قَالَ: عَلِيٌّ. ابن عباس ٤٢٩ / ٤
- دُوَيْبَةُ سُوءٍ، وَ لَهْوٌ خَيْرٌ مِنْ أَبِيهِ. عمر ٤٥٣ / ٤
- ذُكِرَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ: كَانَا ... سعيد بن جبیر ٤٥٣ / ٤
- رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ يَوْمَ دُخِلَ بِهِ عَلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ لَهُ ... صُهْبَان ٢٦٥ / ٥
- رَأَيْتُكَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ فِي الْفُرْقَةِ عبدة السلماني ٤٤٣ / ١
- رَجُلٌ مَعَ رَجُلٍ، وَ امْرَأَةٌ مَعَ امْرَأَةٍ أبو بكر ٣٨٩ / ٤
- رَدَّنِي عُثْمَانُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ أَعْرَابِيًّا أبو ذر ٢٦٩ / ٥
- رَوْحُوا إِلَيَّ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِمْ قَالَ: قَدْ جَاءَنِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ... عمر ٨٠ / ٥
- رَوَيْدًا حَتَّى أَتَكَلَّمَ، ثُمَّ انْطَلَقَ بَعْدُ بِمَا أَحْبَبْتُ أبو بكر ٦٨ / ٤
- سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ تَغْلِيَةَ: كَيْفَ كَانَتْ بَيْعَةُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ ... المنذر بن جهم ٣٠١ / ٥
- سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا أَبْعَدَ هَذَا مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي عُهِدَ إِلَيْكَ! ... عَمَّار ٣٧٤ / ٥
- سَلَّمَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ؛ فَإِنْ كَانَ لَنَا بَيْتُهُ، وَ إِنْ كَانَ لِغَيْرِنَا وَصَّيْنَا ابْنَا العباس ٤٦٠ / ٢
- سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ: «هُمُ شَرُّ ... عائشة ٤٢٢ / ٣
- سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُ: إِنْ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَا كَانَا يَتَأَوَّلَانِ فِي ... المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ ٢١٥ / ٥
- صَلَّ بِالنَّاسِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَ ادْخَلَ عَلَيْنَا وَ عُثْمَانَ وَ الزُّبَيْرَ وَ سَعْدًا ... عمر ١١٧ / ٤
- عَاجِلُوهُ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّادَى فِي مَلِكِهِ عبد الرحمن بن عوف ١٩٧ / ٥
- عَظَلْتُ الْحُدُودَ، وَ ضَرَبْتُ قَوْمًا شُهُودًا عَلَى أَخِيكَ، فَقَلَبْتُ ... عثمان؟ ١٧٧ / ٥
- عَقٌّ وَ ظَلَمٌ عباس ١٤٦ / ٤
- عَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ وَ مِيثَاقُهُ لَتَعْمَلَنَّ بِكِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّتِهِ ... عبد الرحمن ٨٩ / ٥

- على ماذا قَتَلْنَا الشَّيْخَ أَمْسَ؟ الأَشْرَ ١٦٦/٥
- غَدَوْتُ يَوْمًا إِلَى الشَّعْبِيِّ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ ... مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ٤٥٦/٤
- فَأَقْبَلَ النَّاسُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ يُبَايِعُونَ أَبَا بَكْرٍ، وَكَادُوا يَطْعُونُ ... عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ٧٤/٤
- فَأَحْلَفَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَنْ لَا يَمِيلَ إِلَى هَوًى ... ٩٧/٥
- فَرَقَتْ وَاللَّهُ مِنْ سَيُوفِ آلِ أَبِي طَالِبٍ؛ إِنَّهَا وَاللَّهِ ... عَانِشَةُ ٣٤٨/٥
- فَمَا شَيْءٌ كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَقُولَ بِهِ إِلَّا وَدَّ أَنْ يَكُونَ ... عُمَرُ ٦٨/٤
- فَاتَّكَلَ اللَّهُ، وَاللَّهُ مَا أَرَدَتْ اللَّهُ بِهَا، أَسْتَخْلِفُ رَجُلًا ... عُمَرُ ٨٧/٤
- فَاتَّكَلَ اللَّهُ، وَاللَّهُ مَا أَرَدَتْ اللَّهُ بِهِذَا؛ وَيَحْكُ، كَيْفَ أَسْتَخْلِفُ ... عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ٨٦/٤
- قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ لَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ ... وَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ ٣٥٧/٥
- قَتَلْنَاهُ كَافِرًا عُثْمَانُ ١٢٩/٥
- قَتَلَنِي ابْنُ زَمْعَةَ الْكَافِرُ بِأَمْرِ عُثْمَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ ٢٣٥/٥
- قَتَلُوا أَبَاهُ بِالْأَمْسِ وَأَقْتُلَهُ الْيَوْمَ؟ وَإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ عُثْمَانُ ٢٨٣/٥
- قُتِلَ وَاللَّهُ مَظْلُومًا عَانِشَةُ ١٥٧، ١٣٦/٥
- قَدْ أَقْسَمْتُ أَنْ لَا أَرْوِّجَهَا إِلَّا هَ الْعَبَّاسُ ٢٢٣/٤
- قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ فَعَلَهَا وَأَصْحَابُهَا، وَ... عُمَرُ ٦٦/٥
- قَدْ وَاللَّهِ أَوْصَيْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا، أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا، ... أَبُو ذَرٍّ ١٤٢/٤
- قِرَاءَةُ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ هِيَ الْقِرَاءَةُ الْأَخِيرَةُ ... ابْنُ عَبَّاسٍ ٢٣٩/٥
- قِيلَ لَهُ: بَأَيِّ شَيْءٍ كَفَرْتُمْ عُثْمَانَ؟ فَقَالَ: بَثْلًا: جَعَلَ الْمَالَ ... زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ ٢٥٤/٥
- كَانَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ شَاعِرٌ مُضَرٌّ، حَتَّى نَشَأَ النَّابِغَةُ وَ... أَبِي عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ ١٢٢/٣
- كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَطَرَقَ هَبْنَا أَنْ نَبْتَدِئَهُ بِالْكَلَامِ ابْنُ عَبَّاسٍ ٨٢/٥
- كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً عُمَرُ ٤٢٦/٣
- كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَقَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ شَرَّهَا، فَمَنْ عَادَ ... عُمَرُ ٣٩٤/٢
- كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا؛ فَمَنْ عَادَ إِلَيَّ مِثْلَهَا ... عُمَرُ ٤٤٨/٤
- كَانَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ أَنْ لَا يُبْعَثَ، وَرَأْيِي الْآنَ أَنْ يُبْعَثَ عبيدة السلمي ٤٤٣/١
- كَتَبَ نَجْدَةَ [الْحُرُورِي] إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخُمْسِ ... يَزِيدُ بْنُ هَرْمَزٍ ٤٥/٥
- كَذَّبْتُ؛ وَلَكِنَّكَ تُرِيدُ الْفِتْنَةَ وَتُحِبُّهَا، قَدْ أَنْغَلَتِ الشَّامَ عَلَيْنَا عُثْمَانُ ٢٦٥/٥



٢٠٤، ١٩٧/٤	سلمان	كَرَدَادَ وَ نَكَرَدَادَ
٤٨٦/٤	عمر	كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ
٣٥/٥	عمر	كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ [حَتَّى النِّسَاءِ]
٢٦٨/٥	أبو الأسود الدؤلي	كَنْتُ أَجِبُّ لِقَاءَ أَبِي ذَرٍّ لِأَسْأَلَهُ عَنْ سَبَبِ خُرُوجِهِ، فَتَزَلَّتْ بِهِ ...
٨٨/٥	عمر	كَوْنُوا مَعَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ فِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
٣٨٤/٥	عمّار	كَيْفَ رَأَيْتَ ضَرْبَ بَنِيكَ عَلَى الْحَقِّ وَعَلَى دِينِهِمْ؟
٨٢/٥	عمر	لَا أَتَحَمَّلُهَا حَيَاتًا وَمَيَاتًا
٧٨/٥	عمر	لَا أَدْرِي مَا أَصْنَعُ بِأَمَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم؟
٢٦٢/٥	أبو ذر	لَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا يَا جُنَيْدُ
٣٨٧/٥	عائشة	لَا تُدْخِلُوا بَيْتِي مَنْ لَا أَهْوَى
٧٥/٤	عُمَرُ	لَا تَدْعُهُ حَتَّى يُبَايِعَ
١٣٦/٥	عثمان	لَا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ
٤٧١/٢؛ ٤٩٢/١	عمر	لَا عِشْتُ لِمُعْضِلَةٍ لَا يَكُونُ لَهَا أَبُو حَسَنِ
٣٧٦/٥	عائشة	لَآنَ أَكُونُ جَلَسْتُ [فِي مَنْزِلِي] مِنْ مَسِيرِي الَّذِي سِرْتُ ...
٣٩٣/٥	عائشة	لَآنَ لَا أَكُونُ شَهِدْتُ هَذَا الْيَوْمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ...
٣٠٢/٥	ابن عمر	لَا وَاللَّهِ، لَا أَبَايَ حَتَّى تَجْتَمِعَ الْأُمَّةُ
٢٣٢/٥	عبد الله بن مسعود	لَا يُصَلِّيَ عَلَيَّ عُثْمَانُ
٢٣٩/٥	ابن مسعود	لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم ...
٥٤/٥	عمر	لَقَدْ خِفْتُ أَنْ يَرْمِيَنِي اللَّهُ بِجِجَارَةٍ مِنَ السَّمَاءِ
٥٠/٥	عمر	لَقَدْ خِفْتُ أَنْ يَرْمِيَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِجِجَارَةٍ مِنَ السَّمَاءِ
٨٧/٤	عُمَرُ	لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ أَصْحَابِي حِرْصًا سَيِّئًا، وَأَنَا جَاعِلٌ هَذَا الْأَمْرَ إِلَى ...
٣٠٢/٥	سعيد بن المُسيَّب	لَقِيتُ سَعِيدَ بْنِ زَيْدٍ، فَقُلْتُ: بَايَعْتَ؟ فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ؟ ...
٢٢٢/٥	أُمُّ بَكْرِبْنَتِ الْمِسْوَرِ	لَمَّا بَنَى مَرَوَانَ دَارَهُ بِالْمَدِينَةِ دَعَا النَّاسَ إِلَى طَعَامِهِ، وَ ...
٧٨/٤	عبد الله بن مسعود	لَمَّا قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَتِ الْأَنْصَارُ: «مَيَّنَا ...»
٢١/٥؛ ٤٩٥، ٤٩١/٤	أُسَامَةُ	لَمْ أَكُنْ لِأَسْأَلْ عَنْكَ الرَّكْبَ
٣٨٦/٤	أبو سعيد الخُدري	لَمَّا تَزَلَّتْ (وَ آتَ ذَا الْقَرْيَينِ حَقُّهُ) (أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ ... أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ

- لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَدَّ فِدْكَ عَلَى وَلَدِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا ... هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ ٤٠٩/٤
- لَمْ يُبَايِعْ عَلِيٌّ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى مَاتَتْ فَاطِمَةُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ... عَائِشَةُ ١٧١/٤
- لَنَأْخُذَنَّ حَاجَتَنَا مِنْ هَذَا الْفَقِيءِ وَإِنْ رَغِمَتْ أَنْوُفُ أَقْوَامٍ ... عُثْمَانُ ٢٥٠/٥
- لَوْ أَنَّ طِفْلاً وَقَفَ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ لَمْ يَوْصَفِ اللَّهُ تَعَالَى ... النَّظَّامُ ٣٠١/١
- لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ غُصْنًا رَطْبًا وَأَنِّي لَمْ أُبْرِزْ فِي هَذَا الْأَمْرِ ... عَائِشَةُ ٣٧٥/٥
- لَوْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ مَا بَسُرْتُ مَسِيرِي هَذَا، وَاللَّهِ ... الزَّبِيرُ ٣٤٦/٥
- لَوْ سَأَلْتُ النَّبِيَّ عَنْ الْقَائِمِ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ ... الْعَبَّاسُ ٤٢٣/٣
- لَوْ قُتِلَ أَخِي عَلَى مِثْلِ مَا قُتِلَ عَلَيْهِ أَخُوكَ لَمَّا رَزَيْتُهُ ... مَتَمُّ بْنُ نُوَيْرَةَ ٥٣٣، ٥٢٣/٤
- لَوْ كَانَ سَالِمٌ حَيًّا مَا تَخَالَجَنِي فِيهِ الشُّكُوكُ ... عُمَرُ ٨٥/٤
- لَوْ كَانَ سَالِمٌ حَيًّا، مَا تَخَالَجَنِي فِيهِ شَكٌّ ... عَمْرُ ٣٧٩/٤
- لَوْ لَا عَلَيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ ... عَمْرُ ٤٩٢/١، ٤٧٣/٣
- لَوْ لَا مُعَاذُ لَهْلَكَ عُمَرُ ... عَمْرُ ٢٥/٥، ٤٧٣/٣
- لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَكْتُ بَيْتَ فَاطِمَةَ [وَأَمْ أَكْثِفُهُ ...] ... أَبُو بَكْرٍ ٤٧٥/٤
- لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ... أَبُو بَكْرٍ ٨٨/٥
- لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ... أَبُو بَكْرٍ ٤٧٤/٤
- لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ... أَبُو بَكْرٍ ٧٩/٤
- لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُهُ: هَلْ لِلْأَنْبِيَاءِ فِي هَذَا الْأَمْرِ حَقٌّ؟ فَكُنَّا ... أَبُو بَكْرٍ ٤٧٨، ٤٧٤، ٧٩/٤
- لَيْتَنِي وَعُثْمَانُ بَرَمِلَ عَالِجٍ يَحْتَنِي عَلَيٌّ وَأَحْتَنِي عَلَيْهِ ... ابْنُ مَسْعُودٍ ٢٢٩/٥
- مَا أَحَدٌ أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ فَقْرًا، وَلَا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ غِنًى، وَلَكِنْ ... أَبُو بَكْرٍ ٣٧٧/٤
- مَا أَدْرِي أَنْتِمْ، أَمْ تَنَاسَيْتُمْ؛ أَمْ جَهِلْتُمْ، أَمْ تَجَاهَلْتُمْ؟ ... سُلَيْمَانُ ١٤٣/٤
- مَا أَمْسَى عُثْمَانُ يَوْمَ وَلِيَ حَتَّى نَقَمُوا عَلَيْهِ فِي أَمْرِ ... عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَسَنٍ ٢٨٤/٥
- مَا أَسْرَعَ مَا تَرَكْتُمْ سِتَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَهَذَا شَعْرُهُ وَتَوْبُهُ وَنَعْلُهُ ... عَائِشَةُ ٢٥١/٥
- مَا بَايَعَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَ ... الزُّهْرِيُّ ١٧٢/٤
- مَا تَرَكْتُ الْحَقَّ لِي صَدِيقًا ... أَبُو ذَرٍّ ٢٦٩/٥
- مَا تَشْكِي؟ قَالَ: ذُنُوبِي. قَالَ: فَمَا تَشْتَهِي؟ ... عُثْمَانُ لابْنِ مَسْعُودٍ ٢٣٢/٥

٤٢٧/٣	طلحة	ما تقول لرُبِّكَ إذا سُئِلْتَ، و قد وُلِّيتَ علينا فَظًّا غَلِيظًا
٤٨٧/٤؛ ٤٧٣/٣؛ ٤٦٥/٢	طلحة	ما تقول لرُبِّكَ إذا وُلِّيتَ علينا فَظًّا غَلِيظًا
٢٣٢/٥	عثمان	ما حَمَلَكَ على أن لَمْ تُوذِّنِي؟
١٧٤/٤	عَدِيَّ بن حاتم	ما رَجِمْتُ أَحَدًا رَحِمْتِي عَلَيًّا حِينَ أَتَى بِهِ مُلَبِّبًا، ...
٣٤٨/٥	الزبير	ما شَهِدْتُ مَوْطِنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، إِلَّا وَلِي فِيهِ رَأْيٌ ...
٢٥٤/٥	حُذَيْفَة	ما فِي عَثْمَانَ بِحَمْدِ اللَّهِ أَشْكُ، لَكِنِّي أَشْكُ فِي قَاتِلِهِ ...
٢١١/٥	عثمان	ما كَانَ مِنْكُمْ أَحَدٌ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنَ الْقَرَابَةِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ ...
٣٤٦/٥	الزبير	ما كُنْتُ فِي مَوْطِنٍ مِنْذُ عَقَلْتُ إِلَّا وَأَنَا أَعْرِفُ فِيهِ ...
٥٠٣/٢	السَّيِّدُ الْحَمِيرِي	ما لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضِيلَةٌ إِلَّا وَلِي فِيهَا قَصِيدَةٌ وَ...
٤٦/٤؛ ٣٩٥/٢	عُمَر	ما لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَةٌ غَيْرُهَا
٣٩٦/٢	عُمَر	ما لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَةٌ غَيْرُهَا؛ أَتَقُولُ هَذَا وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرٌ
٢٢٠/٥	عبد الله بن الأرقم	ما لِي إِلَيْهِ حَاجَةٌ، وَ مَا عَمِلْتُ لِأَنْ يُثَبِّتَنِي عُثْمَانُ، وَ ...
٤٠٠/٥	ابن عمر	ما نَدِمْتُ عَلَى شَيْءٍ كَنَدَامَتِي أَنْ لَا أَكُونَ قَاتِلَتِ الْفَتَّةِ ...
٣٦٣، ٣٢٩/٤	يقال في اللَّغَةِ	ما وَرِثْتُ الْأَبْنَاءُ عَنِ الْأَبَاءِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنِ
٢٣١/٥	عبد الله بن مسعود	ما يَزِرُ عَثْمَانَ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ ذُبَابٍ
٣٧٨/٥	عائشة	ما يَمْنَعُكَ مِنْ إِيْتَانِي؟ أَ عَهْدٌ عَهَدَهُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ...
٦٥/٥، ٦٣/٥	عمر	مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ؛ أَنَا أَنْهَى عَنْهُمَا، وَ ...
٣٧٨/٤	عُمَر	مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: مُتَعَةٌ ...
٢٥/٣؛ ٤٥٤، ٤٥٠/٢	الأنصار	مِنَا أَمِيرٍ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ
٨٦/٤	عُمَر	مَنْ أَسْتَخْلِفُ؟ لَوْ كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ حَيًّا اسْتَخْلَفْتُهُ، ...
٤٠٠/٥	معاوية	مَنْ أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنِّي؟
٣٠٢/١	مُعَمَّر	مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ نَفْسَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَتْ ...
٤٤٠/١	ابن عباس	مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ فِي بَابِ الْعَوْلِ
٢٣١/٥	عبد الله بن مسعود	مَنْ يَتَقَبَّلُ مِنِّي وَصِيَّةً أَوْصِيَهُ بِهَا، عَلَى مَا فِيهَا؟
١٤٦/٤	عُمَر	مَنْ يُعَذِّرُنِي مِنْ هَذَيْنِ؟ وَلِي أَبُو بَكْرٍ
٧٥/٤	أبو بكر	مَهْلًا يَا عُمَرُ، الرَّفْقُ هَاهُنَا أْبْلَغُ

٤٦٤/٣	عمر	نَحْنُ عِتْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ، وَبَيَضَتُهُ الَّتِي انْفَعَتْ عَنْهُ
١٩٧/٥	أبو سعيد الخُدري	نَعَمْ، شَهِدَهُ ثَمَانِمِائَةً
٧٤/٤	قيس بن سعد	وَاللَّهُ، لَنْ حَصَصَتْ مِنْهُ شَعْرَةً مَا رَجَعْتَ وَفِي فَيْكَ وَاضِحَةٌ
٢٣٠/٥	ابن مسعود	وَاللَّهُ لَأَنْ أَزَاوَلَ جَبَلًا رَاسِيًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَزَاوَلَ ...
٢٦٠/٥	أبو ذر	وَاللَّهُ لَقَدْ حَدَّثَتْ أَعْمَالًا مَا أَعْرِفُهَا، وَاللَّهُ مَا هِيَ فِي ...
١٧١/٤	أبو بكر	وَاللَّهُ، لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَرَابَتِي.
١٤٣/٤	سلمان	وَاللَّهُ، لَوْ أَعْلَمْتُ أَنِّي أُعِزُّ لِلَّهِ دِينًا وَآمِنُ لِلَّهِ ضَيْمًا، لَضَرَبْتُ ...
٣٥٤/٥	طلحة	وَاللَّهُ، مَا رَأَيْتُ مُصْرَعًا شَيْخَ أَضْيَعٍ مِنْ مُصْرَعِي هَذَا ...
١٥٤/٥	ابن عمر	وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنَّا إِلَّا خَاذِلٌ أَوْ قَاتِلٌ
١٣/٥	عمر	وَاللَّهُ مَا مَاتَ مُحَمَّدٌ، وَلَا يَمُوتُ حَتَّى يَقُطَعَ أَيْدِي رِجَالِي ...
٣٩٥/٢	عمر	وَأِنْ أَتْرُكُ فَقَدْ تَرَكْتُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي
٤٨٦، ٤٨٢/٤	أبو بكر	وَأِنْ وَلَيْتُمْ عَمَرَ تَجَدَّوْهُ قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللَّهِ، قَوِيًّا فِي بَدَنِهِ ...
٣٣٦/٥	أبو مخنف	وَحَاكِمِنَاهُمْ إِلَى اللَّهِ، فَأَدَالْنَا عَلَيْهِمْ، فَفُتِلَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ ...
٤٢٦/٣؛ ٣٩٤/٢	أبو بكر	وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ ...
٣٩٢/٥	عائشة	وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ غُصْنَا رَطْبًا
٥٢٣/٤	عمر	وَدِدْتُ أَنِّي أَقُولُ الشَّعْرَ، فَأَرِثِي زَيْدًا كَمَا رَثَيْتُ أَخَاكَ
٦٦/٥	عمر	وَلَا أَقْدِرُ عَلَى أَحَدٍ تَزَوُّجَ مُتْعَةٍ إِلَّا عَذَّبْتُهُ بِالْحِجَارَةِ ...
١١٩/٤	أبو بكر	وَلَيْتُ أُمُورَكُمْ خَيْرَكُمْ فِي نَفْسِي
١١٩/٤؛ ٤٦٠/٢	طلحة	وَلَيْتَ عَلَيْنَا فُظًّا غَلِيظًا
٤٥٠/٣	أبو بكر	وَلَيْتُكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ
٤٤٤/٤	أبو بكر	وَلَيْتُكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ؛ فَإِنْ اسْتَقَمْتُ فَأَتَّبِعُونِي، وَإِنْ ...
٢٦٦/٥	أبو ذر	وَيَحْكُ يَا عُثْمَانُ، أَمَا زَايْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ...
٣٢٣/٥	الزبير	[وَاللَّهُ] مَا كَانَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا عَرَفْتُ أَيْنَ أَضَعُ ...
٧٢/٤	أبو بكر	هَذَا عَمْرُو أَبُو عُبَيْدَةَ، فَأَيُّهُمَا شَتَمْتُمْ فَبَايَعُوا.
١٥٧/٥	عائشة	هَذَا قَمِيصُهُ لَمْ يَبْلُ، وَقَدْ بَلَّيْتُ سُنَّتَهُ
٣٩١/٣	ابن عمر	هَذَا مَنْزِلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهَذَا مَنْزِلُ عَلِيٍّ ...

- هَلَمْ يَدَكْ خُذْهَا بِمَا فِيهَا عَلَى أَنْ تَسِيرَ فِينَا بِسِيرَةِ أَبِي بَكْرٍ وَ... عبد الرحمن ٨٩/٥
- هُمْ هَوَازِئُ وَ ثَقِيفٌ قَتَادَةُ ٢٩٢/٤
- هُمْ هَوَازِئُ يَوْمَ حُنَيْنٍ سعيد بن جُبَيْر ٢٩٢/٤
- «هِيَ لَهُ» يَعْنِي: مَا سَرَقَ -: «هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟» صفوان بن أمية ٤٩/٥
- هَيْهَاتَ، لَا يَجْتَمِعُ اثْنَانِ فِي قَرْنٍ؛ إِنَّهُ وَاللَّهِ لَا تَرْضَى الْعَرَبُ ... عُمَرُ ٧٠/٤
- يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ فَلْتَةً وَفَى اللَّهُ شَرَّهَا، ... عمر ٤٥٥/٤
- يَا أُمَّةُ، كَيْفَ رَأَيْتَ صُنْعَ اللَّهِ حِينَ جَمَعَ [بَيْنَ] الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ؟ ... عَمَّار ٣٨٣/٥
- يَا بَا طَلْحَةَ، إِنَّ اللَّهَ طَالَمَا أَعَزَّ الْإِسْلَامَ بِكُمْ، فَاخْتَرْ خَمْسِينَ ... عُمَرُ ١١٦/٤
- يَا بَا وَهَبُ، أُمِيرًا أَمْ زَانِرًا؟ سعد بن أبي وقاص ١٧٣/٥
- يَا بَنَ الدَّهْمَاءِ، أَمَا إِنِّي لَا أَسَاءُ عَلَى فِرَاقِ الدُّنْيَا إِلَّا ... ابن عمر ٤٠٠/٥
- يَا بَنَ الْيَهُودِيِّينَ، أَتُعَلِّمُنَا دِينَنَا؟ أبو ذر ٢٦٠/٥
- يَا بَنَ أَخِي، دَعِ لِحَيَّتِي؛ فَإِنْ أَبَاكَ لَوْ كَانَ حَيًّا لَمْ يَقْعُدْ ... عثمان ٢٩٢/٥
- يَا بَنَ سُمَيْةَ، لَقَدْ عَدَوْتُ طَوْرَكَ، وَ مَا عَرَفْتُ قَدْرَكَ ... هشام بن الوليد ٩٢/٥
- يَا بَنَ عَبَّاسٍ، أَخْطَأْتُ السُّنَّةَ؛ تَحْلِسُ عَلَى مَتَاعِنَا بَغَيْرِ إِذْنِنَا! عائشة ٣٨٠/٥
- يَا خَيْرَ النِّسَاءِ وَ ابْنَةَ خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَاللَّهِ مَا عَدَوْتُ رَأْيَ رَسُولٍ ... أبو بكر ٣٥٨/٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، مُزِنِي حَتَّى أَضْرِبَ عُنُقَهُ؛ فَقَدْ طَعَنَ فِي إِمَارَتِهِ عمر ٤٩٤/٤
- يَا عُثْمَانُ، أَمَا عَلَيَّ فَاتَّقِيتَهُ [وَبَنِي أَبِيهِ]، وَأَمَا نَحْنُ فَاجْتَرَأْتَ ... هشام بن الوليد ٢٥١/٥
- يَا عَلِيُّ، أَبْسُطْ يَدَكَ. فَبَسْطَ يَدَهُ، فَبَايَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: قَوْمُوا ... مالك الأشتر ٣٠٠/٥
- يَا عَلِيُّ، لَا تَجْعَلْ عَلَى نَفْسِكَ سَبِيلًا؛ فَإِنِّي نَظَرْتُ وَ شَاوَرْتُ ... عبد الرحمن ٩٠/٥
- يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ كَانَتْ هَذِهِ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَهِيَ الْخِيَانَةُ ... أبو ذر ٢٦٠/٥
- يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ... عُمَرُ ٧٨/٤
- يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَمَا وَاللَّهِ، لَنْ كُنَّا أَوْلَى فَضِيلَةٍ فِي جِهَادٍ ... بشير بن سعد ٧٢/٤
- يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، اِمْلِكُوا عَلَى أَيْدِيكُمْ؛ فَإِنَّ النَّاسَ فِي فَيْئِكُمْ ... المنذر بن الحُبَاب ٦٩/٤
- يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، اِمْلِكُوا عَلَى أَيْدِيكُمْ، وَ ... المنذر بن الحُبَاب ٧١/٤
- يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّكُمْ أَوَّلُ مَنْ نَصَرَ وَ آوَرَ، فَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ ... أبو عُبَيْدَةَ ٧١/٤
- يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنْ لَكُمْ سَابِقَةٌ فِي الدِّينِ وَ ... سعد بن عبادة ٦٤/٤

٩٢/٥	عمّار	يا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، أَيْنَ تُصْرِفُونَ هَذَا الْأَمْرَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ ...
٩٢/٥	عبد الرحمن	يا مِقْدَادُ، اتَّقِ اللَّهَ؛ فَإِنِّي خَائِفٌ عَلَيْكَ الْفِتْنَةَ
٢١١/٥	عمر	يُخْرِجُهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَ تَأْمُرُنِي أَنْ أُدْخِلَهُ؟! ...
٤٩٣/٤	عبد الله بن أبي ربيعة	يُؤَلِّى عَلَيْنَا شَابٌّ حَدَثٌ، وَ نَحْنُ مَشِيخَةٌ قُرَيْشٍ؟
٥٤٠/٤	ابن عباس	يَوْمًا عَلَى بَغْلٍ، وَ يَوْمًا عَلَى جَمَلٍ
٣٨٧/٥	عبد الله بن عباس	يَوْمًا عَلَى بَغْلٍ وَ يَوْمًا عَلَى جَمَلٍ

## (٧)

## فهرس الأشعار

السطر الأول	القافية	الشاعر	الصفحة
زَعَمُوا أَنْ كُلَّ مَنْ ضَرَبَ الْعَيْرَ	الولاء	الحارث بن حِلْزَة	١٥٧/٣
حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاغِبَاتِ عَشِيَّةً	المُحَصَّبَا ؟		٨٦/٥
ضَاقَتْ عَلَيَّ بِلَادِي بَعْدَ مَا رَحِبْتُ	نَصَبُ	فاطمة عليها السلام	٣٦١/٤
فَإِنْ يَكُ نَائِبًا، فَلَقَدْ نَعَاهُ	التَّرابُ	عائشة	٣٨٥/٥
فَلَيْتَ قَبْلَكَ كَانَ الْمَوْتُ صَادِقَنَا	الكُتُبُ	فاطمة عليها السلام	٣٥٧/٤
قَدْ كَانَ بَعْدَكَ أَنْبَاءٌ وَهَنِيئَةٌ	الخطْبُ	فاطمة عليها السلام	٣٥٦/٤
كَانُوا مَوَالِي حَقَّ يَطْلُبُونَ بِهِ	لَا لَعِبُوا	الأخطل	١٥٤/٣
مَا زَالَ إِهْدَاءُ الْقَصَائِدِ بَيْنَنَا	الألقاب	الشاعر الأسدي	٣٨١/٥
وَأَفْلَتْ حَاجِبُ فَوْتِ الْعَوَالِي	الظُّرَابُ	بشر بن أبي حازم	٨٧/٣
وَنِعَمَ وَلِيَّ الْأَمْرِ بَعْدَ وَلِيِّهِ	المؤدَّبُ	الكُمَيْتُ	٦٨/٣
عَدَرَ ابْنُ جَرْمُوزٍ بَفَارِسٍ بُهْمَةً	مُسَدَّدُ	عاتكة بنت زيد	٣٧١/٥
فَأَصْبَحَتْ مَوَالَاهَا مِنَ النَّاسِ بَعْدَهُ	تُحَمَّدَا	الأخطل	١٥٤/٣
لَا أَعْرِفَنَّكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدُبَنِي	زادي	عبيد بن الأبرص	٢٣٢/٥
لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا سِرَاءَ لَهُمْ	سَادُوا	الأفوه الأودي	٢٥٤/١
وَقَالَ رِجَالٌ: سُدَّ الْيَوْمَ مَالِكُ	يُسَدَّدُ	مالك بن نويرة	٥٢٧/٤
أَعْطَاكُمْ اللَّهُ جَدًّا تَنْصُرُونَ بِهِ	مُحْتَفَرُ	الأخطل	١٥٤/٣
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْطَى الْخَيْرَ	شَكَرُ	العجاج	١٥٥/٣

١٧٦/٥	الحطينة	بالعذر	شهد الحطينة يوم يلتقي ربه
٣٨٥/٥	عائشة	المسافر	فألفت عصاها واستقرت بها التوى
٤٦١/٤	كعب بن زهير	إسراراً	لا تفض سررك إلا عند ذي ثقة
٧١/٣	الأعشى	للكاثير	ولست بالأكثر منهم حصي
٩٣/٥	عمار	منكر	يا ناعي الإسلام، قم فأنعه
٨٧/٣	لبيد	رايح	أخبر أخبار القرون التي مضت
١٠٢/٣	الأصبط بن قريع	رفعة	لا تحقرن الفقير؛ علّك أن
١٧٦/٥	الحطينة	بالنفاق	تكلم في الصلاة، وزاد فيها
١٧٩/٥	عمر	وانل	إذا ما شددت الرأس مني بمشوذ
٤٤٩/٤		افتلالاً	من يأمن الحدّثان بعد صبيرة القرشي؟ ماتا
٣٠٣/٤	زهير بن أبي سلمى	مجنّم	بها العين والأرام يمشين خلفه
١٥٣/٣	لبيد	أمامها	فعدت كلاً الفرجين تحسب أنه
١٥٣/٥		أجدما	[و] حرّق قيس علي البلاد
٣٢٢/٥		الدين	ترك الأمور التي نخشى عواقبها
٣٤٧/٥	عبد الرحمن بن سليمان	الأيمان	لم أر كالיום أخا إخوان
٣٤٧/٥		يمينه	يعتق مكحولاً لصون دينه
٣٩٦/٣	حسان بن ثابت	مداوياً	وكان عليّ أرمداً العين يبتغي
٣٥٤/٥	طلحة	يداه	ندمت ندامة الكسعي لما



(٨)

### فهرس الأمثال

حَذَوِ النَعْلَ بِالنَّعْلِ، ٢٠٨/٤

دُونَ نُبُوتِهِ خَرَطُ الْقَتَادِ، ٦٤/٣

دُونَ صِحَّةِ ذَلِكَ خَرَطُ الْقَتَادِ، ٢٤٤/٤

الْقُطْبُ مِنَ الرَّحَى، ٢٠٢/٤، ٢١٦

مَثَلُ الْمُلِكِ وَالِدَيْنِ مَثَلُ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ، ٢٥٤/١

مِنْ دُونِهِ خَرَطَ الْقَتَادِ وَحَزَّ الْحَلَاqِيمَ، ٣١٠/٥

(٩)

## فهرس الأعلام

### الف: المعصومون و الأنبياء:

٢٦٠ - ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٤،	محمد = رسول الله = الرسول = رسول ربّ
٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣١١ - ٣١٤، ٣٣٢،	العالمين = نبي الله = النبي = نبينا = خاتم
٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥،	الأنبياء = خاتم النبيين ﷺ، ١/١٩٣،
٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٥٩،	١٩٨، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٤، ٣١٣، ٣٤٨، ٣٥١،
٣٦٩، ٣٧١، ٣٨١، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥،	٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧،
٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤،	٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٠١، ٤٠٥،
٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥،	٤٣٥، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠،
٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٠،	٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٣، ٤٨١،
٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٤،	٤٨٢، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٨، ٥١٢؛
٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٧٠،	١٣/٢، ١٤، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٤٩،
٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩،	٥٦، ٦٢، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٩٤،
٥٠٨، ٥١٠، ٥١٣/٩-١١، ١٣-١٦، ٢١، ٢٣،	٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٣،
٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٥٠، ٥٤، ٥٧، ٦٦،	١١٤، ١١٨، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٤١، ١٤٢،
٦٩، ٧٩، ٨٨، ٩٠-٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧،	١٤٦، ١٥١، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤،
١١٠ - ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢٤ -	١٧٢، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٧، ١٩٨،
١٢٩، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١، ١٦٥،	٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٧،

- 187, 183 - 179, 173, 171 - 170  
 207, 204 - 202, 200 - 199, 190  
 238, 220, 223, 220, 218, 212, 211  
 207, 204, 201, 249, 248, 244, 242  
 281, 277, 274, 274 - 272, 270  
 301, 297, 297, 289, 288, 287, 284  
 322, 318, 317 - 314, 311, 302  
 340 - 342, 338, 331 - 327, 324  
 374 - 372, 370, 308, 349 - 347  
 390, 388, 387, 381, 379, 373, 370  
 423 - 420, 409, 407 - 404, 397 -  
 - 437, 430, 432, 431, 429 - 420  
 471, 400, 404, 402, 448 - 447, 439  
 - 483, 478 - 470, 479 - 477, 470 -  
 38, 37/4:502, 499, 490, 491, 487  
 72, 70, 78, 77, 74, 72, 58, 49, 48  
 137, 111, 88, 84, 83, 78, 77, 77  
 173, 173 - 170, 157, 144, 141  
 194, 191, 187, 180, 183 - 181, 179  
 207, 207, 203, 202, 198, 197 -  
 247, 240 - 240, 238, 237, 217  
 - 277, 274, 271, 209, 203, 248  
 282, 277 - 274, 272 - 270, 278  
 298, 294, 293, 290 - 288, 287  
 319, 311, 309, 308, 304, 301, 299  
 343, 338, 337, 332, 328, 327, 322

٤٠٢

علي بن أبي طالب = علي = أبو الحسن = أمير المؤمنين = ابن أبي طالب = الإمام الأول = صالح المؤمنين عليه السلام، ٣٠٣/١، ٣٠٥،

٣٧١، ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٤ - ٣٨٨، ٣٨٦، ٣٨٨	٣٠٧، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٣٨،
٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١ - ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٩٠،	٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٠،
٤٠٨، ٤١٠ - ٤١٢، ٤١٤، ٤١٧ - ٤٢١،	٤٩٢، ٥٠٧، ٥٠٨ : ٢ / ٧٠، ١٤٦، ١٦٧،
٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٧،	١٧٠، ١٧٥، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦١،
٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٢،	٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٦،
٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٧٤،	٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٩٦،
٤٧٦ - ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٨٩،	٤٠٢، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤٣٠،
٤٩١، ٤٩٧، ٥٠٠ - ٥٠٤، ٥٠٤ : ٣ / ٥٤، ٦٦،	٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٢،
٨٨، ١١١، ١١٧، ١٢١، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٧ -	٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٥،
١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٧ - ١٥٩، ١٦١،	٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٩، ٤٩٥،
١٦٣ - ١٦٧، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٧ - ١٨٠،	٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٧ : ٣ / ٩ - ١١، ١٤ -
١٨٣ - ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠١،	١٦، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٥، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٤٢،
٢٠٤ - ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩ -	٤٤، ٤٥، ٤٩ - ٥٩، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٣ - ٧٦،
٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٠،	٧٩، ٨٣، ٨٨، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٠٦،
٢٥٤، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢،	١٠٩ - ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦ - ١٢٩،
٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٦،	١٣١ - ١٣٣، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٥،
٣٠٢، ٣١٤، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٨،	١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٦ - ١٦٨، ١٧٠،
٣٧٠ - ٣٧٢، ٣٨٧ - ٣٨٩، ٣٩١ - ٣٩٣،	١٧٨، ١٨٦، ١٨٨ - ١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٦،
٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٣ - ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٩،	٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٤٨،
٤١١، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٨ -	٢٥٢ - ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣،
٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤١،	٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨٦،
٤٤٧، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٢، ٥٠٠،	٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٠،
٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٩،	٣١٥ - ٣١٩، ٣٢١ - ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧،
٥٢٠ : ١٦ / ١٧، ٢٢، ٢٩، ٣١، ٤١، ٤٣،	٣٢٩ - ٣٤٣، ٣٣٨، ٣٣٥، ٣٣٠، ٣٢٩،
٤٤، ٥١، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧١،	٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٧،
٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤	

٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨

- ٤٣١، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٧٦

٥٣٨، ٥٣٩/٥، ٣٥/١٠٧

الحسن بن علي = الحسن عليه السلام، ١٤٦/٣، ١٤٧،

٢٠٤، ٢٠٥، ٤٣٩، ١٢/٣، ٥٩، ١٢٤، ١٢٥،

١٢٦، ١٢٨، ٤٠٧، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٥،

٤٣٦، ٤٣٨، ٤٥٢، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٦، ٤٨٢،

٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٢ -

٥٠٤، ٥٠٦/٤، ٩٠، ١٨١، ٢٠٠، ٢٠١،

٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٥٨، ٤٢٦، ٤٣٥، ٤٣٠،

٤٨٥، ٥٣٧، ٥٣٩/٥، ٤١، ٤٣، ٥٩، ٦١،

١٠٨، ١٣٦، ١٥٥، ١٧١، ٢٤٤، ٢٥٤، ٣٠٨،

٣١٢، ٣٣٤، ٣٧٦، ٣٨٧، ٤٠١، ٤٠٥

الحسين بن علي = الحسين عليه السلام، ١٤٦/٢،

١٤٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٦/٣،

١٢٤ - ١٢٦، ١٢٨، ٢١٥، ٤٠٧، ٤٢٤،

٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٦،

٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٣،

٥٠٧/٤، ٩٠، ١٦٠، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٠،

٢٠١، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٥٨، ٤٢٦، ٤٣٠،

٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٥/٥، ٤١، ٤٣، ٥٩، ٦١،

١٣٦، ١٥٥، ٣٠٨، ٣١٢، ٤٠٥

علي بن الحسين زين العابدين = علي بن

الحسين عليه السلام، ٤٩٨/٣، ٦٨/٦٩

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن

علي = أبو جعفر محمد بن علي الباقر =

٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦،

٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠،

١١١، ١١٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٥٥،

١٥٧، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥،

١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥،

١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٣، ١٩٨، ١٩٩،

٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥،

٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧،

٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨،

٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١،

٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢،

٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨،

٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠،

٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٣،

٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥،

٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢،

٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٣،

٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢،

٤٠٤، ٤٠٥

فاطمة = سيدة نساء العالمين عليها السلام، ٣١١/٢،

٤٥١/٣، ١٢٤، ١٢٦، ٤٢١، ٤٦٣، ٤٨٣،

٤٨٥/٤، ١٦١، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٨٢،

١٨٤، ٢١٨، ٢٥٨، ٢٦١، ٣٢٧، ٣٢٢، ٣٣٣،

٣٤٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٩ - ٣٦١، ٣٧١ -

٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٤ - ٣٨٦، ٣٩١،

٣٩٢، ٣٩٤ - ٣٩٦، ٣٩٨ - ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٤،

موسى عليه السلام، ١١٧، ٢٧/٢، ٤٩٨/١، ١٢٠، ١٧١،  
 ٣١٤، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٢/٣، ٢٤٧ -  
 ٢٥٥، ٢٥٧ - ٢٦٦، ٢٦٢ - ٢٦٨، ٢٧٠،  
 ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٨ - ٢٨٠، ٢٨٤ - ٢٨٦،  
 ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٦ - ٢٩٨، ٣٠٠ - ٣٠٢،  
 ٣٠٤ - ٣٠٩، ٣١٢ - ٣١٩، ٣٢٥، ٣٢٦،  
 ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٢ - ٣٤٤، ٣٥٠ - ٣٥٦،  
 ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٤، ٤/٤، ٢٨٥، ٢٨٦،  
 ٣٠٨

هارون عليه السلام، ٣/٤، ٣١٤، ٤٢/٣، ٢٤٧ - ٢٥٩،  
 ٢٦٢ - ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٦،  
 ٢٧٨ - ٢٨١، ٢٨٤ - ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩١،  
 ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠ - ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦،  
 ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢ - ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥،  
 ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٥ - ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٢،  
 - ٣٥٥، ٣٥٧ - ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٤، ٤٠٤،  
 زكريا عليه السلام، ٤/٤، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٦٥، ٣٦٨،  
 عيسى = المسيح عليه السلام، ١/٤٩٨، ٢٧/٢، ٨٥،  
 ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٧١، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١،  
 إبراهيم عليه السلام، ٣/٤٨٨، ٤٩٤، ٤/٢٤٨، ٢٧٦،  
 ٤٧٧

يوسف عليه السلام، ٢/٤٧٤، ٤٧٥،  
 جبرئيل عليه السلام، ٢/١١٥، ١١٦، ١١٧، ٣/١١٩،  
 ١٢٩، ١٣٠، ٤/٤٢٦، ٥٩/٥،  
 ملك الموت عليه السلام، ٤/٤٢٦،  
 ميكايل، ٤/٢٤٨، ٢٧٦، ٤٢٦، ٤٣٥، ٥٩/٥

أبو جعفر مُحَمَّد بن علي = مُحَمَّد بن  
 علي = أبو جعفر الباقر = أبو جعفر عليه السلام،  
 ٣/٥٩، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٩٨، ٥/٦٨، ٦٩،  
 ٣٦٢، ٣٧٦، ٣٩٥

جعفر بن مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن علي  
 بن أبي طالب = أبو عبد الله جعفر بن  
 مُحَمَّد = جعفر بن محمد = جعفر =  
 الصادق عليه السلام، ١/٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣/٣٩٠،  
 ٤٠٨، ٤١٠، ٤١١، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٥١،  
 ٤٩٨، ٤/٤٢٢، ١٧٠، ٢٢٤، ٣١٤، ٤٢٣،  
 ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٣

أبو الحسن موسى الكاظم = موسى بن  
 جعفر عليه السلام، ٣/٥٠٨، ٥/٦٩،  
 علي بن موسى الرضا عليه السلام، ٥/٦٩،  
 الحسن (العسكري) عليه السلام، ٣/٥٠٩،  
 إمام الزمان = المهدي = المهدي المنتظر =  
 ابن الحسن = إمام الزمان = القائم =  
 صاحب الزمان = صاحب زماننا = إمام  
 زماننا عليه السلام، ١/٤٣٧، ٤٦٢، ٤٧٤، ٣/١١٥،  
 ١٦٦، ٣/١٩٧، ٤٣٨، ٤٩٩، ٥٠٧ - ٥٠٩،  
 ٥١٢، ٤/٣٠٦

آدم عليه السلام، ٤/٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٦،  
 نوح عليه السلام، ٣/٤٥٨، ٤٦١،  
 يوشع بن نون عليه السلام، ٣/٢٩٧، ٣٠٠ - ٣٠٢،  
 سليمان عليه السلام، ٤/٣٢٨، ٣٦٣،  
 داود عليه السلام، ٣/٣١٠، ٤/٣٢٨، ٣٦٣

إسرافيل عليه السلام، ٤٢٦/٤، ٤٣٥

مریم عليها السلام، ٣٩٤/٥

## ب: الأعلام

آمنة، ٤٢٦/٤

أبان بن صالح، ٢٨٢/٥

إبراهيم بن سعيد الثقفي = إبراهيم الثقفي =

إبراهيم، ١٣٩/٤، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٧٠،

١٧٢ - ١٧٤

إبراهيم بن مُحَمَّد الثقفي، ٣٩٩/٤

إبراهيم بن ميمون، ٣٩٩/٤

إبراهيم مولى قريش، ٣٦٢/٥

ابن أبي داود السجستاني، ١٤٢/٣، ١٤٤

ابن أبي قحافة، ١٤٧/٤، ٢٠٢، ٢١٥، ٣٥٦

ابن إسحاق، ١٣١/٤

ابن الأرقم، ٢١٩/٥

ابن الأنباري، ١٥٧/٣، ١٥٨

ابن الخطّاب، ٦٨، ٦٧/٥

ابن الراوندي، ٢٠٢/١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٦

٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١١/٣، ١٧٤

٣٨٣، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٤٨، ٥٠٣، ٥٠٩

٤٢٧/٤؛ ١٣٢/٣

ابن الزبير، ٣٤٩/٥

ابن المسيّب، ٢٩١/٤

ابن أمّ كلاب (=عبيد بن سلمة)، ٣٨٩/٥

ابن أمّ مكتوم، ٣١١/٣، ٣١٤، ٣٣٠

ابن أبي الزناد، ١٩٥/٥

ابن أبي وقاص، ١٧٤/٥

ابن أسيد (عبد الله بن خالد)، ٢٢٤/٥

ابن جرموز، ٣٣٨/٥، ٣٤١، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢

ابن جريج، ٣٠٥/٤؛ ٦٩/٥

ابن سيرين، ٢٨٩/٥

ابن صفية (=الزبير)، ٣٧٠/٥

ابن عائشة، ٣٤٨/٤، ٣٥٢

ابن عباس، ١/٤٤٠؛ ٣/٣٩٦، ٤١٢؛ ٤/٨٦

١٦٨، ٢٠٠، ٣٠٦، ٤٢٩، ٤٥٦، ٥٤٠؛ ٥/

٤٥، ٥٨، ٦٤، ٦٧، ٧٨، ٨٢، ١٨٢، ٢٣٩

٢٩٠، ٣٢٣، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢

٣٨٦، ٣٩٢

ابن عفّان، ١٧٤/٥، ٢١٢

ابن عمر، ٣/٣٩١، ٤١٢؛ ٤/٨٦، ٤٤٧؛ ٥/٨١

١٣٦، ١٥١، ١٥٤، ٣٠٢، ٣٠٣، ٤٠٠، ٤٠٢

٤٠٣

ابن عون، ١٦٩/٤

ابن مسعود، ٤/٣٣٤؛ ٥/٤٥٦، ٥٨؛ ١٢٩

٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣

٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٨٠

ابن مسلمة، ٣٥/٢

ابن مقلة، ٢٧٢/٢

ابن ملجم، ٣/٤٠٣

أبو إدريس الأودي، ٤/١٤٤

أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الثقفي، ٤/





أبو جعفر القارئ مولى بني مخزوم، ١٩٥/٥

أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، ٦٣/٤

٤٢٩

أبو جَلْدَة، ٢٨٩/٥

أبو جناب الكلبي، ٤٤٣/٣

أبو حَبَة المازني، ١٥٤/٥

أبو حَذِيفَة، ١٩٨، ١٠٨، ٨٧، ٨٦/٤

أبو حَذِيفَة واصل بن عطاء، ٢٤٥/٤

أبو حَفْص الحَدَّاد، ٢٩٩، ٢٨٩/١

أبو حُكَيْمَة، ٤١٠/٣

أبو حَمْزَة الثُمالي، ١٤٢/٤

أبو حَمْزَة الضُّبَعي، ٢٩٠/٥

أبو حَنِيفَة، ٢٧٣/٢

أبو ذر، ٣٩٥/٣، ٤٠٢، ٤٤٩؛ ١٤١/٤، ١٤٢

١٥٥، ١٩٨، ٢٠٧، ٢٢٠؛ ١٢٩/٥، ١٩٨

٢٣٧، ٢٤٥ - ٢٤٨، ٢٥٨ - ٢٦٣، ٢٦٥ -

٢٦٨ - ٢٧٠

أبو رافع، ٨٦/٤

أبو رَوْق، ٢٩١/٤

أبو زَكَرِيَّا العَجَلاني، ٤٢٩/٤

أبو سعيد الخُدْري، ٣٩٥/٣، ٣٨٦/٤، ٤٠٢

١٩٧، ٦٨/٥

أبو سُفْيَان، ٤٥١/٢، ٤٥٢، ٤١٠/٣، ٤١١

٤٥١؛ ٤/١٣٠، ١٣٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١

١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ٣٢٢، ٤٣٩

أبو سُفْيَان بن الحارث، ٤٤٩/٣

٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٠

٤٢٣ - ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٧

٤٣٨، ٤٤٣ - ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦

٤٥٨ - ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٦ - ٤٦٨، ٤٧٠ -

٤٧٤، ٤٧٧ - ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩

٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٠٦

٥٠٧، ٥٠٩، ٥١١ - ٥١٤، ٥١٦، ٥٢١

٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٣١ - ٥٣٤، ٥٣٧

٥٣٨، ٥٤٠؛ ٩/٥، ١٠، ١٣، ١٥ - ١٧، ١٩

٢٠، ٢٢، ٢٣، ٥٩، ٦١، ٧٤، ٨٨، ٨٩، ١٠١

١٠٧، ١١٥، ١٢٨، ١٣٠، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٩

٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦ - ٢١٨

٢٤٤، ٢٥٥، ٢٦٦، ٣١٠، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٦٨

٣٦٩

أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد المَكِّي، ٣٤٧/٤

أبو بكر بن عَمْر بن حَزْم، ٤٠٩/٤

أبو بكر بن مُحَمَّد الخُزاعي، ٧٤/٤

أبو بكر بن مُحَمَّد بن عَمْر بن حَزْم، ٤١٠/٤

أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ١٥٦/٣

أبو بَكْرَة، ٣٧٧/٥، ٣٩٦

أبو جَحِيفَة، ٤٠٩/٣

أبو جُزَي، ١٧٠/٤

أبو جعفر ابن قبة، ٤١٥/٢، ٤١٨؛ ٢٤٣/٣

٢٤٤

أبو جعفر الإسكافي، ٣٠٠/٥

أبو جعفر الأشجعي، ٤٤٤/٣

- أبو سُلَيْمان، ٣٨١/٥  
 أبو سَهْل، ٣١١/١  
 أبو صالح، ١٦٨/٤  
 أبو طَلْحَة، ٩٧، ٩٦، ٨٦/٥  
 أبو طَلْحَة الأنصاري، ١١٦/٤  
 أبو عبد العزيز، ٤١١/٤  
 أبو عبد الله (البصري)، ٦٦/٢  
 أبو عبد الله الحُسَيْن بن عَلِيّ البَصْرِي، ٩٥/٤  
 أبو عبد الله الصادق، ٦٩/٥  
 أبو عُبَيْد الله المَرْزُبَانِي، ٣٥٨/٤  
 أبو عُبَيْد الله مُحَمَّد بن عمران المَرْزُبَانِي، ٤/٤  
 ٣٤٥  
 أبو عُبَيْدة، ٢/٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٣/٣؛ ٤٢٥/٤  
 ٤٧، ٤٦، ٤٥  
 أبو عُبَيْدة بن الجراح، ٨٧، ٨٦، ٦٦/٤  
 أبو عُبَيْدة مَعْمَر بن المثنى، ١٥٣، ١٥٢/٣  
 أبو عُثْمَان الجاحظ، ٣٧٣/٤؛ ٣٠٧، ٢٨٧/١  
 أبو عَرِيض، ٤٠٥/٣  
 أبو علي، ١٦/٥، ١٨، ٢٤، ٥٠، ٥٤، ٦٤، ٧٦  
 ٨٣، ١٠٧، ١٣٢، ١٤٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣  
 ٢٠٥، ٢٢١، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٦، ٢٧٣  
 ٢٧٥، ٣٥٦، ٣٩٩، ٤٠١  
 أبو عليّ الجُبَّائِي = أبو عليّ، ٢٩٠، ٢٨٨/١  
 ٢٩٥، ٣٥٠، ٣٥٤، ٢/١١٨، ١١٥، ٩٤/٣  
 ٩٦، ١٨٢، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٤٢، ٣٤٤، ٤٠١  
 ٤٠٢، ٤١٥، ٤٢٥، ٤٥٤، ٤٦٠، ٤٦٠/٤؛ ٥٤، ٥٦
- ٥٧، ٨٩، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١١٤-١١٦، ١١٨  
 ١٢١، ١٣١، ١٣٢، ١٥٨، ١٦١، ١٩٧-  
 ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٤٩، ٢٧٩، ٢٨١  
 ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٧٠  
 ٣٩٠، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٣  
 ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٨٢، ٤٩١، ٤٩٨  
 ٥٠٦، ٥١٠، ٥١١، ٥٢١، ٥٢٤  
 أبو عمرو بن الغلاء، ١٢٢/٣  
 أبو عمرو غلام ثعلب، ١٥٧/٣  
 أبو عَوَانَة، ١٣٨/٤  
 أبو عيسى، ١/٢٩٠، ٢/٤٠٢  
 أبو عيسى الوَرَّاق، ١/٢٨٩، ٢٩٩، ٣/٣١١  
 ٣٨٣  
 أبو فَصِيل، ٢/٤٥١  
 أبو فَصِيل (أبو بكر)، ٤١١/٣  
 أبو قَتَادَة، ٥٣١/٤  
 أبو قَتَادَة الحَارِث بن رِيعِي، ٤/٥٢٩  
 أبو لؤلؤة، ٥/٢٨٢  
 أبو مالك الأشجعي، ٣/٤٠٥  
 أبو مُحَمَّد، ١/٣١١، ٥/٩٧، ٣٨١  
 أبو مِخْنَف، ٤/٦٣، ٧٤؛ ٨٨/٥، ٩١، ٩٢، ٩٣  
 ١٠٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٤٩، ٣٨٨، ٣٥٠  
 أبو مِخْنَف لوط بن يَحْيَى، ٥/١٧٤، ٣٣٦  
 أبو مسلم، ٣/١٠٢، ١١٤، ١١٥، ١١٩، ٢٣٤  
 ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩  
 أبو مسلم بن بَحْر، ٣/١٠٩

- أبو موسى الأشعريّ = أبو موسى، ٤٥٨/٤، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٩٢، ٥٠١، ٥/١٦٤، ١٨٠، ١٨٣، ٢١٦، ٣٣٩، ٤٠١، ٤٠٤
- أبو موسى الحكم، ١٦٥/٥
- أبو نعيم الفضل بن دكين، ٤/١٣٩، ١٤٠
- أبو وائل، ٣/٤٠٢
- أبو وهب، ٥/١٧٣، ١٧٦
- أبو هاشم (الجبائي)، ٢/٢٧، ٦٥، ٦٦، ٨٣
- ٨٨، ٨٩، ٣٦٤، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٢
- ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٨٦
- ٤٨٧، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥١٠، ٥١١، ٣/١٠٠
- ١٠٤، ١٠٦، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٨٢، ٢١٠
- ٢١٧، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٥، ٤/١١٩
- ١٥٦، ١٩٧
- أبو هريرة، ٢/٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٥/١٣٦
- أبو يعقوب يوسف البراز، ٥/٣٦٢
- أبو يوسف الأنصاري، ٥/٣٨٨
- أحمد بن إبراهيم الدورقي، ٥/٣٤٨
- أحمد بن حبيب العامري، ٤/١٧٠
- أحمد بن عبيد بن ناصح النحوي، ٤/٣٤٥
- أحمد بن عمرو البجلي، ٤/١٧٠
- الأحنف (بن قيس)، ٥/٣٣٨
- الأخطل، ٣/١٥٣، ١٥٧
- أزدشير بن بابك، ١/٢٥٣
- أسماء، ٣/١٤١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٤/٤٨٨، ٤٨٩
- ٤٩١ - ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٢، ٥/١
- ٣٤، ٢٠٢، ٢١٤
- أسماء بن زيد، ٢/٤٧٧؛ ٣/٢٢٢؛ ٤/٤٨٨؛ ٥/١٥
- ٢١، ٢٢١، ٤٠٠
- إسماعيل بن سالم الأسدي، ٤/١٤٤
- إسماعيل بن عمرو البجلي، ٤/١٤٤
- الأسود بن أبي البختري، ٥/٣٨٧
- أسيد بن حضير الأنصاري = أسيد بن حضير، ٤/١٠٨، ١١٢، ١١٣
- الأشتر، ٥/١٦٦
- الأشتر مالك بن الحارث النخعي، ٥/٣٠٠
- الأشعث بن قيس الكندي = الأشعث بن قيس = الأشعث، ٤/٤٦٦ - ٥/١٦٥
- الأصم، ١/٣٥٢ - ٣٥٤
- الأضبط بن قريع، ٣/١٠٢
- الأعشى، ٣/٧٠
- الأعمش، ٥/٢٣٩
- الأفوه الأودي، ١/٢٥٤
- أم أيمن، ٤/٣٨٧، ٣٨٩، ٤٠٠، ٤٠١
- أم بكر بنت المسور، ٥/٢٢١
- أم تميم بنت المنهال، ٤/٥٣٠
- أم حبيبة، ٥/٢٠٧
- أم سلمة، ٣/٤٦٣، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤/٣٨٨، ٤٠٤؛
- ٥/٢٥٠، ٢٥١
- أم فروة بنت أبي قحافة، ٤/٤٦٦
- أم كلثوم، ٥/٨٨
- أنس، ٣/٤٠٤

جُنْدَب، ٩٥/٥	أنس بن مالك، ٤٢٧/٣
جُنْدَب بن أبي ثابت، ٤٠٠/٥	أوس بن حجر، ١٢٢/٣
جُنْدَب بن عبد الله الأزدي، ١٧٨/٥	بُرَيْدَة، ١٤٢/٤، ١٤٤، ١٧٢، ١٧٣
الجواري، ٢٩٣/١	بُرَيْدَة الأسلمي، ١٢٩/٣
جُوَيْر، ٢٨٩/٥	بُرَيْرَة، ٣٩٧/٥
جُوَيْر بن بَشِير، ٢٨٩/٥	بَشِير بن سعد، ١٠٨، ٧٧، ٧٥، ٧١/٤
جُوَيْرِيَة بن أسماء، ٣٤٠/٥	بَكْر بن الهيثم، ١٦٨/٤
الحارث بن أبي أسامة، ٤٢٩/٤	البَلَاذُري، ١٦٩/٤، ١٧٠، ٤٣١، ٤٩٤؛ ٨١/٥
الحارث بن الحَكَم بن أبي العاص، ٢١٧/٥	٣٨٨، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣٤٤، ٣٤٠، ٩١
٢٥٩	البَلْخِي، ٣٠٦/١
الحارث بن حَصِيرَة، ٣٦٢/٥	بن الحَكَم (حمروان)، ١٥٣/٥
الحارث بن حِلْزَة، ١٥٧/٣	بَنان، ٤٠٠/٢
الحارث بن كَلْدَة الثقفي، ٢١٦/٥	ثَعْلَبَة بن يَزِيد الحِماني، ١٤٤/٤
الحارث بن هِشام، ٣٧٦/٥	ثُمَامَة، ٣٠٤/١
الحُبَاب بن المُنْذِر، ٦٩/٤، ٧٠	جابر، ٣٦٢/٥؛ ٤٢٤/٣
حَبَة العُرَني، ٣٣٩/٥	جابر بن عبد الله، ٤١١/٣
حَبِيب بن أبي ثابت، ١٤٤/٤	جابر بن عبد الله الأنصاري، ٦٨/٥
حَبِيب بن مَسْلَمَة الفهري، ٢٦١/٥	الجاسحظ، ٢٩٢/١، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩
حَبِيش بن المَعْتَمِر، ٦٧/٥	٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٤٠٧، ٤١٠؛ ٣/٣
حَجْر، ٣٠٨/٥	١٤٣، ١٤٤؛ ٣٨٣/٤، ٣٨٤
حَذِيفَة، ١٥٥/٤؛ ٢٩٩، ٣٩٦، ٣٧٧، ٢٥٤/٥	جَبَلَة بن عَمْرٍو، ١٥٤/٥
حَزَمِي بن أبي القلاء، ٣٥٧/٤	جُبَيْر بن مطعم، ٤٢٨، ٤٠٥/٣
حَسَان بن ثابت، ٣٩٥/٣	جعفر (بن أبي طالب)، ٤٣٨/٣
الحسن البصري، ٤٦٢/٢	جعفر بن عَمْرٍو بن حُرَيْث، ١٣٩/٤، ١٤٠
الحسن بن عيسى بن زيد، ٢٨٣/٥	جُفَينَة، ٢٨٢/٥، ٢٨٣
الحسن بن مُحَمَّد [بن الحنفية]، ٤٣٠/٤	جَمِيع بن عَمِير التيمي، ٣٩١/٣

- حُسَيْن الْأَشَقَر، ٣٦٢/٥  
 الحُسَيْن بن عَلْوَان، ٣٦٠/٤  
 الحُطَيْئَة، ١٧٦/٥  
 الحُطَيْئَة الشاعر، ٤٥٤/٤  
 حَفْص بن عبد الرحمن البلخي، ٤٤٣/٣  
 حَفْص بن عُمَر بن مَيْمُون، ٣٩٠/٣  
 حَفْصَة، ٣٩٠/٥  
 الحَكَم، ٤٠٢/٣  
 الحَكَم بن الصَّلْت، ٢٨٩/٥  
 الحَكَم بن أَبِي العاص، ١٢٨/٥، ٢٠٠، ٢٠٩  
 ٢٢٤، ٢١٧  
 حُكَيْم بن جَبَلَة، ٣٠١/٥  
 حُكَيْم بن جَبَلَة العبدي، ١٩٦/٥  
 حَمَاد بن سَلَمَة، ٨٦/٤  
 حَمَاد بن عيسى، ٤٢٤/٣  
 حُمَرَان بن أَعِين، ١٧٠/٤  
 حَمْزَة، ٣١٤/٤  
 حَمْزَة بن عبد الْمُطَّلِب، ٤٣٨/٣  
 الحَنْفِيَة، ٢٢٢، ٢١٨/٤  
 حَوَاء، ٤٤٢/٤، ٤٤٥  
 خَالِد، ٣٥٥/٢، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣٠/٤  
 خَالِد الحَذَاء، ١٣٨/٤  
 خَالِد المَدَانِي، ١٣٨/٤  
 خَالِد بن الْوَلِيد = خَالِد، ٣٥٧/١، ٢٨٩/٢  
 ٢٩٠، ٣٣٧/٤، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٢، ٥٠١  
 ٥٠٩، ٥٠٥، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣١
- ٢٥٧، ١١١/٥  
 خَالِد بن سَعِيد، ٤٥١/٢، ١٥٧/٤، ١٨٨، ١٩٧  
 ٢٠٣  
 خَالِد بن سَعِيد بن العاص، ١٢٢/٤، ١٣٥  
 ١٥٥  
 خَالِد بن مَخْلَد البَجَلِي، ١٧٤/٤  
 خَبَاب بن الْأَرْت، ٣١٤/٤  
 خَدِيجَة رضي الله عنه، ٢٦٦/٤  
 خُزَيْمَة بن ثَابِت، ٣٩٨/٤، ٤٠٤  
 خُزَيْمَة بن ثَابِت ذُو الشَّهَادَتَيْن، ٣١٥/٤  
 الْخِصَاط، ٢١٤/٥، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٣  
 ٢٧٤  
 دَاوُد بن يَزِيد الْأَوْدِي، ١٧٤/٤  
 الدَّرَاوَزْدِي، ٤٢٦/٤  
 ذَرِيح المُحَارِبِي، ١٤٢/٤  
 ذُو الْإِصْبَع (طَلْحَة)، ٣٨٩/٥  
 ذُو قَار، ٣٣٤/٥  
 الرَّجُلَان (أَبُو بَكْر و عَمْر)، ٤٣١/٤  
 الرُّوَاة، ٣٦٩/٥  
 رَهْط ابْن يَعْمَر، ٨٦/٥  
 الرِّيَاشِي، ٤٤٩/٤  
 الزُّبَيْر قَان بن بَدْر السَّعْدِي، ٤٦٨/٤  
 الزُّبَيْر، ٣٠٣/١، ٣٠٥، ٢٦٠، ٢٦٢، ٤٣٠  
 ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٥٩، ١٠/٣، ١٢، ٤٧٥  
 ١١٧، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٦، ١٥٥  
 ١٥٧، ١٨٨، ٢١٤، ٣٢٥، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٠

زيد بن حارثة، ٣٣٧/٢، ١٤١/٣؛ ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢٣،

٣١٤/٤؛ ٢٢٥

زَيْد بن عَلِي بن الحسين، ٣/٤٤١؛ ١٤٥/٤

زَيْد بن وَهْب، ٥/٢٤٧

؟ زَيْنَب عليها السلام، ٤/٢٢٩

زَيْنَب بنت سَلَمَةَ بن أَبِي سَلَمَةَ، ٥/٣٨٦

سالم، ٤/٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٨، ١٦٧، ١٩٨،

٣٧٩

السامري، ٢/٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠

سَرَجِس، ٥/٣٤٩

سَعْد، ٤/١١٧، ١٥٤، ٣٢٥؛ ٥/٧٩، ٨٠، ٨٥

٨٨، ١٠٢، ١٥١، ١٧٤، ١٨٤، ٢١٠، ٢١٧،

٢٤٤، ٣٠٣

سَعْد بن إِبْرَاهِيم بن عبد الرحمن [بن

عَوْف]، ٥/١٩٧

سَعْد بن أَبِي وَقَّاص، ٢/٤٣٢، ٤٣٥؛ ٥/١٦٤،

١٧٣، ١٩٧، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢

سَعْد بن عُبَادَة = سَعْد، ٢/٤٥٩؛ ٤/٦٤، ٦٦،

٧٤، ٧٥ - ٧٧، ٨٠، ١٣٠ - ١٣٦،

١٥٣، ١٥٥، ٢١٥

سَعْد بن مُعَاذ، ٤/٣١٤

سَعِيد بن العاص = سَعِيد، ٤/٥٣٧، ٥٣٩؛ ٥/

١٢٦، ١٦٤، ١٨٢، ١٨٣، ٢١٧،

سَعِيد بن المُسَيَّب، ٥/٣٠٢

سَعِيد بن جُبَيْر، ٣/٣٩٦؛ ٤/٢٩٢، ٤٥٢؛ ٥/

٦٩، ٤٠٠

٤٧٥، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٠؛ ٥/١٧، ٧٩، ٨٠

٨٨، ١٠٢، ١٧٧، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢١٠،

٢١٧، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٥٢، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣،

٣١٢، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦،

٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩،

٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥١،

٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨،

٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩،

٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٩، ٤٠١

زَخْرِبْن قَيْس الجُعْفِي، ٥/٣٣٥

زَرْبْن حُبَيْش، ٤/٧٨

الزُّهْرِي، ٤/٧٧، ٨٤، ١٧٠، ١٧٢، ٤٣٠، ٤٣١؛

٣٤٨/٥، ٤٠٠

زُهَيْر، ٣/١٢٢

زُهَيْر بن أَبِي سُلَيْمٍ، ٤/٣٠٣

زياد، ٥/٥٥، ٢١٦، ٣٠٨، ٣٠٩

زياد بن عبد الله الْبَكَّائِي، ٥/٢٨٢

زياد بن عُبَيْد، ٥/٢١٦

الزِّيَادِي، ٤/٣٤٦

زيد، ٢/٣٥٥؛ ٤/٥٢٠، ٥٣٣؛ ٥/١٢٩، ١٥٣،

٢٢٩، ٢٣٨، ٢٧٩، ٢٨٠

زَيْد بن الْحَطَّاب، ٤/٤٦٤

زَيْد بن أَرْقَم، ٥/٢٥٤

زيد بن ثابت، ١/٤٤٠؛ ٣/٤٧٠؛ ٤/٥١٦؛ ٥/

٥٨، ١٣٥، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ٢٠٦، ٢١٩،

٢٣٩، ٢٥٩

- سَعِيد بن زيد، ٨٦/٤، ٨٧، ٣٠٢/٥  
 سَعِيد بن زَيْد بن نُفَيْل، ٢٧٧/٤  
 سُفْيَان بن عُيَيْنَةَ، ٤٣٠/٤  
 سُفْيَان بن قُروَةَ، ١٧٢/٤  
 سَفِينَةُ، ٤٠٦/٣، ٤٣١، ٤٣٢  
 سَلْمَان = سَلْمَان الفَارِسِي، ٣/٣٩٥، ٤٠٢/٤،  
 ١٣٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٥، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٥  
 ٢٠٦، ٣٣٤  
 سَلْمَةُ بن الأَكْعَف، ٦٨/٥  
 سَلْمَةُ بن كُثَيْل، ١٤٠/٤، ٢٥٧/٥  
 سَلِيمَان التَّيْمِي، ١٦٩/٤  
 سَلِيم بن قَيْس الهَلَالِي، ٤٤/٥  
 سُودَان بن حُمَرَان المُرَادِي، ٢٩٢/٥  
 سُؤَيْد بن غَفَلَةَ، ٤٠٩/٣، ٤٤٤  
 السَّيِّد، ١٢٧/٣  
 السَّيِّد (الحميري)، ٢/٥٠٣، ٥٠٨، ٥٠٩  
 السَّيِّد الشَّرِيف المُرْتَضَى، ١٩٨/١  
 الشَّاعِر الأَسَدِي، ٣٨١/٥  
 شَرْقِي بن قُطَامِي، ٣٤٦/٤  
 شُرَيْح، ٥٨/٥  
 شَرِيك، ٢٣٩/٥  
 شَرِيك بن عبد الله النَّخَعِي، ٤٥٨/٤  
 شُعْبَةُ، ٤٣٥/٥، ٢٩٠، ٣٧٩  
 شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج، ٤٢٥/٤، ٤٣٤/٥، ١٩٧  
 الشُّعْبِي، ٤٠٦/٣، ٤٤٣/٤، ٤٥٦/٤، ٤٥٧/٥  
 الشَّيْخَيْن، ٤١٠/٤  
 الشَّيْطَان، ٤٤٢/٤، ٤٤٥، ٤٤٦  
 صَاحِبُ الجَمْهَرَةِ، ٨٧/٣  
 صَاحِبُ الكِتَاب (= القَاضِي عبد الجَبَّار)، ١/١٩٧،  
 ٢٠٠، ٢٠١، ٢١١، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٦٤،  
 ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٧،  
 ٣٢١، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٨،  
 ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٧،  
 ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٠،  
 ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠،  
 ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٣،  
 ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٧،  
 ٤٣٨، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٧،  
 ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٤،  
 ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢،  
 ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٣ - ٥٠٥،  
 ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢/٣، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢٣،  
 ٤٥، ٥٥، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣،  
 ٧٤، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٨، ١١١، ١١٢، ١١٣،  
 ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١،  
 ١٣٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٥،  
 ١٥٦، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٦،  
 ١٧٨، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٩، ١٩١، ١٩٩، ٢٠٠،  
 ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٥،  
 ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧،  
 ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦





- ٣٥٢/١، ضرار، عاصم بن بهذلة، ٧٨/٤  
 ضرار بن الأزور، ٥٣٠/٤  
 طالوت، ٣/٣١٠  
 الطبري، ٦٩/٤، ٧٠، ٧٧، ٧٨، ١١٢، ١١٦،  
 ٤٢٩، ٥٢٨؛ ٨٣/٥، ٨٤، ٨٩ - ٩١، ٣٤٦،  
 ٣٨٥، ٣٥٠  
 طلحة، ٣٠٣/١، ٣٠٥، ٣٠٢/٢، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤،  
 ٤٦٠، ٤٦٥؛ ٣/١٠، ١٢، ٢١٧، ٤٢٦، ٤٧٣،  
 ٤٧٥؛ ٤/١١٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٤٦،  
 ٢١٤، ٣٢٥، ٤٦٣؛ ٥/٧٨، ٨٠، ٨٨، ١٠٢،  
 ١٥٥، ١٥٦، ١٧٧، ١٨٤، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٧،  
 ٢٥٢، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٦، ٣٣٤،  
 ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٣، ٣٥٤،  
 ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣،  
 ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٨، ٤٠١  
 طلحة بن عبید الله، ٣٨٢/٥  
 طلّیحة، ٤/٥٢٦  
 عائشة، ٣٠٣/١؛ ٢/٤٣١، ٤٣٥، ٤٧٣، ٤٧٤،  
 ٤٧٥؛ ٣/٤٢٢، ٤٢٩؛ ٤/١٧١، ٣٣٣، ٣٤٧،  
 ٣٥٣، ٣٦١، ٤٣٠، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩،  
 ٥٤٠؛ ٥/٣٩، ١١٥، ١٣٦، ١٥٢، ١٥٣،  
 ١٥٧، ١٧٧، ١٩٩، ٢٣٥، ٢٥١، ٣١٢، ٣١٥،  
 ٣١٧، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٧٤،  
 ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤،  
 ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٤، ٤٠١  
 عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، ٣٧١/٥  
 عبد الرحمن بن أبي بكر = عبد الرحمن، ٤/٤٤٤  
 عبد الرحمن بن أبي بكر = عبد الرحمن، ٤/٤٤٤

٤٥٤، ٤٥٣

عبد الرحمن بن أبي بكرة، ١٣٨/٤

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ٣٩٣/٥

عبد الرحمن بن جندب، ٩٣/٥

عبد الرحمن بن سليمان، ٣٤٧/٥

عبد الرحمن بن عديس البلوي، ١٩٥/٥

عبد الرحمن بن عوف، ١١٧/٤؛ ٤٧٨/٢؛ ٤١٧/٤

٢١٠، ٣٢٥، ٥٠٧، ٥١١/٥؛ ٨٥/٥، ١٩٧، ٢١٠

عبد الرحمن بن ملجم، ٣٨٧/٥

عبد الرحمن (غلام عائشة)، ٣٨٧/٥

عبد الرحمن [بن عوف]، ٣٨٥/٣

عبد الرزاق، ١٦٨/٤

عبد الله، ٢٠٥/٥

عبد الله بن أبي بكر، ٣٧١/٥

عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، ٤٩٣/٤

عبد الله بن أبي شيبه، ٤٣٠/٤

عبد الله بن الأرقم، ٢٢٠، ٢١٨/٥

عبد الله بن الحسن، ٣٦٠/٤

عبد الله بن الزبير، ٢٢١/٥

عبد الله بن الطفيل، ٣٠٠/٥

عبد الله بن تغلبه، ٣٠١/٥

عبد الله بن جبلة الكِنَاني، ١٤٢/٤

عبد الله بن جُدعان، ٢٦٨/٤

عبد الله بن جعفر، ١٧٠/٤؛ ٤٤٣؛ ٤١/٥

٢٢١

عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي

طالب، ٢٨٤/٥

عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص، ٥/٥

٢١٨

عبد الله بن زَمعة بن الأسود بن المطلب بن

أسد بن عبد العزى بن قُصَي، ٢٣٥/٥

عبد الله بن سعد بن أبي سرح = ابن أبي

سرح، ١٢٦/٥، ١٢٧، ١٣٥، ١٦٤، ١٦٦،

٢٢١، ٢٠٣

عبد الله بن سلمة، ٤٥٨/٤

عبد الله بن عامر بن كُريز، ١٢٧/٥

عبد الله بن عباس = عبد الله، ١١٤/٣؛ ٦٨/٥

١٦٦، ١٨١، ٣٣٥، ٣٨٧

عبد الله بن عبد الرحمن، ٦٨/٤، ٧٤

عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة

الأنصاري، ٦٣/٤

عبد الله بن عُبيد بن عمير، ٣٧٥/٥

عبد الله بن عُمَر، ٨٦/٤، ٨٧، ١١٧، ٤٤٣،

٤٥٣

عبد الله بن عَياش الهمداني، ٤٥٢/٤

عبد الله بن مسعود = عبد الله، ١٥٦/٣؛ ١٤/٤

٣٣٩، ٢٥٢، ٢٣٩، ٢٣٦، ٢٣١، ٦٨/٥؛ ٧٨

عبد الملك بن عمير، ٢١٤/٣

عبد خير، ٤٠٩/٣

عُبيد الله بن أحمد بن أبي طاهر، ٣٥٩/٤

عُبيد الله بن أبي رافع، ٣٣٥/٥

عُبيد الله بن عباس = عُبيد الله، ١٦٦/٥، ١٨١

٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧

٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧

٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧

٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٤، ٣٣٢

٣٤٥، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠

٣٩٤

عثمان بن أبي شَيْبَةَ العَبْسِيّ = عثمان بن أبي

شَيْبَةَ، ١٣٨/٤، ١٣٩، ١٧٤

عُثْمَانُ بن حُنَيْفٍ، ٣٣٤/٥

عُثْمَانُ بن سَعِيدٍ، ١٤٢/٤

عُثْمَانُ بن عَفَّانَ، ٤٧٦/٣

العَجَّاجِ، ٣/١٥٥، ١٥٧

عَدِيّ بن حَاتِمٍ، ١٧٤/٤

عُرْوَةُ، ١٧١/٤، ٣٥٣، ٣٤٧

عُرْوَةُ بن الزُّبَيْرِ، ٤٣٠/٤

عُضْدُ الدَّوْلَةِ، ٢/٤٨٤

عَطِيَّةُ العَوْفِيّ، ٤/٣٦٠

عَفَّانَ، ٨٧/٤، ٢٨٩

عَفَّانَ بن مُسْلِمٍ، ٨٦/٤

عُقْبَةُ بن أَبِي مَعِيْطٍ، ٨٨/٥

عُقْبَةُ بن سِنَانٍ، ٤/١٧٢

عَقِيلُ، ٣/١٢٧، ٤/٤٤٣

عِكْرِمَةُ، ٤/٤٢٩

عَلَقَمَةُ، ٥/٢٥٧

عليّ بن زَيْدٍ، ٨٦/٤

عليّ بن عَابِسٍ، ٤/١٤٢

عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله بن عُبَيْة، ٧٨/٥

عُبَيْدُ اللَّهِ بن عُمَرَ = عُبَيْدُ اللَّهِ، ٣/٤٣٣، ٥/١٥

٢٨١ - ٢٨٣، ٢٨٤

عُبَيْدُ بن سَلَمَةَ، ٥/٣٨٩

عُبَيْدُ عُثْمَانَ، ٤/٢١٥

عبيدة السلمانيّ، ١/٤٤٣، ٤/٤٩٣، ٤/٥١٨، ٥/١٥

٢٨٩

عُثْمَانُ، ١/٣٠٦، ٢/٢٦٣، ٤/٤٣١، ٤/٤٦١، ٤/٤٧٢، ٣/١٧٠

٣٣، ٩٢، ٢١٢، ٣١١، ٣١٤، ٤٠٧، ٤٢١، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤/١٥، ٣٣، ١١٧، ١٧٠، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٥، ٣٢٥، ٣٤٠، ٣٧٣، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٣٧، ٤٨٩؛ ٩/١٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠١، ١٠٢، ١١٥، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩

٣٨٥، ٣٧٩، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٠، ٢١٨، ٢١٧	علي بن هارون، ٣٥٩/٤
٤١٠، ٤٠٧، ٤٠٤، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٨٨، ٣٨٧	علي بن هاشم، ١٤١/٤
٤٣٦، ٤٣١، ٤٢٧ - ٤٢٥، ٤٢١، ٤١٢ -	عمار، ٤٥٩/٣، ٢١٩/٣، ٤٠٢/٤، ١٥٥/٤، ١٩٨،
٤٣٨ - ٤٣٤، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٧٢	٢٠٦، ٢٩٩، ٣١٤/٥، ٩٢/٥، ٩٣، ١٢٩، ٢٣٢،
٤٧٤ - ٤٧٤/٤، ٣٣/٤، ٤٥ - ٤٧، ٥٤، ٦٦ - ٦٨	٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠ -
٧٠ - ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٧، ٨٥ - ٨٩	٣٥٧، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩١
١٠٨، ١١٢، ١١٤ - ١١٦، ١١٨، ١١٩	عمار بن ياسر، ١١٤/٣، ١١٤/٥، ٢١٠/٥، ٢٣١، ٣٣٤،
١٢١، ١٢٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٧	٣٥٧، ٣٤٠
١٦٩ - ١٧١، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧	عمر، ٣٠٦/١، ٣٠٧، ٣٤٩، ٣٥٩، ٤٤٤، ٤٩٢؛
١٩٨، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣	٢/ ٧٠، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٨٧
٢٦١، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٣٢٥	٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦١،
٣٤٠، ٣٥٨، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٠	٤٦٤، ٤٧١، ٤٧٥/٥، ٩/٥، ١٠، ١٧، ١٩، ٢٠،
٣٩١، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١١، ٤٢٣ -	٢٣، ٢٥، ٣٥، ٣٦، ٤٢، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١،
٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٨، ٤٥٠ -	٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧٣،
٤٥٤، ٤٥٦ - ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٦٨	٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨
٤٧٠، ٤٧٣، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٩	٨٩، ٩٠، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨،
٤٩٢ - ٤٩٤، ٥٠٠، ٥١٦، ٥١٩ - ٥٢٣	١٠٩، ١١٠، ١١٥، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٦٤،
٥٣١ - ٥٣٤، ٥٣٦ - ٥٣٨؛ ٢١٦/٥	١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٢، ٢٠٧
عمر بن سعد الهمداني، ٦٧/٥	٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧،
عمر بن عبد العزيز، ٣٨٦/٤، ٣٩٠، ٣٩١	٢١٨، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٧١،
٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠	٢٧٢، ٢٨١، ٢٨٢، ٣١٠، ٣٥٧، ٣٦٨، ٣٦٩،
عمر بن قيس، ٤١٠/٤	٣٨٠
عم رسول الله، ٤١٠/٢، ٤٥٢	عمر بن أبي طالب، ٥٠٧/٢
عمرو، ٤٣٥/٢	عمر بن أبي مسلم، ١٤٠/٤
عمرو بن الحقيق الخزاعي، ١٩٥/٥	عمر بن الخطاب = عمر = ابن الخطاب، ٣/
عمرو بن العاص = عمرو، ٢٨٩/٢، ٢٩٠	١٣٣، ١٧٠، ١٧٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩١، ٢١٥،

- ٤٣٣؛ ٣/٤٧٥؛ ٤/٣٢٢، ٤٣٩، ٤٨١، ٤٨٣،  
 ٤٩٣، ٥٠٢، ٥٠٩، ٥٠٩/٥؛ ٣٣٩  
 عمرو بن ثابت، ٤/١٤٠  
 عمرو بن حُرَيْث، ٤/١٤٤  
 عمرو بن زُرارة النخعي، ٥/١٧٤  
 عمرو بن شَرْخِيل، ٣/٤٤٤  
 عمرو بن شَمِر، ٣/٤٢٤  
 عمرو بن عُبيد، ١/٣٠٥، ٣٠٧؛ ٤/٤٣٠  
 العوّام بن حَوْشَب، ٥/٢٥٧  
 عَوْن بن أَبِي جَحِيْفَة، ٣/٤٤٦  
 عُوَيْم بن ساعدة، ٤/٦٧  
 عيسى بن عبد الله بن عَمَر بن عليّ بن أبي  
 طالب، ٣/٣٩٠  
 عيسى بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عَمَر بن عليّ  
 بن أبي طالب، ٤/٤٠٠  
 عُيَيْنَة بن حِصْن = عُيَيْنَة، ٤/٣٨٢، ٣٨٣  
 غُلام عثمان، ٥/١٨٧  
 الفَرَاء، ٣/١٥٥  
 فَرَقْد السَّبَخِي، ٥/١٢٢  
 الفضل بن العباس، ٢/٤٧٤  
 فِطْر بن خَلِيفَة، ٤/١٣٩  
 القاضي أبو بكر أحمد بن كامل، ٤/٤٣٠  
 قَتادة، ٤/٢٩٢؛ ٥/٣٤٦  
 قُتَم بن العباس = قُتَم، ٥/١٦٦، ١٨١  
 قُدّامة بن مطعون، ٥/١٦٤، ١٨٠  
 قُرمان، ٥/٣٧٢  
 القَعْقاع بن شُور، ٥/١٦٥، ١٨٠  
 قُليب بن حَمَاد، ٤/١٧٣  
 القَنَاد، ٥/٢٨٣  
 قَنْبَر، ٤/٢٠١  
 قَيْس، ٤/١٦٩  
 قَيْس بن سَعْد، ٤/٧٤؛ ٥/٣٣٤  
 كَثِير بن إِسْماعِيل، ٣/٣٩١  
 كُرَيْز، ٥/٨٩  
 الكُسَعِي، ٥/٣٥٤، ٣٥٩  
 كَعْب الأحبار، ٥/٢٦٠  
 كَعْب بن زُهَيْر، ٤/٤٦١  
 كَعْب بن سُور، ٥/٣٦٣  
 الكلبيّ، ٤/١٦٨؛ ٥/٩١، ١٠٢، ٢٢٢  
 الكَمَيْت، ٣/٦٧  
 كِنانة بن بِشْر الكِنْدِي، ٥/١٩٥  
 كِنانة بن بِشِير التُّجَيْبِي، ٥/٢٩٢  
 لَبِيد، ٣/١٥٣، ١٥٦  
 لَبِيد (لبيد بن ربيعة)، ٣/٨٦  
 مالك بن الحارث الأشتر النخعي، ٥/١٩٦  
 مالك بن أبي الرّجال، ٥/٢٦٨  
 مالك بن دينار، ٥/١٢٣، ١٤١  
 مالك بن نُؤيرة = مالك، ٤/٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٥  
 ٥٢٧ - ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤  
 المَبْرَد، ٣/١٥٥  
 مُتَمَّم بن نُؤيرة = مُتَمَّم، ٤/٥٢٣، ٥٣٣  
 مُجاشع بن مسعود السُّلَمي، ٢/٤٠٨

- مُجَالِد بن سعيد = مُجَالِد، ٤/٥٥٦، ٥٥٧  
 مُجَاهِد، ٤/٣٠٥: ٦٩/٥  
 مُحَمَّد بن أَبِي عُمَرَ، ٤/١٧٢  
 مُحَمَّد بن أَحْمَد الكاتب، ٤/٣٤٥  
 مُحَمَّد بن إِسْحَاق، ٤/١٧٢، ٤٦٣: ٥/٢٣٧  
 ٢٨٦، ٢٨٢  
 مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة، ٣/٥٠٧: ٣/٤٢٤، ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر، ٥/١٢٧، ١٦٤، ١٦٦  
 ٢٩٢، ١٨٤  
 محمد بن جَرِير الطَّبْرِي، ٣/١٤٤  
 مُحَمَّد (بن حنيفة؟)، ٥/١٩٣  
 مُحَمَّد بن زَكَرِيَّا الْغَلَابِي، ٤/٤٠٨  
 مُحَمَّد بن سَعْد، ٥/٧٧، ٢٨٩  
 مُحَمَّد بن عبد الله الزُّهْرِي، ٥/٧٨  
 مُحَمَّد بن علي، ٤/١٧٢  
 مُحَمَّد بن علي (=ابن الحنفية)، ٤/٢٠٠  
 مُحَمَّد بن عَمَّار بن يَاسِر، ٥/٢٨٩  
 مُحَمَّد بن عَمْرٍو بن مَرَّة، ٤/٤٥٨  
 مُحَمَّد بن كَعْب الْقُرَظِي، ٥/٢٣٧  
 مُحَمَّد بن مُسْلِم، ٥/٣٣٩  
 مُحَمَّد بن مَسْلَمَة، ٣/٤٣٢: ٥/١٩٨، ١٩٩  
 ٤٠٠، ٣٠٣  
 المَدَائِنِي، ٤/١٦٩، ١٧٠، ٤٢٩  
 المَرْزُبَانِي، ٤/٣٤٧  
 مَرَّوان، ٤/٢١٥، ٤١١، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٠: ٥/٥
- ١٢٧، ١٢٨، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨  
 ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٨٦  
 مَرَّوان بن الْحَكَم، ٥/١٥٢، ٢٢١، ٢٥٩  
 مسروق، ٣/٤٢٢: ٥/٣٨٧  
 مَسْلَمَة بن مَحَارِب، ٤/١٦٩  
 المِسْوَر، ٥/٢٢٢  
 المِسْوَر بن مَخْرَمَة، ٥/٢١٥  
 المُسَيَّب بن نَجْبَة، ٤/١٤٠  
 مُسَيْلِمَة، ٤/٥٢٦  
 مُعَاذ، ٣/٣٣٠: ٤/٥١٦، ٥٢٠: ٥/٢٦، ٢٧، ٢٨  
 ٢٩  
 مُعَاذ بن الْحَرْث الْأَفْطَس، ٣/٤٤٣  
 مُعَاذ (بن جَبَل)، ٥/٢٥  
 مُعَاوِيَة، ١/٣٠٨: ٢/٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٦١  
 ٤٦٩، ٥٠٦، ٥٠٧: ٤/١٤٦، ١٨١، ١٩٩  
 ٢٠٧ - ٢١٠، ٢٤٩، ٢٧٩، ٣٢٢، ٤٥٢  
 ٤٩٢، ٥٠٠: ٥/١٦٥، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٨  
 ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٣، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١  
 ٣١٢، ٣١٣، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٦٥، ٣٨٦، ٤٠٠  
 ٤٠٥  
 مُعَاوِيَة بن أَبِي سُفْيَان = مُعَاوِيَة، ٣/١٢، ٥٨  
 ٥٩ - ٦١، ٦٣، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٧٥، ٥٠٤  
 مُعَاوِيَة بن ثَعْلَبَة، ٤/١٤١، ١٤٢  
 مُعَاوِيَة بن هِشَام، ٥/٣٦٢  
 مَعَدَّ بن عَدْنَان، ٣/٤٦٥  
 مُعَمَّر، ١/٣٠٢: ٤/١٦٨، ١٧٠، ٢٩٢، ٣٠

- ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢١،  
 ٢٢٦، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٨٩، ٣٠٠،  
 ٣٠١، ٣٠٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٨، ٣٥٠،  
 ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٤  
 الوراق، ٤/٢٢٧  
 الوليد، ٥/١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ٢٣٠  
 الوليد بن عَقبة = الوليد، ٣/٤٧٢؛ ٥/٩٥،  
 ١٢٦، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩،  
 ١٨٠  
 وَهْب بن أَبِي جُحَيْفَةَ، ٣/٤٤٤  
 وَهْب بن جَرِير، ٥/٣٤٨  
 الْهَرْمُزَان، ٥/١٣٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٢،  
 ٢٨٣، ٢٨٤  
 هِشَام، ١/٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠١؛ ٢/٤٠٣؛ ٤/٧٤  
 هِشَام بن الْحَكَم، ١/٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤،  
 ٣٠٣، ٣٠٩؛ ٢/٣٨٣، ٤٠٢  
 هِشَام بن الوليد، ٥/٩٢  
 هِشَام بن الوليد بن الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِي، ٥/  
 ٢٥٠  
 هِشَام بن بَشِير الْوَاسِطِي، ٤/١٤٤  
 هِشَام بن عَمْرُو الْقُوطِي، ١/٣٠٣  
 هِشَام بن مُحَمَّد، ٤/٦٣  
 هُثَيْم، ٤/٢٩٢  
 الْهَيْثَم بن عَدِي، ٤/٤٥٢، ٤٥٦  
 يَحْمُوم مَوْلَى عُثْمَانَ، ٥/٢٣٦  
 يَحْيَى بن الْحَسَن بن الْفَرَات = يَحْيَى بن  
 الْمُغِيرَةِ، ٤/٤٥٩ - ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٥؛ ٥/٤٧،  
 ٥٠، ٥٢، ٥٦،  
 الْمُغِيرَةُ بن شُعْبَةَ، ٢/٣٥٣؛ ٤/٨٧؛ ٥/٥٨٨؛  
 ١٣٦، ٢٨٢  
 الْمِقْدَاد، ٢/٢٦٢؛ ٣/٤٠٢؛ ٤/١٥٥، ١٩٨،  
 ٢٠٦، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٠؛ ٥/٩٢، ٢٥٢  
 الْمُقْدَاد بن الْأَسُود، ٤/١١٦  
 الْمُنْذِر بن الْحُبَاب بن الْجَمُوح = الْمُنْذِر بن  
 حُبَاب، ٤/٦٩، ٧٠  
 الْمُنْذِر بن جَهْم، ٥/٣٠١  
 مُوسَى بن عَبْدِ اللَّهِ بن الْحَسَن، ٤/١٧٣  
 مُوسَى بن مَيْسَرَةَ، ٥/٢٦٨  
 مُؤَيْس بن عِمْرَانَ، ٢/٢١١  
 مَهْدِي بن هِلَال، ٤/٤٢٥  
 النَابِغَةُ، ٣/١٢٢  
 نَافِع مَوْلَى الرَّبِيعِ، ٥/٢٢١  
 نَجْدَةُ [الْحَرُورِيَّةُ]، ٥/٤٥  
 نَصْر بن حَجَّاج، ٥/٢٤٦، ٢٧١، ٢٧٢  
 النَّظَام، ١/٢٩٢؛ ٢/٣٠١؛ ٣/٥٥، ٤٠٣  
 النُّعْمَان بن بَشِير، ٤/٧١  
 نُعْمُود، ٤/٤٧٧  
 نُوح بن دَرَّاج، ٤/١٧٢، ١٧٤؛ ٥/٣٣٩  
 وَاصِل بن عَطَاء = وَاصِل، ١/٣٠٥، ٣٠٧؛ ٣/  
 ٤٩٩، ٥١٢  
 الْوَاقِدِي، ٤/١٤٦، ١٤٧، ٢٩٢، ٤٢٩؛ ٥/٧٧،  
 ١٥٢، ١٥٤، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٥، ١٩٧

- الحَسَن، ١٧٣/٤، ١٧٤  
يَحْيَى بن سَعِيد القَطَّان، ٤/٤٣٠  
يَحْيَى بن عبد الحميد الجَمَانِي، ٤/١٣٩،  
١٤٤  
يَزِيد، ٤/١٩٠؛ ٥/٣٠٨  
يَزِيد بن هُرْمُز، ٥/٤٥
- يوشَع بن نون، ٤/٢٨٦  
يونس بن مَتَّى، ٣/٤٤٨  
يونس بن يَزِيد، ٥/٣٤٨



(١٠)

## فهرس الأماكن

إفريقية، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٠٣، ١٢٨/٥	الجامع، ٣/٣٢٢، ٤٧٩، ٤٨٠، ٥٠١
أذربيجان، ١٦٥/٥	جبال رَضَوِي، ٣/٥٠٦
بئر سَكَن، ٣٠٠/٥	جَبَل أُحُد، ٥/٢٣٦
البحر؟، ٢٠٣/٥	الجِجر، ٥/٣٩٠
البصرة، ٢/٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣،	حَرَمَ رسول الله، ٢/٤٧٠
٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧؛ ٤/٤٨٤؛ ٥/٥٠، ١٦٦،	الحَوَاب، ٣/٤٣٠
١٩٦، ٢١٦، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥،	الحوض، ٣/٤٧٧
٣٨٣، ٣٥٧، ٣٥٢	خُراسان، ٢/٣٢٥؛ ٤/٢٥٥، ٢٨٥
بَغداد، ٢/٣٢٥، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٥	خَيْبَر، ٤/٤٨٤
البقيع، ٤/٤٣٢، ٥٣٧	دار الخُزاعِيين، ٥/٣٨٠
بِلاد العَجَم، ٤/٢٨٤	دِمَشق، ٤/٥٣٢، ٥/٢٦٠
بِلاد العَرَب، ٤/٢٨٤	الرَّيْذَة، ٥/١٢٩، ١٩٨، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٤٦،
البلد الحَرَام، ٥/١٧٠	٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠،
بَيْت المَقْدِس، ٥/٦٤، ٦٥، ٢٦٢	٢٧١
بَيْت فاطمة، ٤/٤٤٠، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٩؛ ٥/	الرُّوم، ١/٤٧٣؛ ٤/٢٥٥، ٢٨٢؛ ٥/٣٠٩، ٣١٠
١٠٧	زَمَزَم، ٤/٢٢٣
نَقِيف، ٤/٢٩٢	سِجِسْتان، ٤/٢٨٥

مدائن كسرى، ٢٨٤/٤	سُرف، ٣٨٩/٥
المدينة، ٤٢٩/٢، ٤٧٠، ٤٧١، ٢٦٣/٣، ٣١١، ٣١٥، ٣٢٦، ٣٢٨ - ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٦، ٣٧١، ٤/٤	الشام، ٤٨٤، ٢٨٥، ١٤٢/٤، ٤٤٧/٣، ٥٠٧/٢، ٢٥٨، ٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٥، ١٦٨، ١٣٢/٥
٤٩، ١١١، ١٨٧، ٢٥٠، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٠، ٣٧٢، ٤٠٩، ٤٦٧، ٤٨٤، ٤٨٩، ٩٣/٥	٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣١٢، ٣٨٧
١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٤٩، ١٥٨، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٨	الشَّرف، ٢٦٧، ٢٢٦/٥
٣٨٦، ٣٨٩	الطائف، ٢٠٩/٥
مدينة الرسول، ٢٦٨/٥	ظُلَّة بَنِي سَاعِدَةَ، ٤٧٥/٤
المسجد، ٤٧٤/٢، ٤٧٥، ٤٨٨/٣، ١٤٤/٥	العراق، ٢٦٧، ٢٣٧/٥، ٣٨٥/٢
٢٠٧، ٢٤٢، ٢٦٨، ٢٦٩	القريش، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٤٧/٤
مسجد الضَّرار، ٢٤١/٥	الفار، ٢٧١، ٢٦٨، ٢٤٧/٤
المصر، ٢٦٧، ١٩٤، ١٢٧، ٩٥/٥، ٢٨٥/٤	فارس، ٢٨١، ٥٥، ٥١/٥، ٢٨٢/٤
المغرب، ٢٨٥/٤	قَذَك، ٣٧١، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٤٧/٤، ٤٥١/٢
مَكَّة، ٤٠٨/٢، ٢٤٧/٤، ٢٥٠، ٢٦٦، ٢٧٥	٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٥٣٩
٢٧٩، ١٦٦/٥، ٢١٨، ٢٦٦، ٣٤٥، ٣٩٠	قَبْرِ النَّبِيِّ، ٥٣٨/٤
مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ، ٢٨٩/٥	قُرَيْش، ٨٩/٤
مَيْسَان، ١٦٥/٥	كسرى، ٢٨٤/٤
نَجْد، ٢٦٧/٥	الكعبة، ٣٣٨، ٣٠٥، ٣٠٤/٢، ٣٥٢، ٢٧٩/١
نَجْرَان، ١٢٧/٣	٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٣ - ٣٥٥
النَّقِيع، ٢٢٧، ٢٢٦/٥	الكوفة، ١٠٨/٥، ٢٠٦، ١٩٨/٤، ٣٩٠/٣
نَوَاحِي الْمَسْجِدِ (النبي)، ٥٠/٥	١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣
وادي السَّباع، ٣٤١/٥	١٩٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٨٤، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧
الْيَمَن، ١٦٦/٥، ٤٦٥، ٣٤٤/٣	٣٥٨، ٣٧٤، ٣٨٨، ٣٩١
	كُوزِفَةُ ابْنِ عَمْرِ، ٢٨٤/٥
	المحراب، ٤٧٤/٢
	المدائن، ٢٠٦، ١٩٧/٤

## (١١)

### فهرس الأديان، و الفرق و المذاهب

الحازمية، ٢٥٠ / ٤	الإسلام، ٤٢٦ / ٢، ٥٠٠ : ٤، ٥٠، ٦٩، ٢٥٠،
الحشوية، ٤٣٩ / ٢	٢٦٢، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٩٣، ٣٠١، ٣١١ -
الحلاجية، ٤٠٠ / ٢	٣١٣، ٤٢٧، ٤٥٨، ٤٩٩، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٦،
الخاصة، ٢٠٧، ١٣٠، ١١٠، ١٠٨، ٥٣، ٥٢ / ٤	٥٣١ : ٢٨٣، ٢١ / ٥
الخطابية، ٤٠٠ / ٢	الإسماعيلية، ٤٦٨ / ٣
الذهرية، ٢٩٧ / ١	الأكاسرة، ٢٥٨ / ٥ : ٢٠٦ / ٤
دين الرسول، ٤٣٥، ٣٤٩، ٢٦٥ / ٢	الإلحاد، ٣١٠، ٢٩٠، ٢٠٢ / ١
دين موسى، ٤٢٩ / ٢	الإمامية، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٦، ٢٠١، ٢٠٠، ١ /
الرعاة، ١٣٦ / ٢	٢٤٣، ٢٨١، ٣٥٣ : ٢ / ٤، ٤٤٥، ٥٠٩ : ٣ /
الرزيدية، ١ / ١ : ٢٠١ / ٢ : ٥٠٩ : ٣ : ٥٧ : ٥٠٧ : ٤ /	٥٠٧ : ٤ : ٢٤٩، ٢٨٧ : ٥ : ٤٠٦
١٠٧، ١٢٧ : ٥ : ٤٠٦	البكرية، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٥٧ / ٢
السفيانية، ٣١٢ / ٥	٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٧٣ ؛
السمنية، ٣٦١ / ٢	٤٤ / ٣، ٤٥
الشيعة، ١ / ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٦٧، ٤٣٦، ٤٣٧ / ٢	البنانية، ٤٠٠ / ٢
٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣١، ٣٣٠، ٣١٦، ١٦٦، ٥٥	الشيع، ٤٣٦ / ٤ : ٣٠٠ / ١
٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤	الثنوية، ٢٩٩، ٢٩٠ / ١
٤٠١، ٣٩٦، ٣٩٢، ٣٨٨، ٣٨٥، ٣٧٩، ٣٦٥	الجبابرة، ٢٥٨ / ٥ : ٢٠٦ / ٤
٤١١، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢	الجهمية، ٤٠٣، ٣٢٧ / ٢

مَذْهَبُ الْمُخَالِفِ، ٢١٠/٢	٤٦٣، ٤٥٦، ٤٥٤، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٣٧
مَذْهَبُ سَلَفِ خُصُومِنَا، ٢٨٥/٢	٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١١/٣: ٩-١٢، ١٥-
مَذْهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ، ٢٠٤/٢	١٨، ٢٦، ٣٠، ٤٤، ٥١، ٥٢، ١٢٣، ١٣٩،
مَذْهَبُكُمْ، ١٤٦/٣	١٤٠، ١٤٢، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٥٢، ٢٦٢، ٣٨٠،
مَذْهَبُنَا، ١١٤/٢، ١٢١، ١٢٥، ٢٠٤، ٢٦٦،	٤٠١، ٤٠٢، ٤١٤ - ٤١٨، ٤٢٣، ٤٢٤،
٢٨٣، ٤٦٢/٣، ١٨٦/٣، ٣٦٠	٤٦٤، ٥٠١ - ٥٠٣/٤: ١٦٨، ١٦٩، ١٧٩،
الْمُرْجَنَةُ، ٥٢/٣	٢٠٤، ٢٠٩، ٢٤٣، ٢٦٠، ٣٦٠، ٤٤٠: ٩١/٥
الْمُشْبِهُةُ، ١٤٢/٣	الشيعية الإمامية، ٣١٥/٢
الْمُعْتَزِلَةُ، ٢٠١/١، ٢٩١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩: ٢/	العمامة، ٥٢/٤، ٥٣، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١٣٠،
٣١١/٥: ٣٧٢/٤: ٤٦٧، ٢٥٣، ٥١/٣: ٤١١	١٤٩، ١٦٨، ٢٠٧،
الْمُكَلَّفُونَ، ١٣٦/٢	العباسية، ٣٥٧/٢، ٤٠٦، ٤١٠: ٤٤/٣، ٥٢
الْمِلَّةُ، ١٧٨/٤: ١٦٦، ٣٨٨/٢	العجريدية، ٢٥١/٤
النَّجَارِيَّةُ، ٣٢٧/٢، ٤٠٣	العُلَاةُ، ٣/٢٦٨
النَّصَرِيُّ، ٤٩٧/١، ٤٩٨: ٢/٨٥، ٨٨، ١١٧،	الفرق، ٢/١٣١
١٢٠، ١٧١، ٣١٩، ٣٢١، ٤٢٣: ٣/٤٦٨،	الفرق الناشئة، ٢/٣٣٤
٤٧٨: ٤/٢٢٥، ٢٢٦، ٢٨١، ٣٢١	القوم (المعتزلة)، ٢/١٠٩، ١٣٠
النصرانية، ٤/٢٢٦	الكنيسانية، ٣/٥٠٥، ٥٠٦
النَّوْخِيَّةُ، ١/٣١٠	المائوية، ٢/٤٠١
الواقفة، ٣/٥٠٨	المانيّة، ١/٣٠٤
الْوُثْنِيَّةُ، ٤/٢٢٦	المُجْبِرَةُ، ٢/١٣٣
اليهود، ٤٩٧/١، ٤٩٨: ٢/٨٨، ١١٧، ١٢٠،	المَجُوسُ، ٢/٤٠١
١٧١، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٩،	المذاهب الحادثة، ٢/٣٣٤
٣٨١، ٣٨٢، ٤٢٣، ٤٢٥: ٣/١٧، ١٠٣،	مذاهبنا، ١/٤٤٤
٣٠٢، ٤٦٨، ٤٧٨: ٤/٢٢٥، ٢٢٦، ٢٨١،	مذهب أكثر الطائفة، ٣/٣٦٠
٣٢١	مذهب الخوارج، ٤/١٢
	المذهب (الشيعية)، ٢/١٩٧

## (١٢)

### فهرس الجماعات و القبائل

٥٠٠، ٤٩٨، ٤٩٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣	آل الرسول، ٤٤/٥
٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٠٨، ٤/٤	آل أبي مُعَيْط، ١٧٧/٥
٥٩، ٩٦، ٩٩، ٢٠١، ٢٨٥، ٣٠٥، ٣٣٣	آل عُثْمَان، ٤٠٩/٤
٣٩٣، ٤١٢، ٤٤٧، ٤٩٠، ٤٠٦، ٢٠٤/٥	آل مُحَمَّد، ٣٦، ١١/٢
الأنمة الثلاثة، ٢١٩/٤	آل يَعْقُوب، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٣٠/٤
الأنمة الراشدين، ٤٥٧/١	أنمتنا، ٤١٨/٤؛ ١٥/٢
أنمة القوم، ٤٢٥/٢	الأنمة، ٢٣٧، ٢٢٩، ٢٢١، ٢١٩، ٢١٨، ٢٠٣/١
أبرار الأنمة، ١٤٨/٢، ١٤٩	٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٤
الآخرون، ١٩٦/٤	٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٨، ٣١٤، ٣١٧
الأزد، ٤٥٧، ٤٥٦/٤	٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦
أزواج الرسول = أزواج النبي = الأزواج، ٤/٤	٣٥٨، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤١١
٣٨٧، ٣٨٤، ٣٧٢، ٣٣٣، ٣٣٢، ٢٥٨، ٢٤٦	٤١٢، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦
٥٣٨، ٤١٢، ٤١١، ٣٩٢	٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٧، ٤٦٣، ٤٦٢
الأسارى، ٦١/٥	٤٩٦، ٥٠٠، ١١/٢، ٣٦، ٤٠، ١١٥، ١٣٦
أساقفة نجران، ١٢٧/٣	١٤٥، ١٥٦، ١٦٦، ١٨٣، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٥
الأسرى، ٥٩/٥	٢١٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣/٣، ١٣٢، ١٦٦
أسلاف الشيعة، ٣٣٤/٢	٢٠٤، ٢١١، ٣٠٢، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٨
أسلم، ١٧٣، ١٧٢/٤	٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٥١

الأشرار، ٤٩٥/٣	٥١٥، ٥١٠، ٥٠٨، ٥٠٦، ٤٧٩، ٤٥٢، ٤٢٧
الأشعريُّون، ٤٦٢/٤	١٨٦/٢، ٢٨١، ٢٨٥، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦
الأصحاب، ٥٠/٤	٣٦٦، ٤١٥، ٤٦٦، ٤٧٣، ٢٩/٣، ٦٠، ١١٨
أصحاب الآثار، ١٢٦/٣	١٣٢، ١٧٣، ١٩٤، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٦٩، ٢٩٧
أصحاب الاجتهاد، ٤٣٣/١	٣٢١، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٥٩، ٣٧٣، ٣٧٩، ٣٩٧
أصحاب الجَمَل، ٣٤٠، ٣١١/٥	٤٤٨، ٤٥٥، ٤٩١، ١٠٤/٤، ٢١٢، ٢٢٢
أصحاب الحديث، ٣/٢، ٣١٥، ٣٨٦، ٤٣٩؛ ٤٠، ٥٢، ١١٥، ١٢٣، ١٥١، ٣٤٧، ٤٠٢؛ ٥/١٣٦، ٢٢٩	٢٣١، ٢٤٤، ٢٦٧، ٣٧٢، ٢٧٥، ٥١٠، ٥٣٥
أصحاب الحُسَيْن بن علي، ٢١٥/٣	أصحابنا المتقدمين والمتأخرين، ٤٤٧/٢
أصحاب الحُلُول، ٤٣٦/٤، ٤٣٧	أصحابه (الرسول)، ٥٠٨، ٣٢٢/٤
أصحاب الرسول، ١١١/٣؛ ٤٢٤/٤؛ ١٦٨/٥	أصحابه (النبي)، ٢/٢، ٨٠، ٣٤٣، ٤٤١، ٤٧٠
أصحاب الرؤية، ١٤٢/٣	الأعراب، ١/٣٠٣، ٢٨٢/٤، ٥٣١
أصحاب السَّير، ١٣٩/٣	أعيانُ الصحابة، ١٦٩/٥
أصحاب السَّير والتواريخ، ٤٩٤/٤	أكابر الصحابة، ٣/٤١٤؛ ٤/٥٠٥
أصحاب الشورى، ٣٩٦/٢؛ ٨٠/٥؛ ٩١	أكابر المُسلمين، ٤/٢١٢
أصحاب الصفائح، ٤٩٢/٣	أكثر أصحابنا، ١/٢٩١، ٤٢٩، ٢٨٨/٣؛ ٤/١٠٢
أصحاب النبي، ٢/٧٥؛ ٣/٩٤؛ ٤/٢٨٤، ٤٢٧؛ ١٩٦/٥، ٢٦٤	أكثر الأئمة، ١/٤٧٦؛ ٢/٣٥١؛ ٤/٢١١
أصحاب أمير المؤمنين، ٣٥٥/٥	أكثر الرواة، ٤/٣٤٥
أصحاب رسول الله، ٤/٣٧٤؛ ٥/١٩٤، ١٩٧، ٢٤٦، ٢٥٤، ٣٨٥	أكثر الشيعة، ١/٢٩٥
أصحاب سعد (بن عبادة)، ٧٤/٤	أكثر الصحابة، ٥/٢٠٣
أصحابكم، ١٨٦/٢	أكثر الطائفة، ٣/٣٦٠
أصحاب موسى، ٣/٣٠١	أكثر المُسلمين، ٤/١٥١، ٢٢٥، ٢٩٦
أصحابنا، ١/٢٤٨، ٢٤٩، ٢٨٠، ٣٨٠، ٣٩٥	أكثر أهل المدينة، ٤/٢١٢
	أكثر رُواة العامة، ٣/٤١٥
	أكثر مخالِفينا، ٣/٥١
	الألباء، ١/٢٥٥

١٣٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥٢، ١٦١، ١٨٠، ١٨٢،

١٨٨، ٢١٣، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٠،

٢٥٠، ٢٥٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩١، ٣٠٨، ٣١٥،

٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٧٥، ٣٧٦،

٤١١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٦١،

٤٦٢، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥١، ٥١٣،

٥٧، ٧٣، ٩٢، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٨،

١٦٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦،

٢٣٨، ٢٥٧، ٢٥٨، ٣٠٨، ٣١٦، ٣٥٨، ٣٦٩،

٤٣٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٧١،

٤٧٥، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١، ٥١٣،

٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩،

٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤،

٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤،

٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤،

٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤،

٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤،

أمة الرسول، ١٠٨/٢

أمة النبي، ٢٩/٢

أمة مُحَمَّد، ١٧٤، ٧٨/٥، ٣٠٦/٤

أمة من الأمم، ٤٢٩/٢

أمة موسى، ٤٢٩/٣، ٢٥٧، ٣١٧،

٣٠٨، ٢٨٥/٤، ٣١٩

أمة موسى وعيسى، ٣٠٩/٤

أمة نَبِيَّنا، ٨٦، ٨٥/٢

أمة نَبِيَّه، ٩٣، ٩٢/٢

أمتنا، ٣٠٩، ٣٠٨/٤، ١١٠، ٨٨-٨٥/٣

أمته، ٦٨/٤، ١٥١، ٩٧، ٩٦/٢

أمتي، ٤٧٦/٣، ٩٧، ٩٥/٢

الأمراء، ٣٥١، ٣٤٠، ٣٣٨، ٢٧٢، ٢٤٢/١

٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٤، ٣٩٩، ٣٦٥، ٣٦٢، ٣٥٨

١٨٠، ١٧٤، ١٥٧، ١٤٩، ١٣٥، ١٣٠/٢، ٥٠٧

٢٤٨، ٢١٦، ٢١٥، ١٩٨، ١٩٧، ١٩١، ١٨١

٢٨٠، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٠، ٢٦٨، ٢٥١، ٢٤٩

٤٢٦، ٤٢٣، ٣٤٦، ٢٩٥، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٨١

٦٩، ٣٧، ٣٦/٤

أمرأه الإمام، ٢٤٨/٢

أمرأه الرسول، ٥٠٥/١

أمرأه أمير المؤمنين، ٥٠٥/١

أمرأه (النبي)، ٣٤٠/٢

الأئم، ٣٠٨/٤، ٩٠، ٨٧، ٨٦/٢، ٤٦٩/١

أئم الكفر، ٣٢٠، ٣٠٨/٤

الأئم المتقدمة، ٣٠٨/٤، ٤٩٩، ١١٠/٢

أئم من تقدم، ١١٠، ١٠٩/٢

الأئمة، ٣٥٢، ٣٤٧، ٣٣٥، ٣١٥، ٢٨٤، ٢٠٤/١

٤٥٢، ٤٢٩، ٤٠٥، ٤٠١، ٣٧٣، ٣٦١، ٣٥٨

٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٠، ٤٦٥، ٤٥٤، ٤٥٣

٩٠٧، ٤٨٨، ٤٧٧، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٩/٢

٤٢، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٦، ٣٥، ٣٠، ٢٦، ١٤

٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٥

٩٤، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٦، ٧٥، ٧٠، ٦٢، ٥٦

١٢٩، ١٢١، ١١٩، ١١٨، ١١٠، ١٠٩، ١٠٠

- الأَنْبِيَاء، ١/ ٢٠٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٨٢، ٤٧٨،  
 ٤٨٠، ٤٨٤، ٤٨٧؛ ٢/ ٣٨، ١٣٦، ١٣٧،  
 ٢١١، ٢١٦، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٨٨، ٣٢٠؛ ٣/ ٥١، ٥٣، ٣٠٦، ٣٥٩، ٤٤٨، ٤٦٨، ٤٩٩؛ ٤/ ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٧٦، ٣٣١، ٣٣٦،  
 ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨،  
 ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٧٧، ٥٣٨؛ ٥/ ١٣، ٢٧  
 الأنصار، ١/ ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩؛ ٢/ ٢٢٠، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٣٦،  
 ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٤؛ ٣/ ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٥، ٤٢٥؛ ٤/ ٤٨، ٦٢  
 ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١،  
 ١١١، ١١٦، ١٥١، ١٥٣، ١٧٧، ١٩١، ٢١٢،  
 ٢٤٥، ٢٦٧، ٣١٢، ٣١٤، ٣٤٩، ٣٧٩، ٤٥٧،  
 ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٨؛ ٥/ ٨٨، ١٣١، ١٣٥،  
 ١٥٢، ١٥٧، ١٧١، ٣٧٢  
 أَوْبَاشُ بَنِي أُمَيَّةَ، ١٩٠/٥  
 أَوْبَاشُ مِصْرَ، ١٩٤/٥  
 الْأَوْسُ، ١١٢، ٧٧/٤  
 الْأَوْصِيَاءُ، ٢/ ٢١٥، ٢٦٨  
 أَوْلَادُ الْحُسَيْنِ، ٣/ ٤٩٨  
 أَوْلَادُ الْعَبَّاسِ، ٤/ ٣٩٣  
 أَوْلَادُ (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ)، ٣/ ١١  
 أَوْلَادُ فَاطِمَةَ، ٤/ ٣٩٣  
 الْأَوَّلُونَ، ٤/ ١٩٦  
 الْأَوَّلِيَاءُ، ١/ ٣٩٧، ١٤٥/٣  
 أولياء (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ)، ٣/ ١١  
 أهل الاجتهاد، ١/ ٤٣٣، ٣٤/٤  
 [أهل] الإجماع، ٥/ ١٣٥  
 أهل الأخبار، ٢/ ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٢؛ ٤/ ٥٠٦  
 أهل الاختيار، ١/ ٣٣٢  
 أهل الإسلام، ٢/ ٤٢٤؛ ٤/ ٢٩٧؛ ٥/ ٢١، ٢٨٣  
 أهل الإمامة، ١/ ٣٧٠  
 أهل الإنجيل، ١/ ٤٤١؛ ٤/ ٢٢٠؛ ٥/ ١٨  
 أهل البأس والقناء، ٣/ ١١٣  
 أهل البصرة، ٢/ ٤٧٨؛ ٣/ ١١٤؛ ٤/ ٤٨٤؛ ٥/ ٣٣٤، ٣٥٧  
 أهل البصرة وصَفَيْنَ، ٤/ ٢٩٧  
 أهل البغي، ٣٣٦/٥  
 أهل البيت، ٣/ ٢١٥، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٤٢، ٤٤٤،  
 ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠،  
 ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧؛ ٤/ ٣٦١  
 ٤٣٥؛ ٥/ ٣٩  
 أهل البيعة، ٤/ ٢٥٤  
 أهل التأويل، ٤/ ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٣؛ ٥/ ١٧٥  
 أهل التفسير، ٣/ ١٢٦؛ ٤/ ٢٩٩، ٣٠٥  
 أهل التواتر، ١/ ٤٦٧  
 أهل التَّوْرَةِ، ١/ ٤٤١  
 أهل الجَمَلِ، ٥/ ٣١٢، ٣٤٠  
 أهل الجَمَلِ وصَفَيْنَ، ٤/ ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٦  
 أهل الجَنَّةِ، ٣/ ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨؛ ٤/ ٣٥٦، ٢٤٨



أهل الحديث، ١٢٧، ٥٨/٣	أهل العَدالة، ١٤١/٥
أهل الحق، ١٤٣/٢؛ ٢٣٣/٤؛ ٣٠٩/٥؛ ١٤٩/٥	أهل العَدَاوة، ٣٩٥/٥
٣٠٥	أهل العَدَل، ٢٩٣/٤
أهل الحُلّ و العقد، ٤٣٦/٢؛ ٣٦٧، ٣٣٩/١	أهل العربيّة، ٧٩/٣
أهل الخِلاف، ٤٢٣، ٣٣٥/٢	أهل العِزّ و الثَّروة، ٧٠/٤
أهل الحُمُس، ١٠٤/٥	أهل العقد، ٣٥٨، ٣٣٣/١
أهل الدَّعَاة و التَّلَصُّص، ٢٤٣/١	أهل العَقْل و التَّدَيُّن، ٨٦/٢
أهل الدِّين، ٨٦، ٧٢/٢	أهل العِلْم، ٢١٢/١؛ ٣٤٠/٢؛ ٤١/٤؛ ٢٦٥،
أهل الذَّم، ٤٢٦/٢	٥٣٤، ٥٢٤
أهل الذَّمّة، ٤٢٥/٢	أهل العِلْم و الاجتهاد، ٣٧/٥
أهل الرِّدّة، ١١٢/٣؛ ١٥٦/٤؛ ١٧٨، ١٨٦،	أهل العِلْم و العقل، ٥٠/٤
٥٢٦، ٥٢٢، ٢٩٧، ١٨٧	أهل العَبَاوة و العِنَاد، ١١٢/٣
أهل الرِّفض، ٢١٠، ٢٠٩/٤	أهل الفُتْيَا، ٣٣/٤؛ ٤٦٨/٣
أهل الرواية، ٣٥٦، ١٩٣/٥	أهل القُرْقَان، ٢٢٠/٤؛ ٤٤١/١
أهل الزُّبُور، ١٨/٥؛ ٢٢٠/٤؛ ٤٤١/١	أهل الفَسَاد، ٣٣٧/٤
أهل السَّقِيفَة، ٤٥٧/٢	أهل القِبْلَة، ٣١٧/٥؛ ٣٥٨/٢؛ ٣٠٦/١
أهل السَّيْرِ، ٢٥٩/٥؛ ٥٢٨/٤	أهل القُرْآن، ١٨/٥
أهل السيرة، ٣٧٠/٥	أهل الكِتَاب، ٢٤٨/٥؛ ٣٥١/٤؛ ٤٢٨/٢
أهل الشَّام، ١٦٨، ١٣٢/٥؛ ٤٨٤/٤؛ ٥٠٧/٢	أهل الكُتُب، ٤٩٩/٣
٣٨٧، ٣١٢	أهل الكُفْر، ٢٩٦/٤
أهل الشَّرع، ١٠٥/٣	أهل الكُوفَة، ١٨٣، ١٦٤، ١٢٦/٥؛ ٤١٠/٤
أهل الشُّورَى، ١٤٩/٣؛ ٢٥٢، ٨٨/٤؛ ١١٥/٥	٣٨٨، ٣٣٧، ٣٣٣
٢٨٢، ٩٦، ٨١	أهل اللِّسان، ١٥٩/٣؛ ١٦٠، ١٦٦، ١٨١
أهل الصَّدَقَات، ٢٠٥/٥	أهل اللُّغَة، ١٣٨/٣؛ ٤٥٦، ٤٢١، ١٥٩، ٣٣/٢
أهل الصَّدَقَة، ٢٢٨/٥	١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٣، ٢٢٧، ٢٤٣، ٤٦٢؛
أهل الصَّلَاة، ٣٩٩/٥	٤٧٢، ٢١٦/٤

أهل المدينة، ١١١/٤، ٢١٢/٥، ١٥٨/٥، ٢٤٦،	البصريون، ٣/٧٠
أهل المذاهب، ٣١/٣؛ ٢١٢/١	بعض أصحابنا، ١/٢١٣، ٢٧٥، ٣٠٧، ٤٤٨،
أهل المعرفة، ٢/٢٣٩	٤٩٥١/٢؛ ٢٩٠/٣؛ ٢٢٠/٣، ٣٦٨، ٤٤٧
أهل المِلل، ١/٣٧٢	بعض أصحابه (الرسول)، ٣/١٢٨
أهل المِلّة، ٢/٤٢٣، ٤٩٩	بعض الأئمة، ١/٤٩٥
أهل الموسيم، ٤/٥١٣	بعض الأعداء، ١/٣٣٧
أهل النَّصب والعناد، ٤/٢٦٠	بعض الأئمة، ١/٤٠٥، ٢/١٤٧، ٣/٣٤٧، ٣٧٥،
أهل النقل، ٢/٥٠٤، ٥١٠، ٥١١/٣؛ ٧٣/١٢٦؛	٤٤٤/٣؛ ٤٢٢/٤؛ ٨٢/٤، ٢٤١، ٣٠٧، ٣٠٩،
٤/٢٥٣، ٢٥٩، ٢٩٤، ٣٩٨، ٤٢٩، ٥٢٦،	٤٢١/٥، ١٣٥
٢٢٩/٥؛ ٥٢٧	بعض الخَوارج، ١/٣٥٠
أهل النَّهْرَوان، ٤/٢٩٣، ٤٨٤	بعض الرؤساء، ١/٢٤٢
أهل بَغداد، ٢/٣٢٥، ٤٨٣، ٤٨٥	بعض السَّلاطين، ٢/٧٨، ٤٨٨
أهل نَيْب الرسول، ٤/٣٤٣	بعض الصَّالِحِينَ، ١/٣٣٧
أهل نَيْب نَبِيِّكُمْ، ٤/١٤٣، ٢٠٥	بعض العقلاء، ١/٢٤٣، ٢/٢٧١، ٢/١٤٢
أهل نَيْبِي، ٣/٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٥	بعض المخالفين، ٢/٤٧٤؛ ٤/٢٨
أهل بَيْعة الرضوان، ٤/٢٥٤	بعض المُفسِّرين، ٤/٢٩٩
أهل خُرَّاسان، ٢/٣٢٥	بعض المكلَّفين، ١/٢١٣، ٢٢٢، ٢٧٥، ٣٩٣،
أهل خَبَر، ٣/٤٠٥	٣٩٤، ٤٢٥
أهل فارس، ٥/٢٨١	بعض المؤمنين، ٢/١٥؛ ٤/١٥٥
أهل كُلِّ بلد، ١/٢٤٣	بعض أُمراء أمير المؤمنين، ٥/١٦٥
أهل مِصر، ٤/٢١٢؛ ٥/١٢٧، ١٩٤	بعض أهل العِلْم، ٣/٢٢١
أهل مِلَّتِنَا، ٢/٨٦	بعض أصحابنا، ٥/٥٥
الباغون، ٤/٢١٢	بعض فِرَق الأئمة، ٢/٤١٢
الباغون، ٤/٢٦١	بعض مَوالي عُثمان، ٥/٢٠٦، ٢٢٩
البراهمة، ١/٢٩٧، ٣٧٢	البُغاة، ١/٣٦١
	بَنَات كُفَّار، ٤/٢٤٧

- بنو آدم، ٤٦٥/٣  
بنو إسرائيل، ٤٠٤/٣  
بنو العباس، ٥٠٨، ٤٩٨/٣  
بنو المصطلق، ١٧٩، ١٧٥/٥؛ ٤٠٦/٣  
بنو أمية، ٤٩٨، ٤٥٢، ٤٣٣، ٢١٤، ١٥٤/٣  
١٧٧/٥؛ ٤١٠، ٣٠٤، ١٩٠، ١٨٩/٤؛ ٥٠٨  
١٩٠، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥١،  
٢٧٥  
بنو أبي العاص، ٢٦٤، ٢٦٣/٥  
بنو أبي مغيث، ٢١١، ١٢٥، ٧٩/٥  
بنو أسد، ١٧٤/٥  
بنو تميم بن مرة، ٤٦٤، ٤٥٤/٤؛ ٤٦٤/٣  
بنو جُمَح، ٣٧٧/٥  
بنو حنيفة، ٢٨٢/٤  
بنو عبد المطلب، ٣٢٥/٥؛ ٣٣٢/٢  
بنو عبد مناف، ١٥٦/٤؛ ٤٥١/٢  
بنو مخزوم، ٢٥٠، ١٩٥/٥  
بنو هاشم، ٤٦٩، ٤٦٥، ٤٦١، ٤٥٩، ٤١٦/٢  
١٣٥، ١٢١، ١١١/٤؛ ٤٦٩، ٤٦٤، ٧٧/٣  
٨٤/٥؛ ٢٢٣  
بنو يربوع، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٧/٤  
التائبون، ٤٩٢/٣  
التابعون، ٥٠٦، ٤٣٩، ٤١٣، ٥٤٢/٢  
التجار، ٤٨٥، ٤٨١/٢  
تغلب، ١٧٩/٥  
تميم، ١٢٣/٣
- تيم، ١٥٦/٤؛ ٤٥١/٢  
الثقات، ٤٤٢/٣  
ثقات الرواة، ٤٤٠/٣  
الثلاثة المتقدمين، ٤٣٥/٢  
جَلَّة أصحابه، ٦٩/٤  
جَلَّة الصحابة، ١٠١/٣  
جَلَّة قُرَيْش، ٣٨٢/٤  
الجماعات، ٤٣٧/٣  
الجماعة، ٣٣١/٢  
جماعة الأصحاب، ١٨٤/٥  
جماعة الأمة، ٣٤٨، ٣٤٧، ٦٩/٢  
جماعة الرواة، ٢٨٦/٥  
جماعة المسلمين، ٩٨/٥  
جماعة من الصحابة، ٤١٩/٢  
جماعة من الصحابة والتابعين، ٦٨/٥  
جماعة من المتكلمين، ٢١/٣  
جماعة من المؤمنين، ١٠٩/٣  
جماعة من أجل السلف، ٢١٩/٢  
جماعة من أصحاب رسول الله، ٢٣٨/٥  
جُملة من المخالفين، ٣٣/٣  
الجُمهور، ٨٢/٣  
جميع أصحاب الحديث، ٣١٢/٥  
جميع أصحابه (النبي)، ٣٤٦/٢  
جميع الأصحاب، ٨٢، ٧٦/٢  
جميع الأئم، ٩٣/٢  
جميع الأمة، ٣٠٧/٤؛ ٣٥٢، ٣١١/٢؛ ٤٥٣/١  
٤٢١

جميع الصَّحابة، ٧٩/٢: ٤١/٥، ١٣٦، ١٩٩	الخَزَرْج، ٧٤/٤: ١١٢
جميع العقلاء، ٢٥٦/١: ٧٣/٢	الخُصُوم، ٢٠٤، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٦٦
جميع المسلمين، ٥٦/٢: ١٩٤/٥	٤٨٨: ١١، ٤٠، ٤٦، ٦٥، ٧٤، ١٤٤
جميع المُكَلَّفِينَ، ٢٢٨/١	١٦١، ١٨٢، ١٩٦، ٣٠١: ٣/٢٥، ٢٦، ٢٢٤
جميع أهل السَّيَر، ١٤٦/٤	٢٨٢، ٣٣٧
جميع خُلَفَاء الإمام، ١٥٧/٢	خُصُوم الشيعة، ٤١٨/٣
جميع شيعة أمير المؤمنين، ٤١٨/٣	خُصُومنا، ٢٧٧/١، ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٦٧، ٤٧٦
جميع فِرَق الأُمَّة، ٤٥٢/١	٤٨٠، ٤٨٨، ٥٠٣: ٢/١٤، ٢٢، ٣٣، ٣٥
الجُناة، ٣٦١/١	٤٨، ٥١، ٥٣، ٨٧، ١١٩، ١٢١، ٢٢٠، ٣٣٩
جُنُود الروم، ٢٥٥/٤	٤٢٧، ٤٤٤: ٣/٢٥٣، ٤١٨: ٥٢٥/٤
الجُهَال، ٣٠٨/٢: ١٦٩/٥	خُصُومُهُم، ١٩٤/٢
جُهَال العامَّة، ٢٩١/١	خُلَفَائِهِ، ١٨٠، ١٨٢
جَيْش أُسامَة، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١ - ٤٩٤	الخُلَفَاء، ٢٤٥/١، ٣٩٩: ٢/١٨١، ١٩٨، ٢٤٩
٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠١: ٥/٣٤، ٢٠٢، ٢١٤	٤٢٦: ٣/٣٧٢، ٣٧٣، ٤٣٢: ٤/٣٠٥
جَيْش العُسرة، ٢٦٣/٤	الخُلَفَاء الأربعة، ٤٣١/٣
الحُجَج، ٢٨٤/١، ٤٢٥، ٤٥٥	خُلَفَاء الإمام، ٢٧٧/٢، ٢٨١
حروب النبي، ١١٣/٣	خُلَفَاء وَلَد العباس، ٤٠٦/٢
الحُكَّام، ٣٣٩/١، ٣٤٠، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٩٩	الخَوَارِج، ٢٤٢/١، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣: ٢/١١٤
٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦: ٢/٢١٥، ٢٤٣، ٢٤٨	١١٥، ٣٢٧، ٣٤٤، ٣٦٨، ٤٠٣: ٣/٥٩
٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩١	١٤٣، ١٤٥، ٤٢٢، ٤٣٠، ٥٠٤: ٤/١٢
٢٩٢، ٢٩٥: ٤/٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٣٣	٢٠٣، ٢٨٠، ٤٣٧: ٥/١٠٧، ١١٠، ١٢١
الحُكَمَاء، ١٦٢/٣	١٣٤، ٣٧٢، ٤٠٥
حُكَمَاء الأُمَم، ٢٥٣/١	دُؤْل الظالمين، ١٢/٣
حُكَمَاء العَرَب، ٢٥٤/١	دُهاة العَرَب، ٤٦٥/٤
الخاصَّة، ٧٥/٢: ٣/٧٣، ١١٥، ٣٨٠، ٤٢٢	ذِمِّي، ٤٠٣/٢
٤٤٢، ٥٠١	ذو القَرَبَيْن، ٤٤/٥

ذوي الأحلام، ٤٣٩/٤	الشيعة، ٢٠٧/٤؛ ٤٠٣، ٣١٥/٢
ذوي القُربى، ٤١٥	شيوخ مُحدّثي العامة، ١٦٩/٤
الرُّسل، ١/٢٢١، ٢٩٨، ٤٥٠؛ ٣/٤٩٩، ٥١٣	شيوخنا، ٣/٥٤، ٥٩، ١١٧، ١٢٥، ١٩٨
رُسُلِهِ، ١٤٢/٢	شيوخه، ٣/٢٠٤، ٢٤٠
الرُّواة، ٢/١٢٨، ٣٨٦، ٥١١؛ ٣/١١٥، ١٤٩	الصابرون، ٤/٣١٣؛ ٥/٣٣٧
١٥١؛ ٥/١٥٢، ٢٥٢	الصادقون، ٤/٣١٣؛ ٥/٣٣٧
رُواة أصحاب الحديث، ٣/١٣٩، ١٤٩	الصالحون، ٢/٢٤، ٢٥، ١٩٤؛ ٣/١٢، ٤١٣
رُواة الحَدِيث، ٣/٢٥٢	٤٥٥؛ ٤/١٠١؛ ٥/٣٣٧
رُواة الخاصّة و العامة، ٣/١١٩	صالحِي الأُمّة، ٢/١٩٢
رُواة العامة، ٣/٤١٥	الصّحابة، ١/٢٩٨، ٣٤٨، ٣٥١، ٤٨٩؛ ٣/٥٤
الرؤساء، ١/٢٢٢، ٢٢٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤	٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩
٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٠	٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٤
٢٧٢، ٢٧٣، ٤١١، ٤١٢، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٤	٨٥، ٨٩، ٩٨، ١٢٨، ٢٦٥، ٢٨٣، ٢٨٤
٤٢٥، ٤٢٦؛ ٣/٧٦	٣١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٩، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩
الرَّناذِقَة، ١/٤٩٧	٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٢، ٥٠٢؛ ٣/٢٥، ٥٠
سائر الأئمّة، ٢/٨٦، ٩٥، ٩٧؛ ٤/٣٠٩	١٤٦ - ١٤٨، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩٤، ٤٣٧
السابقون، ٤/٣١٣، ٣١٥	٤٧٥، ٤٧٦؛ ٤/١٤، ١٥، ١٦، ٩١، ٩٢
سادة أهل البيت، ٥/٦٩	١٠٨، ١١٠، ١٣٢، ١٦٣، ٣٣١، ٣٦٨، ٣٧٧
السُّفّهاء، ٢/٢٣١	٣٨٠، ٤٩٥، ٥١٥، ٥١٩؛ ٥/٦٤، ٦٩، ١٣١
السُّلاطين، ٢/٣٣١	١٣٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٨، ١٧٠، ١٨٩، ١٩٤
شُدّاذ من الإماميّة، ٢/٥٠٩	٢٤٣، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٨
الشُّرة، ٤/٤٣٧	صَحابة رسول الله، ٤/٦٥
الشعراء، ٣/٣٩٧	صُلَحاء الأُمّة، ٥/٣٣٦
شُهَداء، ٢/٢٩، ٣٠	الطائفَة، ٢/٥٠، ٥١
الشیاطین، ٢/٩٤	طائفة مِن أصحابنا، ٢/٢٠٠
شیعة أمير المؤمنين، ٣/١١، ٤٤	طائفة مِن الأُمّة، ٤/٣١٠

طَوَائِفُ الْأُمَّةِ، ١٣٥/٢	٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٧٢،
طَوَائِفُ مِنَ الْعَرَبِ، ٣٠٩/٤	٣٢٣، ٣٣١، ٣٦١، ٣٨١، ٤٨٦؛ ٣/٤: ٥١٠
الظَّالِمُونَ، ١/٣٩٤، ١١٦/٢؛ ٢٩٤؛ ٣/	٣١٠، ٤٢٠، ٤٣٩؛ ٥/١٩، ٣٦٦
٤٨٨، ٤٨٩؛ ٥/٢٢٢	العلماء، ١/٢٤٢، ٤٣٦؛ ٢/١١١، ١٥٩، ١٩٤،
العارفون، ٤/٢٦١	١٩٥، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٦٩، ٣٠٨، ٣٨٦؛
العامّة، ٢/٧٥، ٣/١١٥، ٢٠٤، ٣٨٠، ٤١٥،	٣/١٤٩؛ ٤/٢٩، ٣٥، ٤٠، ٤١، ٣٣٣؛ ٥/٣٣
٥٠١، ٤٤٢، ٤٢٢	عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ، ١/٥٠٦؛ ٣/١٤٠، ٤٦٢
عَامَّةُ الْمُهَاجِرِينَ، ٥/٢٧٤	علماء المُسْلِمِينَ، ٣/٤٩٩، ٥١٢، ٥١٣
العباد، ٢/١٤١	علماء أهل البيت، ٤/٣٠٦
عِبَادُ الْأَوْثَانِ، ٤/٢٢٦	الْعُمَمَالُ، ٢/٢١٥، ٢١٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٩١،
عِثْرَتُهُ، ٣/٤٨١، ٤٨٧	٢٩٥؛ ٤/٣٦
عِثْرَتِي، ٣/٤٥٧	العوام، ٤/٣٨١؛ ٥/٣٣، ١٨٩
العِثْرَةُ، ٣/٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٢ - ٤٦٥، ٤٦٦،	الغانيمون، ٥/١٠٤، ١٠٥، ١٠٦،
٤٧٠، ٤٧١؛ ٤/٩٢، ٣٨٢	الْغُلَاةُ، ١/٢٠٣، ٢١١؛ ٤/٤٣٦، ٤٣٨؛ ٥/٤٠٦
عِثْرَةُ الرَّسُولِ، ٣/٤٦٥	الفاسيقون، ٣/٤١٣، ٤٥٤، ٤٥٥
العَجَم، ٤/٢٨٤	الْفَرَاغَةُ، ٢/٩٤
عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، ٥/٢٥٢	الْفُرْسُ، ٤/٢٠٦
الْعَرَبُ، ٢/٣٨١؛ ٣/١٧٧، ١٠١، ١٥٥؛ ٤/٦٥،	فِرْقَةٌ مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ، ٢/٤١٢
٦٨، ٧٠، ٧٨، ٨٧، ١٧٠، ١٩٧، ٢٠٤، ٢١٧،	الْفُسَّاقُ، ٢/١٤٨؛ ٤/١٠١، ٢٩٦؛ ٥/٣٠٥
٢٨٤، ٣٥١، ٤٥٠، ٥٠٦، ٥١٠	فُسَّاقُ أَهْلِ الْمِلَّةِ، ٤/٢٩٥
عَشِيرَةٌ، ٤/٥١	الْفُضَّلَاءُ، ٢/٢٨٩؛ ٥/٣٦
عِصَابَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، ٥/١٥٤	فُضَّلَاءُ أَهْلِ الْعِلْمِ، ١/٢١٢
العُقَلَاءُ، ١/٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٣،	الْفُقَرَاءُ، ١/٣٤٠؛ ٣/٩٩
٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠،	الفقهاء، ١/٤٣٣؛ ٢/٦٤، ٨٩، ٣٠٢، ٣٨٦؛ ٣/
٢٧١، ٢٧٢، ٣٦٢، ٣٧٠، ٤٢٤، ٤٦٨، ٤٧٠،	٤٦٨؛ ٤/٤٢٤؛ ٥/٤٦، ٧٠، ١٦٧
٤٧١، ٤٧٤؛ ٢/٧٢، ١٤٢، ٢٢٩، ٢٣١،	القاسطون، ٤/٢٩٨

القَبَائِل، ٤٣٧/٣	كثير من الصحابة، ٣٠٩/٥
قَبَائِل الغَرَب، ٢٧٥/٥	كثير من العُلَمَاء، ١٦٠/٢
القَرَامِيطَة، ٤٧٨/٤، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣	كثير من الفقهاء، ٤٢٨/٤
٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧	كثير من أهل الإسلام، ٣٩٤/٥
قُرَيْش، ٣٥٤/١، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٨٩/٢، ٣٩٠	الكُفَّار، ٣٠٤/١؛ ٩٤/٢؛ ١١٨، ٤٧٨/٣؛ ٤٨٣،
٤١٨، ٤٢١، ٤٣٦، ٤٥٢، ٤٥٥؛ ٢٥/٣، ٣١	٢٤٦/٤، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩٤ - ٢٩٦،
٣٢، ٦٢، ١٤٧، ١٥٤، ٢١٧، ٢٤٢، ٢٤٥	٣٠١، ٣١٩، ٣٢٠؛ ٣٠٥/٥
٤٠٨، ٤٠٩، ٤٢٥، ٤٦٥؛ ٥٩/٤، ٦١، ٦٥	كُلّ العقلاء، ٤١٧/١
٧٢، ٧٦، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٢	كِنَانَة، ٥٣٠/٤
٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٥٤، ١٥٧	المارِقون، ٢٩٨/٤
٢٠٠، ٣٧٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٨	المُبَايِثرون، ٢٧٣/٤
٤٩٤؛ ٥/٩٢، ٩٣، ٩٥، ١٢٨، ١٧٨، ١٨٢	المُبَايِعون، ٢٥٣/٤
٢٠٢، ٢٧٥، ٣٣٤	المتأخرون، ٤٢٨/١
القُصَاص، ٢٧٦/٤	مُتَقَدِّمُوا أَصْحَابِنَا، ٤٥٣/٣
القُضَاة، ٣٥٨/١؛ ٢٧٧/٢	الْمُتَقَدِّمُونَ، ٣١١/١؛ ٤٢٨، ٢٧٩/٢
القوم، ٤٧/٢	الْمُتَّقُونَ، ٤١٣/٣؛ ٤٥٤، ٤٥٥
قوم مُحَمَّد، ٩٥/٥	الْمُتَكَلِّمُونَ، ٢٠١/١؛ ٢٠١، ٦٤، ٨٩، ٣٠٢، ٣٢٢
قوم من أَصْحَابِنَا، ١٩٠/٣؛ ٤٤٥؛ ٥٠٩/٤	٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٩٢؛ ٣/٧٩، ١٤٢؛ ٥/١٠٢
قوم من الأنصار، ٤١٦/٢	١٠٢
قوم موسى، ٤٢٨/٢، ٤٢٩	المتواترون، ٣١٥/١، ٣١٧، ٣٨٠، ٤٠٨، ٤٥٥
الكافرون، ١١١/٣، ١١٣، ١١٤؛ ٥/٢٤٧، ٢٧٢	٤٥٩، ٤٦٩
كِبَار الصُّحَابَة، ١٢٩/٥، ١٣١، ١٣٣	المُجْتَهِدُونَ، ٢٢٨/٢؛ ٢٣٢، ٢٣٤؛ ٥/٥٩
كُبَرَاء الغَرَب، ٣٨٢/٤	المُجْمِعُونَ، ٣١٣/١
الکُتَاب، ٢٣٩/٥	المُحَارِبُونَ، ٢٧٣/٤
كثير من أَصْحَابِنَا، ١٧٠/٢؛ ٢١٢؛ ٥٤/٣	مُحَارِبِي النَبِيِّ، ٢٩٥/٤
كثير من الرُّسُل، ٣٩٤/١	مُحَارِبِي أَمِير الْمُؤْمِنِينَ، ٢٩٤/٤

- المحصلون، ٤٧٣/٣، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧٧؛ ٣/١٨، ٢٠، ٢١، ٦٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٤٥٢، ٤٧٥، ٤٨٤، ٥٠١؛ ٤/١٧، ٧٢، ١١٩، ١٢١، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٧، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٤٣، ٣٨٥، ٣٩٧، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٥١، ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٥، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٨؛ ٥/٤٦، ٧٠، ٧٣، ٩٨، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٩، ١٦٥، ١٧٧، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣٣٧، ٣٩٠
- مَشَايخ آل أبي طالب، ٤/٣٦٠
- مَشَايخ الشيعة، ١/٢٩٣؛ ٤/٣٦٠
- المُشْرِكون، ٣/١١٣، ١٢٩؛ ٤/٧٢، ٢٧٣، ٣٣٣، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١
- المصريّون، ٥/١٨٧، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩
- مُصَنَّفُو الْحَدِيث، ٣/١٣٩
- مُضَر، ٣/١٢٢
- المعصومون، ١/٢٠٥، ٤١٧؛ ٢/١٤٠، ١٤١، ١٨٠؛ ٣/١٣٢، ٤٧٥
- المُفْسِدُونَ، ٤/٣٦٥
- المُفَسِّرُونَ، ٣/١٥٣، ١٦٤؛ ٤/٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٦
- المكلفون، ١/٢١٥، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٦٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧٧؛ ٣/١٨، ٢٠، ٢١، ٦٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٤٥٢، ٤٧٥، ٤٨٤، ٥٠١؛ ٤/١٧، ٧٢، ١١٩، ١٢١، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٧، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٤٣، ٣٨٥، ٣٩٧، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٥١، ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٥، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٨؛ ٥/٤٦، ٧٠، ٧٣، ٩٨، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٩، ١٦٥، ١٧٧، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣٣٧، ٣٩٠
- مُخَالَفُو الشَّيْعَةِ، ٢/٣٥٢، ٣٨٠، ٤١١؛ ٣/١٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤١، ٥٣
- المخالفون، ١/٢٨٤، ٣٧٣، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤؛ ٣/٤٠، ٦٤، ١٢٧، ١٤٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٣١٦، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٨٠، ٤٠٤، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٧٠، ٤٧٥؛ ٣/١١، ١٢، ١٧، ٢٠، ٢٦، ٦٠، ١١٨، ١٢٦؛ ٤/٢٦٣، ٤٧٣؛ ٥/٣٠٣، ٩١
- مُخَالَفُونَ، ١/٤٣٥، ٤٩٧؛ ٢/٥٣، ٦٠، ٦٧، ١١٤، ١٢٩، ٣٦٦، ٣٧٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٣٨، ٤٥٤، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩٨؛ ٣/٦٩، ٨٢، ٨٣، ١٨١؛ ٤/٢٣٣، ٢٥٥، ٣٤٠، ٤٣٣؛ ٥/١٩٤
- مخالف في الإسلام، ٢/٤٢٤، ٤٤٨، ٤٤٩
- المُخَلَّفُونَ، ٤/٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٧، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٢٥، ١٧٨؛ ٤/٢٩٧، ٣١١، ٢٩٨
- المُسْتَجِبُّونَ لِلثَّوَابِ، ٢/١٤، ١٥، ٣٥، ٣٦، ٤٨، ٤٧
- مُسْتَحَقِّي الْحُدُودِ، ٢/١٤٨
- المُسْلِمُونَ، ١/٢٨٠، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٣٧، ٤٧٣، ٤٩٨؛ ٢/١٤٧، ١٨٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩



- ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٤٨،  
 ٤٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١١٨، ١١٩، ١٢١،  
 ٤٤١، ٤٤٢؛ ٣/٧١-١٠٣، ٨٣، ١١١،  
 ١١٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٤،  
 ٢٣٧، ٣٤٣، ٣٩٠، ٤٨١؛ ٤/٩٨، ٩٩،  
 ١٣٣، ١٥٤، ١٩٤، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٩٤، ٣٠٥،  
 ٤١٤، ٤١٥، ٥٠٧؛ ٥/١٤٧، ٢٤٧، ٢٧٢،  
 ٣٨٣، ٣٣٧، ٣٠٥
- المهاجرون، ١/٣٦٥، ٣٦٧؛ ٢/٣٩٢، ٤١٦،  
 ٤٢٠، ٤٣٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٤؛ ٣/٣٨٥،  
 ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٥؛ ٤/٤٨، ٦٥، ٦٨، ٦٩،  
 ٧٢، ٧٧، ٨١، ١١١، ١٥١، ١٧٧، ١٩١،  
 ٢١٢، ٢٤٥، ٣١٢، ٣٤٩، ٤٥٧؛ ٥/١٣١،  
 ١٥٢، ١٥٧، ٢٥٤، ٢٧٤
- الناصبي، ٢/٣١٥، ٤٠٣؛ ٤/٢٠٧،  
 الناقلون، ٢/٨٨، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١٢٧،  
 ١٢٨، ١٦٤
- الناكثون، ٢/٤٣٠؛ ٤/٢٩٨،  
 النُّحاة، ٣/٧٠،  
 النحويون، ٣/٧٩،  
 نساء الرسول، ٤/٣٦٥،  
 نصراني، ٥/٢٧٥،  
 نَقْلَةُ الشَّيْعة، ٣/١٤٩،  
 وُجُوهُ الصَّحابة، ١/٣٠٧؛ ٢/٤١٦؛ ٥/٢٢٠،  
 ٢٨٧
- وجه الصَّحابة، ٥/٢٧٢،  
 ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٧٤، ٢٧٢،  
 ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٤،  
 ٤١٥، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٧،  
 ٤٤٧، ٤٥١، ٤٧٤، ٥١٢؛ ٢/٦٠، ٦٢،  
 ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧،  
 ١٢٨، ١٤٢، ٢١٣، ٢٣٤، ٢٨١، ٣٠١، ٣٧٤،  
 ٣٧٦، ٤٠٥، ٤٤٤؛ ٣/٧٢، ١٦٨، ٣٦٢،  
 ٤٨١، ٤٨٣؛ ٤/٣٨، ٢٣٠، ٤١٣؛ ٥/٣٢،  
 الملائكة، ١/٤٥٥؛ ٢/١١٦، ٣٨٢؛ ٤/٢٧٤،  
 ٢٧٦، ٤٣٧؛ ٥/٥٩،  
 المُلجِدون، ١/٣٧٢،  
 المُلوك، ١/٣٦٢، ٣٧١، ٤٦٨، ٤٧٠؛ ٢/٢٣١،  
 ٢٥٦، ٣/٧٦، ٨٠، ٣٩٨،  
 المُلوك المُتَقَدِّمين، ١/٥٠٩،  
 المِلَّة، ٤/٤٢٢،  
 مِلِّي، ٢/٤٠٣،  
 المنافقون، ٢/٤٤١، ٤٤٢؛ ٣/٢٦٤، ٣٣٤،  
 ٣٣٦-٣٣٨، ٣٤١؛ ٤/٤٩، ٢٥٠، ٢٨٠،  
 مَنْ خَالَفَنَا، ٢/٢٢؛ ٣/٤٣،  
 الْمُنْهَزِمُونَ، ٤/٢٧٣،  
 المَوالي، ٤/٣٣٥،  
 مَوَالِي صَفِيَّة، ٥/١٧، ٢٣،  
 المَوْحِدُونَ، ١/٢٩٧؛ ٤/٢٣١،  
 المَوسِرُونَ، ٤/٢٦٨،  
 المؤمنون، ٢/٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦،  
 ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨،

وَرَثَةُ النَّبِيِّ، ٣٦٢/٤	ولد الحَسَن والحُسَيْن، ٩٠/٤
الْوُزَرَاءُ، ٦٩/٤	ولد الحُسَيْن، ٥٠٣/٣
الوَكَلَاءُ، ٢٦٨/٢؛ ٢٧٢/١	ولد فاطمة، ٤٠٩/٤، ٤١١
الْوَلَاةُ، ٢٤٥/١، ٣٦٢؛ ٢/١٨١، ١٨٢، ١٨٤	؟ هَوَازِن، ٢٩٢/٤
٢٥٨	اليهودي، ٢٦٤/٤؛ ٣٨٨؛ ٢٣٩/٥، ٢٧٥
وَلَاةُ الْأَمْرِ، ٣٢/٣	
وَلَاةُ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، ٤٢٦/٢	

### (١٣)

#### فهرس الأيَام و الوقائع

أَيَام بَنِي أُمَيَّة، ١٦٠/٤، ١٨٩	أَخِر الزمان، ٢٢٦/٥
أَيَام عُثْمَان، ١٥/٤، ١٣٨، ١٥٩	الإحراق، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٢٧/٤
أَيَام عَضْد الدَّوْلَة، ٢/٣، ٤٨٤	إحراق المَصاحف، ٢٣٨/٥، ٢٤١
أَيَام عُمَر، ٢/٣، ٣٩٨، ١٣٠، ١٣٨، ١٣١، ١٥	إحراق بيت فاطمة، ١٠٧/٥
٢٨١	إحراقه المَصاحف، ١٢٩/٥، ٢٠٦، ٢٠٧
أَيَام معاوية، ٢/٣، ٤٦١، ٤/٤، ٣٠٤، ٢٤٨/٥	٢٢٩
أَيَامه (أبي بكر)، ٢/٣، ٣٩٨	الأشهر الحُرُم، ٤٥٠/٤
أحداث عُثْمَان، ٥/٣٣٠	الأعصار القديمة، ٣/٤٠٢
بدر، ٥/١٦٠	أَيَام أَبِي بَكْر، ٣/٦٣، ٤/١٣١، ١٣٨، ٢٨٣
البيعة، ٢/٢٩٦، ٣٩٢، ٤٠٩، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٧	٢٩٥
٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠	أَيَام أَبِي بَكْر و عُمَر، ٤/٢٨٤، ٣٠٣
بَيْعَة أَبِي بَكْر، ٤/٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٥	أَيَام الرسول، ٢/٢٠٤، ٢٠٥، ٢٦٥، ٤/٣٢٠، ٥
٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٣	٦٦، ١٠٩، ٢٤١، ٣١٢
بَيْعَة الرِّضْوَان، ٢/٤٥٨، ٤/٢٥٣، ٤/٢٥٤، ٥	أَيَام الصَّحابة، ٥/٢٧٣، ٢٧٩
١٦٠	أَيَام النَّبِي، ٤/٣٠٣، ٤٨٥، ٥/٦٥، ٧٠
بَيْعَة أمير المؤمنين، ٤/٤٥٢، ٥/١٥١	أَيَام النَّبِي و أَبِي بَكْر و عُمَر، ٤/٣٠٤
بَيْعَة أَبِي بَكْر، ٥/١٥١	أَيَام أمير المؤمنين، ٢/١٦٧، ١٦٨، ٢٠٤، ٤/
بَيْعَة يَزِيد، ٤/٤٥٢	١٥٩، ٢٠٠، ٢٨٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٤٨٤

٢٩٠، ٢٨٩/٤، نَبُوك	٤٥٩، ٢١٧/٣؛ ٤٢٥، ٤٨/٤؛ ٧٧، ٧٦، ٦٣، ٧٧
١٤٥/٣، التحكيم،	١١١، ١١٢، ١١٦، ١٦١، ٢٠٤، ٢٧٨؛ ٥
الجاهلية، ٧٠/٥	٣٦٨
الجَمَل، ٣/١٤٠؛ ٤/١٩٦؛ ٥/٣١١، ٣١٢	سَقِيفَةُ بَنِي سَاعِدَةَ، ٤/٦٤، ٦٦
٤٠٣، ٣٤٠، ٣٢٤	سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، ٤٠٨/٥
جَيْشُ أَسَامَةَ، ٤/٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢	الشورى، ٢/٢٢٠، ٣٥٦، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٦
٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠١	٤٦٠، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٦٩؛ ٣/١٤٦، ١٤٧
حَاجَّةُ الْوَدَاعِ، ٣/١٣٩، ٢٢٣، ٣٤٣، ٣٤٤	٢٢٤، ٤٤١؛ ٤/١١٦؛ ٥/٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٦
٣٢١/٤؛ ٤٧٨، ٣٤٩، ٣٤٦	٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١١٧
الحَدِيثِيَّةُ، ٤/٢٨٩	شَهْرَ رَمَضَانَ، ٢/٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٥٧
حَرْبُ الْجَمَلِ، ١/٣٠٣	٤١٣؛ ٥/١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩
حُثَيْنِ، ٣/١٤٠؛ ٤/٢٧٣، ٢٨٩	الصَّدْرُ الْأَوَّلُ، ٢/٦٤
حياة الرسول، ٢/٤٤٠؛ ٣/١٨٦؛ ٥/٢٢	صَفَيْنِ، ٣/١٤٠؛ ٤/١٦٣، ١٩٥، ١٩٦؛ ٥/١٦٨
حياة النبي، ٢/١٤٦	٤٠٣
حياة أمير المؤمنين، ٢/١٤٦	ضَرْبُ فَاطِمَةَ، ٤/٤٤١
حياة رسول الله، ٥/٦٤	عام الجماعة، ٤/١٨٢
خَلَعَ عُثْمَانُ، ٥/١٦٨	عصر التابعين، ٢/٤١٣
خَيْبَرُ، ٣/٥٠٤، ٥٠١، ٥١١، ٣/٣٩٥، ٣٩٦، ٤/	عصر الرسول، ٢/١٠٤
٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٩	عصر الصحابة، ٢/٤١٣
ذو القعدة، ٤/٤٥٠	عَصْرُ معاوية، ٢/٤٣٩
زمان الرسول = زمن الرسول = زَمَانُ النَّبِيِّ =	عَصْرُهُ (النبي)، ٢/٣٤٧
زمن النبي، ١/٢٧٧؛ ٢/٥٦، ٦٢، ٢٦٢	عَهْدُ الْأَنْبِيَاءِ، ٢/٣٢٠
٤٤٧؛ ٣/٢١، ٢٩، ٣٤، ٣٦١، ٣٦٢؛ ٥/٥٩	عهد الرسول، ٢/١٠٣، ١٠٤، ٣٤٢، ٣٩٣
زمان إمامة أمير المؤمنين، ٣/٣٦٢	٤٦٥
زمان أمير المؤمنين، ٣/٣٦١	عهد رسول الله، ٥/٦٦، ٧٠، ٢١٢
السَّقِيفَةُ، ٢/٣٩١، ٣٩٢، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٥٧	غَدِيرُ حُجْمٍ، ٣/١٣٥، ١٤٤

مُوتَة، ٢٨٩/٤؛ ٢٢٣/٣	غَزَوَات الرسول، ١٣٩/٣
المُوسِم في الحَج، ٢٧٤، ٢٤٧/٤	غَزَوَاتِه (النبي) المشهورة، ٣٤٠/٢
النَّهْرَوَان، ٣٧٢/٥	غَزْوَة ثُبُوك، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٤٩/٣
وفاة الرسول، ٤٥٤/١	الفتح، ٤٠٩، ٤٠٨/٢
وفاة النبي، ٣٦٥، ٣٤٨/١	فَتْح إفريقية، ١٢٨/٥
وفاة رسول الله، ٢٩٩، ٨٥، ١٩/٥	فَتْح خَيْبَر، ٢٥٣/٤؛ ١٥٠، ٥٤/٣
وفاة عُثْمَان، ٩٢/٣	فَتْح مَكَّة، ٢٧٥/٤
وَقْعَة بَدْر، ١٤٠/٣	الفتنة، ٥٠٢، ٤٢٠، ٤١٩/٢
هِجْرَتِه (النبي)، ٣٤٠/٢	قَبْل الهجرة، ٢٦٦/٤
الهجرة، ٣٢٠/٤؛ ٤٠٩/٢	قَتْل أمير المؤمنين، ٣٨٥/٥
يوم أُحُد، ٢٣٥/٥؛ ٢٧٣/٤	قَتْل عُثْمَان، ١٨٢/٤، ٢٠١، ٢١١، ٧٥/٥؛ ١٧١،
يوم الإفك، ٣٧٨/٥	٢٧٦، ٢٨٨، ٣٨٨
يوم البصرة، ٢٩٨/٤	قِصَّة الإفك، ٣٩٧، ٣٩٦/٥
يوم الجُمُعَة، ٣٢٢/٢	قِصَّة الشورى، ١١٨، ١١٥/٤؛ ٣٤٩/١
يوم الجَمَل، ١٩٥؛ ١٦٣/٤؛ ٤٧٥/٣؛ ٥٠٧/٢	قِصَّة الغار، ٢٦٨/٤
٣٨٧، ٣٧٦، ٣٦٢/٥	قيام الساعة، ٦٢/٢
يوم الخَنْدَق، ٢٣٥/٥	قيام المهدي، ٣٠٦/٤
يوم الدَّار، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥/٥؛ ٣٣٢/٢	القيامة، ٣٥٦/٤
يوم السَّقِيفَة، ١٤٧، ٢٥/٣؛ ٣٩٣/٢؛ ٣٤٩/١	ليلة العَقَبَة، ١٩١/٤؛ ٤٥٧/٢
٤٦٥، ٣٧٨، ٨٩، ٨١، ٨٠، ٧٧، ٦٢/٤	ليلة القَدْر، ٤٢٦/٤
يوم الشُّورى، ١٨٢/٥؛ ٣٩٠/٣	ليلة جُمُعَة، ٢٣٤/٥
يوم الطائر، ٤٢٧/٣	المُباهلة، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦/٣
يوم الغَدِير، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨/٢	مرض الرسول، ٢١/٥
١٠٧/٥	مَقْتَل عُثْمَان، ١٩٧/٥
يوم القيامة، ٤٧٧، ٣٩١/٣	موت الرسول، ٤٨/٤
يوم أُحُد، ٣٧٢، ١٦٠/٥؛ ١٢٩/٣	موت رسول الله، ٥٢٢، ٤٩/٤

يوم بدر، ٢٤٧/٤، ٢٧٢: ٢٣٥/٥	يوم خيبر، ٢٧٣/٤، ٤٨٠
يوم بويع عثمان، ٩٣/٥	يوم غدير خم = يوم الغدير، ١٣٣/٣، ١٩٤
يوم بيعة الرضوان، ٢٣٥/٥	٢٤٥
يوم حنين، ٢٩٢/٤: ٢٣٥/٥	يوم مؤتة، ٣٥٧/١

(١٤)

فهرس الحيوانات

الطائر، ٣/ ١٥٠، ٣٩٢، ٤٢١	إبل، ٥/ ٢٢٦، ٢٢٧
الطَّيْر، ٤/ ٣٦٣، ٣٦٤	أسد، ٣/ ٥٠٦
العجل، ٢/ ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠	بَعِير، ٥/ ٢٢٦
عَنز، ٤/ ٢٢١	بَغْل، ١/ ٥٤٠؛ ٤/ ٥٤٠؛ ٥/ ٣٨٧
فَرَس، ٥/ ٢٢٦	البَغْلَة، ٤/ ٣٣١، ٣٧٠، ٣٧١؛ ٥/ ٣٢٤
الناقة، ٤/ ٣٩٨، ٣٩٩	جَمَل، ٤/ ٥٤٠؛ ٥/ ٣٨٧
نَمِر، ٣/ ٥٠٦	خَيْل، ٥/ ٢٢٧
	ضَبْ، ٤/ ٣٢١

(١٥)

فهرس النباتات و المشروبات و الأشياء و الأمراض

الإذخير، ٤٠٨/٢	السَّيف، ٢/٤٣٠، ٤٥٩؛ ٤/٢١٤، ٣٣١، ٣٧٠،
الأصابع، ٣/٣٤٤	٣٧١؛ ٥/١٧٠، ١٩٨، ٣٢٤، ٣٤٠
الأغذية المُبَيِّقَة، ١/٢٧٧	سُوف، ٥/٣٢٥
الأغذية المُصْلِحَة، ١/٢٧٨	شَجَر، ٢/٤٠٨
باب، ٢/٥٠٤، ٥١٠، ٥١١	الشَّجَرَة، ٢/٤٥٨؛ ٤/٤٤٥، ٤٤٦
البُرْدَة، ٤/٣٣٣	الشَّراب، ٤/٢١٤
الثياب، ٤/٢٦٨	الطعام، ٤/٢١٤
الحَجَر، ٢/٤٥٥	العِمَامَة، ٤/٣٣١، ٣٧٠، ٣٧١
خَلَا، ٢/٤٠٨	القَضِيب، ٤/٣٣٣
الخَمْر، ٢/٣٥٧، ٣٥٩؛ ٥/١٤٥، ١٦٣، ١٧٥	الكِسَاء، ٣/٤٨٣، ٤٨٥
الرَّأْس، ٤/٣٤٤	اللِّسان، ٤/٢١٤
الرُّسْغ، ٢/٣٤٤	المَدَر، ٢/٤٥٥
الرُّمُوح، ٥/٣٤٠	المَنَكِيب، ٢/٣٤٤
سَفِينَة نُوح، ٣/٤٥٨، ٤٦١	الْيَد، ٤/٢١٤
السُّم، ١/٢٧٨	
السُّمُوم القَاتِلَة، ١/٢٧٧، ٢٧٨	



## (١٦)

### فهرس الكتب الواردة في المتن

الإنجيل، ١/ ٤٤١؛ ١٨/٥	القرآن = الكتاب = كتاب الله = لفرقان، ١/
الإنصاف، ٢/ ٤١٥	٣٥١، ٣٧١، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧١،
الإنصاف و الانتصاف (لابن قبة)، ٣/ ٢٤٣	٤٧٣؛ ٢/ ٢٩، ٥٦، ٥٧ - ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٤،
البغداديات (لأبي هاشم الجبائي)، ٢/ ٧٥	٦٨، ٦٩، ١١١، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩،
تأريخ الأشراف، ٤/ ٨٦	١٥٨ - ١٦٣، ١٦٥ - ١٦٧، ٣٨١، ٣٨٢،
تأريخه (احمد بن كامل)، ٤/ ٤٣٠	٤٢٢، ٤٢٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٧٦؛ ٣/ ٢١، ٢٣،
تأريخه (البلاذري)، ٤/ ٤٣١، ٤٩٤؛ ٥/ ٨١	٢٧، ٢٨، ٣١، ٦٠، ٧١، ٧٩، ٨١، ١٠٩،
٣٤٠	١٥٢، ١٨٥، ٢٤٣، ٢٥٩، ٣٠١، ٣٠٦، ٤١٩،
تأريخه (تاريخ الطبري) = التأريخ	٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٧١، ٤٨٢، ٤٨٥، ٥١٢؛
(للطبري)، ٤/ ٦٣، ٨٦، ١١٦، ٥٢٨؛ ٥/ ١٥	٤/ ١٥٠، ٢٦٤، ٢٨١، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣،
٨٣، ٣٤٦، ٣٨٥	٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٦٣،
تفسير القرآن (لأبي مسلم)، ٣/ ٢٣٦	٣٩٢، ٥٠١، ٥٣٧؛ ٥/ ١٤، ١٦، ١٨، ١٩،
التّوارة، ١/ ٤٤١	٢١، ٢٤، ٣٨، ٤٤، ٨٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩،
الجمّل، ٤/ ١٤٦؛ ٥/ ٣٠٠	١٣٠، ١٣٩، ٢٠٦، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠،
الجمهرة، ٣/ ٨٧	٢٤١، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٧٣، ٢٧٩، ٣٢٤، ٣٨٥،
جواب المسائل الواردة من أهل الموصّل،	الإمامة (لابن الراوندي)، ٢/ ١٧٣
٥١٧/٤	الإماميّة، ١/ ٢٩٦

٩١	جواب أهل المَوْصِل، ٥١٩/٤
كتابه (فضيحة المعتزلة لابن الراوندي)، ٢/	جواب مسائل أهل المَوْصِل، ٢٥٢/٤
٤٤٨	الزُّبُر، ١٨/٥؛ ٤٤١/١
كُتِبَ ابن الراوندي، ٢٠٢/١	العبارة، ٦٨/٣
كُتِبَ أَبِي مُحَمَّد، ٣١١/١	العبَّاسِيَّة، ٣٧٣/٤؛ ٢٩٦/١
كُتِبَ الجاحِظ، ٢٩٨/١	العُثمانيَّة، ٣٧٣/٤؛ ٢٩٦/١
كُتِبَ السَّيَر، ٢٧١/٥	العَيْن، ٤٧٣/٤
كُتِبَ أهل السيرة، ٣٧٠/٥	الفتيا، ٢٩٦/١
كُتِبَ حديث الشيعة، ٥٠٣/٣	؟ فَضائِحُ الْمُعْتَزِلَة، ٢٠٣/١
المَجَاز (لأبي عبيدة)، ١٥٢/٣	فَضائِلُ الْمُعْتَزِلَة، ٣٠٦/١
المَرْوانِيَّة، ٢٩٦/١، ٣٠٨	كتاب «الإمامة»، ١٣٢/٣
المَشْرِقي، ٣٠٠/١	كتاب الدار، ١٥٢/٥
المُشْكِل، ١٥٦/٣	كتاب الرافضة والزَّيدِيَّة، ٢٩٧/١
مُصَحَّفًا، ١٢٨/٢	كتاب «العُثمانيَّة»، ١٤٣/٣
مَعَانِي الْقُرْآن، ١٥٥/٣	كتاب العَيْن، ٨٦/٣
مَغَازِي ابن إِسْحَاق، ١٣١/٤	كتاب المَعْرِفَة، ٤٣٥/٤
المُغْنِي، ١٩٣/١	كتاب الواقدي، ١٩٩/٥
المَقَالَات، ٢٩٩/١، ٣٠٦	كتاباً حَكِيَ فِيهِ مَقَالَتُهُمْ (كتاب العباسية
نَقْضُ الْإِلْهَام، ٨٨/٢	لِلْجَاحِظ)، ٤٠٦/٢
النُّوح عَلَى الْبَهَائِم، ٣٠٠/١	كِتَابُهُ (أَبِي مُسْلِم) فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآن، ١١٤/٣
	كِتَابُهُ (الْبَلَاذِرِي)، ٣٤٤/٥
	كِتَابُهُ (الْبَلَاذِرِي) (= أَنْسَابُ الْأَشْرَاف)، ٥/

## (١٧)

### فهرس الكلمات المترجمة في المتن

أَقِيلُونِي، ٤/٤٤٧	الَّذِينَ، ٣/٨٠
إِلَّا، ٢/٢٠	الرئيس، ٣/٢٣٠
الإِحْتِمَال، ٣/٢٨	رَبِّ، ٣/٢٣١
الأَلِف واللام، ٤/٢٥٢، ٢٥٦، ٣١٧	الركوع، ٣/١٠٨، ٨٥
الإِمَام، ٣/٣٠؛ ٤/٥١٦	الزكاة، ٣/٩٨
الإِمَامَة، ٢/١٧٠؛ ٣/٢٤٠	السابقين، ٤/٣١١، ٣١٣
أُمْتِي، ٢/٩٧	سَبِيل، ٢/١١
أُمْنِيَّتِي، ٤/٤٤٥	سَعَة العمل، ٢/٢٩٤
الأمير، ٤/٥١٦	السيادة، ٣/٤٥٦
الإِنَابَة، ٢/٣٣	السَّيِّد، ٣/٢٣٠
إِنَّمَا، ٣/٧٠	الظهور عَلَى الأمر، ٢/٥٠
الأُولَى، ٣/١٦٣، ٢٣٣	عِتْرَة، ٣/٤٦٢
بَعْدِي، ٣/٢٨٣	عَهْدِي، ٣/٩٤
الجَمَاعَة، ٢/٥٢	غَيْر، ٢/٢٠
الحاكم، ٤/٥١٦	فَقَوَى، ٤/٤٤٦
الخَلِيفَة، ٣/٣٨٢	الْقَلْتَة، ٤/٤٤٩، ٤٧٠، ٤٧٣
خَيْر، ٤/٣٠٨	فَلْتَة، ٤/٤٥٠، ٤٧٢

القائد، ٤٥٦/٣	مولى، ١٣٨/٣، ١٥١، ١٥٦، ١٦٨، ١٧٥، ٢٢٦.
الْقُطْب، ٢١٦/٤	٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤ - ٢٣٦، ٢٣٧
كَرْدَاد، ٢٠٥/٤	المؤمنين، ١٥٤/٤
لَيْثَنِي، ٤٧٧، ٤٧٥/٤	الميراث، ٣٦٣، ٣٣٥/٤
مَا تَرَكَناه صَدَقَةً، ٣٦٩/٤	نَكَرْدَاد، ٢٠٥/٤
مَعَهُ، ٣١٨/٤	الْوَسْط، ٣٤/٣
مِنْ، ٢٦٠/٣	ولي، ٦٥ - ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٤، ٩٤، ٢٣٦.
الْمَنَازِل، ٢٦١/٣	٢٣٨، ٢٣٧
مَنْزِلَةٌ، ٣/٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٣٩	يَفْعَلُونَ، ٧٩/٣
الموالاته، ٣/١٨٥، ٢٣٦	يُؤْتُونَ، ٧٨/٣
مَوْلَاه، ١١٨/٣	

### فهرس المنابع و المآخذ

١. أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الأمدى، القاهرة: دار الكتب، ١٤٢٣هـ.
٢. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، محمد بن الحسن الحرّ العاملي (م ١١٠٤ هـ)، تحقيق: أبو طالب تجليل التبريزي، هاشم رسولي المحلاتي، قم: المطبعة العلمية، الطبعة الثانية.
٣. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
٤. أخبار الدولة العباسية، ناشناخته، ويراستان: عبد العزيز الدوري، عبد الجبار المطلبي، دار الطليعة للطباعة و النشر.
٥. أخبار القضاة، محمد بن خلف بن حيان (وكيع)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٦. أخبار مكة، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى (م بعد ٢٢٣ هـ)، تحقيق: رشدي الصالح ملحق، قم: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٧. اختلاف الفقهاء، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ.
٨. اختيار معرفة الرجال، (رجال الكشي)، ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: سيد مهدي الرجائي، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٤٠٤ هـ.
٩. ارتشاف الصافي من سلاف الشافي (مخطوط)، السيد بهاء الدين محمد الحسيني المختاري النائيني، المخطوطة محفوظة في مكتبة السيد المرعشي - قم، و تحمل الرقم ٤٠٤.

١٠. إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، فاضل مقداد، قم: كتابخانه آية الله مرعشي نجفي، ١٤٠٥هـ.
١١. إرشاد القلوب، لأبي محمد الحسن بن أبي الحسن الديلمي (م ٧١١هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨هـ.
١٢. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوازمي (٤٦٧-٥٣٨هـ)، القاهرة- مصر: دار و مطابع الشعب، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
١٣. أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (م ٤٦٨هـ)، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (م ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، و عادل أحمد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٥. أسنى المطالب، محمد بن محمد الجزري، بيروت: ١٤٠٣هـ.
١٦. أصول الإيمان، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ٢٠٠٣م.
١٧. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الفخر الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق: علي سامي النشار، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٨. أعلام النساء، علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر الدمشقي) (م ٥٧١هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٩. إلام الوري بأعلام الهدى، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٠. أعيان الشيعة، السيد محسن بن عبد الكريم الحسيني العاملي الشقرائي (١٢٨٤- ١٣٧١هـ)، إعداد: السيد حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٢١. الآحاد والمثاني، أحمد بن عمر ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، الرياض: دار الراية، ١٤١١هـ.

٢٢. الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (٥٤٨هـ)، تحقيق: السيد محمد باقر الخراسان، النجف: مكتبة النعمان، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
٢٣. الأخبار الموقفيات، أبو عبد الله الزبير بن بكار القرشي (م ٢٥٦هـ)، تحقيق: سامي مكّي العاني، قم: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٢٤. الاختصاص، أبو عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (٤١٣هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري و السيد محمود الزندي المحرّمي، قم: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة قم المقدّسة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
٢٥. الأربعمئة مسألة في أبواب الحلال والحرام، محمد حسين ميرصادقي، تهران: سنا، ١٣٨٦.
٢٦. الأربعين في أصول الدين، فخر الدين الرازي (م ٦٠٦هـ)، تحقيق و تصحيح: أحمد الحجازي السقا، بيروت: دار الجيل، ١٤٢٤هـ.
٢٧. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٢٨. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخراسان، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٣٦٣هـ ش.
٢٩. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ.
٣٠. الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١ - ٣٢٣هـ)، مطبعة السّنة المحمّدية، مصر، ١٢٧٨هـ / ١٩٥٨م.
٣١. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حنّو الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: ولي غارف، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
٣٢. الأصول السّنة عشر، نخبة من الرواة، تحقيق و نشر: دار الشبستري، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٣. الإعجاز والإيجاز، أبو منصور الثعالبي، شرح و طبع: اسكند آصف، المطبعة العمومية.
٣٤. الأعلام، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠ هـ)، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠ م.
٣٥. الأغاني، علي بن الحسين الأصفهاني (ابو الفرج) (م ٣٥٦ هـ)، تحقيق: علي مهنا و سمير جابر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.
٣٦. الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين ﷺ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، قم: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٣٧. الإفصاح في فقه اللغة، حسين يوسف موسى، قم: مكتب الأعلام الإسلامي.
٣٨. الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ)، طهران: منشورات مكتبة جامع جهلستون، قم: مطبعة الخيام، ١٤٠٠ هـ.
٣٩. الأمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، مركز الطباعة و النشر في مؤسسة البعثة قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٤٠. الأمالي، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، نشر دار الثقافة قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
٤١. الأمالي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣ ق.
٤٢. الأمالي، أبو علي إسماعيل بن علي القالي (م ٣٥٦ هـ)، منشورات المكتب الإسلامي، غير مؤرخة، [بالأفست].
٤٣. الإمامة والسياسة (تاريخ الخلفاء)، ابن قتيبة الدينوري (٢١٣ - ٢٧٦ هـ)، تحقيق: طه محمد زيني، القاهرة: مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٢ هـ.
٤٤. الإمتاع والمؤانسة، أبي حيان التوحيد، تحقيق: أحمد زين، أحمد أمين، قم: الشريف الرضي.
٤٥. الأمثال، زيد بن رفاعي الهاشمي، دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٣ هـ.



٤٦. الأموال، حميد بن مخلد ابن زنجويه، تحقيق: شاكر ذيب فياض، رياض: مركز ملك فيصل، ١٤٠٦هـ.
٤٧. الانتصار، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي البغدادي السيد المرتضى علّم الهدى (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥ هـ.
٤٨. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٤٩. الأنوار ومحاسن الأشعار، أبي الحسن علي بن محمد بن المطهر العروي، تحقيق: صالح مهدي العزاوي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.
٥٠. الأوائل، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ق ٤ هـ)، دار البشير طنطا، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
٥١. الإيضاح، فضل بن شاذان (٢٦٠هـ)، تحقيق: ميرجلال الدين محدث أرموي (١٢٨٣ - ١٣٥٨ش)، تهران: انتشارات دانشگاه تهران، ١٣٦٣ش.
٥٢. أمالي المرتضى (غرر القوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، ١٤٢٦ - ٢٠٠٥م.
٥٣. إمتاع الأسماع بما للنبي صلى الله عليه وآله من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ (ت ٨٤٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٥٤. إنباء الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (م ٦٢٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، القاهرة - مصر، ٢٠٠٤ م / ١٤٢٤هـ.
٥٥. أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (م ٢٧٩ هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٥٦. أوائل المقالات، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

٥٧. بحار الأنوار، العلامة الشيخ محمد باقر بن محمد تقى الأصفهاني، المعروف بـ: المجلسي (م ١١١٠هـ)، تحقيق: لجنة من المحققين، بيروت - لبنان: مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٨. البحر الزخار (مسند البزار)، أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (م ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، بيروت: مؤسسة علوم قرآن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٥٩. البحر المحيط، أبو عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق ونشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٦٠. بدائع الصنائع في ترتيب الشرايع، أبو بكر بن مسعود الكاساني (٥٨٧هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٧هـ.
٦١. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي الشيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٦٢. البدء والتاريخ، مطهر بن طاهر المقدسي (م ٣٢٢هـ)، بيروت: طبعة دار صادر، ١٩٨٨م.
٦٣. بشارة المصطفى صلى الله عليه وآله لشيعته المرتضى عليه السلام، عماد الدين أبو جعفر محمد بن أبي القاسم الطبري (ق ٦هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٦٤. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار القمي المعروف بابن فروخ (م ٢٩٠هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٦٥. البصائر والذخائر، أبو حيان علي بن محمد التوحيدي (م القرن الرابع)، تحقيق: وداد القاضي، بيروت - لبنان: دار صادر، ١٩٨٤م.
٦٦. بلاغات النساء، أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفور (م ٢٨٠هـ)، قم: منشورات الشريف الرضي.
٦٧. بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية، السيد أحمد بن طاوس، تحقيق: السيد علي العدناني الغريفي، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٩٩١-١٤١١م.

٦٨. بهجة المُجالس وأنس المُجالس، أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣هـ)، تحقيق: محمد مرسي خولي، مراجعه: عبد القادر قط، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
٦٩. البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الموسوي الخوئي (م ١٤١٣هـ)، قم: أنوار الهدى، ١٤٠١هـ.
٧٠. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (م ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة - مصر: دار المعارف، ١٩٧٢م.
٧١. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٧٢. تاريخ ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.
٧٣. تاريخ ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر ابن الوردي، نجف: مطبعة الحيدرية، ١٣٥٦هـ.
٧٤. تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٩٨م.
٧٥. تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار سويدان.
٧٦. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسة و تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م - ١٤١٧هـ.
٧٧. تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٧٨. تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن خياط العسقري (م ٢٤٠هـ)، به كوشش سهيل زكاز، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
٧٩. تاريخ الصحابة، محمد بن حبان البستي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.
٨٠. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠هـ)، بيروت:

مؤسسة الأعلمي للطبوعات، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٨١. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (م ٢٥٦هـ)، تحقيق: المعلمي اليماني، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٧هـ.

٨٢. تاريخ مختصر الدول، غريغوريوس أبو الفرج بن هارون المالطي المعروف بابن العبري (٦٨٥هـ)، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٨٩٠م.

٨٣. تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٤. تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (م ٢٨٤هـ)، تحقيق ونشر: دار صادر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٥. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، علي الغروي الحسيني الأسترآبادي (م ٩٤٠هـ)، تحقيق: حسين أستاذ ولي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٦. تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام، السيد حسن الصدر الكاظمي العاملي (١٢٧٢ - ١٣٥٤هـ)، تحقيق: الشيخ محمد جواد المحمودي، تعليق و مراجعة: السيد عبد الستار الحسيني، قم - إيران: مؤسسة تراث الشيعة، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

٨٧. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٨. تثبيت دلائل النبوة، القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، و توفيق علي وهبة، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ.

٨٩. تجارب الأمم، أحمد بن محمد بن المسكوية الرازي (ت ١٠٣٠هـ)، تحقيق: أبو القاسم الإمامي، دار السروش للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ.

٩٠. تحفة الفقهاء، علاء الدين محمد السمرقندي (٥٣٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٩١. التدوين في أخبار قزوین، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: الشيخ عزيز الله العطاردي، الناشر: نشر عطار، الطبعة الرابعة، ١٣٩١ش.

٩٢. التذكرة بأصول الفقه، محمد بن محمد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، تحقيق: مهدي النجفي، قم، ١٤١٤هـ.
٩٣. التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، محمد بن علي الحسيني (٧١٥ - ٧٦٥هـ)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.
٩٤. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٩٥. التذكرة الحمدونية، محمد بن حسن بن حمدون (ت ٥٦٢)، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٩٦. تذكرة الخواص (تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة عليهم السلام)، يوسف بن فرغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي (م ٦٥٤هـ)، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، طهران: مكتبة نينوى الحديثة.
٩٧. تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الهندي القنني (م ٩٨٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الجليل السامرودي، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٢هـ.
٩٨. تصحيح اعتقادات الإمامية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن نعمان معروف به شيخ مفيد (م ٤١٣هـ)، تحقيق: حسين درگاهي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٩٩. التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (مير سيد شريف)، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٠٠. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، إسماعيل بن عمر البصري الدمشقي (م ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز غنيم و محمد أحمد عاشور و محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الشعب.
١٠١. تفسير آلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، أبو الفضل شهاب الدين محمود آلوسي البغدادى (ت ١٢٧٠هـ) تحقيق: محمود الشكري، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
١٠٢. تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (م ٥١٦هـ).

- تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣ هـ.
١٠٣. تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (- ٦٨٥ هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٠ هـ.
١٠٤. تفسير الثعلبي (الكشف والبيان في تفسير القرآن)، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (م ٤٢٧ هـ) تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
١٠٥. تفسير الرازي: تفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ)، تحقيق: محمد رضوان الدايه، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ.
١٠٦. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي (العياشي) (م ٣٨٣ هـ)، تحقيق: مسعود مطرجي المحلاتي، بيروت: دار الفكر، تهران: المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ ش.
١٠٧. تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
١٠٨. تفسير غرائب القرآن: نظام الدين النيشابوري (٧٢٨ هـ)، زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ.
١٠٩. تفسير الفرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي (م ٣٥٢ هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، طهران: مؤسسة الطبع والنشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
١١٠. تفسير القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (م ٣٢٩ هـ)، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، قم: مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
١١١. تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (م ٥٣٧ هـ)، بيروت: دار الفكر.
١١٢. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم - إيران: المطبعة مهر، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
١١٣. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر

- عطا، بيروت: دار المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
١١٤. تقريب المعارف، أبو الصلاح تقي بن نجم الحلبي (م ٤٤٤٧ هـ)، تحقيق: فارس الحسن، ١٤١٧ هـ.
١١٥. تلخيص الجبير في تخريج الراعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، بيروت: دار الفكر.
١١٦. تلخيص الشافى، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي) (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد حسين بحر العلوم، قم: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤ هـ.
١١٧. التمثيل والمحاضرة، أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (٤٢٩ هـ)، تحقيق: قصي الحسين، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٣٨٣ هـ.
١١٨. التمهيد، أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف و الشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ.
١١٩. التمهيد لقواعد التوحيد، أبي المعين النسفي الحنفي الماتريدي، تحقيق: محمد عبد الرحمان الشاقول، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٧ هـ.
١٢٠. التنبيه والإشراف، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (م ٣٤٥ هـ)، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، بيروت: دار الصعب، القاهرة: دار الصاوي، ١٣٥٧ هـ.
١٢١. تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي السيد المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، قم: دار الشريف الرضي، ١٢٥٠ هـ.
١٢٢. تنقيح المقال في علم الرجال، عبد الله المامقاني (١٢٩٠ - ١٣٥٥ هـ)، تحقيق: محيي الدين المامقاني (١٣٤٠ - ١٤٢٩ هـ) و محمد رضا المامقاني، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٢٣ - ١٤٣١ هـ.
١٢٣. التوحيد، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ.

١٢٤. تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (م ٣١٠ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٢ هـ.
١٢٥. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (م ٦٧١ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٦ هـ.
١٢٦. تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥ هـ.
١٢٧. التهذيب (تهذيب الأحكام في شرح المقنعة)، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، بيروت: دار التعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.
١٢٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م.
١٢٩. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (م ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر: دار القومية العربية، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
١٣٠. تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال، السيّد محمد عليّ الموحّد الأبطحي، الناشر: ابن المؤلّف، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.
١٣١. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي التميمي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.
١٣٢. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل الشعالي النيسابوري (م ٤٢٩ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار النهضة، ١٣٨٤ هـ.
١٣٣. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مبارك بن محمد بن محمد (ابن الأثير الجزري) (م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ.
١٣٤. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١ هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.



١٣٥. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (م ٣٢٧هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٧٩ هـ.
١٣٦. الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: علي مير شريف، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
١٣٧. جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (م ٣٩٥ هـ)، حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه: محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، القاهرة - مصر: المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
١٣٨. جمهرة خطب العرب، أحمد زكي صفوت، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٥٢ هـ.
١٣٩. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ)، تعليق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ.
١٤٠. جوابات المسائل الثبائيات، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيد مهدي رجائي، دار القرآن الكريم، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.
١٤١. جواهر العقدين في فضل الشرفين، علي بن عبد الله السمهودي (م ٩١١ هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.
١٤٢. الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، أبو محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (م ٧٧٥ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، رياض: دار هجر للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.
١٤٣. الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، بيروت: دار الكفر، ١٤١٤ هـ.
١٤٤. الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، حسام الدين حميد بن أحمد المحلي (٥٨٢ - ٦٥٢ هـ)، تحقيق: المرتضى بن زيد المحطوري، مكتبة بدر، صنعاء، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
١٤٥. حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار عليهم السلام، السيد هاشم بن سليمان البحراني (م ١١٠٧ هـ)، تحقيق: غلام رضا مولانا البروجردی، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

١٤٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (م ٤٣٠هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
١٤٧. حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء، محمد بن أحمد الشاشي (٤٢٩ - ٥٠٧هـ)، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٩٨٨م.
١٤٨. حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدميمري (م ٧٧٣هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
١٤٩. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٥٠. الخراج والخراج، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (٥٧٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، ذو الحجة ١٤٠٩هـ.
١٥١. الخراج، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عمان: دار كنوز المعرفة، ١٤٣٠هـ.
١٥٢. خصائص الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، طهران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٥٣. الخصال، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: جامعة المدرسين بالحوزة العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٥٤. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (٦٤٨ - ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٥٥. خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، علي بن عبد الله بن أحمد الحسن السموهودي، تحقيق: علي عمر، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٧هـ.
١٥٦. الخلاف، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ - ٣٨٥هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

١٥٧. الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، السيّد عليّ خان المدني، الناشر: منشورات بصيرتي - قم، ١٣٩٧هـ.
١٥٨. الدرّ المثنور في التفسير المأثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
١٥٩. دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، أبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (م ٣٦٣هـ)، تحقيق: آصف بن عليّ أصغر الفيضي، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ.
١٦٠. دلائل الإمامة، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ق ٥هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
١٦١. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٦٢. الديباج الوضيّ في الكشف عن أسرار كلام الوصي (شرح نهج البلاغة)، أبي الحسين يحيى بن حمزة بن عليّ الحسيني (م ٧٤٩هـ)، تحقيق: خالد بن قاسم بن محمد المتوكل، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن عليّ الثقافية، ١٤٢٩هـ.
١٦٣. ديوان الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة (م ٩٠هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.
١٦٤. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل الربيعي، المعروف ب: أعشى قيس، تحقيق: محمد محمد حسين، مصر: مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ١٩٥٠م.
١٦٥. ديوان الحطينة، جرول بن أوس الحطينة، بيروت: دار الصادر، ١٤٠١هـ.
١٦٦. ديوان الحماسة، أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، بيروت: دار الجيل، ٢٠٠٢م.
١٦٧. ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: عمر فاروق، بيروت: دار القلم.
١٦٨. ديوان المعجاج، روبة بن المعجاج، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.
١٦٩. ديوان كعب بن زهير، كعب بن زهير، بيروت: دار الأرقم، ١٤١٤هـ.
١٧٠. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة، بيروت: دار الأرقم، ١٤١٧هـ.

١٧١. ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (م ٣٩٥هـ)، القاهرة - مصر: مكتبة القدسي، ١٣٥٢هـ.
١٧٢. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، أبو العباس أحمد بن محمد الطبري (م ٦٩٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، جدة: مكتبة الصحابة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٧٣. ذخيرة الحفاظ، محمد بن طاهر المقدسي، اله آباد هند: دار الدعوة، رياض: دار السلف، ١٤١٦هـ.
١٧٤. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١١هـ.
١٧٥. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، أبو الحسن علي بن بسام الشستري، (٤٧٧ - ٥٤٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ.
١٧٦. الذريعة إلى أصول الشريعة، الشريف المرتضى، تحقيق: د. أبو القاسم كرجي، الناشر: جامعة طهران، ١٣٤٦ش.
١٧٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ الأغا برك الطهراني، الناشر: دار الأضواء بيروت - لبنان، ط ٣، ١٩٨٣ - ١٤٠٣م.
١٧٨. ذكر أسماء التابعين، علي بن عمر دار قطني، قم: مركز اطلاعات و مدارك اسلامي، ١٣٨٧.
١٧٩. الرجال، حسن بن علي ابن داود الحلبي، تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، قم: منشورات الرضى.
١٨٠. رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي (٦٤٧ - ٧٠٧هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
١٨١. رجال ابن الغضائري، أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري (٤١١هـ)، مطبعة رباني، ١٣٩٩ش.
١٨٢. رجال البرقي، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (م ٢٨١هـ)، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٨٣. رجال الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٨٤. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال)، شيخ الطائفة، محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: إيران: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
١٨٥. رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ٤٥٠ هـ)، تحقيق: السيد موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٦ هـ.
١٨٦. الردة، محمد بن عمر الواقدي، عمان: دار الفرقان، ١٤١١ ق.
١٨٧. رسائل الجاحظ (الرسائل الكلامية و السياسية)، تحقيق: علي أبو ملح، بيروت: مكتبة الهلال، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥ م.
١٨٨. رسائل الجاحظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٨٩. رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
١٩٠. الرسائل العشر، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ).
١٩١. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين بن أحمد بن محمد العاملي الجعبي المعروف بالشهيد الثاني (م ٩٦٦ هـ)، تحقيق: السيد محمد كلاتر، النجف الأشرف: مطبعة جامعة الظنحف الدينية، ١٣٩٨ هـ.
١٩٢. روضة الطالبين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٧٦ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٩٣. روضة الواعظين، محمد بن الحسن بن علي القتال النيسابوري (م ٥٠٨ هـ)، تحقيق: حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
١٩٤. رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله الأفندي الأصفهاني (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم - إيران: مطبعة الخيام، ١٤٠١ هـ.

١٩٥. الرياض النضرة، أحمد بن عبد الله طبري، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٨هـ.
١٩٦. رياض النفوس، أبي بكر عبد الله بن أبي عبد الله المالكي، مكتبة النهضة المصرية.
١٩٧. سبل الهدى والرشاد، محمد بن يوسف الصالحى الشامي (م ٩٤٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.
١٩٨. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلبي (٥٩٨هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٠هـ.
١٩٩. السقيفة وفدك، أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري البصري (ت ٣٢٣هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، بيروت: شركة الكتبي للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ.
٢٠٠. سمط اللآلئ في شرح أمالي القاضي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القاضي (٢٨٨-٣٥٦هـ)، القاهرة-مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ.
٢٠١. السنن، سليمان بن داود البصري الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، بيروت: مؤسسة الريان، ٢٠٠٤م.
٢٠٢. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) (م ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ.
٢٠٣. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٢٠٤. سنن الترمذي (=الجامع الصحيح)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (م ٢٧٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٢٠٥. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بالدارقطني (م ٢٨٥هـ)، تحقيق: أبو الطيب محمد آبادي، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.
٢٠٦. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (٢٥٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩هـ.
٢٠٧. سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي (٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٠٨. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣هـ)، تحقيق: سليمان

- البغدادى و كسروى حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٢٠٩. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (م ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، قم: دار الفكر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٢١٠. السنّة، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٧٨ هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٣ هـ.
٢١١. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤١٤ هـ.
٢١٢. سيرة ابن إسحاق، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى، تحقيق: محمد حميد الله، مغرب: معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب، ١٣٦٩ هـ.
٢١٣. السيرة الحلبية، علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي (م ١٠٤٤ هـ)، بيروت: دار الإحياء التراث العربى، دار المعرفة، ١٤٠٠ هـ.
٢١٤. السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام الحميري (م ٢١٨ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة محمد علي الصبيح، ١٣٨٣ هـ.
٢١٥. السيرة النبوية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ابن كثير) (م ٧٤٧ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٦ هـ.
٢١٦. الشامل في أصول الدين، عبد الملك إمام الحرمين الجويني، تهران: مؤسسه مك گيل با همكارى دانشگاه تهران، ١٣٦٠.
٢١٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
٢١٨. شرح الأخبار في فضائل الأنمة الأطهار، القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي (٣٦٣ هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالى، مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٤ هـ.
٢١٩. شرح العيون (في ضمن كتاب: فضل الاعتزال و طبقات المعتزلة)، المحسن بن محمد بن

- كرامة الحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد السيد، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ.
٢٢٠. الشرح الكبير، أبي البركات سيدي أحمد الدردير (١٣٠٢هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٢١. الشرح الكبير على المغني، عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي (م ٦٨٢ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٢٢. شرح معاني الآثار، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدی الطحاوي الحنفي (٢٢٩ - ٣٢١ هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
٢٢٣. شرح المواقف، قاضي عضد الدين ايجي، مصر: مطبعة السعادة، بی تا.
٢٢٤. شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي (م ٦٧٦ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ.
٢٢٥. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد ابن أبي الحديد المعتزلي (م ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م.
٢٢٦. شعب الأيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
٢٢٧. الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق ونشر: عيسى الحلبي، ١٩٤٦ م.
٢٢٨. شمس العلوم ودواء الكلام العرب عن الكلوم، نشوان بن سعيد الجُميري اليمني (م ٥٧٣ هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومظهر بن علي الأرياني، ويوسف محمد عبد الله، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٩ م.
٢٢٩. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبيد الله بن عبد الله النيسابوري الحاكم الحسكاني (ق ٥ هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٤١١ هـ.
٢٣٠. الصحاح (= تاج اللغة العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد



- عبد الغفور العطار، بيروت: مؤسّسة دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ.
٢٣١. صحيح ابن حبان، علي بن لبنان الفارسي (م ٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
٢٣٢. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (م ٢٥٦ هـ)، تحقيق و نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ.
٢٣٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)، بيروت: دار الفكر.
٢٣٤. الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم، زين الدين أبو محمد علي بن يونس العاملي البياضى النباطى (م ٨٧٧ هـ)، تحقيق: محمد باقر البهودي، طهران: المكتبة المرتضوية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ.
٢٣٥. صفوة الصفوة، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي (م ٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٣٦. الصوارم المهرقة في الصواعق المحرقة، نور الله بن شريف الدين الشوشتری (م ١٠١٩ هـ)، تهران: مطبعة النهضة، ١٣٦٧ هـ.
٢٣٧. الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، أحمد بن حجر الهيتمي الكوفي (م ٩٧٤ هـ)، إعداد: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، مصر: مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ.
٢٣٨. طبقات الحنابلة، قاضي أبي الحسين بن أبي يعلى، تصحيح: محمد حامد الفقى، دار الكتب إحياء العربية.
٢٣٩. الطبقات السنية، تقي الدين بن عبد القادر التيمي، تحقيق: محمد عبد الفتاح الحلو، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.
٢٣. طبقات الشافعية، عماد الدين إسماعيل ابن كثير، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، بيروت: دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.

٢٤. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: مصطفى عبد القادر أحمد عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩-١٤٢٠م.
٢٤٠. طبقات الشعراء، أبو عبد الله محمد بن سلام الجهمي البصري (م ٢٣٢هـ)، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.
٢٤١. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجهمي، مطبعة المدني، ١٩٧٤م.
٢٤٢. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد كاتب الواقدي (م ٢٣٠هـ)، تحقيق ونشر: دار صادر-بيروت.
٢٤٣. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبد الله بن حبان (م ٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
٢٤٤. طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى ابن المرتضى، تحقيق: سوسنة ديفلد-فلزر، بيروت: دار المنظر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م-١٤٠٩هـ.
٢٤٥. طبقات المفسرين، محمد بن علي ابن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٢٤٦. الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، علي بن موسى الحلبي (السيد ابن طاووس) (م ٦٦٤هـ)، قم: مطبعة الخيام، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٢٤٧. طرف من الأنباء والمناقب، أبو القاسم علي بن موسى بن طاووس الحلبي (ت ٦٦٤هـ)، تحقيق: قيس العطار، قم: مؤسسة عاشوراء، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ق.
٢٤٨. العثمانية، أبو عثمان عمرو بن بحر الكيناني (الجاحظ) (م ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: دار الكتاب العربي، ١٣٧٤هـ.
٢٤٩. العدة في أصول الفقه، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، قم: مطبعة ستاره، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٥٠. العقد، المعروف ب: العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه القرطبي الأندلسي (٢٤٦-٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد أمين وإبراهيم الأبياري و عبد السلام محمد هارون، القاهرة-مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٧م.

٢٥١. الملل، أحمد بن حنبل (م ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله، بيروت: المكتب الاسلامي، ١٤٠٨هـ.
٢٥٢. علل الشرائع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٣٨١هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف: منشورات المكتبة الحيدرية، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م.
٢٥٣. العمدة (عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار)، يحيى بن الحسن الأسدي الحلبي (م ٦٠٠هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧هـ.
٢٥٤. عمدة القاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني (م ٨٥٥هـ)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥٥. عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، محمد بن علي بن إبراهيم الأحساني المعروف بابن أبي جمهور (٨٨٠هـ)، تحقيق: الحاج آقا مجتبی العراقي، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
٢٥٦. عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد مهدي الحسيني اللاجوري، طهران: منشورات جهان.
٢٥٧. عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (م ٣٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف علي طویل، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٢٥٨. عيون المعجزات، حسين بن عبد الوهاب (ق ٥هـ)، قم: مكتبة الداوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.
٢٥٩. الغارات، إبراهيم بن محمد (ابن هلال الثقفي) (م ٢٨٣هـ)، تحقيق: مير جلال الدين المحدث الأرموي، طهران: انجمن آثار ملی، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.
٢٦٠. غاية المرام و حجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام، هاشم بن إسماعيل البحراني (م ١١٠٧هـ)، تحقيق: السيد علي عاشور، بيروت: مؤسسة التأريخ العربي، ١٤٢٢هـ.
٢٦١. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد ابن جزري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٣٥٢هـ.

٢٦٢. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (م ١٣٩٢هـ)، تحقيق: دائرة المعارف الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام، نشر مركز الغدير لدراسات الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
٢٦٣. غرر الأخبار ودرر الآثار في مناقب أبي الأئمة الأطهار علي أمير المؤمنين، حسن بن محمد الديلمي (ق ٨هـ)، تحقيق: إسماعيل ضيغم، قم: دليل ما، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٢٦٤. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، السيد حمزة بن علي بن زهرة الحلبي (٥١١-٥٨٥هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٦٥. الغيبة، أبو جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الله الطهراني وأحمد علي الناصح، قم: مؤسسة المعارف الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٦٦. الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (م ٥٨٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد ابوالفضل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٦٧. فتح الباري، أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز عبد الله بن باز، بيروت: دار الفكر، ١٣٧٩هـ.
٢٦٨. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، بيروت: مطبعة دار ابن كثير، مطبعة دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٦٩. الفتوح، أبو محمد أحمد بن أئثم الكوفي (م ٣١٤هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٧٠. الفخرى في أنساب الطالبين، إسماعيل بن الحسين المروزي الأزورقاني (م ٦١٤هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٢٧١. فرائد السمطين في فضائل المرتضى والتول والسبطين والأئمة من ذرّتهم عليهم السلام، إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن عبد الله الجويني (م ٧٣٠هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، بيروت: مؤسسة المحمودي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
٢٧٢. الفرج بعد الشدة، أبو بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (م ٢٨١هـ)،

- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٧٣. الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق: نعيم حسين زرزور، صيدا-بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.
٢٧٤. فرق الشيعة، أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٧ هـ)، طهران: المكتبة المرتضوية.
٢٧٥. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (م ٣٩٥ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٢٧٦. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (م ٤٥٦ هـ)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ.
٢٧٧. الفصول العشرة في الغيبة، الشيخ المفيد، تحقيق: فارس الحسون، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤ هـ.
٢٧٨. الفصول المختارة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
٢٧٩. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، أبو عبد الله محمد بن محمد نعمان العكبري البغدادي، (٤١٣ هـ) اختار منه أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى وعلم الهدى) (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: نور الدين الجعفريان و يعقوب الجعفري و محسن الأحمد، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٨٠. الفصول المهمة في أصول الأئمة، الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (م ١١٠٤ هـ)، تحقيق: محمد بن محمد الحسين القائيني، مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٢٨١. فضائح الباطنية، أبي محمد الغزالي، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٢ هـ.
٢٨٢. الفضائل، أبو الفضل سديد الدين شاذان بن جبرئيل القمي (م ٦٦٠ هـ)، النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، الطبعة الأولى، ١٣٣٨ هـ.

٢٨٣. فضائل أمير المؤمنين، ابن عقده (٢٥٠ - ٣٣٢هـ)، تحقيق: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، قم: انتشارات دليل ما، ١٤٢٤هـ.
٢٨٤. فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٢٨٥. الفوائد الرجالية، السيد بحر العلوم، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، والسيد حسين بحر العلوم، طهران: مكتبة الصادق، الطبعة الأولى، ١٣٦٣ش.
٢٨٦. الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٨٧. الفهرست، محمد بن إسحاق الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: رضا تجدد.
٢٨٨. فهرست النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي، تحقيق: السيد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.
٢٨٩. فهرس مخطوطات مكتبة السيد المرعشي النجفي، إعداد السيد أحمد الحسيني، الناشر: مكتبة السيد المرعشي النجفي - قم.
٢٩٠. قاموس الرجال، الشيخ محمد تقي التستري (١٣٢٠ - ١٤١٥ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم - إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٢٩١. القاموس المحيط، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (م ٨١٤ هـ)، تحقيق: نصر الهوريني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٩٢. قرب الإسناد، الشيخ أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٩٣. قصص الأنبياء، أبو الحسين سعيد بن هبة الله (قطب الدين الراوندي) (م ٥٧٣ هـ)، تحقيق: غلام رضا عرفانيان، قم: منشورات الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٢٩٤. قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، أبو اسحاق إبراهيم بن هاشم الكوفي القمي، زائر، ١٣٨٩.
٢٩٥. قلادة النحر في غرائب البر والبحر، سليم كساب، مطبعة الاميركان.

٢٩٦. القند في ذكر علماء سمرقند، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي، تحقيق: يوسف الهادي، تهران: دفتر نشر ميراث مكتوب، ١٤٢٠هـ.
٢٩٧. قواعد المرام في علم الكلام، كمال الدين ميثم بن علي البحراني (م ٦٨٩ هـ)، تحقيق: سيد أحمد حسيني، كربلا: العتبة الحسينية المقدسة، ١٤٣٢هـ.
٢٩٨. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي الكليني (م ٣٢٩ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣ هـ.
٢٩٩. الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، تحقيق: رضا الأستاذي، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة - أصفهان.
٣٠٠. الكامل، عبد الله بن عدي (٣٦٥هـ)، يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
٣٠١. الكامل في التاريخ، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني، المعروف ب: ابن الأثير (م ٦٣٠هـ)، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م.
٣٠٢. كتاب البلدان، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني، المعروف ب: ابن الفقيه (م ٣٤٠هـ)، تحقيق: يوسف الهادي، الطبعة الأولى، نشر: عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٩٦ م / ١٤١٩هـ.
٣٠٣. كتاب سليم بن قيس، سليم بن قيس الهلالي العامري (ت حوالي ٩٠هـ)، تحقيق: محمد الأنصاري الزنجاني، قم: نشر الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٣٠٤. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ). تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
٣٠٥. كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، تحقيق: حسين خانصو، راجح كردي، عبد الحميد كردي، اسطنبول: كورايمر، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
٣٠٦. كتاب من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣٠٧. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جارا لله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

٣٠٨. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، أبو الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني (م ١١٦٢ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

٣٠٩. كشف الغمّة، علي بن عيسى الإربلي (م ٦٨٧ هـ)، تصحيح: السيّد هاشم الرسولي، بيروت: دارم الكتاب، ١٤٠١ هـ.

٣١٠. كشف المحبّة لثمره المهجّة، أبو القاسم رضي الدين علي بن موسى بن طائوس الحسني (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق: محمد الحسون، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٣١١. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلّي، تحقيق: الشيخ حسن حسن زاده الأملي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة التاسعة، ١٤٢٢ هـ.

٣١٢. كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر، أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزّاز القمّي (القرن الرابع الهجري)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمره اي، قم: منشورات بيدار، ١٤٠١ هـ.

٣١٣. كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (م ٦٥٨ هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، طهران: دار إحياء التراث أهل البيت عليهم السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

٣١٤. كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٣١٥. كنز العمال، علي بن حسام الدين المتقي الهندي (م ٩٧٥ هـ)، تصحيح: صفوة السقا، بيروت: مكتبة التراث الإسلامي، ١٣٩٧ هـ.

٣١٦. كنز القوائد، أبو الفتح الشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراچكي الطرابلسي (م ٤٤٩ هـ)، إعداد: عبد الله نعمة، قم: دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.



٣١٧. الكنى والألقاب، عباس بن محمد رضا القمي (م ١٣٥٩ هـ)، طهران: مكتبة الصدر، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧ هـ.

٣١٨. اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن ابوبكر سيوطي (م ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ.

٣١٩. اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين علي بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، المعروف بـ: ابن الأثير (م ٦٣٠ هـ)، بيروت - لبنان: دار صادر، غير مؤرخة.

٣٢٠. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، قم: طبعة مؤسسة نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥ هـ.

٣٢١. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية ١٩٧١ م / ١٣٩٠ هـ.

٣٢٢. اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، جمال الدين مقداد بن عبد الله الأسدي السيوري الحلبي، تحقيق: السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ.

٣٢٣. مئة متقبة من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من ولده عليهم السلام، أبو الحسن محمد بن أحمد القمي (ابن شاذان) (م ٤١٢ هـ)، تحقيق و نشر: مدرسة الامام مهدي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٣٢٤. المبسوط، شمس الدين السرخسي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ.

٣٢٥. المتبقي من تراث ابن قبة الرازي، ابن قبة الرازي، إعداد و تحقيق: حيدر البياتي، الناشر: مكتبة و دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة - كربلاء المقدسة، الطبعة الأولى، ٢٠١٧ م ١٤٣٨ هـ.

٣٢٦. متشابه القرآن والمختلف فيه، أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب (م ٥٨٨ هـ)، تحقيق: حامد جابر حبيب المؤمن الموسوي، بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، ١٤٢٩ هـ.

٣٢٧. المجالس والمساربات، نعمان بن محمد المغربي، تحقيق: محمد الفقي، ابراهيم شيوخ و محمد اليعلاوي، بيروت: دار المنتظر، ١٩٩٦ م.

٣٢٨. مجمع البحرين و مطلع النيرين ، فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني الإشكوري، طهران: مكتبة النشر الثقافية الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.
٣٢٩. مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ق ٦ هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء و المحققين مع تقديم السيد محسن الأمين العاملي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٣٣٠. مجمع الزوائد و منبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)، القاهرة: مكتبة القدسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٣٣١. المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (م ٦٧٦ هـ)، تحقيق و نشر بيروت: دار الفكر.
٣٣٢. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (م ٢٨٠ هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٣٣٣. المحاسن و المساوي، إبراهيم بن محمد البيهقي (م ٣٢٠ هـ)، بيروت - لبنان: دار صادر، ١٣٩٠ هـ.
٣٣٤. محاضرات الأدباء و محاورات الشعراء و البلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (م ٥٠٢ هـ)، بيروت: دار الحياة، غير مؤرخة.
٣٣٥. محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين من العلماء و الحكماء و المتكلمين، الفخر الرازي، تقديم و تعليق: د. سميح دغيم، الناشر: دار الفكر اللبناني.
٣٣٦. المحكم و المحيط الأعظم في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة (ت ٤٥٨ هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي.
٣٣٧. المحيط بالإمامة (مخطوط)، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد الديلمي الزيدي، مركز التراث و البحوث اليمني، مكتبة المركز، الرقم ٢٦.
٣٣٨. المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل صاحب بن عباد الطالقاني (م ٣٨٥ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٣٣٩. المختار من مناقب الأخيار، مبارك بن محمد بن محمد (ابن الأثير الجزري) (م ٦٠٦ هـ)،

- إمارات: مركز زايد للتراث و التاريخ، ١٤٢٤هـ.
٣٤٠. مختصر تاريخ دمشق، محمد بن مكرم المصري الأنصاري (ابن منظور) (م ٧١١هـ)، دمشق: دار الفكر الطبعة الأولى، ١٤٠٤-١٤٠٨هـ.
٣٤١. المختصر في تاريخ البشر (تاريخ أبي الفداء)، عماد الدين إسماعيل بن علي أبي الفداء، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
٣٤٢. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، تصحيح: السيد هاشم الرسولي، مكتبة ولي العصر عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ.
٣٤٣. مروج الذهب و معادن الجواهر، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (م ٣٤٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤هـ.
٣٤٤. المسائل السروية، الشيخ المفيد، تحقيق: صائب عبد الحميد، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٤٥. المسائل العكبيرة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، قم: المؤتمر العالمية للشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.
٣٤٦. المسالك و الممالك، عبيد الله بن عبد الله خرداده، تهران: حسن قره چانلو، ١٣٧٠ش.
٣٤٧. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (م ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، بيروت: الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٣٤٨. المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري (ق ٥هـ)، تحقيق: أحمد محمودي، قم: مؤسسة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٣٤٩. المسلك في أصول الدين، نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، تحقيق: رضا الأستاذي، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٣٥٠. المسند، أحمد بن محمد الشيباني (ابن حنبل) (م ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٥١. مسند ابن الجعد، أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري (م ٢٣٠ هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.
٣٥٢. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي (٢٠٤ هـ)، بيروت: دار المعرفة.
٣٥٣. مسند أبي عوانة، أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائني، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٩ هـ.
٣٥٤. مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، جدة: دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٣٥٥. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (٢١٩ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.
٣٥٦. مسند الشاميين، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
٣٥٧. مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (م ٤٥٤ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٣٥٨. مصادر نهج البلاغة وأسانيده، عبد الزهراء الحسيني الخطيب (معاصر)، بيروت: دار الأضواء.
٣٥٩. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (م ٧٧٠ هـ)، قم - إيران: دار الهجرة، ١٤٠٥ هـ.
٣٦٠. المصنف، عبد الله بن محمد أبي شعبة العبسي الكوفي (٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
٣٦١. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٣٦٢. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٣٦٣. المصنّف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبه إبراهيم بن عثمان بن أبي بسكر بن أبي شيبه الكوفي العبسي (٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، الطبعة الأولى، جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
٣٦٤. مطالب السؤل في مناقب آل الرسول عليهم السلام، أبو سالم محمد بن طلحة النصيبي الشافعي (م ٦٥٢ هـ)، تحقيق: ماجد أحمد العطية، بيروت: مؤسسة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٣٦٥. معارج الأصول، أبو القاسم جعفر بن الحسن الهذلي المعروف بالمحقق الحلي (م ٦٧٦ هـ)، تحقيق: محمد حسين الرضوي، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٤٠٣ هـ.
٣٦٦. المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة) (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ.
٣٦٧. معالم العلماء، محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨ هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، قم: [بالأفست عن طبعة النجف].
٣٦٨. معاني الأخبار، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٢ هـ.
٣٦٩. المعبر في شرح المختصر، أبو القاسم جعفر بن الحسين المحقق الحلي (م ٦٧٦ هـ)، تحقيق: ناصر المكارم الشيرازي، قم: مؤسسة سيد الشهداء، ١٣٦٤ ش.
٣٧٠. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (٤٢٦ هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
٣٧١. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ.
٣٧٢. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله و عبد الحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ.
٣٧٣. معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.

٣٧٤. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٤١٣هـ)، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ.
٣٧٥. معجم الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني الخراساني، تهذيب: الدكتور سالم الكرنكوي، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٣٥٤هـ.
٣٧٦. معجم الصحابة، أبو الحسن عبد الباقي بن قانع البغدادي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ٢٠٠٥م.
٣٧٧. المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
٣٧٨. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
٣٧٩. معجم ما استعجم، أبو عبيد الله بن عبد العزيز البكري (م ٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٣٨٠. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (م ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، قم - إيران: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، [بالأفست].
٣٨١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وأحمد الزينات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة.
٣٨٢. معرفة السنن والآثار، أحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٨٣. معرفة الصحابة، أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، مكتبة الدار - مكتبة الحرمين.
٣٨٤. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، بيروت: عالم الكتب، ١٤٩هـ.
٣٨٥. المعلقات العشر وأخبار شعرائها، أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ.
٣٨٦. المغازي، محمد بن عمر بن واقد (الواقدي) (م ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٨٧. المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي (ت ٦١٦ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
٣٨٨. المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٦٢٠ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
٣٨٩. المغني في أبواب التوحيد والعدل (ج ٢٠ في الإمامة ١، ٢)، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الحليم محمود، و سليمان دنيا.
٣٩٠. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الشريبي الخطيب (٩٧٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م.
٣٩١. مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، منشورات طليعة النور، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ.
٣٩٢. مقاتل الطالبين، أبو الفرج الأصفهاني (٢٨٤-٣٥٦ هـ)، تحقيق: كاظم المظفر، قم: منشورات المكتبة الحيدرية مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.
٣٩٣. المقاصد الحسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٢ هـ.
٣٩٤. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتز، فيسبادن: دار النشر فرانز، ١٤٠٠ هـ.
٣٩٥. المقالات والفرق، أبو خلف سعد بن عبد الله الأشعري (ت ٣٠١ هـ)، طهران: مؤسسة مطبوعات عطائي، ١٩٦٣ م.
٣٩٦. مقتل الحسين عليه السلام، أبو المؤيد موفق بن أحمد الخوارزمي (م ٥٦٨)، تحقيق: شيخ محمد سماوي، قم: منشورات مكتبة المفيد.
٣٩٧. مقتل الحسين عليه السلام، عبد الرزاق المقرم، قم: مكتبة الحيدرية، ١٤٢٥ هـ.
٣٩٨. المقفى الكبير، تقي الدين المقرئ، تحقيق: محمد اليعلاوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١١ هـ.
٣٩٩. المقنعة، الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن نعمان العكبري (٤١٣ هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.

٤٠٠. الملخص في أصول الدين، الشريف المرتضى، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، الناشر: مركز النشر الجامعي، ومكتبة مجلس الشورى الإسلامي (مركز نشر دانشگاهي، و كتابخانه مجلس شورای اسلامی) - طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨١ش.
٤٠١. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٤٧١-٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيّد كيلائي، بيروت: دار المعرفة.
٤٠٢. منار الهدى في النصّ على إمامة الأئمة الاثني عشر، الشيخ عليّ البحراني (م ١٣٤٠هـ)، تحقيق: السيّد عبد الزهراء الخطيب، بيروت: دار المنتظر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٤٠٣. المناقب، أبو الحسن عليّ بن محمد بن محمد الواسطي الشافعي المعروف بابن المغازلي (م ٤٨٣هـ)، إعداد: محمد باقر البهبودي، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
٤٠٤. المناقب، أبو عبد الله محمد بن عليّ بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨هـ)، تحقيق و نشر: المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ.
٤٠٥. مناقب علي بن أبي طالب و ما نزل من القرآن في علي، ابن مردويه الأصفهاني (٣٢٣-٤١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، قم: انتشارات دار الحديث، ١٤٢٢هـ.
٤٠٦. المناقب (المناقب للخوارزمي)، الموفق بن أحمد البكري المكي الحنفي الخوارزمي (م ٥٦٨هـ) تحقيق: مالك المحمودي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٤٠٧. المناقب والمثالب، أبي حنيفة نعمان بن محمد، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٢٣هـ.
٤٠٨. المتنظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمد ابن الجوزي (م ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا، راجعه: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٤٠٩. المنية والأمل في شرح الملل والنحل، أحمد بن يحيى ابن مرتضى، تحقيق: محمد جواد مشكور، مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٩٨٨م.



٤١٠. المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأبيجي (م ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، ١٤١٧هـ.
٤١١. الموطأ، مالك بن أنس (م ١٥٨هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ.
٤١٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
٤١٣. المؤلف والمختلف في أسماء نفل الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (٣٣٢-٤٠٩هـ)، تحقيق: مثنى الشمري و قيس التميمط، بيروت - لبنان: دار المغرب، ١٤٢٨هـ.
٤١٤. نثر الدرّ، أبو سعيد منصور بن الحسين الوزير الأبي القمي (م ٤٢١هـ)، تحقيق: محمد علي قرنة محمد البجاوي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة، الطبعة الأولى، ١٩٨١ م.
٤١٥. النص والاجتهاد، عبد الحسين شرف الدين (م ١٣٧٧هـ)، ترجمه: علي دواني، تهران: كتابخانه بزرگ اسلامی، ١٣٩٦هـ.
٤١٦. نفائس التأويل، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي البغدادي السيد المرتضى علم الهدى (ت ٤٣٦هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٣١هـ.
٤١٧. النقائض بين جرير والفرزدق، رواية أبي عبيدة المعمر بن المثنى، مصر، سنة ١٩٥٣ م.
٤١٨. نكت الكتاب المغني، مختصر منقح من المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عمر حمدان، زابيه اشميدكه، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
٤١٩. نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار صلى الله عليه وآله، مؤمن بن حسن الشبلنجي (م بعد ١٢٩٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
٤٢٠. النهاية، أبو جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق و نشر: إنتشارات قدس، قم.
٤٢١. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النويري (٦٧٧-٧٣٣هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة.

٤٢٢. النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، قم: مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة ١٣٦٤ ش.
٤٢٣. نهج البلاغة، جمع: الشريف الرضي، ضبط نص وفهرسة: الدكتور صبحي الصالح، قم: دار الهجرة، ١٣٩٥ هـ.
٤٢٤. نهج الحق وكشف الصدق، الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلبي (م ٧٢٦ هـ)، تحقيق: عين الله الحسن الأرموي، قم: دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٤٢٥. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠ هـ.
٤٢٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي (ابن خلكان) (م ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.
٤٢٧. وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (م ٢١٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٤٢٨. الهاشميات، الكميت بن زيد الأسدي (ت ١٢٠ هـ)، بشرح ابن أبي الحديد المعتزلي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٤٢٩. الهداية الكبرى، حسين بن حمدان الخصيبي (م ٣٣٤)، بيروت: مؤسسة البلاغ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ ق / ١٩٨٦ م.
٤٣٠. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري (٤٢٩ هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٤٣١. اليقين باختصاص مولانا علي عليه السلام بإمرة المؤمنين، أبو القاسم علي بن موسى الحلبي (ابن طاووس) (م ٦٦٤ هـ)، تحقيق: محمد باقر الأنصاري، قم: مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٤٣٢. ينابيع المودة لذوي القربى، سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (م ١٢٩٤ هـ)، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، طهران: دار الأسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

## فهرس المطالب

## المجلد الأول

٧	مقدمة التحقيق.....
٧	تمهيد.....
١١	الفصل الأول: الكتب المؤلفة في الإمامة قبل الشافعي.....
٢٥	الفصل الثاني: القاضي عبد الجبار وكتابه المغني.....
٢٥	الف. القاضي عبد الجبار المعتزلي.....
٢٨	شيوخه.....
٢٩	تلامذته.....
٣٠	مؤلفاته.....
٣٠	في علم الكلام.....
٣١	الشروح.....
٣٢	التكملات.....
٣٢	في أصول الفقه.....
٣٢	في النقض على المخالفين.....
٣٢	أجوبة المسائل.....
٣٢	مسائل وردت على غيره، لكنه تكلم في جوابها.....
٣٣	في الخلاف.....
٣٣	في الكلام على أهل الأهواء.....

٣٣	في علوم القرآن.....
٣٣	في المواعظ.....
٣٣	كتب أخرى.....
٣٤	وفاته.....
٣٥	ب. كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل.....
٤٠	أجزاء المغني.....
٤٥	نكت الكتاب المغني.....
٤٦	جزء الإمامة من كتاب المغني.....
٤٦	مصادر كتاب المغني في مباحث الإمامة.....
٤٨	أبواب و فصول مباحث الإمامة في كتاب المغني:.....
٥٥	الفصل الثالث: الشيخ الطوسي وتلخيصه للشافعي.....
٦٣	الفصل الرابع: الشريف المرتضى و كتابه الشافعي.....
٦٤	جمل الثناء على كتاب الشافعي.....
٦٦	من تأثر بالشافعي ونقل عنه.....
٦٨	إرجاع الشريف المرتضى إلى الشافعي في كتبه.....
٦٩	تاريخ تأليف الشافعي.....
٧٢	فصول الكتاب.....
٧٧	منهجية البحث في الشافعي.....
٨٣	بعض آراء الشريف المرتضى في الشافعي.....
٩٦	فوائد من الشافعي.....
١٠٢	مصادر الشافعي، والنصوص المنقولة فيه.....
١٠٥	آراء أصحاب الإمامية في الشافعي.....
١٢٥	الأعمال التي دارت حول الشافعي.....
١٣٢	رسائل جامعية حول الشافعي.....
١٣٤	طبوعات الشافعي.....
١٣٥	وصية الشريف المرتضى لقارئ كتابه.....

١٣٧	الفصل الخامس: مخطوطات الكتاب و العمل عليه
١٣٧	الف: النسخ المعتمدة
١٤٩	ب: سائر النسخ
١٥٩	عملنا في الكتاب
١٦٥	كلمة الشكر
١٦٨	نماذج من تصاوير النسخ

### الشافى فى الإمامة

١٩٣	مقدمة المؤلف
١٩٥	١. فصل فى تتبع ما ذكره مما يتعلق بوجوب الإمامة
١٩٨	دخول الإمامية فى النزاع حول الإمامة، و...
٢٠٢	فسا إلزام الإمامية بما قاله الشذاذ منهم
٢٠٣	بيان ما يتميز به النبى عن المعرفة والإمام والأمة
٢٠٥	بيان اعتقاد الإمامية بأفضلية النبى على الإمام
٢٠٩	وجوه وجوب الإمامة، وبيان الصحيح منها
٢٠٩	١. كون الإمام تمكيناً، وبيان المعنى الصحيح فى ذلك
٢٠٩	٢. تعلق بقاء السماء والأرض بوجود الإمام، ومناقشة ذلك
٢١٢	٣. كون الإمام بياناً، وعدم استلزام ذلك وجوب الإمام فى كل زمان
٢١٣	٤. كون الإمام منبهاً على الأدلة والنظر فيها، وعدم اختصاص ذلك بالإمام
٢١٦	نفى أن يكون المكلف معذوراً إذا فرط فى معرفة الإمام
٢١٨	عدم وجوب عدد معين فى الأئمة
٢١٨	كيفية إزاحة علة المكلفين فى معرفة الإمام
٢٢١	عدم التلازم بين ثبوت الفترة فى الرسل، وثبوتها فى الأئمة
٢٢١	فى بيان أن الإمامة لطف
٢٢٣	عدم لزوم التسوية بين الإمامة والمعرفة من كل وجه
٢٢٧	عدم دلالة العقل على عدد الرؤساء ولا صفاتهم

- ٢٢٨ ..... إمكان معرفة الجميع بالإمام
- ٢٢٩ ..... الفرق بين خبر الإمام في حياته، وخبر الرسول بعد وفاته
- ٢٣٢ ..... عودة إلى البحث عن المقارنة بين المعرفة والإمامة في كونهما لطفاً
- ٢٣٤ ..... عدم حاجة الإمام إلى إمام
- ٢٣٨ ..... عدم اقتصار الحاجة إلى الإمام على دفع الفرقة
- ٢٣٩ ..... استغناء المعصوم عن إمام يصرفه عن فعل القبيح
- ٢٤٠ ..... لزوم الرئاسة على كل حال
- ٢٤٣ ..... نفي الدليل العقلي على عدد الأئمة، ومعنى لزوم وجود رئيس في كل بلد
- ٢٤٥ ..... تجويز العقل أن يكون لكل بلد إمام
- ٢٤٦ ..... الفرق بين دليل وجوب النص على الإمام، ودليل وجوب الرئاسة في الجملة
- ٢٤٧ ..... إلزام صاحب المغني القول بتبعية الإمام للرعية
- ٢٤٩ ..... في بيان أن الحاجة إلى الرئيس من الضروريّات البديهية
- ٢٥٦ ..... إشارة إلى ما تقدّم من عدم دلالة العقل على عدد الأئمة وصفاتهم
- ٢٥٧ ..... تأكيد ما تقدّم من ذهاب العقلاء إلى ضرورة وجود رئيس
- ٢٥٨ ..... في بيان أن الحاجة إلى الإمام عامة لجميع الأحوال
- ٢٦٠ ..... تجويز ترك العقلاء نصب الإمام مع إدراكهم لقبح ذلك عقلاً
- ٢٦٢ ..... إشارة إلى ما تقدّم من عدم التلازم بين دليل إثبات الإمامة، وإثبات صفات الإمام
- ٢٦٥ ..... في بيان أننا نحتج بما يعلمه العقلاء من وجوب الإمامة، لا بفعلهم فقط
- ٢٦٦ ..... نفي معرفة من يستغني بتناصف الناس عن الإمام
- ٢٦٧ ..... عدم التنافي بين القول بالشورى، والقول بوجوب الإمام
- ٢٦٨ ..... شمول الإمامة لشؤون الدين والدنيا، وعدم اختصاصها بالدنيا
- ٢٧١ ..... بيان وجوب نصب الإمام على الله تعالى، لا على الناس
- ٢٧٢ ..... بيان الفرق بين الحاجة إلى الإمام، والحاجة إلى الوكيل
- ٢٧٣ ..... عدم المنافاة بين جواز اجتماع الناس على رئيس كافر، وبين
- ٢٧٥ ..... نفي بعض الوجوه المذكورة لإثبات الحاجة إلى الإمام
- ٢٧٥ ..... ٢، ١. الخاطر والتنبيه على النظر

- ٢٧٦..... ٤. شكر النعمة والتواتر
- ٢٧٧..... ٥. تعريف السموم والأغذية
- ٢٧٧..... عدم جواز كتمان الناس لمصار السموم وفوائد الأغذية، خلافاً.....
- ٢٧٨..... بناء الحاجة إلى الإمام على العادات، وجواز ارتفاع الحاجة إلى.....
- ٢٧٩..... وجوه الحاجة إلى الإمام في الأمور المتواترة.....
- ٢٨٠..... بيان الفرق بين سماع كلام الرسول صلى الله عليه وآله، و.....
- ٢٨٢..... عدم المنافاة بين تجويز إعراض المتواترين عن النقل، وبين حجّة التواتر.....
- ٢٨٣..... إبطال ما ادّعاء صاحب الكتاب من لوازم تلزم الإمامية القائلين بالحاجة إلى الإمام.....
- ٢٨٣..... ١. جواز الكتمان على الخلق العظيم.....
- ٢٨٤..... ٢. إنكار العقليّات أو بعضها.....
- ٢٨٥..... ٣. إثبات أشخاص لا أصل لهم.....
- ٢٨٦..... ٤. ادّعاء الضرورة في النصوص.....
- ٢٨٨..... تعرّض صاحب الكتاب لهشام بن الحَكَم وابن الراوندي وأبي عيسى الوراق.....
- ٢٩١..... أولاً: دفاع المؤلف عن هشام بن الحَكَم ودفعه لما نُسب إليه.....
- ٢٩٦..... ثانياً: دفاع المؤلف عن ابن الراوندي.....
- ٢٩٦..... تعرّض المؤلف لآراء الجاحظ وكتبه.....
- ٢٩٩..... نفي نسبة أبي حفص الحدّاد إلى الشيعة.....
- ٢٩٩..... ثالثاً: دفاع المؤلف عن أبي عيسى الوراق.....
- ٣٠٠..... نماذج من العقائد الباطلة لأبي الهذيل، والنظام، ومعمّر، و.....
- ٣٠٩..... اعتماد الإمامية على العقل في وجوب الإمامة وأوصاف الإمام.....
- ٣١٠..... بيان تناقض كلام صاحب الكتاب وخطئه فيما نسبته إلى.....
- ٣١٢..... بيان أن بعض وجوه الحاجة إلى الإمام تتعلق بواجبات العقل.....
- ٣١٣..... بعض وجوه الحاجة إلى الإمام.....
- ٣١٣..... ١. أداء الشريعة، وعدم الاستغناء بالتواتر والإجماع.....
- ٣١٤..... بيان أن فائدة التواتر إثبات أعيان الأنمة، لا ضرورة وجودهم في الجملة.....
- ٣١٥..... ٢. رفع السهو والخطأ.....

٣. رفع الاختلاف في الديانات، وبيان وجوه الاختلاف في ذلك..... ٣١٦
٢. فصل في تتبع كلامه في الاستدلال على وجوب الإمامة من جهة السمع..... ٣١٩
- الدليل الأول: وجوب إقامة الحدود على الإمام..... ٣٢١
- إبطال الاستدلال بوجوب إقامة الحدود على وجوب الإمامة..... ٣٢٣
- عدم دلالة اشتراط الإيجاب بصفة، على وجوب تحصيل تلك الصفة أو..... ٣٢٤
- بيان الفرق بين إيجاب السبب، وإيجاب إقامة الحدود..... ٣٢٦
- بيان الفرق بين إيجاب العبادات، وإيجاب شروطها..... ٣٢٨
- مناقشة دعوى صاحب المغني من أن الإمامة إن لم تكن واجبة..... ٣٢٨
- مناقشة دعوى صاحب المغني في أن الإمام قبل أن يصير إماماً..... ٣٣١
- حرمة تضييع الحدود على الإمام دون الأمة..... ٣٣٤
- دليل وجوب إزالة الغلبة عن الإمام على الأمة..... ٣٣٦
- عدم وجوب نصب الأمراء على الأمة لأجل إقامة الحدود..... ٣٣٨
- عدم التلازم بين وجوب قبول الإمامة و وجوب الثبات عليها..... ٣٤١
- الوجوه التي تجب لها الإمامة، وبطلان قياس الإمامة على الأمر بالمعروف..... ٣٤٥
- الدليل الثاني: إجماع الصحابة..... ٣٤٨
- عدم دلالة سلوك الصحابة على وجوب الإمامة..... ٣٤٩
- مناقشة وجود إجماع على وجوب الإمامة..... ٣٥١
- الدليل الثالث: خبر: «الأئمة من قريش»..... ٣٥٤
- جواب نقضي للمصنف..... ٣٥٥
- الدليل الرابع: تأمير خالد بن الوليد يوم مؤتة..... ٣٥٧
- اعتماد صاحب الكتاب في كلامه على طريقة القياس..... ٣٥٨
- الدليل الخامس: خبر: «إن وليتم أبا بكر...»..... ٣٥٨
- عدم دلالة الحديث المذكور على وجوب الإمامة..... ٣٥٩
- بيان عدم الحاجة إلى النص على وجوب الإمامة ومعرفة صفات الإمام..... ٣٦١
- عدم جواز خفاء النص على صفات الإمام على الأنصار..... ٣٦٤
- عدم دلالة القرآن على صفات الإمام وما يتولاه..... ٣٦٩



- بيان أن أصول الصلاة والزكاة ثابتة بالاضطرار، لا بالأخبار..... ٣٧٠
- تناقض كلام صاحب الكتاب..... ٣٧٢
٣. فصل في الكلام على اعتراضه على ما حكاه من أدلتنا في..... ٣٧٥
- الدليل الأول: عموم النقص بين الناس..... ٣٧٧
- بيان التقرير الصحيح لدليل اللطف على وجوب الإمامة..... ٣٧٧
- عدم دلالة جواز السهو على الحاجة إلى الإمام، على تفصيل في ذلك..... ٣٧٨
- معنى «اتباع الشهوات» في دليل وجوب الإمامة..... ٣٨٠
- التقرير الصحيح للاستدلال بجواز الشبهة على وجوب الإمامة..... ٣٨٠
- استلزام وجود النقص بين الناس حاجتهم إلى الإمام، على تفصيل في ذلك..... ٣٨١
- عدم اقتضاء كون الإمام لطفاً نفى القدرة عن الله تعالى..... ٣٨٢
- بيان دقيق في كيفية الاستدلال بالنقص على وجوب الإمام..... ٣٨٤
- عدم المنافاة بين العلم الضروري بأمر الدين، والحاجة إلى الإمام..... ٣٨٦
- اختلاف أنواع الألفاظ من حيث الخصوص والعموم..... ٣٨٦
- استحالة توقّف معرفة جميع الأئمة على معرفة الإمام..... ٣٨٧
- عدم تساوي وجود الإمام وعدمه في معرفة الناس التكليف وقيامهم بها..... ٣٨٨
- إشكال لصاحب «المغني» حول غيبة الإمام، وردّه..... ٣٩٠
- بيان الفرق بين عدم ظهور الإمام وعدم عينه..... ٣٩٠
- بيان المانع الحقيقي من ظهور الإمام..... ٣٩٢
- بيان الفرق بين علة الاستتار من الأعداء ومن الأولياء..... ٣٩٤
- عدم لزوم كون الإمام في كل بلد وجمع..... ٣٩٨
- تمكّن المكلفين من أداء التكليف في زمن الغيبة..... ٤٠٠
- نفى السهو عن الإمام..... ٤٠١
- جواز عدول الناقلين للأخبار عن النقل..... ٤٠١
- عدم التلازم بين سقوط التكليف عن الناقل إذا سها، وبين سقوطه عن الآخرين..... ٤٠٣
- وجه دلالة جواز دخول الشبهة على الحاجة إلى الإمام..... ٤٠٥
- وجه دلالة اتباع الشهوات على الحاجة إلى الإمام..... ٤١٠

- ٤١٥ ..... الدليل الثاني: جواز السهو والغفلة والشبهة والتقصير على المكلفين
- ٤١٦ ..... إشارات إلى مسألة كون الإمامة لطفاً
- ٤١٩ ..... عدم وجوب كون الإمام لطفاً في كل تكليف
- ٤٢٠ ..... الفرق بين وجوب كون الإمام لطفاً في كل تكليف وجواز ذلك
- ٤٢١ ..... هل يوجب اللطف في الإمامة كون الناس ملجئين إلى الطاعة؟
- ٤٢٣ ..... عدم قيام غير الإمام مقامه فيما هو لطف فيه
- ٤٢٤ ..... عدم استغناء المكلفين عن الإمام فيما هو لطف فيه
- ٤٢٧ ..... الدليل الثالث: قطع الاختلاف في المذاهب
- ٤٢٩ ..... الدليل الرابع: قطع الاختلاف في الفقه والاجتهاد
- ٤٣٠ ..... إبطال صحة الاجتهاد بمعنى طلب غلبة الظن فيما لا دليل عليه
- ٤٣٤ ..... عدم وجود أدلة قاطعة على كل الشريعة
- ٤٣٦ ..... عدم بطلان فتاوى الشيعة وعدم استغنائهم عن إمام يكون من ورائهم
- ٤٣٨ ..... منع أمير المؤمنين من الاجتهاد والاختلاف
- ٤٤٧ ..... الدليل الخامس: معرفة ما يتصل بمصالح أبدان المكلفين ومعاشهم
- ٤٤٩ ..... الدليل السادس: قيام الإمام مقام الرسول في حفظ الشريعة
- ٤٥١ ..... تقرير المصنف للدليل السادس على الإمامة
- ٤٥٤ ..... ضرورة وجود حجة يقف من وراء الناقلين
- ٤٥٧ ..... وجوب معرفة الإمام لأجل معرفة الشرع
- ٤٥٨ ..... بيان الطريق إلى معرفة الإمام، وعدم الاستغناء بالتواتر عنه
- ٤٦١ ..... عدم الاستغناء عن الإمام في معرفة الشريعة
- ٤٦٤ ..... إبطال ما ادّعه صاحب الكتاب من أدلة تُغني عن الإمام
- ٤٦٨ ..... جواز سهو العقلاء عن بعض العلوم الضرورية
- ٤٧٠ ..... بيان ما يجوز كتمان السهو عنه من الأمور المتواترة، وما لا يجوز
- ٤٧٣ ..... عدم جواز كتمان معارضة القرآن
- ٤٧٤ ..... عدم الاستغناء بالإجماع عن الإمام في حفظ الشريعة
- ٤٧٨ ..... بيان الطريق إلى معرفة عين الإمام

٤٧٩	بحث مفصل حول جواز ظهور المعجزات على يد غير الأنبياء.....
٤٨٧	نفي أن يكون العلم بأكثر الشرع أظهر من النص على الإمام.....
٤٨٩	شبهة لصاحب المغني في رجوع الإمام أمير المؤمنين في معرفة بعض.....
٤٩٥	الدليل السابع: إقامة الحدود و.....
٤٩٦	رفض المصنف لدلالة الدليل السابع على وجوب الإمامة.....
٤٩٦	إمكان الاستدلال بالدليل السابع على عصمة الإمام.....
٤٩٨	تناقض كلام صاحب الكتاب.....
٥٠٠	حال الحدود في زمن الغيبة.....
٥٠٣	إشارة إلى الفرق بين عدم إقامة الحدود من قبل الظلمة، ومن قبله تعالى.....
٥٠٤	عدم لزوم عصمة الأمراء المنصوبين من قبل الإمام.....
٥١٠	عدم لزوم عصمة الشاهد.....
٥١١	الدليل الثامن: في بيان أن الحافظ للشرع هو الإمام، لا الأمة.....
٥١٤	جواز ورود السمع الدال على حجية إجماع الأمة، وعدم استحالة ذلك.....

## المجلد الثاني

٧	تمتة: ٣. فصل في الكلام على اعتراضه على ما حكاه من أدلتنا في.....
٩	الكلام في الإجماع.....
٩	مناقشة الحجج التي أقامها صاحب الكتاب لإثبات حجية الإجماع.....
٩	الحجة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ...﴾.....
١٦	عدم التلازم بين النهي عن اتباع غير سبيل المؤمنين، و.....
٢١	توجيه معنى الآية بناء على رفض دلالتها على وجوب اتباع سبيل المؤمنين.....
٢٣	عدم التلازم بين اتباع غير سبيل المؤمنين، وبين الخروج عن سبيلهم.....
٢٦	عدم وجوب ثبوت مؤمنين في كل عصر.....
٣٠	إبطال دلالة الآية على حجية إجماع كل عصر.....
٣٢	الحجة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾.....

- ٣٤..... الحجة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾
- ٤١..... عدم دلالة الآية على نفي الصغائر عن الشهداء العدول، بناءً على.....
- ٤٦..... الحجة الرابعة: خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ»
- ٥٠..... الحجة الخامسة: خبر: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين...»
- ٥٢..... الحجة السادسة: خبر: «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَسْكُنَ بِحُبُوحَةِ الْجَنَّةِ...»
- ٥٤..... الحجة السابعة: سيرة الصحابة والتابعين.....
- ٥٤..... نفي أن يكون جميع الصحابة قد اعتمدوا على الإجماع وخبره.....
- ٥٧..... بطلان الفرق الذي ذكره صاحب الكتاب بين أخبار الإجماع وأخبار العبادات.....
- ٥٩..... شدة الحاجة إلى الإجماع - عند المخالفين - وإلى معرفة العبادات.....
- ٦٢..... عدم إخلال انقطاع نقل القرآن بكونه معجزاً.....
- ٦٣..... مناقشة ما استدلل به صاحب الكتاب على عمل الصحابة بالإجماع وغيره.....
- ٦٤..... مناقشة المقدمة الأولى: عدم تمسك الصحابة بالإجماع وخبره.....
- ٦٤..... إشارة إلى حدوث العمل بالإجماع وعدم تقدمه.....
- ٦٥..... مناقشة المقدمة الثانية: عدم تمسك الصحابة بالإجماع لأجل الخبر.....
- ٦٧..... إلزام صاحب الكتاب بأن عمل الصحابة بالإجماع كان لأجل.....
- ٧٠..... مناقشة المقدمة الثالثة: جواز خطأ الصحابة في التمسك ببعض.....
- ٧٥..... عدم رواية جميع الصحابة لجميع الأخبار أو أكثرها.....
- ٨٥..... مساواة حال أمتنا لسائر الأمم في قبول الأخبار الصحيحة والباطلة.....
- ٨٨..... بطلان دعوى الاضطراب في معرفة صحة أخبار الإجماع.....
- ٩٠..... عودة إلى حديث «لا تجتمع أمتي على خطأ».....
- ٩٠..... بيان المصنف حول دلالة الحديث.....
- ٩٣..... تهافت كلام صاحب الكتاب في تأويل ألفاظ الحديث المختلفة.....
- ٩٥..... بيان المرجع في دلالة قوله: «لا تجتمع» على الخبر أو النهي.....
- ٩٦..... بيان دلالة الحديث على حجية إجماع أهل عصر واحد أو.....
- ٩٩..... الحجة الثامنة: قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...﴾.....
- ١٠٠..... تهافت كلام صاحب الكتاب في استدلاله ببعض الآيات على.....

- الحجة التاسعة: دلالة حال الأمة على عدم اتفاقهم على خطأ ..... ١٠٨
- تجوير الخطأ على الأمة لورود شبهة عليها ..... ١٠٨
- عدم حفظ الشريعة بواسطة التواتر والقياس ..... ١١١
- إشارة إلى كيفية معرفة الإمام ..... ١١٢
- في بيان الحاجة إلى الإمام، حتّى مع كون الشريعة واصله بالتواتر ..... ١١٣
- عدم مانعية غلبة الخوارج أو وقوع الغيبة، من حفظ الإمام للشرع ..... ١١٤
- بيان الفرق بين وجود الإمام الغائب وبين عدمه، و..... ١١٥
- في بيان أنّ الاستدلال بالإجماع إنّما يصحّ عند عدم تميّز الإمام ..... ١١٧
- الدليل التاسع: في بيان أنّ الحافظ للشرع هو الإمام لا التواتر ..... ١٢٣
- في بيان اعتبار التواتر وحيثيته ..... ١٢٤
- في بيان ما يثبت بالتواتر وما لا يثبت ..... ١٢٧
- جواز الاعتماد على التواتر من دون معرفة الإمام ..... ١٣١
- الدليل العاشر: لزوم التسلسل عند نفي عصمة الإمام ..... ١٣٤
- التقرير الأوّل لدليل عصمة الإمام ..... ١٣٥
- عدم المنافاة بين ثبوت معصوم تكون عصمته بالإمام، وبين القول ..... ١٣٧
- في بيان استغناء المعصوم عن الإمام ..... ١٣٩
- شمول التكليف بالمعرفة للمعصومين ..... ١٤٠
- التقرير الثاني لدليل عصمة الإمام ..... ١٤٣
- تجوير حاجة المعصوم إلى إمام في غير فعل الطاعات وتجنّب المقبّحات ..... ١٤٥
- نفي انحصار الحاجة إلى الإمام في أمور أخرى غير كونه لطفاً في ..... ١٤٧
- بيان الفرق بين الإمام والأمير في الحاجة إلى إمام وعدمها ..... ١٤٨
- إعادة مختصرة لدليل عصمة الإمام، وبيان أنّ الإمام ..... ١٥٠
- إثبات عصمة الإمام حتّى مع فرض عدم كونه حجة فيما يؤدّيه ..... ١٥١
- جواز مشاركة الإمام لرعيته في بعض الصفات، دون ..... ١٥٣
- الدليل الحادي عشر: الحاجة إلى الإمام لبيان دلالة الكتاب والسنة ..... ١٥٨
- اختلاف أدلة الشرع من حيث الدلالة، وبيان الحاجة إلى الإمام ..... ١٥٩

- ١٦٣..... بيان الفرق بين بيان الرسول المتواتر و بيان الإمام لمن غاب عنه.
- ١٦٤..... بيان كيفية المعرفة بمراده تعالى في الكتاب.
- ١٦٦..... بيان أنَّ الحاجة إلى الإمام ناشئة من وجود الاحتمال في الشرعيَّات.
- ١٦٩..... الدليل الثاني عشر: لزوم عصمة الإمام للزوم الاقتداء به.
- ١٧٠..... تقرير المصنّف للدليل عصمة الإمام.
- ١٧١..... بيان معنى الاقتداء.
- ١٧٢..... بيان أنَّ الإمام حجة في جميع الشرعيَّات والعقليَّات.
- ١٧٣..... نقد كلام ابن الراوندي.
- ١٧٨..... بيان الفرق بين الإمامة وإمامة الصلاة.
- ١٨٠..... ضرورة وجود مزية بين الإمام ومَن هو دونه.
- ١٨٤..... الدليل الثالث عشر: في بيان أنَّ الإمام يولّي ولا يولّي، و.....
- ١٨٥..... تفصيل المصنّف للدليل عصمة الإمام.
- ١٩٢..... دلالة كون الإمام ممَّن يولّي، على العصمة.
- ١٩٤..... ضرورة وجود مزية بين الإمام والرعية في باب الطاعة.
- ١٩٦..... ضرورة وجود مزية بين الإمام والأمير في باب الولاية والعصمة.
- ١٩٧..... كيفية دلالة نصّ الرسول على عصمة الإمام.
- ١٩٩..... الدليل الرابع عشر: في بيان أنَّ الإمامة مستحقة.
- ٢٠٠..... نفى أن تكون الإمامة مستحقة.
- ٢٠١..... ما يدلّ عليه الاستحقاق وما لا يدلّ.
- ٢٠٣..... دفاع المصنّف عن القائلين بالاستحقاق من الإمامية.
- ٢٠٧..... ٤. فصل في الكلام على ما اعتمده في دفع وجوب النصّ من جهة العقل.
- ٢٠٩..... مقدّمة في بيان الأدلة على وجوب النصّ عقلاً.
- ٢٠٩..... الدليل الأوّل.
- ٢١٢..... الدليل الثاني.
- ٢١٣..... الدليل الثالث.
- ٢١٥..... بيان الفرق بين الإمام والأمرأ وغيرهم المستلزم لوجوب النصّ.

- ٢١٦..... بيان التسوية بين النبي والإمام في بطلان الاختيار:
- ٢١٨..... نفي ورود السمع على صحة الاختيار في باب الإمامة.
- ٢١٨..... مخالفة جماعة من أجلة السلف في أصل الاختيار و.....
- ٢٢٣..... ٥. فصل في إبطال ما طعن به على ما حكاه من طرفنا في وجوب النص.
- ٢٢٥..... الدليل الأول: كون الإمام حجةً وقائماً بمصالح الدين.
- ٢٢٧..... الدليل الثاني: كون الإمام على صفة لا طريق للاجتهاد فيها كالعصمة و.....
- ٢٢٩..... الأدلة العقلية على ضرورة كون الإمام عالماً بجميع الأحكام.
- ٢٢٩..... الدليل الأول.
- ٢٣٢..... الدليل الثاني.
- ٢٣٥..... الدليل الثالث.
- ٢٣٧..... قبح الإمامة مع فقد العلم، سواء كان هناك سبيل لتحصيل العلم، أم لا.
- ٢٤٣..... ضرورة كون الرسول عالماً بجميع الأحكام.
- ٢٤٥..... ضرورة علم الإمام بالأحكام، دون بواطن الأمور.
- ٢٤٨..... بيان الفرق بين علم الإمام وعلم الأمراء.
- ٢٥١..... نفي أفضلية الإمام على الرسول في العلم.
- ٢٥٥..... الفرق بين ولاية الإمام مع جهله بالأحكام، وبين ولايته مع.....
- ٢٥٦..... في بيان أن خطأ الولاة المنصوبين من قبل المعصومين كان عمدياً.
- ٢٥٩..... تأويل ما دلّ بظاهره على جهل أمير المؤمنين عليه السلام ببعض الأحكام.
- ٢٦٧..... لزوم علم الأوصياء والوكلاء بما فوض إليهم.
- ٢٦٩..... وجه جواز رجوع العامي إلى العالم في الفتوى، مع تجويز الغلط عليه.
- ٢٧١..... الدليل الثالث: أفضلية الإمام.
- ٢٧٢..... الأدلة على أفضلية الإمام.
- ٢٧٢..... الدليل الأول.
- ٢٧٤..... دلالة العصمة على أفضلية الإمام.
- ٢٧٥..... عدم الاستغناء بدليل العصمة عن دليل كثرة الثواب على.....
- ٢٧٧..... عدم لزوم أن يكون الأمراء والحكام أكثر ثواباً.

- ٢٧٨ ..... بيان الطريق لمعرفة أفضلية الأمراء والحكام.
- ٢٨١ ..... الدليل الثاني
- ٢٨٤ ..... شمول الدليل المعتمد على أفضلية الإمام للرسول أيضاً
- ٢٨٧ ..... بطلان كون الأمة حافظة للشرع، مع تجويز الاتفاق على الخطأ عليها
- ٢٨٩ ..... عدم دلالة تولية بعض الصحابة على بعض، على
- ٢٩١ ..... الدليل الرابع: عصمة الإمام
- ٢٩٢ ..... جواز إثبات سلامة باطن الرسول و الإمام بدليلين منفصلين
- ٢٩٣ ..... بيان سبب لزوم سلامة باطن الإمام
- ٢٩٧ ..... الدليل الخامس: أن الإمامة من أركان الدين
- ٢٩٨ ..... تقرير المصنف للدليل الخامس
- ٢٩٩ ..... بيان الفرق بين الصلاة و الإمام في باب الاختيار و النص
- ٣٠٣ ..... بيان الفرق بين الإمامة و الكفارات في باب النص
- ٣٠٦ ..... إلزام صاحب المغني القول بوجوب النص على الإمام
- ٣٠٩ ..... ٦. فصل في إبطال ما دفع به ثبوت النص و ورود السمع به
- ٣١١ ..... الكلام في النص وأقسامه
- ٣١٦ ..... الكلام في النص الجلي، والطريق إلى إثبات تواتره
- ٣١٦ ..... شروط الخبر المتواتر
- ٣١٧ ..... تأثير الشروط المذكورة في العلم بصحة الخبر
- ٣٢٠ ..... اشتراط توفر شروط التواتر في الجماعات المتوسطة
- ٣٢٢ ..... الطريق إلى العلم بحصول شروط التواتر في الجماعة المخيرة
- ٣٢٦ ..... الطريق إلى العلم بحصول شروط التواتر في جميع الطبقات
- ٣٣٠ ..... ثبوت شروط التواتر في نقل الشيعة للنص الجلي
- ٣٣٤ ..... ثبوت شروط التواتر في جميع طبقات الشيعة
- ٣٣٧ ..... الكلام في حصول العلم بالنص
- ٣٣٧ ..... عدم لزوم عموم العلم بالنص المتواتر
- ٣٥٦ ..... عدم لزوم حصول العلم الضروري بالنص المتواتر لكل من سمعه



٣٥٧	في بيان حصول العلم الضروري بالنص الجلي أو عدم حصوله
٣٦٤	نفي حصول العلم الضروري من التواتر دائماً
٣٦٤	عدم معذورية المنكرين للنص
٣٦٧	اشتراط العلم الضروري بعدم السبق إلى الاعتقاد وعدم الشبهة
٣٦٩	جواز اختصاص العلم الضروري مع عموم التكليف
٣٧٣	عدم سقوط التكليف والعذر مع ارتفاع العلم الضروري بالنص
٣٧٥	جواز اختصاص العلم الضروري ببعض الأمة، وإن كان مصلحة لسائر الأمة
٣٧٧	بيان شرط حصول العلم الضروري بالنص وعدم معذورية مخالفه
٣٨٣	الكلام في النص على إمامة أبي بكر
٣٨٤	الوجه الدالة على فساد النص على أبي بكر
٣٨٤	الوجه الأول
٣٨٧	الوجه الثاني
٣٨٩	الوجه الثالث
٣٩١	علة عدم احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بالنص
٣٩٣	أقوال للشيخين دالة على بطلان النص على أبي بكر
٣٩٦	الوجه الرابع
٤٠٠	الوجه الخامس
٤٠١	عدم مساواة البكرية للإمامية من حيث العدد
٤٠٢	إبطال دعوى أن النص الجلي ابتدعه أشخاص معروفون
٤٠٥	الكلام في النص على إمامة العباس
٤٠٥	الوجه الدالة على فساد النص على العباس
٤٠٦	الوجه الأول
٤٠٧	الوجه الثاني
٤١٠	الوجه الثالث
٤١٠	الوجه الرابع
٤١١	الوجه الخامس

- ٤١٣..... الكلام في موقف الصحابة من النصّ
- ٤١٥..... بيان سبب إنكار بعض الصحابة النصّ على أمير المؤمنين ٧
- ٤١٥..... الوجه الأوّل
- ٤١٨..... الوجه الثاني
- ٤١٩..... تجويز التسوية بين النصّ الجليّ و نصّ الغدير في كثرة السامعين
- ٤٢١..... جواز العدول عن نقل النصّ الجليّ للشبهة
- ٤٢٣..... بيان الوجه في عدم نقل أهل الملل النصّ الجليّ
- ٤٢٦..... جواز اجتماع العلم بالنصّ، والمنازعة في الإمامة
- ٤٣٠..... نماذج من مخالفة سلوك بعض الصحابة للنصوص الدالة على
- ٤٣٤..... نفي دخول الشبهة على الصحابة المخالفين لأمر المؤمنين ٧
- ٤٣٧..... عدم جواز القطع على بواطن الصحابة
- ٤٤٠..... عدم دلالة التعظيم والإكرام على السلامة في جميع الأحوال
- ٤٤٣..... الكلام في كتمان النصّ، ومناقشة ما نقله القاضي عن أبي هاشم
- ٤٤٤..... جواز انقطاع نقل النصّ من قبّل بعض الأئمة
- ٤٤٧..... نفي حصول الاضطرار من النصّ الجليّ
- ٤٤٨..... بيان الفرق بين دعوى الشيعة والبكرية للنصّ
- ٤٥٢..... بيان الاحتمال الصحيح من بين الاحتمالات الموجودة في نقل النصّ
- ٤٥٣..... عدم ورود ما ذكره أبو هاشم - حول كتمان النصّ - على مختار المصنّف
- ٤٥٦..... عدم دلالة البيعة على بطلان النصّ
- ٤٥٩..... بيان الوجه في عدم الاحتجاج بالنصّ
- ٤٦٢..... جواب ما ذكره أبو هاشم من شواهد لأجل إبطال النصّ
- ٤٦٦..... بيان وجوه دخول أمير المؤمنين ٧ في الشورى
- ٤٧٣..... في بيان عدم دلالة صلاة أبي بكر على إمامته
- ٤٨٠..... ما يستحيل كتمائه على الجماعة الكثيرة وما لا يستحيل
- ٤٨٦..... تناقض كلام القاضي مع ما نقله عن أبي هاشم حول كتمان النصّ
- ٤٨٧..... ما يجب ظهوره من أسباب الكتمان وما لا يجب

٤٨٩	الفرق بين أسباب الكتمان وأسباب الافتعال من حيث الظهور والخفاء
٤٩٨	بيان الفرق بين كتمان الفرائض والشرائع وكتمان النص
٥٠٢	جواب ما أورده أبو هاشم الجبائي من إشكالات على النص
٥٠٤	بيان أن معنى «ضعف أخبار النص» قلة ناقلها لا عدم حجتها
٥٠٥	بيان أن ضعف نقل النص لا يمنع من حصول العلم به
٥٠٦	عدم سقوط تكليف المخالف بسبب عدم علمه بالنص
٥٠٦	بيان الفرق بين نقل رضا الناس بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام
٥٠٨	النص الجلي في شعر السيد الحميري
٥١٠	الفرق بين نقل الفضائل ونقل النص من حيث الكتمان والإظهار
٥١٠	الفرق بين نقل حديث باب خبير ونقل النص

### المجلد الثالث

٧	تممة ٦. فصل في إبطال ما دفع به ثبوت النص و ورود السمع به
٩	الكلام في صحة نقل النص عن طريق أمير المؤمنين عليه السلام على إمامة نفسه
١١	استدلال الشيعة بالنص المروي عن الرسول صلى الله عليه وآله
١١	عدم دلالة سلوك أمير المؤمنين عليه السلام مع القوم على رضاه بإمامتهم
١٢	علة احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام على طلحة والزبير بنكث البيعة دون النص
١٣	عدم دلالة ما نقله المخالفون على عدم النص
١٥	عدم توقف صحة دعوى أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة على عصمته
١٦	عدم المنافاة بين نقل النص عن طريق أمير المؤمنين عليه السلام وغيره
٢٠	حصول العلم الضروري بكثرة من يدعي النص من الشيعة
٢١	عدم ثبوت معجزات الرسول - عدا القرآن - بالضرورة
٢٣	الكلام في تواتر النصوص التي ينقلها الشيعة ودلائلها
٢٥	صحة ما تدعيه الشيعة من لفظ النص و تواتره
٢٧	نفي «الاحتمال» عن النص

- ٢٩ ..... دلالة لفظ «الإمامة» في النصّ على الإمامة العامة.
- ٣٠ ..... وجود عُرف شرعيّ في لفظ «الإمام».
- ٣٢ ..... استعمال الصحابة للفظ «الإمامة» في حقّ ولاة الأمر.
- ٣٣ ..... إبطال أن يكون النصّ ناظراً إلى إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد عثمان.
- ٣٤ ..... إثبات كون النصّ أمراً وإيجاباً، لا إخباراً عن المستقبل.
- ٣٨ ..... مناقشة دَعْوَى الإجماع على إمامة أبي بكرٍ.
- ٤١ ..... بيان عدم دخول الاحتمال في النصّ، ودخوله في الإجماع على أبي بكرٍ.
- ٤٣ ..... نقض كلام القاضي بنفس طريقته.
- ٤٤ ..... تهافت كلام القاضي.
- ٤٥ ..... إلزام القاضي بنفس ما ألزم به القائلين بالنصّ.
- ٤٧ ..... الكلام في الأدلة الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٤٩ ..... الدليل الأول والثاني والثالث: دليل العصمة، والأفضلية، والمطاعن.
- ٥٠ ..... تقرير المصنّف لدليل العصمة.
- ٥٣ ..... دليل الأفضلية.
- ٥٤ ..... دليل المطاعن.
- ٦٠ ..... نفي أن يكون الخلاف في شيء دليلاً على بطلانه.
- ٦٢ ..... بيان الوجه الأول في إبطال إمامة من تُدعى له الإمامة بلا استحقاق.
- ٦٥ ..... الدليل الرابع: آية الولاية.
- ٦٦ ..... تقرير المصنّف للاستدلال بآية الولاية.
- ٦٧ ..... البحث الأول: دلالة لفظة «وليّ» في اللغة على التدبير والإمامة.
- ٦٩ ..... البحث الثاني: دلالة لفظة «وليّ» في الآية على معنى التدبير والإمامة.
- ٧٣ ..... البحث الثالث: توجّه لفظة (الَّذِينَ آمَنُوا) في الآية إلى أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٧٤ ..... البحث الرابع: اختصاص أمير المؤمنين عليه السلام بلفظة (الَّذِينَ آمَنُوا) دون غيره.
- ٧٦ ..... جواز حمل لفظ الجمع على الواحد.
- ٧٧ ..... وجوب تخصيص لفظة «الذين آمنوا»، ونفي عمومها.
- ٧٨ ..... نفي أن يكون حمل الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام مستلزماً.

- ٨٥ ..... نفى دلالة لفظة «الركوع» على التواضع والخضوع
- ٨٨ ..... بيان عدم التنافي بين إيتاء الزكاة والاشتغال بالصلاة
- ٩١ ..... بيان دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد الرسول ﷺ بلا فصل
- ٩٢ ..... نفى دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد عثمان
- ٩٢ ..... معنى وصفه تعالى بأنه ولينا
- ٩٣ ..... صحة وصف الرسول ﷺ بأنه ولي بمعنى إمضاء الحدود والأحكام
- ٩٤ ..... نفى دلالة لفظة «ولي» على معنى النصر
- ٩٦ ..... دلالة اللغة على أن الركوع في الآية حال لإيتاء الزكاة
- ٩٨ ..... بيان حقيقة الزكاة التي آتاها أمير المؤمنين عليه السلام في حال الصلاة
- ١٠٤ ..... عدم دلالة الآية على الصلاة والزكاة الواجبتين دون المستحبين
- ١٠٦ ..... نفى أن يؤدي إيتاء الزكاة إلى بطلان الصلاة
- ١٠٧ ..... نفى أن يكون الركوع جهة فضل للزكاة
- ١٠٩ ..... نفى دلالة الآية السابقة على آية الولاية، على عدم اختصاص آية الولاية
- ١١٠ ..... جواز اختصاص الآية السابقة على آية الولاية بأمر المؤمنين عليه السلام
- ١١٢ ..... نفى تطبيق الآية السابقة على آية الولاية، على أبي بكر
- ١١٤ ..... عدم دقة صاحب المغني في نقله لكلام أبي مسلم الأصفهاني
- ١١٥ ..... نفى نزول آية الولاية في حق عبادة بن الصامت
- ١١٦ ..... الدليل الخامس: آية ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾
- ١١٧ ..... نفى دلالة الآية على الإمامة، وإثبات دلالتها على الفضل
- ١٢٠ ..... دلالة ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على أن أمير المؤمنين عليه السلام أصلح القوم
- ١٢٤ ..... الدليل السادس: آية المباهلة
- ١٢٦ ..... دلالة آية المباهلة على الفضل
- ١٢٦ ..... إثبات دخول أمير المؤمنين عليه السلام في المباهلة
- ١٢٧ ..... نفى أن يكون سبب حضور أمير المؤمنين عليه السلام في المباهلة
- ١٣١ ..... الدليل السابع: آية ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
- ١٣١ ..... نفى دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

- ١٣٣ ..... الدليل الثامن: حديثُ الغديرِ
- ١٣٧ ..... مقدّمة في بيان تقريرات الاستدلال بحديث الغدير على الإمامة
- ١٣٧ ..... التقرير الأول: الاستدلال بمقدّمة الحديث
- ١٣٩ ..... البحث الأول: بيان صحّة حديث الغدير و تواتره
- ١٤١ ..... نفى أن يكون أحدُ شكّ في صحّة حديث الغدير أو اعتقد بطلانه
- ١٤٦ ..... الاستدلال على صحّة حديث الغدير بالاحتجاج به في الشورى
- ١٤٨ ..... بيان صحّة مقدّمة حديث الغدير
- ١٥١ ..... البحث الثاني: دلالة لفظة «مولي» على معنى «أولي»
- ١٥٩ ..... البحث الثالث: دلالة لفظة «مولي» في حديث الغدير على معنى «أولي»
- ١٦٣ ..... البحث الرابع: دلالة لفظة «أولي» على معنى الإمامة
- ١٦٦ ..... بيان عموم إمامة أمير المؤمنين عليه السلام لكلّ ما يقوم به الأئمة
- ١٦٧ ..... بيان عموم إمامة أمير المؤمنين عليه السلام لجميع الخلق
- ١٦٨ ..... التقرير الثاني: طريقة التقسيم
- ١٧١ ..... التقرير الثالث: طريقة الإطلاق
- ١٧٢ ..... مناقشة ما أورده القاضي على تقريرات الاستدلال بحديث الغدير
- ١٧٥ ..... نفى دلالة «مولي» على إيجاب الموالاتة، مع القطع على الباطن، و.....
- ١٨٣ ..... بيان عموم الإمامة لكلّ الخلق والأوقات، بناء على تفسير الولاية في.....
- ١٨٤ ..... تقدّم منزلة الإمامة على منزلة الموالاتة المخصوصة
- ١٨٥ ..... نفى دلالة «مولي» في حديث الغدير على «الموالاتة»
- ١٨٧ ..... نفى شمول فرض طاعة أمير المؤمنين عليه السلام لحال حياة الرسول صلى الله عليه وآله
- ١٩٣ ..... عدم صحّة إرادة الموالاتة المطلقة أو المخصوصة من حديث الغدير
- ١٩٤ ..... بيان تواتر مقدّمة حديث الغدير
- ١٩٥ ..... افتقار التقرير الأول لحديث الغدير إلى المقدّمة، خلافاً للثاني
- ١٩٨ ..... دلالة مقدّمة حديث الغدير على معنى فرض الطاعة
- ١٩٩ ..... مشاركة الأئمة للنبي والإمام بمعنى خاص من المشاركة
- ٢٠١ ..... إرجاع معنى الإشفاق والرحمة إلى معنى فرض الطاعة

- ٢٠٢..... نفى أن يكون فرض الطاعة غير مقصود في مقدّمة حديث الغدير
- ٢٠٢..... نفى لزوم تفسير مقدّمة الحديث بالإمامة
- ٢٠٥..... التقرير الرابع: طريقة الإجماع
- ٢٠٨..... بيان الحاجة إلى مقدّمة الحديث لأجل إثبات الإمامة
- ٢١٣..... إبطال الأخبار التي استدلّ بها على سبيل المعارضة على النصّ على أبي بكر
- ٢١٣..... بطلان حديثي الخلّة والاختداء
- ٢١٩..... بطلان دلالة حديثي الخلّة والاختداء وغيرهما على النصّ
- ٢٢٣..... نفى أن يكون حديث الغدير صادراً نتيجة منازعة مع
- ٢٢٨..... دلالة لفظة «مولي» على الأولي بالتدبير، وأقسام ما تُستعمل فيه من معانٍ
- ٢٢٩..... صحّة إطلاق «مولي» على الوالد والمستأجر مع التقييد
- ٢٣٠..... صحّة إطلاق «مولي» على الرئيس والسيد
- ٢٣١..... صحّة إطلاق «مولي» على مالك العبد من حيث كونه مالكا لطاعته
- ٢٣٢..... بيان عدم توقّف الاستدلال بحديث الغدير على دلالة «مولي»
- ٢٣٥..... دلالة كلام أبي مسلم الأصفهاني على أنّ لفظة «ولي» تُطلق على
- ٢٣٨..... مخالفة كلام أبي مسلم لكلام القاضي
- ٢٣٩..... جواز استعمال صيغة «المفاعلة» في الواحد والاثنين
- ٢٣٩..... جواز استفادة معنى الإمامة من اللغة
- ٢٤٣..... تقرير ابن قبة الرازي للاستدلال بحديث الغدير
- ٢٤٤..... نفى ادّعاء ابن قبة الضرورة في معرفة النصّ على الإمامة من حديث الغدير
- ٢٤٧..... الدليل التاسع: حديث المنزلة
- ٢٥٠..... مقدّمة في الاستدلال بحديث المنزلة
- ٢٥٠..... التقرير الأوّل
- ٢٥١..... البحث الأوّل: إثبات صحّة حديث المنزلة
- ٢٥٢..... البحث الثاني: إثبات أنّ هارون لو بقي حيّاً بعد موسى لخلّفه
- ٢٥٢..... الوجه الأوّل: خلافة هارون لموسى
- ٢٥٦..... الوجه الثاني: شراكة هارون لموسى

- ٢٥٨ ..... نفى كون أمير المؤمنين عليه السلام مفترض الطاعة في حال حياة الرسول صلى الله عليه وآله
- ٢٥٩ ..... نفى أن يكون الحديث ناظراً إلى المنازل التي كانت لهارون من جهة موسى ..
- ٢٦١ ..... البحث الثالث: إثبات أن الحديث يُثبت جميع المنازل إلا ما استثنى ..
- ٢٦٣ ..... إبطال أن يكون الحديث مقصوراً على منزلة واحدة ..
- ٢٦٧ ..... التقرير الثاني ..
- ٢٦٨ ..... عودة إلى مناقشة القاضي ..
- ٢٧٣ ..... نفى أن يكون تقدير حصول الشيء مانعاً من وصفه بأنه منزلة ..
- ٢٧٦ ..... عدم توقف الاستدلال بحديث المنزلة على وصف المقدّر بأنه «منزلة» ..
- ٢٨٢ ..... نفى أن يكون الاستثناء في الحديث، معناه: «بعد نبوتي»، لا «بعد موتي» ..
- ٢٨٤ ..... بيان شمول التشبيه في الحديث للمنازل أنفسها، لأوقاتها ..
- ٢٩١ ..... نفى الحاجة إلى اشتراط العيش بعد النبي في دلالة الحديث ..
- ٢٩١ ..... وجوب المطابقة بين الاستثناء والمستثنى منه ..
- ٢٩٢ ..... نفى خروج الاستثناء في الحديث عن حقيقته إذا تناول ما بعد الموت ..
- ٢٩٣ ..... عدم دلالة الحديث على منازل أمير المؤمنين عليه السلام في حال حياة النبي صلى الله عليه وآله ..
- ٢٩٧ ..... نفى دلالة صدر الحديث على الإمامة، لا في الحال ولا في المستقبل ..
- ٢٩٨ ..... بيان أن منزلة خلافة هارون لموسى هي إحدى منازلها، وإن كانت مقدّرة ..
- ٣٠٠ ..... اعتراض القاضي بوصاية يوشع بن نون، والجواب عن ذلك ..
- ٣٠٥ ..... اقتضاء خلافة هارون في حياة موسى، لخلافته له بعد موته ..
- ٣٠٦ ..... بيان خلافة هارون لموسى بقول موسى وكلامه ..
- ٣٠٩ ..... لزوم استخلاف موسى لهارون عند غيبته ..
- ٣١٢ ..... تهافت كلام القاضي حول مسألة لزوم استخلاف هارون ..
- ٣١٤ ..... مناقشة ما ذكره القاضي من أن سبب الاستخلاف هو الغيبة ..
- ٣١٥ ..... بيان أن إثبات الإمامة المخصوصة بحال دون حال يستلزم الإمامة العامة ..
- ٣١٨ ..... بيان انفصال منزلة الإمامة عن النبوة ..
- ٣١٨ ..... بيان انفصال منزلة خلافة هارون لموسى في حياته، عن منزلة ..
- ٣٢٥ ..... خلط القاضي بين الاستدلال بالاستخلاف على المدينة، و...



- ٣٢٨ ..... بيان أن فرض الطاعة و عموم الولاية يستلزمان إثبات الإمامة
- ٣٢٩ ..... بيان وجه الاستدلال بالاستخلاف على المدينة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام
- ٣٣٢ ..... بيان الفرق بين النبوة و الاستخلاف في اقتضاء الإمامة
- ٣٣٧ ..... مناقشة أن يكون سبب صدور حديث المنزلة هو إرجاف المنافقين
- ٣٣٩ ..... عدم المنافاة بين تأويل الإمامية للحديث، و تأويل القاضي
- ٣٣٩ ..... نفى دلالة العرف على استعمال لفظة «المنزلة» في
- ٣٤٠ ..... بيان دلالة لفظ «المحل» و «الموقع» على الولاية
- ٣٤١ ..... فى بيان كون الاستثناء في الحديث -بناءً على تأويل القاضي -استثناءً مجازياً
- ٣٤١ ..... بيان زوال شك المنافقين و إرجافهم بناءً على تأويل المنزلة بالولاية
- ٣٤٤ ..... دلالة الحديث على منزلة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام و
- ٣٤٥ ..... بيان وجه القطع على بقاء أمير المؤمنين عليه السلام حياً بعد وفاة الرسول ﷺ
- ٣٤٦ ..... إبطال تولية أبي بكر على أمير المؤمنين عليه السلام في الحج، و
- ٣٤٩ ..... نفى أن يكون استخلاف غير أمير المؤمنين على المدينة عزلاً له
- ٣٥٣ ..... تهافت كلمات القاضي حول تولي هارون لشؤون الإمامة
- ٣٥٤ ..... إشارة إلى ما تقدم من أن إمامة هارون كانت لاستخلاف موسى له، لالنبوته
- ٣٥٥ ..... بيان زوال أثر الاستخلاف على فرض تأثير النبوة في القيام بشؤون الإمامة
- ٣٥٧ ..... عدم توقف الاستدلال بحديث المنزلة على الإمامة، على كون الاستخلاف
- ٣٥٨ ..... بيان عدم وجوب الإمامة لشخص بعينه
- ٣٥٩ ..... عدم دلالة حديث المنزلة على نظرية الإمامة بكل تفاصيلها
- ٣٦١ ..... نفى وجود من يساوي الرسول ﷺ و أمير المؤمنين عليه السلام في أيام ولايتهما
- ٣٦٣ ..... بيان الفرق بين الاستخلاف في حياة الرسول ﷺ، و بعد وفاته
- ٣٦٤ ..... بيان عموم وصف الاستخلاف بأنه منزلة، سواء كان الاستخلاف
- ٣٦٦ ..... الدليل العاشر: استخلاف الرسول ﷺ علياً عليه السلام على المدينة
- ٣٦٧ ..... نفى دلالة الاستخلاف على المدينة، على النص على أمير المؤمنين عليه السلام
- ٣٦٨ ..... دلالة استخلاف الرسول ﷺ في حال غيبته في حياته، على
- ٣٧١ ..... بيان الفرق بين أصل الاستخلاف و بين عدد المستخلفين في

- ٣٧٢ ..... نفى دلالة تبديل الخلفاء على عدم النص.
- ٣٧٣ ..... نفى دلالة استخلاف الأمراء لغيرهم، على مشاركتهم للرسول ﷺ في .....
- ٣٧٥ ..... الدليل الحادي عشر: حديث: «أنت أخي، وصيّي، و.....»
- ٣٧٩ ..... بيان تواتر حديث: «خليفتي من بعدي» .....
- ٣٨٠ ..... بيان اللفظ الدالّ على الإمامة من بين ألفاظ الحديث الذي نقله القاضي .....
- ٣٨٤ ..... الدليل الثاني عشر: حديث المؤاخاة .....
- ٣٨٦ ..... بيان دلالة بعض الأفعال والأقوال على الإمامة .....
- ٣٨٧ ..... دلالة المؤاخاة على التقارب في المنزلة .....
- ٣٨٨ ..... بيان تكرّر واقعة المؤاخاة، و تعيين المؤاخاة الدالة على الإمامة .....
- ٣٨٨ ..... بيان دلالة المؤاخاة على الفضل والإمامة .....
- ٣٩٢ ..... الدليل الثالث عشر والرابع عشر: حديثُ الراية، وحديثُ الطائر .....
- ٣٩٤ ..... تقرير دلالة الحديثين على الإمامة .....
- ٣٩٤ ..... دلالة حديث الراية على أفضليّة أمير المؤمنين ﷺ .....
- ٤٠٠ ..... الدليل الخامس عشر: مجموعة من الأحاديث .....
- ٤١٤ ..... تواتر حديث التسليم بإمرة المؤمنين، وأحاديث أخرى .....
- ٤١٥ ..... إشارة إلى حصول شروط التواتر في نقل الشيعة .....
- ٤١٧ ..... جواب إجماليّ لأخبار عدم الاستخلاف أو استخلاف أبي بكر .....
- ٤١٨ ..... تفصيل الجواب .....
- ٤١٨ ..... أولاً: تفصيل الجواب عن أخبار عدم الاستخلاف .....
- ٤١٩ ..... مناقشة خبر عدم وصيّة أمير المؤمنين ﷺ كما .....
- ٤٢٣ ..... مناقشة خبر طلب العباس معرفة الإمام بعد الرسول ﷺ .....
- ٤٢٣ ..... عودة إلى مناقشة خبر عدم وصيّة أمير المؤمنين ﷺ .....
- ٤٢٥ ..... ثانياً: تفصيل الجواب عن أخبار استخلاف أبي بكر وعمر .....
- ٤٢٦ ..... مناقشة خبر استخلاف الرسول ﷺ لعمر بعد أبي بكر .....
- ٤٢٧ ..... مناقشة خبر تبشير أبي بكر وعمر بالجنة والخلافة .....
- ٤٢٨ ..... مناقشة أخبار إرجاع الرسول ﷺ إلى أبي بكر .....

- ٤٣١ ..... مناقشة خبر أن الخلافة ثلاثون سنة
- ٤٣٢ ..... مناقشة خبر مشاهدة أبي بكر لرقميين في عالم الرؤيا
- ٤٣٣ ..... مناقشة خبر أن أبا بكر وعمر سيّدا كهول أهل الجنة
- ٤٣٩ ..... مناقشة خبر: «ادعوا لي أخي وصاحبي
- ٤٤٠ ..... مناقشة خبر الأمر بالاعتداء بأبي بكر وعمر
- ٤٤٠ ..... مناقشة أخبار مدح أمير المؤمنين (عليه السلام) لأبي بكر وعمر
- ٤٥١ ..... مناقشة الاستدلال على خلافة أبي بكر، برّد أمير المؤمنين (عليه السلام) لما
- ٤٥٢ ..... مناقشة خبر تمنّي أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يلقي الله بصحيفة عمر
- ٤٥٤ ..... مناقشة خبر: «لو كنت متخذاً خليلاً»
- ٤٥٤ ..... بيان دلالة قوله (عليه السلام): «إمام المتقين» على الإمامة
- ٤٥٦ ..... بيان دلالة قوله (عليه السلام): «وسيد المسلمين وقائد الغر المحجلين»
- ٤٥٦ ..... بيان دلالة قوله (عليه السلام): «إنه ولي كل مؤمن ومؤمنة» على الإمامة
- ٤٥٦ ..... بيان دلالة قوله (عليه السلام): «إنه منّي وأنا منه» على الإمامة
- ٤٥٧ ..... الدليل السادس عشر: حديث الثقلين
- ٤٦١ ..... مقدّمة في بيان دلالة حديث الثقلين والسفينة
- ٤٦١ ..... بيان صحّة حديث الثقلين
- ٤٦٢ ..... بيان معنى «العترة»
- ٤٦٦ ..... بيان دلالة حديث الثقلين على أن إجماع أهل البيت حجة
- ٤٦٧ ..... بيان إجماع أهل البيت على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)
- ٤٦٩ ..... بيان دلالة حديث الثقلين على ثبوت حجة مأمون من أهل البيت
- ٤٧١ ..... مناقشة الأخبار التي عارض بها القاضي دلالة حديث الثقلين
- ٤٧٢ ..... مناقشة خبر: «اقتدوا باللذين من بعدي»
- ٤٧٤ ..... مناقشة خبر: «أصحابي كالنجوم»
- ٤٨٠ ..... الدليل السابع عشر: آية التطهير
- ٤٨٢ ..... بيان دلالة آية التطهير على العصمة
- ٤٨٤ ..... بيان اختصاص الآية بالمعصومين من أهل البيت

٤٨٨	الدليل الثامن عشر: آية: ﴿لَا يَنْأَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
٤٩١	تقرير دلالة الآية على الإمامة، بناءً على بعض المباني
٤٩٢	بيان تناؤل عنوان الظالم لمن تاب بعد كفر وفسق
٤٩٣	بيان دلالة الآية على الإمامة بمعنى إقامة الحدود
٤٩٥	بيان أنَّ الإمام حجة كالرسول، وبيان اختلاف حاله عن الأمير والحاكم
٤٩٧	إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر
٥٠٠	مقدمة حول إمكان الاستدلال على إمامة الأئمة الاثني عشر
٥٠٢	تفصيل الدليل على إمامة الأئمة الاثني عشر
٥٠٨	زيادة الخوف على صاحب الزمان <small>عليه السلام</small> من الأعداء، أكثر من غيره من الأئمة
٥١١	بيان أنَّ سبب الغيبة هو فعل الظالمين
٥١٢	بيان ما يجوز من حراسة إمام الزمان <small>عليه السلام</small> مما يُخاف عليه، وما لا يجوز
٥١٢	بيان أنَّ حقيقة «الفترة» تختصُّ الرسل، لا مطلق الحجة الذي يشمل الإمام

## المجلد الرابع

٧	٧. فصل في اعتراض كلامه فيما يجب أن يكون الإمام عليه من الصفات
٩	مقدمة في صفات الإمام
١٠	بيان قصور كلام القاضي عن إثبات عدالة الإمام
١٢	بيان حدود فسق الإمام عند من يجوز ذلك
١٣	إمكان تعلق إمامة الصلاة بحقوق الغير، كما في إمامة المسلمين
١٣	عدم ائتمان من كان مظهرًا للعدالة و يجوز أن يكون مُبطنًا للفسق
١٥	عدم جواز أن يُقدم الإمام على ما يوجب الحد
١٥	عدم إجماع الصحابة على وجوب خلع كل إمام عاص
١٧	بيان معاني «الباغي»، وكيفية ردعه عن بغيه
١٨	عدم وجوب عزل الأمير لاعتقاده بما تدخل فيه الشبهة
١٨	عدم اقتضاء كلام القاضي القطع على فساد إمامة غير العادل
٢٠	جواز تساوي الإمام والشاهد في تجويز الفسق الراجع إلى التأويل

- ٢١ ..... تجويز اختيار غير الفاضل للإمامة في بعض الأحوال، وفقاً لبعض المباني
- ٢٢ ..... تجويز وعظ الإمام ونصحه، وفقاً لبعض المباني
- ٢٣ ..... تجويز إمامة من يعتقد اعتقاداً فاسداً بالتأويل، وفقاً لبعض المباني
٨. فصل في اعتراض ما أورده من الكلام في القدر الذي يختص به الإمام من العلم ..... ٢٥
- ٢٨ ..... بيان حدود علم الإمام، ونفي علمه بالغيب
- ٣٠ ..... بيان حدود علم الحاكم
- ٣٠ ..... نفي وجوب علم الإمام بالقيَم والصناعات
- ٣٣ ..... تجويز رجوع الإمام والحاكم إلى أهل الفتيا، وذلك من باب الإلزام
- ٣٥ ..... التفريق بين مقامَي الحكم والفتيا وفقاً لمباني القاضي
- ٣٥ ..... منع إمامة المفضول في العلم
- ٣٦ ..... الفرق بين علم الإمام والأمير
- ٣٧ ..... بيان أن الإمام حجة في الشرع كالرسول
- ٤٠ ..... نفي حاجة الإمام في العلم بالشرعية إلى غيره
- ٤٠ ..... وجوب حصول الشيء إذا كانت الحاجة إليه واجبة وكان المحتاج مُزاح العلة
٩. فصل في اعتراض كلامه في الأفضل ..... ٤٣
- ٤٥ ..... بطلان الاستدلال بقول أبي عبيدة يوم السقيفة على عدم اشتراط
- ٤٨ ..... نفي وجود فتن متخوَّف منها، دعت إلى المبادرة لبيعة
- ٥١ ..... مناقشة الصفحات التي ادَّعى أن المفضول يُقدَّم على الفاضل لأجلها
- ٥٥ ..... اشتراط الفضل في الإمامة ابتداءً واستمراراً
- ٥٧ ..... وجوب تقديم الفضل المقطوع على المظنون
١٠. فصل في اعتراض كلامه في أن الأئمة من قريش ..... ٥٩
- ٦٢ ..... بحوث حول خبر: «الأئمة من قريش»
- ٦٣ ..... البحث الأول: نفي احتجاج أبي بكر في السقيفة بخبر: «الأئمة من قريش»
- ٦٣ ..... خبر السقيفة برواية الطبري
- ٧٦ ..... أمور مهمة مُستفادة من قصة السقيفة

- روايات أخرى لخبر السقيفة عن طريق الطبري وغيره ..... ٧٧
- البحث الثاني: مناقشة في صحة خبر: «الأئمة من قريش» ..... ٨٠
- البحث الثالث: مناقشة في دلالة خبر: «الأئمة من قريش» ..... ٨٢
- مناقشة خبر: «إن هذا الأمر لا يصلح إلا في هذا الحي من قريش» ..... ٨٤
- تمني عمر منح الخلافة لسالم، مع أنه ليس من قريش ..... ٨٤
- بطلان الاستدلال بالإجماع على حصر الإمامة في قريش ..... ٨٩
١١. فصل في الاعتراض على كلامه في هل يجوز العدول عن قريش في ... ٩٣
- القول بجواز نصب غير القرشي للإمامة عند خلوق قريش ممن يصلح لها ..... ٩٥
- بطلان قياس الإمامة على الإمارة من حيث جواز تولي غير القرشي ..... ١٠٠
- إجماع القائلين بالنص وغير القائلين به على لزوم تجدد أمر، حتى يصبح ..... ١٠٣
١٢. فصل في الكلام على ما اعتمد عليه في عدد العاقلين للإمامة ..... ١٠٥
- نفي إجماع القائلين بالاختيار على عدد معين من العاقلين ..... ١٠٩
- مناقشة دعوى الإجماع على بيعة أبي بكر، وأنها تمت ببيعة خمسة أشخاص ..... ١١٠
- الاستدلال بشورى الستة على كفاية بيعة خمسة لسادس، وبطلانه ..... ١١٤
- ثبوت إمامة عمر بمجرد عقد أبي بكر له، من دون الحاجة إلى ..... ١١٨
١٣. فصل في اعتراض كلامه في إمامة أبي بكر ..... ١٢٥
- بيان إجمالي لصحة طريقة النص وبطلان الاختيار ..... ١٣٤
- بحثان حول الإجماع على إمامة أبي بكر ..... ١٣٥
- البحث الأول: ظهور مخالفة الصحابة لإمامة أبي بكر، واستمرارها ..... ١٣٥
- البحث الثاني: نفي كون ارتفاع النكير ناشئاً عن الرضا ..... ١٥١
- مناقشة ما ذكره القاضي حول مخالفة سعد بن عباد لإمامة أبي بكر ..... ١٥٣
- نفي كون ارتفاع خلاف من خالف في إمامة أبي بكر ناشئاً عن الرضا ..... ١٦٣
- بيان أن مضمون إكراه أمير المؤمنين عليه السلام على البيعة متواتر و ..... ١٧٥
- بيان أن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام كانت عن تقية أو خوف من فساد أعظم ..... ١٧٦
- إبطال ما ذكره القاضي من أسباب تأخر أمير المؤمنين عليه السلام عن البيعة ..... ١٨٢

- إبطال ما استدلل به القاضي على رضا أمير المؤمنين عليه السلام ببيعة أبي بكر ..... ١٨٦
- بيان أن المعتبر في البيعة هو الرضا والتسليم دون الصفقة باليد ..... ١٨٨
- بيان الفرق بين الخوف أيام أبي بكر والخوف أيام يزيد ..... ١٨٩
- نفي دلالة عرض العباس وأبي سفيان البيعة، على بطلان النص ..... ١٩٠
- بطلان الأحاديث الدالة على مدح أمير المؤمنين عليه السلام للمتقدمين عليه ..... ١٩١
- كلام حول تقيّة أمير المؤمنين عليه السلام ..... ١٩٢
- نفي دلالة بيعة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر وكلامهم و ..... ٢٠٣
- النقض على القاضي فيما نقله من وجوه لإبطال الإجماع على إمامة معاوية ..... ٢٠٧
- مناقشة ما ردّه به القاضي حصول الإجماع على قتل عثمان ..... ٢١١
- مناقشة ما تأوله القاضي لإثبات رضا أمير المؤمنين عليه السلام بإمامة المتقدمين عليه ..... ٢١٥
- مناقشة وجوه أخرى ادّعى أنها تدلّ على رضا أمير المؤمنين عليه السلام ..... ٢١٨
١٤. فصل في تتبّع كلامه في الردّ على من طعن في الاختيار ..... ٢٢٧
- بيان مختصر لما تقدّم من أدلّة وجوب النصّ وبطلان الاختيار ..... ٢٢٩
- دليل آخر على بطلان الاختيار: اختلاف العقادين للإمامة ..... ٢٣٢
١٥. فصل في اعتراض كلامه في أن أبا بكر يصلح للإمامة ..... ٢٣٥
- بيان الأدلّة على عدم صلاح أبي بكر للإمامة ..... ٢٣٨
- مناقشة ما استدلل به القاضي على إيمان أبي بكر ..... ٢٤٠
- مناقشة بقية ما استدلل به القاضي وغيره على إيمان أبي بكر ..... ٢٥١
- مناقشة الاستدلال ببعض الآيات على إيمان جميع الصحابة بما ..... ٢٥٢
- مناقشة الاستدلال على إيمان جميع أزواج النبي صلى الله عليه وآله ..... ٢٥٨
- بيان أسبقية أمير المؤمنين عليه السلام إلى الإسلام، ونفي أسبقية أبي بكر إلى ذلك ..... ٢٥٩
- مناقشة دعوى مواساة أبي بكر للنبي صلى الله عليه وآله بماله ونفسه ..... ٢٦٢
- مناقشة مصاحبة أبي بكر للنبي صلى الله عليه وآله في الغار والهجرة ..... ٢٦٨
- بيان الوجه في حضور أبي بكر في العريش ..... ٢٧٢
- بيان الوجه في استشارة النبي صلى الله عليه وآله أصحابه ..... ٢٧٤

- ٢٧٤ ..... نفى إمارة أبي بكر على موسم الحج بعد عزله عن أداء سورة براءة.
- ٢٧٦ ..... بطلان تشبيه أبي بكر ببعض الملائكة والأنبياء.
- ٢٧٧ ..... بطلان خبر العشرة المبشرين بالجنة.
- ٢٨٧ ..... مناقشة الاستدلال بآية المخلفين على إيمان أبي بكر وصلاحه للإمامة.
- ٢٨٨ ..... ولنا في الكلام على هذه الآية وجهان:
- ٢٩٤ ..... بيان الأدلة على كفر محاربي أمير المؤمنين (عليه السلام).
- ٢٩٨ ..... مناقشة الاستدلال بآية: ﴿مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...﴾.
- ٣٠٢ ..... مناقشة الاستدلال بآية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ...﴾.
- ٣٠٦ ..... مناقشة الاستدلال بآية: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...﴾.
- ٣٠٩ ..... مناقشة جواز وجود نص لم ينقله أحد على ولد غير معروف للرسول (ﷺ).
- ٣١١ ..... مناقشة الاستدلال بكون الأمة أمة وسطاً.
- ٣١١ ..... مناقشة الاستدلال بآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ...﴾.
- ٣١٦ ..... مناقشة الاستدلال بآية: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ...﴾.
- ٣١٦ ..... مناقشة الاستدلال بآية: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ...﴾.
- ٣٢٠ ..... مناقشة خبر «خير الناس قرني...».
١٦. فصل في تتبع كلامه على الطاعن على أبي بكر وما أجاب به عن مطاعنهم. ٣٢٣
- ٣٢٥ ..... الطعن الأول: منع ميراث النبي (ﷺ).
- ٣٣٤ ..... مقدمة في أن رسول الله (ﷺ) يورث المال.
- ٣٣٤ ..... الدليل الأول: وراثته زكريا.
- ٣٣٩ ..... الدليل الثاني: وراثته سليمان لداود.
- ٣٣٩ ..... الدليل الثالث: عموم آيات الإرث.
- ٣٤٠ ..... عودة إلى مناقشة القاضي.
- ٣٤٠ ..... مناقشة خبر: «نحن معاشر الأنبياء لانورث».
- ٣٤٤ ..... في بيان غضب فاطمة الزهراء (عليها السلام) وسخطها على منعها إرثها من.
- ٣٤٥ ..... خطبة الزهراء (عليها السلام).
- ٣٦٢ ..... نفى جواز أن لا يبين الرسول (ﷺ) لورثته أنه لا حق لهم في ميراثه، و.....



- دلالة إطلاق لفظ «الميراث» على ميراث الأموال ..... ٣٦٣
- بطلان ما استدلّ به القاضي على أن سليمان ورث العلم دون المال ..... ٣٦٣
- جواز اهتمام الأنبياء بالأموال ..... ٣٦٥
- بيان انصراف خوف الأنبياء: إلى الخوف من مضار الدين دون الدنيا ..... ٣٦٥
- بيان أن ولد زكريّا يرث من آل يعقوب أموالهم ..... ٣٦٧
- تحقيق معنى: «ما تركناه صدقة» ..... ٣٦٨
- حقيقة دفع سيف رسول الله ﷺ وبغلته وعمامته و..... ٣٧٠
- إبطال أن يكون سبب مطالبة أزواج النبي ﷺ وغيرهنّ بالميراث..... ٣٧٢
- بيان الوجه في ترك الأمة النكير على أبي بكر لمنعه فاطمة ﷺ ميراثها ..... ٣٧٣
- مقطع مطوّل من كتاب العباسيّة للجاحظ ..... ٣٧٣
- الطعن الثاني : غصب فذك ..... ٣٨٦
- في بيان أن فاطمة ﷺ كانت مُصيبة في ادّعائها فذك ..... ٣٩٥
١. الاستدلال بعصمتها ..... ٣٩٥
٢. الاستدلال بالعلم بصدقها ..... ٣٩٧
- الاستدلال على أن مثل فاطمة ﷺ لا يحتاج فيما يدّعيه إلى شهادة ولا بيّنة ..... ٣٩٧
- إشارة إلى قبول أبي بكر تسليم فذك لفاطمة ﷺ، ومنع عمر من ذلك ..... ٣٩٩
- في بيان أن فذك كانت في يد فاطمة ﷺ ..... ٤٠٢
- الوجه في ترك أمير المؤمنين ﷺ فذك عند إفضاء الأمر إليه ..... ٤١١
- نفي أن تكون حُجَر أزواج النبي ﷺ ملكاً لهم ..... ٤١١
- بحث حول نقيّة الإمام ..... ٤١٢
- الطعن الثالث : وصيّة فاطمة ﷺ أن لا يصلّي عليها الشيخان، وأن تُدفن سرّاً، و..... ٤٢٣
- في بيان أن أمير المؤمنين ﷺ هو الذي صلّى على فاطمة ﷺ ليلاً ..... ٤٢٨
- في بيان وجه الاحتجاج بدفن فاطمة ﷺ ليلاً ..... ٤٣١
- في بيان الموقف الحقيقي للإمام جعفر الصادق ﷺ وأبائه ﷺ من الشيخين ..... ٤٣٣
- رفض روايات الغلاة، والبراءة منهم ..... ٤٣٥
- الإجماع على صحّة حديث أن غضب فاطمة ﷺ كغضب رسول الله ﷺ ..... ٤٣٨

- ٤٣٩..... في بيان عدم توقّف دلالة الأدلّة على إيمان جميع الناس بمدلولها
- ٤٤٠..... نفى وجود أيّ عذر لمن هدّد بإحراق بيت فاطمة عليها السلام
- ٤٤٢..... الطعن الرابع: كلام أبي بكر في حقّ نفسه، الدالّ على عدم صلاحه للإمامة
- ٤٤٤..... دلالة قول أبي بكر: «وليتكم و لست بخيركم...» على عدم صلاحه للإمامة
- ٤٤٥..... في بيان تنزيه الأنبياء عن غواية الشيطان
- ٤٤٧..... في بيان معنى استقالة أبي بكر للبيعة
- ٤٤٨..... الطعن الخامس: وصف عمر بيعة أبي بكر بأنها فلتنة
- ٤٥١..... نفى العلم الضروري بموافقة عمر لأبي بكر في الباطن
- ٤٧١..... في بيان معنى الفلتنة
- ٤٧٤..... الطعن السادس: شكّ أبي بكر في صحّة بيعته
- ٤٧٧..... في بيان شكّ أبي بكر في صحّة بيعته، و بطلان ما أجاب به القاضي عن ذلك
- ٤٨٠..... الطعن السابع: تولية عمر، خلافاً لرسول الله صلى الله عليه وآله
- ٤٨٢..... في بيان أنّ ترك تولية شخص يكشف عن عدم أهليّته للولاية مطلقاً
- ٤٨٤..... في بيان تولية الرسول صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليه السلام في حياته لأعظم الولايات
- ٤٨٥..... مناقشة ما استدلّ به القاضي على صلاح عمر للولاية
- ٤٨٨..... الطعن الثامن: تخلف أبي بكر عن جيش أسامة
- ٤٩٤..... في بيان دخول أبي بكر في جيش أسامة
- ٤٩٥..... دلالة الأمر بتنفيذ جيش أسامة على الفور
- ٤٩٦..... شمول الأمر بتنفيذ الجيش لأبي بكر
- ٤٩٧..... عدم دلالة عموم الأمر بتنفيذ الجيش على أنّ الإمام غير منصوص عليه
- ٤٩٧..... عدم اشتراط امتثال أمر الرسول صلى الله عليه وآله بوجود المصلحة
- ٤٩٨..... عدم دلالة أمر أبي بكر بالصلاة على عدم كونه في الجيش
- ٤٩٩..... نفى أن يكون أمر الرسول صلى الله عليه وآله بالحروب عن اجتهاد دون وحي
- ٥٠٠..... إبطال باقي استدلالات وإلزامات القاضي فيما يتعلّق بجيش أسامة
- ٥٠٤..... الطعن التاسع: عدم تولية أبي بكر من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله، و...
- ٥٠٧..... في بيان استغناء رسول الله صلى الله عليه وآله عن المشاورين

- ٥٠٩ ..... كلام حول تولي أبي بكر لموسم الحج
- ٥١٠ ..... في بيان عدم متابعة الرسول ﷺ لعادات الجاهلية
- ٥١١ ..... صلاة أبي بكر ومقارنتها مع ما قيل من صلاة الرسول ﷺ خلف
- ٥١٢ ..... في بيان حقيقة تسليم سورة براءة لأبي بكر ثم أخذها منه، و...
- ٥١٤ ..... الطعن العاشر: جهل أبي بكر بمسألة الكلالة وميراث الجدة و...
- ٥١٦ ..... وجوب علم الإمام بجميع أحكام الدين
- ٥١٧ ..... إبطال القول بالرأي، و بطلان دعوى عمل أمير المؤمنين ﷺ به
- ٥٢١ ..... الطعن الحادي عشر: تعطيله الحدّ عن خالد بن الوليد في قصة مالك بن نويرة
- ٥٢٥ ..... في بيان أن قتل مالك وعدم الاقتصاص من خالد كان خطأ عظيماً
- ٥٣٣ ..... بطلان ما ذكره القاضي دفاعاً عن أبي بكر وخالد
- ٥٣٥ ..... الطعن الثاني عشر: التسمي باسم «خليفة رسول الله»
- ٥٣٦ ..... الطعن الثالث عشر: دفن أبي بكر وعمر مع الرسول ﷺ في بيته
- ٥٣٨ ..... الدليل على أن أمر الشيخين بأن يدفنا عند الرسول ﷺ خطأ على كل حال
- ٥٣٩ ..... بطلان ما استدلل به القاضي على أن بيوت أزواج الرسول كانت ملكاً لهنّ
- ٥٤٠ ..... نفي فضيلة أبي بكر لنقله رواية موضع دفن الرسول ﷺ

## المجلد الخامس

١٧. فصل في تتبّع كلامه في إمامة عمر بن الخطّاب ..... ٧
١٨. فصل في تتبّع كلامه و جوابه عن المطاعن على عمر ..... ١١
- ١٣ ..... الطعن الأول: إنكار عمر موت رسول الله ﷺ
- ١٩ ..... بطلان إنكار عمر موت الرسول ﷺ على كل وجه
- ٢٢ ..... بطلان ما استدلل به على عدم معرفة أمير المؤمنين ﷺ بجميع الأحكام
- ٢٥ ..... الطعن الثاني: أمر عمر برجم الحامل حتّى يَبْهَ معاذٌ
- ٢٧ ..... مناقشة ما تأوّل به القاضي خبر رجم الحامل
- ٢٩ ..... الطعن الثالث: المجنونة التي أمر عمر برجمها فبْهَ أمير المؤمنين ﷺ

- ٣١..... مناقشة ما تأول به القاضي خبر رجم المجنونة.
- ٣٤..... الطعن الرابع : عدم معرفته بالأحكام
- ٣٧..... مناقشة ما تأول به القاضي خبر المهور والتجسس
- ٣٩..... الطعن الخامس : كأن يُعطي من بيت المال ويقترض منه بصورة غير صحيحة
- ٤٣..... عدم جواز تفضيل أزواج النبي ﷺ على غيرهن من بيت المال
- ٤٤..... في بيان أن الخمس للرسول ﷺ ولأقربائه خاصة
- ٤٥..... في بيان أن اقتراض عمر من بيت المال كان خطأ
- ٤٧..... الطعن السادس : تعطيله حد الزنى عن المغيرة بن شعبه
- ٥١..... في بيان خطأ عمر في تعطيله الحد عن المغيرة
- ٥٥..... في بيان فسق زياد بتركه الشهادة
- ٥٥..... كلام لبعض الإمامية حول قصة المغيرة
- ٥٧..... الطعن السابع : انتقاله من حكم إلى حكم في المسألة الواحدة
- ٥٩..... توقف هذا الطعن على بطلان القول بالاجتهاد
- ٦٠..... بطلان دعوى انتقال أمير المؤمنين ﷺ من حكم إلى حكم، وعمله بالاجتهاد
- ٦١..... عدم اختلاف حكم الله تعالى في المسألة الواحدة والمسائل
- ٦١..... بطلان دعوى عمل الحسن والحسين ﷺ بالاجتهاد
- ٦٣..... الطعن الثامن : تحريمه المتعتين
- ٦٥..... عدم نهي الرسول ﷺ عن المتعة، وبطلان دعوى حصول النسخ فيها
- ٦٦..... عدم دلالة كَف الصحابة عن التكبير، على صحة الرأي
- ٦٧..... تحليل أمير المؤمنين ﷺ و سائر أئمة أهل البيت: و جماعة من الصحابة و.....
- ٧٠..... عمل الجميع بمتعة الحج، و بيان أنها لا تعني فسخ الحج
- ٧١..... الطعن التاسع : قصة الشورى
- ٧٧..... في بيان وجوه الإشكالات والمطاعن في قصة الشورى
- ٧٧..... ١. فساد اشتراط العدد المدعى في العاقلين للإمامة
- ٧٧..... ٢. جعل الإمامة فيمن وصفهم عمر بأوصاف تمنع بزعمه من الإمامة
- ٨١..... تنزيه أمير المؤمنين ﷺ عن الاتصاف بالدعابة والفكاهة

٣. اختلاف كلام وأفعال عمر في الشورى ..... ٨٢
٤. أمر عمر بضرب أعناق أهل الشورى إن تأخروا عن البيعة ..... ٨٣
- في بيان عدم رضا أمير المؤمنين عليه السلام وبعض الصحابة بنتيجة الشورى ..... ٨٤
- بحث استطرادي حول النص ..... ٨٧
- عودة إلى البحث ..... ٨٨
- كلام بعض الصحابة حول رفض نتيجة الشورى ..... ٩٢
- بيان مكر عبد الرحمن في الشورى ..... ٩٦
- إشارة إلى عدم منافاة دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى مع النص عليه ..... ٩٧
- بيان أن عدم ذكر أمير المؤمنين عليه السلام للنص في الشورى كان تقيّة ..... ٩٩
- في بيان كيفة حمل أفعال الآخرين على الصّحة أو خلافها ..... ٩٩
- بيان أن طريقة ترتيب الشورى تجري مجرى النص على من انتهى إليه الأمر ..... ١٠١
- الطعن العاشر : مخالفته للقرآن والسنة ..... ١٠٤
- في بيان أن صلاة التراويح بدعة ..... ١٠٧
- في بيان أن التصرف بالخراج بما يخالف القرآن غير جائز ..... ١٠٩
- مخالفة عمر للنص في باب الجزية ..... ١١٠
- بيان أن نقمة الخوارج كانت على أمر معلوم الوقوع ..... ١١٠
- تعويل القاضي في رد بعض المطاعن على مجرد الاستبعاد ..... ١١١
١٩. فصل في اعتراض كلامه في إمامة عثمان ..... ١١٣
- في بيان أن ما يرد على إمامة أبي بكر وعمر، يرد على إمامة عثمان ..... ١١٥
- الكلام في تزويج عثمان ..... ١١٥
٢٠. فصل في اعتراض كلامه على الطاعنين على عثمان بأحداثه ..... ١١٩
- في بيان القاعدة في جواز العدول عن تولي من ثبتت عدالته ..... ١٣٧
- في بيان الوجه في عدم اختيار المسلمين لإمام جديد بمجرد ..... ١٤٧
- في بيان الوجه في تأخر النكير على عثمان ..... ١٤٨
- في بيان تحقّق الإجماع على خلع عثمان ..... ١٥٠

- ١٦١..... تفصيل أجوبة القاضي عن مطاعن عثمان، ومناقشتها.
- ١٦٣..... الطعن الأول: تَوَلَّيْتُهُ مَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ.....
- ١٧٢..... في بيان مثالب ولاية عثمان، وأنه لم يعزلهم بملء إرادته.
- ١٨٠..... في بيان سيرة أمير المؤمنين عليه السلام مع ولاته، وفرقه مع عثمان.
- ١٨٤..... الطعن الثاني: قِصَّةُ الْكِتَابِ الَّذِي تَضَمَّنَ الْأَمْرَ بِقَتْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.....
- ١٨٤..... في بيان قصة الكتاب الحقيقية، و بطلان ما اعتذره القاضي عن ذلك.
- ١٩٤..... موقف الصحابة من عثمان.
- ٢٠٠..... مَطَاعِنُ أُخْرَى.....
- ٢٠٩..... الطعن الثالث: رَدُّ الْحَكَمِ إِلَى الْمَدِينَةِ.....
- ٢٠٩..... نفى أن يكون الرسول ﷺ قد أذن لعثمان برَدِّ الْحَكَمِ.....
- ٢١٤..... بطلان الاجتهاد في مقابل نص الرسول ﷺ.....
- ٢١٥..... الطعن الرابع: إِيثاره أقرابه بالأموال العظيمة.....
- ٢١٥..... نفى أنَّ عثمان كان يعطي أقرابه من ماله الخاص.....
- ٢٢٠..... نفى أن يكون أعطى عثمان أموالاً لأقرابه من بيت المال على سبيل القرض.....
- ٢٢١..... في بيان أنَّ عثمان دفع خمس إفريقية إلى مروان.....
- ٢٢٤..... نفى أن يكون ما أقطعه عثمان لأقرابه، عائداً على المسلمين بالمصلحة.....
- ٢٢٦..... الطعن الخامس: إِنَّهُ حَمَى الْجَمْعَ.....
- ٢٢٨..... الطعن السادس: إعطاء المقاتلة من بيت مال الصدقة.....
- ٢٢٩..... الطعن السابع: ضَرْبُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَإِحْرَاقُ الْمَصَاحِفِ.....
- ٢٢٩..... طعن ابن مسعود على عثمان.....
- ٢٣٤..... ضرب عثمان لابن مسعود.....
- ٢٣٨..... جمع الناس على قراءة زيد، وإحراق المصاحف.....
- ٢٤١..... في بيان الفرق بين إحراق المصاحف وهدم مسجد ضرار.....
- ٢٤٣..... الطعن الثامن: ضَرْبُ عَمَّارٍ، وَنَفْيُ أَبِي ذَرٍّ إِلَى الرَّيَّةِ.....
- ٢٤٩..... ضرب عثمان لعَمَّار.....
- ٢٥٣..... طعن عَمَّار على عثمان.....

- ٢٥٦ ..... في بيان أنه لا عذر لمن ضرب عمّاراً
- ٢٥٨ ..... في بيان أن خروج أبي ذر إلى الربذة لم يكن باختياره
- ٢٧٣ ..... مطاعن أخرى
- ٢٧٩ ..... الطعن التاسع: جمع الناس على قراءة واحدة
- ٢٨١ ..... الطعن العاشر: ترك الاقتصاص من قاتل الهرمزان
- ٢٨٦ ..... الطعن الحادي عشر: ترك دفن عثمان مدة ثلاثة أيام
- ٢٨٨ ..... الطعن الثاني عشر: ترك الصحابة التكبير على قاتلي عثمان
- ٢٨٨ ..... براءة أمير المؤمنين عليه السلام من دم عثمان
- ٢٩٧ ..... ٢١. فصل في تتبع كلامه في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام
- ٢٩٩ ..... مقدّمة في عدم إمكان إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بغير النص
- ٣٠٠ ..... في بيان كيفية وقوع البيعة لأمر المؤمنين عليه السلام، و
- ٣٠٤ ..... إبطال ما ذكره القاضي حول عدم اشتراط الإجماع في ثبوت الإمامة
- ٣٠٨ ..... إبطال ما ذكره القاضي من أن خلاف معاوية لا يضر بالإجماع
- ٣١٥ ..... ٢٢. فصل في الكلام على ما أورده في توبة طلحة و الزبير وعائشة
- ٣٢٧ ..... مناقشة ما ذكره القاضي من فوائد في البحث عن توبة
- ٣٣٠ ..... في بيان أن الظن لا يقوم مقام العلم في باب التوبة إلا في بعض الحالات
- ٣٣٢ ..... في بيان الطريق إلى مناقشة توبة المقاتلين لأمر المؤمنين عليه السلام
- ٣٣٣ ..... الكلام في توبة الزبير
- ٣٣٣ ..... في بيان إصرار الزبير على عدم التوبة
- ٣٣٣ ..... كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أهل الكوفة
- ٣٤١ ..... مناقشة ما استدلل به القاضي على توبة الزبير
- ٣٥٤ ..... الكلام في توبة طلحة
- ٣٥٧ ..... إشارة إلى ما تقدّم ممّا يدلّ على عدم توبة طلحة
- ٣٥٨ ..... مناقشة ما استدلل به القاضي على توبة طلحة
- ٣٦٤ ..... عودة إلى البحث عن توبة الزبير

- ٣٦٧..... مناقشة خبر العشرة المبشرين بالجنة
- ٣٧٠..... معنى حديث: «بشر قاتل ابن صفية بالنار»
- ٣٧٤..... الكلام في توبة عائشة
- ٣٧٩..... مناقشة توبة عائشة من خلال ثلاث طرق
- ٣٧٩..... الطريقة الأولى: عدم القطع بأخبار التوبة
- ٣٧٩..... الطريقة الثانية: معارضة أخبار التوبة بأخبار أخرى
- ٣٩١..... الطريقة الثالثة: حمل أخبار التوبة على معنى آخر غير التوبة
- ٣٩٩..... الكلام في توبة شخصيات أخرى
- ٤٠٢..... في بيان وجه الطعن على القاعدين
- ٤٠٣..... نفي كل عذر للعاقدين، وبيان أن ما فعلوه كان كبيراً
- ٤٠٤..... مناقشة توبة أبي موسى الأشعري
- ٤٠٥..... في بيان الفصول المتبقية من جزء الإمامة من المغني، و.....
- ٤٠٦..... خاتمة الكتاب
- ٤٠٩..... الفهارس العامة